



مؤسسة إبداع
للأبحاث والدراسات والتدريب



معهد فلسطين
للدراسات الاستراتيجية

العدوان على غزة 2014

قراءة تحليلية

الطبعة الاولى
2015

العدوان على غزة 2014 قراءة تحليلية

تقديم

د. إسماعيل عبد السلام هنية
رئيس الوزراء السابق

تأليف

د. منير شفيق د. عدنان أبو عامر د. حاتم أبو زائدة أ. علاء الريماوي
د. محمد المدفون د. عصام عدوان د. ماهر الطباع أ. أكرم عطا الله
د. محمود أبو وطفة د. عصام شاور د. عبد الرحمن أبو النصر أ. حمزة أبو شنب
د. إسلام شهوان د. محسن أبو رمضان د. حسن أبو حشيش أ. حسام الدجني
د. مأمون أبو عامر د. محمد الأغا د. هشام المغاري

إعداد

أ. إياد خالد الشرجي أ. عبد الرحمن إدريس صالحه م. نبيل عليان إسلام

تصميم

أ. حازم مازن عقيلين

تدقيق لغوي

أ. إيمان صبحي دلول



جميع الدراسات المنشورة
في (كتاب العدوان على غزة
٢٠١٤م قراءة تحليلية) تعبر
عن رأي كاتبها وليس من
الضرورة أن تعبر عن سياسة
معهد فلسطين للدراسات
الاستراتيجية أو مؤسسة
إبداع.

**البرنامج الوطني لدار الكتب الفلسطينية
بطاقة فهرسة أثناء النشر
وزارة الثقافة - الإدارة العامة للمكتبات والمخطوطات**

مؤسسة إبداع للأبحاث والدراسات والتدريب
العدوان على غزة 2014 م قراءة تحليلية/مؤسسة إبداع للأبحاث والدراسات والتدريب
- غزة: مطبعة دار الأرقم ، 2015 .
(١١١) ص، 17*22 سم
رقم الإيداع: 2015/249

جميع الحقوق محفوظة لدى

معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية | مؤسسة إبداع للأبحاث والدراسات والتدريب



المحتويات

- الأية ل
- الإهداء م
- شكر وتقدير ن
- تقديم: د. إسماعيل عبد السلام هنية س
- المقدمة: ق
- الفصل الأول: العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة - المقدمات والإرهاصات ١
- المبحث الأول: العامل الفلسطيني ٢
- المحور الأول: البيئة الاستراتيجية للمقاومة على المستوى الداخلي ٩
- المحور الثاني: البيئة الاستراتيجية للمقاومة على المستوى الخارجي ١١
- المبحث الثاني: العامل الإسرائيلي ١٢
- المحور الأول: البيئة الاستراتيجية لإسرائيل على المستوى الخارجي ١٦
- المحور الثاني: البيئة الاستراتيجية لإسرائيل على المستوى الداخلي ١٧
- المبحث الثالث: العامل الإقليمي ١٩
- المحور الأول: المحور المصري السعودي ٢٠
- المحور الثاني: المحور القطري التركي ٢٢
- المحور الثالث: محور إيران سوريا ٢٣



- ٢٥المبحث الرابع: العامل الدولي
- ٢٦المحور الأول: مفاوضات جنيف بين الغرب (مجموعة ٥+١)، وإيران
- ٢٧المحور الثاني: الموقف الأممي الداعم للقضية الفلسطينية
- ٢٧المحور الثالث: الصراع الروسي الأوكراني
- ٣١الفصل الثاني: الأداء الفلسطيني السياسي والإعلامي خلال عدوان ٢٠١٤م
- ٣٢المبحث الأول: الأداء السياسي الفلسطيني خلال عدوان ٢٠١٤
- ٣٣المحور الأول: من بدأ العدوان؟
- ٣٦المحور الثاني: إدارة المعركة.
- ٣٨المحور الثالث: المبادرة المصرية.
- ٤٣المحور الرابع: إدارة المفاوضات.
- ٤٨المحور الخامس: بيان وقف إطلاق النار ٢٦/٨/٢٠١٤م:
- ٥٢المحور السادس: مستوى التفاعل الفلسطيني والعربي والدولي.
- ٥٦المحور السابع: الدروس المستفادة.
- ٥٨المبحث الثاني: الأداء الإعلامي الفلسطيني خلال عدوان ٢٠١٤
- ٥٩المحور الأول: واقع الإعلام الفلسطيني قبل بدء العدوان
- ٦١المحور الثاني: واقع الأداء الإعلامي خلال العدوان.
- ٦٧المحور الثالث: أداء الناطقين خلال الحرب الأخيرة على غزة.
- ٧٠المحور الرابع: سلبيات العمل الإعلامي
- ٧١المحور الخامس: توصيات؛ لتطوير الأداء الإعلامي في الحروب



- ٧٤ الفصل الثالث: الأداء الفلسطيني العسكري خلال عدوان ٢٠١٤م
- ٧٧ المبحث الأول الظروف العسكرية التي سبقت الحرب
- ٨٢ المبحث الثاني: أهداف الحرب
- ٨٣ المحور الأول: أهداف الجيش الإسرائيلي
- ٨٥ المحور الثاني: أهداف المقاومة
- ٨٦ المبحث الثالث: الاستراتيجية المستخدمة في الحرب
- ٨٧ المحور الأول: الاستراتيجية العسكرية للعدو الإسرائيلي
- ٨٩ المحور الثاني: الاستراتيجية العسكرية لحركة (حماس)
- ٩٠ المبحث الرابع: الأسلحة المستخدمة
- ٩١ المحور الأول: أسلحة المقاومة
- ٩٣ المحور الثاني: أسلحة العدو الصهيوني
- ٩٧ المحور الثالث: الأنظمة الدفاعية الإسرائيلية المضادة للصواريخ
- ٩٩ المبحث الخامس: خطط، ومراحل العملية العسكرية
- ١٠٠ المحور الأول: مراحل العملية العسكرية، وسير العمليات
- ١٠٩ المحور الثاني: خسائر الاحتلال الإسرائيلي
- ١١١ المبحث السادس: نتائج الحرب
- ١١٢ المحور الأول: النتائج التي حققتها الجيش الإسرائيلي
- ١١٣ المحور الثاني: النتائج التي حققتها المقاومة الفلسطينية



- المحور الثالث: تحليل نتائج الحرب ١١٤
- المحور الرابع: التوصيات ١١٩
- الفصل الرابع: الأداء الأمني، والجبهة الداخلية الفلسطينية خلال عدوان ٢٠١٤م..... ١٢١
- المبحث الأول: الأداء الأمني الحكومي خلال عدوان ٢٠١٤ ١٢٢
- المحور الأول: محددات عمل لجنة الطوارئ المركزية، لحماية الجبهة الداخلية. ١٢٧
- المحور الثاني: خطوات الأجهزة الأمنية؛ لتقليل نسبة الخسائر البشرية. ١٢٩
- المحور الثالث: معوقات الأداء الأمني. ١٣١
- المحور الرابع: معوقات الجبهة الداخلية، وإشكالياتها. ١٣٣
- المحور الخامس: الاحتضان الشعبي للمقاومة. ١٣٥
- المحور السادس: العملاء، والتصدي لهم. ١٣٨
- المحور السابع: الحرب النفسية، ومحاربتها. ١٤٠
- المبحث الثاني: الأداء الأمني للمقاومة الفلسطينية خلال العدوان الإسرائيلي على غزة
عام ٢٠١٤م..... ١٤٦
- المحور الأول: استعداد المقاومة الفلسطينية المسبق للعدوان. ١٤٨
- المحور الثاني: تقدير المقاومة الفلسطينية للموقف الأمني. ١٥١
- المحور الرابع: النتائج والتوصيات. ١٦٣
- الفصل الخامس: الأداء السياسي الإسرائيلي خلال عدوان ٢٠١٤م..... ١٦٧
- المبحث الأول: الموقف السياسي الإسرائيلي قبل إعلان الحرب ١٦٩
- المحور الأول: التنافس في مقعد مواجهة (حماس). ١٧٠



- المحور الثاني: رئيس الوزراء الإسرائيلي متردد، وحائر ١٧٢
- المحور الثالث: الموضوع السياسي يطفو على السطح ١٧٤
- المحور الرابع: الدبلوماسية الإسرائيلية بين النجاح والفشل ١٧٥
- المبحث الثاني: الصراعات الإسرائيلية، وإعلان الحرب ١٧٧
- المحور الأول: الصراع داخل الكابنيت. ١٣ ١٧٨
- المحور الثاني: الكابنيت يعلن الحرب ١٧٨
- المحور الثالث: الخلافات تطفو على السطح. ١٨٠
- المحور الرابع: (نتتياهو) يهيمش دور الكابنيت. ١٨٣
- المحور الخامس: موقف المعارضة. ١٨٤
- الفصل السادس: الأداء الإسرائيلي العسكري، والجهة الداخلية خلال عدوان ٢٠١٤م ١٨٩
- المبحث الأول: الأهداف، والقوات، والعمليات الإسرائيلية ١٩٠
- المحور الأول: التوطئة الإسرائيلية للحرب على غزة. ١٩٢
- المحور الثاني: أهداف الحرب المتدرجة ١٩٣
- المحور الثالث: الارتباك الإسرائيلي في اتخاذ قرار الحرب ١٩٦
- المحور الرابع: القوات الإسرائيلية المشاركة في الحرب ٢٠٠
- المحور الخامس: تطور العمليات الإسرائيلية على الأرض في الحرب على غزة ٢٠٢ ٢٠٢
- المبحث الثاني: إنجازات إسرائيل، وانعكاسات ملفات المقاومة الموجعة على الجبهة الداخلية الإسرائيلية. ٢١١
- المحور الأول: أهداف إسرائيل المعلنة من الحرب. ٢١٢



- المحور الثاني: إنجازات إسرائيل في الحرب على غزة. ٢١٥
- المحور الثالث: الملفات التي أوجعت المقاومة بها إسرائيل ٢١٧
- المحور الرابع: الحرب الأخيرة على غزة، وانعكاسها على أية حرب مستقبلية... ٢٢٠
- المحور الخامس: الجبهة الداخلية الإسرائيلية خلال العدوان. ٢٢١
- الفصل السابع: الأداء الإعلامي الإسرائيلي خلال عدوان ٢٠١٤م ٢٣٦
- المبحث الأول: دور الإعلام الإسرائيلي أثناء حرب ٢٠١٤م على غزة ٢٣٧
- المحور الأول: توصيف الحرب ٢٤٠
- المحور الثاني: الرقابة العسكرية ٢٤٣
- المحور الثالث: التحريض على الفلسطينيين ٢٤٧
- المحور الرابع: ترويج الأكاذيب ٢٤٩
- المحور الخامس: الدفاع عن الاغتيالات ٢٥٢
- المحور السادس: تغييب الرواية الفلسطينية ٢٥٤
- المبحث الثاني: واقع، ونتائج الأداء الإعلامي الإسرائيلي خلال عدوان ٢٠١٤م.. ٢٥٦
- المحور الأول: الفلسطينيون أرقام ٢٥٧
- المحور الثاني: التنافس في استعداد الفلسطينيين ٢٦٠
- المحور الثالث: نتائج دراسة الأداء الإعلامي الإسرائيلي. ٢٦٢
- الفصل الثامن: المواقف العربية، والغربية من عدوان ٢٠١٤م على غزة ٢٦٥
- المبحث الأول: المواقف السياسية العربية، والغربية من العدوان ٢٦٦
- المحور الأول: المواقف السياسية العربية من عدوان ٢٠١٤م ٢٦٧



- المحور الثاني: المواقف السياسية الغربية من العدوان. ٢٨٥
- المبحث الثاني: المواقف الشعبية من العدوان الإسرائيلي ٢٩٤
- المحور الأول: المواقف الشعبية الفلسطينية ٢٩٥
- المحور الثاني: المواقف الشعبية العربية. ٣٠٢
- المحور الثالث: المواقف الشعبية الأوروبية ٣١١
- المحور الرابع: المواقف الشعبية الأمريكية ٣١٩
- المحور الخامس: المواقف الشعبية الآسيوية. ٣٢٣
- المحور السادس: المواقف الشعبية الإفريقية. ٣٢٥
- المحور السابع: خلاصة تقييمية للمواقف الشعبية ٣٢٧
- الفصل التاسع: آثار ونتائج عدوان ٢٠١٤ م ٣٤٠
- المبحث الأول: آثار العدوان، ونتائجه على الجانب الفلسطيني ٣٤١
- المحور الأول: آثار العدوان، ونتائجه السياسية. ٣٤٢
- المحور الثاني: آثار العدوان، ونتائجه الاقتصادية. ٣٥٨
- المحور الثالث: آثار العدوان، ونتائجه الأمنية ٣٧٧
- المبحث الثاني: آثار العدوان، ونتائجه على الجانب الإسرائيلي ٣٨١
- المحور الأول: آثار العدوان، ونتائجه السياسية ٣٨٢
- المحور الثاني: آثار العدوان، ونتائجه الاقتصادية. ٤٠٠
- المحور الثالث: آثار العدوان ونتائجه الأمنية ٤١٠



- الفصل العاشر: قراءة قانونية في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ٢٠١٤م ٤٢٨
- المحور الأول: الوضع القانوني لقطاع غزة ٤٣١
- المحور الثاني: العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ٢٠١٤م. ٤٤٠
- المحور الثالث: مسؤولية إسرائيل عن جرائمها أثناء العدوان على قطاع غزة لعام
٢٠١٤م. ٤٤٨
- المحور الرابع: خلاصة، وتوصيات القراءة القانونية للحرب ٤٥٤
- الفصل الحادي عشر: قراءة تقييمية للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ٢٠١٤م ٤٦١
- المحور الأول: عدوان صيف ٢٠١٤م وانتصار المقاومة والشعب ٤٦٢
- المحور الثاني: المقاومة الفلسطينية إبداع استراتيجيات جديدة، واشتقاق استراتيجيات
مضادة ٤٧٣
- المحور الثالث: النتائج الاستراتيجية لعدوان صيف ٢٠١٤م. ٤٧٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا
وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ
هُمُ الصَّادِقُونَ (١٥)

سورة الحجرات: ١٥



إهداء

إلى أولئك، الذين رسموا طريق النصر، والتحرير بدمائهم
وإلى الذين وقفوا بأجسادهم في وجه المخز، وردوه منكسراً صاغراً
وإلى الصغار، والكبار، النساء، والرجال، الحارات، والشوارع
إلى كل من صبر، وصد، وضحى، وقاوم
وإلى القدس، وفلسطين المحتلة، التي كانت ترقب مع كل
إشراق شمس، نصرها، وتحريرها
إليهم جميعاً نهدى كتابنا هذا





شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على معلم البشرية وهادي الإنسانية وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أتوجه بالشكر الجزيل لكل الخبراء والأكاديميين، والسياسيين من فلسطين ومن خارجها؛ الذين اتحفونا بما جادت به عقولهم، وأفكارهم فكان هذا المجلد سفرًا جديدًا من أسفار المقاومة، مقدمة للتحرير القريب بإذن الله. ولا ننسى الجنود في مؤسسة إبداع، الذين عملوا على مدار عام كامل، لأجل أن يرى هذا السفر النور في يوم إعلان المقاومة اندحار العدو عن أرض كان مخططه أن يحرقها عن بكرة أبيها، ليخلو له البر، والبحر، والجو، فكان كل ما فيها يلعنه، ويقول له: ارحل.

فكل الشكر والتقدير لكل من ساهم في إخراج هذا العمل الذي يؤرخ لمرحلة وحدث تاريخي مهم من مراحل العمل النضالي الفلسطيني، الذي سطرت فيه المقاومة أنصع الصفحات في ظل تنازل عربي واضح وتراجع للمؤسسات الدولية في الدفاع عن الحق الإنساني المسلوب، فكل الشكر والتقدير والامتنان لكل هؤلاء، سائلين المولى أن يجعل عملهم خاص لوجهه الكريم.





تقديم:

الحمد لله القائل: ﴿إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرْكُمْ مِنْ بَعْدِهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ والصلاة، والسلام على رسول الله، وعلى آله، وصحبه، أما بعد

في البداية يطيب لي، ويسعدني قبل أن أقدم لهذا الكتاب، أن أتقدم بالشكر، والتقدير للرجال جنداً قبل القادة، الذين صنعوا هذا النصر. إلى كتائب القسام، وكل المقاومين من مختلف الأطياف.

يقدم هذا الكتاب، مجموعة دراسات مهمة حول العدوان الصهيوني على قطاع غزة، عام ٢٠١٤م، وذلك بمناسبة مرور عام، ومن خلال قراءة تقييمية، وشاملة لعددٍ من المحاور السياسية، والإعلامية، والأمنية، والعسكرية، والاستراتيجية، وغيرها، سواء فيما يتعلق بنا كفلسطينيين، وبالعدو الصهيوني، وبالإقليم المحيط بنا. إن قيمة هذه الدراسات الهادفة تكمن في أنها تمت بعد عام كامل من العدوان، أو خلاله، مما أعطى عملية التقييم وقتاً مناسباً نسبياً، وساعد على التعرف بطريقة أعمق على آثارها المختلفة، وعلى مستويات عدة فلسطينياً، وصهيونياً، وإقليمياً، ودولياً.

ومما لا شك فيه، إن تطور أداء المقاومة، الذي شهد له العدو قبل الصديق، على كل المستويات، في البر، وفي البحر، وفي الجو، يدل على أن الانتصار كان تراكمياً عبر سنوات من الجهد، والإعداد، والاستعداد، ليس فقط لمعركة في غزة، إنما لمعركة التحرير الشامل لفلسطين، والقدس، والأقصى، وهو الأمر الذي يلزم أن



يتعرف عليه كافة أبناء شعبنا؛ لأنهم جميعاً شاركوا في صناعة هذا النصر العظيم، وضحو بكل ما استطاعوا؛ فهذا النصر نتاج تضحيات كبرى، وإعداد طويل.

هذا الكتاب يقرأه السياسي، كما الإعلامى، كما الأكاديمى، وكافة المهتمين، والمتخصصين، وذوي العلاقة، والمقاوم بحاجة أيضاً إلى تصفحه؛ ليتعرف على آثار مقاومته؛ ولا ننسى المثقفين، وكافة فئات الشعب الفلسطيني، والعربي لما لهذا الكتاب من أهمية في رصد، وتسجيل، وتحليل أحد أهم الحروب في صراعنا الطويل مع عدو منحلّ غاصب ظالم، ولعل أهم ما يميز هذا الكتاب، هو: اشتراك ثلثة من المتخصصين، والكتاب، وأساتذة الجامعات، والإعلاميين، والاستراتيجيين، والسياسيين، وغيرهم في إثراء الموضوع، حسب اختصاصاتهم، وهو الأمر الذي يضفي أهمية أكبر، على مثل هذا المؤلف.

إن صمود شعبنا الأسطوري، لمدة واحد وخمسين يوماً، في أطول حرب خاضها ضد الاحتلال، أضاف بعداً مزدوجاً، وجديداً إلى ملحمة الصراع الطويلة، التي يخوضها شعبنا على مدار تاريخه المعاصر؛ من أجل نيل حريته كباقي شعوب الأرض، هذا البعد المزدوج يشمل اندحار العدو الصهيوني برياً، وانسحابه المذل تحت ضربات المقاومة العظيمة كأول مرة في تاريخه قبل إعلان انتهاء الحرب، أما الجزء الثاني من هذا البعد المزدوج، فهو: قدرة المقاومة على ضرب استراتيجيات العدو، التي اعتادها، كنقل المعركة بعيداً عن حدوده، أو الحرب الخاطفة، أو المفاجئة، وغير ذلك مما يدل على وعي المقاومة استراتيجيات العدو، وعلى القدرة بحنكة على اشتقاق الاستراتيجيات المضادة؛ لإجهاض استراتيجياته، التي مكث عمرا بياهي بها، الأمر الذي أحدث نقطة تحول، وعلامة فارقة، ليس فقط على مستوى ساحة المعركة؛ بل تعدى ذلك عابرا الحدود، والإقليم.



ونحن في هذه السطور، التي نقدم بها هذا الكتاب التوثيقي، والتحليلي؛ لنؤكد اعتزازنا بهذا الجهد العلمي الكبير، الذي يحتوي على كثير من المعلومات، والعبر، والعظات، والأفكار، والرؤى، والسياسات، والاستراتيجيات، والتحول، والنقلات النوعية، التي جاد بها المؤلفون، والتي تحتاج إلى أن تتحول إلى برامج، وخطط، وورشات عمل مستدامة، تعزز عمل المقاومة، ليس فقط في المجال العسكري؛ بل في كافة المجالات، فلم تعد الحروب، الانتصارات اليوم، وليدة جهد عسكري وحسب؛ بل هي مخرج لتفاعلات منظوماتية عديدة تتداخل فيها المنظومات بتنسيق عال مع حسن الإدارة، والإجادة في التنسيق، والتناسق، والتناغم. فالنصر لا يصنعه فرد، أو مجموعة أفراد؛ بل يشترك فيه الكل الفلسطيني، بدعم من عمقه الاستراتيجي المتمثل في أمته العربية، والإسلامية، وكل أحرار العالم.

لقد أثبتت مخرجات هذا العدوان فشلا ذريعا للتقديرات السياسية، والاستخباراتية، والأمنية، والعسكرية الصهيونية، والتي تمدها قنوات معلوماتية، واستخباراتية متعددة وذات اعتبار أن المقاومة اليوم في أضعف حالاتها؛ نتيجة الظروف الإقليمية، والحصار، والتحول المتسارع، التي تعصف بالمنطقة، والعالم. حيث أثبت الأداء الفعال، والمتفاني، والمبدع للمقاومة ضعف تقديراتهم؛ وما كان ذلك إلا بفضل من الله ونعمة، ثم التطور الهائل في العقيدة العسكرية للمقاومة، عما كانت تجري عليه المواجهات، والحروب خلال ستة عقود ونيف.

ومن عمق الجراح، ووطأة الحصار، ومسك الشهداء، وتضحيات الأسرى، سنكتب كلمة شكر، لشعبنا الفلسطيني، ولمقاومتنا، التي أثلجت صدورنا، وأرتنا منها ما يسر العين، ويسعد الفؤاد، والتي أذهلت العدو، والعالم، وكل المراقبين. فانتصار المقاومة، هو: انتصار الحق، والعدل، وحق الشعب في مواجهة العدوان ودحره. وستبقى هذه المقاومة، وسلاحها، والتفاف



الشعب حولها، الضمانة الكبرى لأمتنا، ولن تتال منها كل المحاولات الساعية إلى استهدافها بأي شكل من الأشكال. لقد أبدعت المقاومة، وفرضت نفسها، وأثبتت أنها الرقم الصعب الذي يواجه المحتل دون خوف، أو تردد، أو وجل. هذا الرقم الصعب زادت درجة صعوبته بعد انتهاء العدوان، وأدرك القاصي، والداني صعوبة تجاوزه؛ بل استحالتة. كما لا يسعنا إلا أن نقدم شكرنا، وتقديرنا للأخوة في معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية، التابع لمؤسسة إبداع على جهودهم، وعملهم. تقديراً، ووفاءً منا، نقدم شكرنا للكاتب، والمحللين، الذين يؤرخون، ويوثقون بطولات شعبهم المقاوم، وانتصاراته.

نسأل الله أن ينفذ بهذا العمل، وأن يكون لبنة في بناء مشروعنا التحرري الإنساني. كما نسأل الله أن يرحم الله شهداءنا الأبرار، الذين جادوا بدمهم مسكاً، يفوح عبر الأزمان، وأن يفك الله أسر أسرانا الأشاوس، ونقول لهم: إن الفجر قريب، كما لا ننسى جرحانا الأكرمين، الذين يزال بعضهم قيد العلاج، ولا ننسى أولئك الذين هُدمت، وقصفت بيوتهم؛ فصمدوا، وصبروا، وصابروا، ولا ننسى كل أبناء شعبنا في فلسطين، وفي كل بقاع الأرض، في المنافي، والشتات ونقول لهم: لكم كل التحية، وإن النصر لقريب، ولقاؤنا في ساحات القدس، والأقصى فاتحين محررين منتصرين -ياذن الله- وما ذلك على الله ببعيد، وما ذلك على الله بعزير.

د. إسماعيل عبد السلام هنيه

نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس

رئيس الوزراء السابق،

غزة/فلسطين

رمضان ١٤٣٦هـ، الموافق: يوليو ٢٠١٥م



المقدمة:

واحد وخمسون يوماً من العدوان الدموي الإسرائيلي على قطاع غزة، وجد قرابة مليوني مواطن فلسطيني أنفسهم في مرمى نيران أحدث تكنولوجيا الدمار الحربية، وأبشعها، جواً، وبراً، وبحراً، يقودها قادة الاحتلال الصهيوني، وقد أجبر الاحتلال آلافاً من أهالي قطاع غزة على الهجرة الداخلية، والنزوح من أماكن سكنهم إلى مراكز الأمم المتحدة (الأونروا)، ومدارسها؛ لكي يحموا أنفسهم من آلاف القذائف، وغارات الطائرات الحربية، التي دكت المدن المحاصرة بآلاف أطنان من المتفجرات المتنوعة، شديدة التدمير.

لقد تخطى العدوان الإسرائيلي على غزة كل الحدود، وتجاوز كل الخطوط؛ ليؤكد أن ما حدث، هو: جريمة حرب غير مسبوقة، تستهدف الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني الأعزل؛ من أجل تفرغ الأرض من أصحابها في عملية منهجية، ومدروسة، تعتمد سياسة الأرض المحروقة.

كان للاحتلال أهداف رئيسية من شن عدوان ٢٠١٤م، على قطاع غزة، ولعل أبرز هذه الأهداف: استثمار الانشغال الإقليمي، والدولي بالتحويلات، والأحداث الجارية؛ من أجل ضرب؛ بل اجتثاث مشروع المقاومة الفلسطينية، التي تتحصن في بيئة اجتماعية، ووطنية، تشكل عمقا لرجال المقاومة في معادلة غريبة، يحمي فيها الشعب مقاومته، ويمدها بالصبر، والإرادة، والدماء دون ملل، أو تذمر.

ولعل ما دفعنا في معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية إلى إعداد هذا الكتاب، هو: ما حدث في قطاع غزة خلال عدوان ٢٠١٤م، الذي يعد بمثابة انتهاك كافة المواثيق الدولية، وضرب بعرض الحائط لكل الأعراف القانونية، وما حدث أصاب المنظومة



القانونية في مقتل، فاعتماد القوة العسكرية في العلاقات الدولية سيؤدي إلى تشجيع القوى الأخرى كدول، وجماعات إلى الارتكاز على القوة، والقوة وحدها كحل وحيد للمشكلات الدولية، يؤدي إلى انهيار منظومة الأمن، والسلم الدوليين.

كتاب العدوان على غزة ٢٠١٤م، هو: تحليل جاد لما حدث، واستقراء مهم لما سيحدث، وتوثيق للأداء السياسي، والإعلامي، والعسكري، والأمني الفلسطيني، والصهيوني خلال العدوان، كما يرصد المواقف العربية، والغربية على المستويين: السياسي، والشعبي، ويعدُّ مرجعاً مهماً للباحثين، حيث يؤرخ المواقف السياسية، والخسائر الاقتصادية، والأوضاع الأمنية على المستويين: الفلسطيني، والصهيوني، وقد شارك في تأليفه نخبة من أبرز الكتاب، والمحللين السياسيين، والاقتصاديين، والأمنيين، الذين أُرخوا للأجيال القادمة أحداث العدوان، وصمود مقاومتهم، التي لفتت العدو الصهيوني درساً قاسياً لا ينسى، على مدى التاريخ؛ لتروي الأجيال القادمة قصصاً عن تضحيات شعب غزة، الذي أبقى أن يستسلم للذل، والقتل، والتشريد؛ لكي يكون الكتاب شاهداً على نازية دولة الاحتلال.

وأخيراً، إن كل التضحيات، التي قُدمت في هذه الحرب، سواء من شهداء، وجرحى، وخسائر، ومصائب أسهمت إسهاماً كبيراً في هذا النصر التاريخي والاستراتيجي، الذي قَدّمه قطاع غزة لفلسطين، وللأمة العربية، والإسلامية، وأحرار العالم.



العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة - المقدمات والإرهاصات

(أ. حسام الدجني)

الفصل الأول

المبحث الأول: العامل الفلسطيني

المحور الأول: البيئة الاستراتيجية للمقاومة الفلسطينية على المستوى الداخلي
المحور الثاني: البيئة الاستراتيجية للمقاومة الفلسطينية على المستوى الخارجي

المبحث الثاني: العامل الإسرائيلي

المحور الأول: البيئة الاستراتيجية الإسرائيلية على المستوى الخارجي
المحور الثاني: البيئة الاستراتيجية الإسرائيلية على المستوى الداخلي

المبحث الثالث: العامل الإقليمي

المحور الأول: المحور المصري السعودي
المحور الثاني: المحور القطري التركي
المحور الثالث: محور إيران سوريا

المبحث الرابع: العامل الدولي

المحور الأول: مفاوضات جنيف بين الغرب، وإيران
المحور الثاني: الموقف الأممي الداعم للقضية الفلسطينية
المحور الثالث: الصراع الروسي الأوكراني



المبحث الأول: العامل الفلسطيني

المحور الأول: البيئة الاستراتيجية للمقاومة الفلسطينية على المستوى الداخلي.

المحور الثاني: البيئة الاستراتيجية للمقاومة الفلسطينية على المستوى الخارجي.

(أ. حسام الدجني)



مقدمة:

في السابع من يوليو/تموز ٢٠١٤م، شن الاحتلال الإسرائيلي عدواناً واسعاً على قطاع غزة استمر واحداً وخمسين يوماً، وهو العدوان الثالث، الذي يتعرض له القطاع خلال ست سنوات، ولكن الفارق في هذا العدوان، هو: البيئة الاستراتيجية الفلسطينية، والإسرائيلية، والإقليمية، التي سبقت اندلاع شرارة العدوان، فكانت في معظمها بيئة معادية للمقاومة، ورغم ذلك حققت المقاومة تحولاً استراتيجياً مهماً، ونجحت في كي الوعي الصهيوني، الذي كان يأمل أن تساعده تلك البيئة في القضاء على فصائل المقاومة، ونزع سلاحها، وإعادة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة؛ لتدير فيه الشأن العام، ولكن أنت الرياح بما لا تشتهي السفن، فإسرائيل بعد الحرب أضعف مما كانت عليه قبلها، والمقاومة أصبحت أقوى. أربعة عوامل فلسطينية، وإسرائيلية، وإقليمية، ودولية مهدت الطريق أمام العدوان، وكان العامل الإقليمي المحدد الأكثر بروزاً في زيادة التوقعات لدى المواطنين، والفصائل الفلسطينية بقرب موعد العدوان على قطاع غزة، وعلى وجه الخصوص التحول الذي حدث في مصر يوم ٣٠/٦/٢٠١٣م، والذي شكّل المحدد الأبرز في رسم معالم المنطقة، وانعكاس ذلك على مجمل الحياة في قطاع غزة، ومستقبل الحكومة الفلسطينية التي تديرها حركة (حماس).

بعض الدراسات السابقة التي تناولت مقدمات العدوان، وإرهاباته على قطاع غزة، انطلقت من حادثة خطف المستوطنين الثلاثة في محافظة الخليل، ولكن هذه الدراسة ستتناول بعمق أكثر، وستأخذ الانعطاف الذي حدث في مصر يوم ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، نقطة الانطلاق في دراسة التحول الذي حصل في البيئة الإقليمية التي كانت داعمة للمقاومة في عدوان حجارة السجيل في نوفمبر ٢٠١٢م، وكيف أصبحت حسب ما يراه بعض المحللين بيئة معادية للمقاومة في عدوان العصف المأكول، ودور سياسة المحاور،



والأحلاف في ذلك. سيناقدش هذا الباب مقدمات العدوان على قطاع غزة من خلال دراسة العامل الفلسطيني، والإسرائيلي، والإقليمي، والدولي، وكذلك البيئة الاستراتيجية التي سبقت العدوان.

كشفت نتائج الانتخابات التشريعية الثانية عام (٢٠٠٦م)، التي حققت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) فوزاً ساحقاً، ضعف النظام السياسي الفلسطيني، حيث أصبح للشعب الفلسطيني قيادتان، هما: منظمة التحرير الفلسطينية وتهمين عليها حركة فتح، والسلطة الفلسطينية، وتتقاسمها حركة (حماس) وحركة فتح، حيث تسيطر حركة (حماس) على المجلس التشريعي وبذلك تشكل الحكومة الفلسطينية، بينما حركة فتح تسيطر على مؤسسة الرئاسة.

إن هذا التصادم في الصلاحيات، وما يصاحبه من اختلاف في البرامج، والرؤى السياسية والأيدولوجية، أنشأ علاقة ملتبسة بين مكونات النظام السياسي الفلسطيني، وصلت إلى درجة الانفجار، والاقتيال الداخلي، فحسمت حركة (حماس) مقاليد الحكم بقطاع غزة منتصف يونيو/حزيران ٢٠٠٧م، مقابل قيام حركة فتح بإحكام سيطرتها على مقاليد الأمور في الضفة الغربية.

في ضوء ذلك أعلنت إسرائيل قطاع غزة كياناً معادياً، وفرضت حصاراً شاملاً برأ، وبحراً، وجواً، وشنت عدوانها الأول عام (٢٠٠٨، ٢٠٠٩م)، وعدوانها الثاني في نوفمبر ٢٠١٢م، وعدوانها الثالث الذي نحن بصدد دراسته كان ذلك في اليوم السابع من يوليو/تموز ٢٠١٤م. فكيف كانت الأجواء في الأراضي الفلسطينية المحتلة ما قبل العدوان؟



بعد التحول الذي حدث في مصر يوم ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١٣م، وقيام الجيش المصري بعزل الرئيس محمد مرسي، بدأت وسائل الإعلام المصرية بحملة إعلامية ممنهجة تستهدف حركة (حماس)، وتعمل على شيطنتها، وترتبط كل الأحداث الإرهابية بالأنفاق التي تربط قطاع غزة بمصر، والتي تمثل شرايين الحياة للفلسطينيين، ومصدر دخل مالي تستفيد منه حكومة (حماس) في قطاع غزة، ما دفع القوات المسلحة المصرية بتنفيذ حملة تستهدف الأنفاق الحدودية، مع إغلاق معبر رفح البري؛ فحسب إحصاءات هيئة المعابر والحدود فإن معبر رفح البري منذ الإطاحة بالرئيس محمد مرسي يوم ٣٠/٦/٢٠١٣م، وحتى ٣١/١٢/٢٠١٣م، قد أغلق (٩٦) يوماً، واستمرت حالة إغلاقه المتكرر خلال العام ٢٠١٤م، وهذا انعكس على سكان قطاع غزة من المرضى، والطلاب، وأصحاب الإقامات، وغيرهم من الشرائح المجتمعية التي هي بحاجة ماسة إلى السفر. أما على صعيد المعابر مع إسرائيل فكانت شبه مفتوحة بحيث تمارس إسرائيل سياسة تضليل المجتمع الدولي بفتحها المحدود؛ لمعابرها إلى قطاع غزة، فهي تمنع دخول ما يزيد عن (١٠٠) سلعة مهمة، من أهمها: مواد البناء، وغيرها من المواد الأولية التي تدخل في الزراعة، والصناعة؛ فتعطلت الحياة، وزادت نسبة البطالة، "وحسب ما تحدثت عنه اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار أنه دخل تحت خط الفقر (٩٠%) من سكان قطاع غزة، وخاصة فئة الشباب والخريجين".^٢

الوضع المأساوي في قطاع غزة يتحمل مسؤوليته أولاً وأخيراً الاحتلال الإسرائيلي، فهو من يقف خلف الحصار، ويعزز الانقسام، ويزرع بذور الانفجار، وسط صمت دولي يجعل من أطروحة الإنسانية، وحقوق الإنسان مجرد شعار. لم تتوقف مقدمات العدوان، وإرهاباته على قطاع غزة عند هذا الحد، فقد كشفت جلياً سياسة الاحتلال بعد "رفضه الإفراج عن الدفعة الرابعة من الأسرى الفلسطينيين البالغة عددها (٣٠) أسيراً، واستمرار



الاستيطان الإسرائيلي وتكثيفه في الضفة الغربية، ووصول المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، التي جرت بمبادرة من وزير الخارجية الأميركي (جون كيري) للتوصل إلى (اتفاق إطار)، إلى حائطٍ مسدودٍ. وقد أثر هذا الأمر في المستويين الرسمي والشعبي؛ فقد شرعت السلطة الفلسطينية في اتخاذ إجراءات تفعيل عضوية دولة فلسطين في المؤسسات الدولية، ومن بينها إعلان الانضمام إلى خمس عشرة اتفاقية، ومعاهدة دولية، كما قامت بإتمام المصالحة مع حركة المقاومة الإسلامية (حماس) من خلال وفد يمثل منظمة التحرير الفلسطينية بتوقيع اتفاق الشاطئ في ٢٣/٤/٢٠١٤م، وبموجبه شكلت حكومة التوافق الوطني في ٢/٦/٢٠١٤م، وسط معارضة من قبل إسرائيل، وأطراف إقليمية، ودولية. حيث دعا رئيس وزراء إسرائيل (بنيامين نتنياهو) المجتمع الدولي إلى عدم الاعتراف بحكومة الوفاق، والمصالحة الفلسطينية، إذ عدّ هذه الحكومة مساهمة في تعزيز الإرهاب.^٢

وبدأت إسرائيل بخطوات عقابية ضد الحكومة، فقد ذكر موقع صحيفة (يديعوت أحرונوت) أن منسق المناطق في الحكومة الإسرائيلية (يؤاف مردخاي) رفض منح ثلاثة وزراء في حكومة الوفاق تأشيرة مغادرة قطاع غزة، عبر معبر بيت حانون إلى رام الله.^٤

لم تقف حكومة التوافق بالتزاماتها تجاه قطاع غزة، بل فشلت في لَمِّ الصف الوطني، ووحدة بنية النظام السياسي الفلسطيني، وتصادمت بإشكاليات عديدة، أهمها عدم تسوية ملف موظفي الحكومة السابقة، وإغفالها عن حاجات قطاع غزة من كهرباء، ومياه، واحتياجاته في مجال الصحة، والتعليم، والشباب. وبدأ يشعر الغزيون أنهم أمام حكومة لم ترق إلى طموحاتهم وآمالهم، وبدأت تشعر حركة (حماس) أن تلك الحكومة تخضع لتعليمات الرئيس عباس، وتنفذ مخططاً لابتنزاز الحركة، وهذا ما تحدث عنه نائب رئيس المكتب السياسي لحركة (حماس) الدكتور (موسى أبو مرزوق) في صفحته على موقع



التواصل الاجتماعي (الفيس بوك) أن حكومة التوافق الوطني التي شكلت هي بديل عن حكومتي الانقسام، وليست خلفا لهما. وجاء تصريحه على خلفية عدم صرف حكومة التوافق رواتب موظفي الحكومة السابقة، ما دفع بعضهم إلى الخروج إلى الشارع، وإغلاق البنوك العاملة في قطاع غزة. واستمر السجال الإعلامي حول رواتبهم، ومستحقاتهم المالية، ومع تزايد المعاناة الإنسانية لأكثر من أربعين ألف موظف، وانعكاس ذلك على الوضع الاقتصادي، والاجتماعي في القطاع. زادت التوقعات أن لحظة الانفجار اقتربت، وكانت مقدمات الحرب وإرهاصات تلوح بالأفق، واقتربت ساعة الصفر بعد إضراب الأسرى في السجون الإسرائيلية، وإهمال المجتمع الدولي، وإسرائيل مطالب الأسرى العادلة، ف وقعت حادثة خطف ثلاثة مستوطنين قرب مدينة الخليل في ١٢/٦/٢٠١٤م. وعلى الفور اتهمت إسرائيل حركة (حماس) التي نفت ذلك نفيا قاطعا، ورغم نفي (حماس) إلا أن الاحتلال بدأ بعملية عسكرية استهدفت كوادر الحركة بالضفة الغربية، ومنهم أسرى محررين أطلقت سراحهم مؤخراً ضمن صفقة وفاء الأحرار، وبلغ عدد الأسرى المحررين الذين اعتقلتهم (٧٢) أسيراً محرراً، وفي نهاية الشهر نفسه عثر الجيش الإسرائيلي على جثث المستوطنين الثلاثة لمقاة في إحدى الحفر بمحافظة الخليل، وحملت إسرائيل حركة (حماس) المسؤولية عن هذه العملية. كما أقدم عدد من المستوطنين المنتمين لما يعرف بعصابات (جباية الثمن) في ٢/٧/٢٠١٤م، بإعدام الفتى الفلسطيني محمد أبو خضير (١٧) عامًا، في شعفاط شمالي القدس؛ إذ أحرقوه حيًا. وقد أدت هذه الجريمة إلى اشتعال الاحتجاجات في مدينة القدس وأحيائها.

رئيس الحكومة الإسرائيلية (بنيامين نتنياهو) قبيل دخوله اجتماع (الكابنيت) قال: "كل الدلائل تشير إلى أن شبابنا خطفوا، وقتلوا بدم بارد من قبل الحيوانات -حسب وصفه-



الذين يدعون أنهم بشر، أقول باسم كل الإسرائيليين: (حماس) تتحمل مسؤولية ما جرى وستدفع الثمن غالياً".^٦

بدأ الشارع الفلسطيني يدرك بأن (بنيامين نتنياهو) مقبل على عدوان، وتحميل حركة (حماس) المسؤولية، رغم عدم تبنيها العملية بشكل رسمي؛ من أجل توجيه البوصلة من الضفة الغربية إلى قطاع غزة. أطلقت إسرائيل شرارة العدوان، على قطاع غزة، والذي يشكل برميل بارود نتيجة الحصار، والإهمال من قبل المجتمع الدولي.

وبدأ القصف والرد من فصائل المقاومة حتى قامت إسرائيل بقصفها نفقا تواجد به عناصر من كتائب الشهيد عز الدين القسام، الجناح المسلح لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، فاستشهد ستة منهم، بالإضافة إلى ثلاثة مدنيين استشهدوا أيضا بقصف الجيش الإسرائيلي مزارع المواطنين وأراضيهم، وبدأ العدوان يأخذ منحى تصاعدياً، وكذلك رد المقاومة، حتى دخلت غزة على عدوان؛ هو الثالث خلال ست سنوات، وأطلقت عليه إسرائيل: الجرف الصامد، بينما أطلقت المقاومة الفلسطينية على عملياتها بالرد على العدوان اسم: العصف المأكول.



المحور الأول: البيئة الاستراتيجية للمقاومة على المستوى الداخلي

انقسمت البيئة الاستراتيجية للمقاومة الفلسطينية في مرحلة ما قبل العدوان على قطاع غزة إلى مستويين داخلي وخارجي، كما اتسمت بنقاط قوة، ونقاط ضعف، على النحو الآتي:

أولاً- نقاط القوة على المستوى الداخلي.

١- الحاضنة الشعبية: تمتلك المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة حاضنة شعبية، تستمد منها قوتها وصلابتها، وتجسد ذلك في العدوان الأخير بشكل أكبر، حيث بدأ المواطن الفلسطيني يشعر بمعاني العزة، والكرامة، رغم التضحية التي قدمها على مذبح الحرية، وهذا ما لمسها المتابع لعديد من التصريحات الإعلامية، التي أطلقتها العائلات المكلومة والمنكوبة في قطاع غزة وكيف كان دعمها غير المحدود للمقاومة، وأدائها.

٢- القدرات العسكرية: استفادت المقاومة الفلسطينية بكل ألوانها السياسية من المعارك السابقة، واستخلصت الدروس، والعبر في كل مرة، حتى وصلت إلى ما وصلت إليه اليوم، وفي تصريحات خاصة^٦ أدلى بها نائب القائد العام لكتائب القسام (مروان عيسى) أنهم ورغم الأداء الذي قدمته المقاومة الفلسطينية، والنصر الذي حققته، إلا أنها تريد المزيد، وتستخلص العبر وصولاً إلى تحرير، ولكي يتحقق ذلك؛ فإن القدرات العسكرية للمقاومة الفلسطينية في تطور مستمر، وأن كتائب القسام استثمرت البعد الجيوستراتيجي لموقع قطاع غزة على البحر المتوسط؛ لتطور قدرات القوة البحرية بتشكيل وحدة الضفادع البشرية. هذا بالإضافة إلى



وحدة الموقف، والتنسيق الجيد بين كل التشكيلات العسكرية للمقاومة في محاكاة غرف العمليات المشتركة.

٣- القدرات الأمنية: سيطرة حركة (حماس) على قطاع غزة منتصف يونيو ٢٠٠٧م، شكّلت بيئة استراتيجية حاضنة للمقاومة؛ فحركة (حماس) ترى أن طرد الأجهزة الأمنية من قطاع غزة اوقف تدفق المعلومات لإسرائيل عبر ما يسمى بالتنسيق الأمني، بالإضافة إلى دور حكومة (حماس) وأجهزتها الأمنية في محاربة التخابر. يضاف إلى ذلك الوعي، والثقافة الأمنية اللذين يتسم بهما المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة الذي ساهم في تعزيز القدرات الأمنية ودعمها.

ثانياً- نقاط الضعف.

الحصار المشدد على قطاع غزة، وإغلاق الأنفاق أنهك المواطن الغزي، وانعكس على مجمل حياته اليومية، كما انعكس سلباً على تطوير قدرات المقاومة التي كانت تعتمد تهريب الأسلحة، والمعدات، والتقنيات عبر الأنفاق، ولكن المقاومة ما زالت تعمل؛ لتحويل نقاط الضعف إلى نقاط قوة؛ فالحاجة أم الاختراع.



المحور الثاني: البيئة الاستراتيجية للمقاومة على المستوى الخارجي

أولاً- نقاط القوة على المستوى الخارجي.

لم تكن كل البيئة الخارجية هي بيئة معادية للمقاومة، فتركيا، وقطر، وإيران، وبعض الدول الأخرى. بالإضافة إلى شعوب المنطقة كانت تدعم المقاومة الفلسطينية على المستويين السياسي والإعلامي، ورغم العلاقات المتوترة بين إيران وحركة (حماس) إلا أن الدعم الإيراني للمقاومة الفلسطينية لم يتوقف.

ثانياً- نقاط الضعف.

١- **خطوط الإمداد:** شكل إغلاق الأنفاق نقطة الضعف المركزية للمقاومة الفلسطينية، فهي تشكل خطوط الإمداد للمقاومة، وعليه اعتقدت إسرائيل أن حركة (حماس) ستطلق في الأيام الأولى للعدوان ما لديها من صواريخ، ومن ثم تقف، وتكون الفرصة سانحة للدخول البري، ولكن المقاومة عملت بشكل كبير على تحويل نقاط الضعف إلى قوة، وهذا لا ينفي تأثير إغلاق الأنفاق في تطوير قدرات المقاومة.

٢- **الموقف من المقاومة:** بعد التحول الذي حصل بمصر يوم ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، بدأ محور معادٍ للمقاومة الفلسطينية يتشكل بالمنطقة، داعم للسلطة الفلسطينية، ويضم هذا المحور كلاً من: مصر، والسعودية، والإمارات المتحدة، وبدأ بحملة إعلامية تستهدف شيطنة المقاومة، وتحديداً حركة (حماس)، ووصفها بالإرهاب وتأصيل ذلك قضائياً كما حصل في مصر، ويشارك تلك القوى الخارجية موقف السلطة الفلسطينية التي عملت بكل إمكاناتها من أجل تشويه صورة المقاومة، وحركة (حماس) أمام الرأي العام العربي، والدولي، وهذا ما كشفتته الوثائق التي أعلنت عنها حركة (حماس) في مؤتمر صحفي عقده في غزة يوم ٣٠/٧/٢٠١٣م، بينما نفت حركة فتح، والسلطة الفلسطينية ادعاءات حركة (حماس) ومزاعمها.



المبحث الثاني: العامل الإسرائيلي

المحور الأول: البيئة الاستراتيجية الإسرائيلية على المستوى الخارجي.

المحور الثاني: البيئة الاستراتيجية الإسرائيلية على المستوى الداخلي.

(أ. حسام الدجني)



بدأت إسرائيل بعد سقوط حكم جماعة الإخوان المسلمين في مصر اللعب على وتر الأزمة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، الناتجة عن فقدان حليفها، فعملت إسرائيل على زيادة التوتر بين النظام السياسي المصري الجديد وحركة (حماس)، فقد نشر موقع (ديبكا) الإسرائيلي خبراً مفاده "أن عدداً من قيادات الإخوان المركزية هربوا إلى مدينة غزة وقيمون في فندق (Beach Hotel)، وان عدداً من الإخوان الذين نجحوا في الهروب إلى غزة أقاموا غرفة عمليات في هذا الفندق وعلى رأسهم نائب رئيس جماعة الإخوان (محمد عزت إبراهيم)، وهو الذي يدير عمليات السلفيين الجهاديين في سيناء ضد الجيش المصري".^٨ وتحدث المحلل السياسي (يهود يعاري) أن (حماس) في مأزق بعد أن خسرت حلفائها في المنطقة، وأهمهم الإخوان المسلمون في مصر، وقد تهاجم إسرائيل؛ لتكسب ود إيران ودعمها مرة أخرى.^٩

شكلت تلك التهديدات تمهيداً للرأي العام الصهيوني، والغربي أن حركة (حماس) قد تدخل حرباً للخروج من عزلتها وأزمته، وفي المقابل تؤكد هذه التصريحات وغيرها أن إسرائيل هي من كانت تخلق البيئة المناسبة لضرب رأس حركة (حماس) في قطاع غزة، وتنتظر المبررات من أجل تحقيق أهدافها. وزير الدفاع الصهيوني (موشيه يعلون) ذهب بالقول: إن حالة عدم الاستقرار في مصر تستوجب التحلي باليقظة، ليس من جانب أجهزة الاستخبارات فحسب، بل من جانب قوات الجيش الإسرائيلي بكاملها، والمستوى السياسي أيضاً.^{١٠} وكان إسرائيل باتت تدرك أن ما تقوم به من إجراءات سياسية، وعسكرية هو تحضير ساعة الصفر لضرب قطاع غزة. وقبل اندلاع الحرب بأسبوع، "لوح رئيس الحكومة الإسرائيلية (بنيامين نتنياهو) خلال مشاركته في اجتماع اللجنة الخارجية، والأمن التابعة للكنيست بشن عملية عسكرية واسعة في قطاع غزة، بسبب سقوط (١٦) صاروخاً قسامياً في مناطق مفتوحة داخل إسرائيل".^{١١}



وزير الخارجية الصهيوني (أفيغدور لبيرمان) وفي تصريحات صحفية أدلى بها يوم الأحد ٢٩/٦/٢٠١٤م، لإذاعة الجيش الإسرائيلي، دعا الحكومة الإسرائيلية إلى دراسة احتلال قطاع غزة كله رداً على إطلاق قذائف محلية الصنع صوب جنوب إسرائيل.^{١٢}

هذا على المستوى العملياتي في الميدان، ولكن لم يكن العقل الاستراتيجي الإسرائيلي بعيداً عن التحولات بالمنطقة؛ فهومن أكثر الراحين، لذلك بدأ التخطيط للحرب قبل حادثة خطف المستوطنين الثلاثة، والإجراءات التي استهدفت حركة (حماس) داخلياً، وإقليمياً، ودولياً كانت تهدف إلى تصفية رأس حركات المقاومة في فلسطين وعلى رأسها حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وقد تحدث رئيس الحكومة الإسرائيلية (بنيامين نتنياهو) في مؤتمره الصحفي: إن إسرائيل ليست وحدها في هذه الحرب وهناك دول عربية تدعمها؛ وتساندها للقضاء على حركة (حماس). ويدعم ذلك تقرير نشره موقع (ديبكا) الإسرائيلي المقرب من الاستخبارات الصهيونية يوم الجمعة ٢٥/٧/٢٠١٤م، بعنوان: الحرب على غزة، البعد الإقليمي.

اتهم التقرير كلاً: من مصر، والسعودية الوقوف بجانب إسرائيل في حربها على (حماس). ويبقى ذلك اتهامات ومزاعم صهيونية تنتظر نفياً عربياً، ودعماء، ومساندة لقطاع غزة. أما وزير الخارجية الأميركي (جون كيري) فقد كشف خلال كلمته أمام منتدى (سابان) التابع لمعهد (بروكينغز) في واشنطن أن هناك دولاً عربية مستعدة لصنع السلام مع إسرائيل بهدف التحالف معها ضد حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وتنظيم الدولة الإسلامية. وأن (العنف الحالي) في الشرق الأوسط أظهر وجود فرصة؛ لتشكيل تحالف إقليمي جديد يضم إسرائيل ودولاً عربية.^{١٣}



ربما يفسر التوجه الصهيوني نحو ضرب قطاع غزة موقفه من المصالحة الفلسطينية، فقد بدأ صراع خفي؛ لإفشال المصالحة الفلسطينية التي قدمت حركة (حماس) فيها تنازلاً لم تكن تتوقعه كل الأطراف الفلسطينية؛ ولذلك بدأت عملية عرقلة حكومة الوفاق الوطني من قبل إسرائيل، وأطراف دولية، حيث بدأت إسرائيل بمقاطعة، ومهاجمة حكومة التوافق الوطني، فقد "هاجم رئيس الحكومة الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو)، ووزرائه تشكيل حكومة التوافق الوطني، وذلك خلال مشاركته اجتماع اللجنة الخارجية، والأمن التابعة للكنيست، وعلل (نتنياهو) هجومه على حكومة التوافق قائلاً: إن الإرهاب الإسلامي يرفع رأسه في أوروبا، والتعبير الأخير عن ذلك كان بعملية بروكسل، والغريب في الأمر أن حكومات اوروبية نددت بالعملية، وتحدثت بود عن (حكومة التوافق)، وهذا الأمر لا يعزز السلام، وإنما يعزز الإرهاب".^{١٤}

أيضاً هناك أسباب ومقدمات، وإرهابات إسرائيلية داخلية تنذر باندلاع العدوان الأخير على قطاع غزة، ولعل مسألة الصراع حول الميزانية أحد تجلياتها، "فتتكرر كل عام الإشكالية بين وزارتي الدفاع والمالية الإسرائيليتين حول ميزانية الأمن، وتطالب وزارة الدفاع دائماً بزيادة الميزانية لعام ٢٠١٥م، وسط حملة تهديد، وتخويف من أن عدم زيادتها سيؤثر على جهوزية الجيش، وسيؤدي إلى تقليص تدريباته، والتراجع عن شراء أسلحة وتطويرها".^{١٥}



المحور الأول: البيئة الاستراتيجية لإسرائيل على المستوى الخارجي

تنقسم البيئة الاستراتيجية لدولة إسرائيل في مرحلة ما قبل العدوان إلى مستويين داخلي وخارجي، وستتناول المستوى الخارجي؛ لانعكاسه المباشر على المستوى الداخلي، وتتلخص عناصر القوة والضعف في البيئة الاستراتيجية لدولة الاحتلال الإسرائيلي على النحو الآتي:

أولاً- نقاط القوة على المستوى الخارجي.

تتمثل أهم نقاط القوة في البيئة الإقليمية التي تشكلت في مصر بعد ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١٣م وكان من أهم معالمها: العداء للمقاومة، والانشغال العربي بتفاصيل الحياة اليومية، وكان ذلك فرصة؛ لتقارب إسرائيلي مع بعض الدول العربية، مثل مصر، السعودية، الإمارات، وفرصة لخلط الأوراق بالمفاوضات الجارية في جنيف بين (مجموعة ٥+١)، وإيران حول ملفها النووي، فشكل ذلك بيئة استراتيجية داعمة؛ لاتخاذ قرار العدوان على قطاع غزة في أروقة صناعة القرار الإسرائيلي.

ثانياً- نقاط الضعف.

من أهم نقاط الضعف على الصعيد الخارجي العلاقة المتوترة بين إسرائيل، وإدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما، وكذلك خشية إسرائيل من أن يساهم أي عدوان على غزة في إفشال الثورات المضادة التي ترى فيها إسرائيل قوة استراتيجية تضاف إلى قوتها ونفوذها بالمنطقة.



المحور الثاني: البيئة الاستراتيجية لإسرائيل على المستوى الداخلي.

أولاً- نقاط القوة.

شكلت حادثة اختطاف المستوطنين الثلاثة وقتلهم فرصة ل(نتنياهو) للهروب إلى الأمم، واستثمار حالة الغضب بالمجتمع الصهيوني قصد توحيد المواقف خلفه، بالإضافة إلى حاجة (نتنياهو) إلى إنجاز سياسي يستطيع من خلاله إقناع جماهيره، وخصومه أنه الرجل الأقوى في إسرائيل، وهذا شكل بيئة استراتيجية داعمة لخوض عدوان واسع على غزة. ولكن هناك بعض الأهداف التي تخدم البيئة الاستراتيجية لشن العدوان على غزة، وتعتبر نقاط قوة، مثل:

1. فحص التوجهات الاستراتيجية الجديدة لكل من مصر، والسعودية، وبعض الدول العربية الأخرى.
2. خلط الأوراق فيما يتعلق بملف المصالحة الفلسطينية، وتأزيم الوضع الداخلي الفلسطيني.
3. إضعاف القدرات البشرية، والمادية، والعسكرية لفصائل المقاومة وعلى وجه الخصوص حركة (حماس)، عبر الاستنزاف المستمر والممنهج.
4. تعميق سياسة المحاور، والأحلاف بالمنطقة والتي تزيد من الانقسامات بين الدول العربية والإسلامية خدمة للمصالح، والأهداف الإسرائيلية.
5. كي الوعي الفلسطيني بالضفة الغربية، وقطاع غزة، وإضعاف فرص اندلاع انتفاضة ثالثة بالضفة الغربية، والقدس، وإرهاب السلطة الفلسطينية من الإقدام



على أية خطوة إضافية فيما يتعلق بالانضمام إلى المنظمات الدولية خصوصاً محكمة الجنايات الدولية.

ثانياً- نقاط الضعف.

هناك العديد من نقاط الضعف في البيئة الاستراتيجية الإسرائيلية، ومنها:

١. خشية (نتنياهو) من سوء تقدير قدرات المقاومة الفلسطينية، وبذلك تخط الأوراق، وتفشل الأهداف التي يريد (نتنياهو) تحقيقها.
٢. فرص انفجار الاوضاع بالضفة الغربية ما يؤدي إلى انهيار السلطة الفلسطينية ووقف التنسيق الأمني، وكذلك انفجار الاوضاع بالقدس، وفي الداخل الفلسطيني.
٣. انعكاس العدوان على الأمن، والاستقرار داخل المجتمع الإسرائيلي فينعكس سلباً على استقدام مهاجرين جدد، وزيادة معدلات الهجرة العكسية.



المبحث الثالث: العامل الإقليمي

المحور الأول: المحور المصري السعودي.

المحور الثاني: المحور القطري التركي.

المحور الثالث: محور إيران سوريا.

(أ. حسام الدجني)



المحور الأول: المحور المصري السعودي

بعد اندلاع شرارة الربيع العربي في تونس، ونجاحه الإطاحة بالرئيس التونسي (زين العابدين بن علي)، ثم انتقاله إلى مصر يوم ٢٥/١/٢٠١١م، وإطاحته بالرئيس (محمد حسني مبارك)، ثم ليبيا، واليمن، وسوريا، والبحرين، ما أثار العديد من الدول الخليجية التي باتت تخشى أن تصيب رياح التغيير ترابها الوطني، فبدأت بعض الدول الخليجية القيام بإبرام تحالفات إقليمية لإدارة الأزمة، فكل أزمة جديدة تزيد على تعقيد خيوط التحالفات في الشرق الاوسط، وتبرز محاور متعددة. وبعد الربيع العربي برزت المحاور التالية: المحور السعودي المصري، والتركي القطري، ثم الإيراني السوري العراقي، وقد تلقتي المصالح أحياناً، وتتصادم أحياناً أخرى، كما يظهر ذلك بوضوح في حرب غزة.^{١٦}

المحور المصري السعودي، وتتضم إليهما الإمارات العربية المتحدة، تتقاطع أهدافهما في وقف تمدد الإسلام السياسي بالمنطقة، بعد فوزه بالانتخابات المصرية، والتونسية، ومن قبلها فلسطين. تتربع جمهورية مصر العربية على عرش المشهد الإقليمي المؤثر في الساحة السياسية الفلسطينية خصوصاً في قطاع غزة، نظراً إلى دور مصر التاريخي، والسياسي بالقضية الفلسطينية؛ لأن القضية الفلسطينية قضية أمن قومي مصري؛ فالرئة الوحيدة التي يتنفس بها قطاع غزة مستشفاً هواء العالم الخارجي، هو: معبر رفح البري، والمورد المالي الوحيد الذي يمنح الحكومة الفلسطينية الحياة في قطاع غزة، هي: الأنفاق المنتشرة على طول الحدود الفلسطينية المصرية، التي كانت تسد احتياجات قطاع غزة من محروقات، ومواد غذائية، وصناعية، بعد أن أغلقت إسرائيل معابرها إلى قطاع غزة، وأعلنته كياناً معادياً.



إن مقدمات العدوان الأخير على قطاع غزة بدأت تتسلل إلى المواطن الفلسطيني منذ اليوم الأول من عزل الرئيس المصري محمد مرسي، واتهامه بالتخابر مع حركة المقاومة الإسلامية (حماس). بدأت تدرك حركة (حماس) أن قادم الأيام لن يكون سهلاً، "وزادت من نسبة هذه الفرضية الهجوم الإعلامي الكاسح من قبل وسائل إعلام مصرية ضد حركة (حماس) واتهامها بوقوفها خلف قتل المتظاهرين، والأعمال الإرهابية بسيئاء".^{١٧}

وكذلك تصنيف القضاء المصري حركة المقاومة الإسلامية (حماس) على قائمة المنظمات الإرهابية حيث "أصدرت محكمة القاهرة للأمر المستعجلة حكماً بتصنيف حركة المقاومة الإسلامية (حماس) تنظيمًا إرهابيًا. وحظر الحكم جميع أنشطة الحركة في مصر، وألزم السلطات المصرية بإغلاق جميع مقراتها".^{١٨}

إن سياسة التموضع، والتحول الجديدة في المنطقة تستهدف في المقام الأول حركات الإسلام السياسي، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، التي يصفها المحور المصري السعودي الإماراتي بالإرهاب، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) هي درة تاج الجماعة، وأحد أجنحتها في فلسطين كما جاء بميثاقها^{١٩}، فقامت السلطات المصرية باستكمال خطواتها تجاه قطاع غزة عبر استهداف الأنفاق المنتشرة على الحدود مع قطاع غزة، والتي ترى فيها حركة المقاومة الإسلامية (حماس) أنها الشرايين التي تمد قطاع غزة بالحياة، بينما ترى السلطات المصرية أنها تهديد واضح وصريح للأمن القومي المصري. وحسب إحصاءات نقلتها وكالة معا الإخبارية عن مصدر بالجيش المصري قولها: إن إجمالي ما تم تدميره من الأنفاق بالتعاون مع الهيئة الهندسية للجيش المصري حتى الآن (١٧٣٦) نفقٍ على حدود قطاع غزة^{٢٠} وهذا بالتأكيد ألقى بظلاله على مجريات الحياة اليومية للفلسطينيين بقطاع غزة، وأثر مباشرة في الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة، وعلى الاقتصاد الفلسطيني عامة، "فقد وصلت نسبة الخسائر المباشرة لكافة الأنشطة



الاقتصادية في قطاع غزة إلى ما يزيد على (٥٠٠) مليون دولار خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٣م، وذلك بسبب توقف بعض الأنشطة الاقتصادية بشكل كامل، وانخفاض الإنتاجية في الأنشطة الاقتصادية الأخرى، حيث تراجعت مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (٦٠%) خلال تلك الفترة، هذا بالإضافة إلى ما تكبده التجار، ورجال الأعمال، والصناعيون، من خسائر نتيجة توقف أعمالهم^{٢١}.

لقد ألقى الوضع الاقتصادي الصعب بظلاله على كل مناحي الحياة في قطاع غزة ومنها الجهاز البيروقراطي، بحيث لم يتلق العاملون بالمؤسسات الحكومية رواتبهم كاملة لعدة شهور، وبدأت الأزمة المالية والسياسية تقلص خيارات حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وبدأت تدرك الحركة أن المصالحة الفلسطينية هي أقصر الطرق نحو الخروج من عنق الزجاجة، وتفويت الفرصة على الاحتلال الصهيوني الذي يتربص للمقاومة الفلسطينية بالقطاع، وعملت من أجل تحقيق ذلك، ولكن القرار الإقليمي كان أكبر من مسعاها، وقد يفسر بعضهم أسباب تعثر المصالحة بالقرار الإقليمي الراض لها.

المحور الثاني: المحور القطري التركي

يضم هذا المحور كلا من قطر وتركيا وجماعة الإخوان المسلمين، وينظر إلى عملية عزل الرئيس (محمد مرسي) أنها انقلاب على الشرعية، ودخل هذا المحور منذ اليوم الأول عزل الرئيس (محمد مرسي) في صراع ممتد مع النظام المصري، وساهم صراع المحاور في المنطقة في منح إسرائيل مساحة للحركة، والمناورة، واللعب على التناقضات، وبذلك لم يكن هذا المحور عاملا مباشرا في تفجير الحرب بقدر ما كان عاملا مستثمرا لها، كونه أحد الداعمين لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) بعد عزل الرئيس المصري



محمد مرسي، وبذلك تكون استندت حركة (حماس) في قرارها بالرد على العدوان الصهيوني إلى دعم هذا المحور، ومساندته، ومؤازرته

المحور الثالث: محور إيران سوريا

محور إيران سوريا ويمتد إلى لبنان؛ ليضم حزب الله اللبناني، هومن أكثر المحاور مساندة للمقاومة الفلسطينية، ويشكل الدعم العسكري أحد أهم أشكاله، وتستفيد منه حركات المقاومة بكل أجنحتها، ومنها حركة (حماس) والجهاد الإسلامي، وهذا الدعم منح المقاومة الثقة، والقدرة على الفعل، وبذلك لم تخش فصائل المقاومة من التهديدات الصهيونية المتكررة، وكانت تترك الفصائل المسلحة أن هدف أي عدوان في ظل البيئة الإقليمية، والدولية المعادية للمقاومة هو رأس المقاومة، وعليه بدأت تلك الفصائل في التحضير والإعداد لحماية نفسها وشعبها، ومثل سباق التسلح، والإعداد لدى المقاومة الفلسطينية أحد أشكال مقدمات وإرهاصات حقيقية لقرب اندلاع العدوان الإسرائيلي وحتميته ضد قطاع غزة.

رغم انشغال الجمهورية الإسلامية الإيرانية بما يحصل في المنطقة تحديدا سوريا، والعراق، لم تغب عنها فلسطين، كونها أحد أهم محددات السياسة الخارجية لها، وتستثمرها طهران في الضغط على الدول الكبرى؛ لتقديم تنازلات في ملفها النووي، وتعزيز دورها الإقليمي، وعليه، فقد لا يكون هذا المحور له دور مباشر، أو غير مباشر في اندلاع الحرب، فإسرائيل هي من بدأت، ولكن العدوان على قطاع غزة يخدم الأهداف الإيرانية، فهي الممول العسكري الأبرز في المنطقة لحركات المقاومة الفلسطينية، وكون الحرب من تقوية نفوذ إيران في المنطقة، تضع (حماس) بين خيارين: إما عودة العلاقات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، أو البقاء للقاء مصيرها ومستقبلها التي ستحدده نتيجة



الصراعات في المنطقة، حيث شهدت علاقات (حماس) مع سوريا، وإيران تراجعاً ملحوظاً على إثر الموقف مما يجري بسوريا، وقد تكون بعض الأطراف الإقليمية بما فيها إسرائيل قد قرأت القطيعة بين هذا المحور، وحركة (حماس) نقطة ضعف أصابت هذه الأخيرة، وبمزيد من الضغط عليها قد تحقق تلك الدول أهدافها متمثلة في نزع سلاح (حماس)، أو تدجينها واحتوائها، أو إقصائها من المشهد السياسي الفلسطيني.



المبحث الرابع: العامل الدولي

المحور الأول: مفاوضات جنيف بين الغرب (مجموعة ٥+١)، وإيران

المحور الثاني: الموقف الأممي الداعم للقضية الفلسطينية.

المحور الثالث: الصراع الروسي الأوكراني.

(أ. حسام الدجني)



ساهم العامل الدولي بشكل مباشر، وغير مباشر في تشجيع إسرائيل على عدوانها على قطاع غزة، فثلاثة محددات على المستوى الدولي ساهمت في اتخاذ قرار العدوان على قطاع غزة، هي:

١- مفاوضات جنيف بين الغرب (مجموعة ٥+١)، وإيران.

٢- الموقف الأممي الداعم للقضية الفلسطينية.

٣- الصراع الروسي الأوكراني.

المحور الأول: مفاوضات جنيف بين الغرب (مجموعة ٥+١)، وإيران.

تنتظر إسرائيل بقلق كبير إلى التقارب بين الولايات المتحدة، وإيران، وتخشى أن تصل المفاوضات إلى اتفاق يعزز قدرات إيران السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، وكل ذلك سيكون على حساب إسرائيل، وعليه بات قرار العدوان على قطاع غزة يخدم الهدف الإسرائيلي بخلط أوراق المفاوضات في جنيف، حيث تريد إسرائيل فحص الموقف الأمريكي في دعمها العسكري، والسياسي والاقتصادي، ويبدو أن بيان المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية يوم ٥/١٤/٢٠١٤م، الذي يشرح تفاصيل اللقاء بين وزير الخارجية الأمريكي (جون كيري)، ورئيس الحكومة الإسرائيلية (بنيامين نتنياهو)، وأنه غير كافٍ، حيث جاء بالبيان: "إن التزام الولايات المتحدة حيال إسرائيل التزام لا يتزعزع. إننا نعلم أن إسرائيل يجب أن تكون قوية كي يتسنى لها تحقيق السلام. ونعلم أيضاً أن السلام سيجعل إسرائيل أقوى ليس مع جيرانها القريبين وحسب، بل أيضاً في أنحاء العالم"^{٢٢} أيضاً. وكذلك كشف وجه إيران الحقيقي الداعم للإرهاب كما تراه القيادة الإسرائيلية، وعليه تريد إسرائيل إحراج إيران سواء تدخلت، ولم تتدخل.



المحور الثاني: الموقف الأممي الداعم للقضية الفلسطينية

تريد إسرائيل أن ترسخ في أذهان دول العالم أن الاعترافات الأحادية بالدولة الفلسطينية لا تخدم الأمن، والسلم الدوليين، وأن بوابة الحل يكمن في المفاوضات الثنائية بين الفلسطينيين، والإسرائيليين برعاية الولايات المتحدة الأمريكية للوصول إلى حل الدولتين.

المحور الثالث: الصراع الروسي الأوكراني

في السنوات الأخيرة شهدت تحولاً بالاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، حيث انتقل الثقل السياسي من منطقة الشرق الأوسط، إلى مناطق وسط آسيا وجنوبها، وساهم في ذلك اكتشاف الولايات المتحدة للنفط الصخري بديلاً من الطاقة الشرق أوسطية، وبذلك دخلت الإدارة الأمريكية، والغرب في صراع مع الدب الروسي بسبب الأزمة الأوكرانية.

التوتر بين الولايات المتحدة، وإسرائيل دفع الأخيرة إلى اتخاذ قرار العدوان على قطاع غزة للضغط على الإدارة الأمريكية، والحصول على مكاسب سياسية واقتصادية وعسكرية، واللعب على وتر التناقضات في السياسة الدولية.

ازدواجية المعايير التي يمارسها المجتمع الدولي في الصراع الفلسطيني الصهيوني، ودعم الغرب غير المحدود بشكل عام، والإدارة الأمريكية خصوصاً، عوامل وإشارات تجعل من إسرائيل دولة فوق القانون الدولي، وهذا ما دفع، ويدفع إسرائيل إلى ارتكاب مجازر ضد الإنسانية في الأراضي الفلسطينية دون أن يدينها، أو يحاكمها أحد، وبذلك تجرأت إسرائيل على الدم الفلسطيني، ورفضت كل الضغوط الدولية حتى وقف الاستيطان، وانقلبت على خيار التسوية مع السلطة الفلسطينية، وأفشلت جهود وزير الخارجية الأمريكي (جون كيري)، الذي كان يأمل أن تتجح مبادرته بتمديد المفاوضات



والوصول إلى اتفاق إطار بين السلطة الفلسطينية، ودولة إسرائيل. وإن البيئة الدولية المتصارعة فيما بينها، والتنافس الاقتصادي الكبير بين الصين، والإدارة الأمريكية، والأزمة الاقتصادية العالمية، أسباب ومقدمات، وإرهاصات تفقد المجتمع الدولي قوته في تطبيق القوانين الدولية، والعمل على إنهاء الاحتلال، ولجم إسرائيل، ودفعها للقبول بالحقوق الفلسطينية، وهذه البيئة الدولية دفعت إسرائيل لمزيد من التغول، ومصادرة الأراضي وبناء المستوطنات، وزيادة وتيرة الحصار على قطاع غزة، هذا التعنت والتصلب مَنَحًا مشروع المقاومة قوة، وإرادة، وصلابة على المستوى الجماهيري والعسكري في الداخل، والخارج، وهو ما يفرض على إسرائيل واقع جديد قد يشكل عدوان العصف المأكول أولى خطواته على طريق التحرير.



مراجع الفصل الأول:

- (١) موقع عربي ٢١، ٢٦/١٢/٢٠١٤م، <http://arabi21.com/Story/728966>
- (٢) وكالة قدس نت للأنباء، ٢٨/١٢/٢٠١٤م،
<http://www.qudsnet.com/news/View/290531>
- (٣) وكالة معا الإخبارية، ٣٠/١٢/٢٠١٤م،
<http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=701364>
- (٤) المصدر السابق.
<http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=701329>
- (٥) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، هل تقف فلسطين على عتبات انتفاضة الثالثة؟ (تقدير موقوف)، ٢٨/١١/٢٠١٤م،
<http://www.dohainstitute.org/release/5d03b776-2683-4251-ab9d-add08ce6e205>
- (٦) صحيفة القدس المحلية، عدد ٣٠/٦/٢٠١٤م،
<http://www.alquds.com/news/article/view/id/512066>
- (٧) على هامش مؤتمر أسباب الاحتلال وعوامل الانتصار الذي عقد بمدينة غزة يوم ٢٦/٢/٢٠١٥م.
- (٨) وكالة معا الإخبارية، ١/١٢/٢٠١٤م،
<http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=616499>
- (٩) وكالة معا الإخبارية، ١/١٢/٢٠١٤م،
<http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=611483>
- (١٠) وكالة معا الإخبارية، ١/١٢/٢٠١٤م،
<http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=612755>
- (١١) صحيفة المشهد الإسرائيلي: مدار، العدد ٣٣٦، الثلاثاء، ١/٧/٢٠١٤م، ص ١.
- (١٢) صحيفة المشهد الإسرائيلي: مدار، العدد ٣٣٦، الثلاثاء، ١/٧/٢٠١٤م، ص ٢.



(١٣) الجزيرة نت، ٢٠١٤/١٢/٧،

<http://www.aljazeera.net/news/international/2014/12/8/%D9%83%D9%8A%D8%B1%D9%8A>

(١٤) صحيفة المشهد الإسرائيلي: مدار، العدد ٣٣٤، الثلاثاء، ٢٠١٤/٦/٣، ص ١.

(١٥) صحيفة المشهد الإسرائيلي: مدار، العدد ٣٣٤، الثلاثاء، ٢٠١٤/٦/٣، ص ٧.

(١٦) خطار، أبو دياب، فيتو، ٢٠١٤/١٢/٣، <http://www.vetogate.com/1131585>،

(١٧) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، انعكاس الانقلاب العسكري في مصر على قطاع

غزة: تقدير استراتيجي (٥٨)، (لبنان: مركز الزيتونة، ٢٠١٣)، بتصرف.

<http://www.alzaytouna.net/permalink/47761.html>

(١٨) شبكة إيلاف، ٢٠١٤/١١/٢٦،

<http://www.elaph.com/Web/News/2014/3/882891.html>

(١٩) تنص المادة الثانية من ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس) على أن حركة

المقاومة الإسلامية جناح من أجنحة الإخوان المسلمين بفلسطين. (الجزيرة نت،

[http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/0b4f24e4-7c14-4f50-](http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/0b4f24e4-7c14-4f50-a831-ea2b6e73217d)

[a831-ea2b6e73217d](http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/0b4f24e4-7c14-4f50-a831-ea2b6e73217d)، ٢٠١٤/١١/٢٦ م.

(٢٠) وكالة معا الإخبارية، ٢٠١٤/١١/٢٦ م،

<http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=707252>

(٢١) ماهر تيسير، الطباع، حصاد اقتصاد قطاع غزة خلال عام ٢٠١٣، غزة: جريدة

الاقتصادية، ٢٠١٤/١/١ م، <http://www.eqtesadia.ps/opinions/15294.html>،

(٢٢) وكالة معا الإخبارية، ٢٠١٤/١٢/٢٣،

<http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=662708>



الأداء الفلسطيني السياسي والإعلامي خلال عدوان 2014م

الفصل الثاني

(د. محمد إبراهيم المدهون)

المبحث الأول: الأداء السياسي الفلسطيني

المحور الأول: من بدأ العدوان؟

المحور الثاني: إدارة المعركة

المحور الثالث: المبادرة المصرية

المحور الرابع: إدارة المفاوضات

المحور الخامس: بيان وقف إطلاق النار 2014/8/26م

المحور السادس: مستوى التفاعل الفلسطيني والعربي والدولي

المحور السابع: الدروس المستفادة

المبحث الثالث: الأداء الإعلامي الفلسطيني خلال عدوان 2014م (د. حسن أبو حشيش)

المحور الأول: واقع الإعلام الفلسطيني قبل بدء العدوان

المحور الثاني: واقع الأداء الإعلامي خلال العدوان

المحور الثالث: أداء الناطقين الإعلاميين خلال الحرب الأخيرة على غزة

المحور الرابع: سلبيات العمل الإعلامي

المحور الخامس: توصيات: لتطوير الأداء الإعلامي



المبحث الأول: الأداء السياسي
الفلسطيني خلال عدوان ٢٠١٤

المحور الأول: من بدأ العدوان؟

المحور الثاني: إدارة المعركة.

المحور الثالث: المبادرة المصرية.

المحور الرابع: إدارة المفاوضات.

المحور الخامس: بيان وقف إطلاق النار ٢٦/٨/٢٠١٤ م .

المحور السادس: ومستوى التفاعل الفلسطيني والعربي والدولي. المحور

السابع: الدروس المستفادة.

(د. محمد إبراهيم المدهون)



غزة المنطقة السهلية الساحلية المنبسطة، في الجغرافيا لا تمثل مساحة، وفي التضاريس لا تشكل عقبة، وفي قدرتها على الصمود لا تمتلك ما تواجه به، فضلاً عن الحصار الخانق الذي أنشأ أطافره في رقبته محاولاً جرّها إلى حتفها، عدا تعرّضها لمحطات قاسية من العدوان المتكرر في ٢٠٠٦، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٢، ٢٠١٤م، علاوة على حالة الاستهداف الدائمة والملاحقة المستمرة لغزة، ورغم كل هذا الاستهداف خاضت غزة ملاحم سطرت صفحات عز مشرقة، ومقاومة مشرفة في تاريخ الشعب الفلسطيني والإنسانية.

كانت غزة تعيش في تهديّة مضطربة تتخللها عمليات استهداف متقطعة ورشقات صواريخ محدودة وذلك بناءً على اتفاق تهديّة برعاية وضمّانة مصريّين تمّ في عام ٢٠١٢م، كان يشمل وقف إطلاق النار، ورفع الحظر عن الصيد لمسافة (١٢) ميلاً، وإزالة المنطقة العازلة شرق القطاع وشماله، وإدخال مواد الإعمار، وكافة السلع إلى غزة عدا ماله استخدام مزدوج.

المحور الأول: من بدأ العدوان؟

في جريمة سادية مقززة تمّ خطف الطفل محمد أبو خضير من قبل مجموعة من المستوطنين في القدس، وقاموا بسكب المحروقات في جوفه وإحراقه حياً، كانت هذه شرارة غضب مكبوت انطلق على إثره قمقم المارد الفلسطيني، حيث اندلعت ما يشبه انتفاضة في القدس. وفي الخليل اختفى ثلاثة مستوطنين، حيث اتهم الاحتلال القسام باختطافهم، وقد تم الوصول إلى جثثهم بعد أيام.



كانت غزة على برميل بارود، حيث تزايد التهديد لها خاصة بوجود حماس القوية والمتحكمة فيها، وكانت بوادر التصعيد ضدها باستشهاد ستة مقاتلين من القسام في نفق شرقها، وبشكل متسارع تم استهداف نفق آخر في رفح استشهد على إثره ستة آخرون من القسام.

كل ذلك أرخى ظلاله على أن غزة مقبلة على أيام قاسية وسيناريو تصعيد ضدها غير واضح المعالم، عزز ذلك مؤشرات بيّنة على عدم تطبيق اتفاق المصالحة، وتزايد شدة الحصار على قطاع غزة، وفي ضوء المعلومات المتزايدة والقراءة الأمنية بدأ التصعيد المتدرج والمتصاعد من قِبَل الاحتلال صوب مواقع القسام والمقاومة في القطاع، بهدف قضم متدرج للقدرات العسكرية الاستراتيجية (القدرات الصاروخية وأسلحة الردع المهمة كمضادات الدروع) قصد تهيئة الأجواء لعدوان قادم يتم فيه القضاء على جذور المقاومة في غزة وفق نظرية جز العشب الصهيونية. آخذين بعين الحسبان، تسليم حماس الحكومة، والأزمة المالية، والوضع الإقليمي المعادي، وتشديد الحصار على غزة. كل ذلك أعطى الاحتلال رسالة لتبرير عدوانه الشرس، إضافة إلى عملية اختطاف المستوطنين الثلاثة في الضفة الغربية وتهديد العدو باستهداف غزة، كل ذلك يؤكد على أن مؤشرات العدوان متوقعة بشكل كبير وقاسٍ.

كانت تقديرات (إسرائيل) أن حماس ليست جاهزة في ظل الوضع الإقليمي والفلسطيني لأية مواجهة مفتوحة، وهذا ما أغرى (إسرائيل) بالتصعيد وإن كان لم يصل إلى مستوى إعلان حرب. وكان قرار حماس واضحاً بالرد الموضوعي بما يتلاءم مع الميدان وعدم الوصول إلى المواجهة المفتوحة واتخاذ كامل التدابير الاحتياطية، وربما كان مستوى رد القسام مبالغاً فيه حيث فاق توقعات العدو مما جعل قراره نابغاً من ردة فعل، وليس من تخطيط كامل ومسبق، مما أدى إلى شنّ الحرب من النقاط الصغرى



وعدم تحقيق (إسرائيل) مبدأ الصدمة الذي تعتمد دائماً سواءً بالاغتيال أو ضربة جوية موسعة وتقدم بري محدود.

لم تكن حماس في وارد التصعيد بل إن القرار الحركي كان دقيقاً ومحدداً: " الحفاظ على التهدئة "، وقد واكب ذلك إعلام رسمي يقوم على " ديمومة التهدئة ومنع التصعيد " واعتماد سياسة الرد الموضوعي على الخروقات الصهيونية فقط، والعمل بشكل حثيث وعدم الدخول في مواجهة مفتوحة في بيئة معادية وواقع مضطرب، ولحظة زمنية فارقة يقف فيها الإقليم على مفترق طرق.

أكد مشعل في ٠٩/٠٧/٢٠١٤م على مسؤولية (إسرائيل) عن قرار الحرب، وإنهاء التهدئة، وقدم للرأي العام أدلة مقنعة، وتواريخ دامغة على أنها هي من بدأ العدوان.

والخلاصة أن (حماس) التزمت من خلال التوافق مع فصائل المقاومة الأخرى بهذه السياسات وهذه المفاهيم، وكان دخول حماس المعركة دخول الدفاع عن النفس، ودخول المضطر لا أكثر.



المحور الثاني: إدارة المعركة.

إن عنصر التحكم والسيطرة في إدارة أيّة معركة هو من أهم العناصر التي لا بد من الاهتمام به، وقد أثبت الميدان أن القيادة تتحكم في مسار العدوان بحكمة بالغة، لذلك نجد مستوى التنسيق عالياً في جميع الأجهزة العاملة في الميدان والقيادة العسكرية والسياسية.

وعلى صعيد اتخاذ القرارات فقد استمرت آلية اتخاذها أثناء العدوان كما في الوضع الطبيعي، فللقسام دور رئيس في اتخاذ القرارات التي تخصّ إدارة العمليات العسكرية، وللقيادة السياسية مجالها في القضايا السياسية البحتة، ومع ذلك بدت الأمور أكثر تعقيداً أثناء العدوان، فالأداء السياسي كان حاضراً بانعكاساته وتأثيره على الأداء العسكري، وأن آليات اتخاذ القرار حدث فيها شيء من الإرباك والتداخل سواء في المبادرة المصرية والدور المصري أو في قرار التهذئة مع عدم مراعاة قواعد " رأي أهل الثغور "، أهل مكة أدرى بشعابها "، واستشارة النبي للأنصار في بدر والأحزاب وحدهم دون غيرهم، وسرعة الأحداث على الأرض تتطلب السرعة في القرار ومستوى انعكاساته على الساحة السياسية والميدانية وعلى الفعل العسكري، وربما كان مناسباً منح وزن لكل ساحة من الساحات أو جهاز من الأجهزة في أي قرار بعد دراسة كل ساحة وتأثيرها، وهذا يتطلب وضع آليات جديدة وجسم قيادي ناظم يجمع بين المكونات المختلفة سواء السياسية العسكرية الأمنية أو التنظيمية، وإعادة تحديد الصلاحيات بالشكل الواضح والدقيق أثناء المعارك.

وفي إطار التحكم وإدارة المعركة تجدر الإشارة إلى إدارة التهذئة في أوقاتها المتعددة وفي حساسية الموقف منها، حيث التقط العدوان أنفاسه في تهذئات متعددة كان



العنوان الإنساني بوابتها، وتراوحت بين تهديئة لساعات على غرار تهديئة ٢٠١٤/٠٧/١٧م لخمس ساعات، وتهديئة ٢٠١٤/٠٧/٢٦م لعشر ساعات، وبين أيام كتهديئة ٢٠١٤/٠٨/٠١م لثلاثة أيام، نقضها جيش الاحتلال لحظة سريانها صباح عيد الفطر بعدوان بربري همجي على رفح بادعاء خطف ضابط وقت التهديئة، وهو ما تم اثبات كذبه في الفيلم الوثائقي للجزيرة (رفح، الاتصال المفقود) والذي أثبت انحياز (بان كي مون) لرواية جيش الاحتلال، ثم تهديئة لثلاثة أيام في ٢٠١٤/٠٨/٠٧م، ثم تهديئة خمسة أيام في ٢٠١٤/٠٨/١٤م.

والناظر في التهديئة بقراءة متأنية يمكن أن يدرك أن الاحتلال حقق مراده منها بالمعلومات التي يجدها وصناعة حالة الاسترخاء وتثبيت موقفه التفاوضي. وهذا لا ينفي الحاجة الإنسانية الماسة للتهديئة في غزة، ولكن لا يمنع من النظر بعناية في إدارة التهديئة بشكل أفضل.

إن دخول حركة حماس المفاوضات غير المباشرة مع الاحتلال في ظل توتر العلاقات الدولية الخاصة بها مع أكثر من دولة مثل مصر والسعودية والإمارات وغيرها من الدول، ولا يمكن تجريد توتر العلاقات من بيئة الحرب التي سبقت الحرب حيث هناك العديد من الأطراف يُحمل حركة حماس إشكالية توتر العلاقة بينها وبين مصر والسعودية من جهة وسوريا وإيران من جهة أخرى، ويرون أنه لو كان هناك علاقات طبيعية بين حماس ومصر والسعودية وكذلك سوريا وإيران، لكان الموقف مغايرا والمشهد أفضل والنتائج أحسن، مع العلم أن حركة حماس لم تكن راغبة في أن تسوء شبكة علاقاتها مع أية دولة ولكن كانت البيئة والظروف غالبية على الفعل.



أهم المشاكل والقضايا التي واجهت مصر بل سجلت عليها كنقاط ضعف

١. عدم قدرة مصر على شرح موقفها من معبر رفح، وتعرض موقفها من المعبر لهجوم إعلامي عنيف يضع مصر في نفس الخانة مع إسرائيل، ويتهمها بالمساهمة في الحصار الإسرائيلي.
٢. وجود أخطاء فادحة في إدارة الأزمة، كالتأخر في طرح المبادرة المصرية، وعدم التشاور الكافي بشأنها مع الفصائل، مما أضعف موقف مصر، بالإضافة إلى عدم القدرة على كبح جماح العدوان الإسرائيلي.

المحور الثالث: المبادرة المصرية.

بتاريخ ٢٠١٤/٠٧/١٤م قدمت (مصر السيسي) ما أسمته مبادرتها إلى الإعلام وإلى الرأي العام تقترح فيها أمرين الأول وقف إطلاق نار شامل ومتبادل بدون شروط، والثاني دعوة الأطراف إلى مفاوضات غير مباشرة في خلال ثمان وأربعين ساعة من وقف إطلاق النار.

كانت هذه أول مبادرة سياسية معلنة على المستوى الإقليمي والدولي، حيث كان انحياز الموقف المصري إلى الموقف (الإسرائيلي)، التهدة مقابل التهدة، حيث علمت فصائل المقاومة وقيادة السلطة المبادرة من وسائل الإعلام، بينما ذكرت المصادر العبرية والأجنبية أن مشاورات حقيقية جرت بين مصر (وإسرائيل) في حيثيات هذه المبادرة.



لقد رعت (مصر مبارك)، ثم (مصر مرسي) مفاوضات التهدئة في ٢٠٠٨م، وفي ٢٠١٢م أثناء الأعمال القتالية دون اشتراط مسبق لوقف إطلاق النار، وكانت قطر قد تلقت أوراقاً مكتوبة من (جون كيري) للتدخل قصد وقف إطلاق النار، فتلقت منه تشجيعاً حتى تبذل جهودها عند (حماس) لبلوغ ذلك. ويبدو أن المبادرة المصرية جاءت بعد التشاور مع (إسرائيل) لقطع الطريق أمام جهود (كيري، وقطر، وتركيا)، لطرح مبادرة تهدئة، مع العلم، وفق رئيس السلطة، أنّ (مصر السيسي) كانت ترفض التدخل وطرح مبادرات سياسية في الأيام الأولى من العدوان. ولذلك قالت حكومة (نتنياهو): إن المبادرة الوحيدة المطروحة والمقبولة لوقف الأعمال القتالية هي المبادرة المصرية فقط.

كان واضحاً ل (حماس) ولغيرها أن (إسرائيل) تسعى جاهدة لإفشال لقاء باريس، وصناعة تغطية دولية للمبادرة المصرية التي حظيت بموافقتها، وعدت حكومة (نتنياهو) أنها قد حصلت على شرعية عربية ودولية للاستمرار في أعمال القتال، وقصف قطاع غزة من أجل تركيغ غزة والمقاومة برفض (حماس) للمبادرة.

ووفق رأي (بشارة) أن ما قدمته مصر لا يرقى إلى مستوى (مبادرة)، حيث أصر على تسميتها (الورقة المصرية) لأنها ناقصة، ولأنها تشترط وقف إطلاق النار أولاً، ولأنها خالية من آلية التنفيذ ثانياً.

إذن المبادرة المصرية كانت الأولى والوحيدة بالشكل الفعلي، ومن الواضح أنها خرجت بالتقاهم مع (إسرائيل) دون معرفة الأمريكان، ولإغلاق الباب أمام أي دور قطري أو تركي ولتجريد (حماس) من أية مكاسب سياسية مفترضة بعد العدوان، وعليه كان موقف حماس تجاه مصر ومبادراتها لوقف العدوان متبايناً داخلياً بين الوقوف ضد المبادرة المصرية وليس ضد الدور المصري (القيادة السياسية)، وبين الوقوف ضد الدور المصري



ومبادرته (القيادة العسكرية) راغباً في منح قطر والأترك دوراً فاعلاً. ولكن التعتنت الاسرائيلي جعل (حماس) غير قادرة على الخروج من عنق الدور المصري، وبالإضافة إلى أسباب موضوعية متمثلة في عدم وجود اختراق في المبادرات الأخرى، ومستوى التأثير المصري على ملف قطاع غزة، وإلى أسباب ذاتية مرتبطة في بطء التعاطي مع الدور المصري والتباين في وجهات النظر.

أعلن المستوى السياسي لـ (حماس) أنه يرفض المبادرة ويطلب تعديلها، ولا يرفض الدور المصري، بينما رفض المستوى العسكري المبادرة رفضاً مطلقاً، ووصفها بالميتة، وهنا ظل الإعلام المصري يهاجم موقف (حماس) ويحرض عليها الرأي العام، ولم تستجب مصر لمطلب التعديلات إلا بعد شهر إضافي من العدوان الشرس، حيث طورت مبادرتها عبر الخارجية المصرية التي قدمت ورقة للوفد الموحد تتضمن البنود الآتية:

1. تقوم إسرائيل بوقف جميع الأعمال العدائية على قطاع غزة براً وجواً، مع التأكيد على عدم تنفيذ أية عملية اجتياح بري لغزة، أو استهداف المدنيين.
2. تقوم كافة الفصائل الفلسطينية في غزة بإيقاف جميع العمليات العدائية من القطاع تجاه إسرائيل براً وبحراً وجواً، وبناء الأنفاق خارج حدود القطاع في اتجاه الأراضي الإسرائيلية، مع التأكيد على إيقاف إطلاق الصواريخ بمختلف أنواعها والهجمات على الحدود، أو استهداف المدنيين.
3. فتح المعابر بين إسرائيل وغزة، بما يحقق إنهاء الحصار، وحركة الأفراد، والبضائع، ومستلزمات إعادة الإعمار، وتبادل البضائع بين الضفة وغزة والعكس، طبقاً للضوابط التي يتم الاتفاق عليها بين السلطات الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية.



٤. حرية الصيد في المياه الإقليمية الفلسطينية في غزة لمسافة (٦) أميال بحرية، وتتم زيادتها تدريجياً، وبما لا يقل عن (١٢) ميلاً بحرياً، وذلك بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية.

٥. قيام السلطة الإسرائيلية بمساعدة السلطة الفلسطينية على إصلاح البنية الأساسية التي تضررت في قطاع غزة، وتدبير مستلزمات الإغاثة الكريمة للنازحين، وتقديم الدعم الطبي اللازم للمصابين، وإخلاء الحالات التي تحتاج إلى علاج طبي مؤهل إلى خارج القطاع، وسرعة إدخال المساعدات الإنسانية ومواد الإغاثة إلى القطاع.

٦. قيام السلطة الفلسطينية بالتنسيق مع السلطات الإسرائيلية، والمنظمات الدولية بتدبير المواد الأساسية قصد إعمار القطاع، طبقاً لخطة زمنية محددة، بما يحقق سرعة عودة النازحين إلى منازلهم كأسبقية عاجلة.

٧. تناشد مصر المجتمع الدولي تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة، والإسراع في تدبير الأموال اللازمة لإعادة إعمار غزة طبقاً لخطة زمنية محددة.

أسباب رفض المبادرة المصرية؟

_ أسباب فلسطينية عامة:

١. طريقة طرح المبادرة: والتي رأتها فصائل المقاومة وعلى رأسها حماس أنها إقصائية لها، إذ لم تسبقها مشاورات كافية مع الفصائل، بينما تم التشاور فيها مع إسرائيل بوقت مناسب، وهي لغرض فرض شروط عليها بالأساس. وقد رأَت حماس أن المبادرة تجاهلتها تحديداً، إذ جرى تسليمها لحركة الجهاد



الإسلامي، وليس لقيادة حماس مباشرة في إشارة لافتة. كما أن الجهاد اشتكت من عدم مشاورتها، بل فقط إعلامها بالمبادرة.

٢. توقيت طرح المبادرة: حيث ترى الفصائل أن مصر لم تسارع في التوسط لحل أزمة العدوان، وأنها تحركت بعد العدوان بأسبوع تقريباً لمنع أي جهد تقوده دول لا تتمتع بعلاقات جيدة مع مصر وتحل محلها. فقد طرحت مصر المبادرة في ١٣ يوليو، بينما بدأ العدوان يوم ٧ يوليو، واكتفت ببيان شجب ضعيف في يوم ٨ يوليو.

٣. رفع الحصار: استغلال العدوان وجرائمه للمطالبة برفع الحصار الإسرائيلي عن القطاع. فبعد ما يقرب من ٨ سنوات من الحصار منذ يونيو ٢٠٠٧م، فإن رفع الحصار لدى الفصائل يجب تزامنه مع وقف إطلاق النار لضمان التزام إسرائيل، خاصة لاستغلال إنجازات فصائل المقاومة على الأرض.

٤. الآليات والضمانات: عدم اشتغال المبادرة المصرية على آلية واضحة تضمن تنفيذ الأهداف المتفق عليها كرفع الحصار وفتح المعابر بعد وقف إطلاق النار، بالإضافة إلى إجبار إسرائيل على الالتزام بشروط تهدئة ٢٠١٢م، والإفراج عن الأسرى المحررين في صفقة (شاليط) الذين تم اعتقالهم عقب اختطاف ومقتل المستوطنين الثلاثة في الخليل.

٥. تغيير معادلة الصراع: واستبدال معادلة [التهدئة مقابل التهدئة]، ورفع كلفة العدوان من الجانب الإسرائيلي.



- أسباب رفض (حماس) لهذه الورقة لأنها:

١. تُقدم (حماس) وكأنها تقر، وتعتزف باتفاقية أوسلو وتوابعها.
٢. تُقدم (حماس) وكأنها تعترف بـ (إسرائيل) بشكل مباشر، أو بشكل ضمني.
٣. تحيل كل المطالب الفلسطينية، عدا وقف إطلاق النار إلى مرحلة المفاوضات، التي تعقد بعد شهر وقد لا تعقد (وهذا فعلاً ما حدث).
٤. تضع المسؤولية كلها في يد السلطة، وكأنها هي الطرف الفلسطيني الوحيد، وتلغي دور الفصائل المقاومة.
٥. غياب الثقة بين الطرفين: فبعد شهور من التراسق الإعلامي بين حماس ومصر أضحى عامل الثقة غائباً بشدة.

بينما رحب (الأحمد) بصفته رئيس الوفد الفلسطيني المشترك في المفاوضات غير المباشرة مؤيداً لورقة التفاهات، وكان متحمساً لها. ومن ذلك يمكن القول إن تعاطي قيادة حماس مع المبادرة المصرية منسجماً مع أجديات ثوابت الحركة ومبادئها رغم شدة العدوان، وهذا يقود إلى الحديث عن معركة تفاوضية شديدة التعقيد كانت في القاهرة.

المحور الرابع: إدارة المفاوضات.

بعد أن قدمت المقاومة نماذج تكتيكية عسكرية متطورة وفذة، واستطاعت من خلالها إفشال الجيش الإسرائيلي من إحراز أي تفوق عليها، وبعد هدوء غبار العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة الذي استمر أكثر من خمسين يوماً، أصبح من الضروري تقييم أداء حركة حماس السياسي وأسلوبها خلال المفاوضات غير المباشرة التي جرت في القاهرة، من أجل معرفة نقاط القوة التي امتلكتها حركة حماس قبل المفاوضات وأثناءها،



وكذلك لتحديد نقاط ضعفها، ومن جهة أخرى تحديد أهم المشاكل والقضايا التي واجهت مصر والتي تعد نقاط ضعف تسجل عليها.

نقاط القوة التي امتلكتها حركة حماس قبل المفاوضات وأثناءها:

١. قوة الجيش في الميدان والإرادة الشعبية الملتفة حول القيادة والتلاصق بين الفعل السياسي والفعل المقاوم.

٢. قدرة حركة حماس على تشكيل وفد يمثلها في مفاوضات القاهرة والانضمام مع الوفد الفلسطيني الموحد رغم الاعتراضات الكثيرة حول فكرة تشكيل وفد فلسطيني موحد، وهذه الفكرة كانت عبارة عن اليافطة التي استطاعت حركة حماس من خلالها أن تحقق إنجازات كبيرة.

٣. عند تقييم نتائج الحرب الأخيرة ونتائج المرحلة الأولى من المفاوضات فيما يتعلق بحركة حماس لابد من النظر إلى محورين وهما:

المحور الأول البيئة الدولية.

المحور الثاني الفعل على الأرض.

حيث كان فعل حركة حماس على الأرض يغلب على الظروف السياسية وعلى البيئة الدولية السيئة المحيطة بها واستطاعت حماس أن تنتصر على الظروف وعلى البيئة، ومن المؤشرات التي تدل على ذلك رفض حركة حماس المبادرة المصرية الأولى.

٤. قدرة حماس على التعبير عن موقفها الراض المبادرّة المصرية في البداية الأولى وهذا حق طبيعي لحركة حماس للتعبير عن وجهة نظرها في المبادرة التي أنتجت أكبر دولة عربية (مصر) حاولت ألا تأخذ وجهة نظر حركة حماس بها، وهذا الموقف يدلّ



ويؤكد على أن حركة حماس هي الطرف الأساسي في الحرب وهي من تقرر مجرياتها، ويدل أيضاً على قوة حماس في المشهد السياسي.

٥. رفض حماس المبادرة المصرية الأولى حقق مكاسب كبيرة حيث إننا لو ذهبنا نحو المبادرة المصرية في بداية الحرب لن نجد أي شيء نتحدث عنه اليوم بعد الحرب سوى التحدث عن عدد القتلى والجرحى وتقديرات الدمار، ولكن الاستمرار في المعركة ورفض المبادرة بشكلها الأولي استطعنا أن نتحدث عن وجود جنود إسرائيليين أسرى لدى المقاومة، وبالتالي وجود ورق قوة بيد حركة حماس.

٦. رغم الخلاف بين حركتي فتح وحماس حول المصالحة الوطنية الذي كان سائداً قبل إجراء مفاوضات القاهرة استطاع وفد حماس التماشي مع باقي الأطراف الأخرى وتحديداً مع وفد حركة فتح من أجل إنجاح المفاوضات وأصبح بقاء الوفد الفلسطيني الموحد قائماً إلى الآن، ولم نر طيلة فترة المفاوضات الماضية موقفين من الوفد الفلسطيني ولم يكن متنازلاً، وما يدعم هذا المؤشر خطاب عباس في الأمم المتحدة الذي كان متجانساً مع كافة أطراف الشعب الفلسطيني حيث استخدم عباس مصطلحات وصياغات لغوية مستمدة من القاموس الوطني وليست مستمدة من قاموس الرئيس أو حركة فتح.

٧. عدم وجود تداخل بين شقي حركة حماس، الشق السياسي والشق العسكري وهذا يعتبر من إبداعات حماس في هذا العدوان.

٨. استطاعت حماس إدارة الحرب وإدارة المفاوضات بكل تماسك، حيث لم ينقطع تواصل الشق العسكري لحركة حماس المسيطر على الأرض طيلة فترة الحرب والمفاوضات عن القيادة السياسية والعكس صحيح، وفيما يخص تصريح الجناح العسكري لحماس



الذي طالب فيه الناطق باسم القسام الوفد الفلسطيني المفاوض بضرورة مغادرة القاهرة، فهذا لا يعبر عن خلل في منهجية اتخاذ القرار داخل حركة حماس بل هذا التصريح قد دخل في منطق التكتيكات الحربية وعدم التشاور مع القيادة السياسية للحركة، والدليل على ذلك عندما اتخذ الوفد المفاوض موقفاً أكثر من مرة فيما يخص التهديد الجزئية التي كانت تتخلل الحرب لساعات أو لأيام لم يكن هناك اعتراض من المقاومة.

٩. قدرة القيادة السياسية في توجيه نهايات الحرب وإعطاء الفرص للمفاوضات بالتنسيق مع الأجنحة العسكرية وهذا أعطى انطباعاً عن حركة حماس، أنها دولة تحتوي على مؤسسات سياسية وعسكرية تجتمع كل لحظة لمناقشة القرار السياسي أو العسكري.

١٠. لم تستطع إسرائيل الانتصار على حركة حماس والمقاومة من خلال الضربة القاضية والعكس صحيح، حيث لم تستطع المقاومة أن تنتصر على إسرائيل بالضربة القاضية، ولعل هذا ما يميز هذه الحرب أنها غير حاسمة لا لحركة حماس والمقاومة ولا لإسرائيل، وهذا ما أدى إلي عدم حسم الاتفاق لأن كل طرف يتمسك بشروطه، فالمقاومة كانت ومازالت متمسكة بشروطها القاضية برفع الحصار بالكامل عن قطاع غزة والتعامل مع قطاع غزة كمنطقة ذاتية السيادة ومنطقة متحكم بها، وفي المقابل إسرائيل متمسكة بشروطها المتمثل بضرورة نزع سلاح المقاومة وكلا الطرفين لا يتحقق إلا بانتصار واضح وهذا لم تستطع الحرب أن تحققه لكلا الطرفين، ولذلك انتهت الحرب دون توقيع اتفاق، وكلا الطرفين أجل نتائج الحرب وشروطها إلى جولات المفاوضات المقبلة، من أجل إعطاء كل طرف فرصة فالمقاومة أجلت شروطها من أجل إعطاء المبادرة المصرية فرصة " لحلحلة" بعض القضايا مثل قضية



تبادل الأسرى ورفع الحصار عن غزة، والإسرائيليون كذلك أرادوا أن يمنحوا المفاوضات وإعادة الإعمار فرصة من أجل الضغط على حركة حماس.

١١. سعت حركة حماس إلى تحقيق أهدافها في تغيير طريقة تعاطي مصر مع الحركة وفي حالة الفشل تقليل دور القاهرة في الوساطة عبر إدخال أطراف أخرى، وبالتالي إما إجبار القاهرة على الالتزام بشروط حركة حماس ومطالبها وإما تحييد دورها وحلول أطراف أخرى محلها، وسعت حماس إلى تحقيق أهدافها عبر استراتيجية ذكية تقوم على عدة عناصر كالآتي:

- تجنب التعامل المباشر مع القاهرة سواء في خطب قيادة الحركة الرئيسية أو في تحركاتهم السياسية كرسالة مقصودة.
- وضع بعض الشروط والمطالب ذات الصيغة الاستفزازية مثل فتح معبر رفح تحت إشراف دولي.
- السعي إلى إدخال أطراف أخرى في الوساطة لإرباك الموقف المصري وإضعاف تأثيره.
- الضغط غير المباشر على مصر من خلال الوسائط الإعلامية التابعة للحركة والدائرة في فلحها أو الداعمة لها.



المحور الخامس: بيان وقف إطلاق النار ٢٦/٨/٢٠١٤م:

لقد مثّل التفاوض بشأن وقف إطلاق النار محطة فارقة في الأداء السياسي في عدوان ٢٠١٤م الممتد (٥١) يوماً، ومنها أيام قليلة لتهدئة غير مستقرة، وهو العدوان الأطول في تاريخ الصراع، والأفدح من حيث الخسائر البشرية (٢١٤٧ شهيد) و(١٠٨٧٠ جريح)، وكذلك الأكثر تدميراً من أي عدوان سابق، خاصة باستهداف الأبراج السكنية التي تحوي مئات الشقق، وربما يفسر ذلك بأنه حالة الهستيريا التي أصابت الكيان بعد إهانته العسكرية الميدانية.

بدأت المفاوضات بوفد فلسطيني موحد يرأسه عزام الأحمد ورعاية مصرية تجاوزت في سلوكها حدود الرعاية إلى الطرف المفاوض، ووفد إسرائيلي تواجد في القاهرة لماماً، وبدأ من كل ذلك أن أطراف التفاوض ترغب في استمرار القتل والتدمير، ظانين أن ذلك سيصل إلى تركيع غزة، وربما يرجع ذلك إلى تباين شديد في وجهات نظر أطراف التفاوض، وقد ظهر هذا على السطح في خلاف لم يفلت من عين الإعلام بين موسى أبو مرزوق وعزام الأحمد.

خلال هذه الموجة من المبادرات والردود والرفض والقبول كانت العملية التفاوضية تمثل معركة أخرى انتهت بإعلان الخارجية المصرية بيان وقف إطلاق النار والتمثل في:

"حفاظاً على أرواح الأبرياء وحققنا للدماء، واستناداً إلى المبادرة المصرية ٢٠١٤م، وتفاهات القاهرة ٢٠١٢م، دعت مصر الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني إلى وقف إطلاق النار الشامل، والمتبادل بالتزامن مع فتح المعابر بين قطاع غزة وإسرائيل، بما يحقق سرعة إدخال المساعدات الإنسانية، والإغاثية، ومستلزمات إعادة الإعمار،



والصيد البحري انطلاقا من (٦) ميل بحري، واستمرار المفاوضات غير المباشرة بين الطرفين بشأن الموضوعات الأخرى خلال شهر من بدء تثبيت وقف إطلاق النار.

وفي ضوء قبول الطرفين: الفلسطيني، والإسرائيلي، بما ورد في الدعوة المصرية فقد تحددت ساعة (١٩:٠٠)، بتوقيت القاهرة يوم ٢٦/٨/٢٠١٤م؛ لبدء سريان وقف إطلاق النار.

وقد لوحظ أن بيان وقف إطلاق النار لم يتضمن أي مطلب من مطالب حماس التي أعلنتها للقبول بالاتفاق، فلم يكن هناك أية إشارة إلى رفع الحصار نصاً، وكذلك الميناء والمطار بعدّهما قضايا مؤجلة للتفاوض بعد شهر، ودون الإشارة إلى المعتقلين من محرري صفقة وفاء الأحرار ونواب المجلس التشريعي.

واللافت أن بيان وقف إطلاق النار الصادر عن الخارجية المصرية أشار إلى ما أسماه "تفاهات القاهرة ٢٠١٢م" في إشارة إلى اتفاق التهدئة السابق، وقد جاء ذلك بناءً على طلب (حماس) كما اتضح لاحقاً.

ووفق رواية حماس فإنها تقدمت إلى مصر بورقتين وأن البيان المعلن أحدها، ويحتاج الأمر إلى؟؟؟ نقاش حول النتيجة التفاوضية باعتبار البيان الصادر في ٢٦/٨/٢٠١٤م مخرجها الأبرز، وربما تشكيك بعضهم في الفروقات بين بيان ٢٦/٨/٢٠١٤م وبيان المبادرة المصرية في ١٤/٩/٢٠١٤م له محل من ضرورة القراءة المتأنية التحليلية، حيث مثل بيان ٢٦/٨/٢٠١٤م مضمون المبادرة المصرية مع تفصيل بعض النقاط، فيما انسحبت تفاهات ١٤/٩/٢٠١٤م من المشهد، وركز بيان وقف إطلاق النار الحصري على فتح المعابر وإدخال مساعدات دون الحديث عن "إنهاء



الحصار " أو ذكر " للميناء والمطار "، كما افتقد البيان الضمانات والآليات والجدول الزمني، علاوة على أن البيان لم يوقع عليه أحد.

في قراءة تحليلية لمواقف الأطراف التفاوضية في هذا التشابك المعقد يمكن القول إن الموقف المصري افتقد التعاطف الإيجابي تجاه الفلسطينيين بشكل علني وسافر، هذا فقدان للتعاطف تجسد منذ لحظة العدوان الأولى، وفي طرح مبادرة وقف إطلاق النار المصرية، وفي السعي الحثيث لإفشال جهود قطر وتركيا وأمريكا لوقف إطلاق النار، وفي إغلاق معبر رفح ومنع المساعدات، وفي الهجوم الإعلامي المصري الشرس وغير النزيه وغير الموضوعي على حماس والمقاومة. وفي المشهد التفاوضي استُقبل وفد (حماس) في الفندق بمضايقات ممنهجة.

على المقلب الآخر لم يمثل عباس كرئيس للسلطة الفلسطينية سلوكاً مغايراً بل تتطابق وتماهى مع الموقف المصري، وخاصة في الأسبوع الأول للعدوان الذي كان فيه عباس واضحاً أن حماس تتحمل المسؤولية بخطف الصبية الثلاثة (حسب وصفه) وأنها تتاجر بالدم الفلسطيني، ثم تغير الموقف بعد أسبوع لحاجة في نفس عباس تحتاج إلى تحديد ومعرفة دقيقة؟.

كل ذلك أفرز موقفاً تفاوضياً شديداً التعقيد ومشهداً عدائياً لا يرقب إلا ولا ذمة. من كل ذلك يمكن القول إن العملية التفاوضية في القاهرة كانت معقدة ومتشابكة تكاد تكون لا نظير لها، حيث أنك لا تستطيع أن تحسم من هم أطراف التفاوض؟ ومن يفاوض من؟. وبدون مزيد إطناب في الحديث عما جرى، يمكن الإشارة إلى عدة معايير بشأن العملية التفاوضية تجدر مراعاتها:



١. تشكيل الوفد المفاوض: لقد كانت فكرة تشكيل وفد مشترك يضم جميع أطراف الشعب الفلسطيني أمراً جيداً ويمنح إحساساً إيجابياً للجمهور الفلسطيني.

٢. أطراف التفاوض (مصر، السلطة، إسرائيل، حماس والمقاومة): وفي القراءة لموقف الأطراف المشتركة في العملية التفاوضية يمكن القول إن حماس كانت تتفاوض ثلاثة أطراف، فعليها أن تقنع السلطة أولاً ثم مصر ثانياً، ثم (إسرائيل) ليتم الاتفاق.

٣. مكان التفاوض: حيث تمت الإشارة سالفاً إلى مستوى التعاطي مع مصر ودورها ومبادراتها، والتي مثلت مكان المفاوضات، وحلقة الوصل مع العدو، مما أضعف القدرة التفاوضية بعدّ مكان التفاوض يمثل نقطة ارتكاز للانطلاق إلى المفاوضات من موقع قوة.

٤. شروط التفاوض: لقد بادرت (حماس) عبر قيادتها العسكرية إلى إعلان شروط التفاوض، وكان سقف هذه الشروط مرتفعاً مما عزز الأمل لدى الشعب الفلسطيني، وهذا جيد في الإطار المعنوي، لكن في العملية التفاوضية لا تتم عبر وسائل الإعلام، في إطار التفاوض مهم أن تبقى الشروط والأهداف غير معلنة إلا في إطارها المسؤول، ويتم التحرك فيها حسب آليات إدارة المعركة التفاوضية.

٥. استراتيجية التفاوض المعتمدة: (حماس) بحاجة ربما إلى تحديد دقيق للاستراتيجية التفاوضية المعتمدة في كل معركة.

يجدر الإشارة إلى ملاحظات أربكت العملية التفاوضية وتمثلت في رئيس الوفد وأعضاء آخرين ومستوى قناعتهم الشخصية بما يجري في الميدان، فضلاً عن عدم وجود



أعضاء في الوفد من رجال الميدان على غرار ما كان في مفاوضات صفقة وفاء الأحرار.

المحور السادس: مستوى التفاعل الفلسطيني والعربي والدولي.

فلسطينياً وعربياً كان المأمول أن يكون التفاعل خارج غزة بمستوى يرقى إلى إرباك (إسرائيل) سواءً أكان على المستويات الشعبية أم الإعلامية والإسناد المالي وللأسف ذلك لم يتحقق.

حين نقسم دوائر التفاعل مع المشهد التراحيدي الدموي في غزة فإننا ننقل من الدائرة الأضيّق إلى الأرحب.

في الدائرة الفلسطينية كان مستوى التفاعل وردود الفعل دون المستوى المأمول والمطلوب، فإن الموقف الرسمي بين السلطة والفصائل تباين بين موقف ركيك ولا مبالٍ للسلطة في المراحل الأولى للعدوان، بل وصل إلى حد محاولة منع حالة التعاطف في الضفة الغربية، وفصائلياً فإنها انقسمت بين من هو في قلب النار ومن يساند ويؤيد ومن يقف على استحياء من بعيد. وشعبياً فإن حالة التعاطف بدت أكثر حضوراً وإن كانت في بعض أماكن التواجد الفلسطيني الوازن لم ترق إلى مستوى الفعل الشعبي والتضامن الملموس إلى أمانٍ ورغبات. ويمكن أن نعزو ذلك بشكل مباشر إلى وجود التنسيق الأمني وملاحقة أجهزة أمن السلطة وقوات الاحتلال وحالة الإقليم الصعبة.

أما عربياً فقد طغى مشهد الإقليم المقسم والاستنزاف المستمر على المشهد، فرسياً وقف لأول مرة وبشكل شبه علني بعض مكونات الإقليم الرسمي إلى جانب العدوان الصهيوني مستحضرين للأسف عداءهم للإخوان المسلمين، وربما ذهبت الأمور أبعد من ذلك، مما دفع (نتنياهو) إلى التصريح بشكل سافر إلى " أن أكبر إنجازات



العدوان وجود حلف إقليمي يصطف إلى جانب (إسرائيل). وللأسف الشديد لم تُسجل حالات اختراق بأي نشاط من الأنشطة السياسية في الساحة العربية والإقليمية لدعم أهالي غزة وهم يتعرضون إلى حملة إبادة شرسة، ولم يتداعَ العرب إلى قمتهم المعهودة في مثل هذه الظروف، حتى مجرد البيان المألوف بصياغته المحفوظة وديباجته المعلومة في الشجب والاستنكار لم يصدر. وتناسى الجمع مشهد عدوان ٢٠١٢م حين تقاطر وزراء الخارجية العرب إلى غزة، حيث كان الربيع العربي يومها ما زال أخضر، واستحضروا حالة العداة للإخوان وحماس وفق تقديرهم في القلب من ذلك.

ولكن كان هناك من وقف رسمياً من بعض الدول العربية ما بين مساند كقطر التي تحركت سياسياً بشكل خاص من أجل وقف العدوان وكانت عاصمتها بحكم تواجد قيادة حماس فيها قبلة سياسية. ومواقف أخرى تباينت بين التضامن والحياد واللامبالاة، وكان يُتوقع أن يكون للسعودية موقف متقدم ومغاير للأسف لم يتحقق، أما على صعيد الردود الشعبية فمعظم الدول العربية تعاني من مشاكل داخلية ومنغمسة في شأنها وردود فعلها ليس على المستوى المطلوب.

لقد مثل الصمت الشعبي العربي إلا من قليل الساحات سيد الموقف، حيث كان الصوت خافتاً، ولعل انشغال الشعوب العربية بدمائها النازفة في أكثر من ساحة كان مؤثراً بشكل كبير على ذلك.

في دائرة الحراك للدول الإسلامية فقد كان الصوت بعيداً وغير مؤثر، ولم يلتفت إليه كثيرون وذلك ببعديه الرسمي والشعبي، رغم أن الصوت التركي كان أكثر حضوراً وإن لم يصل إلى المستوى المأمول بما يتلاءم مع ثقل تركيا ووزنها الإقليمي، وتواكبت مع



قطر في حراكها الذي حاول أن يصنع اصطفاً معترفاً يوقف العدوان، وكان من ذلك "مؤتمر باريس"، ولكن النتائج لم تصل إلى مستوى الجهد المبذول.

وربما كان من الغريب حالة أشبه باللامبالاة من بعض الدول المركزية في العالم الإسلامي، ومثلت (إيران) في ذلك حالة يصعب فهمها وهي التي كانت الداعم الأول للمقاومة في فلسطين، وربما فسر بعضهم ذلك بانشغال إيران في أكثر من جبهة أو بحالة التباين السياسي مع حماس في المشهد العربي في بعض أقطاره اليوم.

أما شعبياً فإن الصوت كان خافتاً مقارنة بما كان متوقفاً أو متلائماً مع الزخم الشعبي للعالم الإسلامي ومع خطورة العدوان الشرس الذي تجري يومياته بشكل دموي وقاس.

على الصعيد الدولي كان المشهد التضامني أحسن حالاً على الصعيد الشعبي، فقد خرجت المسيرات في كافة العواصم الأوروبية وفي قلب أميركا، وكان اللافت حالة التضامن في أمريكا اللاتينية سواءً كان شعبياً أو رسمياً، حيث كانت قرارات طرد سفراء الكيان من أكثر من دولة في أمريكا الجنوبية، مما يشير إلى الجغرافيا السياسية ولزوم إعادة رسمها بما يحافظ على حالة التضامن مع القضية.

أما المستوى الرسمي الأمريكي والأوروبي فكان مؤشره يقول على لسان (أوباما): "من حق إسرائيل الدفاع عن النفس"، ورضخ هذا الموقع سريعاً في (باريس) مثبتاً الرواية المصرية، الإسرائيلية عبر المبادرة المصرية.

أما الأمم المتحدة فلم تلتزم كالعادة لتقرأ (سورة التنديد) بمشروع قرار مجلس الأمن، وإنما بقي (بان كي مون) متحدتاً باسم المبادرة المصرية والموقف الأمريكي والتنديد بالذبيح الفلسطيني. ولكن للتاريخ فقط بقي صوت مؤسسات حقوق الإنسان الدولية



مرتفعاً في وجه هذا التجاهل المقيت من عواصم الحرية، وانطلقت مسيرات الاحتجاج ضد المواقف اللاأخلاقية والجرائم ضد الإنسانية.

لقد مثل (٥١) يوماً من العدوان المستمر فرصة للدبلوماسية الفلسطينية لتتطرق إلى آفاق العالمين تشرح الظلم الواقع على الشعب الفلسطيني وتوضح للدول واقع العدوان على قاعدة التحشيد الدولي لصالح القضية الفلسطينية ورفع الظلم والحصار والعدوان عن غزة، وبدا وكأن قيادة حماس محاصرة ليست في غزة وحدها، لذلك لم يسجل زيارات ولقاءات إقليمية أو دولية، وللأسف كان التحرك الخارجي بطيئاً ويكاد لا يُذكر وقائماً على أساس ردود الأفعال والاستقبال أكثر منه على المبادرة والإرسال، وهذا يحتاج إلى توضيح من قيادة حماس، وهل كان هناك ما يمنعها؟.

ويجدر التأكيد بهذا الخصوص على منح مساحة أكبر وأهمية أعلى للعلاقات الخارجية والدبلوماسية النشطة وبناء شبكة علاقات دولية لخدمة القضية، خاصة في المحطات الصعبة، وربما سيساعد في ذلك تبني استراتيجية وطنية موحدة، مع ضرورة الخروج من سياسة المحاور الإقليمية والدولية ومحاولة كسب الجميع على قاعدة التوازن مع الحفاظ على استقلالية القرار الفلسطيني، والتأكيد المتجدد على أن القضية الفلسطينية قضية تحرر وطني عادلة لشعب مظلوم واقع تحت الاحتلال وهذا يحتاج إلى تحميل المجتمع الدولي مسؤولياته بإعادة القضية إلى المحافل الدولية مع عدم إغفال الدبلوماسية الشعبية والمدنية وتوسيعها على قاعدة التحشيد الشعبي لصالح القضية والتي ثبت جدواها بحالة التضامن في أمريكا اللاتينية وأوروبا مع الشعب الفلسطيني أثناء العدوان ٢٠١٤م، وكذلك في حملات المقاطعة للكيان الصهيوني والتي يزداد نطاق التعاطي معها وتبنيها شعبياً في أكثر من دولة غربية، وكل ذلك عنوانه الرئيس توسيع خيارات النضال الفلسطيني وتعدد قنواته.



المحور السابع: الدروس المستفادة.

إن العدوان ٢٠١٤م تتحمل (إسرائيل) مسؤوليته بشكل كامل في درجة الوقائع باتجاه عدوان شامل وشرس بسوء التقدير لواقع الحصار وتأثيره والإقليم ومستوى عدائه، وتمكنت قيادة المقاومة في هذا العدوان من التحكم والسيطرة واتخاذ القرار مع بعض الملاحظات، وكان الأداء السياسي التفاوضي لقيادة المقاومة جيداً ولكنه بحاجة إلى استدراك بعض المجالات التي تبقى بحاجة إلى مراجعة.

لقد أشعل العدوان على غزة في ٢٠١٤م الضوء الأحمر مجدداً للمشروع الوطني الفلسطيني برمته، وضرورة الخروج من عنق الزجاجة عبر عملية وطنية شاملة بعدّها مشروع تحرير، وهذا يستدعي النظر في آليات عملية إعادة تنظيم المؤسسة الفلسطينية الجامعة (منظمة التحرير)، وبدل أن نرى وفداً موحداً هشاً للتفاوض بسبب تباين الرأي واختلاف التوجه فإننا أحوج إلى شراكة حقيقة قائمة على المسؤولية الجامعة وفق برنامج الحد الأدنى على أساس من التوافق على الثوابت ذات الإجماع، وبرنامج عمل ينظم العلاقة بين النضال السياسي بكافة أشكاله والمقاومة المسلحة. ومن ضمن ذلك الاتفاق على آليات ديمقراطية لتنظيم الحياة السياسية مع الاحترام الكامل لمخرجاتها ونتائجها.

وأحد المداخل الرئيسية للوصول إلى المشهد السياسي المأمول تحقيق المصالحة بشكل جدي ومسؤول عبر بناء الثقة وربط المصالحة ومشروعها بالقضية الوطنية الجامعة عبر آليات ضامنة، وقد يكون مدخل التكامل في العمل الوطني ملائماً في ظل تباين اجتهاد الأسلوب في الوصول إلى التحرير، مع استحضار دائم أن حالة التناقض المركزي مع الاحتلال.



العدوان على غزة [2014] قراءة تحليلية

وبالتأكيد فإن ذلك يستدعي إنهاء كافة مظاهر الانقسام وعلى رأسها حكومة وحدة وطنية حقيقية وتحقيق مبدأ شركاء في القرار الذي شكل الوفد الموحد بوابة أمل له.



المبحث الثاني: الأداء الإعلامي
الفلسطيني خلال عدوان ٢٠١٤

المحور الأول: واقع الإعلام الفلسطيني قبل بدء العدوان.

المحور الثاني: واقع الأداء الإعلامي خلال العدوان.

المحور الثالث: أداء الناطقين الإعلاميين خلال الحرب الأخيرة.

المحور الرابع: سلبيات العمل الإعلامي.

المحور الخامس: توصيات؛ لتطوير الأداء الإعلامي.

(د. حسن أبو حشيش)



لعب الإعلام الفلسطيني دورا مهما في العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة ٢٠١٤م، وتمكن من تحقيق التوازن النسبي مع إعلام العدو، بل وتفوق عليه في بعض المحطات رغم الفرق الكبير في الإمكانيات التي بحوزة الاحتلال، هذا الدور تطلب معرفة، ودراسة، وبحثا للتعرف على الواقع، والأداء، والوقوف على الإيجابيات، والسلبيات، توثيقا للتجربة والاستفادة منها في المستقبل.

المحور الأول: واقع الإعلام الفلسطيني قبل بدء العدوان

من خلال معايشة الواقع، وملاحظته يمكن تحديد واقع الإعلام الفلسطيني قبل بدء العدوان على النحو الآتي:

١. آثار الاحتلال، وإجراءاته، وقوانينه، التي ما زالت تعرقل، وتعيق العمل الإعلامي في الأراضي الفلسطينية، فما زال الاحتلال يقتل الصحفيين، ويعتقلهم، ويصيبهم، ويمنعهم من السفر، والتنقل بحجج واهية.
٢. أجواء الانقسام السياسي، وما تبعه من انقسام إعلامي، ودخول الحركة الإعلامية الفلسطينية طرفا في الخلاف، وتأجيجه، وعدم المقدرة على أن يكون جزءا من الحل حتى اللحظة.
٣. غياب الإعلام الدولي الفلسطيني، وغياب الدور الإعلامي للسفارات، والقنصليات الفلسطينية.
٤. غياب استقلالية، وفعالية، وقوة القضاء الفلسطيني، الذي هو الحامي، والحارس لكافة الحريات والمدافع عن الحركة الصحفية أمام التبول الرسمي، والشعبي على



الصحفيين مما يدفع بالصحفيين نحو التراجع، وعدم تأدية الرسالة على الوجه الكامل.

٥. عدم تطبيق قانون المطبوعات، والنشر الفلسطيني الذي صادق عليه رئيس السلطة الفلسطينية (ياسر عرفات) عام ١٩٩٥م، رغم ما به من فجوات، ومكبرات. كذلك عدم المقدرة حتى اللحظة على صياغة قانون إعلامي عصري يواكب كل المتغيرات المهنية، والتكنولوجية.

٦. ضعف نقابة الصحفيين، التي هي بمثابة بيتهم الكبير، وملتقاهم، وحافضة لحقوقهم ومدافعة عن طموحهم، فالنقابة تعاني من فقدانها لوحدتها بين الضفة، وغزة، وقانونها الناظم لها غير واضح ومحدد، وما زالت قوائم عضويتها ممثلة بمن لا حق لهم، فلنتصور أن جسما صحفيا ومؤسسات صحفية تعمل وهي تشعر أن نقابتها ليست متمتعة بالقوة الكافية للدفاع عن الحقوق، كيف يكون عملها، ومهنتها؟

٧. طبيعة المؤسسات الصحفية والإعلامية من صحف، وإذاعات، ومحطات تلفزة، ووكالات، وفضائيات، وهضمها لحقوق الصحفيين بشكل عام، وعدم منحهم الحرية المسؤولة في تأدية رسالتهم الإعلامية.

٨. العاملون في الحقل الصحفي أنفسهم، فجزء منهم امتهن الصحافة بواسطة، ودون دراية، ولا علم، ولا خبرة، وجزء ثاني امتنها للبطالة التي يعيشونها، وثالث يلهث وراء الربح غير المشروع بأي ثمن، ورابع يقدم نفسه عيوناً لأجهزة الأمن، وخامس مغلوب على أمره، كل ذلك يعيق المهنة، ويسئ لها، ويفرغها من مضامينها، ورسالتها السامية.



المحور الثاني: واقع الأداء الإعلامي خلال العدوان.

شكل العدوان، ونوعيته، ووقته، وظروفه الإقليمية دافعا قويا لكافة وسائل الإعلام المحلية، والإقليمية، والدولية سواء العاملة في قطاع غزة، والضفة الغربية، أو غير العاملة، ووجدنا تغطية إعلامية اشتملت على الموضوعية، وعلى التحيز، وعلى الإنصاف، وعلى التجني. وقد قيمنا الأداء على النحو الآتي:

رغم الواقع الصعب الذي يُحيط بالأداء الإعلامي في الأراضي الفلسطينية؛ فإن الإعلام الفلسطيني تمرس على العمل الميداني في ظل الحروب، والعدوان، فهو مارس التغطية الإعلامية في انتفاضة الأقصى، عام ٢٠٠٠م، وعدوان ٢٠٠٦م، وحرب الفرقان ٢٠٠٨م، وحجارة السجيل ٢٠١٢م، والعصف المأكول ٢٠١٤م، وفي كل مرة يقدم الوسط الإعلامي الشهداء، والجرحى، وتتعرض مؤسساته للقصف والتدمير، وأثيره للتشويش والاختراق رغم كل ذلك فقد حقق إنجازات مهمة، حيث يمكن القول: إن الإعلام الفلسطيني في هذه الحرب حقق الأهداف الآتية:

١. كشف زيف الأخلاقيات الإنسانية، التي يدعي الاحتلال أنه يتصف بها.
٢. أظهر ملامح الصمود، والصبر، وتلاحم الجبهة الداخلية.
٣. واجه الحرب النفسية الصهيونية، ونشر الوعي السياسي، والأمني والمجتمعي، ورفع معنويات الشعب.
٤. بين فعل المقاومة، وعملياتها النوعية، وتطورها وإنجازاتها ضد المحتل.
٥. وازن بشكل نسبي بين صورة الضحية، والمجازر من جهة، وصورة البطولة، والمقاومة من جهة أخرى.



وما ميز الأداء الإعلامي الفلسطيني في هذه الحرب، هو بروز ظاهرتين كان لهما دور كبير، وفعال، هما: الأولى: إعلام الهواة، والفرق غير المنظمة، التي لا تنتمي إلى مؤسسات إعلامية، والتي عملت بأدوات خاصة، وبدائية بسيطة في تصوير، وتوثيق الأحداث، وتناقلها، ونشرها. الثانية: الإعلام الجديد، وعلى رأسه وسائل التواصل الاجتماعي، وظهور التجمعات الشبابية التي عملت من باب المسؤولية الوطنية، والاجتماعية، وبإمكانات محدودة لا تذكر في ميزان متطلبات العمل الإعلامي.^٤

ونسجل هنا شهادة العدو الذي اعترف أن الفلسطينيين لديهم جيش إلكتروني، نجح في توصيل الرسالة الإعلامية بالرواية الفلسطينية.

ونستطيع القول من خلال المعاشية، والمشاركة، والمتابعة، والملاحظة: إن هاتين الظاهرتين كانتا عوناً قوياً لوسائل الإعلام التقليدية، والمؤسساتية العاملة في قطاع غزة؛ لأن هناك العشرات بل المئات الذين انخرطوا بالعمل الإعلامي الهاوي، والفضولي الإيجابي.

وللتوضيح: إننا لا نقصد بالهاوي عدم الاحترافية، بل نقصد: أنه لا يمتحن الإعلام، حيث أن الهاوي أبداع؛ تفكيراً، وتخطيطاً، وممارسة، رغم أنه لا ينتظم رسمياً، ووظيفياً في أية مؤسسة من مؤسسات الإعلام المعروفة.

- الإعلام الرسمي للسلطة الفلسطينية

تعودنا على أن الإعلام الرسمي للسلطة الفلسطينية ومن سار في فلكها، يكون بعيداً عن مستوى الحدث الشعبي، والميداني، واللغة الإعلامية، متعاكسة، ومختلفة عن لغة الإعلام للوسائل الإعلامية الأخرى، فيمكن لنا أن نحدد الأداء الإعلامي للسلطة، وأدواتها الإعلامية في النقاط الآتية:



١. بقي تلفزيون فلسطين ممثل للسلطة في بداية الحرب دون مستوى الحدث، وكذلك لغة سياسة السلطة، وقادتها.
٢. مع مرور الأيام دخل تلفزيون فلسطين في التغطية التي تعتمد على نقل المظلومية دون الدخول في تفاصيل المقاومة.
٣. بعد خطاب (محمود عباس)، عقب عودته من قطر، وإعلانه تبني مطالب الشعب الفلسطيني، وتشكيل الوفد المشترك للمفاوض برئاسة السلطة، بدأ الخطاب والتغطية منسجمين مع توجه رئيس السلطة هذا.
٤. على مدار جولات التفاوض بقي الأداء على حاله دون تغيير جوهري سلبياً، أو ايجابياً.
٥. قبل يومين من الإعلان عن التهدئة، تغيرت اللهجة الإعلامية سلباً ضد (حماس)، وقطر، وتركيا، من قبل رئيس السلطة، ورئيس الوفد، وكل الأدوات الإعلامية التي تدور في فلك السلطة.
٦. بعد التهدئة تقود السلطة، ورئيسها، وناطقوها، حملة مسعورة إعلامية ضد (حماس)، قائمة على التشكيك في الانتصار، والتركيز على حجم الخسائر، ومسؤولية المقاومة عن سبب إطالة الحرب، وأرادت السلطة بذلك أن تتخلى عن مسؤوليتها السياسية عن غزة، وأن تحقق انتصاراً سياسياً بضم فصائل المقاومة وخاصة (حماس) إلى مشروع السلطة التفاوضي.
- للأسف بدأ الأداء الإعلامي السلطوي خجولاً، ثم لم يرتق إلى مستوى التضحيات والبطولة، فعاد، وانتكس، وارتد.



- المستوى الإقليمي^٦.

ونقصد به الدول العربية، والإسلامية المحيطة بفلسطين حيث تفاعل إعلامها المركزي، أو من خلال مكاتب مراسليها في الأراضي الفلسطينية كع المعركة. وعكس الأداء الإعلامي وجهة نظر الدولة، أو نظرة المحور السياسية، وبالإمكان توضيح ذلك على النحو الآتي:

١. دول إقليمية كانت لا تساند المقاومة الفلسطينية، وتتعامل مع القضية بشيء من التورية، وعدم الوضوح، ودسّ إعلامها السم بالعسل، وغالباً ما كان دور الإعلام فيها يهدف إلى نشر الإحباط، ويركز على الدمار، والخراب دون أن يوازن بينهما، وبين البطولة، فبعضه تمادي في تحميل المقاومة المسؤولية، من باب الحرص على الشعب، ومثل هذا الأداء السيئ، قناة العربية الخليجية، والإعلام المصري الخاص، الذي أعلن العداء لغزة، وللمقاومة.

٢. دول إقليمية كانت تساند المقاومة، وتتبنى الرواية الفلسطينية بشقيها (المظلومية، والبطولة)، وكانت ضد الرواية الصهيونية، ومثل هذا الأداء، قناة الجزيرة القطرية، والأناضول التركية.

٣. دول إقليمية تساند المقاومة، وتظهر تأييدها مبدأ المقاومة، وفكرها، ولكن إعلامها حاول أن يُوظف التغطية من خلال ربط المسارات بين العراق، وسوريا، وغزة، ولبنان، ولم يتوان في إعادة فضل قوة المقاومة إلى هذه الدول، ومثل ذلك: قناة المنار اللبنانية التابعة لحزب الله، وقناة الميادين التابعة لإيران.



٤. دول مع المقاومة لكن إعلامها ضعيف، ووضعها الداخلي غير مستقر فاكتفت بالتغطية، والمساندة قدر الإمكان، كالإعلام الجزائري، والتونسي، واليميني، والسوداني.

٦ - المستوى الدولي.

انقسم الإعلام الدولي، والعالمي إلى قسمين غير متساويين في القوة، هما:

١. إعلام تعاطف مع الشعب الفلسطيني، ركز على المظلومين، والمجازر، وجرائم الحرب، والإبادة ضد العائلات، وأوفد هذا الإعلام مراسليه إلى غزة؛ لإعداد القصص وسلط هذا النوع منه الضوء على مسيرات الدول الأوروبية، والمدن الأمريكية التي ساندت العدالة الفلسطينية، ولكننا لا نستطيع أن نجزم، أو حتى نطن أن هذا الإعلام قوي، ومنتشر، ومدعوم بالدرجة الكافية التي تؤهله لمجابهة الإعلام المضاد.

٢. إعلام يؤيد الاحتلال، وما زلنا نعتقد، أنه هو الأقوى، وأكثر انتشاراً، ونفوذاً، نظراً إلى الدور الكبير، والعميق، الذي تلعبه جماعات الضغط الصهيونية في عواصم العالم. وهذا الإعلام أرسل مراسليه إلى غزة ليتبع المقاومة، وصواريخها، والقيام بمهام أمنية تخدم الرواية الصهيونية القائلة: إن المقاومة تتخذ من المساجد، والمستشفيات، والبيوت، والجامعات، والمدارس، أماكن للعمل المقاوم. وقد تم اكتشاف بعض الحالات التي أعدت تقارير سيئة مقابل توارى حالات كثيرة أخرى؛ بسبب وجود مئات الصحفيين الأجانب في قطاع غزة، والأمر يحتاج إلى ميزان من ذهب للتعامل مع هذا الملف الشائك.



- الإعلام الحكومي.^٨

أثبت الإعلام الحكومي في قطاع غزة نفسه، وتواجهه بقوة في كل يوميات الحرب، وشعرت الحركة الإعلامية بهذا التواجد، وبدوره في تذليل كثير من العقبات أمام عمل الطواقم الإعلامية في ظل ظروف الحرب التي أثرت سلبا على كل مقومات العمل الميداني.

ولقد عمل الإعلام الحكومي خلال هذا العدوان في ظل حكومة التوافق، التي لم تتحمل مسؤوليتها الإدارية خاصة في ظل انعدام رسالة إعلامية موحدة من كافة الوزارات، ومسؤولياتها السياسية عن إيجاد مرجعية سياسية للخطاب الإعلامي، ومسؤولياتها المالية عن عدم توفير الإمكانيات المالية اللازمة للعمل الإعلامي.

إضافة إلى ذلك عانى الإعلام الحكومي كثيرا من المعوقات الفنية، والميدانية، من أهمها:

١. عدم وجود أماكن بديلة من المؤسسات الإعلامية الحكومية تلائم طبيعة عملها، إلى جانب انعدام وسائل مناسبة للتواصل بين العاملين.
٢. طاقم العمل خلال العدوان اعتمد فئة عقود التشغيل المؤقت؛ بسبب عدم كفاية العاملين الأساسيين.
٣. لم يتم تنفيذ خطط الطوارئ المعدة مسبقاً.

رغم ذلك تابع الإعلام الحكومي المادة الإعلامية المنقولة عبر وسائل الإعلام العربية، والدولية مع اعتمادها. والعمل على تنظيم دخول الصحفيين الأجانب، وتجوّلهم في القطاع. وبذل الإعلام الحكومي كافة الطاقات الممكنة؛ لإيصال الرسالة الإعلامية



محلياً، وعربياً، ودولياً، في ظل العدوان الذي يتعرض له قطاع غزة، وقلّة الإمكانيات المتوفرة، وتكرر حكومة التوافق مسؤوليتها تجاه كافة الوزارات، والمؤسسات الحكومية.

المحور الثالث: أداء الناطقين خلال الحرب الأخيرة على غزة.

لا يقل أداء الناطقين الإعلاميين باسم الفصائل الفلسطينية، وخاصة الكبرى منها، وعلى رأسها حركة (حماس) أهمية، وقيمة عن دور الوسائل الإعلامية، فظهورهم كان يوفر المعلومة، ويُفند رواية الاحتلال، ويعزز الجبهة الداخلية، وهم يعملون بشكل غير آمن فهم مستهدفون، ومهددون ومعرضون للقتل، والقصف في أية لحظة. وخاصة الناطقين السياسيين منهم؛ لأن الناطقين العسكريين غالباً ما يتبعون إجراءات أمنية عسكرية عكس الناطق السياسي، الذي يعمل في الميدان، وفي وسط الجماهير.

ومن خلال معايشتنا، ومتابعتنا هذا الأداء فإننا نسجل للتاريخ الدور البارز للسادة الناطقين باسم حركة (حماس) (سامي أبو زهري)، و(فوزي برهوم)، و(مشير المصري)، الذين ملأوا الحضور الأبرز، والأهم، كذلك السيد (داود شهاب)، الناطق باسم الجهاد الإسلامي، و(أبو مجاهد بريم)، الناطق باسم الألوية. وسنتناول تفاصيل عملهم من خلال الأداء العام، ومن خلال المعوقات:

- التقييم العام لأداء الناطقين الإعلاميين^١.

كان الأداء العام للناطقين الإعلاميين على النحو الآتي:

١. كان الأداء مميزاً رغم الأعباء الثقيلة الملقاة على عاتق الناطقين، وقلّة عددهم، ولم يقتصر الدور على الإعلامي؛ بل تعبوا، وتوجهوا، ومقاوماً، وتثبيتاً للناس، ورفعاً للهمم.



٢. كان للناطقين دور كبير في نقل مواقف حركاتهم أول بأول إلى الجماهير، والوسائل الإعلامية. مما أدى إلى حضور مواقف الحركات الرسمية في كل التفاصيل، ودقائق الأمور على مدار الساعة.

٣. كان للإعلام دور كبير في نقل الصورة، والحديث كما هو، والتعليق عليه من قبل الناطقين أول بأول ما جعل العالم يهتم اهتماما كبيرا بمجمل الأحداث في غزة.

٤. المصدقية التي تمتع بها الناطقون في الحرب جعلت كل وسائل الإعلام تعتمد الرؤية الفلسطينية المقاومة.

٥. برع الناطقون في تنفيذ الرؤية الإسرائيلية، وفضحها، وتبيان كذبها، وساهموا في الحرب النفسية على المجتمع الإسرائيلي، وجيش الاحتلال، وذلك من خلال نقل الإعلام الإسرائيلي مواقف الحركة مباشرة، وعبر شاشات الإعلام الإسرائيلية.

٦. التأثير في مواقف صناعة القرار كالأمرين، والأمم المتحدة، والغرب كان واضحاً بعد تصدي الناطقين لمواقفهم المنحازة إلى إسرائيل، وتجيش الإعلام للتصدي لها مما اضطرهم إلى تغيير المواقف.

٧. تجمع كل وسائل الإعلام في مكان واحد كمستشفى الشفاء سهل عملية التواصل معها مجتمعة دون الحاجة إلى الانتقال إليها، أو البحث عنها.

- معوقات عمل الناطقين الإعلاميين ١٠-

١. قسوة الحرب من حيث القصف، والقتل، والدمار، واستهداف كل شيء في غزة مما شكل عبئاً ثقيلاً على الناطقين في تناول الأحداث، والرد عليها على مدار الساعة.



٢. صعوبة الحركة، والتنقل نظراً لكثافة القصف الذي يستهدف أي وسيلة مواصلات يشتهب بها.
٣. صعوبة الاتصال والتواصل مع مكان الحدث؛ من أجل معرفة تفاصيل الأحداث واتخاذ المواقف المناسبة.
٤. صعوبة الاعتماد على أية خطة طوارئ أعدت قبل الحرب؛ لأن ما جرى لغزة من قتل، وقصف وتدمير، لم يكن متوقعاً بهذه الطريقة، خاصة التهجير، والتدمير.
٥. التواصل مع القيادة في الداخل، والخارج لم يكن سهلاً، نظراً إلى وجود وسيلة واحدة، وهي: الهاتف الخليوي، الذي من السهل أن يكون مراقباً على مدار الساعة من قبل آلة التجسس، والتنصت الإسرائيلية.
٦. طول أمد الحرب، والمتزامن مع تكثيف عمليات القتل الجماعي، وتدمير الأبراج، والمنشآت أثر في مشاعر الناطقين فكان من الصعوبة التعبير، أو الحديث عن حجم المجازر، والدمار، فالصورة كانت أبلغ من الكلام.
٧. قلة عدد الناطقين مما شكل عبئاً ثقيلاً عليهم في التغطية، والمتابعة، والردود على مدار اللحظة طوال فترة الحرب، وغياب الناطق البديل. في ظل كثرة وسائل الإعلام المقروءة، والمرئية الفضائية، والإلكترونية، والمسموعة بحيث لا يمكن لهذا العدد القليل من الناطقين من التعامل معها جميعاً.
٨. غياب الناطقين المحللين في المحافظات شكل عبئاً على الناطقين في متابعة كل شيء يجري على الأرض، والرد عليه وتصديره إلى الإعلام.
٩. عدم استخدام أساليب التواصل الحديثة مثل (السكايب)، شكل عبئاً كبيراً في استمرار التواصل مع الإعلام مباشرة، وعبر الأقمار الصناعية.
١٠. غياب ناطقين متخصصين في اللغات المختلفة، وخاصة الإنجليزية وغيرها.



المحور الرابع: سلبيات العمل الإعلامي

سجلنا بعض السلبيات على الأداء الإعلامي بشكل عام، من أبرزها:

1. في بعض الأحيان وقع الخطاب الإعلامي المُقاوم في سياسة تهويل قدرات المقاومة، لدرجة عدها إمكانات دول، وجيوش.
2. عدم القدرة في حالات معينة على تحقيق التوازن المطلوب بين خطاب الصمود، وخطاب الضحية، فوجدنا ميلا إلى كفة البطولة أحيانا، وأخرى إلى كفة الضحية ولهذا الاختلال تداعياته على الرأي العام.
3. في حالات نادرة تباين الخطاب بين الأجهزة العسكرية رغم وجود تنسيق ميداني، ومن الأمور الظاهرة هو تسمية المعركة بالعصف المأكول من قبل كتائب القسام، وبالرصاص المصبوب من قبل سرايا القدس، وكذلك إصدار بلاغات عسكرية متنوعة بحوثات مختلفة حول العمل العسكري الواحد.
4. بحث وسائل الإعلام الداعمة للمقاومة عن السبق الصحفي. أدى إلى نشر معلومات خاطئة مما أربك الرأي العام.
5. عدم ضبط عشرات وسائل الإعلام الأجنبية التي دخلت غزة خلال الحرب، وكان أداء بعضها طعنا في ظهر المقاومة.
6. تدخل الخطاب العسكري للفصائل في الموقف السياسي، وتحديد مواقف سياسية يراها المراقبون من اختصاص القيادات السياسية فقط، وتجلى هذا في مؤتمرين عقدهما (أبو عبيدة)، الناطق العسكري باسم القسام، عندما رفض المبادرة المصرية بعد وقت قصير من إطلاقها، وطالب الوفد المفاوض، والقيادة السياسية العودة من



القاهرة عقب فشل اغتيال (محمد الضيف)، مما مهد الطريق أمام الناطقين باسم الأجهزة؛ ليكرروا مواقف القسام نفسها، فبانت الساحة كأنها منقسمة بين عسكري، وسياسي.

المحور الخامس: توصيات؛ لتطوير الأداء الإعلامي في الحروب

بعد استعراض واقع الأداء الإعلامي من الزوايا والجهات المختلفة؛ فإن الباحث يوصي بتطوير الأداء الإعلامي في الحروب بالآتي:

١. إنشاء غرفة عمليات إعلامية مشتركة بين كل الفصائل؛ لتوحيد الأداء الإعلامي للناطقين بشكل مؤسساتي، وموحد، ومخطط، وتكون مرجعية لكل ما يصدر عن المكاتب الإعلامية العسكرية.

٢. توحيد المصطلح الذي من الممكن أن تطلقه الفصائل على عملياتها، حيث بان الاختلاف في المسميات خلال الحروب الثلاثة الماضية، وهذا أجدر بالوحدة الشعورية للشعب، وأقوى في لغة الخطاب.

٣. إنشاء مكتب إعلامي عام من قبل الجهات الإعلامية الرسمية، والنقابية، مزود بكل الإمكانيات التي يحتاج إليها العمل الإعلامي، وتوضع عليه الإشارات الدالة على تخصصه الإعلامي، ويكون مرجعية للعمل الإعلامي بكل تفاصيله خلال فترات الحرب.

٤. إصدار وثيقة رسمية ناظمة تكون بمثابة قرار مؤقت وميثاق شرف للعمل الإعلامي خلال الحرب تشكل المرجعية، والناظم، ويمنع تجاوزها؛ وذلك لحماية الجبهة الإعلامية الداخلية.



٥. سرعة ترتيب أوضاع الإعلام الفلسطيني، مثل دور الإعلامي الحكومي الرسمي، وقانون الإعلام، ونقابة الصحفيين، ووضع استراتيجية إعلامية مدروسة. وهذا يساعد الإعلام على النهوض به.

٦. التأكيد على التنسيق المسبق الواسع بين الخطاب السياسي للمقاومة، والخطاب العسكري الحربي، وتوزيع الأدوار بشكل دقيق، وعدم تداخل الصلاحيات.

٧. إعادة الاعتبار لدور السفارات الفلسطينية في تشكيل رأي عام دولي، وإقليمي مساند لحق المقاومة الفلسطينية، من خلال الملحقين الإعلاميين ومن خلال نسج علاقات مع كبرى وسائل الإعلام العالمية؛ لتبني الرواية الفلسطينية وتفنيد الرواية الإسرائيلية.

٨. الارتقاء بدور الجاليات الفلسطينية في كل الدول العربية، والأجنبية؛ لتشكل موقفا إعلاميا معززا، ومروجا، ومساندا لرواية المقاومة الفلسطينية التي تستند إلى القانون الدولي، والأعراف الإنسانية كونها تحت الاحتلال الإسرائيلي، ومن حقها مقاومته بكل الوسائل.

٩. تبني ظواهر الإعلام الجديد، وإعلام المواطن، ومؤسستها، ووضع الخطط من أجل الاستفادة القصوى منها؛ توصيل رسالة المقاومة الإعلامية.

١٠. تثبيت استخدام الحرب النفسية الدفاعية، والهجومية من قبل المقاومة، والبناء على ما تم في هذه الحرب، من خلال تشكيل جهاز متكامل يدرس التجربة ويضع تصورا شاملا، وهذا المقترح غير مرتبط بالحرب فقط بل من الممكن البدء فيه فعليا من الآن، لأن الحرب النفسية تسبق الحرب العسكرية، وتتزامن معها، وتلحق بها.



مراجع الفصل الثاني:

- (1) ورقة عمل قدمها الباحث في ورشة عمل حول الإعلام الفلسطيني نظمها أكاديمية القيادة والريادة في غزة.
- (2) صدر عن المكتب الإعلامي الحكومي في غزة تقارير عام 2008-2012-2014 م توثق جرائم الاحتلال ضد الإعلام الفلسطيني وضد الصحفيين ومؤسستهم في الحروب الثلاثة.
- (3) معايشة الباحث للأداء والنتائج، ومقابلة مع الصحفي سمير أبو محسن مدير البرامج في قناة الأقصى الفضائية أجراها الباحث في غزة بتاريخ 1-11-2014 م.
- (4) معايشة الباحث وملاحظاته، ومقابلة مع الأستاذ اسماعيل ابوسعدة مدير المركز الشبابي المختص بالإعلام الجديد أجراها الباحث معه في غزة بتاريخ 8-11-2014 م.
- (5) معايشة الباحث وملاحظاته، ومقابلة مع المدير التنفيذي للإعلام المناطق التابعة لحركة (حماس) أجراها الباحث معه في غزة بتاريخ 12-11-2014 م.
- (6) متابعة الباحث لوسائل الإعلام التابعة للدول الإقليمية والدولية على مدار الحرب، ومقابلة مع الصحفي وسام عفيفة مدير عام مؤسسة الرسالة الإعلامية، وكاتب ومحلل سياسي أجراها الباحث معه في غزة بتاريخ 7-11-2014 م.
- (7) المصدر السابق.
- (8) المصدر نفسه .
- (9) مقابلة مع الأستاذ ايهاب الغصين رئيس المكتب الإعلامي الحكومي أجراها الباحث في غزة بتاريخ 5-12-2014 م، ومعايشة الباحث كونه كان رئيساً للمكتب الإعلامي الحكومي 2006-2012 م قبل ان يقدم استقالته في أكتوبر 2012 م.
- (10) مقابلة أجراها الباحث في غزة مع فوزي برهوم الناطق باسم (حماس) بتاريخ 16-12-2014 م، ولقاءات متفرقة مع كل من سامي أبو زهري ومشير المصري كناطقين باسم (حماس).
- (11) ملاحظات الباحث ومتابعاته، ومقابلات مع كل من د. عدنان أبو عامر ومسئول القسم الإعلامي بجامعة الامة بتاريخ 8-11-2014 م ووسام عفيفة مدير عام مؤسسة الرسالة بتاريخ 8-12-2014 م



الأداء الفلسطيني العسكري خلال عدوان 2014م

(د. محمود أبو وطفة)

الفصل الثالث

المبحث الأول: الظروف العسكرية التي سبقت الحرب

المبحث الثاني: أهداف الحرب

المحور الأول: أهداف الجيش الإسرائيلي

المحور الثاني: أهداف المقاومة

المبحث الثالث: الاستراتيجية المستخدمة في الحرب

المحور الأول: الاستراتيجية العسكرية للعدو الإسرائيلي

المحور الثاني: الاستراتيجية العسكرية لحركة حماس

المبحث الرابع: الأسلحة المستخدمة

المحور الأول: أسلحة المقاومة

المحور الثاني: أسلحة العدو الإسرائيلي

المحور الثالث: الأنظمة الدفاعية الإسرائيلية المضادة للصواريخ

المبحث الخامس: خطط، ومراحل العملية العسكرية

المحور الأول: مراحل العملية العسكرية، وسير العمليات

المحور الثاني: خسائر الاحتلال الإسرائيلي

المبحث السادس: نتائج الحرب

المحور الأول: النتائج التي حققها الجيش الإسرائيلي

المحور الثاني: النتائج التي حققتها المقاومة

المحور الثالث: تحليل نتائج الحرب

المحور الرابع: التوصيات



مقدمة

تعد معركة العصف المأكول (الجرف الصامد)، جولة حاسمة من جولات الصراع العربي الإسرائيلي، وحلقة من حلقات إرادة الحياة، وصناعتها، وتعزيز الانتصار، والصمود الحضاري والاجتماعي؛ فقد تدرجت في مراحلها المختلفة؛ لتشكل حرباً مدمرة بغطاء عربي، وصمت دولي، ورغم اختلال موازين القوة العسكرية ومفاعيلها التقنية وقدرتها التدميرية لصالح جيش الاحتلال الصهيوني؛ فإن معركة (العصف المأكول)، هي جزء من حرب فارقة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، بددت الوهن بقوة الردع الإسرائيلي والتفوق النوعي للجندي الإسرائيلي، بل تعدى ذلك إلى تآكل الهدف الوجودي، والأخلاقي لكيان العدو، وأصبح من البديهية الواقعية لصانع القرار في المنطقة، وفي إطار الترتيب الاستراتيجي بعدم إمكانية تجاوز (حماس) كقوة عسكرية، وسياسية، وشعبية منظمة لها قدرة على التأثير الإيدلوجي، والميداني، والسياسي، والاجتماعي داخل المجتمع الفلسطيني، والعربي، والدولي.

ولقد سبق العدوان إرهابات إعلامية، وسياسية، وعسكرية برزت بدايتها من خلال الحملة المسعورة على الضفة الغربية، والقدس منتصف العام ٢٠١٤م، والتي مثلت الشرارة في تصاعد العدوان، وانتهاءً بمعركة العصف المأكول ٢٠١٤م.

فالاحتلال الإسرائيلي حدد أهدافاً استراتيجية لحملته العدوانية على قطاع غزة، وبالمقابل حددت المقاومة الفلسطينية أهدافاً لها في مواجهة العدوان، والنتائج لم تحسم بالضربة القاضية، فقد سجل كل طرف نقاط تستجوب التحليل، والتفسير، والوقوف على ما بعدها، فنقاط الحسم، والترجيح لا تقاس بعيداً عن المكونات السياسية، ومحاور



التحالفات، والترتيب لخريطة المنطقة، ولابد من مقارنة موضوعية لقوة، وقدرة مقاومة الجيش الإسرائيلي.

وخلال هذا الفصل سوف نسعى إلى تسليط الضوء ورصد ما حدث في حرب (العصف المأكول)، وتحليله في قراءة موضوعية توضح المواقف وتحلل الفعل الميداني من حيث أهداف الطرفين، وموازنين القوة والتكتيكات المستخدمة، والمفاجئات التي قلبت الموازين، وكلنا أمل أن تشكل إضافة، يستفيد منها أصحاب الفكر، والاختصاص.



المبحث الأول الظروف العسكرية
التي سبقت الحرب



يعد الصراع العربي الصهيوني من أكثر الصراعات التاريخية الممتدة التي عرفها العالم المعاصر، والتي تمتد منذ أواخر القرن التاسع عشر، وحتى قيام الكيان الصهيوني في فلسطين عام ١٩٤٨م، ويتميز الصراع العربي الصهيوني عن غيره من الصراعات، بشمولية مختلف الجوانب الاستراتيجية، والسياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والثقافية، وغيرها، وتتمحور أسباب النزاع الفلسطيني الصهيوني منذ عام ١٩٤٨م، حول الاحتلال الصهيوني، الفلسطيني والخلاف على ملكية الأرض، والحق التاريخي، وتجدد النزاع بين حين، وآخر، بأشكال ومراحل متعددة، وصولاً إلى الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام ١٩٨٧م، ثم انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠م.

والحصار الصهيوني الظالم القطاع غزة، الذي فرض بعد فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦م، وتشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة، والذي تمثل في إغلاق المعابر الواصلة من وإلى قطاع غزة، ومنع دخول مواد البناء، ومنع التصدير من غزة، بحجة أعمال المقاومة الفلسطينية، حلقة جديدة من حلقات الصراع. ثم العدوان الصهيوني على غزة (٢٠٠٨، ٢٠٠٩م)، فيما يعرف ب(حرب الفرقان)، ومعركة (حجارة السجيل)، عام ٢٠١٢م، وأخيراً معركة (العصف المأكول)، عام ٢٠١٤م، التي ارتكب فيها العدو الصهيوني أبشع المجازر بحق الشعب الفلسطيني الأعتزل.

وتسارعت الأحداث قبل العدوان الصهيوني على غزة ٢٠١٤م، (حرب العصف المأكول) بشكل كبير، منذ انقلاب (عبد الفتاح السيسي)، في يوليو ٢٠١٣م، على الرئيس المصري المنتخب (د. محمد مرسي)، حيث قام (السيسي) بتشديد الحصار على قطاع غزة؛ وذلك بإغلاق معبر رفح بشكل كامل، إلا في حالات استثنائية يتم فتحه بين الفينة، والأخرى، وتدمير الأنفاق مع قطاع غزة بشكل كامل، التي كانت بمثابة شريان الحياة



العدوان على غزة [2014] قراءة تحليلية

للقطاع، وبواسطتها يتم إدخال المواد الغذائية، ومواد البناء والمحروقات، في وقت كان الاحتلال الصهيوني مطبقاً حصاره على القطاع، إضافة إلى قيام الإعلام المصري الرسمي بشن حملة إعلامية واسعة ضد قطاع غزة بشكل عام، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) بشكل خاص، وأخيراً إصدار المشروع المصري قانوناً جديداً، يجرم حافري الأنفاق مع قطاع غزة، بل تعدى حصار المقاومة إلى إعلان محكمة الأمور المستعجلة، كتائب الشهيد (عز الدين القسام) منظمة إرهابية.



لكن الأحداث بدأت تتصاعد وتتفاقم بشكل واضح وكبير، وملحوظ، وهي كالاتي:

التاريخ	الحدث
١٢ يونيو ٢٠١٤م	اختطاف المستوطنين الثلاثة: (يعقوب نفتيالي، جلعاد ميخائيل، ايال بن ايريس)، والمجندين في الجيش الإسرائيلي، في مدينة الخليل، وبعد عملية الاختطاف قام الجيش الصهيوني بحملة عسكرية شرسة تجاه المواطنين الأمنيين في كافة أرجاء الضفة الغربية عامة ومدينة الخليل خاصة، شملت اعتقالات واسعة ضد قادة حركة (حماس)، والجهاد الإسلامي، واعتقال الأسرى المحررين في صفقة شاليط (وفاء الأحرار)، الذي بلغ عددهم (٧٣) أسيراً محرراً.
٣٠ يونيو ٢٠١٤م	العثور على المستوطنين الثلاثة مقتولين، واتهم الاحتلال الصهيوني حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بخطفهم.
يونيو ٢٠١٤م	إغلاق عدد من المؤسسات الخيرية، خلال الحملة العسكرية الأخيرة على الضفة الغربية، التي طالت أكثر من (٤٠) مؤسسة، تخدم غالبيتها فئات الأرمال والأيتام، وتقدم الخدمات لعشرات الآلاف من الأسر شهرياً.
٢ يوليو ٢٠١٤م	إعدام الطفل (محمد أبو خضير)، من سكان حي شعفاط بمدينة القدس المحتلة بعد خطفه من قبل المستوطنين، وقتله وهو حي، وعُثر على جثته محروقة في أحراش دير ياسين بمدينة القدس، ونتيجة لذلك، اشتعلت موجة من المظاهرات الحاشدة في مدينة القدس المحتلة، والضفة الغربية، والأراضي المحتلة عام ١٩٤٨م، تنديداً بجريمة الاحتلال الصهيوني بحق الطفل (محمد أبو خضير).
٧ يوليو ٢٠١٤م	قيام مستوطن صهيوني بدهس اثنين من العمال العرب في مدينة حيفا داخل الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨م.



التاريخ	الحدث
ما بين ٢ و ٧ يوليو	قيام حركات المقاومة الفلسطينية، وعلى رأسها حركة (حماس)، متمثلة بكتائب القسام، بقصف المغتصبات والبلدات الصهيونية المجاورة لقطاع غزة، كرد طبيعي على جرائم الاحتلال الصهيوني ضد أهالي القدس المحتلة، والضفة الغربية، وخرقه للتهدئة الموقعة معه بعد العدوان على قطاع غزة ٢٠١٢م، بواسطة مصرية، وبلغت عدد القذائف الصاروخية التي أطلقت نحو (٢٣٠) قذيفة صاروخية، التي عدت رداً طبيعياً على الجرائم الصهيونية بحق الفلسطينيين، وعلى الاحتلال الصهيوني أن يستوعب جيداً رسالة مفادها أن (حماس) سترد، وأن المستقبل سيكون أسوأ.
٧ يوليو ٢٠١٤م	تصاعد رد حركات المقاومة على العدوان الصهيوني بشكل كبير، وتبنت كتائب القسام مسؤولية إطلاق (٣٥) قذيفة صاروخية، باتجاه (نيتفوت)، وأوفاكيم، وأشكلون، واسدود)، مما أدى إلى استشهاد (٩) من الفلسطينيين، بينهم (٦) من كتائب القسام.
ليلة ٧، ٨ يوليو ٢٠١٤م	إعلان المجلس الوزاري الصهيوني المصغر للشؤون السياسية والأمنية عن بدء حملة (الجرف الصامد)، حيث تم الإغارة على نحو (٥٠) هدفاً في قطاع غزة، أبرز هذه الأهداف قصف مطار غزة الدولي المدمر أكثر من مرة.
٨ يوليو ٢٠١٤م	قام سلاح الجو الصهيوني بقصف منازل المواطنين المدنيين، فردت كتائب القسام بإصدار بيان جاء فيه: "بأن استهداف منازل المواطنين يمثل تجاوزاً لجميع الخطوط الحمراء، وأنه إن لم يتوقف الجيش الصهيوني، وبشكل فوري عن مهاجمة منازل المواطنين سيوسع مدى القذائف الصاروخية، وأنها ستتصرف بما لا يمكن توقعه"، وبعد هذه الأحداث المتصاعدة والمتسارعة بدأ العدوان الصهيوني حرباً شرسةً ضد قطاع غزة، والتي استمرت (٥١) يوماً.



المبحث الثاني: أهداف الحرب

المحور الأول: أهداف الجيش الإسرائيلي.

المحور الثاني: أهداف المقاومة.

(د. محمود أبو وطفة)



المحور الأول: أهداف الجيش الإسرائيلي

الأهداف العامة للجيش الإسرائيلي:

1. تأكيد التزام الجيش، والحكومة بأمن الدولة العبرية، التي ترى في الحرب الدورية النهج الوحيد؛ لتحجيم إمكانات المقاومة الفلسطينية التسليحية.
2. اقتلاع (حماس)، والقوى الإسلامية المسلحة في قطاع غزة، بقيادة إسرائيل، والتحالف الإقليمي، وباشتراك عدد من الدول العربية ضد قوى الإسلام السياسي في المنطقة.
3. إعادة الهدوء، وترميم هيبة الردع، والضربة العسكرية الشديدة ل (حماس)؛ للخروج من الحرب بمظهر المنتصر.
4. ضرب منظومة الضبط، والسيطرة السياسية، والعسكرية.
5. تدمير البنية التحتية التصنيعية، والمواقع الحيوية وتدمير الأنفاق الاستراتيجية.
6. ضرب منظومة الصواريخ، وتحجيم المخزون الاستراتيجي، وإفشال تهديد الصواريخ الطويلة المدى.
7. تجريد غزة من السلاح وإنشاء الآليات التي من شأنها حرمان (حماس) من القدرة على إعادة بناء قواتها.



الأهداف المرحلية للجيش الإسرائيلي:

هدف المرحلة الأولى: المرحلة الجوية (٧/٧، ٧/١٧/٢٠١٤م).

- استعادة قوة الردع، وتدمير القوة الصاروخية لدى حركة (حماس)، والصواريخ الرابضة، وضرب عيون (مداخل) الأنفاق.

هدف المرحلة الثانية: المرحلة البرية (٧/١٨، ٧/٤/٢٠١٤م).

- الوصول إلى عيون الأنفاق الهجومية الممتدة إلى داخل الأراضي المحتلة، وتدميرها عبر وحدات المشاة المدرعة، والمدرعات، وبالإسناد الهندسي، والمدفعي.

هدف المرحلة الثالثة: مرحلة الهدن، والمفاوضات (٨/٥، ٨/٢٠/٢٠١٤م).

- استراتيجية الخروج من الموقف بنصر شكلي، وتقليل حجم الخسائر التي لحقت به في الحرب البرية عن طريق المفاوضات عبر الوسيط المصري.

هدف المرحلة الرابعة: مرحلة المفاوضات تحت النار (٨/٢١، ٨/٢٦/٢٠١٤م).

- سحب أي مظهر من مظاهر النصر لدى المقاومة الفلسطينية، والضغط عليها؛ لقبول أدنى الشروط في اتفاقية وقف إطلاق النار عبر اغتيال القيادات، وتدمير الأبراج السكنية.



المحور الثاني: أهداف المقاومة

١. رفع الحصار عن غزة، وتحسين الوضع الاقتصادي.
٢. المس بالاقتصاد الإسرائيلي، وزيادة فاتورة الحرب.
٣. إعادة الاعتبار لدول الربيع العربي بتقديم النموذج الإسلامي المقاوم.
٤. تحقيق توازن الردع بتهديد عمق الكيان الآمن.
٥. خطف الجنود؛ تمهيدا لصفقات تبادل الأسرى.
٦. الضغط على الجبهة الداخلية خاصة مدن العمق الاستراتيجي الرئيسية، والسيادية (القدس، وتل أبيب، وغلاف غزة).
٧. كسر العقيدة العسكرية الإسرائيلية، وذلك بتنفيذ العمليات على الأراضي التي يحتلها العدو.



المبحث الثالث: الاستراتيجية
المستخدمة في الحرب

- المحور الأول: الاستراتيجية العسكرية للعدو الإسرائيلي.
المحور الثاني: الاستراتيجية العسكرية لحركة (حماس).

(د. محمود أبو وطفة)



المحور الأول: الاستراتيجية العسكرية للعدو الإسرائيلي.

جاءت حرب ٢٠١٤م، استباقية؛ لتدمير قدرة المقاومة، وتنفيذ ضربة عسكرية إجهادية؛ لتحقيق الردع والتفوق العسكري ورفع كفاءة المقاتل، ونوعية السلاح، ونقل المعركة إلى أرض العدو، وإلغاء التهديد، وبناء الأحزمة الأمنية، ويعتمد البناء المحافظة على قوة عسكرية هائلة تمكنها من هزيمة الدول العربية مجتمعة، مدعومة بتحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة التي تضمن ل(إسرائيل) هذا التفوق.

وتُبنى النظرية الأمنية الإسرائيلية على أساس إمكانية الحرب في أية لحظة، وتبنى مبادئ الحرب القائمة على الهجوم، والمفاجأة، وسرعة الحركة، والضربة الاستباقية، وقد قامت الاستراتيجية العسكرية في حرب (العصف المأكول) على المحددات الآتية:

١. تدعيم منظومة الاستخبارات بتغذيته، وبناء منظومة استخباراتية قوية، وذات كفاءة؛ لضمان الإنذار المبكر من جميع التهديدات، وتزويد بنك الأهداف الإسرائيلي بالمعلومات الاستراتيجية والتكتيكية، والميدانية.
٢. كشف أنفاق المقاومة الاستراتيجية، وتدميرها.
٣. تدمير منظومة الضبط، والسيطرة للقيادة العسكرية، والسياسية للمقاوم.
٤. نزع روح القتال، وتدمير الروح المعنوية بإبراز التفوق، والقدرة التدميرية للجيش الإسرائيلي.



٥. الاعتماد على القدرة الجوية في تدمير قدرة المقاومة، ودعم القوات البرية للعدو، وضمان التفوق لقواته البرية بامتلاك العين الحيوية وقدرة الضربات الجوية على التدمير.
٦. استخدم الجيش الإسرائيلي منظومة الحرب الخاطفة باتباع الصدمة، والضربة الأولى لمنظومة الضبط، والسيطرة للمقاومة، وحسم المعركة بحرب الحركة، وقد تشكلت القوات البرية وفق هذه الاستراتيجية التي تنقل الحركة والنار، وتبديل اتجاه الهجوم، ومسرح العمليات بسرعة من مكان إلى آخر.
٧. استخدام نظرية التقرب المباشر من خلال استثمار نقاط الضعف لدى المقاومة وخاصة المناطق البينية، والرخوة بين ألوية المقاومة من خلال التطويق، والالتفاف والمناورة، والمفاجأة، والهجوم من أكثر من محور.
٨. استخدام أسلوب القفزات، والوثبات القصيرة، والسريعة التي تضمن المتابعة، والهجوم المشترك من القوات البرية، والجوية، والبحرية، وتقدم القوات، وضمان السيطرة، واقتحام الهدف، واختراقه، وزيادة الضغط على المقاومة.
٩. القدرة التدميرية، الزخم، والعنف، واشتراك جميع تشكيلات الجيش في الحرب.
١٠. الضغط على الجبهة الداخلية باستخدام المناطق المحروقة (الصدمة، الرعب)، واستخدام تدمير الأبراج، وتعمد إصابة المدنيين.



المحور الثاني: الاستراتيجية العسكرية لحركة (حماس)

١. استراتيجية الأنفاق حيث أدخلت الأنفاق في بعدها الهجومي، والدفاعي الصراع مرحلة جديدة، من خلال تحييد واحتواء سلاح الدروع، والمشاة، ونقل جبهة المعركة البرية من تحصينات، وخطوط دفاعية فوق الأرض إلى شبكة أنفاق تكتيكية، واستراتيجية (دفاعية، وهجومية)، منحت المقاومة سلاحاً استراتيجياً، ومنحتها القدرة على البقاء، والمناورة، والإبداع، والتخفي، والمبادرة، والمباغته، والمرونة، وقللت من تأثير سلاح الجو وسلاح المدرعات الذي يمتلكه العدو في نتائج المعركة.
٢. تهديد العمق الاستراتيجي، والأمن لدولة الكيان بصواريخ مختلفة المدى، وتحقيق توازن الردع، والضغط المستمر بتهديد مدن الغلاف حتى لحظة انتهاء الحرب.
٣. تحقيق مفاجآت تكتيكية تمثلت في نقلات طبيعة الصراع النوعية، استخدمت المقاومة عمليات خلف خطوط العدو، والإغارة البحرية، واستخدام العبوات، ومضادات الدروع من خلال هجمات إيدائية للعدو، واستخدمت المقاومة طائرات استطلاع هجومية، وقصفت التحشيدات الإسرائيلية بالمدفعية، والهاونات.
٤. محاولة فتح جبهات قتالية جديدة تربك العدو، وتستنزف طاقاته في الضفة الغربية، وجبهة لبنان، وسوريا.
٥. نزع الثقة بقدرات الجيش الإسرائيلي، والجندي الإسرائيلي، وتدمير الروح القتالية.
٦. تطوير صراع الأدمغة في العمليات النفسية، والإلكترونية في التأثير على الرأي العام المحلي، والإسرائيلي، والعربي، والدولي.



المبحث الرابع: الأسلحة المستخدمة

المحور الأول: أسلحة المقاومة.

المحور الثاني: أسلحة العدو الإسرائيلي.

المحور الثالث: الأنظمة الدفاعية الإسرائيلية المضادة للصواريخ.

(د. محمود أبو وطفة)



المحور الأول: أسلحة المقاومة

بدأت مقاومة كتائب القسام العسكري باستخدام الحجر، ثم السكين، ثم المسدس والبنديقية، ويعد سلاح (كلاشنكوف) الروسي سلاح المشاة الرئيسي، وتطورت القوة النارية والتدميرية كحركة مقاومة تستخدم حرب العصابات وامتكت العديد من الأسلحة بصناعة محلية، أو من خلال خطوط الإمداد الخارجية على النحو الآتي:

١. العبوات الناسفة، مثل: عبوة شواظ، وصنعت عدة إصدارات، منها: (شواظ ١، و٢، و٣، و٤)، وعبوات شديدة الانفجار من نوع شواظ، قادرة على اختراق سماكة (٢٠٠) ملليمتر من الفولاذ.

٢. من الأسلحة الاستراتيجية التي برزت في الحرب، الأنفاق الاستراتيجية نحو الحدود الإسرائيلية ومدن الغلاف.

٣. صاروخ القسام، وهو: صاروخ محلي تم تطويره؛ ليصل أقصى مدى في العمق الإسرائيلي، مثل: صاروخ (M75)، وصاروخ (J80)، وصاروخ (R160)، وصاروخ (سجيل ٥٥)، وقد ضرب ما يزيد على ثلاثة آلاف صاروخ (قسام) قصير المدى، ومئات من صواريخ (غراد)، التي يصل مداها إلى (١٦٠) كيلومتر.

٤. الصواريخ الموجهة المضادة للدروع، مثل صاروخ (كورنيت)، وصاروخ (كونكورس)، وصاروخ (فونيكس) النسخة الكورية الشمالية لصاروخ (فاغوت)، وصاروخ (ساغر)، وكذلك تمتلك صواريخ كتف مضادة للطائرات، مثل صاروخ (سام-٧)، و(سام ٢٤).



٥. طائرات استطلاع بدون طيار استطلاعية تحمل اسم أبابيل (A1A)، والثانية هجومية وتحمل اسم (A1B)، والثالثة هجومية (انتحارية) وتحمل اسم (A1C)، هذه الطائرات نفذت ثلاث طلعات، استطلاع، وهجوم كما أعلنت كتائب القسام يوم الإثنين ١٤/٧/٢٠١٤م.

٦. وظفت كتائب القسام قذائف الهاون على نطاق واسع، وبأنواع مختلفة (٦٠ ملم، ٨٠ ملم، ١٢٠ ملم)؛ فضربت تحشدات الجيش، وتجمعاتهم، واستهدفت مدن الغلاف المحيطة بقطاع غزة، وتسببت في نزوح السكان الإسرائيليين القاطنين في القرى، والكيوتسات، ومدن غلاف غزة حتى انتهاء الحرب.

- عدد القوات والوحدات:

يقدر عدد عناصر كتائب القسام بعشرات الآلاف في قطاع غزة، وقد طورت كتائب القسام من نفسها كأي جيش نظامي من حيث التنظيم، والهيكلية، والتخصصات، والتكتيكات؛ فهي تستخدم تكتيكات حرب العصابات كمجموعات، وتشكيلات صغيرة، وعقد قتالية، وعلى مستوى الهيكلية، تتكون من: ألوية، وكتائب، وسرايا، وفصائل، وأصبح لديها وحدات متخصصة، مثل: وحدة الكوماندوز (النخبة)، ووحدة المضاد للدروع (الدروع)، ووحدة الهندسة، ووحدة الدفاع الجوي، ووحدة المدفعية، ووحدة القنص، ووحدة الاستشهاديين، ووحدة الإسناد، ووحدة الكمان. وفي عام ٢٠١٤م، أعلنت عن أول عملية لوحدة الضفادع البشرية (الكوماندوز البحري)، أثناء صد العدوان الصهيوني على غزة.



المحور الثاني: أسلحة العدو الصهيوني

أ- سلاح البر:

تنشط في إسرائيل عدة مؤسسات تصنيع الأسلحة البرية الإسرائيلية، ومنها: مؤسسة الصناعات العسكرية الإسرائيلية (IMI)، وشركة سولتام (Soltam)، وتنتج بجانب الأسلحة الصغيرة، الأسلحة الثقيلة، مثل: الدبابة (ميركافا Merkava)، والمدافع (١٠٥) ملم بأنواعها، والعربات المدرعة، والقذائف الصاروخية، والمدافع المضادة للطائرات، ومعظم أنواع الذخائر والألغام، والقنابل الارتجاجية، ومواد الحرب الكيماوية، والمواد المتفجرة بأنواعها وتنتجان الهاونات بأنواعها وذخيراتها. والبنادق الآلية جليل (Galei)، والرشاشات الخفيفة، والمتوسطة، والثقيلة. وتصنيع الدبابة (ميركافا ١، ٢، ٣، ٤)، وتصنيع العربات المدرعة، والمدافع (١٠٥) ملم، (١٥٥) ملم المجرورة، وذاتية الحركة، وأيضاً (١٠٥) ملم، (١٢٠) ملم الخاصة بالدبابات، بالإضافة إلى الهاونات (٨١) ملم، (١٢٠) ملم، (١٦٠) ملم (سولتام)، والأسلحة المضادة للدبابات.



وهذا جدول يوضح أهم أسلحة الجيش الإسرائيلي البرية المستخدمة:

العدد	النوع
١,٧٢٠	ميركافا (١ - ٢ - ٣ - ٤)
١,٦٠٠	أم - ٦٠ (M60)
٣٥٠	سنتوريون Centurion
٢١٥	اشزريت Achzarit
٥,٥٠٠	أم - ١١٣ (M113)
٦٠٠	نصف مُجنزرة أم - ٢ / أم - ٣ (Half track M2\M3)
٢,١٦٠	أنواع أخرى
٣٦	مدفعية أم - ١١٠ (M110): ٢٠٣ ملم
١٤٠	مدفعية أم - ١٠٧ (M107): ١٧٥ ملم
٦٠٠	مدفعية أم - ١٠٩ (M109): ١٥٥ ملم
١٢٠	مدفعية أم - ٥٠ (M50): ١٥٥ ملم أل - ٣٣ (L33): ١٥٥ ملم
٥,٠٠٠	الهاون عيار ٦٠ ملم
٧٠٠	الهاون عيار ٨١ ملم
٥٠٠	الهاون عيار ١٢٠ ملم
٢٤٠	الهاون عيار ١٦٠ ملم

ب - سلاح الجو:

يُشكل سلاح الجو أسوة بالقوات الأرضية، والقوات الجوية، وهو أحد أسس الجيش الإسرائيلي. وتتنشط في إسرائيل عدّة مؤسسات في مجال الصناعات الجوية. وتُعد مؤسسة الصناعات الجوية الإسرائيلية، وشركة تاديران (Tadiran)، وشركة بيت شيمش (Bet-Shemsh)، من أهم مؤسسات التصنيع في سلاح الجو الإسرائيلي.



ويتنوع إنتاجها ليشمل المقاتلات فانتوم ٢٠٠٠ (Phantom 2000)، والطائرات المروحية مثل وست وند (Westwind Helicopters)، والطائرات بدون طيار، وإنتاج المحركات النفاثة الخاصة بالطائرات نوحاماحستر، وكفير، وفانتوم (٤)، ومحرك المروحية سوبر فريلون (Super Frelon).

العدد	النوع
١٠٠	أف - ١٦ أي (صوفا) F-161 (Soufa)
١	أف - ١٦ ٢٠٢٠ أو F-16 2020
١٣٥	أف - ١٦ سي/دي (باراك) F-16C\D (Barak)
١٠٧	أف - ١٥ أي (راعم) F15 1 (Ra'am)
٢٥	أف - ١٦ أي/بي (نيتز) F-16C\D (Netz)
٣٠	أف - ١٥ أي/بي (باز) F-15A\B (Baz)
٤٢	أف - ١٥ سي/دي (باز) F-15C\D (Baz)
١٢٠	أف - ٤ - ٢٠٠٠ أو F-4-2000
١٤٠	كفير
١٧٤	أي - ٤ سكاي هوك A-4 Skyhawk
٢٠	أف - ٣٥ جي أس أف F-35 JSF
٢٣١	المروحيات
٧٧	طائرات النقل



ت - سلاح البحر:

تتشط في إسرائيل عدة مؤسسات؛ لتصنيع سلاح البحر، ومن أهمها شركة أحواض السفن الإسرائيلية (Israel Shipyards)، وهي: شركة حكومية مركزها مدينة حيفا، تمارس أنشطة عسكرية ومدنية في مجال بناء السفن بأنواعها، وقد قامت بإنتاج قوارب ومنصات إطلاق الصواريخ، وسفن إنزال الدبابات، وزوارق الدورية السريعة، والصواريخ سطح، سطح جبرائيل (Gabriel). ومما تنتجه إسرائيل على هذا الصعيد قوارب تحمل منصات إطلاق الصواريخ عالياً، وساعر (Sa'ar)، وإشيف، المزودة بالصواريخ هاربون (Garpoon)، وجزئيل، ومدافع ٧٦ ملم، وزوارق الدورية السريعة دفورا (Davor)، وسوبر دفورا (Super Dvora)، وناشال، ودوتب كات، وكاترمان وصواريخ سطح، سطح جبرائيل (١، ٢، و٣).

العدد	سلاح البحرية
٥	الغواصات (دولفين) Dolphin
٥٧	زوارق الدوريات
١٥	السفن القتالية



المحور الثالث: الأنظمة الدفاعية الإسرائيلية المضادة للصواريخ.

١. القبة الحديدية: هو نظام تم تصميمه رداً على الصواريخ، وقذائف الهاون التي تطلق من قطاع غزة، وتتمكن من تحديد أماكن الصواريخ المنطلقة، وتتألف من ثلاثة عناصر رئيسية، هي: رادارات التتبع، ومقعد المشغل (التحكم)، ووحدة إطلاق الصواريخ ويمتلك العدو منها (٩) منظومات.

٢. باتريوت: هي صواريخ أرض، جو أمريكية، مصممة؛ لاعتراض الطائرات، والصواريخ متوسطة، وبعيدة المدى، وتم تصميم نظام باتريوت سنة ١٩٦٠م، ويشمل: قاذفة ثابتة تحتوي على أربع قواعد اعتراض، رادار المسح الضوئي، ومحطة التحكم التي تشكّل عصب النظام.

٣. حيتس: هو نظام الدفاع المضاد للصواريخ الباليستية، تم تطويره بالتعاون مع الولايات المتحدة ويعمل منذ سنة ٢٠٠٠م، وهو: نظام الدفاع الصاروخي طويل المدى أرض - جو. يُمكن لصاروخ حيتس اعتراض الصواريخ خارج الغلاف الجوي.

٤. الطبقات العليا: منظومة دفاعية تضم صواريخ حيتس (٣)، مهمتها اعتراض الصواريخ الباليستية على ارتفاع مئة كم، أي قبل دخولها الغلاف الجوي، تعمل بالتناغم مع الرادار العملاق (أكس باند).

٥. ثاد (Anti-Ballistic Missile System-Thaad)، وهو: نظام صاروخي أمريكي، فائق السرعة وقادر على المناورة، وتفجير الصواريخ الباليستية خارج الغلاف الجوي، وداخله، إضافة إلى اعتراضه أي سلاح للدمار الشامل، يدخل في مساره، ويتم إطلاقه من البحر، والجو، ويمكن دمجه بنظام باتريوت.



٦. العصا السحرية (Magic Wand System)، وهي: نظام دفاعي أمريكي، إسرائيلي مشترك، يعمل بالليزر، وهو مضادّ للصواريخ الباليستية قصيرة المدى، والصواريخ التقليدية بعيدة المدى.

٧. مقلع داود (David's Sling)، وهو: نظام دفاعي أمريكي، إسرائيلي مخصص؛ لاعتراض الصواريخ المتوسطة وقصيرة المدى.

٨. حراس السماء (Sky guard): هو جهاز يطلق إشعاعات ليزر عالية نحو الأهداف الطائرة كصواريخ كاتيوشا (Katyusha)، والقذائف المدفعية، وقد أعاد الجيش الإسرائيلي تفعيله بعد العدوان على لبنان سنة ٢٠٠٦م.



المبحث الخامس: خطط، ومراحل
العملية العسكرية

المحور الأول: مراحل العملية العسكرية، وسير العمليات.
المحور الثاني: خسائر الاحتلال الإسرائيلي.

(د. محمود أبو وطفة)



المحور الأول: مراحل العملية العسكرية، وسير العمليات.

المجهود الرئيسي للجيش الإسرائيلي، يتمثل في: الدخول البري؛ لتدمير الأنفاق الاستراتيجية بمحاذاة الحدود الفاصلة بين الطرفين بقوات محمولة مشاة ميكانيك، ووحدات الدروع، والهندسة.

المجهود الثانوي، يتمثل: في نشر الوحدات الخاصة، والاحتياط في الدفاع عن الكيبوتسات، والمواقع المحاذية للقطاع. في مهمة تأمين الدخول البري، وحماية قوات المشاة؛ لتدمير الأنفاق من خلال الإسناد المدفعي هاوتزر (100) ملم، والإسناد الهندسي من خلال جرافات (D9)، والإسناد الهندسي من خلال وحدات الهندسة لتدمير الأنفاق.

- اتجاهات الدخول:

تم الدخول قطاع غزة من خلال (19) محورا من الحدود الفاصلة، وبعض المحاور، دخلها العدو أكثر من اتجاه، وتمثلت المحاور بالمسارح الآتية:

- **مسرح الشمال:** محور بيت لاهيا، محور القرية البدوية، محور كلية الزراعة، محور شرق بيت حانون، محور المنطقة الصناعية، محور شرق جباليا.
- **مسرح شرق غزة:** محور التفاح، محور الشجاعية، محور الزيتون.
- **مسرح الوسطى:** محور جحر الديك حيث تم الدخول من اتجاهين اتجاه شمال جحر الديك وجنوب جحر الديك، محور المغازي، محور دير البلح.
- **مسرح خان يونس:** محور القرارة، محور الزنة، محور عيسان، محور خزاعة.
- **مسرح رفح:** محور الريان، محور أبو الروس.



حجم القوات: تم استدعاء قوات الاحتياط بحجم أربع فرق عسكرية كل فرقة قوامها (١٢٠٠٠) جندي، و(٣٠٠) آلية مدرعة. تم مشاركة (٤) ألوية من مشاة النخبة (لواء جولاني، لواء جفعاتي، لواء المظليين، لواء الناحل). وتم مشاركة (٣) ألوية مدرعات، وتشمل: (اللواء المدرع السابع، اللواء المدرع ٤٠١، اللواء المدرع ١٨٨، والعديد من كتائب الهندسة).

شكل المناورة: في جميع المحاور، ثم استخدام مناورة الاختراق، وفي محور خزاعة، ثم استخدام مناورة التطويق.

سير العمليات يتم استعراضه حسب الجهد والمسرح (المنطقة) أو الصنف (بري، بحري، جوي) على النحو الآتي:

التحركات الابتدائية لكل طرف ومراحل المعركة وبيانها بالتفصيل والأحداث الرئيسية أو البارزة:

- المرحلة الجوية: ٢٠١٤/٧/٧ - ٢٠١٤/٧/١٧ م.
- المرحلة البرية: ٢٠١٤/٧/١٨ - ٢٠١٤/٨/٤ م.
- المرحلة الهدنة، والمفاوضات: ٢٠١٤/٨/٥ - ٢٠١٤/٨/١٧ م.
- المفاوضات تحت النار: ٢٠١٤/٨/٧ - ٢٠١٤/٨/٢٦ م.

المرحلة الأولى: المرحلة الجوية.

استمرت هذه المرحلة من يوم الاثنين الموافق ٢٠١٤/٧/٧ م، حتى ٢٠١٤/٧/١٧ م، وفقا للأهداف الإسرائيلية، التي وضعت في بداية الحرب من إضعاف سيطرة حركة (حماس) على قطاع غزة، وتدمير القدرة الصاروخية للمقاومة الفلسطينية. بدأ تسلسل



الأعمال القتالية سريعاً بدءاً بقصف نفق واحد للقسام شرق رفح، أسفر عن استشهاد (٦) مجاهدين، واستهداف (٣) مجاهدين من القسام في غزة، ومجزرة (آل كوارع)، مما استدعى رداً قوياً من المقاومة، بتدرج قصف مستوطنات، ومدن الغلاف وصولاً إلى مدينة (تل أبيب، والقدس، والخضيرة)، وشهدت هذه المرحلة زخماً نارياً عبر إطلاق (١٢٣٧) صاروخ وقذيفة، واتسم يوم الجمعة الموافق ٢٠١٤/٧/١٠م، بأعلى زخم وصل إلى (٢١٢) صاروخ، وقذيفة.

ومن أبرز العمليات العسكرية للمقاومة، كانت عملية تسلل وحدة من (الكوماندوز البحري) إلى موقع (زكيم) العسكري الواقع شمال قطاع غزة، عبر بحر غزة منفذة مفاجأة مزلزة للكيان الصهيوني خاصة أنها كانت خلال (٢٤) ساعة من بدء العمليات، وإطلاق إسرائيل لحملتها (الجرف الصامد) وتسمية المقاومة لهذه العمليات، عمليات العاشر من رمضان تيمناً بيوم معارك العاشر من رمضان أكتوبر ١٩٧٣م، وبعدها أطلقت كتائب القسام اسم (العصف المأكول) على العملية العسكرية.

وفي اليوم السابع للحرب بتاريخ ٢٠١٤/٠٧/١٣م، قامت سرية الإغارة في وحدة البحرية الإسرائيلية الخاصة (شيطيت ١٣) بمحاولة التسلل عبر البحر في منطقة (النورس)، وصولاً إلى منصات إطلاق صواريخ، للمقاومة لكن تم إحباط عملية التسلل، وإفشالها عبر عملية (صد الإنزال) على مسافة أمتار من شاطئ البحر، عبر جهد استخباري من كتائب القسام وتنفيذ دوريات الدفاع الساحلي الكامنة على طول شاطئ بحر غزة.

أظهرت هذه المرحلة تفوقاً لدى كتائب القسام، عبر مفاجآت نوعية، منها: عملية الكوماندوز البحري بتاريخ ٢٠١٤/٠٧/٠٨م، وقصف ديمونا، ومدن جديدة لم تقصف في



حرب حجارة السجيل، وتسيير طائرة أبايل بتاريخ ١٤/٠٧/٢٠١٤م، وإطلاق صاروخ (R160) صوب حيفا، وإطلاق صاروخ (J80) المزود بتقنية تضليل القبة الحديدية.

وكانت العلامة الفارقة، ونقطة التحول في هذه المرحلة، هي: عملية إنزال صوفا صوفا، وتمكنت من الانسحاب، بعد استكمال مهمتها بنجاح.

المرحلة الثانية: المرحلة البرية ١٨/٧/٢٠١٤م، حتى ٤/٨/٢٠١٤م.

بعد عملية موقع صوفا العسكري، قام الكابينت باستدعاء (٨٠٠٠) جندي من جنود الاحتياط. إذ وضع الجيش الإسرائيلي هدفاً عسكرياً لقواته هو الوصول إلى عيون الأنفاق الهجومية داخل غزة، وكانت إذناً ببداية الحرب البرية على قطاع غزة، عبر محاور عدة، منها: المحور الرئيس كبيت حانون، وشرق غزة، وخانيونس، ومنها: المحور الثانوي كبيت لاهيا، وجحر الديك، ورفح.

على صعيد المدفعية، والصواريخ القسامية، اتسمت هذه المرحلة بتراجع ملحوظ في زخم النيران البعيدة (R160، M75، J80، فجر5)، على حساب زخم غير عادي في قذائف الهاون وال(١٠٧)، التي تضرب مديات أقل من (١٠) كم، مستهدفة التحشيدات العسكرية للعدو الصهيوني، والقوات البرية المتقدمة داخل القطاع، وبلغ عدد الصواريخ (١٦٩٧) صاروخ، وقذيفة.

ومن أبرز الأحداث في هذه المرحلة بخلاف العمليات الدفاعية، وعمليات الصد للقوات الإسرائيلية المهاجمة، كمين موقع (أبو مطبق)، في اليوم ال(١٣) للمعركة، السبت ٧/١٩، عبر تسلل خلف خطوط العدو وحدة مختارة من (١٢) مقاتل؛ لرتل قوة صهيونية، و(٩) جيئات، والاشتباك معها، والانسحاب إلى داخل القطاع.



مسرح بيت لاهيا:

توغلت القوات الإسرائيلية عبر ترتيب من قوات المشاة ملحوقاً بالقوات المدرعة إلى موقع عسقلان على أرض بلدة بيت لاهيا، مقابل موقع زيكيم العسكري في الشمال الغربي لقطاع غزة، ويبعد عمق السلك الزائل مسافة (١,٥) كم، وكان هدف العملية الوصول إلى أنفاق التدريب داخل الموقع، وتدميرها. قامت كتائب القسام بإعاقة التوغل عبر كمين ثغر عسقلان، وعمليات الهجوم المضاد من السرايا، ووحدات النخبة القسامية.

مسرح بيت حانون:

تقدمت القوات المدرعة نحو بلدة بيت حانون من محورين؛ شرقي، وشمالي، محاولة الوصول إلى عين نفق هجومي، ودارت العديد من عمليات الصد، والمنع، وإخراج القوات من المناطق الدفاعية عبر عمليات إغارة على القوات الإسرائيلية، وإيقاعها في كمائن المقاومة، وعمليات القنص، والتفجيرات. وكانت ردة الجيش الإسرائيلي عنيفة ضد المدنيين، والممتلكات، مما عكس حجم الخسائر التي تكبد بها الجيش الإسرائيلي.

مسرح غزة:

بدأ العدو هجومه على شرق غزة عبر محورين يتقدمهم رتلان من مدرعات العدو تمام الساعة ٢١:٣٠، بعد خروج السبت، أي (٤٨) ساعة بعد بداية العملية البرية، وشرع جنود ثلاث كتائب، هي: (١٢، ١٣، ٥١)، من لواء جولاني باجتياز حدود غزة مقابل (ناحل عوز)، سيرا على الأقدام، وباستخدام المدرعات، وبعد عدة ساعات انضم إلى القتال جنود وحدة (أغوز)، وكتيبة رأس حربة، لواء غولاني (سيور)، وكان غالبية الجنود داخل مركبات مدرعة.



وقد اعتمد العدو تكتيك الخرق السريع محاولاً الوصول إلى جبل الصوراني في حي التفاح هدفا لقوات العدو. دخل العدو في مناوشات قوية شرق شارع الكرامة، وأكرم الله كتائب القسام بكمين محكم ضد ناقلات جند تابعات للواء جولاني أسفرت عن مقتل (١٤) جندي على الأقل، وخطف الجندي (شاؤول آرون)، مما استفز الإسرائيلي، وقام بتطبيق نظام (هنيبعل) القاضي بأن جنديا قتيلا أفضل من جندي أسير، فارتكب مجزرة الشجاعية.

وتحدث قائد لواء جولاني عن صدمة معركة الشجاعية، والتفاح، ووصفها أنها ستدخل التاريخ؛ كأصعب معركة عرفتها طيلة خدمتي العسكرية التي امتدت (٢٥) عاماً، تماماً، مثل: معركة (بنت جبيل) في جنوب لبنان. ستدخل معركة الشجاعية تاريخ لواء غولاني، الذي ورغم معرفته بحجم، ونوع قوات المقاومة الفلسطينية المرابطة في حي الشجاعية، لم يكن بإمكان أحد، أن يتوقع حجم الجحيم الذي واجهناه هناك على بعد مئات الأمتار فقط من مستوطنة (ناحل عوز).

قام العدو بعدة مناورات، إعادة تموضع كر، وفر، وعُدَّتْ معركة شرق غزة من أفسى المعارك على الجيش الصهيوني، في الشجاعية (٧/٢٠)، بعد مجزرة لواء غولاني، التي قتل فيها (٧) جنود. فأطلق نحو (٦٠٠) قذيفة مدفعية متفجرة، في غضون أقل من ساعة.

فيما أطلق جنود الاحتلال نيران أسلحتهم المختلفة قصد إجبار مقاتلي (حماس) على التراجع، كما يروي ضابط إسرائيلي: لا ترى (المقاومة)، ولا يمكنك ملاحظتهم بالعين المجردة، فهم يفرون عبر أحد الأنفاق؛ ليخرجوا من مكان آخر، والبيت الذي كنت تعتقد قبل لحظات أنه (آمن)، قد يمتلئ فجأة (مقاومة)، حيث قتل في اشتباكين (٨) جنود من الكتيبة رقم (١٣)، وأصيبت في الاشتباك الأول مدرعة من طراز (m113)، نتيجة قذيفة



(آر بي جي) أطلقت عليها بدقة كبيرة، اخترقت المدرعة، ووصلت إلى قلبها؛ لتقتل (٧) جنود كانوا داخلها، وبالتوازي مع ذلك تعرضت قوة تابعة للكتيبة (١٣)، لهجوم من قبل خلية (مقاومة)، خرجت من أحد الأنفاق، وقتل خلال الاشتباك الجندي (شون كرملبي)، بعد أن أصابته رصاصة في رقبته، وأصيب جندي آخر. وفي معركة أخرى خاضها جنود وحدة الهندسة، فتحت (المقاومة) نارا ثقيلة باتجاه القوة، وقتل أثناء الاشتباك مقاوم، وقتل جنديان قبل وصولهم إلى مروحية الإنقاذ.

وفي حادثة أخرى خرج قائد الكتيبة برفقة ضباط كبار من أحد المنازل حيث كانوا يتحصنون داخله، وتم رصد خلية من (المقاومة)، التي بدأت بإطلاق نار واسع، وشديد باستخدام قنابل الهاون ما أدى إلى مقتل نائب قائد الكتيبة (بار اور)، وضابط العمليات (تسفيكا كابلان)، فيما أصيب قائد الكتيبة، وجندي الاتصال التابع له بجراح خطيرة جدا، وقتل فيها ضابط آخر، وأصيب (١٣) جندياً، أثناء محاولتهم إنقاذ الضباط، وقائد الكتيبة، من نار جهنم التي صبت على رؤوسهم. قتل قائد قوة الإنقاذ، وأصيب (١٣) جندياً، آخرون، نتيجة سقوط قذيفة هاون بشكل مباشر. وبعد يوم واحد من دخول الشجاعية تحركت قوة تابعة لوحدة (أيفوز)، نحو أحد الأهداف، وتورطت في اشتباك عنيف، قتل فيه (٧) مقاومين، وجنديان من الوحدة، فيما أصيب قائد الوحدة، وهو برتبة عقيد بجراح خطيرة، وفي حادثة أخرى قتل جندي آخر من وحدة (أيفوز).

مسرح خانيونس:

تعد معارك خانيونس من أشد المعارك ضراوة، ووطأة على طرفي المعركة فقد قام لواء المظليين بمهاجمة محافظة خانيونس، باتجاه مناطق خزاعة، وبنبي سهيلا، والقرارة وأظهرت المقاومة تكتيكات جديدة عبر اعتلاء الدبابات، وتثبيت العبوات على أجسام



عناصرها وتفجيرها، وتفجير بيوت مسبقة التفخيخ بالقوات الإسرائيلية، والعديد من عمليات القنص، والاشتباكات مع وحدات النخب القسامية مما أجبرها على الاندحار.

اعترف ضابط إسرائيلي رفيع، يخدم فيما يعرف باسم (فرقة غزة) العسكرية، بضراوة المقاومة، وحنكتها في نصب الكمائن والشراك مدللاً على ذلك، ما حدث حين فجرت المقاومة الفلسطينية أحد المباني شرق خان يونس، التي تسلمت إلى قوة تابعة للواء (ماجلان)، معترفاً في سياق كلامه بأن العملية كبدت الجيش خسائر بشرية بمقتل (١٥) جندياً.

وقد كشف قائد الكتيبة (١٠١)، في لواء المظليين (أبنوعم أمونة) لموقع (والا) العبري، عن تمكنه من إحباط محاولة أسر أحد الجنود الجرحى، داخل نفق في بلدة خزاعة، شرقي خان يونس، يوم الخميس، وقبل يوم واحد من عملية أسر الضابط (هدار جولدن)، شرقي رفح. كما تحدث عن محاولة أسر أخرى في خزاعة في بداية اجتياح البلدة حيث خرج مسلح من أحد الأنفاق، وبدأ يسحب أحد الجنود قبل أن يتدخل آخر، ويطلق النار على المسلح من رشاش (نيغيف)، ويلقي عليه قنبلة يدوية، ويقتله.

مسرح رفح: ٢٠١٤/٠٨/٠١م، ٢٦ من الحرب.

في اليوم السادس والعشرين من الحرب تقدمت قوة صهيونية من لواء (جفعاتي) بعمق (٢,٥) كم، داخل أراضي رفح قاطعة شارع صلاح الدين؛ لتدمير أحد الأنفاق، بينما كان هناك إعلان مسبق عن سريان تهدة في التاسعة والنصف صباحاً، حيث تم التصدي لها من قبل كتائب القسام، فأعلن العدو مقتل الملازم (هدار جولدن)، ووقوعه بالأسر لدى كتائب القسام، مما جعل العدو يتخبط، وخرق التهدة، واتهم حركة (حماس) بالخرق، وصعد من وتيرة القصف العشوائي، اتجاه المواطنين برفح. أما في رفح فأطلقت المدفعية



أكثر من (١,٠٠٠) قذيفة في (٣) ساعات، بعد اختطاف الملازم (هدار غولدن)، من لواء (جفعاتي).

المرحلة الرابعة: من ٢٠، ٢٦/٠٨/٢٠١٤م.

بعد ترقب الشارع الغزي تحديد التهدة في اليوم (٤٥) من الحرب، قامت طائرات العدو باستهداف منزل عائلة الدلو، فاستشهدت فيه زوجة القائد العام (محمد الضيف)، ونجلاه مما أدى إلى تغيير مسار المعركة. فقد اتسمت تلك المرحلة بالمفاوضات تحت النار، وخرجت كتائب القسام بخطاب؛ يحذر سكان غلاف غزة، ومطار (بن غوريون)، من الاقتراب من تلك المناطق، حيث قامت الكتائب بإمطار المغتصابات (٦٢٦) صاروخ، وقذيفة هاون، ومن أبرزها: إعادة إطلاق صاروخ (R160) على حيفا.

في تلك المرحلة صعّدت قوات العدو من ضرباتها فقد أخذت تلك المرحلة طابعاً جديداً، حيث تم استهداف الأبراج السكنية في تحول جديد في الصراع، رداً على نجاح المقاومة بإطلاق قذائف الهاون على غلاف قطاع غزة.

فما زالت المفاوضات قائمة إلى أن كانت في اليوم (٤٧) من الحرب، فتم استهداف (٣) من قادة القسام: العطار، وأبو شمالة، وبرهوم. وردت القسام على ذلك الاغتيال، بينما استمر العدو في قصف المنازل، والأراضي الزراعية إلى أن تم في اليوم (٥١)، منها إبرام اتفاق تهدئة مدّة شهر مع استئناف المفاوضات بعد انقضائه، وانتهت الحرب. فمحاولة اغتيال القائد العام (محمد الضيف)، واغتيال (رائد العطار)، و(محمد أبو شمالة)، و(محمد برهوم) في رفح لم تعط إسرائيل صورة النصر على حركة (حماس)، ولكن العدو أخطأ التقدير في أن (حماس) ستضطر إلى قبول كل إملاء نمليه نحن، والمصريون عليها، وبقيت صامدة طوال تلك الفترة.



المحور الثاني: خسائر الاحتلال الإسرائيلي

تقدر خسائر العدوفي المعركة حوالي (٩) مليار شيكل، في كافة القطاعات، والمنشآت التي تعطلت خلال (٥١) يوماً من الحرب موزعة على النحو الآتي:

١. مثلت كلفة الحرب على غزة حسب تقديرات الجيش من (٤، ٥) مليار شيكل، وزاد من عبء كلفة الحرب، تجنيد الاحتياط، وحجم الذخائر المستنفذة، ولا يحتمل أن تصرف الميزانية الموزعة على الخطة أن تصرف ثلث ميزانية الجيش لعام كامل ٢٠١٤م، (٢٦,١٥) مليار شيكل على حملة عسكرية ضد (حماس).
٢. تم تجنيد نحو (٨٠) ألف جندي احتياط عشية محاولة الدخول البري في قطاع غزة.
٣. هاجم سلاح الجو الإسرائيلي نحو (٥٢٢٦) هدف، على مدار خمسين يوماً من القتال، واستهلك (٥٠) مليون لتر وقود للطائرات المقاتلة، وهو أكثر من ضعف ما استخدم في عملية (عامود السحاب).
٤. تسلمت القوات البرية خلال العمليات القتالية (٣٩) ألف قذيفة دبابة، و(٤٣) ألف قذيفة مدفعية، و(٤,٨) مليون رصاصة.
٥. تم استخدام القوات البرية (٦٠%)، من مجموع الذخائر المستخدمة، وبالبالغة (٥٠٠٠) طن.
٦. تم استخدام (٣٢١٤) وسيلة قتالية خاصة، بما في ذلك أجهزة الرؤية الليلية.
٧. استهلكت العربات المدرعة، والدبابات الإسرائيلية، وغيرها نحو (١١) مليون لتر سولار (ضعف ما استهلكته في عملية عامود السحاب).



٨. قتل نحو (٧٢) إسرائيليًا حسب ادعاء الجيش الإسرائيلي، منهم (٦٦) جنديًا، أي (٩٢%) سقطوا أثناء المعارك مع المقاومة الفلسطينية على حدود قطاع غزة. و(٦) مدنيين، أي (٨%) منهم امرأة، وطفل واحد، في سقوط المئات من صواريخ المقاومة على المستوطنات، والمدن الإسرائيلية. في حين أصيب ما لا يقل عن (٢٣٠٠) إسرائيلي بجراح مختلفة، أكثرهم من الجنود وقال الجيش في بيان رسمي: إن (٧١٤) ضابط، وجندي أصيبوا بجراح مختلفة خلال القتال توفي منهم (٦٦) جنديًا، في حين يتم علاج (٤٨٠) جندي في العيادات النفسية.



المبحث السادس: نتائج الحرب

المحور الأول: النتائج التي حققتها الجيش الإسرائيلي.

المحور الثاني: النتائج التي حققتها المقاومة.

المحور الثالث: تحليل نتائج الحرب.

المحور الرابع: التوصيات.

(د. محمود أبو وطفة)



المحور الأول: النتائج التي حققها الجيش الإسرائيلي

- ضرب العديد من منصات الصواريخ.
- تدمير العديد من الأنفاق الاستراتيجية في المناطق حسب اعترافات العدو.
- تدمير البنية التحتية لمقرات الحكومة الفلسطينية، والأجهزة الأمنية.
- قصف المواقع العسكرية المعلنة لكثائب القسام.
- التقدم بعمق كيلومتر ونصف، في معظم الجبهات داخل قطاع غزة بزخم ناري تدميري من الجو، والأرض.
- تدمير التجمعات السكنية في المناطق السكنية المتاخمة للحدود، بعمق يصل لـ (١,٥) كيلو، وكذلك قصف مناطق، وتجمعات داخلية، وخاصة الأبراج السكنية المأهولة.
- توجيه ضربات إلى لعقد القتالية المقاومة في الخطوط الأمامية.
- اغتيال قيادات ميدانية للوأمين من المقاومة، وبعض القيادات الميدانية، برتبة مسؤول سرية، والعديد من الأفراد، ولم تصدر كثائب القسام قائمة عدد الشهداء، والجرحى.



المحور الثاني: النتائج التي حققتها المقاومة الفلسطينية

- قصف المواقع العسكرية، والمدنية بصواريخ قصيرة المدى، ومتوسطة المدى، وبعيدة المدى، بزخم متوازن حتى نهاية الحرب.
- تنفيذ هجمات إيدائية قصد الاختراق، والاستنزاف.
- قصف الحشود العسكرية المتوغلة، والمحيطه بقطاع غزة، بقذائف الهاون، والصواريخ قصيرة المدى.
- تحقيق توازن الردع من خلال الهجمات التكتيكية التي شنتها المقاومة وأسفرت عن عشرات القتلى من جنود الاحتلال.
- أربكت، وأبطلت استراتيجية الأنفاق قدرة سلاح الدروع الميكانيكي، على التصدي لهجمات المقاومة حيث تجاوزت المقاومة منظومة (المركافة) بالمفاجأة.
- حققت المقاومة تفوقاً نوعياً في الروح القتالية، رغم الفارق في التسليح، والتدريب القتالي.
- حركة (حماس) تفوقت على جيش الاحتلال في كل ما يتعلق بـ(التفكير العسكري الإبداعي).
- نزوح مستوطني غلاف غزة، وهجرتهم.
- التأثير المعنوي، ومخاطبة الوعي للمواطن الإسرائيلي من خلال الاختراق التقني للقنوات الإسرائيلية، ومواقع التواصل الاجتماعي، وبث الخوف وإضعاف المعنويات.



المحور الثالث: تحليل نتائج الحرب

منذ بداية الحرب برز سجال بين المحللين حول من بدأ بالحرب؟ وما هي النتائج التي يسعى إلى تحقيقها؟ وما هي الأهداف المعلنة، وغير المعلنة؟ ومن هو المنتصر في هذه الحرب؟ فكل طرف يدعي أنه خرج منتصراً بحساباته التكتيكية، والاستراتيجية وفقاً لقواته العسكرية، وإرادته السياسية، وأدائه الميداني.

وبقراءة موضوعية نستطيع الجزم أنّ المقاومة خرجت من المعركة منتصرة سياسياً، واجتماعياً، وعسكرياً، وأخلاقياً لعدة أسباب، منها:

- رأس المقاومة مطلوب قبل الحرب، وبعدها منذ استلامها الحكم في قطاع غزة، وتحملها الأعباء الاجتماعية، والسياسية، والأمنية. فالضغط الدولي، والإسرائيلي، وبإسناد بعض الدول العربية، غير المسبوق، تجاوز الأعراف الإنسانية والدولية. فمُنذ فوز (حماس) في الانتخابات (٢٠٠٦م)، ومنطق قوة الردع الإسرائيلي، ومبدأ السحق للمقاومة لم يتوقفا بل واصلتا التدمير، والقصف، والحصار للوجود الفلسطيني بثلاثة حروب متتالية، وبضغوط اقتصادية، وسياسية، فقد سعت إسرائيل إلى سحق قوة المقاومة، والقسام العسكرية، والضغط لحشر (حماس) نحو الاستسلام، وتدمير منظومة الضبط، والسيطرة، وإزالة تهديد الصواريخ، وتدمير الأنفاق الاستراتيجية، وأخيراً إعادة ترميم قوة الردع وهيبته.
- جميع الأهداف السابقة المعلنة، وغير المعلنة، لم تتحقق؛ بل خرجت المقاومة، وكتائب القسام أقوى، وأصلب. فقوة الضبط، والسيطرة، والتوجيه، السياسية، والعسكرية، في بنيتها لم تتأثر؛ بل تجذرت، وتأصلت، وتنامت، وازدادت قوة، وكفاءة، ومهارة، ودقة في العمل السياسي، والعسكري، وزاد مدى الصواريخ، والعمق



المؤثر لانتشارها وظهرت أوراق استراتيجية، مثل: الأنفاق، وطائرات الاستطلاع التابعة للمقاومة، وغيرها من المفاجآت التكتيكية، والاستراتيجية التي تتجدد في كل حرب.

• أبرزت الأنفاق الاستراتيجية، طبيعة الحرب المستقبلية الموجهة للحد الفاصل، وعمق مدن الغلاف الإسرائيلي؛ فتأثيرها الميداني أحدث صدمة معنوية، وتقنية، وتكتيكية، واستراتيجية للجيش الإسرائيلي، ومستوطني الغلاف، فالمزاج، والوعي الشعبي، أحدث مراجعات في الهدف الوجودي للمواطن الإسرائيلي في ظل تهديد مدن الغلاف.

• رغم حرص الجيش الإسرائيلي على ضمان الحماية، والتكتيك العسكري، بتفوق الدروع، ودبابه الميركافا، ونظم الرؤيا، والمراقبة التي تبقي السيطرة، وحسم المعركة بالتفوق التكتيكي، والمناورة، والنار، ومن خلال الزخم الناري، والقدرة على التدمير، ورغم ضراوة ما سبق، وتأثيره في تشكيلات كتائب القسام، وتكتيكاتها، والخسارة الميدانية، إلا أن المقاومة استطاعت أن تتجاوز، وتقفز على خطة الجيش الإسرائيلي، وتكتيكاته، واستطاعت قتل العشرات من قيادة الجيش الذي لا يقهر، وضباطه.

• تغير ميزان القوة، والتأثير لصالح المقاومة، كقوة صغيرة، مثل: علامة فارقة في ميزان الانتصار الاستراتيجي، ومستقبل المنطقة؛ لأن دولة الكيان خاضت ثلاثة حروب على قطاع غزة، تآكلت منظومة الردع خلالها، في مقابل تنامي البناء المعنوي، والالتفاف الشعبي حول المقاومة، وتعاضم الجهد الاستراتيجي، والتكتيكي لقوات المقاومة في بناء مدن أنفاق تحت الأرض، وتشكيل بنية تصنيع ذاتية، وترميم



قوتها، وقدرتها البشرية، والمادية. فكفاءتها، ومهارة مقاتليها، تجاوزتا قطع خطوط الإمداد، والحصار المستمر.

● الضرب الصاروخي لعمق الكيان، وقصف المدن وصولاً إلى حيفا بوتيرة متوازنة، ومنظمة، ومؤثرة، بعيداً عن المحرمات، والاستمرار في قصف المطارات، والمناطق العسكرية، والاستراتيجية ودخول الإسرائيلي، الملاجئ أبرز قدرة المقاومة على الصمود، وأدهش الصديق، والعدو، الذي راهن على الاستسلام، والإذعان لشروط العدو.

● أحدثت الاشتباكات الإبتدائية، والالتحام المباشر لقوات النخبة الإسرائيلية، في حرب شوارع تهشم هيبة الجيش، الإسرائيلي وكفاءة تشكيلاته القتالية، كأقوى جيش في المنطقة فرغم القصف التدميري براً، وبحراً، وجواً، استطاع القسام أن يقتل، ويأسر، ويجرح المئات من الجنود الإسرائيليين.

● مثلت المفاجآت التكتيكية للمقاومة قفزة نوعية في تفوق الإرادة، والتكتيك الميداني للمقاومة، وأحدثت تصدعات، وتأثيراً على زخم العدوان، وضراوته، مثل: عملية زيكيم، وأبو مطيق، وبيت لاهيا، والتفاح، والشجاعية، وخان يونس، ورفح. فمعارك غزة شهد لها وزير الدفاع الإسرائيلي (موشيه يعلون) بأن الجندي المقاتل من كتائب القسام، الذي يصعد على الدبابة ويضع العبوة لا نستطيع أن نقول عنه إلا إنه شجاع. وكذلك روايات قادة ألوية النخبة، الذين أعطوا شهادات.

● شجاعة مقاتلي كتائب القسام وكفاءتهم، وكذلك المحللين الإسرائيليين واستطلاعات الرأي التي أظهرت انتصار المقاومة.



- كتائب القسام عملت على تحديد قواعد الاشتباك، بإبراز تفوق القدرات على الجيش الإسرائيلي، فجميع هجمات الصمد، والإيذاء استهدفت تشكيلات الجيش الإسرائيلي على الحد الفاصل بين القوات. فكتائب القسام امتلكت القوة، والقدرة المفاجئة على الدخول في عمليات استراتيجية داخل عمق الكيان، واستهدفت التجمعات السكانية، ولكنها اكتفت بعمليات الإيذاء، واستنزاف قوات النخبة البرية.
- خسائر المقاومة مقارنة بحجم القصف الصاروخي، والمدفعي وبفارق القدرة التدميرية بين الجيش الإسرائيلي، والمقاومة، وحسب قراءات الصحف؛ فإن خسائر المقاومة لا تمثل إلا أقل من ثلث عدد قتلى الحرب من الشعب الفلسطيني، مقارنة بحروب، ومعارك سابقة فقد تحقق جزء من التوازن النسبي للشهداء، والقتلى مقابل زيادة في الخسائر البشرية للعدو الإسرائيلي.
- تدمير البنية التحتية لمنصات الصواريخ والمدفعية، فرغم القصف المستمر، والضرر الجزئي للأماكن نفسها، وخروج صواريخ، وقذائف مدفعية. منها والاستمرار الزمني في ضرب عمق الكيان حتى نهاية الحرب، وبوتيرة متوازنة يؤكد فشل العدو الاستخباري في استهداف المنصات، وقواعد الإطلاق.
- تعتبر تكلفة الحرب مؤثرة على جميع مكونات اقتصاد الكيان الإسرائيلي بتطور هذه الحرب، وتداعياتها عاملا مؤثرا في مجريات الحرب وإدارتها، بدايةً بالتكلفة البشرية غير المتوقعة التي أذهلت القادة السياسيين، فأثرت في مزاج الجمهور الإسرائيلي بضغطة على قادته؛ من أجل إيقاف الحرب مروراً بالتكلفة الاقتصادية التي أثقلت موازنة الدولة، وصولاً إلى القصف المستمر لمدن عمق الكيان، كل هذه العوامل



أحدثت شللا في المرافق الحيوية التجارية والصناعية. فالجيش الإسرائيلي يعتمد قوات الاحتياط؛ لذا فإن جميع مكونات الدولة تأثرت بتطور الحرب.

● حجم التدمير الذي مارسه الجيش الإسرائيلي، فاق كل منطق أخلاقي. ففي ظل الأزمات الداخلية السياسية منها، والأمنية في المجتمع الإسرائيلي، يتم إسقاط هذا الفشل على الجمهور الفلسطيني بتدمير البنية التحتية، والمرافق المدنية، وحتى الأبراج على ساكنيها، وقصف المؤسسات المدنية، والبنية التحتية من مدارس، ومستشفيات، وتدمير كامل للمناطق السكنية، ويعكس ذلك الفشل الأخلاقي، والتخبط الميداني، والفشل الاستخباراتي في الفصل بين الأهداف المدنية، والعسكرية، أملا في أن يضج الشارع وينقلب على المقاومة. وما يذهل العالم والعدو الإسرائيلي معا الترابط، والالتحام الشعبي خلف المقاومة بين مكونات الجبهة الداخلية الفلسطينية من فصائل، وحكومة، ومؤسسات أهلية، وجمهور مدني.

● رغم تحقيق المقاومة إنجازات، ونجاحات استراتيجية، وتكتيكية؛ فإن ذلك لا يعني حل قضايا الشعب الفلسطيني، خاصة قطاع غزة. فتقاسم الأدوار بين السلطة الوطنية، والنظام المصري، والكيان الإسرائيلي، يسعى إلى تعميق معاناة الفلسطينيين من خلال إغلاق المعابر، وإيقاف المصالحة والتآمر اليومي على قطاع غزة؛ لزيادة الفاتورة على المقاومة، وتآليب الشعب عليها، وتحميلها عبء الحصار، والضغط على قطاع غزة.

● ملف الحرب بقاتورتها لم ينته، فقضية الجنود المأسورين، هي جزء من تكلفة هذه الحرب، إذ هي من استحقاقات الضغط، والتأثير على الواقع السياسي والعسكري



الميداني، والذي قد يشهد حراكاً بعد إجراء الانتخابات، واستقرار الحكومة الإسرائيلية وزيادة ضغط الجمهور الإسرائيلي وحراك أهالي الجنود.

المحور الرابع: التوصيات

- تدعيم الجبهة الداخلية وتصلبها بجميع مكوناتها، والعمل على بناء هيكل منظم يشمل جميع المؤسسات.
- الوقوف على الملاحظات التكتيكية، والاستراتيجية في إدارة الميدان، والاستفادة من الظروف الموضوعية، والاستثنائية -المحلية، والدولية- التي أحاطت بالمعركة، والنتائج التي حققتها.
- وضع الحلول الاستراتيجية؛ قصد تجاوز تفوق العدو التقني، والإلكتروني في منظومة القبة الحديدية، وتروفي.
- بذل المزيد من الجهد الاستخباراتي؛ لمعرفة نيات العدو، وخطه.
- تقييم جميع المعارك، والمجهود الرئيسي، والثانوي في جميع المحاور، التي دخل منها العدو، والاستفادة من التكتيكات المستخدمة.
- رفع مهارة مقاتلي المقاومة، وكفاءتهم، وتحقيق دقة الإصابة بجميع الأسلحة المستخدمة، وتطوير برامج التدريب العسكري في إطار الاستفادة من مخرجات الحرب.
- العمل على تطوير الأسلحة، وابتكار وسائل جديدة تواجه المعضلات التكتيكية للمعركة.
- سد الثغرات، وإقامة الموانع، والمواضع السادة؛ لإعاقة الهجوم البري، وإيقافه.



- تعزيز بيئة التصنيع الحربي، والعمل على الاكتفاء الذاتي؛ لتعويض نقص خطوط الإمداد.
- توحيد الخطاب الإعلامي، وتطويره، أو تعزيزه، وتحقيق التكامل بين جميع مكونات الإعلام الحركي، والحكومي، ومؤسساته وتطوير الكادر الإعلامي لمخاطبة الجمهور الداخلي، والخارجي.
- تفعيل هيئة وطنية مع تطويرها؛ للتعبئة، والتوجيه المعنوي، والفكري لأفراد التنظيم والجمهور، ومخاطبة الاحتياج التعبوي، والمعنوي، وتقديم الرؤية، والرواية الفلسطينية، ووضع خطة شاملة؛ لتعزيز التواصل، والدعم النفسي، والاجتماعي.



الأداء الأمني، والجبهة الداخلية الفلسطينية خلال عدوان 2014م

الفصل الرابع

المبحث الأول: الأداء الأمني الحكومي خلال عدوان 2014 على غزة

(د. إسلام شهوان)

المحور الأول: محددات عمل لجنة الطوارئ المركزية؛ لحماية الجبهة الداخلية

المحور الثاني: خطوات الأجهزة الأمنية؛ لتقليل نسبة الخسائر البشرية

المحور الثالث: معوقات الأداء الأمني

المحور الرابع: معوقات، وإشكاليات الجبهة الداخلية

المحور الخامس: الاحتضان الشعبي للمقاومة

المحور السادس: العملاء، والتصدي لهم

المحور السابع: الحرب النفسية، ومحاربتها

المبحث الثاني: الأداء الأمني للمقاومة الفلسطينية خلال العدوان على غزة عام 2014م

(د. هشام المغاري)

المحور الأول: استعداد المقاومة الفلسطينية المسبق للعدوان.

المحور الثاني: تقدير المقاومة الفلسطينية للموقف الأمني

المحور الثالث: أداء المقاومة الفلسطينية الأمني أثناء العدوان

المحور الرابع: النتائج والتوصيات.



المبحث الأول: الأداء الأمني
الحكومي خلال عدوان ٢٠١٤

المحور الأول: محددات عمل لجنة الطوارئ المركزية؛ لحماية الجبهة الداخلية.

المحور الثاني: خطوات الأجهزة الأمنية؛ لتقليل نسبة الخسائر البشرية.

المحور الثالث: معوقات الأداء الأمني.

المحور الرابع: معوقات الجبهة الداخلية، وإشكالياتها.

المحور الخامس: الاحتضان الشعبي للمقاومة.

المحور السادس: العملاء، والتصدي لهم.

المحور السابع: الحرب النفسية، ومحاربتها.

د. إسلام شهوان



مما لا شك فيه أن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ترك آثارا كبيرة، في كافة نواحي الحياة، فأصبح يعيش كارثة إنسانية؛ نتيجة هذا العدوان الذي استمر واحدا وخمسين يوما فاقت كل توقعات الساسة، والمحللين عندما استخدمت إسرائيل القوة المفرطة في حق المدنيين باستهداف بيوتهم، ومساجدهم، والأبراج السكنية، الأمر الذي ترك أثرا واضحا في الجبهة الداخلية من خلال هذا الاستهداف العشوائي البربري، وتشديد الحصار لمنع أي مواد إنسانية تصل إلى القطاع، كما واكبه استهداف المهام الطبية والإعلامية، وكذلك الاستهداف المنظم للأجهزة الأمنية، مما ترك حالة من الإرباك، تطلب به الأمر بذل المزيد من الجهد؛ لحماية هذه الجبهة الداخلية من العبث، وقطع الطريق أمام من يترصب بها، خاصة أنها ظهرت لأول مرة قوية، ومتماسكة في وجه العدوان الإسرائيلي، وفي ظل الصمت العربي الرهيب، الذي لم يكن متوقعا بهذا المستوى من الجبن، والخسة مقابل حجم الدماء التي سالت بغزة، والأخطر من ذلك إعطاؤه الشرعية لما يقوم به من قتل، وتدمير عبر عدم اكترائه وعجزه عن فعل أي شيء.

وفي السياق نفسه؛ فإن كل التحليلات الأمنية، والعسكرية كانت تشير إلى أن العدو الصهيوني يتحضر لشن عدوان جديد على غزة، خاصة بعد عملية اختطاف المستوطنين الثلاثة، التي لم تستطع أجهزة الأمن الإسرائيلية، التوصل إلى معلومة، أو إشارة تدلهم على مكان اختطافهم، مما زاد من تعقيدات الأمر في ظل تكهنات لدى دوائر أمنية، أنه قد يتم ترحيلهم إلى مناطق أكثر أمنا، ثم انبرى بعد ذلك رئيس الوزراء الإسرائيلي (نتنياهو)؛ ليهدد حركة (حماس)، وغزة ويتوعدهما بضربة قاسمة، وكان قد حمل (حماس) مسؤولية اختطاف المستوطنون الثلاثة، مما زاد من تسخين الأجواء بين غزة، وإسرائيل.



وفي اتجاه آخر من الأحداث، وبأقصى جنوب القطاع، كانت حالة من التسخين غير معلنة بين غزة، ومصر بإدارتها الجديدة. فقد كان الإعلام المحرك الرئيسي لها، والمغذي لكل تلك الأجواء المتوترة بين الطرفين. وقد شن الإعلام المصري أشنع صور التشويه ضد غزة؛ بل ازداد الأمر سوءا وقت العدوان الإسرائيلي، حيث هاجم الإعلام المصري غزة هجوما غير مسبوق في تاريخ العلاقة المصرية الفلسطينية، حتى وصل الأمر ببعض الإعلاميين أن دعوا الجيش الإسرائيلي إلى قتل المزيد من أهل غزة، مقابل مقتل المستوطنين الثلاثة، وقال أحدهم: إن من حق إسرائيل أن تدافع عن نفسها ضد ما يقوم به الغزيون من إرهاب بحق إسرائيل. هذه الأجواء تركت حالة من اليأس، والصدمة لدى سكان قطاع غزة حينها تذكروا عام (٢٠٠٨، ٢٠٠٩م)، عندما أعلنت الحرب على غزة من القاهرة، وبحضور وزير خارجيتها مع وزيرة خارجية إسرائيل (ليفني). حينها ظن الناس سوءا أنه قد يكون هناك هجوم آخر على غزة، ولكن من جهة الجنوب، ومن جبهة جديدة غير العدو الإسرائيلي، مما ألقى بظلاله على الجبهة الداخلية.

وفي الإطار نفسه، وقبل العدوان الإسرائيلي على غزة بفترة وجيزة، تشكلت حكومة الوفاق الوطني، برئاسة (رامي الحمد لله)، وعاش الناس حالة من التفاؤل، والأمل في أن تكون هذه الحكومة حلقة وصل بين شطري الوطن، خاصة في ظل الظروف الصعبة، التي يحيهاها سكان قطاع غزة؛ لكنها لم تدم طويلا، فبدأت اللحظات الأولى من عمل حكومة الوفاق بالتباطؤ في تنفيذ كافة الاستحقاقات المترتبة عن اتفاق الشراكة بين حركتي فتح، و(حماس)، مما أصابت الناس حالة من اليأس، والإحباط بدرجة كبيرة عندما ظهرت أولى ملفات العمل الحكومية، والواجب عليها القيام بها، وهي رواتب الموظفين، مما ساء الأمر كثيرا بين الطرفين، وازداد التوتر، والتراشق الإعلامي، والسياسي بينهما، كل طرف يحمل الآخر مسؤولية هذا الإخفاق، حتى بان الأمر على



حقيقته من خلال ما تكشّف من تسريبات، وما تحدث به رئيس وزراء حكومة التوافق (رامي الحمد لله)، حينما أعلن وبكل وضوح: أن القرار بيد (محمود عباس)، وثبت أن عباس يتهرب من استحقاقات المصالحة الوطنية، فكانت قضية الرواتب قضية مفصلية في تباطؤ عمل حكومة التوافق، فلم يكتفِ رئيس الوزراء، وتمادى هو، ووزراؤه، حتى من يعمل منهم بغزة في عدم الاهتمام بهموم الناس، وموظفيها إلى أن جاءت الحرب، وعصفت بما تبقى من ثقة بين جميع الأطراف. فعادت المواجهة، والاتهام المتبادل عبر وسائل الإعلام ولم تحرك حكومة التوافق ساكنا. وبعد أكثر من عشرة أيام من بدء العدوان الصهيوني، تحركت، حينما علمت أن الأمر سيطول، وأن المقاومة لن تنكسر، وجاءت تحركاتها خجولة جدا؛ ما جعل الجبهة الداخلية تغلي، وتنتفض في وجه هذه الحكومة، وبدأ الانتقاد يكثر بين الناس، وعبر وسائل الإعلام المختلفة، وازداد الضغط الجماهيري؛ للمطالبة بإنهاء هذه الحكومة المشلولة، التي لا تنفك، ترى مشاهد الدمار، والخراب تحل في كل مكان في قطاع غزة، وهي عاجزة عن التحرك؛ لإغاثة الناس، أو نجاتهم، مما شكل حالة صد شعبي كبيرة تجاه أي حراك تقوم به هذه الحكومة، وما حدث لوزير الصحة ببعيد، عندما جاء متأخرا؛ ليزور غزة، في حين كان الوضع الصحي في مشافي القطاع يحتضر، حتى أن المساعدات الطبية، التي وصلت من رام الله لم تكن بالشكل المطلوب؛ لإغاثة الجرحى، والمصابين؛ بل كانت متواضعة، لا ترتقي إلى تلك الألام الكبيرة.

في هذه الأثناء ازدادت حالة الاحتقان داخل الجبهة الداخلية بكل مكوناتها الأساسية، من ردة فعل حكومة التوافق، وبالتحديد من تصرفات رئيس الوزراء، وبعض الوزارات، مثل: الشؤون الاجتماعية، والعمل، والحكم المحلي، والداخلية، والصحة، وغيرهم؛ لتأخرهم عن مساندة القطاع المنكوب، الذي يتعرض للإبادة الجماعية من خلال الاستهداف



المباشر من قبل الاحتلال الإسرائيلي، ولم تقدم هذه الحكومة ما يستحق التويه به في الميدان.

لم يكن العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة مثل غيره عامي (٢٠٠٨، ٢٠١٢م)، بل كان أكثر دموية بحق المواطنين المدنيين، وأشدّ وطأة، بالنظر إلى حجم الدمار الذي خلفه، وإلى طبيعة استهداف المدنيين المتعمد، واستهداف البيوت، والمؤسسات، والأبراج السكنية، والنتائج التي ترتبت عن ذلك. هذا الأمر جعل الحكومة، وبمساعدة الحركة لها، أن تستخلص العبر من الحروب السابقة. كما نجحت في إدارة الجبهة الداخلية بحكمة، ودقة في حرب حجارة السجيل؛ لذا كانت خطط الوزارات المعنية معدة مسبقاً، وذلك بتقديم خدماتها للمواطنين في ظل الأزمات، التي تعصف بالجبهة الداخلية. فكانت لجنة الطوارئ المركزية، التي امتد عملها إلى جميع محافظات قطاع غزة، وقامت بالإعداد الجيد، والتنسيق القوي بين مكونات الجبهة الداخلية سواء الأجهزة الأمنية، أو الأجهزة المدنية المشاركة فيحماية الجبهة الداخلية. ولكن حجم الاستهداف لم يكن متوقعا من قبل أعضائها، مما عاق عن عملها في بعض المناطق، خاصة الشرقية منها، التي تعرضت للإبادة الجماعية، من خلال عشوائية الاستهداف، وإيقاع أعداد كبيرة جدا من الشهداء والجرحى، وكذلك الأعداد الكبيرة من المواطنين الذين تركوا منازلهم. فلم تكن هناك مراكز إيواء معدة مسبقاً. أو مجهزة بالإمكانات اللازمة، سواء من مأكل، ومشرب، وملابس، ومستلزمات الإقامة فيها، مما ترك أثرا خطيرا في الجبهة الداخلية. وحاول الاحتلال استغلاله من خلال بث الإشاعات، والحرب النفسية في المواطنين أن المقاومة لن تحميكم، ولن تفعل لكم شيئا مقابل بقائكم في منازلكم.



المحور الأول: محددات عمل لجنة الطوارئ المركزية، لحماية الجبهة الداخلية.

- يمكن إلقاء الضوء على أبرز محددات عمل لجنة الطوارئ المركزية؛ لحماية الجبهة الداخلية في إدارتها الحرب الأخيرة على قطاع غزة، من خلال النقاط الآتية:
1. السيطرة التامة على الميدان بكل مكوناته، من خلال متابعة الأسواق، والمخابز، والتجار، والمعابر، مع جهات الاختصاص؛ لتوفير جميع الاحتياجات المطلوبة؛ قصد دعم صمود المواطنين.
 2. ضمان فعالية الاتصال، والتواصل بين مكونات لجنة الطوارئ المركزية، وبين الفروع المنتشرة في المحافظات؛ من أجل متابعة التطورات الميدانية، التي تتطلب اتخاذ قرارات؛ لمعالجة المواقف الطارئة، كما حصل في مراكز الإيواء.
 3. تشكيل مجموعات ميدانية متحركة، رغم صعوبة الوضع الميداني، وضراوة الاستهداف، وصعوبة الاتصال الآمن مع تلك المجموعات، وصعوبة التنقل من مكان إلى آخر. فكان لتلك المجموعات الميدانية أثر كبير في حماية الجبهة الداخلية، وتماسكها. تمثلت في لجان حماية المستهلك، ولجان متابعة محطات الوقود، ولجان متابعة المخابز، والمطاحن الأساسية في القطاع، ولجان تقديم المساعدات لمراكز الإيواء، ولجان حصر الأضرار، ولجان توفير المياه.
 4. العمل على تقديم المساعدات الإنسانية، والإغاثية العاجلة في ظل الحرب، والاستهداف المستمر؛ حتى لا يؤثر سلبيًا على معنويات الناس، والمشردين، مما قد يشكل خطراً، أو عبئاً إضافياً داخل الجبهة الداخلية.



٥. الحضور الإعلامي الفاعل في الميدان؛ لطمأنة الناس داخليا، ولنقل معاناة شعبنا الذي يتعرض للإبادة إلى العالم الخارجي. فكان للإعلام دور فاعل في نقل المعاناة إلى العالم، مما ساعد في تدفق المساعدات الإنسانية على المواطنين.

٦. التواصل مع المؤسسات المحلية، والعربية، والأجنبية، العاملة في القطاع؛ لتنسيق الجهود معها، ولإيجاد وسائل اتصال ميدانية طارئة؛ من أجل توصيل الاحتياجات المطلوبة إلى المواطنين، خاصة في مراكز الإيواء، والمحاصرين في المناطق الشرقية، والشمالية لقطاع غزة.

• الأداء الأمني؛ لحماية الجبهة الداخلية:

في ظل ما سبق من الحديث عن الجبهة الداخلية؛ فإن مكونا أساسيا منها، عمل في ظل الظروف الصعبة، وقسوتها، وهي الأجهزة الأمنية، التي عملت في ظروف قاهرة، قد تكون مستحيلة، حيث تمّ تدمير مقراتها، ومكاتبها، واستشهد عدد من عناصرها، من خلال الاستهداف المباشر أثناء قيامهم بواجبهم الإنساني، كما حدث لطواقم الخدمات الطبية، وطواقم الدفاع المدني. فكان على عاتق الأجهزة الأمنية كثير من العمل الميداني المطلوب القيام به؛ من أجل حماية الجبهة الداخلية، وجعلها متماسكة وقوية.

وهنا أسجل نقطة مهمّة؛ وهي أن الأجهزة الأمنية، قد استفادت من الحروب السابقة، خاصة أنها في حرب حجارة السجيل، سجلت عملا إبداعيا في حماية الجبهة الداخلية، من خلال ما قامت به من دور كبير، أدى إلى تثبيت دعائم الجبهة الداخلية، فكانت الخطط المعدة من قبل، وبعض المناورات الميدانية، التي أجرتها وزارة الداخلية؛ لمحاكاة واقع العدوان، ساعدتها على استيعاب ضراوة الحرب، والتعاطي معها رغم صعوبة الظرف، فكانت الأجهزة الأمنية ضمن فريق عمل لجنة الطوارئ المركزية، فكانوا العمود



الفقري، الذي ارتكزت عليه لجنة الطوارئ المركزية؛ لتثبيت دعائم الجبهة الداخلية بكل مكوناتها. فكان على الأجهزة الأمنية، أن تقوم بالأدوار الرئيسية؛ لحماية الجبهة الداخلية، والحفاظ عليها من العبث، أو الاختراق، فأنجزت أكثر من (٦٠٠٠) مهمة في الحرب، في ظل عدم صرف الرواتب لهؤلاء، وانعدام موازنات تشغيلية، وغياب وزير يتابع عمل الأجهزة الأمنية، ويوجهها.

المحور الثاني: خطوات الأجهزة الأمنية؛ لتقليل نسبة الخسائر البشرية.

في السياق ذاته؛ قامت الأجهزة الأمنية بخطوات مهمة، جعلت نسبة الخسائر فيها خاصة في الكوادر البشرية محدودة، ومن أهم تلك الخطوات ما يأتي:

١. العمل على توزيع الكادر البشري توزيعاً أفقياً على جميع مرتكزات العمل الأمني الميداني، والإبقاء على عدد من أفراد الأجهزة الأمنية كفريق احتياط إن لزم الأمر، يتم استدعاؤهم إلى التكليف المطلوب، من خلال إعلان حالة الطوارئ.

٢. التنسيق الجيد بين الوحدات العاملة في الميدان، وعدم فقدان التواصل بها؛ من أجل حماية الجبهة الداخلية، وسرعة تلبية نداءات الاستغاثة من المواطنين خاصة في مناطق الاستهداف، وكذلك زيادة التعاون بين جهازي الشرطة، والأمن الداخلي، خاصة في موضوعات ذات بعد أمني، تخص العملاء، وملاحقتهم، والتضييق عليهم.

٣. من أجل حماية رجال الأمن؛ فقد عملوا دون ارتداء الزي الرسمي، الشرطي، والأمني، وبتعليمات عليا؛ خشية عليهم من استهداف طائرات الاحتلال لهم، والإبقاء على الزي الرسمي في المستشفيات؛ من أجل تسهيل عملهم في ظل الازدحام الكبير، وغير المبرر من قبل المواطنين.



٤. العمل على طمأنة المواطنين بين الفينة، والأخرى، من خلال وسائل الإعلام المختلفة، ورسائل الجوال، خاصة المواطنين الذين يسكنون المناطق الحدودية الشرقية، والشمالية للقطاع، والتي كانت مستهدفة بشكل كبير من قبل الاحتلال الإسرائيلي.
٥. العمل على إبقاء حالة السيطرة، والتحكم في مجريات العمل الميداني، من خلال تواصل القيادة الأمنية العليا مع الوحدات الأمنية العاملة في الميدان، وإيصال التعليمات إليها بشكل سهل، دون أية عقبات، رغم صعوبة الظرف الميداني.
٦. قيام أفراد الأجهزة الأمنية، خاصة الشرطة منها، بالعمل على توفير كافة الاحتياجات الأساسية للمواطنين في السوق، ومحاربة الاحتكار، وغلاء الأسعار، وحماية محطات الوقود، والمخابز؛ من أجل إيجاد حالة من المرونة في وصول المواطنين إلى تلك الأماكن، وعدم الاكتظاظ في تلك الأماكن؛ خشية أن تعطي صورة سلبية لمعنويات المواطنين.
٧. حماية مراكز الإيواء، والتواجد المستمر فيها؛ لكي لا تؤخذ مدخلا؛ لبث الإشاعات، والأكاذيب بين صفوف المواطنين الذين تركوا بيوتهم، وجلسوا في مراكز الإيواء.
٨. العمل على حماية الممتلكات العامة، والخاصة من العبث بها؛ حتى لا تكون عرضة للسرقة، وقد قام جهاز الشرطة بهذا الدور الكبير.
٩. العمل على حماية ظهر المقاومة، من خلال محاربة ظاهرة العملاء، واعتقالهم، والتحقيق معهم.



١٠. العمل على إيجاد منظومة اتصالات بديلة، وآمنة، يمكن من خلالها العمل بشكل مريح، بعيدا عن الاختراق للهواتف النقالة، وكذلك أجهزة الاتصالات اللاسلكية.
١١. العمل على تأمين السجناء، والموقوفين في مراكز الإصلاح، والتأهيل، حيث تم الإفراج عن كافة السجناء، من خلال التوقيع على إجازة بيتية، لحين انتهاء العدوان باستثناء السجناء الأمنيين، والجنائين.
١٢. التواجد على المعابر، خاصة معبر رفح؛ من أجل تنسيق الجهود؛ لإدخال المساعدات الإغاثية العاجلة، حيث لا يسمح بالعبث، أو التصرف فيها دون علم لجنة الطوارئ المركزية^٢.

المحور الثالث: معوقات الأداء الأمني.

إن الأداء الأمني المواكب للعدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، تعرض لبعض الملاحظات، التي لا تقلل من أهمية الدور الذي قامت به أجهزته الأمنية؛ من أجل الجبهة الداخلية، وهذا يعود إلى كثير من المعوقات، التي كانت سببا في ضعف الأداء الأمني في بعض المحطات، ومن تلك المعوقات:

١. قلة الإمكانيات المتوفرة، والتي لم تتناسب وطول فترة الحرب، حيث جعلت الأداء الأمني في بعض الأوقات يضعف، مما زاد تخوف قيادة الأجهزة الأمنية من استغلال ذلك من قبل ضعاف النفوس، وهو تخوف مشروع.
٢. صعوبة التنقل من مكان إلى آخر؛ بسبب ضراوة الاستهداف، خاصة مع بداية الاجتياح البري، الذي كبد الاحتلال خسائر فادحة، جعلته يستهدف كل شيء متحرك، حتى في داخل المدن، وبالقرب من المشافي، والعيادات الطبية.



٣. ضعف منظومة الاتصالات، حيث لم يكن بالحسبان أن تقوم قوات الاحتلال باختراق شبكة الاتصالات اللاسلكية، ناهيك عن اختراق شبكة الجوال أيضاً، التي كانت سببا في استهداف بعض رجال الأمن.
٤. زيادة ترويج الإشاعات بين المواطنين، وضعف الإعلام الأمني في معالجتها في بادئ الأمر، وما تبع ذلك من نزوح المواطنين إلى مراكز الإيواء.
٥. زيادة أعداد المهجرين في مراكز الإيواء، كان ذلك عبئا على الأداء الأمني، بحيث تسعى الأجهزة الأمنية؛ لتوفير الحماية للمواطنين في تلك المراكز، والتي استهدفت فيما بعد، مما أوجد حالة الإرباك داخل تلك المراكز، مع المتابعة الأمنية لها؛ خشية استغلالها من قبل ضعاف النفوس، أو العملاء.
٦. ضخامة الحرب، وطول فترتها، وحجم الدمار، لم يكن متوقعا من قبل الأجهزة الأمنية في مقابل حجم التخطيط المسبق للتعامل مع الحرب، وعشوائية الاستهداف، ودخول كل القطاع جغرافيا في دائرة الاستهداف، أوجد حالة من الإرباك في السيطرة على الجبهة الداخلية، مما يستدعي الأخذ بالحسبان توقع أسوأ الظروف، والسيناريوهات، خاصة أنّ الاحتلال يعمل باستمرار على تشتيت الجبهة الداخلية، واختراقها.
٧. عدم اهتمام حكومة التوافق بحالات الطوارئ سواء في العدوان، أو المنخفضات الجوية لقطاع غزة، مما جعل حالة من الفتور، والإحباط تسود الحياة في القطاع؛ نتيجة هذا التقاعس المقصود.^٣
٨. ونستطيع القول: إن الأداء الأمني في الحرب نجح في الحفاظ على الجبهة الداخلية، وحمايتها من العبث، والاختراق، رغم ما ذكر من معوقات مادية، وبشرية، وإدارية.



وأشير هنا إلى أن التخطيط المسبق لدى الأجهزة الأمنية، بالإرادة الصلبة، والكادر الميداني والقيادي المتميز، تغلب بنسبة كبيرة على تحديات الإرباك، والقصف العشوائي من قبل طائرات الاحتلال، وضعف الإمكانيات، وعدم اهتمام حكومة التوافق، ورعايتها، وتقديم ما هو مطلوب منها للأجهزة الأمنية؛ من أجل القيام بواجبها تجاه الجبهة الداخلية، بكل مكوناتها، سواء الأمنية منها، أو المدنية.

المحور الرابع: معوقات الجبهة الداخلية، وإشكالياتها.

وفي ضوء ما تقدم؛ يمكننا أن نجمل أهم، وأبرز الإشكاليات، والمعوقات في الجبهة الداخلية على النحو الآتي:

١. عدم تفاعل حكومة التوافق مع لجنة الطوارئ المركزية، وهي مكونة من عدة وزارات أساسية، هي: (الداخلية، والمالية، والشؤون الاجتماعية، والصحة، والاقتصاد، والزراعة، وشركة الكهرباء، والبلديات)، حيث تركت هذه الوزارات تعمل بمفردها، دون مرجعية حكومية توفر لها كافة المستلزمات البشرية، والمادية المناسبة لإدارة الجبهة الداخلية، والأخطر من ذلك؛ قيام الحكومة في رام الله بتوكيل بعض المؤسسات الدولية إنابةً عنها ببعض الأعمال، مثل: حصر الأضرار، وتسجيل الأسماء، وإيصال المساعدات الإنسانية العاجلة للمواطنين، مما زاد من تعقيد العمل الميداني.

٢. قلة المواد الغذائية الموجودة في المخازن، سواء الحكومية منها، أو لدى التجار، مما شكل هاجسا خطيرا لدى لجنة الطوارئ، حيث عملت على إيجاد مخزون غذائي يكفي مدة شهر، ولم يكن في الحسبان أن هذه الحرب ستستمر قرابة شهرين، الأمر الذي جعل كثيرا من المواد الغذائية، والاحتياجات الأساسية تتناقص



بشكل واضح في الأسواق، مما دعا لجنة الطوارئ ممثلة بوزارة الزراعة إلى إفساح المجال للتجار؛ من أجل استيراد بعض المواد الغذائية الضرورية؛ لسد العجز الحاصل في الأسواق.

٣. التجربة جديدة للجنة الطوارئ المركزية، حيث لم تكن في السابق تضم سوى (الداخلية، والمالية، والاقتصاد) فقط، حيث لم تكن الخطط معدة بما يتلاءم مع كافة مكونات اللجنة، وكذلك فإن بعض اللجان الفرعية لم تكن على تنسيق تام بين مكوناتها.

٤. افتقار لجنة الطوارئ المركزية إلى العديد من الموارد المطلوبة؛ لإدارة الجبهة الداخلية، حيث افتقرت إلى:

- وجود مقر أمن؛ للاجتماع، تدير من خلاله الجبهة الداخلية.
- وسائل نقل آمنة؛ للتنقل بين المحافظات، أو لنقل المساعدات الإنسانية إلى مراكز الإيواء.
- عدم وجود موازنة تشغيلية؛ لإدارة المصاريف اليومية التي تحتاج إليها اللجنة.
- عدم توفر شبكة اتصالات آمنة؛ للتواصل السريع بين مكونات اللجنة، وفروعها المنتشرة في المحافظات.

٥. الوضع الصحي المأساوي، كان ينذر بكارثة إنسانية حقيقية، رغم كل نداءات الاستغاثة إلا أن وزارة الصحة برام الله، لم تكثرث بالأمر، وبعد مناشدات عديدة؛ تم إيصال بعض الاحتياجات من الأدوية العادية.



٦. حالة الإرباك الشديدة، التي حدثت في مراكز الإيواء، حيث الأعداد كبيرة، والاحتياجات قليلة، وعدم توفر البنية التحتية اللازمة للمدارس؛ كي تكون مراكز إيواء صالحة؛ لاستقبال مثل هذه الأعداد من المهجرين. فطول فترة الحرب ساهمت في زيادة حالة الإرباك، فلم تكن اللجنة مهياًة لمثل هذه المواقف.

٧. ضعف عمليات التنسيق بين لجنة الطوارئ المركزية، وبين بعض المؤسسات الدولية، مثل: الصليب الأحمر، ووكالة الغوث، مما انعكس سلباً على الأداء الإغاثي، والإنساني للمواطنين المنكوبين.^٤

المحور الخامس: الاحتضان الشعبي للمقاومة.

كانت الصور التي تخرج عبر وسائل الإعلام، وهي تنقل صمود المواطنين، وصبرهم، وثباتهم في قطاع غزة، كان مدهشاً، وغريباً لكثير من المراقبين، والمحليين، والأكثر غرابة؛ هو نقل صور المواطنين، الذين تهدمت بيوتهم، خاصة مع بدء الاجتياح البري، وهم يطالبون المقاومة بالاستمرار في القصف، والتصدي؛ لقوات الاحتلال، بل كان معظم هؤلاء يطالبون المقاومة بقصف كل المدن الإسرائيلية، بل تعدى ذلك أن بعض الناس كان يقول: كلنا فداء؛ للمقاومة بيوتنا، وأولادنا، وأموالنا، ويقول المحللون: إن هذه المشاهد، أعطت المقاومة شحنات من الاستمرار، خاصة وأن الجبهة الداخلية بكل مكوناتها كانت حاضنة للمقاومة الفلسطينية، والأكثر تماسكا، فكان الاحتضان الشعبي للمقاومة، وذلك على عكس حرب الفرقان عام (٢٠٠٨، ٢٠٠٩م). وعلى الرغم من شدة الاستهداف، الذي اعتمدته قوات الاحتلال الإسرائيلي صوب المدنيين، وبيوتهم؛ لكسر إرادة المقاومة، على غرار ما حدث في حرب لبنان عام (٢٠٠٦م)، حيث اشتد استهداف إسرائيل المدنيين اللبنانيين، مما شكل عامل ضغط كبير على المقاومة اللبنانية، وجعلها



تقبل بشروط وقف إطلاق النار، حسب قرار مجلس الأمن حينها، لكن في غزة في هذه الحرب، فقد اختلف الأمر كثيرا، حتى أن المقاومة الفلسطينية كانت تهدي بعض عملياتها الفدائية؛ لصبر المواطنين، وصمودهم، وكان الناطق باسم كتائب القسام (أبو عبيدة)، في كثير من خطابه يشيد بصمود الناس، واحتضانهم المقاومة، مما شكل رافعة قوية؛ لاستمرار المقاومة في تصديها لقوات الاحتلال، واستبسالها في إيقاع أكبر عدد من جنوده في الأسر، أو القتل، حينما أدركت المقاومة، أن ظهرها محمي، وأن كل مكونات الشعب كانت تقف بجانبها، وما عملية الشجاعة إلا إحدى هذه العمليات البطولية، التي أهدتها كتائب القسام لأهل الشجاعة على صمودهم، واحتضانهم المقاومة، وقد امتلأت شوارع قطاع غزة بالابتهاج، وتوزيع الحلوى من قبل الناس، حينما أعلنت المقاومة الفلسطينية ممثلة بكتائب القسام عن أسر الجندي الإسرائيلي (شاؤول أرون).

وخلال فترة الحرب التي استمرت (٥١) يوما، سجل أهالي قطاع غزة أروع صور الصمود، والتضحية في وجه الدمار، والخراب الذي طال الحجر، والشجر، والبشر، ورغم صعوبة الظرف، وعشوائية الاستهداف، وما مارسته آلة الحرب العدوانية الإسرائيلية من حرب نفسية؛ لزعزعة ثقة الناس بالمقاومة، إلا أنها فشلت في ذلك، وقد تحدث قادة العدو الإسرائيلي عبر وسائلهم الإعلامية: إن (حماس) قد استطاعت إقناع الناس بعدم ترك منازلهم، وهذا يدل على الالتفاف الجماهيري حول برنامج المقاومة، كما يدل بوضوح على الاحتضان الشعبي للمقاومة ومساندتها.



• أبرز صور الاحتضان الشعبي:

١. تقديم كافة الدعم، والمساندة، للمقاومة، من قبل المواطنين، حيث سمعنا عن قصص عظيمة؛ فحدثنا أحد المجاهدين الذين كان مرابطا في الصفوف الأولى: إنه دخل أحد بيوت المواطنين، ومكث فيه فترة من الوقت، قرابة ثلاثة أيام، وفي فترات التهذئة، عاد صاحب المنزل؛ ليجد فيه رجال القسام، فسمح لهم بالبقاء، وعدم مغادرة المنزل، وكل ما بالبيت هو تحت تصرفهم.
٢. نقل لنا أحد المجاهدين الذين يعملون في الوحدة الصاروخية: أنهم كانوا بأمس الحاجة إلى قطعة أرض؛ حتى يتمكنوا من نصب منصة؛ لإطلاق الصواريخ منها، وإذا برجل كبير في السن، عندما علم بالأمر، تبرع لهم بقطعة أرض كبيرة، وكذلك تبرع لهم بمبلغ من المال.
٣. ومما تحدث عنه أحد المجاهدين في المناطق الشرقية، ومع بداية الاجتياح البري، والقصف العشوائي، وانقطاع التيار الكهربائي عن المناطق الشرقية، احتاج المجاهدون إلى الطاقة الكهربائية، فكان أحد المواطنين يأتي بتلك البطاريات للمرابطين في منزله، وكان يقوم بشحنها في وسط البلد؛ حتى يستطيع المجاهدون القيام بواجبهم في التصدي للعدو الإسرائيلي.
٤. الالتفاف الشعبي بكل أطراف الشعب، وأحزابه، وفصائله، ومكوناته الاجتماعية، والسياسية، ووقفت مع المقاومة مدافعة، ومساندة لها، ومما نقل لنا مباشرة من أحد المجاهدين: أن أحد أبناء حركة فتح، كان قد وضع في بيته مربطا؛ لإطلاق قذائف الهاون يتبع لكتائب القسام.



٥. تشكيل مجموعات شبابية تقاوم بوسائل غير الصاروخ، والرصاص، كانت على جبهة أخرى، وهي جبهة مواقع التواصل الاجتماعي، فقد اعترفت إسرائيل بهزيمتها إعلاميا، وإلكترونيا، عبر تلك الجبهة الإعلامية، وهذا دلالة واضحة على الالتفاف الشعبي بالمقاومة الفلسطينية.

٦. محاربة الإشاعة، والأكاذيب، التي كانت تروجها قوات الاحتلال الإسرائيلي من قبل المواطنين، فقد استخدمت إسرائيل كثيرا من وسائل الحرب النفسية؛ للتأثير على معنويات شعبنا، وزعزعة اعتقاده، بجذوى المقاومة، وأنها ستجلب لهم الويل، والدمار، وكان يهدف من وراء ذلك هزيمة المقاومة الفلسطينية نفسيا، وماديا من خلال التأثير المباشر على معنويات المواطنين. ولكن معنوياتهم الصلبة في مواجهة الحرب النفسية، والدعاية الإسرائيلية ساهمت في صمود المقاومة.^٦

٧. من مظاهر حماية ظهر المقاومة؛ التكافل الاجتماعي، الذي لم نشهد له مثيلا طوال سنوات عديدة، وكان له أثر بالغ في حماية المقاومة، وتعزيز صمودها الأسطوري الذي هزم نظرية الصدمة لدى الاحتلال.^٧

المحور السادس: العملاء، والتصدي لهم.

لقد لعب العملاء دورا خطيرا في كل الحروب، التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة، فقد قاموا بدور، ساعد قوات الاحتلال الإسرائيلي على الوصول إلى بعض عناصر المقاومة، وقادتها، وتعتمد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، وبشكل أساسي في محاربتها المقاومة الفلسطينية، تجنيد العملاء، من خلال وحدة متخصصة تشرف على ذلك وهي الوحدة (٥٠٤)، التي تعمل على تجنيد العملاء من أبناء الشعب الفلسطيني.^٨



وفي ذات السياق؛ قامت الأجهزة الأمنية في قطاع غزة بدور كبير في محاربة هذه الظاهرة من خلال المتابعة الميدانية، خاصة وقت الحرب، بالاعتقال، وفرض الإقامة الجبرية على بعضهم. ومما روي في هذه الحرب، أنّ بعض العملاء كانوا يعملون بشكل جريء، ومُتخَفِّفٍ، فمنهم من كان يبيع أدوات تنظيف بيتية، ومنهم من كان يبيع الخضار متجولا في الشوارع، وفي الحارات. فعملوا على نشر الإشاعات، ونقل المعلومات، والتجسس على البيوت؛ لإيذاء الناس، والتأثير على معنوياتهم، ولزعزعة ثقتهم بالمقاومة، والعمل على كسر إراداتهم. فوقع استهداف بعض قادة المقاومة، وبعض بيوتهم، مما أحدث حراكا ميدانيا؛ لمحاربة هؤلاء العملاء. وكان الحدث الأكبر هو استشهاد زوجة، وأبناء القائد العام لكتائب القسام (محمد الضيف)، وأبنائه بعد استهدافهم، وكذلك استشهاد القادة الثلاثة في رفح، واستشهاد قادة سرايا القدس بمدينة غزة، ورفح، وبيت حانون، مما فرض على الأجهزة الأمنية أن تكثف من حملاتها الميدانية؛ لتطويقهم، واعتقال المشبوهين. فكان الحراك الأمني، والإعلامي لمحاربة هذه الظاهرة. ومن الإجراءات التي اتبعت في محاربة العملاء ما يأتي:

١. إعدام عدد من العملاء في الشوارع العامة، الذي أحدث ربكة كبيرة في صفوفهم، وحدّ من تحركاتهم. فكان له التأثير الإيجابي في رفع الروح المعنوية لدى المواطنين، بعد عمليات استهداف قادة المقاومة، رغم تحفظ بعضهم على عملية الإعدام.

٢. اعتقال المشبوهين الذين يتجولون في الأماكن التي تتعرض للقصف، وكان هذا يتطلب بذل المزيد من الجهد الميداني من رجال الأمن؛ لاعتقالهم.



٣. فرض الإقامة الجبرية على عدد من المشبوهين؛ للحد من تحركاتهم، والذين ثبت تواجدهم المريب في بعض الفترات الحرجة.
٤. مساندة المواطنين للأجهزة الأمنية، وللمقاومة، وقيامهم بواجبهم الوطني، من خلال التبليغ عن بعض المشبوهين، أو إيقافهم، وتسليمهم للأجهزة الأمنية.
٥. القيام بحملات إعلامية موسعة، تستهدف الحد من هذه الظاهرة، ومحاربتها، مما دفع بعض العملاء إلى تسليم أنفسهم للأجهزة الأمنية، فكانت حملة (خنق الرقاب)، أحد أكبر الحملات الإعلامية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، والإذاعات المحلية، التي عملت على تضيق الخناق ميدانيا على العملاء.^٩
٦. وفي ذات السياق، يقول أحد قادة الأمن في غزة الذين التقيناهم: إن هذا الجهد عمل على الحد من دور العملاء ميدانيا؛ للقيام بالدور المطلوب من قبل رجال المخابرات الإسرائيلية، حيث كانت خطوة رادعة في قطع الطريق أمام العدو؛ للحصول على معلومات جديدة.

المحور السابع: الحرب النفسية، ومحاربتها.

حاولت قوات الاحتلال الإسرائيلي النيل من عزيمة شعبنا، والتأثير في معنويات الناس، ومعتقداتهم، بعدم جدوى المقاومة، وأنها لن تجلب لكم غير الدمار، والخراب؛ حتى يسهل عليها إضعاف جبهة المقاومة، فقد استخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي شتى الوسائل في حربها النفسية ضد قطاع غزة، وسعت من خلال حروبها المتكررة، إلى إضعاف قوة (حماس) في غزة، من خلال الضغط على المدنيين، وجعلهم يدفعون ثمنا باهظا، وعن طريق أعمال عسكرية متجاوزة للحد، من خلال تدمير البنية التحتية؛ ليشعر المواطن بضيق الحياة، وصعوبتها.



وتعرّف الحرب النفسية بأنها أنشطة سيكولوجية مخططة، تُمارَس في السلم، والحرب، وتوجّه ضد الجماهير المعادية، والصديقة، والمحايدة؛ من أجل التأثير في مواقف هؤلاء، وسلوكياتهم؛ لكي تتجزر هدفا سياسيا، أو عسكريا معينا.^{١٠}

ورغم أن قوات الاحتلال الإسرائيلي استخدمت كافة أساليب الحرب النفسية، والدعائية ضد قطاع غزة؛ لهزيمة المقاومة، والنيل من إرادة شعبنا، من خلال بث الإشاعات، والأكاذيب، إلا أنها فشلت في ذلك فشلا ذريعا في تحقيق أهدافها، ولم تتجح في التفريق بين الشعب، ومقاومته، وقادته، ومساندتهم لها، كذلك فشلت في جعل الناس يتركون منازلهم، أو يقومون بالتبليغ عن المقاومة، وأماكن إطلاق الصواريخ.

ونورد هنا بعض أساليب الحرب النفسية، التي استخدمتها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد سكان قطاع غزة:

١. العمل على إيجاد اسم لأي عملية يقوم بها جيش الاحتلال، حيث يسعى لإيجاد مسميات لها مدلول توراتي؛ لاعتقادهم أنه سيكون له تأثير في معنويات سكان قطاع غزة، ومعتقداتهم ظناً منه أنه يوحى بالرعب، ويبث الخوف. فكان الجرف الصامد؛ الاسم الذي اختاره جيش الاحتلال، ولكنه لم يصمد أمام العصف المأكول.

٢. إلقاء المناشير على المناطق المأهولة بالسكان، والتركيز على المناطق الحدودية، حيث كانت تسعى قوات الاحتلال من وراء ذلك إلى بث الرعب في نفوس المواطنين؛ لتركهم منازلهم، وزعزعة الجبهة الداخلية.



٣. اختراق منظومة الاتصالات الأرضية، وشبكة الجوال، واختراق الإذاعات المحلية، وبعض القنوات الفضائية؛ من أجل بث رسائل التهديد، والوعيد لهم بقدم جيش الدفاع الإسرائيلي.
٤. استهداف بيوت المواطنين الأمنيين بشكل عشوائي، واستهداف المساجد، والحدائق، والأبراج السكنية؛ لزيادة الخوف لديهم، وجعلهم ينظرون إلى المقاومة نظرة سوداوية قاتمة بدلا من مسانبتها.
٥. إظهار بعض الصور المفبركة لقوة جيش الدفاع في احتلال بعض المناطق. فلم يلبث الأمر كثيرا أن أثبت كذب ادعاء قوات الاحتلال بها، من خلال متابعة حثيثة من قبل المقاومة لما ينشره العدو.
٦. حديثه المتكرر في وسائل الإعلام عن تدمير قدرة المقاومة الصاروخية، وتدمير شبكة الأنفاق، واستهداف بعض القادة الميدانيين.
٧. تضخيم عملية اغتيال القادة الثلاثة برفح، خاصة رائد العطار، ومحمد أبو شمالة، ومحمد برهوم، وكذلك محاولة اغتيال القائد العام للمقاومة (محمد الضيف).
٨. إظهار صور بعض الشباب الذين تم اعتقالهم من المناطق الحدودية على أنهم قادة المقاومة، والمشرفين على شبكات الأنفاق.
٩. العمل على نشر العديد من الإشاعات، والأكاذيب؛ لبث التفرقة، والخوف، والذعر في صفوف المواطنين؛ لاختراق الجبهة الداخلية.



• الحرب النفسية المضادة؛ الإبداع الفلسطيني المقاوم.

وفي المقابل فإن المقاومة الفلسطينية، وكذلك الأجهزة الأمنية الفلسطينية في قطاع غزة، تيقنت من مثل هذه الأساليب من الحروب، وخير دليل، هو: النجاح الذي سجلته المقاومة، والأجهزة الأمنية في حرب حجارة السجيل، إذ تمّت السيطرة الكاملة على الجبهة الداخلية، وقطع الطريق أمام العدو لإحداث أي اختراق فيها. وفي ذات الاتجاه، فإن هذا العمل أظهر الوعي الكامل لدى المقاومة، والأجهزة الأمنية؛ لأهمية الحرب النفسية للسيطرة على عقول الإسرائيليين. وهذا الأسلوب الذي استخدمته المقاومة الفلسطينية، كان يهدف إلى التشكيك في رواية قادة العدو الأمنيين، والسياسيين، حتى أصبح الإسرائيليون يتربصون بتصريحات المقاومة، وخطاباتها لكل فعل، أو عملية عسكرية، مما جعل المقاومة تخرق العقل الإسرائيلي، وترسل عديدا من الرسائل التي فهمها المجتمع الإسرائيلي. فبدأنا نسمع أصواتاً تطالب بوقف الحرب؛ لعدم جدواها حتى من بين وزراء الحكومة. فمنهم من طالب بوقف العملية، أو عقد صلح دائم مع (حماس)، أو اجتياح القطاع، وهذا يعني الانتحار العسكري للجيش، فقد نجحت المقاومة في استخدام أساليب الحرب النفسية المضادة، حتى بعد انتهاء الحرب، وهذا باعتراف قادة العدو. ومن هذه الأساليب ما يأتي:

1. الإعلان عن تحديد موعد زمني؛ لقصف مدينة تل أبيب، المعقل السياسي، والعسكري، والاقتصادي، والاجتماعي لدولة الاحتلال، مع دعوة المقاومة المدنيين، الابتعاد عن الأماكن التي سيتم قصفها. وكان هذا قمة التحدي الأمني، والعسكري، والنفسي، الذي جعل الإسرائيليين يشعرون بالهزيمة في عقر دارهم، حيث علق أحد المحللين في



جريدة يديعوت أحرنوت: لقد شاهد الجيش الصواريخ، وهي تسقط على تل أبيب، ولم يستطع فعل شيء، إنه العار الذي لحق بنا.

٢. استخدام الإعلام بكافة أشكاله، ولقد ساهم ذلك في التأثير المباشر في الجبهة الداخلية الإسرائيلية، من خلال الأناشيد المترجمة إلى اللغة العبرية، واختراق الإذاعات العبرية، واختراق بث بعض القنوات الفضائية، ولم تستطع التكنولوجيا الإسرائيلية المتطورة أن تتغلب على أساليب المقاومة.

٣. الخطابات المتلفزة، التي كان يبثها القسام، والتي كانت وسائل الإعلام الإسرائيلية تتقلها بكل تفاصيلها؛ لمصادقية المقاومة، وما الإعلان عن خطف الجندي (شأؤول أروون)، إلا ضربة قصمت ظهر الجيش الإسرائيلي، والجبهة الداخلية حيث ثبت صدق القسام فيما أعلن عنه.

٤. الإعلان عن امتلاك القسام صواريخ بعيدة المدى، وعن امتلاكه طائرات بدون طيار، وفرق كوماندوز بحرية، وسلاح قنص من تصنيع القسام، ومدى تأثيره القاتل، وكذلك الإعلان عن استمرار تصنيع الصواريخ. كل هذا وجه ضربة قوية؛ لاستخبارات الجيش الإسرائيلي، وما تبع ذلك من اتهامات متبادلة بين قيادة الأركان، والموساد في الحصول على معلومات استخبارية عن قدرة المقاومة.

٥. اختراق شبكات الاتصال الإسرائيلية، وإرسال رسائل؛ لكسر عزيمة الجبهة الداخلية، وإرادتها التي تقف دائما خلف الجيش في كل مواجهة؛ للتأثير في صانع القرار الإسرائيلي من خلال الضغط الداخلي، وكذلك اختراق العديد من هواتف الجنود، وقادتهم مما أفقدهم الشعور بالأمن.



٦. الحملات الإعلامية، والحرب النفسية، التي شنتها المقاومة على شبكات مواقع التواصل الاجتماعي، حيث سجل الإعلام الفلسطيني المقاوم الانتصار على الإعلام الإسرائيلي، الذي لم يستطع أن يدافع عن نفسه، أو جيشه، أو يبرر قيامه بالحرب العدوانية على غزة.^{١٢}

٧. الفلاشات المرئية، التي كان ينشرها إعلام المقاومة مع بقية مكونات الإعلام الفلسطيني، التي كانت تسخر من قادة الجيش، ومن جنوده، حيث كانت تصورهم في صور الجبناء، أثناء عملية الاشتباك، أو الاقتحام للمواقع العسكرية، وخير دليل عملية زيكيم البحرية، واقتحام موقع ناحل عوز المحصن، وبعد عملية الخطف في الشجاعية، وما تلاها من أخبار عن عمليات الاختطاف المتكررة.

٨. العمل على إضافة مصطلحات عسكرية جديدة في إطار الحرب النفسية، وهذا يحدث لأول مرة، حيث انتشر مصطلح (نقطة الصفر)، الذي يشير إلى الاشتباك المباشر، مما يوحي إلى أن رجال المقاومة على التماس المباشر مع جنود الاحتلال. وكذلك مصطلح (إنزال خلف خطوط العدو)، الذي كان يربك قادة العدو، وجنوده مما أثر بشكل كبير في معنويات الجنود حتى أثناء سير المعركة.^{١٣}



المبحث الثاني: الأداء الأمني
للمقاومة الفلسطينية خلال العدوان
الإسرائيلي على غزة عام ٢٠١٤م

المحور الأول: استعداد المقاومة الفلسطينية المسبق للعدوان.

المحور الثاني: تقدير المقامة الفلسطينية للموقف الأمني.

المحور الثالث: أداء المقاومة الفلسطينية الأمني أثناء العدوان.

المحور الرابع: النتائج والتوصيات.

(د. هشام المغاري)



مقدمة:

تلعب أجهزة أمن الحكومة والمقاومة الفلسطينية دوراً مهماً في مواجهة أي عدوان إسرائيلي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، ومما لا شك فيه، أن التجربة التي اكتسبتها المقاومة الفلسطينية في حربي الفرقان شتاء ٢٠٠٨/٢٠٠٩م وحجارة السجيل عام ٢٠١٢، قد انعكست على أداء المقاومة في مواجهة إسرائيل على مدار (٥١) يوماً خلال عدوان عام ٢٠١٤م، والذي مارست فيه إسرائيل أبشع أنواع الدمار والعدوان، واستخدمت فيه مكونات آلتها العسكرية وقدراتها الأمنية كافة.

في هذه الورقة يحاول الباحث تسليط الضوء على الأداء الأمني للمقاومة الفلسطينية خلال العدوان الإسرائيلي على غزة عام ٢٠١٤م، والذي امتد (٥١) يوماً. للإجابة عن سؤال رئيس: "إلى أي مدى نجحت حركة حماس في المواجهة الأمنية مع الاحتلال الإسرائيلي خلال معركة العصف المأكول عام ٢٠١٤م؟". وقد واجه الباحث صعوبة كبيرة في الحصول على المعلومات اللازمة لذلك، فلجأ إلى مقابلة بعض الأشخاص من ذوي الشأن، بطريقة مباشرة أحياناً، وبتوجيه أسئلة مكتوبة أحياناً أخرى، كما أتاحت له فرصة الاطلاع على بعض الوثائق، فاقتبس منها أسطر قليلة سُمح له بها، كما استفاد الباحث من معاشته أحداث العدوان، وكونه شاهداً عليها، وتعرّف على كثير من تفاصيلها عبر وسائل الإعلام، فضلاً عن روايات شهود العيان الذين التقاهم أثناء الحرب وبعدها. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي كمنهج رئيس. ويمكن عرض الأداء الأمني في النقاط والمحاوير التالية:



المحور الأول: استعداد المقاومة الفلسطينية المسبق للعدوان.

استفادت أجهزة المقاومة الفلسطينية من تجربتي العدوان في معركة الفرقان شتاء ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ومعركة حجارة السجيل عام ٢٠١٢، فضلاً عن عشرات المواجهات المحدودة منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى) عام ٢٠٠٠، وبناء على ذلك، فقد أعدت أجهزة أمن حركة المقاومة الإسلامية حماس، بالتعاون مع أجهزة أمن الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة، خطة تضمن تحقيق الأهداف في ظروف أزمة العدوان، ومواجهة الاحتلال العسكري، ضمن استراتيجيات حرب العصابات، وتعزيز الجبهة الداخلية، الحاضن الرئيس للمقاومة، وبما يضمن أطول فترة من الصمود الشعبي والعسكري، فضلاً عن تحقيق انتصارات أمنية نوعية، تُسهم في ثني الاحتلال عن غيّه، وتدفعه للتراجع عن أهدافه، بحيث تثبت المقاومة الفلسطينية والشعب الحاضن لها أن أساليب الاحتلال في كسر إرادة المقاومة والشعب الفلسطيني غير مجدية. وقد سعت تلك الخطة لتحقيق أهداف أمنية عديدة، كان من أبرزها^{١٤}.

١. إضعاف قدرة أجهزة أمن العدو عن تحقيق نجاحات استخبارية وأمنية ضد المقاومة الفلسطينية.

٢. تحقيق عنصري المفاجأة والصدمة، من خلال عمليات أمنية نوعية، تثبت قدرة حماس على مواجهة العدو استخبارياً.

٣. تأمين الجبهة الداخلية من خطر العملاء والمشبوهين.

٤. تحجيم عناصر الطابور الخامس، وشل قدرتهم على إحباط الجماهير والتأثير السلبي عليهم.



٥. حماية القيادة العليا للحركة، وتأمين التواصل الفعال والمستمر فيما بينها.
 ٦. ضمان استمرار تدفق التوجيهات القيادية إلى قواعد الحركة والقيادة الميدانية.
 ٧. إسناد القيادة بالمعلومات والتحليلات وتقديرات الموقف، والإسهام في دعم اتخاذ القرار.
 ٨. الاشتراك مع جهات الاختصاص الأخرى لضمان الحفاظ على الموارد المادية والمعلوماتية.
 ٩. ممارسة الحرب النفسية ضد الأعداء بالوسائل كافة، ومواجهة الحرب النفسية المضادة.
- وقد قامت أجهزة أمن حركة حماس، ومعها أجهزة أمن الحكومة، بغزة، بعدة إجراءات جاءت استعداداً لاندلاع أية حرب قادمة، كان من أهمها.^{١٥}
١. تفعيل الأطراف الأمنية ذات الصلة، ووضعها في صورة تطورات المشهد السياسي والأمني والعسكري، وحثّها لفحص إمكاناتها ومستوى جهوزيتها.
 ٢. تنفيذ مناورات ميدانية تحاكي مواجهة أمنية واسعة مع الاحتلال، أسهمت في اختبار مواطن القوة والضعف في خطط المواجهة، فضلاً عن قياس مستوى الاستعدادات وكفاية الإمكانيات.
 ٣. الاستفادة من ملاحظات المناورات الميدانية، وذلك بضمان توفير الحد الأدنى من الإمكانيات، وإعادة تقييم الخطط المعدّة لمواجهة أزمة حرب واسعة، وتعديل ما يلزم بناء على المستجدات الميدانية، وذلك على النحو التالي.^{١٦}
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لإحكام الضبط والسيطرة الأمنية.



• وضع الخطط البديلة، وخطط أخرى تحاكي عمل كل محافظة من محافظات غزة بشكل مستقل عن غيرها.

• تعزيز منظومة الاتصالات، واتخاذ الاحتياطات اللازمة لتأمينها معلوماتياً وفيزيائياً.

• التأكد من مطابقة عناصر منظومة حماية القيادة مع المواصفات والمعايير المقررة لذلك.

• تأمين مسرح قطاع غزة من العملاء والمشبوهين والعاثين، وتعطيل قدراتهم على ممارسة المهام الافتراضية الموكلة إليهم.

• وضع قواعد البيانات والمعلومات في مستوى الجهوزية التامة لخدمة منظومة العمل الأمني في أوقات الأزمات والمواجهات الواسعة.

• التأكد من جهوزية القيادة الأمنية البديلة في المستويين الثاني والثالث، مع كل ما يلزم من الدعم اللوجستي؛ للانخراط في العمل وتولي المهام في اللحظات المناسبة، بفاعلية وكفاءة عالية.

• تأمين إعلام المقاومة، والاتفاق على السياسات الإعلامية وقت العدوان، وإجراءات تدفق المعلومات، بما يخدم الشفافية الإعلامية، واستراتيجيات الهجوم والدفاع في الحرب النفسية.

• أعلنت أجهزة أمن حركة حماس حالة الاستنفار التام منذ ٢٠١٤/٦/١٨م، استعداداً لحالة الاشتباك مع الاحتلال في أية لحظة.

يعكس حجم الاستعدادات ودقتها، ووضوح التخطيط في مراحلها المختلفة، أن حركة حماس قد استفادت من تجاربها في مواجهة الاحتلال، سواء في الحروب الشاملة أو في



المواجهات المحدودة، وأن حركة حماس قد أصبحت تمتلك فكراً أمنياً شاملاً وناضجاً، يأخذ بعين الاعتبار دقائق الأمور وتفاصيلها جنباً إلى جنب مع الكليات والقواعد العامة، وأعطت أهمية كبيرة للتكامل مع الجهات ذات الصلة، بما يخدم تحقيق الأهداف الأمنية، خصوصاً أجهزة أمن الحكومة في غزة، ووسائل الإعلام، وقيادة الجبهة الداخلية، فقد حدّدت طبيعة المهّدّات وأشكالها وأطرافها، كما حدّدت أولويات وإجراءات المواجهة، ووضعت الخطط والخطط البديلة، وأدرّكت أهمية وجود قيادة بديلة تتولى المسؤولية في اللحظات الحرجة، ولم تغفل مسرح المواجهة الأمنية مع الاحتلال، واهتمّت بشكل واضح بتحسين الجبهة الداخلية وتأمينها، بما يوكدّ أن حركة حماس قد أعدّت لهذه المواجهة عدّتها في الجوانب الأمنية كافة، وهو ما ينبىء عن قدرتها على المواجهة الأمنية بكفاءة عالية تفاجئ العدو الإسرائيلي من ناحية، والمراقبين من ناحية أخرى.

المحور الثاني: تقدير المقاومة الفلسطينية للموقف الأمني.

كثرت الإرهابات التي تدلّ على احتمال اندلاع مواجهة واسعة بين الاحتلال الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية في غزة، خصوصاً بعد الأحداث التي توالى في الضفة الغربية على أثر اختفاء ثلاثة من المستوطنين في يونيو ٢٠١٤، ثم العثور على جثثهم بعد عدة أيام، وما تبعه من حرق الطفل الفلسطيني (أبو خضير)، ما دفع الجماهير الفلسطينية في الضفة الغربية لمواجهات عنيفة مع الاحتلال. وقد حاول الاحتلال تصدير الأزمة إلى قطاع غزة للخروج من ذلك المأزق، فأشاع أن حركة حماس في غزة هي من يقف وراء تلك الحادث، وشنّ غارات عديدة ضد مواقع خاصة بحركة حماس والحكومة الفلسطينية في غزة، أدّت إلى توتير الأوضاع بشكل كبير، وفي هذه الأثناء، كما هي العادة، باشرت أجهزة أمن حركة حماس بقراءة المشهد الأمني، ودراسة البيئة الاستراتيجية



في أبعادها الثلاثة: المحلي والإقليمي والدولي، وأعدت تقدير الموقف الذي تضمّن النقاط التالية.^{١٧}

١. تشهد الضفة الغربية حالة عالية من التوتر، بسبب الاعتداء الإسرائيلي العسكري والأمني السافر على أبناء شعبنا؛ بذريعة اختفاء المستوطنين الثلاثة ومقتلهم.
٢. اختطاف الفتى الفلسطيني وقلته حرقاً، يشكل انعطافاً خطيراً للمشهد الأمني.
٣. هناك تماهي كبير بين الاحتلال الإسرائيلي، والسلطة الفلسطينية في الضفة، بإلقاء اللوم على حركة حماس فيما يخص اختفاء المستوطنين الثلاثة من ناحية، والتعامل الفاتر مع حرق الطفل الفلسطيني من ناحية أخرى.
٤. يحرص الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني على معاقبة حركة حماس، واعتبار أحداث الضفة الغربية ذريعة؛ للمواجهة مع الحركة في غزة وردعها.
٥. تمرّ حركة حماس بأزمة سياسية ومالية خلفها الحصار، وحالة الصراع مع السلطة الفلسطينية، وعدم التقدم في ملف المصالحة، فضلاً عن عدم التزام حكومة الوفاق بدورها في قطاع غزة.
٦. البيئة الإقليمية لا تعمل لصالح حركة حماس وقطاع غزة؛ بسبب ما شهدته من ارتداد على ثورات الربيع العربي، وحالة العداء المعلنة من قبل بعض الأنظمة العربية ضد حركة حماس، يقودها الإعلام الذي يسهم في تسخين الأوضاع رسمياً وشعبياً، فضلاً عن النقاء مصالح بعض تلك الأنظمة مع مصلحة الاحتلال الإسرائيلي في ضرورة ضرب حركة حماس؛ كونها أحد أهم العوامل المؤثرة في رفع الروح المعنوية للشعوب العربية، وأيقونة تحاول الشعوب العربية تقليدها في أدائها الثوري، ومواجهة الظلم والاستبداد.



٧. البيئة الدولية لا تعمل لصالح حماس، فكثير من الدول الأوروبية، والولايات المتحدة الأمريكية، تغض الطرف عن حصار غزة، وتشجع عليه، وتمارس حالة من العداء ضد حركة حماس.

وقد خلص تقدير الموقف إلى أن الاحتلال الإسرائيلي يحضّر لشن عدوان واسع ضد قطاع غزة وحركة حماس، بدعم محلي وإقليمي ودولي، هدفه كسر إرادة حماس، وإخراجها من المشهد السياسي، وأنه سيستغل أحداث الضفة كذريعة لشن العدوان. وقد أوصى التقدير بالاستعداد التام ورفع الجهوية إلى أعلى درجة ممكنة؛ لمواجهة العدوان الإسرائيلي بتواطؤ إقليمي ودولي، واستخدام كل السبل لتحقيق الصمود وعدم تمكين الأطراف كافة من كسر إرادة حماس والشعب الفلسطيني في غزة.

وفي وقت سابق، توقعت أجهزة أمن حركة حماس اندلاع حرب واسعة ضمن تقدير استراتيجي صدر داخلياً في نهاية عام ٢٠١٣، جاء فيه: "لا تحبذ الولايات المتحدة الأمريكية شن عدوان جديد على غزة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤م، قد يشغلها عن أولوياتها (النووي الإيراني، الكيماوي السوري، المفاوضات)، في حين ستبقى سياسة أمريكا تجاه غزة متمثلة بالضغط المدروس دون الوصول لمرحلة الانفجار. وخلال الفترة نفسها، سيحافظ الكيان الصهيوني على سياسته في التعامل مع قطاع غزة في إطار رد الفعل المتكافئ، مع المحافظة على التهدة قدر المستطاع، وعدم دفع الأمور لحالة الحرب. أما النصف الثاني من عام ٢٠١٤م فستزداد إمكانية حدوث حرب واسعة ضد غزة، بهدف كسر إرادة حماس ومحاولة استئصالها، وستزداد فرص ذلك بشكل أكبر في حال حدوث تطور ميداني كبير، وعندها ستحصل إسرائيل على ضوء أخضر لهذا العدوان من الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض دول الإقليم^{١٨}، وقد أوصى التقدير الاستراتيجي بضرورة الاستعداد لمواجهة تلك الاحتمالات.



ومن الواضح أن حركة حماس استفادت من ذلك التقدير في استعداداتها للعدوان، وهو ما أثبتته تكتيكات حماس واستراتيجياتها خلال (٥١) يوماً من العدوان.

إن ما سبق من تنبؤات، سواء على مستوى تقدير الموقف الأمني الذي سبق عدوان عام ٢٠١٤ بأيام قليلة، أو ما أشار إليه التقدير الاستراتيجي في نهاية عام ٢٠١٣، يؤكد أن حركة حماس وصلت إلى حالة من الوعي والخبرة مكنتها من قراءة المعطيات السياسية والأمنية بشكل عميق، فقد استطاعت ربط متغيرات البيئة الاستراتيجية (المحلية، والإقليمية، والدولية) المحيطة بالحركة وقطاع غزة بطريقة مُحكمة، بحيث استطاعت التفريق بين ما سيكون عليه الوضع في النصف الأول من عام ٢٠١٤، والنصف الثاني من العام نفسه، وقد جاء التنبؤ الاستراتيجي الذي أشار إلى زيادة فرصة اندلاع مواجهات واسعة بين حماس في قطاع غزة والاحتلال الإسرائيلي، في النصف الثاني من عام ٢٠١٤، دقيقاً إلى درجة عالية، خصوصاً في جانب ربطه بتطور ميداني كبير.

المحور الثالث: أداء المقاومة الفلسطينية الأمني أثناء العدوان.

إن وجود خطة واضحة الأهداف والإجراءات، شاملة لجميع مفردات العملية المطلوبة، يُسهم في ضبط إيقاع التنفيذ، وتحقيق النجاح، ومع ذلك تبقى هناك فرصة لبعض الأخطاء، سواء كان سببها قصور الخطة وعدم واقعية الأهداف، أو عدم مناسبة الإجراءات، أو أخطاء نتجت عن سوء التنفيذ. وفي هذا المحور من الدراسة سنتناول أبرز النجاحات التي حققتها أجهزة أمن حركة حماس:

أ. حماية القيادة العليا، وتأمين التواصل الفعال بينها، وضمان استمرار التوجيهات إلى القيادة الميدانية نظراً لصعوبة الأوضاع الأمنية، وزيادة حجم التهديدات، خصوصاً ما يتعلق بمحاولات العدو استهداف قيادات الحركة، ومحاولة الإجهاز



على منظومة القيادة والسيطرة، فقد تم توزيع القيادات السياسية والعسكرية والأمنية وضمان عدم تواجدهم في محيط واحد، وتوفير كل ما يلزم لتقوم تلك القيادات بأدوارها وفق معايير إدارة الأزمات والمواجهات المفتوحة مع الاحتلال، وقد تم ذلك كله بناء على خطة أعدت مسبقاً؛ لضمان ضبط القيادة والسيطرة، ومباشرة القيادة العليا مهامها بشكل آمن، وقد جرى التركيز على حماية القيادة العليا، وتأمين التواصل الفعال والمستمر فيما بينها، حيث استخدمت أدوات رئيسية، خصوصاً شبكات التواصل المغلقة، التي تقوم بوظائف ومهام الشبكات المعروفة، كما استخدمت الوسائل التواصل البشرية، مستعينة بما يسمى الساتر الأمني بطريقة محكمة.^{١٩}

وقد اتخذت كافة الاحتياطات لإمكانية انقطاع الاتصال بين الأماكن المتباعدة، جراء الدمار الهائل الذي تُحدثه الآلة العسكرية الصهيونية، وحدوث تقطيع في شبكات التواصل، أو احتمالات التشويش على الاتصالات أو التقاط الإشارات بين النقاط المختلفة، فاتخذت من الإجراءات ما يضمن استمرار عمل شبكات التواصل بغاية عالية، وعَمِلَ الفنيون والمهندسون على ضمان عدم التقاط الإشارات أو ترجمتها، كما أنجزوا ما يلزم من عمليات الدعم الفني. وقد تمكّنت القيادة من التواصل على مدار الساعة طيلة فترة العدوان، وتبادلت عدة آلاف من عمليات التواصل المختلفة دون أن تواجه أية عقبة تذكر.^{٢٠}

يبدو أن الأمر لا يقتصر على قدرة الأمن الحمساوي على ضمان تواصل فعال بين قيادات الحركة في غزة فقط، إذ يستطيع كل متابع للعدوان أن يدرك سرعة التواصل والتنسيق بين قيادات الداخل والخارج وال الضفة الغربية، ووحدة الموقف بين الأطراف كافة، ومن الواضح أن أجهزة الأمن المعادية لم تستطع التقاط الإشارات والمكالمات المتبادلة



بين القيادات الحمساوية، رغم ما تملكه تلك الأجهزة من إمكانات رصد وتتبع الإشارات والاتصالات بين الداخل والخارج.

إلى جانب حماية القيادة العليا للحركة، وضمان التواصل الفعال فيما بينها فقد حرصت الأجهزة الأمنية على ضمان تدفق التوجيهات والتعليمات من القيادة العليا إلى المستويات القيادية الميدانية، بهدف إحكام السيطرة على مسرح العمليات، "وقد مارست القيادة العليا دورها في إحكام السيطرة وضبط الميدان، وكأنها تتواجد بين الجنود ورجال الأمن في مسرح واحد، وتعمل معهم بشكل مباشر". وهذا ما يفسر مستوى الروح المعنوية، والأداء المتميز، والصمود الأسطوري الذي تمتع به رجال المقاومة أثناء العدوان، فضلاً عن قلة الأخطاء التكتيكية ودقة الإنجاز.

يرى الباحث أن ما تملكه حركة حماس من إمكانات دعم لوجستية فوق الأرض وتحت الأرض، خصوصاً منظومة الأنفاق التي بذلت في إعدادها جهوداً هائلة، وأدخلتها إلى الخدمة في المجالات كافة، ساهمت في تحقيق هذا المستوى من النجاح. ويمكن التذليل على نجاح إجراءات حركة حماس في حماية القيادة العليا بأن الاحتلال لم يستطع استهداف أي من قيادات الحركة رغم حرصه الشديد على الوصول للقيادة واستهدافها؛ لتحقيق انتصار معنوي يخفي خلفه قدراً كبيراً من الإخفاقات التي وقع فيها جيشه وأجهزته الأمنية. وقد ظهر ذلك جلياً عندما تمكنت فرق الحماية من نقل قيادات حماس، أكثر من مرة، من أماكن تواجدها إلى معبر رفح؛ للاشتراك في جولات التفاوض حول وقف إطلاق النار، ثم تأمين وصولهم إلى أماكنهم بعد عودتهم من مصر.



ب. سرية الإجراءات المتبعة في تنفيذ العمليات العسكرية النوعية

١. تمكنت كتائب عز الدين القسام من تنفيذ عمليات عسكرية نوعية، مثل: عملية (زيكيم) البحرية شمال القطاع، وعملية (ناحل عوز) شرق مدينة غزة، وقد كان لتلك العمليات أثر كبير في إضعاف معنويات الجيش الإسرائيلي، وإحراج قيادته، ورفع معنويات الفلسطينيين، وما كان لتلك العمليات أن تتجح لولا الجهود الأمنية التي بُذلت لإخفاء خططها وإجراءاتها، فضلاً عن سرية الإجراءات التي أسهمت في كشف حقيقتها وفضح الجيش الإسرائيلي، بعد أن تم الإعلان عن تلك العمليات وبث تسجيلات مصورة لبعض أحداثها عبر وسائل الإعلام المحلية والعالمية؛ ما أثار أسئلة كبيرة عن قدرات حماس في مجال جمع المعلومات السرية، وتوثيق العمليات، لا زالت الإجابة عنها حبيسة الصناديق السوداء.^{٢٢} وقد وصلت قدرات حماس على حفظ الأسرار والمعلومات إلى نروتها عندما أعلنت عن نيتها إطلاق صواريخ إلى تل أبيب ومطار بن غوريون، وحددت ساعة الإطلاق بدقة، بحيث انتشرت طائرات الاحتلال الإسرائيلي في سماء قطاع غزة، بما تمتلكه من تقنيات عالية وأجهزة تصوير وتنصت واستشعار عن بعد، لكنها لم تتمكن من تحديد منطقة الإطلاق قبل تنفيذها؛ ما زاد من إحراج الجيش الإسرائيلي وقيادته، ورفع معنويات الفلسطينيين وزاد من ثقتهم في المقاومة ورجالها.

ت. إسناد القيادة بالمعلومات والتحليلات وتقديرات الموقف، والإسهام في دعم اتخاذ القرار عكفت أجهزة أمن حركة حماس، منذ الساعات الأولى للعنوان، على جمع المعلومات من المصادر العلنية، والمصادر السرية، بالطرق المعروفة في مجالات النشاط الاستخباري، حيث تمكنت من جمع آلاف الإشارات والمعلومات والوثائق من



مصادر متعددة، وكان منها المعلومات السياسية، والعسكرية، والأمنية، التي كشفت عما يحاك ضد الشعب الفلسطيني ومقاومته في قطاع غزة من مؤامرات محلية وإقليمية ودولية، فضلاً عن التقارير الميدانية التي تذكر، بالتفصيل، مراحل سير العدوان، والخسائر البشرية والمادية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، وردود فعل الشارع الفلسطيني في قطاع غزة، ومدى التصاقه بالمقاومة واستعداده للصمود في وجه الاحتلال، وتلك التي تعكس احتياجات الناس من مأكّل ومشرب وملبس ومسكن، إضافة إلى ما تتناقله وسائل الإعلام عن ردود الفعل الدولية الرسمية والشعبية".^{٢٣}

وفي ضوء ما يتم الحصول عليه من معلومات، يعكف المختصون في أجهزة أمن حركة حماس على معالجة المعلومات وتحليلها، وتزويد القيادة بما يلزم من التحليلات وتقديرات الموقف، التي تعكس صورة المشهد الأمني والسياسي في بيئاته الاستراتيجية الثلاث، المحلية والإقليمية والدولية، فضلاً عن إعطاء صورة دقيقة عن مواقف الشارع الفلسطيني في قطاع غزة، ومدى جهوزيته للتضحية ومساندة المقاومة والصمود في وجه العدوان، والإصرار على عدم كسر إرادته. وقد تمكّنت أجهزة الأمن من تزويد القيادة العليا بعشرات التحليلات وتقديرات الموقف ونبض الشارع الفلسطيني، التي كانت تصدر أكثر من مرة يومياً، وتحتوي على التوصيات اللازمة^{٢٤}. وقد أثنت القيادة الفلسطينية على تلك التحليلات والتقديرات، وصرحت بأهميتها في ترشيد صنع القرار أثناء العدوان، وخلال جولات التفاوض في القاهرة بشأن وقف إطلاق النار.^{٢٥}

واضح أن أجهزة أمن حركة حماس لم تغفل الجانب المعلوماتي من المعركة، ويبدو أنها خصّصت له طواقم من خبراءها الأمنيين والسياسيين، الذين اهتموا بدراسة المعلومات ومعالجتها وتحليلها، ومن الواضح أيضاً أن تلك الطواقم كانت على تواصل مستمر مع القيادة العليا، وفي هذا إشارة إلى حالة التكامل بين أجهزة حركة حماس المختلفة. وإذا ما



علمنا أن قرارات حركة حماس خلال العدوان كانت موفقة إلى حد كبير، فإن هذا يدلّ على أن أجهزة الأمن استطاعت الحصول على ما يلزم من معلومات، كما ونوعاً؛ ما أسهم في تقليص حالات عدم اليقين؛ الأمر الذي انعكس بشكل واضح على دقة التحليلات وتقديرات الموقف.

ث. حماية ظهر المقاومة وتأمين الجبهة الداخلية من خطر العملاء والمشبوهين والطابور الخامس.

شهدت المرحلة التي انفردت فيها حركة حماس في حكم قطاع غزة بعد الانقسام في ١٤/٦/٢٠٠٧م نشاطاً واسعاً ضد العملاء والمشبوهين، قامت عليه أجهزة أمن حركة حماس نفسها، وأجهزة أمن الحكومة التي تقودها حماس في قطاع غزة، وقد أسفر ذلك عن اعتقال عشرات العملاء والتحقيق معهم وتقديمهم للمحاكمة، وتنفيذ حكم الإعدام في عدد منهم.^{٢٦} وقد اكتسبت الأجهزة الأمنية للحكومة وحركة حماس خبرات واسعة في مجال مكافحة التجسس وملاحقة العملاء، وكوّنت قاعدة بيانات شاملة ودقيقة، احتوت على قوائم المشبوهين والعملاء، فضلاً عن دراسات عديدة حدّدت عوامل السقوط، وأساليب الإسقاط، وآليات المخابرات الإسرائيلية في إدارة عملائهم، وطبيعة الأنشطة التي يمارسها العملاء. كما تمكنت أجهزة أمن الحركة من استحداث أساليب جديدة أسهمت في أرباك أجهزة أمن العدو، وشلّ قدرات العملاء، ومنعهم من ممارسة أنشطتهم العدائية.^{٢٧}

استفادت أجهزة أمن حركة حماس والحكومة الفلسطينية في غزة من الرصيد المعرفي الكبير عن العملاء والمشبوهين والطابور الخامس، في إدارة المعركة ضدهم في العدوان على غزة عام ٢٠١٤م، فلجأت إلى وسائل عديدة لتحجيمهم وشل قدرتهم على خدمة الاحتلال أو إثارة الفتنة وزعزعة الروح المعنوية في المجتمع الفلسطيني، وكان من



أبرز الأساليب التي استخدمتها: فرض الإقامة الجبرية، مصادرة وسائل الاتصال، الاعتقال، رسائل التحذير، كما لجأت إلى معاقبة من لم يلتزم منهم بالتعليمات الصادرة إليه، وفق القوانين الثورية المعمول بها في الثورة الفلسطينية، وبحسب العرف السائد في الثورات في مثل هذه الحالات.^{٢٨} كما تابع الفلسطينيون في قطاع غزة تنفيذ حكم الإعدام في عدد من العملاء في أماكن عامة في مدينة غزة، غطت وسائل الإعلام المحلية جانباً منها.

يستطيع كل من يتابع العملية الأمنية في قطاع غزة اكتشاف أن الفلسطينيين يكادون يجمعون على ضرورة معاقبة العملاء وملاحقتهم بكل السبل، فقد أظهر استطلاع للرأي أجراه مركز رؤى للدراسات والأبحاث أن أكثر من ٩٠% من الفلسطينيين يؤيدون معاقبة العملاء بأشد أنواع العقوبة.^{٢٩}

حققت المقاومة الفلسطينية نجاحات عديدة، ونفذت عمليات نوعية كثيرة، كما استطاعت المحافظة على ما لديها من عتاد وبنى تحتية، وتمكنت خلال أيام الحرب من مواصلة إطلاق الصواريخ حتى اللحظة الأخيرة، فضلاً عن قدرتها على حماية قادتها؛ ما يدل على أن أعين الاحتلال كانت شبه عمياء، وهذا يدل بشكل واضح على أن أجهزة الأمن الفلسطينية استطاعت محاربة أعين الاحتلال على الأرض (العملاء).

ومما يؤسف له أن التحقيقات التي أجرتها أجهزة الأمن في غزة أثبتت أن كثيراً من أهداف المقاومة التي صُربت في الحرب كانت نتيجة لمعلومات نقلها عناصر تابعة لأجهزة الأمن في السلطة الفلسطينية في رام الله، التي أوصلت تلك المعلومات إلى أجهزة الأمن الإسرائيلية على قاعدة التعاون الأمني بين الطرفين.^{٣٠}



ج. ممارسة الحرب النفسية ضد الأعداء ومواجهة الحرب النفسية المضادة

باتت الحرب النفسية المؤثر الأقوى على الأفراد والشعوب والأمم، والسلاح الأمضى في مواجهة الخصوم والأعداء وكسر إرادتهم، فالقدرة التدميرية لأسلحة الحرب النفسية أصبحت تفوق القدرة التدميرية للآلة العسكرية، التي تصيب جسد الإنسان وممتلكاته، في حين تصيب أدوات الحرب النفسية نفس الإنسان ذاتها؛ فتدمرها حتى لا تعود قادرة على المواجهة، بل ربما تغير مسارها؛ فتحوّلها إلى الصف المعادي، وفي هذا قال النبي صلى الله عليه وسلم "نصرت بالرعب مسيرة شهر"، والرعب هو أحد مخرجات الحرب النفسية، وقال القائد الفرنسي نابليون بونابارت: "إن صرير قلم واحد أشد مضاضة على نفسي من دوي ألف مدفع"^{٣١}، وكان يقصد بالقلم الإعلام، وهو أداة مهمة من أدوات الحرب النفسية؛ لذلك تسعى المقاومة الفلسطينية جاهدة لامتلاك أسلحة الحرب النفسية، والتميز فيها، خصوصاً في ظل التقدم التقني والإلكتروني الذي يمكن لحركة حماس أن تنافس فيه أكثر بكثير مما تنافس في أدوات الحرب التقليدية.

تمكّنت أجهزة أمن المقاومة الفلسطينية من الوصول إلى عشرات آلاف الأشخاص والجنود وضباط الجيش والأمن الإسرائيليين، بشكل مباشر عبر وسائل التقنية الحديثة، وقد أعدت لهذا الأمر عدته من قبل، حيث حصلت على آلاف المداخل للوصول إليهم، كما استعانت بمآت الجنود المجهولين من أنصار المقاومة خلف أجهزة الحواسيب، ليستخدموا أسلحتهم في نقل حقيقة ما يجري في الميدان، من حالة الرعب والقتل التي تمزّق الجنود الإسرائيليين، والتي يحاول قادة الجيش الإسرائيلي إخفاءها عن أمهات وآباء وذوي الجنود.^{٣٢}



كما لعب الإعلام الأمني للمقاومة دوراً مهماً في الحرب النفسية، حيث تمكّن من نقل كثير من الوقائع والأحداث الميدانية، وتفصيل العمليات النوعية، مثل: عملية زيكيم البحرية، وعملية نازل عوز شرق غزة، ليشاهدها الإسرائيليون بعد أن أخفاها عنهم قادتهم، فضلاً عن البيانات التي نقلت أخبار أسر الجنود الإسرائيليين، إضافة إلى تماسك الجبهة الفلسطينية، ووقوفها خلف المقاومة، واستعدادها للتضحية حتى النهاية، فأثبت إعلام المقاومة صدق رواية حركة حماس وكذب رواية الجيش الإسرائيلي؛ مما كان له أثر كبير في اهتزاز الثقة بالجيش الإسرائيلي وقادته، ووصول الشارع الإسرائيلي وقادة الجيش والمستوى السياسي إلى قناعة تامة أنه لا يمكن الانتصار على حركة حماس أو كسر إرادتها وإرادة الشعب الفلسطيني.

وعلى الصعيد الداخلي، لاحظنا دور أجهزة أمن المقاومة في رفع معنويات الناس، والوقوف بجانبهم، وضمان الأمن في الأماكن المهذّمة، ومراكز الإيواء، والضرب بيد من حديد على أيدي العابثين والعملاء، كما لاحظنا دور خطباء المساجد، والإعلام الأمني الموجه، والردّ المتواصل على الإشاعات التي يطلقها العدو، حتى أدرك الجميع أن إرادة الشعب الفلسطيني وقادته كانت على أعلى درجة من الثبات، والرغبة في تحقيق الإنجاز رغم التضحيات الجسام التي بذلها شعبنا على صعيد الأفراد والعائلات.



المحور الرابع: النتائج والتوصيات.

أولاً: النتائج

١. أعدت أجهزة أمن حركة حماس خطة محكمة لمواجهة أزمة العدوان الشامل على قطاع غزة، استوعبت احتمالات الحرب كافة.
٢. دخلت أجهزة أمن حركة حماس المعركة بجهوزية كاملة، مكنتها من خوض المعركة حتى النهاية، وتحقيق إنجازات عديدة.
٣. ساهمت أجهزة الأمن في دعم اتخاذ القرار، من خلال المعلومات والتحليلات وتقديرات الموقف.
٤. استطاعت أجهزة أمن حركة حماس تأمين القيادات العليا، وضمان التواصل الفعال بين المستويات القيادية المختلفة.
٥. واجهت حركة حماس الحرب النفسية ومارستها بكفاءة عالية.
٦. نجحت أجهزة الأمن، إلى حد كبير، في تأمين الجبهة الداخلية من خطر العملاء والمشبوهين والطابور الخامس، وواجهت تلك الفئات بقوة وحزم.



ثانياً: التوصيات

١. دراسة وتقييم التجربة الأمنية لحركة حماس في معركة ٢٠١٤م دراسة معمقة، من حيث الاستعدادات المسبقة، والتخطيط والتنفيذ، والقدرة على السيطرة والتحكم.
٢. تحديد مستوى جهوزية أمنية دائم، والالتزام به في كل الأوقات نظراً لحالة الصراع المستمرة مع الاحتلال، واحتمالات الدخول في معركة في أية لحظة.
٣. تكليف باحثين مختصين لدراسة الحرب بشكل عام، ودراسة الأداء الأمني دراسة مقارنة، للمقاومة من ناحية، والاحتلال من ناحية أخرى.
٤. استخدام الوسائل الأمنية الناعمة خصوصاً الحرب النفسية في جميع الأوقات، دون اشتراط اندلاع حرب شاملة مع الاحتلال.
٥. التأكيد على مستويات السرية المعمول بها، وتعزيزها على مستوى المفاهيم والمعايير والتنفيذ.
٦. تعزيز فريق المفاوضات مع الاحتلال في أية مرحلة من مراحل التفاوض، بمستشارين أمنيين.
٧. الاهتمام أكثر ومواصلة التأهيل والتدريب المستمر للفرق الأمنية المختصة في مجالات جمع المعلومات ومعالجتها والتحليل الأمني وتقدير الموقف.



مراجع الفصل الرابع:

- (١) محضر تقييم أداء لجنة الطوارئ المركزية، ٢٠١٤م.
- (٢) محضر تقييم أداء وزارة الداخلية، ٢٠١٤م.
- (٣) المرجع السابق
- (٤) محضر تقييم أداء لجنة الطوارئ المركزية، ٢٠١٤م.
- (٥) يديعوت أحرنوت: <http://www.ynetnews.com>
- (٦) نعيرات، رائد. الشوبكي، بلال. بشارت، سليمان (٢٠٠٩). الحرب على غزة قراءة الواقع ودلالات المستقبل، المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات.
- (٧) المركز الفلسطيني للإعلام: <https://www.palinfo.com>
- (٨) مكافحة العملاء في الأراضي الفلسطينية، كمال تريان، أكاديمية فلسطين للعلوم الأمنية، ٢٠١٢
- (٩) موقع المجد نحو وعي أمني: <http://www.almajd.ps>
- (١٠) الحرب النفسية، معتر عبد الله، دار الشروق المصرية، ١٩٩٨م.
- (١١) موقع جريدة هارترس: <http://www.haaretz.com>
- (١٢) موقع جريدة الرسالة: <http://alresalah.ps/ar/index.php?act>
- (١٣) موقع المجد نحو وعي أمني: <http://www.almajd.ps>
- (١٤) مقابلة مكتوبة مع (أبو سمير) أحد قادة العمل الأمني في حركة المقاومة الإسلامية حماس. تم استلام إجابات أسئلة المقابلة بتاريخ ٥/٦/٢٠١٥م.
- (١٥) مقابلة مكتوبة مع (أبو سمير). مرجع سابق.
- (١٦) وثيقة التقييم الأمني لمعركة العصف المأكول، صادرة عن حركة حماس (داخلي). ديسمبر/٢٠١٤م
- (١٧) وثيقة تقدير موقف صادرة عن حماس (داخلي) بتاريخ ٢٥/٦/٢٠١٤م.
- (١٨) وثيقة تقدير استراتيجي صادرة عن حماس (داخلي) في ديسمبر ٢٠١٣م.
- (١٩) مقابلة مكتوبة مع (أبو مراد) أحد قادة حماية الشخصيات في حركة المقاومة الإسلامية حماس. تم استلام إجابات أسئلة المقابلة بتاريخ ١٠/٦/٢٠١٥م.



- ٢٠) مقابلة مكتوبة مع (أبو الحسن) أحد مهندسي شبكات التواصل المغلقة. تم استلام إجابات أسئلة المقابلة بتاريخ ١٢/٦/٢٠١٥م.
- ٢١) وثيقة التقييم الأمني لمعركة العصف المأكول، مرجع سابق.
- ٢٢) موقع المجد نحو وعي أمني، تمت الزيارة بتاريخ ٢٠/٦/٢٠١٥م.
- ٢٣) وثيقة التقييم الأمني لمعركة العصف المأكول، مرجع سابق.
- ٢٤) مقابلة مكتوبة مع (أبو سمير). مرجع سابق.
- ٢٥) كلمة لإسماعيل هنية نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، في زيارة لأحد بيوت العزاء في سبتمبر ٢٠١٤م.
- ٢٦) موقع المجد نحو وعي أمني، مرجع سابق، تمت الزيارة بتاريخ ٢٢/٦/٢٠١٥م.
- ٢٧) مقابلة مكتوبة مع (أبو سمير). مرجع سابق.
- ٢٨) موقع المجد نحو وعي أمني، مرجع سابق، تمت الزيارة بتاريخ ٢٢/٦/٢٠١٥م.
- ٢٩) استطلاع رأي، نوفمبر ٢٠١٤م، مركز رؤى للدراسات والأبحاث، غزة.
- ٣٠) مقابلة مكتوبة مع (أبو سمير). مرجع سابق.
- ٣١) لم يعثر الباحث على مصدر المقولة، لكنه متأكد من أن نابليون هو الذي قالها.
- ٣٢) موقع المجد نحو وعي أمني، مرجع سابق، تمت الزيارة بتاريخ ٢٢/٦/٢٠١٥م.



الأداء السياسي الإسرائيلي خلال عدوان 2014م

(د. مأمون أبو عامر)

الفصل الخامس

المبحث الأول: الموقف الإسرائيلي السياسي قبل إعلان الحرب

المحور الأول: التنافس في مقعد مواجهة حماس

المحور الثاني: رئيس الوزراء الإسرائيلي متردد، وحائر

المحور الثالث: الموضوع السياسي يطفو على السطح

المحور الرابع: الدبلوماسية الإسرائيلية بين النجاح، والفشل

المبحث الثاني: الصراعات الإسرائيلية وإعلان الحرب

المحور الأول: الصراع داخل الكابنيت

المحور الثاني: الكابنيت يعلن الحرب

المحور الثالث: الخلافات تطفو على السطح

المحور الرابع: (نتانيا هو) يهمش دور الكابنيت

المحور الخامس: موقف المعارضة



مقدمة

جاءت الحرب على غزة؛ لتكشف عن الأداء السياسي للمؤسسة الحاكمة في إسرائيل، وطبيعة الصراعات، والتحالفات في هذه المؤسسة. فقد بدأ العدوان على غزة، والخلافات على أشدها بين أقطاب الحكومة الإسرائيلية بشكل لم يسبق له مثيل من قبل في هذه الظروف، فقد كانت هذه العلاقات على أشدها بين (نتنياهو)، وبين عدد من الوزراء من حزبه؛ بسبب نجاح التكتل المناوئ لـ (نتنياهو)، والتحالف مع الأحزاب اليمينية من خارج الليكود في اختيار رئيس الدولة (رؤوفين رفلين). على إثر ذلك، اعتقد عدد من أعضاء الليكود، أنه بإمكانهم إزاحة (نتنياهو) عن قيادة حزب الليكود، في ظل هذه الظروف شكلت حاجة (نتنياهو) في الظهور بمظهر الزعيم القوي أمام التحديات الداخلية في حزبه، وفي داخل الائتلاف الحاكم، من خلال إثبات قدرته على أنه الرجل القوي أمام (حماس)، وهي العنوان الأول؛ لدعايته الشخصية في حملاته الانتخابية.

نتيجة كون السياسة الداخلية مرتبطة بالانتخابات في إسرائيل؛ فإن تصرفات الحكومة، والوزراء مرتبطة أيضا بالصراع الحزبي، وكما قال (هنري كيسنجر) يوما: "إنّ إسرائيل لا تمتلك سياسة خارجية فحسب؛ بل هي تمتلك سياسة داخلية أيضا؛ لذلك فإن مظهر السياسة الخارجية، هو انعكاس السياسة الداخلية. وإن مشهد الإدارة السياسية، وأداء الحكومة الإسرائيلية، يمكن ملاحظته من خلال المنافسة الحزبية داخل الحكومة، وخارجها، ومن خلال طبيعة النقاش الذي كان يدور داخل المجلس الأمني المصغر (الكابنيت)، ومواقف المعارضة الإسرائيلية، التي انقسمت في موضوع الحرب باستثناء المعارضة العربية، التي وقفت ضد الحكومة خلال الحرب بلا تردد.



المبحث الأول: الموقف السياسي
الإسرائيلي قبل إعلان الحرب

- المحور الأول: التنافس في مقعد مواجهة (حماس).
- المحور الثاني: رئيس الوزراء الإسرائيلي متردد، وحائر.
- المحور الثالث: الموضوع السياسي يطفو على السطح.
- المحور الرابع: الدبلوماسية الإسرائيلية بين النجاح، والفشل.

(د. مأمون أبو عامر)



المحور الأول: التنافس في مقعد مواجهة (حماس).

بنى (نتنياهو) لنفسه دعاية بأنه الزعيم القوي في مواجهة (حماس)، هذه الدعاية هي المحرك الأساس؛ لإدارته السياسية في الحرب، في مواجهة المقاومة. وكانت عاملاً أساساً في تفجير الحرب الأخيرة على غزة، وقد ساهمت الخلافات الشخصية بينه، وبين أعضاء حزبه، والمزيدات السياسية مع الأحزاب اليمينية، التي تقف على يمين حزب الليكود في الائتلاف الحاكم في دفعه بهذا الاتجاه، ففي الوقت الذي كان (نتنياهو) يدرك أنّ أفضل ورقة يمكن أن يقدمها للجمهور هي المحافظة على خطاب يميني متشدد، أمام الجمهور الإسرائيلي، والمحافظة على ازدهار اقتصادي؛ للحفاظ على موقعه في الحزب، وفي تزعم التيار اليميني، إلا أن الخطوات التصعيدية، التي اتخذت ضد قطاع غزة، على خلفية اختطاف، وقتل المستوطنين الثلاثة في منطقة الخليل، واتهام حركة (حماس) بالوقوف خلف عملية الخطف؛ أدى إلى تصاعد التوتر على الحدود مع قطاع غزة¹.

رغم أن (نتنياهو) يدرك أن الخطوات التي اتخذت، والتهديدات التي صدرت عن القادة العسكريين، والسياسيين ضد قطاع غزة، بدأت تسير مفاعيلها في اتجاهين اثنين:

- **الاتجاه الأول:** باتجاه الطرف الفلسطيني، الذي أخذ على محمل الجد التهديدات الإسرائيلية، وبدأ بالاستعداد للمواجهة. هذه المواجهة التي بات يعتقد أنها فرضت عليه، ولا مفر من مواجهتها في ظل تشديد الحصار، ومن دون أن تقدم الحكومة الإسرائيلية على اتخاذ خطوات؛ لتطمئن الطرف الفلسطيني سواء على الصعيد السياسي، أو على الصعيد الاقتصادي.

- **الاتجاه الثاني:** اليمين الإسرائيلي، الذي اتخذ من قضية المستوطنين الثلاثة المخطوفين، فرصة؛ لفرض وجهة نظره على رئيس الوزراء، ودفعه إلى المعركة من



دون أن يقدر على مواجهتها، وهو الذي رفع مستوى التهديدات، والاتهامات لحركة (حماس)، فأصبح محاصرا بمواقفه المعلنة، وأصبح من الصعب عليه أن يتراجع القهقري، وإلا عُدَّ جباناً، وضعيفاً. قد يكون (نتنياهو) على المستوى الشخصي، تغلب عليه فكرة الصراخ، والتهديد، من دون الدخول في المواجهة المباشرة، كما وصفه بذلك عدد من الكتاب الإسرائيليين، لكن هذه الطريقة في مثل هذا الموقف لا تجدي دائماً. هذه المرة جرّت (نتنياهو) إلى المعركة، سواء أكان راغباً فيها أم لم يكن، فهو الذي تسبب فيها، وأصبح أسيراً للضغط عن يساره، وعن يمينه ومن وسط بيته الليكود، الذي كان يدفعه إلى المواجهة دفعا، خاصة أنّ موضوع الأنفاق، هو: العنوان الرئيس لهذه الدعوات، بعدّه تهديداً استراتيجياً لأمن إسرائيل^٢. في مقابل ذلك كان (نتنياهو) يرى أن المخاطر التي تحيط بالدولة عديدة، وكان يدرك خطورة الأنفاق؛ لكنه لا يمكنه القيام بأي عمل ضد الأنفاق في بداية المعركة، ما لم تستخدم في المعركة؛ لأن لإسرائيل معلومات أمنية كثيرة عن عدة جهات، ولو أنها تعجلت في توجيه ضرباتها حسب المعلومات المتوفرة لديها؛ لتورّطت في حروب على جهات متعددة في وقت واحد؛ لكنها فضّلت أن لا تنجر إلى أية مواجهة هي قادرة على تجنبها، حين استخدمت (حماس) الأنفاق، أصبح من الضرورة التحرك من أجل تدمير الأنفاق^٣.

استغلت الأحزاب السياسية اليمينية الحرب؛ من أجل تصفية حسابات سياسية، والتنافس في رأي الجمهور الإسرائيلي، من خلال الظهور بمواقف متشددة على يمين رئيس الوزراء، من خلال المزايدة السياسية بالتصريحات النارية، والداعية لتصعيد الحرب على غزة، حتى داخل حزب الليكود، فقد ظهر محور المتشددين في الحزب على يمين رئيس الوزراء في محاولة للضغط على (نتنياهو)؛ لإجباره على السير قدماً في الاستمرار



بالحرب وعدم التراجع، ونقل (بارك ريفيد) عن صحيفة هآرتس عن مسؤول كبير في حزب الليكود قوله: يوجد جبهة واحدة في اليمين ضد (نتنياهو) داخل الليكود. الوزراء (أردان) و(كاتس)، إلى جانب (دانون)، و(ميري رغيف)، يعملون على جعل حياة رئيس الوزراء مُرّة، إلى جانب كل من (ليبرمان)، و(بنت)، و(أريل). فهم يتحدون طموحات (نتنياهو) في اليمين إذا استمر بخطه المعتدل. فإنه سيجد تداعيات ذلك في الاستطلاعات، وصناديق الانتخابات، وأضاف: بعد خروج (ليبرمان) من التحالف مع الليكود فهو يتنافس مع (نفتالي بينت) على الفراغ في قيادة اليمين. المؤتمرات الصحفية، والتصريحات الحربية، أعدت؛ من أجل تعزيز مكانته، بالرغم من أنه من الناحية العملية سمح للوزير من حزبه (أهرنوبتش)، وزير الأمن الداخلي؛ لكي يصوت لصالح وقف إطلاق النار في تصويت الكابنيت.

المحور الثاني: رئيس الوزراء الإسرائيلي متردد، وحائر

بدا التردد، والحيرة في سلوك (نتنياهو)، من خلال تهديداته المستمرة ضد حركة (حماس)، وفصائل المقاومة. في الوقت نفسه، كان يحجم عن القيام بعملية عسكرية برية في غزة، وهنا يمكن الإشارة إلى تقييم الوزراء في الحكومة، ففي تقييمه لقيادة (نتنياهو) للحرب، رئيس حزب كادима (شؤول موفاز)، وهو عضو في الحكومة الإسرائيلية، ورئيس سابق للأركان انتقد إدارة (نتنياهو) السياسية للحرب، حيث قال: "إنه أيد رئيس الكابنيت -رئيس الوزراء- خلال الحرب؛ بسبب أن إسرائيل تخوض حرباً ضد العدو"، لكنه من جهة ثانية انتقد أسلوب رئيس الوزراء في إدارة الحرب واتهمه بالتردد وقال: "إن المشكلة ليست في الجيش، ولكنها في المستوى السياسي، أنا لا أذكر. رئيس وزراء كان متردداً في مواجهة حرب استنزاف ضد الإرهاب طوال (٥١) يوماً، مع عدد كبير من القتلى من دون أن يكون هناك إنجازات".^{٥٠}



كل هذه التناقضات داخل الحكومة الإسرائيلية، والضغطات التي كان يتعرض لها رئيس الوزراء من أعضاء حزبه، ومن أعضاء الحكومة، جعلته حائرا بين أصوات المتشددين، والأصوات الأكثر اعتدالا في الحكومة من أمثال (تسيفي لفني)، و(بيير لبيد)، ووزير الدفاع (بوجي يعلون). وقد أشارت بعض التقارير إلى أن (نتنياهو)، كان يبدو خلال إدارته للحرب، ومنذ عملية خطف المستوطنين الثلاثة، كشخص مضطرب، ومرتبك، ومتردد، وعصبي المزاج، (نتنياهو)، كان يبحث عن من يخفف عنه الضغوطات التي يواجهها سواء عن يمينه، أو عن يساره، وكان دائما يجلس مع زعيم حزب (شاس آريه درعي) المعروف أنه شخص ذات خبرة في ظل التآزم الواقع في ميدان المعركة؛ نتيجة المواجهات العنيفة التي يواجهها الجيش في الميدان.^٦

سلوك رئيس الوزراء الإسرائيلي، ومن حوله من السياسيين، كشف عن حالة الارتباك السائد في أوساط المستوى السياسي، وأعطى صورة قاتمة عن طريق تعامل السياسيين، خاصة قادة الأحزاب الإسرائيلية مع الأحداث حين كان واضحا أن هؤلاء القادة كان مهمهم الأكبر، هو: تحقيق المكاسب السياسية بقدر أكبر من تحقيق الأهداف الوطنية للدولة؛ لذلك شكلت المزايدات الحزبية بين هؤلاء القادة، إضافة إلى أن من يمسك بزمام القيادة هم الأكبر، هو: المحافظة على مكانته على أمل أن يصبح رئيس الوزراء مهما كلفه الثمن، ف دائما كان همّ القادة، هو: سماع رأي الجمهور الإسرائيلي من خلال متابعة استطلاعات الرأي التي تنشرها المؤسسات الإعلامية، والسير باتجاهها. بخلاف ما كان يردده بعض الزعماء أمثال (شارون) الذي كان يقول: على القائد أن يقود الجمهور في المواقف الصعبة، وليس الجمهور هو الذي يقود القائد.^٧



المحور الثالث: الموضوع السياسي يطفو على السطح

حاول (نتنياهو) استغلال الحرب للتهرب من استحقاقات العملية السياسية مع الطرف الفلسطيني، إلا أنه فشل في هذا المسعى، فرغم أنه حاول الظهور بتبني خط وسط في إدارة الحرب، فقد حظي بدعم جهات الوسط، وبعض اليسار من داخل الحكومة، وخارجها، إلا أنها انتقدت السياسة العامة للحكومة في تعاملها مع الموضوع الفلسطيني بشكل عام، خاصة أن رئيس الوزراء لا يتقدم باتجاه الحل السياسي، حيث يرى جنرال الاحتياط (شؤول أريلي)، من أنصار مبادرة جنيف للحل السياسي، أنه رغم النهج المتزن، وغير المتهور الذي اتبعه رئيس الوزراء في إدارة الحرب، إلا أنه في لحظة معينة، اضطر تحت الضغوط من الوزراء الآخرين إلى الاندفاع باتجاه عملية برية في غزة؛ لتدمير الأنفاق، لكن هذا لم يقدم حلاً للمعضلة، خاصة أن رئيس الوزراء، كان يسعى إلى العودة للوضع السابق، ما قبل الحرب، والذي يعدّ وضعاً قائماً، وهذا يعني الفشل السياسي لرئيس الوزراء، وسياسته تجاه المشكلة الفلسطينية؛ لأن هذا الوضع هو وضع قابل للتجسير بشكل دائم، مما يهدد حالة الاستقرار. وهذا يؤكد الحاجة إلى وجود حل سياسي مع رئيس السلطة الفلسطينية؛ من أجل نزع سلاح حركة (حماس) في غزة لا سيما الأسلوب الذي ينتهجه رئيس الوزراء، والذي فشل في تحقيق الأمن من خلال نزع سلاح (حماس).^٨

كما صدرت تصريحات عن أعضاء الائتلاف الحاكم الذين دعموا (نتنياهو) في إدارته للحرب، فمن جهته اتهم عضو حزب كاديما، ونائب رئيس الشاباك السابق (إسرائيل حسون) كلا من رئيس الوزراء، ووزير الدفاع، بالسعي إلى إضعاف رئيس السلطة (محمود عباس)؛ لإجباره على الدخول في مفاوضات مع الحكومة الإسرائيلية؛



لذلك امتنع عن توجيه ضربة مدمرة ل(حماس) في قطاع غزة. وأضاف: إن كلا من رئيس الوزراء، ووزير الدفاع، عمل على توجيه ضربة محدودة ل(حماس).^{١٠}

المحور الرابع: الدبلوماسية الإسرائيلية بين النجاح والفشل.

أما على الصعيد الدبلوماسي لأداء الحكومة، وعلاقته بالصراعات الحزبية؛ فإنه يمكن القول: إن الدبلوماسية الإسرائيلية نجحت طوال (٥١) يوماً من تجنب تدخل مجلس الأمن في فرض وقف إطلاق النار؛ مما أعطاها حرية العمل طول هذه الفترة من دون ضغوط خارجية تعوق هجمات الجيش في الحرب، وتحول دون أن يستمر في سياساته التدميرية. كما نجحت في الحصول على تصريحات تدعم الطلب الإسرائيلي المتمثل في نزع سلاح (حماس)، ومنع وصول السلاح إلى غزة. حتى الأمين العام للأمم المتحدة (بان كي مون) اصطف إلى جانب إسرائيل في دعم المواقف الإسرائيلية، وأعلن عن تأييد فكرة نزع سلاح المقاومة مقابل الإعمار بالقول: "لا بد من كسر عجلة الحرب والإعمار ثم الحرب".^{١١}

لكن مع نهاية الحرب فقدت هذه التصريحات قيمتها، ولم يتحدث أحد عن الأمر، ولم تنجح إسرائيل في الحصول على موقف دولي داعم للمطالب الإسرائيلية بنزع سلاح المقاومة، ولم تنجح إسرائيل في المشاركة في مؤتمر الإعمار في القاهرة، ورغم التأييد الدولي لها؛ لمنع (حماس) من الحصول على السلاح؛ لكنها لم تنجح في الحصول على تأييد دولي للحصار البحري الذي تفرضه على قطاع غزة^{١٢}، ونتيجة لعدم تلقي إسرائيل دعوة حضور مؤتمر الإعمار؛ انتقد (بيير لبيد) زعيم حزب (هناك مستقبل)، قرار رئيس الوزراء المشاركة في مؤتمر إعادة إعمار غزة في القاهرة من دون أن تقدم الحكومة خطة تحرك سياسي، وعدّ ذلك ضعفاً سياسياً، وفشلاً يتحملها رئيس الوزراء.^{١٣}



كما وجهت انتقادات لاذعة إلى وزير الخارجية الإسرائيلية، واتهم بالتقصير في الدفاع عن سياسة الحكومة في الحرب على غزة، حيث أشار (د. يوحنا سيليغ) في مقال له إلى: أن إسرائيل ليس لها وزير خارجية، كما ليس لنا وزير سياحة، ففي الحالتين كان الوزيران مهتمين بموضوع غزة، وليس بتحقيق أهداف دولة إسرائيل، سواء في الساحة المحلية، والساحة الدولية. الإهمال في التصرفات من عدد من الوزراء الكبار طوال فترة الحرب؛ سبب هذرا لمصالح الدولة، والمواطنين بتقديم المصالح السياسية الخاصة على المصالح الوطنية العامة.



المبحث الثاني: الصراعات
الإسرائيلية، وإعلان الحرب

المحور الأول: الصراع داخل الكابنيت.

المحور الثاني: الكابنيت يعلن الحرب.

المحور الثالث: الخلافات تطفو على السطح.

المحور الرابع: ننتيا هو يهملش دور الكابنيت.

المحور الخامس: موقف المعارضة.

(د. مأمون أبو عامر)



المحور الأول: الصراع داخل الكابنيت. ١٣

شكل الصراع داخل المطبخ السياسي، عنوان المرحلة التي مرت بها السياسة العامة داخل الحكومة، وقد اتسمت جلسات الكابنيت في هذه الحرب بطول مدتها، حيث كان يجتمع الوزراء ساعات طويلة، وكانوا في كثير من الأوقات يخرجون من دون أن يكون هناك قرارات محددة، إضافة إلى ذلك، كانت اجتماعات الكابنيت تعقد على طوال أيام الأسبوع باستثناء الجمعة والسبت، أو في بعض الأيام القليلة التي كان ينشغل بها رئيس الوزراء بإجراء اتصالات، أو اجتماعات خاصة مع مسؤولي الأمن. ويمكن تفسير كثرة اجتماعات الكابنيت، وطول الوقت الذي كان يقضيه الوزراء في اجتماعاتهم إلى وجود أزمة حقيقية داخل هذا المجلس، كانت تعطل كثيراً من قراراته، التي يفترض أنها مصيرية، وأكثر سرعة، وتتناسب مع الهدف الذي أنشئ من أجله هذا المجلس. لا بد من الإشارة هنا إلى أن هذا المجلس الوزاري المصغر (الكابنيت) أنشئ فقط؛ لتلافي التعقيدات الإدارية في اتخاذ القرارات المصيرية، والتي تحتاج إلى سرعة في اتخاذها بعيداً عن الحكومة، لكن الواضح من خلال اجتماعات الكابنيت، وطريقة عملها أنها كانت تعمل بخلاف ذلك، وهذا يطرح تساؤلاً عن الجدوى من وجود هذا المجلس في مثل هذه الظروف بالذات، فضلاً عن كثرة التسريبات، التي كانت تخرج من داخل هذا المجلس، وهذا ما اعترف به عدد من الوزراء.

المحور الثاني: الكابنيت يعلن الحرب

اتخذ (نتنياهو) القرار بالتصعيد في غزة عقب تساقط عدد من الصواريخ؛ رداً على قيام الجيش الإسرائيلي باستهداف نفق للمقاومة؛ مما أدى إلى استشهاد (٦) من المقاومين، وبدلاً من أن تلجأ الحكومة الإسرائيلية إلى تهدئة الموقف، قامت الطائرات



الإسرائيلية بشن عدة هجمات على أهداف فلسطينية. وبتصريح من الناطق العسكري الذي اعترف أن سلاح الجو قام بعشرات الهجمات على ما أسماه بمواقع لحركة (حماس)، وفصائل المقاومة، كان واضحا التوجه الإسرائيلي نحو القيام بهجوم واسع على قطاع غزة بدلا من الاستجابة للمطالب التي أعلنتها كتائب القسام، والتي تطالب الجانب الإسرائيلي بوقف استهداف المواقع الفلسطينية سواء، المدنية، والتابعة للمقاومة، وإطلاق سراح الأسرى، الذين تم اعتقالهم؛ ردا على خطف المستوطنين الثلاثة في الخليل. لكن (نتنياهو) رد في مساء اليوم الأول للعدوان بالقول: "إنه أعطى الأوامر للجيش بتوسيع العملية العسكرية متذعرا بعدم توقف المقاومة عن وقف إطلاق الصواريخ".^{١٤}

من اليوم الأول للمواجهات اجتمع الكابنيت الأمني في ٧/٩/٢٠١٤م، وفي أعقاب اجتماع استمر مدة (٣) ساعات، أعطى توجيهاته للجيش، وحسب تصريح نقل عن مسئول أمني رفيع الدرجة قال: "إن الكابنيت أعطى توجيهاته للجيش؛ من أجل تصعيد الضربات ضد (حماس)، وباقي فصائل المقاومة"، وأضاف: إن الوزراء طالبوا الجيش بأن يكون مستعدا لمواجهة أكثر عنفا^{١٥}. وقد كان واضحا التوجه داخل الكابنيت الإسرائيلية نحو الاستمرار في العدوان من خلال تصريحات وزير الأمن الداخلي (إسحاق أهرنوبتش) خلال زيارته مدينة أشكلون (عسقلان)، حيث قال: إن العملية لن تنتهي خلال أيام، وهذا ما أكده وزير الدفاع (موشي) يعلون في وقت لاحق من هذا اليوم: "إن العملية قد تستمر وقتاً أطول"، وأكدته قرار الحكومة باستدعاء (٤٠) ألف من الاحتياط. لكن لم يكن واضحا إلى أي مدى ستذهب الحكومة الإسرائيلية باتخاذ قرار القيام بعملية عسكرية برية في غزة، وقد جاء ذلك على لسان وزيرة العدل، وعضو الكابنيت الأمني، أن الدخول في عملية برية مرهون بتطور الأوضاع. فقد بدا أن هناك ارتباكاً لدى القيادة السياسية بشأن القيام بعملية برية، أو من عدمه، وهذا يتضح من تصريحات لاحقة بعد تصريحات الوزيرة



لفني)، نقلت عن مسؤول أمني كبير قائلاً: إن رئيس الوزراء يجري مشاورات دخول غزة بعملية برية.^{١٦}

المحور الثالث: الخلافات تطفو على السطح.

خلال جلسات الكابنيت استمر (نتتياهو) في الاتفاق مع وزير الدفاع بالسير في الحرب بوتيرة محددة، ومن دون أن يندفع في اتجاه دخول عملية برية في غزة لعدة أيام، وقد كان التوافق بينه وبين (يعلون) من خلال المديح الذي كان يحظى به الوزير لأسلوب إدارته الحرب، في الوقت الذي شن هجوماً لاذعاً على عدد من الوزراء من دون أن يذكر أسماءهم.^{١٧}

وقد شكل قبول (نتتياهو) التهدة في غزة مدخلاً لخروج الخلافات بين أعضاء الكابنيت إلى السطح، وبدا عدد من الوزراء يعلنون معارضتهم الصريحة لموافقة (نتتياهو) التهدة بعيداً عن أخذ مشورتهم. بدا واضحاً أن هناك تنسيقاً كبيراً بين رئيس الوزراء، ووزير الدفاع في عدم توسيع المعركة، بعيداً عن باقي الوزراء؛ مما أدى إلى خلافات شديدة بين (نتتياهو)، ووزير دفاعه من جهة، وعدد من وزراء اليمين، وأعضاء حزب الليكود المتشدد من جهة أخرى، وبدا واضحاً أنّ وزراء في الحكومة تدمروا من عدم عقد جلسات متتالية للحكومة في هيئتها الموسّعة، فيما أعلن وزراء في الكابنيت عن عدم رضاهم بشكل، وطريقة إدارة الحرب، وجلسات الكابنيت، واتخاذ القرارات فيها. ويبدو أن (نتتياهو) تمكّن، بالاستناد إلى وزير الدفاع (موشيه ياعلون)، ورئيس هيئة أركان الجيش، من تحييد الوزراء في الكابنيت بشكل شبه منهجي، والإمساك بناصية الحديث لاستعراض إنجازات الجيش، والتحركات السياسية بعد إتمامها، والاتفاق عليها مع الأطراف الأخرى.^{١٨} وقد بلغت الخلافات ذروتها منذ أن بدأت العملية العسكرية ضد غزة، حيث كان يدفع



هؤلاء الوزراء، والمسؤولين إلى التحرك باتجاه عملية عسكرية كبيرة في غزة. وقد بلغت هذه الانتقادات ذروتها بالهجوم على سياسة (نتنياهو) من قبل نائب وزير الدفاع (داني دنون)، الذي كان يحضر جلسات الكابنيت بحكم موقعه نائبا عن وزير الدفاع من دون أن يكون له الحق في التصويت على القرارات، وهو من صقور حزب الليكود، مما دفع رئيس الوزراء (نتنياهو) إلى إقالته من منصبه؛ بسبب انتقاداته لرئيس الوزراء؛ وقبوله التهذئة مع (حماس) فوصفه بأنه إظهار الضعف أمام (حماس). وقد هاجم الوزير سياسة رئيس الوزراء حين كشف عن قرار إقالته، وسبب اختلافه مع سياسة رئيس الوزراء، من خلال ما كتبه على صفحته في موقع التواصل الاجتماعي: "لقد أقالني رئيس الوزراء من منصبه كنائب عن وزير الدفاع، موافقة الحكومة على وقف إطلاق النار، هي صفقة في وجه كل مواطني إسرائيل. رئيس الوزراء اختار نهج الضعف السياسي في السنة الأخيرة، والتي بدأت بإطلاق سراح المخربين -الأسرى- وهي الطريقة نفسها في الرد الضعيف على خطف الصبية في الخليل، وقتلهم، وكذلك التردد في القيام بعملية في غزة، واحتمال انتهاء العملية من دون نتائج مهمة، اعطوا الجيش الفرصة للنصر".^{١٩}

من جهته انتقد زعيم حزب إسرائيل بيتنا (أفغدور ليبرمان)، وعضو الكابنيت الأمني، بشدة رئيس الوزراء، إدارته الحرب، حيث قال: إنه في السياسة كما في كرة القدم يجب المحافظة على المبادرة، وليس الانجرار في عملية الجرف الصامد. قلت: علينا أن لا ننجر؛ لكننا انجرنا، ولم نكن مبادرين، إذ فرض علينا الأمر، وليس لنا من مفر، أنا قلت: علينا أن نسير حتى النهاية، يجب علينا ألا نكون مترددين. من جهته ردّ حزب الليكود على اتهامات (ليبرمان) بالقول: إن رئيس الوزراء أدار عملية الجرف الصامد بهجومية، ومسؤولية، وبالتعاون مع وزير الدفاع، ورئيس الأركان، ولم ننجر مقترحات عديدة، ومختلفة".^{٢٠}



ردا على هذه التصريحات تحدث وزير الدفاع (موشي ياعلون) عن بعض الجهات داخل الحكومة، كانت تسعى إلى التظاهر، والاحتجاج وقت الحرب قاصدا بذلك البيت اليهودي.

كما كشف يعلون عن عمق الخلاف داخل الحكومة من خلال مقابلة مع الإذاعة الإسرائيلية حيث قال: إن (حماس) كانت ترغب في وقف إطلاق النار بعد أسبوعين؛ لكن الانقسام داخل الحكومة، هو الذي سبب التأخر في الوصول إلى اتفاق ووقف إطلاق النار^{١١}. فهم من تصريحات الوزير هذه توجيه اللوم إلى زعيم حزب البيت اليهودي الوزير (نفتالي بينت)؛ بسبب معارضته التهدئة، والاستمرار في الهجوم على غزة؛ بل الدعوة إلى القيام باجتياح كامل لقطاع غزة؛ لذلك فقد ردت أوساط من الحزب على تصريحات وزير الدفاع، وعدت الجهات الموالية للحزب -البيت اليهودي- قائلة: إن وزير الدفاع وصل إلى مستوى غير مسبوق من الافتراءات ضد الحزب، خاصة عندما ادعى أن خالد مشعل قد مدد الحرب؛ بسبب تصريحات (نفتالي بينت)، لكن المؤيدين ل(نفتالي بينت)، اتهموا وزير الدفاع بأنه هو الذي يستخدم معلومات أمنية لأهداف سياسية^{١٢}.

كما نفى زعيم حزب البيت اليهودي، ما أورده وزير الدفاع حول قيامه بتسريب معلومات تلقاها من جهات رسمية، خاصة الادعاء بأنه حصل على معلومات من ضباط في الجيش، وقام باستخدامها لأغراض سياسية، وأضاف: إنه منذ عملية إعادة الأبناء المختوفين في الخليل، نزلت إلى الميدان عشرات المرات، وتقابلت مع عدد من الضباط في الجيش، بحكم مهمني للتحقيق في الميدان، ونفى الوزير أن يكون هناك نوع من حجب المعلومات عنه من قبل رئيس الوزراء، أو وزير الدفاع.



كما تحدث الوزير (نفتالي بينت) عن الخلاف داخل الحكومة بالقول: إنه في الوقت الذي بادر بالدعوة إلى القيام بعملية تدمير الأنفاق، كان هناك من يشكك في نيات (حماس) في استخدام هذه الأنفاق، وهناك من صوت في الكابنيت ضد القيام بعملية عسكرية؛ لتدمير الأنفاق.^{٢٣}

المحور الرابع: (نتنياهو) يهمل دور الكابنيت.

اتهم عدد من الوزراء من اليمين رئيس الوزراء بتسريب معلومات عن خطة قدمها الجيش الإسرائيلي للكابنيت، تفيد بأنه على الحكومة أن تستعد؛ لتحمل مسؤولية دفع تكلفة كبيرة تقدر بحوالي (٢٠٠٠) جندي، وكان الهدف من نشر الخبر، هو: إثارة الرأي العام الإسرائيلي على الوزراء في الكابنيت، الذين كانوا يدفعون رئيس الوزراء إلى تصعيد الهجوم، والاستمرار في الحرب.^{٢٤}

أدرك (نتنياهو) أن الاستمرار في الحرب أصبح يكلف الجيش أكثر مما ينفعه؛ ولذلك فهو يحتاج إلى وقف الحرب، وكان يدرك أن قرار وقف إطلاق النار لم يكن قراراً مرغوباً فيه عند عدد من الوزراء، خصوصاً أن الحرب لم تأت بنتيجة سياسية واضحة يمكن للحكومة أن تقبلها، أو تقنع بها الجمهور الإسرائيلي خاصة اليمين منه؛ لذلك فقد قرر (نتنياهو) القبول بالتهدئة من دون أن يأخذ الموافقة من الكابنيت، مع علمه أن أربعة من أعضاء الكابنيت عارضوا اتفاقية وقف إطلاق النار، وهم: (أفيغدور ليبيرمان)، و(نفتالي بينت)، و(غلعاد أردان)، و(يتسحاق أهرونوفيتش). وكان (بنت) قد طلب من رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو)، عقد جلسة للمجلس الوزاري؛ لبحث موضوع وقف إطلاق النار، غير أن (نتنياهو) رفض ذلك، علماً أنه حصل على رأي قانوني من المستشار القضائي للحكومة (يهودا فاينشتاين)، يتيح له اتخاذ القرار بقبول وقف إطلاق



النار دون عقد مثل هذه الجلسة. حتى وزيرة العدل (تسيبي ليفني)، انتقدت اتفاق وقف إطلاق النار، قائلة: "كان يجب أن يتضمن مبادئ تجريد قطاع غزة من السلاح، ومنع تعاظم حركة (حماس) عسكريا، وإقامة آلية مراقبة ناجعة". لكنها لم تعلن رفضها له.

المحور الخامس: موقف المعارضة.

انقسمت المعارضة داخل الكنيست الإسرائيلي بين مؤيد للعملية العسكرية، ومعارض لها فمن جهة، كانت تقف الأحزاب العربية، ومعها فقط حزب (ميرتس) موقفا معارضا الحرب على غزة، أما حزب العمل المعارض، فقد أعلن صراحة موقفه المؤيد للحكومة في حربه على غزة رغم أنه حاول أن يبقى على مسافة بينه، وبين موقف الحكومة، التي اتهمها بالنقصير في التوصل إلى حل سياسي. أما الأحزاب الدينية من حزبي شاس ووحدة التوراة، فقد أعلنت تأييدا مطلقا للحرب على غزة من دون أدنى تحفظ، وقد كانت المواقف على النحو الآتي:

حزب العمل تجند بكامله؛ لدعم الحرب على غزة، وعلى رأسهم زعيم حزب العمل (بوجي هرتسوغ)، الذي أعلن دعمه الكامل للعملية العسكرية في غزة، أمام الرأي العام الدولي، ولأجل ذلك؛ عقد اجتماعا ضمّ (٥٠) سفيرا، من دول أجنبية في إسرائيل، خاصة الدول الغربية، وبرر العملية العسكرية بأنها دفاع عن أمن المواطنين، إلا أنه لم يتجرأ على الدفاع عن الجرائم التي يتكبها الجيش ضد المدنيين في غزة. أما السفراء الأجانب، الذين احتجوا على وحشية الجيش في الحرب. وفي الوقت نفسه أكد في مقابلة له مع صحيفة المونتور الأمريكية، أن الدعم الذي يحظى به رئيس الوزراء من حزب العمل بكافة أعضائه، لا يعني تخليه شخصيا عن معارضته سياسة (نتنياهو) تجاه العملية



السياسية، وقال: إنه بمجرد أن تنتهي الحرب سيرجع إلى المعارضة. ومن خلال هذا الموقف، رفض (هرتسوغ) القبول بفكرة الاشتراك في حكومة طوارئ وطنية وقت الحرب.^{٢٥} ومن جهتها أكدت (شيلي رحموبتش)، زعيمة حزب العمل السابقة في مقال لها في موقع غلوبس، أن حزبها كباقي الأحزاب الإسرائيلية سواء من اليسار، ومن اليمين، دعمها لرئيس الحكومة، وللجيش في عملية الجرف الصامد؛ لكنها أكدت أن هذا الموقف ليس شيكا مفتوحا لرئيس الوزراء بالاستمرار في الحرب، والذهاب إلى احتلال غزة، كما يدعو إلى ذلك مشعلو الحروب من حزب الليكود، ومن اليمين في الحكومة، وقالت: إنه لا بد من وضع حد لهذه الحرب، وعدم الذهاب بعيدا، حتى لا يقع قتلى أكثر في الجيش، ولا نفقد الغطاء الدولي لهذه العملية^{٢٦}. كذلك (إيتان كبل) من حزب العمل، عضو لجنة الخارجية، والأمن في الكنيست، أكد دعم حزب العمل للعملية العسكرية في غزة؛ ولكنه أكد في الوقت نفسه: أن العملية العسكرية لوحدها لا تجلب الأمن، والاستقرار، ولا بد من أن يرافقها عملية سياسية، وأضاف: إننا جميعا محتارون، ومرتبكون، ولا نعلم إلى أين يأخذنا رئيس الوزراء؟ وأخشى أن يكون رئيس الوزراء نفسه لا يعلم إلى أين يتجه^{٢٧}؟

وفي هذه الحرب خرج حزب (ميرتس) بمظاهرة في ساحة رابين ضد الحرب، وهناك نددت (زهافا غلون) بالحرب، واعتبرت أن الخروج إلى الحرب، لم يكن مبررا، وأن هذه الحرب ليس لها أهداف واضحة. هذه الحكومة ليس لها رؤية، وبدون قيادة، وهي تستمر في دفعنا، وجرنا إلى عملية (الجرف الصامد)؛ لجولة ثانية من المواجهة في غزة، وأضافت: إن إطلاق الصواريخ من غزة في يوم الثلاثاء، يوليو الماضي، لم يكن أمرا محتملا، لكن قيادة مسؤولة، لا يمكن أن تسمح للإرهاب، أن يفرض أجندته، كما انتقدت إقدام الوفد الإسرائيلي على ترك مفاوضات التهدئة ومغادرة القاهرة.



وأضافت: "على إسرائيل أن لا تبحث عن صور للنصر في حرب يدرك جميعنا أنه لا يمكن الانتصار فيها. على (نتنياهو) أن يتوقف عن مجارات دعاة الحروب سواء في الحكومة وفي (حماس)، الذين يفرضون جدول أعمال الحكومة في الأشهر الأخيرة، إن توجيه الضربات، وترميم قوة الردع، ومحاولة إعطاء صورة القضاء على (حماس) مقابل استمرار تساقط الصواريخ، يثبت أنه لا يمكن هزيمة الإرهاب بالقوة العسكرية. اليوم كلهم يعرفون أن اللجوء إلى تفضيل خيار القوة على الخيار السياسي، لا يمكن أن يحقق النتائج المرجوة، والطريق؛ لجلب الهدوء إلى الجنوب، لا يتم إلا باتفاق شامل، يشمل رفع الحصار، ويسمح بازدهار اقتصادي، ومفاوضات جادة مع حكومة الوفاق".^{٢٨}

مع نهاية الحرب انتقدت زعيمة حزب (ميرتس زهافا غلون) العملية العسكرية في غزة، وقالت: "الجرف الصامد"، هو اسم لحرب استمرت (٥٠) يوماً. هذه الحرب قتل فيها (٧٢) إسرائيلياً، وأصيب المئات منهم، فضلاً عن (٢٢٠٠) قتيل، ومئات الجرحى في غزة، الأمر الأسوأ فيها أنها تتحدث عن الفشل من قبل أن تبدأ، المسؤولون عنها هم السياسيون.^{٢٩}

أما المعارضة العربية، فقد وجهت نقداً حاداً للعملية العسكرية ضد غزة، ففي ٧/٩، أي في اليوم الأول من العدوان على غزة، أطلق عضو القائمة العربية (إبراهيم صرصور) مبادرة؛ لقراءة أسماء الضحايا المدنيين، الذين سقطوا على أرض غزة، على يد من أسماهم (أبطال جيش الدفاع)، إلا أن نائب رئيس الكنيست (موشيه فغلن) أمر بإنزاله عن منصة الكنيست، وطرده من قاعة الكنيست نفسها. وفي اليوم التالي، تم إنزال عضو الكنيست (أحمد الطيبي) من منصة الكنيست بعد أن اتهم الجنود بارتكابهم جرائم حرب.^{٣٠}



مراجع الفصل الخامس:

- (١) هآرتس، يوسي ورتز، ٢٠١٤/٨/١م.
- (٢) معاريف، امنون لوفرد، ٢٠١٤/٧/٢٥م.
- (٣) http://cafe.themarket.com/post/3136279، ٢٠١٤/٨/٢٧م.
- (٤) هآرتس: ٢٠١٤/٧/١٥م.
- (٥) http.kinneret.ac.il/Web/ResearchInstitutes/DanShomron
- (٦) مصدر سابق
- (٧) ידיעות أحرنتوت ٢٠١٤/٧/٢٨م.
- (٨) ידיעות أحرنتوت، ٢٠١٤/٨/٤م.
- (٩) الكابنيت: هومجلس مكون من عدد من الوزراء الذين يمثلون الأحزاب الرئيسية المشاركة في الائتلاف الحاكم ويضم كلا من رئيس الوزراء نتنياهو ووزير الدفاع موشي يعلون، ووزير الخارجية أفغودور ليبرمان، ووزير الاقتصاد نفتلي بنت، ووزير المالية يئير لبيد، ووزيرة العدل تسيفي لفني، ووزير الاستخبارات يوفال شطاينتس. يسمح لعدد من الوزراء للحضور للاجتماع لكن من دون حق التصويت مثل الوزير شبيءول موفاز وعمير بيرتس، وزير الأمن الداخلي اسحاق أهرنوبتش، وزير السياحة وغلعاد اردان، يضاف إليهم قادة الجهة المنية يحضروا لاجتماع لسماع الرأي وتقديم تقدير موقف.
- (١٠) تحقيق: ١٠٠ يوم للجرف لبصامد - كل الفشل، أريل كهنا، مكور رشون، ٢٠١٤/١١/٢٨م.
- (١١) نفس المصدر
- (١٢) http://www.kolhazman.co.il/21350
- (١٣) http://www.al-monitor.com/pulse/iw/originals/2014/08/israe
- (١٤) هآرتس، ٢٠١٤/٧/٩م.
- (١٥) نفس المصدر
- (١٦) نفس المصدر
- (١٧) هآرتس، ٢٠١٤/٨/١١م.



- ١٨) هآرتس، يوسي ورتز، ١/٨/٢٠١٤م.
- ١٩) ידיעות أحرنوت، نائب وزير الدفاع ينتقد رئيس الوزراء الذي إيقاله من منصبه، ١٥-٧-٢٠١٤م.
- ٢٠) ידיעות أحرنوت ١٣/١٢/٢٠١٤م.
- ٢١) <http://news.walla.co.il/item/2788306>
- ٢٢) مصدر سابق
- ٢٣) http://www.mako.co.il/news-military/politics-q3_2014/Article-7907e67a74f7841004
- ٢٤) هآرتس ١/٨/٢٠١٤م.
- ٢٥) <http://www.al-monitor.co/pulse/iw/original>، مزال موعلم، ٥/٨/٢٠١٤م.
- ٢٦) <http://www.srugim.com>، 23/2014٧م،
- ٢٧) <http://www.labor.org.il/D7%9C%D7%A9%D7%95%10/8/2014>م.
- ٢٨) موقع ميرتس ١٠/٨/٢٠١٤م.
- ٢٩) نقس المصدر
- ٣٠) <http://www.the7eye.org.il/119773>، 25/2014٧



الأداء الإسرائيلي العسكري، والجبهة الداخلية خلال عدوان 2014م

الفصل السادس

المبحث الأول: الأهداف، والقوات، والعمليات الإسرائيلية (أ. علاء الريماوي)

المحور الأول: التوطئة الإسرائيلية للحرب على غزة

المحور الثاني: أهداف الحرب المتدحرجة

المحور الثالث: الارتباك الإسرائيلي في اتخاذ قرار الحرب

المحور الرابع: القوات الإسرائيلية المشاركة في الحرب

المحور الخامس: تطور العمليات الإسرائيلية على الأرض في الحرب على غزة

المبحث الثاني: إنجازات إسرائيل، وانعكاسات ملفات المقاومة الموجهة (أ. علاء الريماوي)

المحور الأول: أهداف إسرائيل المعلنة من الحرب

المحور الثاني: إنجازات إسرائيل في الحرب على غزة

المحور الثالث: الملفات التي أوجعت المقاومة بها إسرائيل

المحور الرابع: الحرب الأخيرة على غزة، وانعكاسها على أية حرب مستقبلية

المبحث الثالث: الجبهة الداخلية الإسرائيلية خلال العدوان (أ. أكرم عطا الله)



المبحث الأول: الأهداف، والقوات،
والعمليات الإسرائيلية

المحور الأول: التوطئة الإسرائيلية للحرب على غزة.

المحور الثاني: أهداف الحرب المتدرجة.

المحور الثالث: الارتباك الإسرائيلي في اتخاذ قرار الحرب.

المحور الرابع: القوات الإسرائيلية المشاركة في الحرب.

المحور الخامس: تطور العمليات الإسرائيلية على الأرض في الحرب
على غزة .

(أ. علاء الريماوي)



مقدمة

ما زالت تتكشف لمتابع الحرب الأخيرة على قطاع غزة، كثير من الحقائق التي عمل الإعلام الإسرائيلي على سترها بكل قوة، عبر ما يعرف بالرقابة العسكرية (السنزورا).

المستور من الخسائر الإسرائيلية، لم يقتصر على الخسائر العسكرية، الاقتصادية، أو انعكاسات الحرب على المجتمع فحسب، بل تجاوزه إلى تضليل المجتمع الإسرائيلي، والأخطر حسب وسائل الإعلام الإسرائيلية، ما كان بين المؤسسة الإسرائيلية ذاتها (الأمن عن الجيش، والجيش عن المجلس الوزاري المصغر)، في محاولة إخفاء الفشل، كما أوضحت ذلك، صحيفة معاريف، التي أفردت في تقرير مطول لها (١٤) جانباً، فشلت فيه إسرائيل في معركة العصف المأكول. في الكتابة عن الجانب العسكري في الحرب على غزة، واعتماد الكاتب المعطيات الإسرائيلية، يتبين لك حجم التناقض، والكذب، والاستخفاف بعقل المجتمع الصهيوني.

هذا الحديث صدقته وقائع لا يمكن نسخها، أو مواراتها، كعمليات المقاومة المصورة زيكيم، نازل عوز. وحديث الجيش الإسرائيلي عنها بأسلوب نفي حقيقة الخسائر، التي تكبدها ثم ما تبع ذلك من تقارير صحفية، وتسريب أشرطة، تصور عمليات المقاومة من حواسيب الجيش ذاته، ما أوقع المؤسسة الأمنية في حرج، بعد ما تبين بشكل قطعي كذب الرواية الإسرائيلية الرسمية بالمعركة، وتفاصيل الأداء الإسرائيلي فيها.

الحديث عن الأداء العسكري الإسرائيلي طيلة أيام معركة العصف المأكول ال (٥١) يوماً، يحتاج إلى دمج بين رواية المقاومة الأكثر مصداقية، ورواية الاحتلال المتطورة بشكل مستمر مع الأيام؛ لذلك اعتمد الكاتب في هذا الباب جمع المعلومة من مصادرها،



والإشارة إلى مدى مصداقيتها بشرح لا يخل بها، بالإضافة إلى اعتماد، نقل الراجح من الروايات، والأقرب إلى رواية المقاومة الفلسطينية؛ لثبات صحته.

البحث في هذا الملف يجعل القارئ في دفات الأوراق الإسرائيلية، يدرك حجم ما أحدثته المقاومة الفلسطينية من أثر كبير في المؤسسة الإسرائيلية، حيث كان ذلك واضحا في انهيار الحكومة الإسرائيلية بقيادة رئيس الوزراء الصهيوني (بنيامين نتنياهو)، والإرباك في نسب التأييد له، خاصة بعد انفلات عقدة رقابة المعلومات الخاصة بالخسائر الإسرائيلية.

المحور الأول: التوطئة الإسرائيلية للحرب على غزة.

كما هي العادة حرصت إسرائيل، والمقاومة على تمييز الحرب، من خلال تسمية تدل على أهدافها؛ فأطلقت المقاومة على الحرب العصف المأكول، في إشارة للنصر، والقدرة، في المقابل أسمتها دولة الاحتلال (تسوك ايتان) الجرف الصامد، في إشارة إلى الرد، والقدرة على الفعل.

اندلعت الحرب يوم ٨/٧/٢٠١٤م، بهجوم جوي على العديد من الأهداف في قطاع غزة بشكل رسمي، لكنه سبقها تسخين استمر ثلاثة أسابيع من القصف الصاروخي من قبل قوى المقاومة بشكل متقطع؛ على خلفية الهجمة الصهيونية في الضفة الغربية؛ بسبب قيام مجموعة فلسطينية تنتمي إلى (حماس) باختطاف ثلاثة من الجنود المستوطنين قرب الخليل^١.

تأتي هذه الحرب الإسرائيلية بعد عامين فقط من حرب أطلقت إسرائيلية عليها (عمود عنان)، أدركت فيها دولة الاحتلال، أن الردع الذي سعت إليه لم يتحقق، بل على العكس من ذلك فقدت إسرائيل فيها قواعد وضعتها لذاتها في مواجهة العرب: (الردع، الهجوم



الحيوي)؛ لكنها على العكس من ذلك؛ أدت إلى حافز تطوير منظومة الصواريخ في غزة، كما ارتفع بشكل كبير الدافع إلى إطلاقها باتجاه إسرائيل، مما جعل جيش الاحتلال يفكر في ضرورة شن حرب جديدة على غزة.^٢

المحور الثاني: أهداف الحرب المتدرجة

في الحديث عن أهداف الحرب العسكرية، ظلت الأمور مبهمّة في سلوك تعمدته إسرائيل؛ لحفظ ماء الوجه، خاصة عند انتهاء الحرب على غزة. من خلال المتابعة للتصريحات الرسمية للقيادات الإسرائيلية، ظهرت جملة من الأهداف المتدرجة حسب مجريات الواقع على الأرض، هذا التفكير الإسرائيلي المتدرج؛ جاء بسبب تباين التوجهات الإسرائيلية، التي أفضت إلى العديد من الأهداف؛ لحرب محتملة ضد (حماس)، منها:

١. القضاء على حكم (حماس)، أو إضعافها في غزة؛ من أجل إتاحة الأجواء أمام تغيير في البيئة الحاكمة لغزة.
٢. تفكيك سلاح المقاومة، أو القضاء عليه عبر تجفيف منابعه، وتدميره.
٣. إدخال السلطة الفلسطينية في رام الله على خط الوجود الأمني في القطاع.
٤. بروز هدف آخر، وصف بالاستراتيجي خلال الحرب، ألا وهو القضاء على الأنفاق، التي عدّت الخطر الأكبر على إسرائيل.^٣

الأهداف المعلنة للحرب على غزة تطورت حسب تدرج العملية العسكرية؛ فارتفع سقفها في بداية العملية، ثم أخذ يخبو بعد نجاح المقاومة في فرض حضور كبير على الأرض. اليقين الذي تجزم به القراءات الإسرائيلية، يشير إلى أن (نتنياهو) رغم الحديث



عن الأهداف الإسرائيلية، التي تحتاج إلى زمن طويل، إلا أن قوام خطته في بعد الأهداف، هو: توجيه ضربة قوية في أيام معدودة. فقد دفع إليها ما يسمى برّد القيمة للمؤسسة الإسرائيلية، لما جرى في مدينة الخليل على يد مقاتلي القسام من خطف ثلاثة من المستوطنين.

• بيئة خارجية مساندة لحرب مدمرة.

الدفع إلى الحرب في أروقة الكابينة الإسرائيلي (المجلس الوزاري المصغر)، جاء بعد تسع اجتماعات عاصفة بين أجنحة السياسة الإسرائيلية، أفضت إلى تقديرات إسرائيلية، أن الحرب على غزة مناسبة. المعيار الغالب لدى السياسيين الإسرائيليين، قام على فرضية: أنه رغم تدهور الوضع الأمني في محيط إسرائيل، إلا أن الأخيرة من الناحية الاستراتيجية لديها القدرة على شن حرب تتلقى فيها الدعم من أطراف مختلفة منها العرب.

يضاف إلى ذلك، قناعة قيادات الكابينة الإسرائيلي، أن توقف المفاوضات مع الجانب الفلسطيني، وخطف المستوطنين الثلاثة في الخليل، حررها من الزاوية التي أراد الرئيس الأمريكي (باراك أوباما)، أن يضع إسرائيل فيها الشروع في مفاوضات سلام مع الجانب الفلسطيني، أو الذهاب إلى حالة من التوتر مع الإدارة الأمريكية، وبذلك فإن الخيارات العسكرية مفتوحة، حتى وإن استمرت إلى حين.

لكن الأهم في الدوافع، التي أخذت إسرائيل إلى حرب عسكرية، تطورات الأحداث في الإقليم، تحديدا في العراق، وسوريا. فسيطرة تنظيم داعش على مساحات شاسعة من أراضي الدولتين، ستحوّل عن إسرائيل أنظار الغرب، والولايات المتحدة، وبذلك ستتلقى إسرائيل دعما يتناسب مع توجهات العالم في حربه على التنظيمات الإسلامية المسلحة.



في هذا الجانب تحدث العديد من الساسة الإسرائيليين، وعلى رأسهم رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو) في (١٨) خطابا قبل الحرب، وبعدها، إن (حماس) من حيث الوصف، هي: داعش، وداعش هي (حماس)، وركز (نتنياهو) في خطابه، على أن حرب إسرائيل ضد (حماس)، هي: حرب على الإرهاب العالمي، ووصف جيشه بالأخلاقي في مواجهة الظالمين، كما ربط بين (حماس)، وصورة القتل المنتشرة في بؤر التوتر المنسوبة إلى الإسلاميين^١. وقد كرر (بنيامين نتنياهو) كلامه هذا على منصة الأمم المتحدة بتاريخ ٢٩/٩/٢٠١٤م.

الحديث عن الغرب ليس الوحيد في دعم إسرائيل للحرب على غزة؛ بل كان للعرب دور حسب تصريح وزير خارجية (بنيامين نتياهو)، الذي قال: إن هناك مصالح مشتركة للعديد من الدول العربية، وإسرائيل، وأن القضاء على (حماس)، والتنظيمات الإسلامية المتشددة، هو: مصلحة عربية قبل أن تكون إسرائيلية، مضيفا: إن هناك العديد من اللقاءات تحت الطاولة بيننا وبين العرب، مُطالِبُهُمُ بالخروج من الدوِلاب، والإعلان عن تلك اللقاءات، وعن المصالح المشتركة، هذا ما أشار إليه وزير الخارجية الأمريكي (جون كيري) في حديث له^٢.

(ليبرمان) وزير الخارجية الإسرائيلي في تصريح له هو الآخر، طالب العرب بإيجاد صيغ مشتركة للسلام، منوها بأن أغلب اللقاءات التي تتم حاليا مع دول عربية، لا، ولن يعترف بها صراحة، إلا إذا تمّت مع إسرائيل^٣.

في الحديث عن البيئة أيضا ساعدت المواقف الرسمية المصرية إسرائيل على اتخاذ قرار الحرب ضد غزة. فالتصريحات المتتالية للقيادة المصرية الجديدة برئاسة (عبد الفتاح السيسي)، ومحاولة إصاق تهم الارهاب بـ (حماس)، وتصنيفها ضمن المجموعات



الإرهابية، والممولة للتنظيمات في سيناء، إضافة إلى اتهام (حماس)، وتحملها المسؤولية عن افتعال الحرب مع إسرائيل، والحديث عن تنسيق أمني مصري مع إسرائيل على (حماس)، فتح شهية إسرائيل باتجاه الحرب؛ بل أعطاها شعورا أن إسرائيل ليست وحدها في هذه الحرب على أقل تقدير.^{١٠}

المحور الثالث: الارتباك الإسرائيلي في اتخاذ قرار الحرب

كان واضحا للمراقب خلال الأيام، التي سبقت الحرب الصهيونية على قطاع غزة مدى التخبط الإسرائيلي في اتخاذ قرار المواجهة، ودليل ذلك يكمن في طريقة تعامل رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو) الحذرة في خطوات حكومته، وشكل تصرفها مع قطاع غزة، حيث أصدر وفق ذلك قرارا يلزم فيه وزراء الحكومة، عدم الحديث عن الجانب الأمني، والذي جاء بعد توتر نشب بين أركان الكابينة، وقيادات الليكود، بالإضافة إلى خلافات مع أحزاب الائتلاف الحاكم، التي وصلت بها إلى حد الملاسنة في الإعلام الإسرائيلي.^{١٠}

ومما زاد الإرباك الإسرائيلي في اتخاذ قرار الحرب، التوجهات السياسية، والأمنية المختلفة، والمتضادة قبل الحرب الأخيرة على غزة، حيث كانت قيادة الجيش تفضل التعامل مع الأنفاق بأقل الأضرار، وعدم توسيع نطاق العمليات، لكن هذا التفضيل تراجع بعد وصول معلومات إلى المستوى الأمني الإسرائيلي، تفيد أن (حماس) تنوي القيام بعملية خطف كبيرة، مما استدعى الإيعاز بقصف تلك المساحات ب (٣٠) قنبلة خارقة للمخابئ.

في ذات الزاوية من القراءة، في مساحة التحرك السياسي قبل الحرب بأيام، كشف للمتابعين رغم الضربة الإسرائيلية، أنه لم يكن هناك رؤى واضحة في الأمور، تريح رئيس



الوزراء (بنيامين نتنياهو)، مما أوجد حالة متناقضة داخل الائتلاف الحكومي، وصل إلى حد التلاسن المعلن. فالتناقض كان داخل أروقة المؤسسات خاصة الكابينة الإسرائيلي، وعند الحديث عن الخطورة المحتملة. نروة التناقض كانت حاضرة في تقديرات الموقف الصادرة عن الجيش الإسرائيلي، والتي قادها رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي (بني جانتس)، ووزير الدفاع الإسرائيلي (بوجي يعالون)، من خلال رفضهم المطلق، التوجّه إلى حرب ضد قطاع غزة. هذا الرفض منهما انضم إليه مؤقتاً وزير المالية الإسرائيلي (يائير لبيد)، الذي كانت حساباته ترتبط بوزارة المالية المرتبكة، والتي تدفعه باتجاه تحقيق وعوده الانتخابية عبر الابتعاد عن كل ما يرهق خزينة، وزارته.

لكن مسارات الأمور غلبتها موازين القوى داخل الكابينة الإسرائيلي، لصالح قوى اليمين المتطرف، الذي يقودها وزير الاقتصاد الإسرائيلي (نفتالي بينت)، ووزير الخارجية الإسرائيلي (أفغدور لبيرمان)، بالإضافة إلى وزير الإسكان الإسرائيلي (واوري أريئيل)، وتحالف أخرى مع قيادات في الليكود إذ استطاعوا فرض رؤيتهم داخل الكابينة.^{١٢}

رئيس الوزراء الإسرائيلي أثناء التجاذب المحتدم، داخل المؤسسة الإسرائيلية، كان يدرك تمام الإدراك، أنه وفي حال اشتعال الجبهة الجنوبية؛ فإن عليه إبقاء الجاهزية مرتفعة في شمال فلسطين المحتلة، ومنع انتفاضة ثالثة قد تكلفه خسارة منصبه.^{١٣} هذه القناعة النابعة من تقديرات أمنية أدت إلى استخدام (نتنياهو) سياسة ضبط النفس، والميل إلى ما يعرف بواقعية الردود والتعاطي مع قطاع غزة ضمن السلوك الهادئ، والمتدرج.

سلوك (نتنياهو)، وسياسته، جوبهت بمزيد من الاتهامات، والهجوم، خاصة من (نفتالي بينت)، زعيم البيت اليهودي، ووزير الاقتصاد، بالإضافة إلى وزير الخارجية (أفغدور لبيرمان)، الذي لوح بالانفصال في تحالفه عن (نتنياهو) إسرائيل! هذا الحال دفع



(نتنياهو) إلى اللعب من خلال المشاورات الفردية واستمالة الشخصيات بالإضافة إلى القرارات المكبلة، ورغم ذلك فإن مسار العلاقة بدأ يأخذ بعض التوتر الداخلي حيث أصبح ملف غزة أحد أهم هذه الملفات الخلافية داخل الحكومة الإسرائيلية.^{١٤}

نتاج التوتر هذا، وسخونة الأجواء، أفضى إلى قرار إسرائيلي بتعزيز القوات العسكرية الإسرائيلية في محيط قطاع غزة؛ لذلك رجح كثير من الخبراء العسكريين الإسرائيليين، أنه رغم إعلان الاستنفار في الجيش، وتجهيز الحشودات حول غزة، فإن إسرائيل حقيقة لا تنوي التصعيد الفعلي بشن حرب في ظل الأوضاع الأمنية في الجنوب، والتي لا تحتمل حربا جديدة، إذ يعاني سكان الجنوب اليهود على شتى الأصعدة الاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية.

هذه الأجواء، والدعوة إلى التعبئة، ترافقت أيضا مع دعوة العديد من الوزراء إلى توجيه ضربة قوية لغزة، لكن المحللين وجدوا فيها دعوة للردع ليس إلا^{١٥}. حديث الردع، لم يخف حالة الارتباك داخل أروقة الكابينة الإسرائيلي، التي أدت إلى جر (نتنياهو) إلى الحرب، دونما قناعة منه، أن مثل هذه الحرب في هذا التوقيت تخدم تحالفه، أو يمكنها تحقيق أهداف إسرائيل. بل العكس من ذلك؛ فإن كل المؤشرات كانت تشير إلى أن (نتنياهو)، كان راغبا في إبقاء ائتلافه الحكومي قويا، عبر تماشيه مع رغبات اليمين في ملفات عديدة. لكن الخبراء في دولة الكيان، وجدوا في تغيير نظرة (نتنياهو) إلى الحرب، وتصوره في شن حرب خاطفة، وسريعة يمكن تحقيق حضور شخصي له، كما يمكن أيضا استخدامه في وقف إطلاق نار مع غزة، لكن المفاجئة التي لم تكن تتوقعها إسرائيل، هي: ردة الفعل القوية من المقاومة في غزة.^{١٦}



هذا الرد القوي من المقاومة الفلسطينية زاد التخبط الإسرائيلي في اتخاذ القرار، ثم تلاها إرباك في اتخاذ الخطوة عقب إعلان إسرائيل المواجهة، حيث كان ذلك واضحا أثناء الحرب، وفي القرارات التي تعاقبت بعد الأسبوع الأول من المعركة، والقاضية بتوسيع مجرى العمليات، والحديث عن العملية البرية من عدمها.

في تفسير هذا الارتباك، رأى خبراء في إسرائيل أن عدم خبرة أعضاء الكابينت الإسرائيلي في إدارة الحروب، هو: الأساس الذي أوحى أن هناك خلا ما. فأغلب وزراء الكابينت جدد، لا خبرة أمنية لهم، بل إن الأخطر، الذي ظهر خلال هذه المرحلة حسب رأيهم، هو: أن بعض الوزراء كان مهمهم المزودة، وتسجيل النقاط؛ لتحقيق مكاسب شخصية.^{١٧}

شكل الخلاف في هذا الملف، الذي لخصه بعض المحللين "في الترشق الإعلامي من قبل أعضاء الكابينت، (ليبرمان)، ووزير البيئة (عامير بيرتس)، و(نفتالي بينت)، بسبب ثلاث فرضيات"، الأولى: إحجام (نتنياهو) عن فكرة الحرب، والثانية: تردد الجيش في شن الحرب على غزة، أما الثالثة: التردد لدى وزير الحرب، والأمن الإسرائيلي في شن الحرب على غزة.^{١٨}

دفع (نتنياهو) إلى الحرب، لم يأت فقط من قبل وزراء اليمين؛ بل مما حدث من تهيئ المجتمع عبر تقارير إسرائيلية، تحدّثت عن المقاومة الفلسطينية، وجهوزيتها، وقدراتها، وعن الخطر من قطاع غزة الذي بات يتمدد باتجاه إسرائيل. الحديث عن التهديد الذي تشكله غزة لإسرائيل تكرر بألسنة كافة المحللين العسكريين، خاصة عند الحديث عن المشاكل الأمنية في الجنوب، حيث تزامن هذا الحديث مع إعلان إسرائيل اكتشافها العديد من الأنفاق، التي تنطلق من غزة، وتخترق الحدود الإسرائيلية، مما شكل



في ذهنية المواطن خطرا كبيرا على الأمن الإسرائيلي^{١٩}، إضافة إلى ذلك، فقد أوردت تقارير شعبة الاستخبارات الإسرائيلية في شهر نيسان ٢٠١٤م، أن العديد من الأنفاق، تهدد أمن السكان في مستوطنات الجنوب خاصة، وفي إسرائيل عامة. لكن ما أثار الذعر الحقيقي لدى المجتمع، والدولة على حد سواء، وخلق أزمة حقيقية بعد الحرب، هي: تلك التقارير التي تحدثت عن نية المقاومة في غزة تغيير استراتيجيتها من الدفاع، إلى الهجوم، وخطف الجنود؛ من أجل القيام بصفقات لتبادل الأسرى.^{٢٠}

هذه التقارير مضافا إليها زخات الصواريخ، التي بدأت تتساقط على جنوب الكيان، والواقع السياسي الهش. كل هذا، بدأت إسرائيل تضيق به ذرعا، حيث عدت استمرار إطلاق عشرات الصواريخ من غزة باتجاه مستوطنات الجنوب، خرقا كبيرا لا يمكن التعاطي معه، أو السكوت عنه؛ لأنه حافز؛ لتغيير قواعد اللعبة التي فرضت بعد حرب عام ٢٠١٢م، هدوءًا ضمنيًا، يقوم على التبادلية وفق قواعد من التفاهم غير المباشر، والتي على ما يبدو شجعت الأوضاع القاسية في قطاع غزة تغييرها بعد تشديد النظام المصري قبضته على الحدود مع القطاع.^{٢١}

المحور الرابع: القوات الإسرائيلية المشاركة في الحرب

تعددت الفرق العسكرية المشاركة في الحرب على غزة حسب تكوين المعركة، وأهدافها، والمسار الزمني الذي احتاجت إسرائيل إليه لشن عدوانها. يتكون الجيش الإسرائيلي من ثلاثة جيوش رئيسة: السلاح البري، (المظليين)، سلاح الجو، وسلاح البحرية، إضافة إلى العديد من الأقسام المساعدة التابعة لوحدات الجيش الإسرائيلي المقاتلة. ويحتوي الجيش الإسرائيلي في كل قطاع مسلح على مجموعة من الوحدات الإسرائيلية المقاتلة التي شاركت كلها في الحرب على غزة^{٢٢}. ومنذ الأيام الأولى من المعركة، وقبلها دفعت إسرائيل بقوات كبيرة



إلى الحرب، واستدعت حسب إحصاءات الجيش الإسرائيلي (٨٢٢٠١) عسكري من جنود الاحتياط^{٢٢}، حيث قام سلاح الجو الإسرائيلي بشن ما يقارب (٥٢٢٦) غارة على غزة.^{٢٤}

ومن أهم القوات التي شاركت في الحرب على غزة من الجيش الإسرائيلي، هي:

وحدة الناحل: وهي أولى القوات البرية، التي دخلت الحدود مع غزة^{٢٥}، وتعدّ وحدة الناحل إحدى أبرز القوات البرية المقاتلة، وقد تأسست عام ١٩٨٢م. وتتكون هذه الوحدة من أربع فرق مقاتلة، وهي: الفرق (٥٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٤)، وهي حالياً بقيادة (أوري جوردن)^{٢٦}، ويطلق عليها هذا الاسم اختصاراً للشباب الطلائعي المقاتل، وتعدّ الوحدة تحت قيادة جيش المركز في إسرائيل.^{٢٧}

وحدة جولاني: بدأت عملياتها العسكرية في قطاع غزة بتاريخ ٢٠/٧/٢٠١٤م، ولكنها خسرت في أول يوم في الحرب ثلاثة عشر مقاتلاً^{٢٨}، وتعدّ وحدة جولاني من أشهر الوحدات العسكرية الإسرائيلية، فقد شاركت في كل حروب إسرائيل، واستطاعت احتلال أغلب الأراضي التي احتلتها أثناء حرب ١٩٤٨م، وقد قامت الوحدة بتحمل عبء حرب لبنان عام ١٩٨٢م.

تأسست الوحدة بتاريخ ٢٢ فبراير من عام ١٩٤٨م، وهي من أبرز الفرق النخبوية التابعة للجيش الإسرائيلي، وهي حالياً بقيادة غسان عليان (موقع الجيش الإسرائيلي)، وهي مكونة من أربع وحدات أساسية، الون، باراك، جدعون ودرور (وحدة جولاني، الموقع الرسمي)، وتخضع وحدة جولاني لقيادة الجيش الشمالية، ويقدم إليها أغلب طلبات الانضمام العسكرية، حيث يحلم أغلب الجنود بالخدمة تحت لواء جولاني.

وحدة جفعاتي: أو الوحدة رقم (٨٤) في الجيش الإسرائيلي، قاتلت في حرب عام ١٩٤٨م، وهي وحدة برية تأسست عام ١٩٨٣م، وقد تأسست نتيجة حرب لبنان عام



١٩٨٢م، وقد شاركت في ثلاث حروب، وهي: حرب لبنان الثانية، وحرب الرصاص المصبوب، وحرب الجرف الصامد، بالإضافة إلى الانتفاضة الأولى، والثانية. وتعد هذه الوحدة من جيش الاحتياط، وتتكون من أربع وحدات أساسية، وهي: شاكد، تسابر، روتم، سيور (موقع وحدة جفعاتي، الموقع الرسمي).

المحور الخامس: تطور العمليات الإسرائيلية على الأرض في الحرب على غزة

منذ الأيام الأولى من الحرب، اختارت إسرائيل منهجية تقوم على التدرج في الأداء العسكري وفق معايير تعبئة الميدان، الفاعلية المتدرجة، والقدرة على الانتقال من مرحلة إلى أخرى بثبات، ودون حرق المراحل.

حيث اعتمدت إسرائيل القصف الجوي، والبحري، كما استخدمت قذائف المدفعية بعيدة المدى، حيث قام سلاح الجو الإسرائيلي بالإضافة إلى الفرقة (٩١٦)، وكذلك الأسطول (١٣)، وأسطول البواخر البحرية، وكذلك القذائف المدفعية، التي كانت تطلقها الدبابات عن بعد، بتكثيف النار في المناطق الحدودية.^{٢٩}

الأداء الإسرائيلي المعالج لساحة المعركة، ولتوجهات إسرائيل فيها أفرز بعد الساعات الأولى جملة من المراحل التي يمكن الإشارة إليها على النحو الآتي:

المرحلة الأولى: العمليات الجوية.

استمرت هذه المرحلة (١٠) أيام من تاريخ (٢٠١٤/٧/٨ إلى ٢٠١٤/٧/١٧م)، واستخدمت إسرائيل فيها سلاح البحرية، والجو، بالإضافة إلى سلاح المدفعية في عمليات قصف متواصل للمناطق الفلسطينية في غزة. هدفت إسرائيل في هذه المرحلة، خلق حالة من الردع، وإدخال غزة في حسابات التصعيد الجدية؛ لكنها بذلك فقدت صناعة ما يسمى



بالصدمة، التي تحققت لإسرائيل في الحروب، التي اندلعت في عامي ٢٠٠٨، و٢٠١٢م. وحسب التقديرات الإسرائيلية؛ فإن نتاج القصف أسفر عن استشهاد أربعة مقاتلين تابعين ل(حماس) في اليوم الأول.^{٢٠}

في المقابل، قامت المقاومة الفلسطينية في هذه المرحلة بضخ عشرات الصواريخ، المستوطنات الإسرائيلية، كما قامت بإرسال مجموعة بحرية مقاتلة إلى موقع زيكيم، التي تبين بعد النفي الإسرائيلي أن المجموعة خاضت اشتباكا حقيقيا، وهذا ما توضح عبر أشرطة بثتها مواقع قريبة من المقاومة الفلسطينية.^{٢١}

استمرت دولة الاحتلال في عملياتها الجوية، حيث كانت الغالبية العظمى من الخسائر البشرية في صفوف الأطفال، والمدنيين، في المقابل، استمرت المقاومة الفلسطينية في إطلاق الصواريخ باتجاه الأراضي المحتلة وفق وتيرة متسارعة، ومنتزدة، ومنتسعة المدى، حيث وصلت الصواريخ إلى مناطق لم تكن تتوقعها إسرائيل، حينها أمرت إسرائيل بفتح الملاجئ في مركز وسط إسرائيل، بعد تقديرات أمنية، أن سعة النار ستتجاوز القدس^{٢٢}. وعلى الصعيد الرسمي، استمرت الاجتماعات المكوكية في الكابينت دون توقف؛ لبحث مقترحات الدخول في الهجوم البري، حيث صادق الكابينت في اليوم الأول من الحرب على استدعاء (٣٩٣٩٣) من جنود الاحتياط^{٢٣}؛ لترفع إسرائيل العدد بعد ذلك إلى ما يقارب (٧٥) ألف جندي احتياطي.^{٢٤}

لكن ما ميز هذه الفترة في الرصد الإسرائيلي، إعلان كتائب القسام الجناح المسلح لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) بتاريخ ١٢/٧/٢٠١٤م، عن نيتها القيام بقصف تل أبيب، وبتاح تكفا، وفعلا تساقطت الصواريخ في بث مباشر على المناطق المذكورة. هذا الحدث عُدَّ مفصليا في صورة الحرب، وقدرة المقاومة الفلسطينية على المس بمنظومة



إسرائيل الأمنية، والعسكرية، بل استطاعت وضع المستوى السياسي في مأزق حقيقي على الأقل في مواجهة أسئلة الجمهور الإسرائيلي عن القدرة في مواجهة التحديات^{٣٥}. هذه الحادثة تبعها إسقاط طائرة بدون طيار في الرابع عشر من شهر يوليو^{٣٦}؛ لتعلن كذلك إسرائيل بعدها بثلاثة أيام عن إسقاطها طائرة من دون طيار للمقاومة الفلسطينية بواسطة صاروخ باتريوت^{٣٧}، وكذلك في ليل اليوم نفسه، أطلقت مجموعة القذائف من لبنان باتجاه الجليل، ولكنها سقطت في مناطق فارغة، ولم تسبب أي أضرار تذكر^{٣٨}. هذه العمليات مع عمليات أخرى قامت بها المقاومة الفلسطينية وضعت المؤسسة الإسرائيلية في أزمة اتخاذ القرارات، مما جعل التوجهات تميل إلى مبادرة تهدئة بشروط إسرائيلية.

ففي الخامس عشر من الشهر نفسه بلورت مصر مبادرة؛ من أجل وقف إطلاق النار. إسرائيل استجابت للمبادرة، في المقابل، لم تقبل الفصائل الفلسطينية المبادرة بوصفها نسخة إسرائيلية؛ لذلك استمرت في القصف، وجددت من جهتها إسرائيل القصف.

على إيقاع التصعيد، تلقت إسرائيل إعلان (حماس) شروطها لوقف إطلاق النار لمدة طويلة، منها: فتح الحدود، وإقامة ميناء، ومطار، وتوسيع حيز الصيد البحري، بالإضافة إلى الإفراج عن أسرى صفقة شاليط^{٣٩}. وفي السادس عشر من الشهر نفسه ازدادت وتيرة القصف، وأعلنت وزارة الصحة الفلسطينية أن عدد القتلى في هذا اليوم تجاوز (٢٠٠) شخص، أغلبهم من الأطفال والنساء^{٤٠}، وفي اليوم نفسه قتل أربعة أطفال كانوا يلعبون على الشاطئ، مما أثار ردود فعل دولية عديدة^{٤١}. في اليوم التالي أعلن الجيش الإسرائيلي أنه أحبط محاولة تسلل باتجاه معبر صوفا^{٤٢}؛ لذلك أعلن الكابينت في اليوم نفسه نيته الذهاب إلى الحرب البرية، وتوسيع العملية العسكرية^{٤٣}



المرحلة الثانية: الهجوم البري.

الحديث عن المرحلة الثانية من المعركة يأتي متداخلا مع المرحلة الأولى، بالنظر إلى القناعة الإسرائيلية فيها، التي لم تكن بالمستوى المطلوب، خاصة بعد ما تبين أن قدرات المقاومة الفلسطينية متماسكة، وقادرة على ضرب المدن الإسرائيلية بمختلف الصواريخ. هذا الأداء دفع إسرائيل إلى الشروع في عملية برية، بدأت في السابع عشر من يوليو، واستمرت حتى الرابع من أغسطس، حيث بدأت العملية البرية بدخول أعداد كبيرة من الجيش بحماية سلاح الطيران والمدفعية.^{٤٤}

وعملت وحدة الهندسة الأرضية على البحث عن الأنفاق النافذة باتجاه إسرائيل، وقد كان عدد الفرق المشاركة ثلاثة كما هو مذكور آنفاً، وعدد الوحدات المتفرعة عنها سبعة^{٤٥}. أولى الفرق التي دخلت بتاريخ ٧/١٧، كانت فرقة ناحل، حيث تم مواجهة الفرقة بمقاومة شرسة جداً، وتبعتها بتاريخ ٧/٢٠، فرقة النخبة جولاني لمنطقة الشجاعية، وحدثت هناك إحدى المعارك الأكثر قسوة، حيث فقدت إسرائيل (١٣) جندياً خلال تلك المعركة.^{٤٦}

هذه المرحلة تم الاتفاق فيها على وقف إطلاق نار إنساني؛ من أجل إجلاء الجثث، والجرحى الذين تكدسوا في طرقات غزة، حيث استمرت هذه التهدئة دون خروقات تذكر، من جانب المقاومة الفلسطينية حتى الساعة الخامسة والنصف بطلب من الصليب الأحمر^{٤٧}. ووفق المعطيات من وزارة الصحة الفلسطينية؛ فقد قتل في الشجاعية يومها (٣٧) فلسطينياً^{٤٨}. فيما استمر إطلاق الصواريخ باتجاه البلدات الإسرائيلية بما في ذلك أسدود، وتل أبيب.^{٤٩}



في المقابل عدّ الإعلام الإسرائيلي هذه المرحلة بالأخطر على أمن الجيش الإسرائيلي، خاصة أن وحدة النخبة فقدت قيادات قوية أثناء المعركة، ومست أثناء ذلك وحدة إدارة المعركة، مما شكل إرباكا كبيرا على صعيد إدارة المعركة، بل وصفت قيادات إسرائيلية، مثل: (يعقوب بري) العملية بالمعقدة، ووصفت القناة الثانية (حماس) أنها تدير عمليات احترافية غير مسبوقة. خلال هذه العملية البرية استطاع الجيش الإسرائيلي التقدم بضع مئات من الأمتار في غزة، في المقابل استمر القصف الإسرائيلي المدفعي، والجوي بشكل كثيف، حيث قامت إسرائيل بقصف بعض المدارس، والمستشفيات بحجة إطلاق صواريخ منها، وكذلك قامت بقصف مدرسة تابعة للأونروا، وأدت إلى استشهاد العديد من الأبرياء، مما جلب ردود فعل قوية، وشاجبة لحكومة (نتنياهو)، وطالبت الأمم المتحدة بإجراء تحقيق مستقل في الحادثة.

في المقابل بدأ الإعلام الإسرائيلي، ولأول مرة يدير النقاش حول الحرب الأخلاقية، والصور الإجرامية، التي تبث من قطاع غزة على شكل جرائم، فحركت الغضب في عدد من العواصم العربية، ودفعت إلى حركة احتجاج كبيرة، كانت الأكبر في تاريخ الولايات المتحدة، والأكثر نشاطا في أوروبا، مما رفع مؤشر كراهية اليهود بشكل كبير.

هذا الحديث دفع صحيفة (هآرتس) إلى الحديث عن خسارة إسرائيل الحرب الأخلاقية؛ بسبب الصور، التي لم يمكن سترها في العالم، والتي كشفت عن الفظائع الإسرائيلية. استمر القصف، والقصف المتبادل، وخاضت إسرائيل معهما معارك شرسة، أقرت فيها أنها لم تكن تتوقعها من حيث قوتها، وواقع الخسائر الذي تكبدتها.

ففي الثاني والعشرين من يوليو، وبعد اتساع موجة الصواريخ، وتركيزها على مدينة تل أبيب، أعلنت العشرات من شركات الطيران إيقاف رحلاتها باتجاه إسرائيل، وذلك بسبب



سقوط بعض الصواريخ بالقرب من مطار اللد (بن غوريون)^{٥١}. هذه النتيجة ألهمت الإعلام الإسرائيلي، ووضعت أمام خيار التعتميم على الأخبار، التي تناقلتها بشكل واسع وسائل الإعلام العالمية، مما اضطره إلى تبرير الإغلاق؛ للتقليل من حجم الحادثة؛ ولإعادة القيمة لقدرة المجتمع على الصمود في مواجهة الإرباك الكبير، الذي أصاب المجتمع الإسرائيلي. الأداء المقاوم أيضا في هذه المرحلة برز عبر الأنفاق، التي اخترقت الحدود مع الكيان الغاصب، ونجح القسام في تنفيذ عمليات مؤلمة أدت إلى مقتل العديد من الجنود الإسرائيليين. أبرزت تلك العمليات عملية ناهل عوز، التي أربكت الحسابات الإسرائيلية، وأبقت التحليلات مفتوحة حول نتائجها، وحقيقة ما خسرت إسرائيل في هذه العملية، كما وضعت إسرائيل رؤية جديدة في إدارة عملياتها، تقوم على تأمين الحدود، وعدم التوغل المتسرع^{٥٢}. لما حدثت هذه العملية، تم تشكيل لجنة تحقيق في تفاصيلها بهدف معرفة مواطن الخلل في الجانب الاستراتيجي، والعسكري^{٥٣}.

في السادس والعشرين من شهر يوليو، بدأت المساعي الدولية؛ من أجل الوصول إلى وقف إطلاق النار مع قطاع غزة، وادعت إسرائيل حينها الاستجابة لكل تلك الوساطات، فيما رفضتها المقاومة في غزة، وبررت ذلك بعدم تلبية شروط المقاومة الفلسطينية. المتابعات أسفرت عن التوصل إلى وقف إطلاق النار مع نهاية الشهر، سرعان ما نكثته إسرائيل بحجة أن مقاتلي (حماس) قاموا بمهاجمة ثلاثة جنود، واختطاف أحدهم في إشارة إلى حادثة رفح، التي ارتكبت فيها إسرائيل مجزرة كبيرة، ثم قامت إسرائيل بعد ذلك بالإعلان عن موت الجندي (هدار جولدن) في اليوم الموالي، بناء على الوقائع في الأرض، مما كذبتة بعد ذلك التسريبات، التي نشرتها صحيفة ידיعوت أحرنوت^{٥٤}.

المقاومة الفلسطينية راكمت من خلال الصور قدرتها في هذه المرحلة على المس بإسرائيل، مما خلق حالة من التباين في المواقف تجاه التعاطي مع قطاع غزة. الحديث



الإسرائيلي من خلال بيانات مختلفة صادرة عن الجيش، أخذ يعطي تقديرا، أن الجيش الإسرائيلي بات ينجز في تدمير الأنفاق، ومس بنية المقاومة الفلسطينية عبر قتل المئات، وأسر ما يساويهم.

في الثالث من أغسطس أعلنت إسرائيل بشكل مفاجئ عن انتهائها من القضاء على الأنفاق، وبهذا تكون قد حققت أهدافها في الحرب على غزة، رغم أن أهداف إسرائيل المعلنة قبل الحرب كانت، تفكيك سلاح المقاومة، إنهاء حكم (حماس)، والقضاء على الأنفاق.^{٥٥}

المرحلة الثالثة: وقف إطلاق نار.

هذه المرحلة استمرت بين الخامس من أغسطس، والثامن عشر منه (١٤ يوما)، وتميزت بوقف إطلاق النار بين المقاومة الفلسطينية، وإسرائيل، ومحاولة الجانب المصري التوصل إلى وقف إطلاق النار طويل المدى يقبله الطرفان^{٥٦}. خلال هذه الفترة كانت الأوضاع هادئة مع تقطع لوقف إطلاق النار ثلاثة أيام خلال تلك الفترة، حيث أشارت هذه المرحلة إلى سعي إسرائيل إلى البحث عن صيد ثمين في قطاع غزة من قيادة المقاومة الفلسطينية^{٥٧}. فوجدت نفسها في أزمة تسويق نصر، أو التقاط صورة لذلك، فكثرت بذلك اتهامات الإعلام الإسرائيلي للكابينت بالارتباك، وزاد مشهده وضوحا عندما قامت شخصيات وازنة في السياسة الإسرائيلية، مثل: وزير الاقتصاد (نفتالي بينت) بالحديث عن انفراد (نتنياهو) في اتخاذ خطوات الحرب.



المرحلة الرابعة: تجدد الحرب.

هذه المرحلة استمرت نحو ثمانية أيام ما بين التاسع عشر، والسادس والعشرين من أغسطس، حينها قامت إسرائيل بقصف واسع لقطاع غزة، وحاولت اغتيال بعض قيادات المقاومة، مثل: قائد الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) (محمد الضيف) في التاسع عشر من شهر أغسطس، الذي أوجت وسائل إعلام مقربة من الجيش إلى مقتله، كما أوحى إلى ذلك رئيس أركان الجيش الإسرائيلي ذاته (بني جانتس). الحادث أسفر عن استهداف بيت في منطقة الشيخ رضوان، قتلت فيه زوجة محمد الضيف وابنه.^{٥٨}

لكن خيبة إسرائيل في الضيف استعاضتها بعد رد المقاومة الفلسطينية الواسع من خلال إطلاق مكثف للصواريخ على الجنوب، ومناطق القدس والوسط. قامت إسرائيل في الحادي والعشرين من الشهر نفسه باغتيال ثلاثة من قيادات (حماس) البارزين في رفح، وعلى رأسهم (رائد العطار)، قائد منطقة رفح، والمسؤول عن اختطاف شاليط، وكذلك (محمد أبو شمالة)، و(محمد برهوم) قائدي منطقة الجنوب.^{٥٩}

لكن في الأيام الأخيرة من هذه المرحلة، بدأت إسرائيل سياسة جديدة من خلال قيامها باستهداف الأبراج؛ قصد إحداث أكبر أضرار ممكنه، والمس بالبيئة المجتمعية الحاضنة للمقاومة الفلسطينية عبر إدخال الرعب في نفوس أبناء المجتمع الفلسطيني، ومن خلال هذه المرحلة أرادت إسرائيل الذهاب إلى طاولة المفاوضات، من خلال وضع المقاومة في مأزق الخيارات، خاصة بعد القنعة الإسرائيلية، أن الدول العربية لن تحرك ساكنا في هذا الوضع تحديدا. المقاومة في هذه المرحلة قامت بإعدام (٢١) شخصا، قالت: إنهم عملاء لصالح إسرائيل، وكذلك ألزمت الكثيرين بالبقاء في البيوت، وعدم



الخروج منها، وإلا عرضوا أنفسهم للقتل، في خطوة جاءت؛ لتثبيت تماسك البيئة المجتمعية.^{٦٠}

النشوة الإسرائيلية لم تستمر في متابعة التطورات في القطاع عندما اعترف الجيش الإسرائيلي في الثالث والعشرين من شهر أغسطس من إطلاق أكثر من (١٠٠) صاروخ، هذا أعطى مؤشرا أن قوة المقاومة لم تضعف. وفي اليوم نفسه، أطلقت ثلاث قذائف من جنوب لبنان إلى الجليل الغربي، وإحدى تلك القذائف أحدثت أضرارا كبيرة في البناء، وأدت إلى إصابة شخص واحد فقط، مما أعاد لإسرائيل الخشية من أن الواقع قد يأتي بتطورات ظلت تدفعها إلى حين^{٦١}، لكن اللطمة الأكبر ما كانت في الأيام الأخيرة، التي اتسقت فيها العجلة الإسرائيلية التصعيدية مع قيام المقاومة الفلسطينية بإطلاق عدد هائل من الصواريخ وصل أحيانا حسب البلاغات العسكرية الإسرائيلية إلى ما يزيد عن (١٦٠) صاروخ في اليوم الواحد، أدى أحدها إلى مقتل ثلاثة إسرائيليين في غلاف غزة.^{٦٢}

استمر إطلاق النار المتبادل إلى أن أعلن الطرفان عن القبول بالمبادرة المصرية، ووقف إطلاق النار لمدة شهر قابلة للتجديد^{٦٣}. هذا الإعلان لمدة شهر أصبح وقفا نافذا له، أعلن فيه الجانبان الفلسطينيان الانتصار في الحرب، التي لم تبرز فيها إسرائيل سوى صور الدمار في صفوف المدنيين.



المبحث الثاني: إنجازات إسرائيل،
وانعكاسات ملفات المقاومة الموجهة
على الجبهة الداخلية الإسرائيلية.

المحور الأول: أهداف إسرائيل المعلنة من الحرب.

المحور الثاني: إنجازات إسرائيل في الحرب على غزة.

المحور الثالث: الملفات التي أوجعت المقاومة بها إسرائيل.

المحور الرابع: الحرب الأخيرة على غزة، وانعكاسها على أي حرب
مستقبلية.

(أ. علاء الريماوي)

المحور الخامس: الجبهة الداخلية الإسرائيلية خلال العدوان.

(أ. أكرم عطا الله)



المحور الأول: أهداف إسرائيل المعلنة من الحرب.

أعلنت إسرائيل حربها على قطاع غزة، وأعلنت عن بعض الأهداف، وأخفت بعضها، لكن ما تواتر على ألسنة القيادات الإسرائيلية ثلاثة أهداف رئيسية:

الهدف الأول- القضاء على حكم (حماس) في غزة، هذا الحديث كان حاضرا في تصريحات العديد من القيادات الإسرائيلية، حيث عبر عن ذلك السياسيون، خاصة قيادات البيت اليهودي الشريك في الحكم، وعلى لسان القيادي فيه (فيرتسمان)، الذي قال: يجب علينا من خلال هذه الحرب القضاء على حكم (حماس) في غزة^{٦٤}. ثم تلا هذا التصريح تصريح مماثل من رئيس الحزب (نفتالي بينت)، بالإضافة إلى وزير الخارجية الإسرائيلي (أفيغدور ليبرمان). هذا الحديث أيضا كان دعاية (نتنياهو) للانتخابية عامي ٢٠٠٩، و٢٠١٣م، أنه الوحيد القادر على القضاء على حكم (حماس)، حيث ركز في حملاته على مقولة: "إن (نتنياهو) قوي مقابل (حماس)، وإن الطريقة الوحيدة للقضاء على إطلاق الصواريخ، هي القضاء على حكم (حماس)^{٦٥}. الدعاية نفسها ردها (نتنياهو) في انتخابات عام ٢٠١٥م، حيث وصف نفسه بأنه الوحيد القادر على هزيمة (حماس)، وأن المعارضة إذا حكمت فسترضخ لهذه الحركة. كما أن هذا الحديث جاء أيضا على لسان (داني أيلون)، نائب وزير الخارجية، والمعروف بتوجهاته المتطرفة، قال: من أجل تفكيك سلاح غزة، لا بد من إنهاء حكم (حماس)، وأجهزتها في غزة^{٦٦}.

الهدف الثاني- وضعت إسرائيل تفكيك سلاح المقاومة في غزة هدفا رئيسيا، حيث جاء ذلك بصورة واضحة على لسان رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو)، الذي قال: يجب تفكيك سلاح غزة، وإفراغها من الصواريخ، إن هذه الحرب لن تنتهي إلا بتحقيق هذا الشرط، وعلى المجتمع الدولي مساعدتنا في ذلك^{٦٧}. كما هيا الإعلام الإسرائيلي عموم



الشعب الصهيوني لهذا الهدف عبر الحديث المتكرر عنه، كما تناولت هذا الموضوع شخصيات من الليكود منها (رافي لوفرت)، الذي قال: يجب تفكيك سلاح غزة بالتعاون مع مصر، والأردن.^{٦٨}

الهدف الثالث - القضاء على أنفاق المقاومة الفلسطينية بتدميرها، رغم أن هذا الهدف جاء متأخرا من حيث توقيته، والذي تزامن بعد اندلاع الحرب بعدة أسابيع، حيث قال (جيلي كوهين): إن القضاء على الأنفاق كان هدفا متأخرا، وطبيعة الأنفاق التي اكتشفت لم يكن يعرفها الجيش، أو تدريب على شبيهاتها مسبقا^{٦٩}. إن القضاء على أنفاق المقاومة ضرورة قصوى، جاء ذلك بعد أن أدركت إسرائيل خطورة هذه الأنفاق، وما أحدثته من ضربة للأمن الإسرائيلي، وبعد أن أضاف هذا السلاح إلى المقاومة قوة استراتيجية في غزة، ما دفع (أدرعي)، زعيم حزب شاس المعارض لمخاطبة الحكومة قائلا: "إما أن تقضوا على الأنفاق، وإما أن تفرغوا غلاف غزة من السكان".^{٧٠}

وأضاف زعيم المعارضة (هرتسوغ): إن أي اتفاق يجب أن يشمل القضاء على الأنفاق، وبعدها أجمع الكابينت الإسرائيلي على أن شرط الوصول إلى اتفاق وقف إطلاق نار، يجب أن يكون بعد القضاء على الأنفاق^{٧١}، هذه الأهداف الثلاثة، أوضحت في الأيام الماضية مع انطلاق الحملة الانتخابية الإسرائيلية للكنيست مناطق تقييم، وتساؤلات عن مدى تحقيقها. المعارضة الإسرائيلية وصفت الحرب التي قادها (نتنياهو) بالفاشلة؛ لعدم تحقيق الأهداف، الأمر لم يتوقف عند المعارضة، بل تبعته ذات المواقف من شركاء الكابينت (لغني، ولابيد).

خلاصة هذا المحور، أن إسرائيل لم تحقق الأهداف المعلنة من الحرب، فهي لم تستطع القضاء على المقاومة كما لم يتم تفريغ، أو تفكيك سلاح المقاومة، الذي وضعته



إسرائيل شرطاً للبدء في أية مفاوضات؛ لوقف إطلاق النار. كما لم تؤكد الرواية الإسرائيلية الرسمية استطاعتها تدمير كل الأنفاق، التي قالت إسرائيل إنها تبلغ (٣٧) نفقا، ثم أبقى الباب مفتوحاً؛ لإمكانية بقاء بعضها، كما أشار إلى ذلك (سامي ترجمان)، قائد قوات الجيش الإسرائيلي جنوب إسرائيل. الفشل في تحقيق هذه الأهداف الثلاثة، جعل الماكنة الإسرائيلية تتحدث عن ما يعرف بمنظومة الإخضاع، والردع، وتساوي الرعب. انتقلت إسرائيل منه إلى الحديث عن هذه المضامين، حتى هذه المصطلحات لم تستطع إسرائيل تحقيقها؛ لأن المقاومة نجحت في جرها إلى حرب استنزاف، أو حرب التوقيات المتباعدة، ما جعل إسرائيل لا تطيق احتمالها؛ لأن هذا يعني إفراغ الجنوب من السكان^{٧٢}. بعد هذا الفشل الواضح في ردع المقاومة في غزة، ذهبت إسرائيل إلى الخيار الأخير، وهو التوصل إلى تفاهات تؤدي إلى هدوء طويل الأمد في الجنوب^{٧٣}.

ويضيف البروفسور (بوعز جنور) في هذا السياق: "إن إسرائيل خرجت إلى معركة كانت في الأصل في غنى عنها؛ لأنها لم تكن مستعدة لها، سواء على الصعيد السياسي، والأمني، أو على صعيد وضوح الأهداف التي لم تتحقق بعد انتهاء المعركة".

خلال شهر كامل سمعنا عن أهداف متنوعة، ومتناقضة من السياسيين الإسرائيليين، ولكن ما اتفق عليه الخبراء غالباً، هو أن وضع شرط القضاء على حكم (حماس) كان خلافاً^{٧٤}. ويضيف كاتب آخر: (نتنياهو) لم يحقق شيئاً من الحرب، بل على العكس من ذلك، إن إسرائيل جعلت أطرافاً عديدة تبدأ الحوار مع (حماس). وعلق الكاتب نفسه على مؤتمر النصر، الذي أعلن فيه (نتنياهو) إنجازات إسرائيل على المقاومة الفلسطينية: لقد حاول (نتنياهو) إجبار العديد من الضباط الخروج للإعلام، وإعلان النصر، لكن هذا لم يحدث^{٧٥}.



المحور الثاني: إنجازات إسرائيل في الحرب على غزة.

في حديث إسرائيل عن الإنجازات في حربها ضد المقاومة الفلسطينية، وجد كثير من الباحثين في الكيان الصهيوني أن إسرائيل لم تحقق أي إنجاز من الإنجازات الاستراتيجية، لكن القيادة الإسرائيلية عدت جملة من القضايا، التي استطاعت تحقيقها، منها:

أولاً- على المستوى السياسي حصلت إسرائيل على دعم دولي، خاصة من الدول الغربية، وأهم ما تحقق لها من دعم عربي كان خفياً من بعض الدول، في إشارة إلى بعض دول الخليج، ودول معلنة، وعلى رأسها مصر. هذا الحديث كرره (نتنياهو) في (٦) خطابات أثناء الحرب، وبعدها.^{٧٦}

ثانياً- تطور عمل منظومة اعتراض الصواريخ الفلسطينية (القبة الحديدية)، فقد بلغت نجاعة القبة الحديدية في الحرب قبل الأخيرة عام ٢٠١٢م، نحو (٧٥%)؛ لتقول إسرائيل: إن هذه النسبة ارتفعت خلال الحرب الأخيرة؛ لتصل الى ما يقارب (٩٠%)^{٧٧}. الادعاء الإسرائيلي لم يصمد أمام مسار رصد البيانات العسكرية الإسرائيلية، التي قالت إعلاناتها: إن ما أسقطته من صواريخ لم يتجاوز (٣٥%). وهناك من قال: إن ادعاءات إسرائيل، هذه النسبة مرتفعة تكمن في نية إسرائيل إنجاح المنظومة؛ لأهداف تجارية، ووفق رأي المصادر ذاتها، فإن الواقع المرحج، هو: أن أي من الدول، لم تتقدم لشراء المنظومة، لذلك عُدَّ أحد بوابات الفشل على الصعيد الاقتصادي، بل أبعد من ذلك، أن الحديث تجاوزه إلى عدم صدقية ما نشر رسمياً عن نجاعة هذه المنظومة.^{٧٨}

ثالثاً- تدمير الأنفاق الفلسطينية، التي تشكل حسب الرأي الإسرائيلي تهديداً لأمن إسرائيل. الحديث عن هذا الإنجاز من قبل (نتنياهو)، والجيش، كان سبباً لانفجار خلافات



حادثة داخل الكابينة الإسرائيلي، (بينت) وزير الاقتصاد، وزعيم البيت اليهودي هاجم (نتنياهو) قائلاً: إن الهدف هو ردع (حماس)، وليس تدمير الأنفاق التي اكتشفت أثناء الحرب^{٧٩} من جانبه قال عضو الكنيست (دوف حنن): إن الحديث عن تدمير الأنفاق ما هو إلا هراء. فمن مواجهة إلى أخرى، ومن حرب إلى أخرى، يزداد الوضع الأمني لسكان إسرائيل سوءاً^{٨٠}. حتى الحديث بقطعية تدمير الأنفاق من قبل رئيس الوزراء الإسرائيلي، كان مشككاً به عند رئيس الأركان الإسرائيلي (بني جانتس)، الذي قال: "دمرنا الأنفاق التي وصلنا إليها".

رابعاً- ضرب البنية التحتية للمقاومة في غزة، فقد ادعت إسرائيل أنها استطاعت القضاء على (٥٠٠٠) من مصادر البنى التحتية للمقاومة، (نتنياهو) قال في هذا السياق: "إن الجيش في غزة أصاب البنية التحتية في غزة إصابات قوية، على صعيد الصواريخ، أو المقاتلين، ومصانع التصنيع^{٨١}". هذا الحديث لم يصمد طويلاً حتى كشفت المقاومة عن قدراتها عبر استعراضات عسكرية، قالت عنها يديعوت أحرنوت: إن (حماس) أصيبت في الحرب الأخيرة بخسائر، لكنها ما زالت تملك كثيراً من القدرات لمواجهة أخرى. (يعقوب بري) هو الآخر أدلى دلوه قائلاً: "إن حركة (حماس) لا يمكن الحديث عن إنهاء وجودها؛ لأنها تبني قواعدها من الناس، وأصعب الحروب، هي التي تخوضها مع المجتمعات".

خامساً- إعلان إسرائيل عن اغتيال ألف مسلح فلسطيني من بينهم العديد من القيادات^{٨٢}، علماً أن القنعة الإسرائيلية السائدة في المجتمع، هي: أن أغلب الذين قتلوا في غزة هم من الأبرياء، الذين ليس لهم أي علاقة تذكر بالأعمال الحربية^{٨٣}.



سادساً- عدم قبول إسرائيل شروط المقاومة الفلسطينية. وانتهت الحرب دون موافقتها على إطلاق سراح الأسرى، أو إقامة مطار، وميناء، أو نقل الرواتب لموظفي حكومة غزة.^{٨٤}

المحور الثالث: الملفات التي أوجعت المقاومة بها إسرائيل

استطاعت المقاومة الفلسطينية تسديد ضربات موجعة لإسرائيل، وتلحق بها أضراراً على شتى المستويات: الاقتصادية، والعسكرية، والنفسية، والاجتماعية، وكذلك الاستراتيجية.

أولاً- الجانب الاقتصادي (اقتصاد المؤسسة العسكرية)، استطاعت المقاومة أن تلحق أضراراً كبيرة بالاقتصاد الإسرائيلي، مما دفع بعض الكتاب، والمحللين إلى الاكتفاء بأن إسرائيل قد خسرت الحرب. الكاتب الإسرائيلي (عمونيل جارتل) قال: قبل أن تنتهي الحرب نستطيع القول: إن (حماس) قد انتصرت بالحرب، وكل مواطني إسرائيل يعلمون ذلك، أضرار اقتصادية كبيرة جداً، أصابت إسرائيل، منها: توقف الرحلات الجوية باتجاه إسرائيل؛ لعدم قدرة الجيش الإسرائيلي حماية أجوائه^{٨٥}، حيث أوردت صحيفة يديعوت إحصائية للخسائر الاقتصادية، التي بلغت (١٨) مليار شيكل، إضافة إلى (١٤) مليار شيكل، طلبها الجيش؛ للتعويض عن خسائره في الحرب، هذا الواقع أثار اتهامات للجيش الإسرائيلي بالفساد، وتسبب في ما بعد، بانهيار الحكومة الإسرائيلية على خلفية الخلافات على بنود الموازنة للعام ٢٠١٥م، والتي تسببت بها انعكاسات الحرب على غزة.^{٨٦}

ثانياً- لأول مرة في تاريخ إسرائيل تصيب المجتمع الإسرائيلي ما يعرف بالهجرة الداخلية بهذا الحجم جراء الحرب، برغم حرص إسرائيل على التعتيم على هذه الظاهرة. المعطيات الإسرائيلية تحدثت: تم فراغ كبير في الجنوب من سكانه؛ مما تسبب في فوضى غير



مسبوقة أثناء خروج المستوطنين بفعل إطلاق الصواريخ، حيث سادت في الأيام الأولى من الحرب ازدحامات مرورية عند المخارج إلى مناطق الوسط، والشمال. الهروب من الجنوب كان واضحاً أيضاً، عند انتهاء الحرب، إذ لم ينسَ الكثير من الإسرائيليين ما حل في أمنهم الشخصي، حيث أشار (بيير كراوس) أحد الكتاب الإسرائيليين، والوجه المجتمعية في إسرائيل: "بعد شهرين من انتهاء الحرب، لكن الواقع يشير إلى أن سكان الجنوب لم يُعد الكثير منهم حتى الآن". حديث الكاتب صدقته استطلاعات الرأي، إشارة إلى أن نصف سكان جنوب إسرائيل باتوا يبحثون عن مناطق سكن بعيدة عن غزة^{٨٧}. الهجرة من الجنوب، أو الخوف من العيش فيه؛ تسبب به سلاح الأنفاق، الذي ما زال أحد الأسلحة، والملفات الأكثر إبلافاً لإسرائيل، التي لم تتأكد بعد من تدميره، أو القضاء عليه.^{٨٨}

ثالثاً- فقدان العمق الآمن في إسرائيل، استطاعت المقاومة ضرب ما يعرف بالحصن (العمق الآمن)، الذي سعى الجيش الإسرائيلي بناؤه عبر استمرار إطلاق المقاومة للصواريخ، وعدم قدرة إسرائيل على إيجاد حل لذلك. وهذا مس -حسب القناة الثانية- ما يعرف بحيوية التحرك المريح للجيش الإسرائيلي على الأرض، في ظل عدم القدرة على تأمين ظهر الجيش، ومجتمعه، حيث شمل الضخ الصاروخي كافة المناطق، والمدن الإسرائيلية.

رابعاً- الخسائر العسكرية في صفوف الجيش الإسرائيلي، تباينت من إعلان عسكري لآخر، وبين تقرير صحفي، وآخر، لكن مجمل الخسائر التي أجمعت عليها التقارير أن نحو (١٨٠٠) جندي إسرائيلي، أصيبوا بجروح مباشرة في المعركة، منهم الربع في حال العجز، بالإضافة إلى مئات أصيبوا بأوضاع نفسية صعبة. أما في الحديث عن عدد القتلى، فبلغ عددهم نحو (٧٦) جندياً إسرائيلياً^{٨٩}، لكن ما أجراه الكاتب من خلال بعض



المؤشرات يتضح إخفاء الجيش الإسرائيلي عدد القتلى الحقيقي، والذي تبين بعد تأكيد الكاتب وقوع قتلى من غير اليهود أثناء العملية البرية.

خامساً- فقدان الجيش الإسرائيلي بعض جنوده في أسر المقاومة الفلسطينية، الأمر الذي أوقع الجيش في حرج التصرف. من بين المفقودين، ما كشفت عنه تسجيلات نشرتها صحيفة يديعوت أحرنوت، والتي كشفت بدورها عن فقدان جندي لم يتأكد موته، (هدار جولدن)، بالإضافة إلى فقدان الجندي (شأوول أرون)، الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، بل كشف في هذا السياق ما كان الجيش يحاول ستره، ألا وهو أن

الجيش الإسرائيلي يقتل جنوده، مما أوقع الجنود في البحث عن خيارات النجاة عبر ظاهرة الانتحار، أو الهرب، وأخيرا الادعاء بالمرض.

سادساً- خسارة الأمن، والجيش ثقة المجتمع الإسرائيلي، هذا الموضوع، كان من أهم المواضيع التي سعت المؤسسة الأمنية دفعه، لكن عدم تحقيق إسرائيل أهدافها، والتدرج بالنزول شيئاً فشيئاً عنها؛ أدى في النهاية إلى فقدان الثقة في المؤسسة الإسرائيلية، والأمن، وفقدان إسرائيل قوة الردع، وهو أكثر ما يقلق إسرائيل. يقول (أمير بوحبوط): إن القيادة السياسية بسبب تخبطها، وعدم قدرتها على ردع المقاومة في غزة؛ أدت بذلك إلى فقدان الجمهور الإسرائيلي الثقة بها، والأمن الشخصي^{٩٠} ويقول الكاتب نفسه: إن إسرائيل لم تحقق النصر المنشود في هذه الحرب، ولا التي قبلها، وإن إعلان الرمتكال، أن الأيام ستثبت من انتصر، يعني أننا لم نحقق النصر.^{٩١}

سابعاً- فشل إسرائيل من إحراز أي تقدم بري، حيث استطاعت المقاومة الفلسطينية أن تردع إسرائيل من التقدم برياً داخل قطاع غزة، مما تسبب في عدم قدرتها على التفكير،



في أي محاولة لاحتلال غزة^{٩٢}، ومما زاد الطين بلة بالنسبة للإسرائيليين، هو: ارتفاع شعبية (حماس)، وقيادتها، وهذا على عكس ما كانت تتوي إسرائيل التخطيط له.^{٩٣} ثامناً - خسارة الجيش الإسرائيلي ما يسمى بالسمعة الأخلاقية. إن الحرب أفقدت إسرائيل سمعة جيشها القادر على صناعة الانتصار، وخسر أيضا ما يسمى بالحروب الأخلاقية، مما انعكس على وضع إسرائيل عالميا، وخروج العديد من المسيرات، التي تعدّ سياسات إسرائيل غير شرعية، خاصة في أوروبا.^{٩٤}

المحور الرابع: الحرب الأخيرة على غزة، وانعكاسها على أية حرب مستقبلية.

بدأ يظهر في الأيام الأخيرة مدى الخلافات الإسرائيلية الداخلية، وما تسببت به الحرب على قطاع غزة من ألم كبير أصاب المجتمع الإسرائيلي، وكذلك ما حل بالمستوى السياسي الإسرائيلي من واقع تفككت معه الحكومة. كما بدأ بعض السياسيين التصل من تبعات الحرب؛ ليعلن وزير الخارجية، والحليف السابق الأقوى لرئيس الوزراء (نتنياهو): أننا جئنا إلى الحرب، ولسنا من بادر إليها^{٩٥}. هذا الحديث، وتصريحات أخرى، خاصة تلك التي تحدثت عن تقديرات أمنية إسرائيلية، طالبت بضرورة حلحلة الملفات الإنسانية؛ حتى لا تنفجر الأمور أكثر. وبذلك، فإن من المتوقع، ألا تبادر الحكومة الإسرائيلية في المستقبل بشن أية حرب إلا بالعودة إلى الكنيست؛ لأن الهزيمة في إسرائيل لا والد لها. وقال الكاتب الإسرائيلي (أمير حتسروني): لو تم طرح مسألة الحرب على الكنيست، أو مسألة اغتيال قيادات (حماس)، لما وافق الكنيست على ذلك^{٩٦}؛ ليضيف الكاتب نفسه: لماذا خسرتنا (٢٥) مليار، بشكل مباشر، وغيرها بشكل غير مباشر، ودمرنا موسمنا السياحي، وفقدنا (٧٠) جنديا، كل ذلك بسبب عدم رقابة الكنيست على الحكومة.^{٩٧}



هذه الحرب غيرت قواعد اللعبة، إسرائيل حاولت استراتيجية طويلة الفترة ردع غزة، من خلال إحداث دمار هائل، تردع به سكان غزة دون أن تتأثر كثيرا، لكن ما حدث هو أن الحرب آلمت إسرائيل بشكل كبير، مما سيدفعها في المستقبل إلى وضع ألف حساب قبل خوض أية حرب، خاصة أن النتيجة التي تم التوصل إليها لا يمكن ردع (حماس)، والمقاومة في غزة^{٩٨}. إسرائيل خلال هذه الحرب واجهت معضلات لم تشهدها من قبل، منها ضعف جاهزية الجيش، وخلل في تجهيزات الجيش، وعمليات نوعية خاضتها المقاومة، مثل: ناهل عوز، التي شكلت فشلا استخباراتيا^{٩٩}؛ لذلك تدرك إسرائيل تمام الإدراك أن عليها التخلص من المآزق السابقة قبل شنها حربا؛ لترميم الردع. من هنا تدرك إسرائيل أنها خلال الحروب الأخيرة، التي خاضتها ضد المقاومة في غزة، كانت في كل مرة تفقد من ردعها، وهيبته، لكن هذا كله لن يمنع إسرائيل من تجديد الحروب مستقبلا؛ لأن الاستراتيجية العسكرية، التي تتبناها قائمة على منع ازدياد قوة الخصم، خاصة في المنطقة التي تحيط بها.

المحور الخامس: الجبهة الداخلية الإسرائيلية خلال العدوان.

تكمن صعوبة العودة إلى البحث عما كانت عليه الجبهة الداخلية الإسرائيلية أثناء عدوان ٢٠١٤م، الماضي، عندما كانت الاشتباكات على أشدها بين المقاومة، وإسرائيل، مدة واحد وخمسين يوما، تخللتها فترات تهدئة متقطعة، حين كانت الصواريخ المتبادلة بين الجانبين تتقابل فوق الحدود الفاصلة بين القطاع، وإسرائيل. أما العودة إلى الصحافة الإسرائيلية، خلال تلك الفترة لا تظهر ما التقطته بعض عدسات الكاميرات العابرة، أو ما ظهر في برامج الترجمات على الإعلام المحلي الفلسطيني، أو حتى الوثائق التي صدرت ما بعد العدوان، أغلب الظن أن الإعلام الإسرائيلي تحول إلى جزء من أدوات الأمن القومي كعادته في مثل هذه الظروف، وكما أظهرت دراسات سابقة، وخصوصا أن ما



ينشر في الإعلام مطبوعا منه، يخضع للرقابة العسكرية (السانزورا)، التي تزداد في أوقات الحروب.

الداخل الإسرائيلي، المدن، والبلدات الإسرائيلية، كانت، وما زالت خاصة إسرائيل الرخوة، والتي أصبح استهدافها جزءًا من أدوات الضغط على إسرائيل، والمس بها؛ لما تمثله خصوصية مساحة الدولة، التي جعلت من صواريخ ذات المدى البعيد أربعة كيلومترات، ما أرق المؤسسة الأمنية، والسياسية فيها بلدة اسديروت، وقد ازداد هذا القلق مع تطور مدياتها، واتساعها؛ لتصل إلى مناطق أبعد من تل أبيب، والقدس، يعني إدخال قلب الدولة إلى المعركة. بعد عدوان ٢٠٠٦م، على لبنان، اتضح حجم انكشاف الجبهة الداخلية، فأقيمت في إسرائيل وزارة أطلق عليها وزارة الجبهة الداخلية، ضخت مليارات الشواكل في خزينة هذه الوزارة؛ للمساهمة في حماية مدن، وبلدات إسرائيل من صواريخ المقاومة سواء اللبنانية، أو الفلسطينية، وأعطيت الأوامر؛ لتسريع إنجاز مشروع القبة الحديدية؛ من أجل التصدي للصواريخ، وقد أقرت إسرائيل تدريباً سنوياً أطلقت عليه: (نقطة تحول)؛ لتمرين هذه الجبهة على الحروب، بعد أن قال وزير الجبهة الداخلية: "لم يبق واد في إسرائيل لم تصله الصواريخ".

ثلاث حروب شنتها إسرائيل على قطاع غزة، كانت المدن، والبلدات فيها مسرحاً؛ لعمليات المقاومة الفلسطينية، تختلف بابتعاد هذه المدن، والبلدات عن القطاع، فالأكثر قرباً تتوقف فيها الحياة عند جد الشلل، ثم يقلّ فيها كلما ابتعدت عن قطاع غزة. تتبع أهمية قراءة الداخل الإسرائيلي وقت الحرب، ومجريات المعركة، وتداعياتها على الحياة هناك؛ لأن الخصوصية الإسرائيلية، واليهودية، كمجتمع مهاجرين، تجعل من الاستقرار عنصراً من عناصر الأمن القومي الإسرائيلي؛ فإسرائيل قامت على تهجير مواطنين يهود من بلدانهم تحت شعار: أن اليهود لن يتمكنوا من العيش بأمان إلا في دولة خاصة بهم.



في وثيقة محضر الاجتماع الوزاري، الذي عقده (دافيد بن غوريون) في ٢٩/٥/١٩٤٩م، وخصه لمناقشة سياسة عامة حول الأوضاع في مقر الحكومة المؤقت في تل أبيب، وحين حدد (بن غوريون) الاستراتيجية العامة لإسرائيل قال: "يجب أن تبني إسرائيل جيشاً أقوى من كل الجيوش العربية مجتمعة، قادراً على نقل المعركة من اليوم الأول إلى أرض العدو؛ لأن رقعة أرضنا ضيقة". ما حدث في المعركة الأخيرة، أن رقعة إسرائيل الضيقة، وبمسافات متفاوتة، كانت عرضة للضرب، رغم كل التحصين خلال السنوات الثماني الماضية، ومشروع القبة الذي كلف المليارات. صحيح أن الخسائر البشرية كانت قليلة؛ لأن الدولة، وأرصفتها الطرق تحولت إلى كتل إسمنتية؛ للحماية، لكن يمكن القول: إن كثيراً من البلدات، والمدن، فقدت استقرارها، وبعضها توقف عن الحياة، وبدت قطاعات هامة في الدولة، تحصي خسائرها؛ لأن المعركة امتدت؛ ولأن العدوان الأخير، كشف عن ثغرات في أنظمة الدفاع الإسرائيلية، خصوصاً فيما يتعلق بالداخل الضيق، والذي لا يمكن لإسرائيل إلا أن تشعر بذلك مع تنامي قدرات أعداء إسرائيل، وقدرتهم على الوصول لمناطق أبعد، وبكثافة أعلى.

الجنرال (مائير الران)، أحد المسكونين بهاجس الجبهة الداخلية، كان الأكثر تحذيراً مما وصفه بكابوس المواجهة القادمة، حين عقد مقارنة ميدانية، بينت الاختلاف الذي طرأ على تهديد الجبهة الداخلية خلال العقود الماضية مؤكداً فرضية انكشافها قائلاً: لقد شهدت الأعوام من ١٩٦٧م، إلى ٢٠٠٩م، إطلاق ما يزيد عن (١٢) ألف قذيفة صاروخية، (١٠٠٠) منها أطلقها الفلسطينيون من الحدود الأردنية، خلال حقبة الستينيات، والسبعينيات، (٦) آلاف، أطلقت من لبنان بين ١٩٩٦م، و٢٠٠٦م، و(٥) آلاف، أطلقت من المنظمات الفلسطينية، بين ٢٠٠٠م، و٢٠٠٩م، ومن العراق (٤٠) صاروخاً عام ١٩٩١م. أما خلال عدوان ٢٠١٤م، فقد تلقت الجبهة الداخلية (٤٢٥٨)



صاروخ^{١٢}، حسب ما يقول (أودي ديكل)، لكن (ماتير الران)، الباحث بمركز الأمن القومي يعطي رقما آخر حيث يقول: إنه سقط على إسرائيل (٤٣٨٢) صاروخ اعترضت القبة الحديدية، منها (٧٣٥) صاروخ، أي أن أكثر من ثلاثة آلاف، وخمسمائة صاروخ، سقطت في المدن، والمناطق الإسرائيلية، وسمع دويها السكان. تقول إسرائيل: إن القبة فقط تعترض الصواريخ التي تذهب إلى المدن المأهولة، ولكن وسائل الإعلام المرئية، والمطبوعة، أظهرت استهداف بيوت وسط المدن، وبين السيارات، كيف؟ لا يمكن لإسرائيل تجاهل مستوى الاشتباك المتصاعد. ومع ارتفاع وتيرته، أصبح هناك قضية مرئية للجميع، تتعلق بالجبهة الداخلية، والتي تحاول إسرائيل البحث عن إجابات لها، وهي أن:

- الجبهة الداخلية أصبحت على عكس ما أراد (بن غوريون)، واستراتيجية الدولة مستهدفة في الحروب الأخيرة، إذا ما أطلقت الطلقة الأولى.
 - تحول الإسرائيليين إلى أهداف متاحة للأسلحة التي بحوزة المقاومة.
 - إسرائيل باتت مسكونة بهاجس تحصين الجبهة الداخلية.
 - أعداء إسرائيل انتقلوا من الدفاع إلى الهجوم.
 - الجبهة الداخلية، هي: الحلقة المكشوفة، والأضعف في أية حرب تخوضها إسرائيل.
- كل ذلك يشكل تحديا كبيرا لدولة تتمثل خصوصيتها في ضيق مساحتها، وبالتالي، فإن الحرب تدور في كل الدولة. ففي الدول ذات المساحات الشاسعة، قد تستمر مناوشات الحدود بعمق مائة كيلومتر، دون أن تؤثر على المدن، والعاصمة نهائيا، ولكن مائة كيلومتر في إسرائيل يعني الوصول إلى العاصمة الاقتصادية تل أبيب، التي تمثل قلب الدولة، ففيها كبرى البنوك، وكبرى الشركات، والمصانع، والصحف، وحين تستهدف



فإن ذلك يعني إحداث اهتزاز قطاعات مهمة في الدولة، وهذا ما يجعل من تلقي الجبهة الداخلية للصواريخ، حتى في ظل انخفاض عدد القتلى (سبعة)، مشكلة كبيرة للدولة، التي لم تعد وزارة الجيش، هي من يخوض الحرب، بل الداخل أيضا، إذ يستدعي إمدادات، وخدمات، ورعاية لا تقل عن تلك التي يحتاجها الجيش أثناء الحرب.

فقد وزع (أوفير جندلمان)، الناطق باسم (نتتياهو) بيانا صحفيا على وسائل الإعلام، بعد أقل من عشرين يوما من بدء المعركة؛ للإعلان عن مصادقة مجلس الوزراء على سلسلة إجراءات؛ لتعزيز الجبهة الداخلية، ويستهدف القرار التجاوب مع الاحتياجات المدنية في مسعى؛ لتعزيز المناعة المدنية، التي تشكل كما قال: أساسا من مقومات المناعة القومية، بالإضافة إلى إفساح المجال أمام عودة القطاع الاقتصادي إلى مجراه الطبيعي. ومن ضمن الإجراءات التي تقررت منح التعويضات عن الأضرار غير المباشرة، تكون لأصحاب العمل، الذين يدفعون الرواتب لمستخدميهم الذين تغيّبوا خلال الحرب، بناء على تعليمات قيادة الجبهة الداخلية، أو بسبب إعاقتهم؛ لكونهم أولياء أمور لأولاد تحت سن (١٤) عاما. وستطال هذه التعويضات، تحديدا سكان التجمعات السكنية في الجنوب.^{١٠٣}

يقسم الباحثان بمركز دراسات الأمن القومي (مائير الران)، و(ألكس التشلور)، تقسيما جغرافيا لقياس حجم التأثير في الجبهة الداخلية، قائلين: إن المناطق التي تلقت أقل من (١٠%) من مجمل الصواريخ، والقذائف التي تم إطلاقها، سجلت انخفاضا نسبيا؛ لأحداث الطوارئ، لكن البلدات على مسافة (٢٠) كم من القطاع، تعرضت لحوالي (٦٠%) من إطلاق الصواريخ، والهاون، والبلدات على مسافة (٤) كم، تلقت (٣٢%) من الإطلاقات، والإصابات، الأكثر كانت في البلدات المحيطة بغزة، التي عانت من قذائف المدفعية.^{١٠٤}



أما الأنفاق وهو السلاح الجديد في هذه المعركة، الذي تواجه منه إسرائيل لأول مرة في تاريخها تهديداً تحت الأرض. ويشير الباحثان إلى تأثيرها في المناطق المحيطة بغزة قائلين: "إن الأنفاق الهجومية، التي خلفت صورة للتهديد الدائم، وخلقت تحدياً جديداً، وتسببت في ضرر نفسي كبير، وبعد ذلك أدت إلى إخلاء ذاتي من معظم السكان في المنطقة"^{١٠٠}. لكن النزوح من الكيبوتسات، والمدن المحيطة بغزة، كان قد تم قبل أن تبدأ العمليات من الأنفاق. فمع بداية الحرب، ومنذ يومها الأول، شهدت المناطق القريبة من غزة هروباً جماعياً باتجاه الداخل، أو إلى الفنادق، فقد سجل ارتفاع عدد الإسرائيليين في حجز غرف الفنادق خلال الحرب بنسبة (٦%)^{١٠١}، تفوق نسبة الفترة نفسها من العام الماضي، رغم انهيار الموسم السياحي في إسرائيل أثناء العدوان، وسنأتي على ذكره لاحقاً، لكن ذلك مرده إلى النزوح من مناطق الجنوب. المنطقة الجنوبية، أو الكيبوتسات المحاذية لغزة، تشكل جزءاً مهماً من السلة الغذائية الإسرائيلية، فهي مناطق زراعية، وسكانها يعتاشون على الزراعة، والثروة الحيوانية، وقد تركوا مزارعهم بلا ريّ، ولا سقي؛ مما أدى إلى جفافها، وقد سجل ذلك خسارات كبيرة للموسم، أما الثروة الحيوانية، فقد تعرضت لأزمة شديدة، حيث الخوف من الإقامة بجانب المواشي، والأبقار للخدمة، أو للحليب. وقد ذكر أحد سكان الكيبوتسات للإذاعة الإسرائيلية، التي هاجر جميع سكانها، أنه بقي لحلب الأبقار، وأن عدد الجيش في الكيبوتسات أكثر من عدد المتبقين، لكنه يعيش كابوساً، أنه في أية لحظة سيخرج منها فلسطيني من تحت الأرض؛ ليقتله. هذا بعد أن سيطرت قضية الأنفاق على المشهد الإعلامي للحرب. ما زالت التدايعات النفسية للأنفاق، تترك آثارها في سكان المناطق الجنوبية، حتى بعد انتهاء الحرب بسبعة أشهر، إذ أن سكان الجنوب اشتكوا في مارس/آذار الماضي، من سماعهم حفر أنفاق تحت منازلهم، وهو ما وصفه الجيش: بأنه هوس لدى السكان، الذين قالوا: إنهم لا يتقنون



بنفي الجيش^{١٠٧}، وذلك يعكس استمرار الهاجس، لكنه غير صحيح، فالحفريات تتم على عمق يصل إلى عشرين مترا، يستعصي سماع الحفر من خلال هذه المسافة، خصوصا أن الأراضي ليست صخرية، حتى يسمع طرقات تكسير، ولكنه يؤثر الحالة النفسية، التي يعيشها ساكنو المناطق القريبة من غزة. ربما القطاع الأكثر تضررا في إسرائيل كان قطاع السياحة؛ لأن الحرب بدأت في الأسبوع الأول من ٧، وانتهت في السادس والعشرين من آب، أي ذروة موسم السياحة، ما تسبب بخسارة الموسم، إذ كان يعدّ عام ٢٠١٤م، من أفضل الأعوام السياحية، فقد سجل الأسبوع الأول قبل بدء الحرب زيادة (٢٦%) في عدد السياح مقارنة بالأسبوع الأول لتموز من العام الذي سبقه، ولكن ما أن بدأت الحرب، حتى تم إلغاء الرحلات، ومن ثم الحجوزات.

فقد شهد الموسم انهيارا في عدد لياالي المبيت للسياحة الأجنبية، بنسبة (٣٨%)، مقارنة مع الشهر نفسه من عام ٢٠١٣م، فقد أعلنت الفنادق ما مجموعه (٤٨٢) ألف ليلة، مقابل (٧٣٣) ألف من الشهر نفسه، وهذا معدل قائم منذ ٢٠٠٩م^{١٠٨}، ولكن المقارنة مع عدد لياالي المبيت في شهر آب من العام ٢٠٠٦م، والذي شهد العدوان على لبنان، ففي ذلك الشهر ٢٠٠٦م، بلغ عدد الليالي (٥٤٣) ألف ليلة، أي أكثر من الليالي التي حجزت أثناء العدوان على غزة، ويعزو المحللون ذلك إلى خلفية وصول القذائف الصاروخية إلى وسط إسرائيل، وهو ما لم تصله في حرب لبنان. مدير عام اتحاد الفنادق في إسرائيل قال: كان يجب أن يتم تسجيل ارتفاع (١٥%)، وعلى هذا الأساس، جرى تجنيد قوى عاملة، إلا أنه بدلا من ذلك تراجع إشغال الفنادق، ما كبدها خسائر بقيمة (٩٠) مليون دولار، لكن وزارة السياحة الإسرائيلية طالبت الحكومة بتعويضات تبلغ (٢١٧) مليون دولار، مقتنعة بأن تضرر قطاع السياحة، كان في جميع أنحاء الدولة؛ لذا لا يمكن حصر التعويضات في المنطقة، التي تعرضت مباشرة لقصف القذائف الصاروخية.^{١٠٩}



لقد تراجع تصنيف إسرائيل الاقتصادي بعد الحرب، لما تركته من تأثير في الاقتصاد الإسرائيلي. فقد شهدت إسرائيل ارتفاع سعر الدولار، وانخفاض قيمة الشيكل بنسبة (٤,٤%)، ليس فقط بسبب تكلفة الحرب، التي قدرها الجيش بـ(٢,٣٥) مليار دولار، بل بسبب السلوك الاستهلاكي للمواطن الإسرائيلي، الذي فرضت عليه الحرب التواجد داخل بيته، إلى جانب أولاده، أو ليبقى قريبا من الملاجئ. فقد شهدت الأسواق الإسرائيلية حالة من الركود الكبير، وسجلت الحركة الشرائية تراجعا كبيرا؛ بسبب استمرار الصواريخ، التي انعكست على الحركة، وبالتالي على الاقتصاد الإسرائيلي، الذي دخل في أزمة اتضحت لاحقا في الخلاف بين وزير المالية (يائير لابيد)، و(بنيامين نتنياهو)، رئيس الحكومة؛ لرفع ضريبة القيمة المضافة؛ لينتهي الخلاف بحل الحكومة، والذهاب إلى انتخابات مسبقة، قد لا يكون ذلك السبب الرئيسي لحل الحكومة، ولكن لا يمكن القول: إنه لم يكن أحد أسبابها، أو إنه يمكن تجاهله.

الجبهة الداخلية، هي عمق الدولة، ومصدر قوتها، ونقطة ضعفها في آن واحد. ومصدر قوة المشروع الصهيوني، يكمن في المهاجرين إليها. فكان من الضروري من أجل إقناع يهود العالم، بالهجرة إلى الدولة، التي أقيمت، هو أن يشعر اليهودي بالأمان، من هنا كانت الصواريخ، تمس عصب المشروع، فما زال كثير من يهود العالم لم يحزموا حقائبهم بعد، لهذا تعمل إسرائيل جاهدة على تأمين استقرار هذه الجبهة، ويزداد هذا التحدي مع ازدياد قدرات أعدائها، وتطوير إمكانياتهم، والوصول إلى مديات أبعد، فبعد حرب تشرين عام ١٩٧٣م، أنشأت إسرائيل جهاز الدفاع المدني؛ ليشرف على الجبهة الداخلية، ولكن بعد تعرضها لصواريخ سكاك العراقية، أنشأت عام ١٩٩٢م، قيادة الجبهة الداخلية تحت مسؤولية الجيش الإسرائيلي، ولكن عدوان ٢٠٠٦م، كشف عدم جهوزية الجبهة الداخلية في التعامل مع أحداث عسكرية؛ فأنشأت وزارة حماية الجبهة الداخلية؛



لتعيد تحصين هذه الجبهة بعد أن أدركت أن الحروب الجديدة أصبحت تستهدف المدن الإسرائيلية؛ ولأنه لم يبق مكان في إسرائيل لا تصله الصواريخ، وكان ذلك جزءاً من توصيات لجنة فينو غراد، التي تشكلت بعد العدوان على لبنان. ولكن بسبب تداخل الصلاحيات بين وزارة حماية الجبهة الداخلية، وقيادة الجبهة الداخلية في الجيش، ألغيت وزارة الجبهة الداخلية، ونقل جميع صلاحياتها، ومسؤولياتها إلى وزارة الدفاع؛ وبسبب حجم الأموال، التي استهلكتها الوزارة في عمليات التحصين الكبيرة؛ قامت إسرائيل بشكل مفاجئ في حزيران ٢٠١٤م، بهذا الإجراء (٥) أسابيع قبل العدوان على قطاع غزة.

السؤال: هل يمكن لإسرائيل أن تتحمل معركة طويلة؟ هذا السؤال، كان يطرح إشكالية، عندما كانت إسرائيل تحارب خارج الحدود. فالجيش كما قال (بن غوريون)، هو جيش شعبي، عليه أن يحسم معركته بسرعة؛ ليعود إلى معاملته، ومصانعه، ومزارعه. ويصبح السؤال أكثر إلحاحاً حين تصبح الجبهة الداخلية جزءاً من المعركة، التي ليست من مهام الجيش وحده. بالتأكيد، فإن الخصوصية الإسرائيلية لا تتحمل، فالجغرافيا صغيرة، وأزمة الاقتصاد، والسياحة، والمجتمع لا بد أن تطفو على السطح، بخلاف ما صدر عن مركز دراسات الأمن القومي، في كتاب: "الجرف الصامد، تداعيات، وعب". حيث كان الحديث عن الصمود، وهذا يتنافى والسلوك الطبيعي للبشر في ظروف الحرب، ولكن ما كتبه (مائير الران)، ربما يظهر بعض الثغرات في تماسك ما قدم عن الجبهة الداخلية حين قال: العملية استغرقت وقتاً أطول مما كان متوقعا، ورغم أن الجمهور في إسرائيل واجه هذا التحدي، إلا أن طول أمد العملية إلى جانب التعقيد الذي اعترأها، خلقت تحديات إضافية من جهة الجمهور، رغم توقف إطلاق النار الجزئي في بعض أيام العملية. فلم يكن من الممكن التغاضي عن إشكاليات المعركة الممتدة ظاهريا وقت إطلاق النار، الذي كان من شأنه تخفيف العبء عن الجبهة المدنية، لكنها عمليا خلقت



عند كثير منهم الشعور بالريبة والارتباك¹¹¹. ولكن، إذا كانت إسرائيل تتمكن كما تقول من حماية المدن المأهولة، من خلال بطاريات القبة الحديدية، وإن كانت الصور التي نقلت من داخل المدن تكشف غير ذلك، وهو المشروع، الذي جرى العمل عليه سنوات طويلة؛ لحل مشكلة الصواريخ، فإنها لم تستطع كما أظهرت الأيام الأخيرة للعدوان، أن تتغلب على قذائف الهاون القصيرة المدى، التي كانت تضرب في مناطق حدودية، تحت الجدار، وبلدات قريبة من الحدود، إذ ظل هذا السلاح حتى الأيام الأخيرة من المعركة قادراً على إصابة إسرائيليين، أو قتلهم. وإذا كانت تتجح في تقليل حجم الإصابات البشرية، من خلال الغرف المحصنة المنتشرة في الشوارع، والأرصفة، فإن تأثيرات الضغط على الداخل الإسرائيلي، جعلت إسرائيل غير قادرة على الحد منها، سواء الاقتصادية، والنفسية، حين ينفجر الصاروخ في مكان قريب؛ ليعرف كل إسرائيلي أنه مستهدف، وأنه غير آمن في هذه البلدات.

ربما كان هذا هو الأهم في المعركة. غالباً لا يحصون عدد القتلى، ولكن ما أحدثته الخصم من خوف لدى الطرف المناوئ له، هو جزء من المعركة، وإذا انتهت هذه المعركة بعد واحد وخمسين يوماً، فستبدأ إسرائيل تدرس إعادة تحصين الجبهة الداخلية، لكنها باتت تدرك أن هذه الجبهة هي محل دراسة، من قبل خصومها، بعدما عرفوا أنها نقطة ضعفها، وأنها أصبحت ورقة القوة بأيديهم، وبعد أن أيقنت إسرائيل، أن خصومها يفكرون في كل مرة بالمس بخاصرتها الرخوة، هي تفكر، وأعداؤها يفكرون، إذا كان هناك جولة قادمة سنعرف من المستفيد أكثر، ومن استخلص العبر أكثر!



مراجع الفصل السادس:

- (١) حرب في الجنوب، موقع والا العبري
- (٢) حروب اسرائيل، موقع ماكو.
- (٣) ريشت بيت، ٢٨/٧/٢٠١٤ م.
- (٤) امنون لورد، ٥/٧/٢٠١٤ م.
- (٥) امنون لورد، ٥/٧/٢٠١٤ م.
- (٦) جلي تساهل، ٢٩/٩/٢٠١٤ م.
- (٧) ALMONITOR ومواقع اخرى ٧/٦/٢٠١٤ م.
- (٨) ALMONITOR، ٣/٦/٢٠١٤ م.
- (٩) نفس المصدر السابق
- (١٠) ارئيل كهانا، nrg، ٦/٧/٢٠١٤ م.
- (١١) عاموس هرئيل، هارتس، ١٠/٧/٢٠١٤ م.
- (١٢) فرتز يوسي، هارتس، ٤/٧/٢٠١٤ م.
- (١٣) نفس المصدر السابق
- (١٤) ريبيد باراك، هارتس، ٧/٧/٢٠١٤ م.
- (١٥) كوهين جيلي، هارتس، ٤/٧/٢٠١٤ م.
- (١٦) اوري هرئيل، هارتس، ١٨/٧/٢٠١٤ م.
- (١٧) ارئيل، هارتس، ١٧/١٠/٢٠١٤ م.
- (١٨) ارئيل كهانا، nrg ٦/٧/٢٠١٤ م.
- (١٩) موقع والا العبري، ٧/١٢/٢٠١٣ م.
- (٢٠) عاموس هرئيل، صحيفة هارتس، ١٦/١٠/٢٠١٤ م.
- (٢١) عمونئيل هكشور، موقع هفنجتون بوست، ٢٨/٧/٢٠١٤ م.
- (٢٢) موقع الجيش الإسرائيلي.
- (٢٣) يوئاب زيتون، ٥/٨/٢٠١٤، يديعوت احرونوت.
- (٢٤) ملخص الحرب على غزة، موقع idf blog
- (٢٥) عمونئيل هكشور، ٢٨/٧/٢٠١٤ م.



- (٢٦) موقع الجيش الاسرائيلي
- (٢٧) الموقع الرسمي للناحل
- (٢٨) القناة العاشرة، ٢٠/٧/٢٠١٤م.
- (٢٩) عمونثيل هكشور، هفنتجون بوست ومصادر أخرى، ٢٨-٧-٢٠١٤م.
- (٣٠) روعي كايس، ynet، ٨-٧-٢٠١٤م.
- (٣١) نير يجنا، موقع والا العبري، ٩/٧/٢٠١٤ م.
- (٣٢) موقع والا، ٩/٧/٢٠١٤ م.
- (٣٣) موقع مكتب رئيس الوزراء
- (٣٤) يديعوت احرونوت ٩/١٢/٢٠١٤م.
- (٣٥) يديعوت، ١٣/٧/٢٠١٤م.
- (٣٦) موقع والا، ١٤/٧/٢٠١٤م.
- (٣٧) موقع كلكليست، ١٧/٧/٢٠١٤ م.
- (٣٨) موقع والا، ١٤/٧/٢٠١٤ م.
- (٣٩) ريشت بيت، ١٥/٧/٢٠١٤ م.
- (٤٠) وزارة الصحة الفلسطينية، موقع والا العبري، ١٧-٧-٢٠١٤ م.
- (٤١) يونايف زيتون، موقع ynet ١٦/٧/٢٠١٤،
- (٤٢) يوحاي عوفر، موقع nrg ١٧/٧/٢٠١٤م.
- (٤٣) شلوموبوتركوسكي، القناة السابعة، ١٧-٧-٢٠١٤م.
- (٤٤) عمونثيل هكشور، موقع هفنتجون بوست، ٢٨/٧/٢٠١٤م.
- (٤٥) شاي ليفي، موديل الحرب في تسوك ايتان، موقع ماكو
- (٤٦) هجمات الجيش في الشجاعية، القناة العاشرة، ٢٠/٧/٢٠١٤م.
- (٤٧) يوحاي عوفر، ٢٠/٧/٢٠١٤م.
- (٤٨) نفس المصدر السابق
- (٤٩) عمونثيل هكشور، موقع هفنتجون بوست، ٢٨-٧-٢٠١٤م.
- (٥٠) ريشت بيت، ٢٤/٧/٢٠١٤م.
- (٥١) رينا روزمنبرج، موقع ذا ماركر، ٢٣/٧/٢٠١٤ م.
- (٥٢) يونايف زيتون، ٢٩/٧/٢٠١٤م.



العنوان على غزة [2014] قراءة تحليلية

- (٥٣) جيلي كوهين، هارتس، ٢٠١٤/٧/٣٠ م.
- (٥٤) امير بوحبوط، موقع والا العبري، ٢٠١٤ م/٨/٣
- (٥٥) روزنبرغ، معاريف، ٢٠١٤/٩/١١ م.
- (٥٦) ارئيل كهانا nrg ، ٢٠١٤/٨/١٣ م.
- (٥٧) عمونئيل هكشور، موقع هفنجتون بوست، ٢٠١٤-٧-٢٨ م.
- (٥٨) روعي كايس ويوناف زيتون، ٢٠١٤/٨/٢٠ م.
- (٥٩) موقع الجيش، ٢٠١٤/٨/٢١ م.
- (٦٠) عوفر فيلبسون، ٢٠١٤/٨/٢٢ م.
- (٦١) امير روبرتس، موقع والا العبري، ٢٠١٤ /٨/٢٣ م.
- (٦٢) اسرائيل اليوم ٢٠١٤/٨/٢٢ م.
- (٦٣) اليشع كاهن، موقع nrg، ٢٠١٤/٨/٢٥ م.
- (٦٤) فرتسمان، القناة السابعة، ٢٠١٤/٧/٦ م.
- (٦٥) (نتتياهو)، القناة العاشرة، ٢٠٠٩/٢/٣ م.
- (٦٦) داني ايلون، موقع والا، ٢٠١١/٨/١٣ م.
- (٦٧) نتتياهو، nrg، ٢٠١٤/٧/١٦ م.
- (٦٨) رافي لوفرت، محلكا ريشونا، ٢٠١٤/٧/٢٠ م.
- (٦٩) جيلي كوهين، هارتس، ٢٠١٤/٨/٦ م.
- (٧٠) اريه ادروي، بحدري حريديم، ٢٠١٤/٧/٢٢ م.
- (٧١) ارئيل كهانا، nrg، ٢٠١٤/٧/٢٣ م.
- (٧٢) بروفسور بوغز جنور، مؤتمر هرتسليا، ٢٠١٤/٨/٢٦ م.
- (٧٣) بروفسور بوغز جنور، مؤتمر هرتسليا، ٢٠١٤/٨/٢٦ م.
- (٧٤) بروفسور بوغز جنور، مؤتمر هرتسليا، ٢٠١٤/٨/٢٦ م.
- (٧٥) بن كسييت، معاريف، ٢٠١٤/٨/٢٨ م.
- (٧٦) ايتلي شوملبي، ynet، ٢٠١٤/٧/٢٢ م.
- (٧٧) رويترس، موقع والا ، ٢٠١٤/١٠/٦ م.
- (٧٨) نفس المصدر السابق
- (٧٩) باراك ربيد، هارتس، ٢٠١٤/٧/٢٩ م.



- (٨٠) مزال معلوم، المونيتور، ٨/٦/٢٠١٤ م.
- (٨١) موران ازولاي، ynet، ٧/٢٤/٢٠١٤ م.
- (٨٢) يوني نيرن، حريديم، ١٠، ٨/٥/٢٠١٤ م.
- (٨٣) جون براون، سيخا مكوميت، ٨/٥/٢٠١٤ م.
- (٨٤) نوعام دبيري، ynet، ٨/٢٧/٢٠١٤ م.
- (٨٥) عمونيل جارتل، news1، ٧/٣٠/٢٠١٤ م.
- (٨٦) معاريف، ١٠/٧/٢٠١٤ م.
- (٨٧) بيئر كراوس، nrg، ٣٠، ١٠/٢٠١٤ م.
- (٨٨) امير يوحبوط، موقع والا، ٨/٧/٢٠١٤ م.
- (٨٩) آفي يششكروف، موقع والا، ٧/٢١/٢٠١٤ م.
- (٩٠) امير يوحبوط، موقع والا، ٨/٧/٢٠١٤ م.
- (٩١) نفس المصدر السابق
- (٩٢) امير تيبون، موقع والا، ٨/٦/٢٠١٤ م.
- (٩٣) استطلاع رأي فلسطيني، موقع nrg
- (٩٤) مظاهرات ضد اسرائيل، هآرتس، ٧/٢٩/٢٠١٤ م.
- (٩٥) اتليا شومفليبي، يديعوت احرونوت، ١٣/١٢/٢٠١٤ م.
- (٩٦) امير حتسروني، nrg، ٨/٢٨/٢٠١٤ م.
- (٩٧) نفس المصدر السابق
- (٩٨) موشيه ارنس، هآرتس، ٩/٢٣/٢٠١٤ م.
- (٩٩) يوناب زيتون، ٨/٦/٢٠١٤ م.
- (١٠٠) محمد حسنين هيكل وجهات نظر العدد ٢١ أكتوبر ٢٠٠٠.
- (١٠١) جميل عفيفي الأهرام العربي العدد ٤٦٦١٤ ٧/٢٢/٢٠١٤ م.
- (١٠٢) اودي ديكل اللاتوافق بين المستوى التكتيكي والاستراتيجي - مركز دراسات الأمن القومي ترجمة مركز أطلس ص ١٤.
- (١٠٣) موقع بانيت الالكتروني ٧/٢٥/٢٠١٤ م.
- (١٠٤) منير الزان والكس التشولر - الجبهة الداخلية في عملية الجرف الصامد مركز دراسات الأمن القومي ترجمة أطلس ص ١٢١.



العنوان على غزة [2014] قراءة تحليلية

- (١٠٥) نفس المصدر.
- (١٠٦) المشهد الإسرائيلي ١٤/١٠/٢٠١٤م.
- (١٠٧) وكالة فلسطين اليوم الاخبارية نقلا عن القناة الثانية للتلفزيون الاسرائيلي ٢٣/٣/٢٠١٥م.
- (١٠٨) المشهد الإسرائيلي ١٤/١٠/٢٠١٤م.
- (١٠٩) المشهد الإسرائيلي ١٩/٨/٢٠١٤م.
- (١١٠) دليل إسرائيل العام طبعة ٢٠١١ ص ٦٣١. مؤير ألران واليكس التشولر سبق ذكره
- (١١١) مؤير ألران واليكس التشولر سبق ذكره.



الأداء الإعلامي الإسرائيلي خلال عدوان 2014م

(د. عدنان أبو عامر)

الفصل السابع

المبحث الأول: دور الإعلام الإسرائيلي أثناء حرب 2014م على غزة.

المحور الأول: توصيف الحرب

المحور الثاني: الرقابة العسكرية

المحور الثالث: التحريض على الفلسطينيين

المحور الرابع: تزويج الأكاذيب

المبحث الثاني: واقع، ونتائج الأداء الإعلامي الإسرائيلي خلال عدوان 2014م.

المحور الأول: الفلسطينيون أرقام

المحور الثاني: التنافس في استعداد الفلسطينيين

المحور الثالث: نتائج دراسة الأداء الإعلامي الإسرائيلي



المبحث الأول: دور الإعلام
الإسرائيلي أثناء حرب ٢٠١٤م على
غزة

المحور الأول: توصيف الحرب.

المحور الثاني: الرقابة العسكرية.

المحور الثالث: التحريض على الفلسطينيين.

المحور الرابع: ترويج الأكاذيب.

(د. عدنان أبو عامر)



المقدمة

تترك المتابعة المكثفة لوسائل الإعلام الإسرائيلية انطباعاً حقيقياً بأنها حادت عن الأسس التقليدية، والمتعارف عليها في الأعراف الصحفية، والإعلامية، وتجلّى ذلك بصورة واضحة خلال الحرب على غزة صيف ٢٠١٤م.

ورغم الإمكانيات الهائلة لوسائل الإعلام الإسرائيلية، ومساحات المناورة الشاسعة الممنوحة لها، نظرياً على الأقل، فإنها تراجعت في أداء مهامها؛ لتكون صحافة مجنّدة أحادية الجانب.

ولم تكتف هذه الوسائل بتزويد متلقيها بمستجدات أمور الحرب، وأحداثها المتلاحقة، بل لجأت إلى التهويل تارة، والتستر تارة أخرى، وبدلاً من محاولة إيجاد رأي عام من خلال عرض تعددي لوجهات النظر، فإنها أخذت على عاتقها عبر حفنة ضئيلة من رجال الإعلام المدعين معرفتهم الواسعة بالشؤون الفلسطينية، والعربية، تعبئة الرأي العام الإسرائيلي، عبر التهويل، وعدم الدقة، والتحامل، والتحريض. شملت تأثيرات الحرب على غزة مختلف الجوانب، والمجالات داخل المجتمع الإسرائيلي، بدءاً بالجانبين السياسي، والعسكري، مروراً بالأوضاع الاقتصادية، والمعيشية، وانتهاءً إلى المجالات الإعلامية. وشكل التأثير الإعلامي محورا مهماً في مجمل تلك التأثيرات، نظراً إلى كثير من الاعتبارات، لعل أهمها أن تأثيراته تبدو للعيان بصورة مباشرة، وعلى الفور، وبالتالي، يتمكن المرء من رصدها، ومتابعتها يوماً بيوم، ولحظة بلحظة.



تأتي هذه الدراسة لرصد أهم المؤشرات التي شملها التأثير الإعلامي للحرب على غزة، في مجمل الأداء الإعلامي الإسرائيلي، لا سيما ما تعلق منها بالنظر إلى مجرياتها، وتشخيص أحداثها، وسرد يومياتها، والتركيز على الوظيفة القومية، التي أداها الإعلام الإسرائيلي، عبر الاصطفاف خلف المؤسستين العسكرية، والسياسية، لدرجة غاب فيها الخيط الأبيض عن الخيط الأسود، وأصبح من الصعوبة بمكان التفريق بين الناطق العسكري للجيش، وبين المراسل العسكري للتلفزيون. اعتمدت الدراسة المتابعة اليومية، واللحظية لوسائل الإعلام الإسرائيلية، المرئية، والمسموعة، والمكتوبة، حتى تخرج معبرة حقيقة عن الأداء الإعلامي لها بشكل مباشر وواضح.



المحور الأول: توصيف الحرب

علمت إسرائيل منذ اليوم الأول من اندلاع حربها على غزة، فجر الثلاثاء، الموافق ٨ يوليو/تموز ٢٠١٤م، أن التغطية الإعلامية ستكون من أهم التحديات التي ستواجهها، مما دفعها إلى تشكيل (هيئة الإعلام القومي)؛ قصد توضيح خلفية الحملة العسكرية على غزة لوسائل الإعلام، والسياسيين، بالتنسيق مع سكرتاريا الحكومة، وقوى الأمن المختلفة. واعترفت إدارة الهيئة لاحقاً بأنه: "أعدت سلفاً المواد الإعلامية التوضيحية، والمقابلات، والرسائل، وبت الموضوع الإعلامي يتوحد مع عملية اتخاذ القرارات في العملية العسكرية على القطاع، نحن لا نحل محل الناطقين باسم الخارجية، أو الجيش، أو المؤسسات الأخرى، بل نساعدهم، وننسق بينهم؛ ليتحدثوا بخط واحد"١. وخاضت إسرائيل حرباً إعلامية بقوة العدوان نفسها على الأرض، وشكلت مكوناً ضرورياً في قدرتها على إطالة القتال دون إعاقة، واعتمدت (٧) خطوات دعائية في حرب غزة الأخيرة، وهي:

١. تحديد مصطلحات المناظرة؛ عبر إرساء مفهوم أن بداية الحرب الأخيرة على غزة هي ٨ يوليو/تموز، تاريخ إطلاق (حماس) صواريخها على إسرائيل، والزعم أن الحرب اندلعت من طرف واحد، مقابل تجاهل انتهاكات الجيش الإسرائيلي عبر تواصل الاغتيالات، والاقتحامات، في الأيام، والأسابيع، والشهور السابقة، وعدم التزامهم بوقف إطلاق النار، أو فتح المعابر مع غزة.

٢. (الصور النمطية)، التي استقرت طوال أجيال لصالح إسرائيل، خصوصاً التأكيد على (الإنسانية) الإسرائيلية، و(معاناة الشعب اليهودي) من هطولا للصواريخ الفلسطينية عليه، كأنها هي المشكلة، دون التركيز على المعاناة الأكبر في حصار غزة، ومعاناة المرضى في العلاج؛ لعدم توفره، وظهر هذا في محاولة وسائل الإعلام الإسرائيلية،



إعطاء معالجة مطولة بالصور للإسرائيليين الخائفين من صواريخ المقاومة، وتأثير الحرب عليهم، أما معاناة الفلسطينيين، فتم الإقلال من قدرها؛ لتصبح مجرد أرقام، يتم تبريرها بعدها (أضراراً جانبية).

٣. لعبت إسرائيل على ما يعرف بـ(سلوك الخصم)؛ فاستغلت إطلاق الصواريخ من قبل (حماس)؛ لتبرير شن العدوان على غزة، وهي تعلم أنها ستحظى بتعاطف الغرب.

٤. ظهور ماكنة الدعاية الإسرائيلية في كل مكان، وقول الشيء نفسه، والتأكد من بقاء الخصوم مختفين قدر الإمكان، وتوفير العديد من الأشخاص الذين يتقنون الإنجليزية، وغالباً ما يكونون مولودين في الغرب، أمام جميع وسائل الإعلام، حيث يمكن نشر وجهة نظرها في جميع الدول.

٥. عدم إعطاء الفرصة للخصم، من خلال تكاتف الحكومة، والجيش، والإعلان في التعبير عن وجهة نظر واحدة، بالربط بين الحملة الإعلامية، والمواقف السياسية.

٦. إنكار ماكنة الدعاية الإسرائيلية للحقائق، وإلقاء اللوم على الخصم في مقتل المدنيين الفلسطينيين، مثل: حجة "نحن لم نفعل هذا، هم جعلونا نفعله".

٧. (الملجأ الأخير)، وهو رفع سلاح معاداة السامية عندما لا تفلح الخطوات السابقة؛ ليصبح الدافع وراء أي انتقاد لإسرائيل (معاداة السامية)!

ويمكن إجمال منطلقات الإعلام الإسرائيلي بتوصيفه للحرب، على النحو الآتي:

أ- (حماس) هي المعتدية، وإسرائيل معتدى عليها، وهذا نهج اتخذته الإعلام الإسرائيلي دون استثناء!



ب- الفلسطينيون بدأوا الحرب، والإسرائيليون يدافعون عن أنفسهم، وعليه، تقدم وسائل الإعلام الإسرائيلية جميع الأعمال، والممارسات، التي ارتكبتها الجيش في غزة على أنها رد فعل على العنف الفلسطيني، وهذا بعد عن الحقيقة، والموضوعية، فكلمة (رد فعل)، توفر سببا للقيام بالهجوم.

ت- التزام الإعلام الإسرائيلي بأسلوب التكرار في نقل خبر معين، حيث يشار إلى أن ناطقا، أو جهة موثوقة أكدت النبأ بمناسبة، وبدون مناسبة، حتى تغرس الفكرة في نفوس المتلقين، الوسيلة الإعلامية.

وبعد أقل من أسبوع من اندلاع الحرب الإسرائيلية على غزة، بادرت الحكومة بإنشاء إدارة خاصة؛ للتأثير على وسائل الإعلام المختلفة، وبمشاركة ممثلين عن وزارتي الخارجية، والحرب، ومكتب رئيس الوزراء، إضافة إلى الأجهزة الأمنية التابعة للجيش. وما إن بدأت الحرب حتى بادر فيض من الدبلوماسيين، ومجموعات الضغط، والمدونات الإلكترونية، ومختلف العناصر المؤيدة لإسرائيل بإغراق وسائل الإعلام المختلفة بسلسلة من الرسائل، التي تمت بلورتها بدقة مسبقا، وكان هدف جميعهم، هو: تبرير الموقف الإسرائيلي، والدفاع عنه.^٢



المحور الثاني: الرقابة العسكرية

اعتمدت الحكومة الإسرائيلية استراتيجية (التعتيم الإعلامي) خلال حرب غزة، عبر الرقابة العسكرية؛ لحجب معلومات حساسة عن الإسرائيليين، وسط انتقادات، وتساؤلات عن مدى جدواها في ظل الانتشار السريع للمعلومات عبر الإنترنت، والهواتف الذكية.

وانتشرت بشكل غير رسمي بين الإسرائيليين، معلومات صحفية، وتسريبات تفيد بمقتل عشرات الجنود، وجرح عشرات آخرين في أحياء الشجاعية، والنقاح، وخزاعة، ثم تم الكشف بالتدريج عن قتلهم من قبل وسائل الإعلام الإسرائيلية، التي بثت أخباراً أولية؛ لتمهيد الرأي العام؛ حتى يقبل هذه الخسائر، حفاظاً على الناحية المعنوية، لكن الرقابة العسكرية منعت النشر بذريعة تبليغ العائلات. وقالت وزارة الخارجية: إن (٤٠%) من الإسرائيليين، قرابة (٣,٥) ملايين، باتوا في مرمى الصواريخ المنطلقة من غزة، لكن الرقابة أصدرت قراراً يحظر بموجبه ذكر المكان الدقيق لسقوط الصواريخ، والاكتفاء بذكر المنطقة الجغرافية العامة، خشية مساعدة المقاومة في تحسين دقة صواريخها، ولوحظ قيام وسائل الإعلام العبرية الرسمية بالتكتم الشديد على أماكن سقوط الصواريخ. هذه الرقابة خلال حرب غزة، أثارت سخرية الإسرائيليين في ظل ثورة معلوماتية هائلة، تقدم كل المعطيات من خلال منتديات التواصل الاجتماعي، ووسائل الإعلام الأجنبية، خاصة أن وسائل الإعلام الإسرائيلية في المرحلة الأولى من الحرب، زودت الجمهور بمعطيات عميقة، وواسعة، لكن معلوماتها في الأيام الأخيرة من الحرب باتت شحيحة، وكادت أن تنحصر في ما يحرره الناطق بلسان الجيش، والرقابة العسكرية، وهذا يعكس تطور الأوضاع الميدانية لصالح العدو، وهي (حماس)^٢.



وشكلت حرب غزة مناسبة؛ لعدم قدرة أحد على حجب الحقائق عن الجمهور، فالإسرائيليون يعرفون أن أحداثاً كبيرة وقعت خلال اجتياح بعض أحياء غزة، لكن الرقابة تمنع الصحفيين من النشر، ويضطرون إلى الالتفاف عليها بعدة وسائل، منها نشر (قصص خيالية)، تحمل معطيات حقيقية، وتلميحات حول ما جرى في الواقع؛ وتبنت الدعاية الإسرائيلية تكتيكات عديدة خلال الحرب، وتسلحت بمقولات منسوجة بعناية، هدفها قذف الكرة إلى الملعب الآخر، فتصوغ قائمة من الذرائع المدروسة؛ لتبرير جولات العدوان، والتصعيد خلال الأسابيع السبعة، بزعم أنها عملية عسكرية؛ ردًا على إطلاق الصواريخ؛ لأنه لا توجد دولة في العالم تقبل أن يتم قصف مواطنيها صباح مساء. وواظبت الآلة الدعائية الإسرائيلية على القول: إن الحرب هي عملية عسكرية ضد (حماس)، وليست ضد الفلسطينيين، وتركّز على توجيه الهجوم اللفظي على طرف فلسطيني محدد، رغم أن العدوان يجري على الشعب الفلسطيني كله. وتسويغاً لاستهداف المدنيين دأبت دعاية التضليل الإسرائيلية على القول: إن الجيش يحرص على سلامتهم، وهو الوحيد في العالم الذي يُحذّر السكان قبل القصف، رغم تراجع هذه الرواية في حرب ٢٠١٤م؛ لأنه جاء سافراً في قصف منازل، وأحياء سكنية بالكامل دون إنذارات مسبقة.

وهناك بعض الموضوعات عدّت خلال الحرب الأخيرة على غزة، أسراراً لا يمكن للصحافة تعاطيها، حتى لو روجتها وسائل الإعلام الخارجية، ومنها: خطف الجنود، ومقتلهم، والخسائر البشرية، وأماكن سقوط صواريخ المقاومة. وزيادة على تشديد الرقابة، تم توسيع سلطة الرقيب العسكري، بحيث أفسح المجال أمامه للتدخل في حالات عديدة؛ لمنع إذاعة تقارير صحفية، ونشرها عن قضايا عدة، بحجة أنها تمس الأمن العسكري، وهو ما كان مجال نقد من الإعلام؛ حتى أن الرقيب وصف في بعض الأحيان أنه يتعامل مع الإعلام كعدو في الجبهة العسكرية. وقرر الجيش تقليص التغطية الإعلامية



لحربه الأخيرة على غزة، بعد سماع انتقادات من قبل ساسة إسرائيليين وجهوها إليه؛ لأن صور الجنود المحتلين ليست مرغوبة لمن هم (وراء البحار)، وعليه، تم تغيير السياسة، حيث تحولت إلى تواجد مكثف للجنود مقابل تغطية إعلامية محدودة، ويدور الحديث عن عملية محدودة، وليس عن حرب واسعة.° ليس ذلك فحسب، بل إن وسائل الإعلام طولبت مرات عديدة خلال فترة الحرب التي استمرت (٥١) يوماً، بعدم بث بعض الأخبار، والأحداث، بحجة أنها مواد دعائية معادية، ومنها خطابات زعماء المقاومة؛ لأن هدفها بث الخوف، واليأس وسط الجمهور الإسرائيلي. كما أن بث أشرطة الفيديو لمنفذي العمليات الفدائية لا يخدم الدعاية الإسرائيلية، بل يخدم التأويلات المقصودة للعدو، وبالتالي، لا يجب على الإعلام الإسرائيلي أن يتعاون في هذا المجال! وكجزء أساسي في العملية الرقابية، استخدمت وسائل الإعلام الإسرائيلية عدداً من المصطلحات الانتقائية للدلالة، والتعبير عن كل ما يتعلق بأحداث الحرب، ولم يقتصر اختيارها على مصطلحات معينة؛ لتستعمل مرة واحدة فقط، بل الملاحظ أن كثرتها أصبحت ثابتة، وذات استعمالات متكررة في حالات مختلفة، كما تجدر الإشارة إلى أن أسلوب الانتقائية في إيراد المصطلحات لم يركز على قاعدة صحافية إعلامية فحسب، بل هي سياسية، وعقائدية في معظم الأحوال.^٦

وتسابقت وسائل الإعلام مع المؤسسة الأمنية، التي أمّلت عليها عدداً من المصطلحات، أصبحت فيما بعد جزءاً من قاموس الإعلامي الإسرائيلي اليومي، خلال تغطية أيام الحرب، ومنها:

- المخربون، والإرهابيون، بدلا من الفدائيين، والمقاومين.
- الفلسطينيون، بدلا من الشعب الفلسطيني، ولكل من العبارتين مدلولهما الكبير.



- العمليات الوقائية، بدلا من عمليات التوغل، والاقترام للقطاع.
- المستوطنون، يصفهم بالسكان، والمستوطنات، بالبلدات، والأحياء.
- إغلاق، بدلا من منع الدخول إلى إسرائيل.
- أعمال هندسية ذات طابع أمني، بدلا من تجريف الأراضي الزراعية.
- خطوات أمنية، بدلا من عمليات انتقام، وعقاب.
- عمليات إحباط موضعية، بدلا من تصفية، واغتيال.

وهكذا صاغ الإعلام الإسرائيلي مصطلحات كثيرة؛ حتى لا يتساءل أحد من المسؤول عن: "دائرة العنف في الشرق الأوسط، وحلقة الإرهاب، ومسؤولية الطرفين، والصدمات بين الجانبين، والمواجهات بين المسلحين"، وغيرها، مما تسرب بعضها إلى الإعلامين العربي، والغربي، دون التدقيق في ماهيتها، ودون تفحص الأهداف التي تتخفى تحت رداء اللغة. وعُدَّت المعركة الأهم، والأقوى التي خاضتها الرقابة العسكرية، حيث نفت في البداية استخدام الجيش الأسلحة المحرّمة؛ حتى لا يحاكموا محاكمة مجرمي الحرب، وعندما أكدت منظمات دولية تلك الجرائم، قالوا: إنهم يحققون في الأمر بجدية، ثم بدأت سلسلة خطوات دعائية، ونفسية، وإعلامية؛ لصرف الأنظار عنها، وإبعاد الانتباه عنها لقضايا أخرى، مثل: تهريب (حماس) للسلاح.



المحور الثالث: التحريض على الفلسطينيين

تعود سياسة التحريض المتبعة في وسائل الإعلام الإسرائيلية، إلى عقود مضت، وفي الوقت الذي يطلق فيه مسؤولون إسرائيليون تصريحات عنصرية ضد الفلسطينيين، فإن وسائل الإعلام تنقلها كما هي دون أي موقف ديمقراطي إنساني، ولعل أبرزها ما قاله رئيس الوزراء الأسبق (مناحيم بيغن) إبان الغزو الإسرائيلي للبنان: الفلسطينيون مجرد حيوانات تسير على قدمين، وقال رئيس أركانه (رفائيل إيتان): الفلسطينيون عبارة عن صراصير مخدرة في قنينة! وبدلاً من أن تلعب وسائل الإعلام الدور الناقد، اكتفت بنقل الحديث، أو التصريح، ولعبت دور المتفرج لا أقل، ولا أكثر، كما امتد التحريض إلى الصحافة المكتوبة المحشوة بالمقالات، والتصريحات التأليبية، ليست من السياسيين فحسب، بل من كتاب صحفيين، ومحررين فيها.

ونشرت الصحف تقريراً جاء فيه: "عزيزي الجندي، أرجوك اقتل مزيداً من العرب"، وجاءت الدعوة على لسان أطفال إسرائيليين بعثوا برسائل إلى الجنود المقاتلين في غزة، وتلقاها الجيش من تلاميذ بين الصفين السابع، والعاشر، تحضهم على عدم الاكتراث بالقوانين، وعلى قتل أكبر عدد من الفلسطينيين.^٧

في المقابل، ظهرت في وسائل الإعلام الإسرائيلية بين الحين، والآخر مصطلحات، وتعابير تشير إلى خوف اليهود على مستقبلهم من خلال تشبيه عمليات المقاومة الفلسطينية، بما حصل لهم في ألمانيا على وجه التحديد، والقصد من وراء استخدامها الربط بين (الإرهاب الفلسطيني)، و(الإرهاب النازي)، الذي نبذته كل دول العالم، خاصة بالتزامن مع الحرب العالمية على تنظيم الدولة الإسلامية. ووظف الإعلام الإسرائيلي ردود المقاومة على الحرب؛ للتحريض على الفلسطينيين، باعتماده تغطية خاصة تضم



(١٠) صفحات لعملية واحدة! مع صور للدماء، والقتلى، والمصابين، وتكرار صور الأطفال الإسرائيليين يبكون مع عناوين: "دولة تحت الإرهاب، هجوم يتبعه آخر، حرب من الإرهاب"، ونشر قائمة بجميع الحوادث، التي وقعت، وتواريخها وأماكنها منذ اندلاع الحرب. كما مارست وسائل الإعلام دورا تحريزيا على الحكومة؛ لبذل المزيد من الجهود؛ من أجل مواصلة الحرب على غزة، حيث ينظر إلى المقاومة، وتحديدًا حركة (حماس)، أنها (فيروس قاتل)، يحتاج إلى علاج مكثف، وعنيف، وضرورة التوجه إلى حل جذري مهما كان مكلفا، ودمويا، كالعلمية الجراحية التي مهما بلغت خطورتها فلا بد منها. وأكدت الصحف أن ضعف (بنيامين نتنياهو) تجاه (حماس) ليس قضاءً، وقدرًا من السماء على إسرائيل، بل إن الأمر متعلق "بنا نحن الإسرائيليين"، الذين نقرر ما إذا كنا نريد تحسين قدراتنا في الحكم، ورسم المستقبل، أو البقاء محكومين بنهج (إطفاء الحرائق) فقط دون استئصال من يشعلها، وبدون منعها في المستقبل، من شأنها أن تأتي على كل الدولة، ومن الضروري إحداث تغيير في أنماط العمل، وإذا لم نفعل ذلك، فقد نتغلب في نهاية الأمر على الفيروس الأليم، لكن الورم الخبيث سيواصل الانتشار في الجسم على نحو لن نجد له علاجًا فيما بعد، وسيفوت الأوان.^٨



المحور الرابع: ترويج الأكاذيب

"إذا أردت معرفة الحقيقة، فاستمع إلى وسائل الإعلام الإسرائيلية"، هذه مقولة راجت في الشارع الفلسطيني طوال سنوات الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة. فهي تصور مدى وصول تأثير الإعلام الإسرائيلي في نفوس مستمعيه، ومشاهديه، وقرائه، ولم يكن ليتحقق ذلك إلا بحرص القائمين على الإعلام الإسرائيلي، وسعيهم الدؤوب للوصول إلى الجمهور الفلسطيني، وترسيخ هذه القناعة لديه. ورغم حرص الإعلام الإسرائيلي على الظهور بصورة المصدر الصادق في بث الأخبار، والتعليق عليها، إلا أنه اعتمد الكذب، والدس، والتضليل، والتحريف، ولا يخفى هذا الأمر عن الإنسان الواعي لسياسات هذا الإعلام الموجه، وأهدافه. وبالتالي، فإن تشويه الحقيقة، واختلاق كذبة؛ لتصبح حقيقة في الإعلام الإسرائيلي، ليس غريبا، أو خارجا عن نطاق ممارساته، بل يدخل في صلبها، وهذا أسلوب يؤكد أن القاتل لم يجد ملجأ يسوغ من خلاله ممارساته، إلا بالافتراء على الضحية، باتهامها أنها سبب الجريمة التي استحقها.

وقد ساعدت الحرب على غزة في تعرية الإعلام الإسرائيلي، وكشف أكاذيبه، وأباطيله، حيث كانت الجماهير الفلسطينية المعرضة لآلة الحرب الإسرائيلية، تلمس، وبسهولة البون الشاسع بين حقيقة ما يجري على أرض الواقع، وما يطرحه ذلك الإعلام، وبالتالي، لم تعد تأبه بما يقوله، وينقله عن أمور، وأحداث، ومواقف ليس لها أساس من الصحة، وبذلك تهاوى صرح المصداقية المزعومة، التي عمل سنين طويلة في سبيل بنائها، وترسيخها.



وضمن حملات الكذب التي اعتادت الآلة الإعلامية الإسرائيلية على ترديدها خلال العدوان على غزة، إعداد ردودهم بشكل مسبق على النحو الآتي:

٥. قصف عشرات المساجد في غزة، روجت مقابلها أكاذيب معلبة تقول: إنها مقرات؛ لتخزين المتفجرات، ووضعت فيديو على مواقع (فيس بوك، وتويتر)، يصور متفجرات داخل ما يشبه المسجد!

٦. للرد على قتلهم الأطفال، وترويعهم، نشرت صوراً لأطفال يهود سيكون في المستوطنات، وصوراً أخرى مفرقة لأطفال يلهون بجوار مقاتلين، قالت: إن (حماس) تتخذهم دروعاً، وتهاجم جنودنا!

٧. للرد على ضرب مقرات الأمم المتحدة، قالت: إن بعضها قصف خطأ، وبعضها الآخر أطلق منه مسلحو (حماس) الصواريخ، وخرج (نتنياهو)؛ ليؤكد أنهم قصفوها بالفعل؛ لأن الصواريخ تنطلق منها، كما بنت إسرائيل فيلماً لمقاومين يطلقون النار من مدرسة بغزة؛ لتبرير فعلتهم بهذه المدارس.

٨. ردًا على قصف منازل المدنيين، واحتمالات مواجهة موجة دعاوى دولية، تتهمهم بارتكاب جرائم حرب في غزة، قال الجيش: إنه يعد (ملف تجريم) لكل بيت تم قصفه! والادعاء؛ أنه تم إطلاق النار منه، وتخزين أسلحة فيه؛ لإظهار أن البيوت استخدمتها الفصائل الفلسطينية لأغراض عسكرية. ومن الأساليب التي انتهجتها وسائل الإعلام الإسرائيلية؛ لتسويق الأكاذيب وترويجها:

- استخدام صيغة المبني للمجهول، كما في كلمة (قُتِلَ)؛ لإبقاء الفاعل مجهولاً، وتقليل مسؤولية الجيش، فأحداث العدوان ضد الفلسطينيين، تعرض كأحداث



حصلت ببساطة، وهي معادلة تركز على النتيجة، وليس على الشخص المتضرر من الحدث.

- اعتماد روايات مختلفة، وربما متناقضة لحادث واحد، رغبة في وضع المتلقي بين العشرات من علامات الاستفهام عن أي رواية من هذه الروايات الأصح، إن كان فيها شيء من الصحة أصلا. وبصورة إجمالية، فإن تغطية وسائل الإعلام الإسرائيلية لما جرى من عدوان في قطاع غزة، هي طريقة جزئية جدا للوضع القائم، وصورة مغايرة تماما لما وصل إلى أماكن أخرى في العالم؛ لأن من واجب وسائل الإعلام أن تعكس جميع جوانب الصورة، وفق ما تظهر في أماكن أخرى، فيما لم يحاول الإعلام الإسرائيلي مطلقا عرض الصورة المركبة على اختلاف أبعادها، وجوانبها.
- اختلاق أكذوبة التوازن الخاطيء، بين المحتل، والشعب الواقع تحت الاحتلال، القتال، والمقتول، بين ضدين لا يلتقيان، إلا في إطار جدلية الصراع، ومقارعة بعضهما الآخر. ومن الممكن الاستدلال ببعض الأمثلة على هذه الأكاذيب:
- التصريح بسماع السلطات العسكرية بدخول شاحنات البضائع قطاع غزة، كجزء من سياسة التسهيلات الإنسانية التي تتبعها، إلا أن الواقع كثيرا ما كذب هذه الأنباء.
- إشاعة أن سيارات الإسعاف تقل مسلحين، يستغلون مهمتها الإنسانية للوصول إلى أهدافهم بقتل الجنود، الذين قلما يردون على مصادر النيران الآتية منها؛ بسبب خشيتها من إصابتها.⁹



- تصوير الأطفال، والنساء، والشيخو الفلسطينيين على أنهم "تروس دفاعية حية"، بأيدي قوى المقاومة؛ لأنها كانت على الدوام تجند الأطفال لساحة المعركة. وقد أكد الناطق الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي في بداية العدوان أن كل وسائل الإعلام بما فيها الجديدة، وعالم التدوين، يشكلون معارك جديدة في إطار الصراع في كسب الرأي العام العالمي، وأن خوض هذه المعركة من الأهمية بمكان.

المحور الخامس: الدفاع عن الاغتيالات

بعد أن أعلنت تل أبيب تبنيها الصريح لسياسة اغتيال قيادات المقاومة خلال حرب غزة، ووضعها لعدد من رجال (حماس) في قائمة الاغتيال، شرعت وسائل الإعلام الإسرائيلية مهمة التسيويع الإعلامي لهذه السياسة عبر عدة مراحل، ومنها:

1. انتقاء مصطلحات ذات وقع أخف من كلمة الاغتيال، كالقتل المستهدف، والدفاع الإيجابي، والتصفية الموضوعية، وضربات مختارة، وإحباط ناجح، ولعل ذلك كان مدار جدل كبير بين الحكومة، وعدد من الإذاعات الغربية، التي أوصتها بعدم استخدام كلمة (يغتال)؛ لوصف قتل الإسرائيليين للفلسطينيين، واستخدام عبارة القتل المستهدف، ولطالما برر الإعلام الإسرائيلي سياسة الاغتيالات بحجة أن رد الفعل يندرج ضمن السياسة القاضية بملاحقة مخططي العمليات الإرهابية.^{١٠}
2. إيصال رسالة إلى الرأي العام العالمي، مفادها: أن دخول قطاع غزة، واغتيال المطلوبين، يخلق المصاعب للشعب الفلسطيني، لكن الأكثر صعوبة بالنسبة للإسرائيليين، "النظر إلى أطفالنا، وهم يعلمون أن في هذه المدن أناساً يخططون لإطلاق صواريخ، ولا نذهب هناك لمحاولة منعهم قبل أن يقتلوهم"، بمعنى آخر تبرير سياسة الاغتيالات، والاقترحات للمدن، والقرى، وإحداث المجازر فيها.



٣. شرعنة سياسة الاغتيالات، وعمليات القتل، والتصفية، وفق قاعدة (من يرد قتلك اقتله)؛ لأن القيايين الفلسطينيين، الذين قتلوا في عمليات الاغتيال، مسؤولون عن مقتل عشرات الإسرائيليين، ويخططون لعمليات أخرى، لذا ليس هناك أكثر شرعية من قتلهم، وتصفيتهم جسدياً؛ لأنه عمل محق، وحكيم، وبمثابة تنفيذ حكومة لحكم الإعدام بحقهم، ويحبط عمليات مستقبلية خططوا للقيام بها.
٤. فور الإعلان عن اغتيال ناشط فلسطيني، يتم إصاق جميع التهم الملفقة المعهودة، كوضع عبوات ناسفة، والمسؤولية عن قتل إسرائيليين، والتنسيق بين المنظمات الفلسطينية، والإعداد لإطلاق صواريخ، ما يشير إلى أن قوائم التهم معدة سلفاً، وهذا الإعلام هو بانتظار الضحية القادمة ليس إلا!
٥. التهويل من قوة أجهزة الأمن الإسرائيلية في تنفيذ حوادث الاغتيال، حيث لجأت للحرب النفسية المقننة المبرمجة، في ضوء صراعها الفكري، والعسكري مع المقاومة الفلسطينية، وتبين من خلال رسم السيناريوهات الأمنية حول اغتيال نشطاء خلايا المقاومة.
٦. قام المراسلون العسكريون بالحديث عن عمليات الاغتيال، وكأنها واحدة من بطولات الجيش الإسرائيلي، وقدرته على الوصول إلى كل فلسطيني مطلوب.



المحور السادس: تغييب الرواية الفلسطينية

تثير متابعة وسائل الإعلام الإسرائيلية منذ بداية الحرب على غزة علامات استفهامية عديدة، حول مهنية مراسليها، ومحرريها، ومصادقيتهم، ليس فقط بما يقولونه، بل بما لا يقولونه، حيث انتهجت في تغطيتها أحداث العدوان أسلوباً؛ لترويج الموقف الرسمي، وقامت روايتها، يوميات الحرب على النحو الآتي:

١. عدم إحضار متحدثين فلسطينيين في البرامج الحوارية كما كان قبل الحرب، بل إسرائيليون يتحدث بعضهم عن بعض، ويكيلون التهم للفلسطينيين دون أن يدافع عنهم أحد، وقد تلقى مديرو الأقسام في التلفزيون، والإذاعة، تعليمات من جهات أمنية طالبت بتشديد الرقابة على التقارير الصحفية، وتلك التي تجري مع شخصيات فلسطينية، وأعضاء كنيست عرب.

٢. وربما جاء ذلك تماشياً مع تعليمات أصدرتها بعض الأوساط الأمنية، والسياسية المنتقدة أداء الإعلام الإسرائيلي، لا سيما التلفزيون الذي يفتح أبوابه ل (أعداء إسرائيل)، وطالبت أن تكون سلطة البث خادمة لمصالح الدولة أولاً، وقبل كل شيء؛ لأنها في معركة كبيرة ضد الإرهاب الفلسطيني، وعليها أن تكون رديفاً للدولة في هذه المعركة، وعدم منح العدو وقتاً من برامجها.^{١٢}

٣. وسائل الإعلام الإسرائيلية، التي حاولت إبراز الرواية الفلسطينية بخلاف غيرها، لم تستخدم المصادر الفلسطينية بطريقة عادلة، فدائماً ما كان كتابها يستخدمون كلمة (يدعي، أو ادعاء) عند ذكر الفلسطينيين، فيقولون: ادعى مصدر فلسطيني، يدعي الفلسطينيون.



٤. مصدر المعلومات التي تغطي الأحداث، والتقارير الإخبارية من تزويد الحكومة، كمكتب رئيس الحكومة، الوزراء، الناطق العسكري، إضافة إلى المسؤولين العسكريين، وجهاز الشرطة، وبالتالي، يدفع ذلك الصحفيين، والإعلاميين إلى قبول خطاب الأمن؛ لفهم أحداث الحرب.

٥. لم ينقل الإعلام الإسرائيلي معاناة أبناء غزة في أسابيع الحرب السبعة، فأكثر من مليون ونصف مليون إنسان كانوا محاصرين، ومعزولين عن العالم، وما يشمله من نقص في الإمدادات الغذائية.

أما فيما يتعلق بالتغطية الإسرائيلية لأحداث عمليات المقاومة، سواء داخل القطاع ضد جنود الاحتلال، أو من خلال استهداف التجمعات السكانية بالصواريخ، فجاءت على النحو الآتي:

١. استخدام البعد الإنساني للعملية؛ من أجل استقطاب الجمهور، القتل الإسرائيليون في الحرب، العمر، والحالة الاجتماعية، وعدد الأطفال، وصورة العربات للأطفال، وهكذا.

٢. اعتماد طريقة عرض صحفية متطورة تعتمد التناقضات، والتقلبات، كتصوير والدة الجندي باكية، وعلى الصفحة نفسها سرد أسماء حوادث القتل، التي استهدفت الشبان الصغار.

٣. إبراز العناوين لعمليات، سقط فيها إسرائيليون باللونين الأحمر، والأسود، لوني الدم، والحداد.

٤. تخصيص كامل الصفحات، للحديث عن العملية.^{١٣}



المبحث الثاني: واقع، ونتائج الأداء
الإعلامي الإسرائيلي خلال عدوان
٢٠١٤م

المحور الأول: الفلسطينيون أرقام.

المحور الثاني: التنافس في استعداد الفلسطينيين.

المحور الثالث: نتائج دراسة الأداء الإعلامي الإسرائيلي.

(د. عدنان أبو عامر)



المحور الأول: الفلسطينيون أرقام

بلغ المعدل اليومي لسقوط الشهداء الفلسطينيين بالعشرات، والمصابين بالمئات، معظمهم من الأطفال، ومع ذلك اكتفت وسائل الإعلام الإسرائيلية، المسموعة، والمرئية، والمكتوبة، بنشر أعداد القتلى، والجرحى، على أنهم سقطوا في مواجهات مع قوات الجيش، أي أنهم هم المعتدون، والجنود يدافعون عن أنفسهم، لا تذكر الأسماء، والأعمار، وأماكن سكنهم، وظروف استشهادهم، ولم تقدم أي وجهة نظر فلسطينية، فيما يتم تزويد تفاصيل مسهبة متعلقة بالقتلى الإسرائيليين.

ولكن متى تنشر أسماء الضحايا الفلسطينيين؟

١. رغم اتباع الإعلام الإسرائيلي أسلوب المبني للمجهول في مقتل الفلسطينيين، فإنه في المرات المعودة، التي قدمت الأخبار بصيغة المبني للمعلوم، كانت عند حدوث عمليات اغتيال، وهدفت من ذلك؛ تبين، وتعزيز القناعة أن الجهود الأمنية الإسرائيلية تتعامل بفعالية مع التهديد الكامن، الذي يمثله الفلسطينيون، وتبدي ذلك بصورة واضحة عند اغتيال القياديين البارزين في حركة (حماس): رائد العطار، ومحمد أبو شمالة.

٢. لجأ الإعلام الإسرائيلي، لا سيما المرئي منه، إلى التلاعب بالصورة التلفزيونية من خلال تقريب العدسة من الجمهور الإسرائيلي أثناء تشييع أحد قتلاهم، ما يعطي تأثيرا كبيرا للمشاهد، ويخلق حالة تضامنية معه، في حين تغيب صورة الضحايا الفلسطينيين تماما.

وبينما كان التلفزيون الإسرائيلي بمختلف قنواته، يبث أحيانا صورا لجنازات الشهداء الفلسطينيين عن بعد، إلا أنها تأتي من خلال لقطات قصيرة، لا توحى بمظاهر الحزن،



والألم، التي تعتصر قلوب المشاركين فيها، وتجاهلت القنوات التلفزيونية بث الصور المؤثرة عن عمليات انتشار الأطفال من تحت الأنقاض، التي تناولتها التلفزة العربية، والأجنبية، وتركزت الصور على مسلحين فلسطينيين يتقدمون الجنازات! ومارس الإعلام الإسرائيلي منذ اندلاع الحرب على غزة، سياسة غريبة، قامت على لوم الضحايا الفلسطينيين، ليس لأن آلة القتل الإسرائيلية حصدتهم جماعات، وفرادى؛ بل لأن أجسادهم تصدت للقذائف، كما جاء على لسان أحد الإسرائيليين. وبالتالي، تجلت حقيقة، لا شك فيها أن ذلك الإعلام لم يكن يبالي بقتل الضحية الفلسطيني، بل بتعب الطيار الذي يلقي بمئات الأطنان يوميا على رؤوس الغزيين، فهو لم ينظر إلى الجثة الهامدة، بل فكر كم أتعبه قتل هذه الضحية!

وقد شكلت إسرائيل مع اندلاع الحرب جهازا إعلاميا سبق الحديث عنه في بداية الدراسة، كانت مهمته الحقيقية الكذب، والتدليس، ومحاولة التستر على الوجه القبيح للحرب، بالادعاء تارة أن ما أقدمت عليه إسرائيل كان دفاعا عن النفس، وتارة أخرى، باتهام (حماس) أنها خرقت الهدنة، وأن صواريخها تسببت بإغلاق المعابر، وحرمان سكان القطاع من احتياجاتهم المعيشية^{١٠}. وجاء تبني هذه السياسة من خلال تأكيد رئيس الوزراء (بنيامين نتنياهو)، الذي أكد أن الجيش يحرص على توجيه أعماله؛ قصد الدفاع عن النفس ضد المسلحين، ومن يرسلهم، وإذا ما قتل أطفالا، أو أبرياء آخرين، فهي نتيجة لهذه الأعمال، أو نتيجة خطأ محض، فقط.^{١٠}

وكلنا يذكر في سبعينيات القرن الماضي، حين قالت (غولدا مائير)، رئيسة وزراء إسرائيل آنذاك عبارة شهيرة ردت بها على انتقادات حكومتها التي تقتل الأطفال الفلسطينيين: "يمكننا أن نغفر للعرب قتلهم لأطفالنا، لكننا لا نستطيع أن نغفر لهم أبدا أنهم جعلونا نقتل أطفالهم! وزعمت (تسيبي ليفني) وزيرة القضاء أنها لا تكره أطفال غزة،



وأنها حزينة؛ لأن (حماس) تتخذ من هؤلاء الأطفال دروعاً لها في حربها ضد الجيش الإسرائيلي، ولم ينس رئيس الوزراء أن يقول: إنه "بكى عندما شاهد أبا فلسطينياً، يعرض أطفاله الثلاثة المقتولين على وسائل الإعلام!".

ووردت تعليقات إسرائيلية تبرر مقتل الفلسطينيين، تشير إلى لعدم وجود (الحرب النظيفة)، ولا يجب على إسرائيل التأسف، على الإصابة غير المقصودة للمدنيين في إطار حربها؛ لأنها تخوض حرباً شاملة ضد (حماس)، كما أن المدنيين الذين يقدمون الدعم للمقاومين، لا يستحقون أن يطلق عليهم مصطلح الأبرياء، ولا ينبغي ذرف الدموع، والأسى على الإصابة غير المقصودة ضدهم. ليس هذا فحسب، بل إن ما حدث في غزة شكل مدار بحث، ونقاش أكاديميين لدى عدد من المؤسسات الإعلامية الإسرائيلية، وجاءت خلاصته أن ما حدث في القطاع من دمار، ومعاناة للفلسطينيين، لا نستطيع تجاهله، ولكن يجب أن نعلم أن ذلك نتيجة ذنب المخربين، الذين عدّوا غزة عاصمتهم، وحولوا سكانها دروعاً بشرية! وعليه، فقد استخدمت الاستراتيجية الإعلامية الإسرائيلية أسلوب لوم الضحية في حالات الاستخدام المفرط للقوة، الذي قامت به قوات الاحتلال ضد الجماعة المحرومة (الفلسطينيين)، وتلازم نشر هذه التقارير عن العنف الرسمي، الذي تنفذه الدولة ضد هؤلاء مع معلومات تحاول تبريره، كالمعلومات حول العنف ضد قوات الجيش، واتهام الفلسطينيين الأبرياء بتحضير نية الهجوم.



المحور الثاني: التنافس في استعداد الفلسطينيين

تشير الوقائع إلى تحول طرأ على الإعلام الإسرائيلي بعد الحرب على غزة، فقبلها كان يحقق، ويفحص الأمور ميدانياً، لكن الحرب منحت كل صحافي إسرائيلي شعوراً بالوطنية، ولم يعد يفرق بينها، وبين مهنته الصحافية، ولذلك نقل الحدث من وجهة نظره، ولم يجتهد في البحث عن الحقيقة، وبالتالي، تحول كل فلسطيني بنظره إلى مشبوه، أو أنه سيقوم بعملية فدائية، ويطلق صاروخاً. وأضحى المرسلون يتنافسون فيما بينهم؛ لإظهار عدائهم اتجاه الشعب الفلسطيني، ويتجاهلون في تقاريرهم الحديث عن القصف الإسرائيلي، وكما قال أحد المحللين: لو أن الأمر تعلق ببعض الصحفيين، والإعلاميين لأطلقت إسرائيل منذ زمن بعيد الصواريخ ذات الرؤوس النووية على غزة، وجباليا؛ لأن المرسلين مثلوا دوراً تحريضياً، وبدا انعطافهم واضحاً نحو اليمين، وخلقوا إعلاماً متعطشاً للدم، لا مثيل له من قبل. وتجاوز الأمر كل حد، حين قرر الإعلام الإسرائيلي استخدام عبارة (قواتنا) في الإشارة إلى جنود الاحتلال في قطاع غزة، مثلاً: أطلق فلسطينيون اليوم قذيفة على موقع للجيش، ولم يصب أحد من (قواتنا) بأذى.^{١٦}

بات من الواضح، أن المرسل الصحفي تجاوز خط عمله كإعلامي، عندما يطلب من الجيش القيام بهجمات، وأصبح من الصعب التمييز بين دوره كصحافي، وناطق باسم الجيش الإسرائيلي.

ولم تقتصر هذه الحرب الدعائية على وسائل الإعلام الإسرائيلية المرئية، كالفضايات، والصحف، بل ركزت على الفضاء الإلكتروني، فما إن بدأت حرب الطائرات، والدبابات على غزة، حتى اندلعت حرب أخرى من قبل النشطاء، والمواقع الإسرائيلية ضد نشطاء الإنترنت من العرب والمسلمين. وأظهرت الحرب الإلكترونية استعدادات إسرائيلية مبكرة لها، بعد أن تعلموا الدرس من حربي ٢٠٠٨، و٢٠١٢م، وهنا يمكن رصد إعلان



الجيش الإسرائيلي بالتوازي مع شن عدوانه العسكري على غزة، أن الإنترنت (منطقة حرب)، وبالتالي، نشط المدونون، والنشطاء في الدولة، ويهود العالم المتعاطفون معهم؛ لإطلاق حملة إعلامية، ودعاية نفسية في المدونات، والمواقع المختلفة، لتجميل صورة إسرائيل، وعدم خسارتها المعركة الإعلامية.

وضمن هذه الحملة الإعلامية عمد الجيش إلى قصف الصحافيين الأجانب عبر البريد الإلكتروني، والرسائل القصيرة بمعلومات تتقل وجهة نظره، وإرسال فرق إعلامية إلى العالم فور انتهاء معركة غزة؛ لترميم صورته في العالم، وإجهاض محاكمة قادته كمجرمي حرب، واستمرار الترويج لخطر (حماس)، والعمل على حظر الأسلحة عليها.

ومما قامت به الآلة الإعلامية الإسرائيلية، إنشاء الجيش محطة فيديو خاصة على موقع (يوتيوب) الشهير، هدفها إثبات أن من يقتلهم من مقاتلي (حماس) المسلحين لا المدنيين الأبرياء، مثل بث فيديو يزعم أنه قصف لمقاتلين من (حماس) ينقلون الأسلحة، والصواريخ، ويظهر مجموعة من الرجال منهكة في شحن مواشير طويلة في الصندوق الخلفي للسيارة، ويؤكد أن هذه المواشير (أنايبب الطهي)! هي في الحقيقة

صواريخ القسام، وعندما تنفجر السيارة، ويتلاشى الضحايا يقولون في الشريط: "لقد تعرض هؤلاء الإرهابيون للقصف من جيشنا".

وإلى جانب (يوتيوب)، لجأ الإسرائيليون إلى (تويتر)، استعانت به القنصلية الإسرائيلية في نيويورك؛ لتبرير العدوان على غزة عبر مجموعة من المحاضرات، وفي إحدى ندواتها تمكن مستخدمو البرنامج من كل أرجاء العالم من طرح أكثر من (٤٠٠) سؤال على القنصلية، وتتبع النقاش أكثر من (٣) آلاف مستخدم للبرنامج، اقتنع كثير منهم بوجهة النظر الإسرائيلية.^{١٧}



المحور الثالث: نتائج دراسة الأداء الإعلامي الإسرائيلي.

١. رغم الإمكانيات الهائلة المتاحة لوسائل الإعلام الإسرائيلية، ومساحات المناورة الشاسعة الممنوحة لها -نظريا على الأقل- فإنها تراجعت في أداء مهامها إلى درجة صحافة (مجندة أحادية الجانب)، لم تكتف بتزويد متلقيها بمستجدات الأمور، والأحداث المتلاحقة خلال الحرب، بل لجأت إلى التهويل تارة، والتستر تارة أخرى، وبدلا من أن تحاول إيجاد رأي عام من خلال عرض، تتعدّد فيه وجهات النظر، أخذت على عاتقها من خلال حفنة ضئيلة من رجال الإعلام المدعين معرفتهم الواسعة في الشؤون الفلسطينية، والعربية، تعبئة الرأي العام الإسرائيلي، من خلال عدم الدقة، والتحامل، والتحريض.
٢. شكل المرسلون العسكريون، والمحللون للشؤون العربية، والناطقون بلسان الجيش، والحكومة، نجوم الإعلام الإسرائيلي خلال الحرب، وعرضوا وجهة النظر الرسمية لما يحدث، وأحيانا لم تكن نميز إن كان المرسل ناطقا بلسان الجيش، أو الناطق بلسان الجيش هو المرسل!
٣. لم يكن هناك توازن معقول، ومقبول بين الطرفين الفلسطيني، والإسرائيلي، في المقابلات، ونقل المواقف، برز ذلك ليس فقط في قلة عدد الفلسطينيين، الذين قوبلوا في التقارير الصحفية والإعلامية، بل في التوجه العدائي، والاستفزازي، والاستعلائي للصحفيين الإسرائيليين.
٤. تبني مواقف الحكومة، وعدم الميل إلى انتقادها، على غير عاداتها في تغطية جملة سياسات الحكومة، ونهجها في القضايا الداخلية، والشؤون الاقتصادية، والسياسية، والتعليمية... إلخ، وانتقادها، وتحليلها لكل صغيرة، وكبيرة في هذه المجالات، حيث



لم نجد لدى الإعلام الإسرائيلي أثناء الحرب ميلا نقديا، وتحليليا واضحا يشيد بإنجازاتها، أو يؤكد تقصيرها.

٥. لعب الإعلام الإسرائيلي دورا تعبويا، يميل إلى التصرف كامتداد للمؤسسة السياسية، والاصطفاف بجانب المؤسسة العسكرية، والأمنية، ومن ذلك، فإن الجندي، هو: المهاجم، والمعتدى عليه دائما، والقصف، وإطلاق النار على الفلسطينيين، هو: دفاع عن النفس ورد على اعتداءات.

٦. أصبح الضحايا الفلسطينيون في الإعلام الإسرائيلي مجرد أرقام، لا أسماء لهم، ولا أهل، ولا أمهات، والخسائر المادية، والأضرار ليس لها أي قيمة، والبيوت التي تقصف هي ثكنات لمنظمات المقاومة، وليس لها أصحاب، ولا يسكنها عائلات، وأطفال.

٧. استخدم الإعلام الإسرائيلي مصطلحات انتقائية، تحولت جزءاً من عملية تصوير وضعية الإسرائيلي بكونه ضحية، وتصوير الفلسطيني بكونه السلبي، والمجرم، والمذنب، والمسؤول عن كل ما يجري في العالم، كما أن استخدام هذه المصطلحات بدا فيه ميل نحو إظهار التعالي، والتفوق الإسرائيلي في ميادين متنوعة، خاصة التكنولوجية، والعسكرية، والأمنية.

٨. قبل الإعلام الإسرائيلي دون تشكيك مقولات الجيش حول الانضباط، وعدم تهوره في الرد على العنف الفلسطيني، وما يقوم به هو الحد الأدنى مما يتطلب القيام به، ولم ير المراسلون غضاضة في أن عدد ضحايا القصف، والقتل بلغ عدة آلاف.



مراجع الفصل السابع:

- ١) هآرتس، ٢٢/٧/٢٠١٤.
- ٢) معاريف، ٤/٨/٢٠١٤م.
- ٣) عوزي بنزيمان، كيف أجبرت المقاومة رقابة الاحتلال على كشف خسائره، المصري اليوم، ٢٥/٧/٢٠١٤.
- ٤) غدعون ليفي، إعلام في الجيش، ١٣/٨/٢٠١٤م.
- ٥) يديعوت أحرونوت، ١٥/٨/٢٠١٤م.
- ٦) موقع ويللا الإخباري، ٢٦/٧/٢٠١٤م.
- ٧) يديعوت أحرونوت، ٩/٧/٢٠١٤م.
- ٨) معاريف، ٣/٨/٢٠١٤م.
- ٩) التلفزيون الإسرائيلي، ١٣/٨/٢٠١٤م.
- ١٠) يديعوت أحرونوت، ١٨/٨/٢٠١٤م.
- ١١) هآرتس، ١/٨/٢٠١٤م.
- ١٢) ضبط النفس حتى في مجال الإعلام، معاريف ٩/٨/٢٠١٤م.
- ١٣) بالإمكان مراجعة الصحف الإسرائيلية بين يومي ٧/٨ و٨/٢٦، وكيفية تغطيتها لحوادث إطلاق الصواريخ على التجمعات السكانية المجاورة لقطاع غزة.
- ١٤) بالإمكان مراجعة الصحف الإسرائيلية بين يومي ٧/٨ و٨/٢٦، وكيفية تغطيتها لحوادث إطلاق الصواريخ على التجمعات السكانية المجاورة لقطاع غزة.
- ١٥) هآرتس، ٢٨/٧/٢٠١٤م.
- ١٦) هآرتس ٢٧/٧/٢٠١٤.
- ١٧) معاريف، ١٢/٨/٢٠١٤م.



المواقف العربية، والغربية من عدوان 2014م على غزة

الفصل الثامن

المبحث الأول: المواقف السياسية العربية، والغربية من العدوان (أ. حمزة أبو شنب)

المحور الأول: المواقف السياسية العربية من عدوان 2014م

المحور الثاني: الموقف السياسية الغربية من العدوان

المبحث الثاني: المواقف الشعبية من العدوان الإسرائيلي (د. عصام عدوان)

المحور الأول: المواقف الشعبية الفلسطينية

المحور الثاني: المواقف الشعبية العربية

المحور الثالث: المواقف الشعبية الأوروبية

المحور الرابع: المواقف الشعبية الأمريكية

المحور الخامس: المواقف الشعبية الآسيوية

المحور السادس: المواقف الشعبية الإفريقية

المحور السابع: خلاصة تقييمية للمواقف الشعبية



المبحث الأول: المواقف السياسية
العربية، والغربية من العدوان

المحور الأول: المواقف السياسية العربية من عدوان ٢٠١٤م.
المحور الثاني: الموقف السياسية الغربية من العدوان.

(أ. حمزة أبو شنب)



المقدمة

شهد قطاع غزة العدوان الثالث خلال ستة أعوام، في ظل تغيرات متسارعة، ومتلاحقة، في فترة زمنية وجيزة، كانت لها انعكاساتها الإيجابية تارة، والسلبية تارة أخرى، فمن الانقسام العربي في عدوان ٢٠٠٨، ٢٠٠٩م، إلى الثورات العربية، والمواقف القوية ضد عدوان عام ٢٠١٢م، بينما جاء عدوان عام ٢٠١٤م، في ظروف مغايرة تماماً، أما على الصعيد الدولي فلم تختلف المواقف الرسمية المنحازة دائماً للاحتلال عن سابقتها، بالرغم من بذلها جهوداً في إنهاء العدوان، لكن هذه الجهود، كان محركها الرئيسي قوة الأداء الميداني للمقاومة الفلسطينية في عدوان هو الأطول مدة، والأكثر شراسة، وتدميراً.

المحور الأول: المواقف السياسية العربية من عدوان ٢٠١٤م

حددت مجموعة من المتغيرات على الساحة العربية مواقف الدول من العدوان، ولا يمكن لأي باحث أن يتجاهل هذه المتغيرات عند دراسته، ورصده المواقف العربية الرسمية، ولعل أبرزها:

١. نجاح الثورة المضادة في مصر عبر الانقلاب العسكري في ٣ يوليو ٢٠١٣م، وتولي (السيسي)، سدة الحكم في مصر في يونيو ٢٠١٤م.
٢. احتدام الصراع على الساحة السورية، بين النظام، وقوات المعارضة، مما همش دور سوريا في العدوان، على غرار ٢٠٠٨، ٢٠٠٩م، التي كانت تعد في ذلك الوقت - حليفة (حماس)، ومحتضنها، وكان لها مواقف واضحة ضد ما يتعرض له قطاع غزة.



٣. الخلافات الخليجية، الخليجية، والتي تكلفت بسحب سفراء كل من السعودية، والإمارات، والبحرين من دولة قطر في مارس ٢٠١٤م، وتوتر العلاقات بينهم.
٤. الدعم السعودي، والإماراتي للثورات المضادة في العالم العربي، وتصنيف جماعة الإخوان المسلمين منظمة إرهابية، وإعلان الحرب عليها من خلال إزاحتها عن سدة الحكم.
٥. توطد العلاقات بين مصر، وإسرائيل بعد الانقلاب العسكري، عقب حالة من الجفاء سادت في عهد الرئيس (محمد مرسي) بينهما.
٦. سقوط الموصل في يد تنظيم الدولة الإسلامية، واتساع سيطرة التنظيم على ساحات شاسعة في العراق، وسوريا، بما يهدد أمن الخليج العربي، خاصة السعودية، التي بدورها أولت له اهتماماً بالغاً.
٧. تنامي النفوذ الإيراني في اليمن عبر دعم الحوثيين، وسيطرة الحوثيين على صنعاء، واتساع رقعة المناطق التي تقع تحت حكم ميليشياتهم.
٨. اتفاق المصالحة الفلسطينية، الفلسطينية، بين حركتي فتح، و(حماس) في إبريل ٢٠١٤م، دون رعاية عربية.

المقاومة الفلسطيني، والواقع العربي.

لا يمكن فصل المتغيرات العربية عن تأثيراتها في المقاومة الفلسطينية، ففي عدوان ٢٠٠٨، ٢٠٠٩م، كانت المقاومة جزءاً من محور الممانعة، مما وفر لها بيئة حاضنة لها، رغم تصلب مواقف الاعتدال، كما تمتعت بعلاقات مميزة مع كل من قطر، وإيران، فعقدت قمة في الدوحة في يناير ٢٠٠٩م، تحدث رئيس المكتب السياسي لحركة (حماس)



فيها باسم الشعب الفلسطيني، بحضور عدد من قيادات الدول العربية، وفي عدوان ٢٠١٢م، امتك الرئيس المصري (محمد مرسي) زمام المبادرة العربية، واستطاع أن يوفر موقفاً عربياً مسانداً بقوة المقاومة الفلسطينية، فأرسل رئيس وزرائه هشام قنديل أثناء العدوان إلى غزة، كما انعكست مواقفه على الجامعة العربية، فقام وزراء الخارجية العرب مجتمعين بزيارة قطاع غزة، كما عمل على فتح معبر رفح أمام كافة المساعدات، والوفود الطبية، والتضامنية، وأنجز اتفاق التهدئة ٢٠١٢م، بما يلبي تطلعات المقاومة الفلسطينية. أما في عدوان ٢٠١٤م، فقد كانت المقاومة تعيش حالة من الحصار، والقطيعة، تعود أسبابها إلى:

١. حالة العداء التي أعلنها النظام المصري الجديد تجاه قطاع غزة، وحركة (حماس)، كونها امتداداً لجماعة الإخوان المسلمين، وعلاقتها مع الرئيس (مرسي)، وشن النظام الجديد في مصر حملة ضد الأنفاق، وإغلاق معبر رفح بصورة متكررة، ومكافحة تهريب السلاح إلى المقاومة في قطاع غزة، كما سادت حالة من انعدام الثقة بين (حماس)، ومصر، فلم تستقبل القاهرة أيًا من قيادات (حماس) أو تُجرِ اتصالات بها على مستوى رفيع.

٢. استمرار القطيعة بين (حماس)، والنظام السوري بعد خروجها من دمشق نتيجة الأوضاع الأمنية السائدة في سوريا، وعدم إعطاء موقف مساند لما يرتكبه النظام من جرائم تجاه شعبه.

مجمّل الأحداث، والتطورات أُلقت بظلالها على المواقف العربية من العدوان، التي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة محاور، وهي:

- المحور الأول: مصر، ويقف خلفها كل من السعودية، والإمارات.



- المحور الثاني: قطر، وتدعم مواقفها تونس.
- المحور الثالث: باقي الدول العربية التي تقف ضد العدوان، ولكنها لا تملك التأثير على الواقع الراهن.

لقد كان الموقف العربي الرسمي باهتاً، ولم يرتق إلى حجم العدوان الذي استمر (٥١) يوماً، فلم تعقد أية قمة عربية، واكتفوا باجتماعات جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين، ووزراء الخارجية، وقد انعكس الموقف المعادي للمقاومة على سير المواقف العربية، فقد ساندت مصر في مبادرتها، واتصالاتها التهدئة بين المقاومة، والاحتلال، كما منعت القوافل الإنسانية، والتضامنية من الدخول قطاع غزة، ولم تسمح إلا بعدد قليل منهم. ويمكن القول: إن الحراك العربي الحقيقي، تمثل في الدور القطري، الذي عمل على ترتيب الملف الفلسطيني عبر احتضان لقاءين، جمعا الرئيس (عباس)، برئيس المكتب السياسي لحركة (حماس) (خالد مشعل) في الدوحة، كما لعبت دور الوسيط عبر نقل مواقف المقاومة للإدارة الأمريكية، وأسهمت بمليار دولار؛ لدعم الإعمار في قطاع غزة. أما باقي الدول فقد كانت مواقفها ما بين الإدانة، والاستنكار، وتقديم المساعدات، وتركت لمصر إدارة الملف السياسي.

أولاً- جامعة الدول العربية

انعكس الواقع العربي على مواقف جامعة الدول العربية، وقراراتها، فهي تعيش حالة من الترهل، والتشتت، وغياب التأثير في الساحة العربية، فلم تدع جامعة الدول العربية إلى عقد قمة طارئة، رغم بشاعة العدوان، وامتداده (٥١) يوماً، واكتفت باللقاءات، والاجتماعات، وبمجموعة من التصريحات، حيث عقدت ثلاثة اجتماعات غير عادية لمناقشة العدوان:



أ. اجتماع على مستوى وزراء الخارجية في ١٤ يوليو ٢٠١٤م، أي بعد أسبوع من العدوان، لم يخرج بنتائج حقيقية، وإنما اكتفى بمجموعة من التكاليفات، ومنها:

١. تكليف المجموعة العربية في نيويورك بالتحرك المكثف؛ لدعم الطلب الفلسطيني بتوفير حماية دولية، وكذلك استصدار قرار من مجلس الأمن؛ لإيقاف العدوان على قطاع غزة.

٢. دعم المبادرة المصرية لوقف العدوان.

٣. الطلب من السلطة بالتوجه إلى المؤسسات الدولية كما دعمت حكومة التوافق تحت قيادة (عباس).

ب. اجتماع على مستوى المندوبين الدائمين بتاريخ ١١ أغسطس ٢٠١٤م.

ت. اجتماع على مستوى المندوبين الدائمين بتاريخ ٢١ أغسطس ٢٠١٤م.

ث. لم تتطرق الاجتماعات الثلاثة في بياناتها الختامية، لقضية الحصار على قطاع غزة، وضرورة رفعه، ولم تتحدث عن القرار العربي السابق برفع الحصار، وغاب عن البيانات الحديث عن معبر رفح، وهو ما ينسجم مع الموقف المصري تجاه قطاع غزة.

أما ما دون ذلك فقد اكتفى الأمين العام لجامعة الدول العربية (نبيل العربي) بمجموعة من التصريحات، والدعوات، كالدعوة إلى عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن، وتحميل الاحتلال المسؤولية، وتفعيل مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، برز له موقف متناقض مع بياناته، ودعواته في إحدى الحوارات التلفزيونية تحدث فيه أن إسرائيل ليست



منشغلة بالرأي العام أو الموثيق الدولية، ولا تقيم لها وزناً، مما لا ينسجم مع الخطوات التي تدعو إليها في جامعة الدول العربية، والتركيز على تدويل الملف الفلسطيني.

ثانياً - مصر

عملت مصر منذ بدء العدوان بشكل واسع على تهدئة الموقف، إلا أن هذه الجهود لم تكن فعالة، واتسمت بالصوت الإعلامي أكثر من الأداء السياسي، فهي راعية اتفاقية ٢٠١٢م، للتهدئة بين المقاومة، والاحتلال، وهي راعية اتفاقية تبادل الأسرى بين (حماس)، والاحتلال عام ٢٠١٢م، التي تم تجاوزها من قبل الاحتلال الإسرائيلي باعتقال أكثر من (٥٨) أسيراً محرراً من صفقة وفاء الأحرار في الضفة الغربية على إثر اختطاف ثلاثة جنود إسرائيليين في يونيو ٢٠١٤م، وفي الثامن من يوليو أجرى الرئيس المصري (عبد الفتاح السيسي) اتصالاً هاتفياً مع الرئيس (عباس)، وأبلغه حرص مصر على التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق نار، وفي التاسع من الشهر نفسه تحدث (السيسي) هاتفياً مع الأمين العام للأمم المتحدة (بان كي مون)، مطالباً إياه إجراء اتصالات مع كافة الأطراف للتوصل إلى تسوية، وقد صرح وزير الخارجية المصري أن التصعيد سيكون له آثار وخيمة على المنطقة، مطالباً إسرائيل عدم التصعيد، وتواصلت الاتصالات المصرية بين وزير الخارجية المصري، ووزير خارجية بريطانيا، والنرويج^٩، كما أجرى (السيسي) اتصالاً مع (توني بليز)، مبعوث اللجنة الرباعية الدولية^{١٠}.

وفي ١٤ يوليو، أي بعد أسبوع من العدوان، طرحت مصر المبادرة المصرية، التي حظيت بقبول إسرائيلي مباشرة، في حين رفضتها الفصائل الفلسطينية، وعلى رأسها حركة (حماس)، حيث لم تبلغ بها عبر الطرق الرسمية، بل علمت بها عبر وسائل الإعلام، وقد نصت المبادرة المصرية على^{١١}.



نطلاقاً من المسؤولية التاريخية لمصر، وإيماناً منها بأهمية تحقيق السلام في المنطقة، وحرصاً على أرواح الأبرياء، وحقنا للدماء، تدعو مصر كل من إسرائيل، والفصائل الفلسطينية إلى وقف فوري لإطلاق النار، نظراً إلى أن تصعيد المواقف، والعنف، والعنف المضاد، وما سيسفر عنه من ضحايا، لن يكون في صالح أي من الطرفين. ومن هذا المنطلق يلتزم الطرفان خلال فترة وقف إطلاق النار بالآتي:

أ- تقوم إسرائيل بوقف جميع الأعمال العدائية (Hostilities)، على قطاع غزة برأ، وبحراً، وجواً، مع التأكيد على عدم تنفيذ أي عمليات اجتياح بري لقطاع غزة، أو استهداف المدنيين.

ب- تقوم كافة الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة بإيقاف جميع الأعمال العدائية (Hostilities)، من قطاع غزة تجاه إسرائيل جواً، وبحراً، وبرأ، وتحت الأرض مع التأكيد على إيقاف إطلاق الصواريخ بمختلف أنواعها، والهجمات على الحدود، أو استهداف المدنيين.

ج- فتح المعابر، وتسهيل حركة عبور الأشخاص، والبضائع عبر المعابر الحدودية في ضوء استقرار الأوضاع الأمنية على الأرض.

د- أما باقي القضايا بما في ذلك موضوع الأمن سيتم بحثها مع الطرفين.

أسلوب تنفيذ المبادرة:

أ- تحددت الساعة السادسة يوم ٢٠١٤/٧/١٥م، (طبقاً للتوقيت العالمي)، لبدء تنفيذ تفاهات التهدئة بين الطرفين، على أن يتم إيقاف إطلاق النار خلال (١٢) ساعة، من إعلان المبادرة المصرية، وقبول الطرفين بها دون شروط مسبقة.



ب- يتم استقبال وفود رفيعة المستوى من الحكومة الإسرائيلية، والفصائل الفلسطينية في القاهرة خلال (٤٨) ساعة، من بدء تنفيذ المبادرة؛ لاستكمال مباحثات تثبيت وقف إطلاق النار، واستكمال إجراءات بناء الثقة بين الطرفين، على أن تتم المباحثات مع الطرفين، كل على حدة (طبقاً لتفاهات تثبيت التهدئة بالقاهرة عام ٢٠١٢م).

ج- يلتزم الطرفان بعدم القيام بأي أعمال من شأنها التأثير بالسلب في تنفيذ التفاهات، وتحصل مصر على ضمانات من الطرفين بالالتزام بما يتم الاتفاق عليه، ومتابعة تنفيذها، ومراجعة أي من الطرفين حال القيام بأي أعمال تعرقل استقرارها.

حملت المبادرة فروقاً واضحة مقارنة باتفاق ٢٠١٢م، ويمكن تلخيصها فيما يأتي:

١. وقف استهداف الأشخاص عامة في ٢٠١٢م، أما في ٢٠١٤م، فدعت إلى وقف استهداف المدنيين، مما ترك لإسرائيل مجال التصنيف حسب هواها. توسيع مفهوم الأعمال العدائية ضد إسرائيل؛ لتشمل تحت الأرض، أو الأنفاق، مما يعطي تفسيرات أوسع لمفهوم عمل الأنفاق، حيث سيجمع بين أنفاق تهريب السلاح، والأنفاق الهجومية ضد الاحتلال.

٢. ربط فتح المعابر بالحالة الأمنية، مما يعطي تفسيرات مفتوحة، وفضفاضة للمقصود من الاستقرار الأمني.

توالت بعد ذلك الاتصالات المصرية بالأطراف العربية، والدولية؛ من أجل وقف العدوان، فقد استضافت مصر (توني بلير)، كما نوه السيسي خلال لقائه (بلير) أن الجانبين، الفلسطيني، والإسرائيلي متعنتان، مع ضرورة وقف التصعيد العسكري؛ لتجنب



المزيد من الضحايا^{١١}، ومع تسارع الأحداث، وتوسع رقعتها، اضطرت مصر استقبال الوفد الفلسطيني الموحد، الذي يضم قيادات من حركة (حماس)، وعقدت لقاءات خاصة معهم، إلى أن انتهت المشاورات الطويلة إلى وقف إطلاق النار، وأجرت مصر اتصالات، ولقاءات، سواء على صعيد الرئيس (السيسي)، ووزير الخارجية مع كل من: أمريكا، وكندا، وروسيا، وبريطانيا، وإيطاليا، وإسبانيا، وفرنسا، وقبرص، ولبنان، والأردن، وإيران، والجزائر. ويمكن تلخيص الموقف المصري فيما يأتي:

١. تحميل المقاومة الفلسطينية مسؤولية التصعيد، وفشل المبادرة، عبر تصريحات المتحدث الرسمي باسم الخارجية المصرية (بدر عبد العاطي)، حينما ذكر أن الشعب الفلسطيني، يدفع ثمن اعتداءات، ومغامرات، تحاك لخدمة أغراض داخلية، لا تصب في مصلحة المواطن الفلسطيني، كما قال أيضاً: "لو قبلت (حماس) التهذئة؛ لأنقذت عشرات الأرواح"، وقد وصف حركة (حماس) أنها تغتري، وتكذب فيما يتعلق بنزع سلاح الحركة.^{١٢}
٢. التمسك بالمبادرة المصرية دون تعديل لفترة طويلة، إلا أنها عدلت بعد المشاورات مع الفصائل الفلسطينية.^{١٤}
٣. استنكار قتل المدنيين، والتفرقة ما بين المقاومة، والمواطنين العاديين.
٤. التعامل مع (حماس) عبر الوفد الموحد، وليس بشكل منفصل.
٥. فتح معبر رفح بصورة استثنائية مع منع دخول القوافل، والمساعدات.
٦. استمرار الجيش المصري في تدمير الأنفاق الواصلة بقطاع غزة، أو إرساله مساعدات إنسانية، تبين فيما بعد أنها منتهية الصلاحية.



ثالثاً- المملكة العربية السعودية

تلعب السعودية دوراً محورياً في الفترة الأخيرة في المنطقة العربية، وهي تدخل في معظم الملفات الحاسمة، ويمكن القول: إنها هي قائدة العالم العربي في ظل حالة الترهل، والانشغال في الدول المحورية الأخرى، كمصر، وسوريا، والعراق، إلا أن مواقفها لا تؤثر بشكل جوهري على العدوان، ويرتكز دائماً على نقطتين أساسيتين:

الأولى: دعم الجهود السياسية، التي تقودها مصر، ونقل الملف الفلسطيني إلى مجلس الأمن، وهذا كان واضحاً من خلال المباحثات، التي عقدها وزير الخارجية السعودي (سعود الفيصل) مع نظيره المصري (سامح شكري)، والأردني (ناصر جودة)، والتي أكد فيها على ضرورة العودة إلى تهدئة ٢٠١٢م، كما قادت السعودية الجهود العربية، التي دعت إلى جلسة طارئة لمجلس الأمن، التي من خلالها، حاولت إصدار قرار إدانة العدوان الإسرائيلي، إلا أنها فشلت. وقد ذكر المندوب السعودي: أن نظيره الإسرائيلي شرح الأحداث بطريقة أشبه بالتمثيلية السخيفة^{١٥}، وذلك عقب انتهاء جلسة مجلس الأمن في ٥ يوليو ٢٠١٤م. وقد طالبت السعودية خلال الاجتماع الاستثنائي الطارئ لوزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي باتخاذ إجراءات قانونية، وتشكيل لجنة تحقيق دولية في الانتهاكات ضد الفلسطينيين، وحث وزير الدولة للشؤون الخارجية السعودية (نزار مدني) الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، ومجلس حقوق الإنسان في جنيف على تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة ضد إسرائيل^{١٦}.

ورغم أن خطاب العاهل السعودي^{١٧}، تركز على المخاطر التي تتعرض لها السعودية، معتداً أن الإرهاب، هو الخطر الحقيقي، إلا أنه نوّه أن: "هناك مجازر ترتكب ضد أشقائنا في فلسطين، وجرائم حرب ضد الإنسانية دون وازع إنساني، أو أخلاقي"، محملاً المجتمع



الدولي بكل مؤسساته، ومنظماته، ومسؤولية ما يجري في المنطقة بأسرها، ولم يختلف بيان مجلس الوزراء السعودي الصادر في ٢١ يوليو ٢٠١٤م، عن باقي المواقف الرسمية للسعودية، بل حدد دعوته إلى المجتمع الدولي؛ للاضطلاع بمسؤولياته؛ قصد حماية الشعب الفلسطيني، وقد سبقه يوم ١٤ بيان إدانة، واستنكار التصعيد العسكري الإسرائيلي، وسلسلة الاعتداءات الوحشية على قطاع غزة.

الثانية: المساعدات المادية، تعتمد السعودية تقديم المساعدات المادية، والإغاثية، فهي دولة تمتلك مواردَ مالية كبيرة. فقدمت دعماً بقيمة (٥٠٠) مليون دولار؛ لإعمار غزة^١، كما وجه وزير الداخلية المشرف على حملة خادم الحرمين الشريفين لإغاثة الشعب الفلسطيني دعماً بقيمة (٧,٥) مليون ريال؛ لحليب الأطفال^٢، وبتعليمات من الملك السعودي بصرف (٢٠٠) مليون ريال (٥٣ مليون دولار)، للهلال الأحمر الفلسطيني في غزة؛ لتأمين الاحتياجات العاجلة من الأدوية، والمعدات، والمستلزمات الطبية^٣. من خلال ما سبق يمكن تلخيص الموقف السعودي في:

١. ضرورة بذل الجهود الممكنة؛ لتهدئة الأوضاع، والدعوة إلى استئناف العملية السلمية على أساس وقف الاستيطان، والاستعداد لمطالبة مجلس الأمن بإجراءات تلزم إسرائيل بوقف العدوان.

٢. يقع عبء إلزام إسرائيل على عاتق المجتمع الدولي.

٣. تنسيق الجهود مع مندوبي الدول الإسلامية، والعربية؛ لتبني مواقف السلطة الفلسطينية في الأمم المتحدة، والاستعداد؛ لدعم خطواتها؛ من أجل التوجه إلى جنيف.

٤. تقديم المساعدات المالية العاجلة.



رابعاً - قطر

شكل الدور القطري محطة محورية في تعاطيه مع العدوان على قطاع غزة، فقطر تدعم حركة (حماس) على الصعيد السياسي، وقدمت العديد من المشاريع خلال تولي (إسماعيل هنية) الحكومة العاشرة، والحادية عشرة، وفي ظل الانقسام الفلسطيني، كما تحتضن بعاصمتها الدوحة، رئيس المكتب السياسي لحركة (حماس) (خالد مشعل). وتعدّ قطر من الدول الداعمة للثورات العربية، وحكم الإخوان المسلمين، وتولي الملف الفلسطيني أهمية خاصة، فهي من الدول العربية القليلة، التي ما زالت ملتزمة بدفع مقررات قمة سرت؛ لمساعدة السلطة الفلسطينية، وقد زار الأمير الوالد (حمد بن جاسم) قطاع غزة، وافتتح مشاريع قطرية بقيمة (٤٥٠) مليون دولار. مواقف قطر الداعمة للثورات العربية؛ عززت من علاقتها مع تركيا، وخلال العدوان لعبت الدولتان دوراً محورياً، في الجهود السياسية بين المقاومة، والاحتلال، ويمكن تقسيم الدور القطري خلال العدوان إلى:

١. الوقوف إلى جانب المقاومة، والشعب الفلسطيني، والعمل السياسي الجاد لوقف العدوان، بما فيها نقل رسائل المقاومة، ومطالبها للاحتلال عبر الولايات المتحدة الأمريكية.
٢. العمل على ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي، من خلال لقاءات جمعت بين (مشعل)، و(عباس) بحضور الأمير (تميم)، والمساهمة في ترتيب الوفد الفلسطيني الموحد.
٣. الدعم المالي العاجل، والسخي، الذي قدمته قطر بداية من المعونات العاجلة مروراً بتوزيع (١٠٠٠) دولار، على المتضررين^{١١}، ثم تعهدات بتقديم مليار دولار؛ دعماً لإعادة الإعمار في مؤتمر شرم الشيخ، في أكتوبر ٢٠١٤ م.^{١٢}



منذ بداية العدوان، كان واضحاً أن الموقف القطري يقف إلى جانب الفلسطينيين، وداعم للصمود الشعبي، وتصديه للعدوان^{٢٢}، وقد تحدث وزير الخارجية القطري (خالد العطية)، خلال الاجتماع الاستثنائي الموسع لوزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي عن ضرورة التصدي للعدوان الإسرائيلي المتصاعد، مع التحرك الفوري؛ من أجل وقفه، وفك الحصار الجائر عن قطاع غزة^{٢٣}، وقد استضافت قطر العديد من المسؤولين الدوليين، كان من أبرزهم، الأمين العام للأمم المتحدة (بان كي مون)، وكانت لهجة وزير الخارجية القطري مرتفعة في مؤتمر صحفي جمعه بـ(بان كي مون) عندما قال: "إنه لم يعد من المقبول، أن تشن إسرائيل العدوان متى شاءت"^{٢٤}.

كما أجرى وزير الخارجية اتصالات مكوكية؛ لنقل مطالب المقاومة، وعملت الخارجية القطرية إلى الجانب التركي على ترتيبات عدة، كان من بينها نقل مطالب المقاومة الفلسطينية إلى الاحتلال، عبر وزير الخارجية الأمريكي (جون كيري)^{٢٥}، وكان جلياً حجم السجال بين قطر، ومصر، فيما يتعلق بطرح المبادرات، فبعد أن رفضت المقاومة المبادرة المصرية، أتهمت قطر، وتركيا بالوقوف خلف ذلك الرفض^{٢٦}، كما ساهمت في جهود ترتيب هدنة إنسانية أثناء العدوان، وكانت محطة وساطة؛ لنقل الرسائل إلى حركة (حماس)، فقد أجرى (بان كي مون) اتصالاً هاتفياً بأمير قطر مطالباً إياه المساعدة في معرفة الضابط الإسرائيلي الذي فقد يوم ١ أغسطس ٢٠١٤م، أثناء هدنة إنسانية خرقها الاحتلال في رفح^{٢٧}، وعلى إثرها شهدت رفح مجزرة مروعة، وقد شارك وزير الخارجية في لقاء باريس، الذي جمع عدداً من الدول الغربية، وقطر، وتركيا.

كذلك ساهم الأمير (تميم) في ترتيب الملف الفلسطيني الداخلي، فبعد لقاءات مستمرة مع الرئيس الفلسطيني (محمود عباس) بشكل منفرد، كما عقد لقاءات مشتركة جمعت بين (عباس)، و(مشعل)، صدر عنها بياناً صحفياً حول التفاهم بشأن التحرك؛ للحصول على



قرار أممي؛ لتحديد سقف زمني؛ من أجل إنهاء الاحتلال، وكان لهذه اللقاءات دور في ترتيب الوفد الفلسطيني الموحد، الذي شارك في مفاوضات القاهرة، وقد عدّ أمير قطر خلال اتصال هاتفي، أجراه نائب رئيس المكتب السياسي ل(حماس) (إسماعيل هنية) أن: "غزة رفعت رؤوس العرب، والمسلمين عالياً، وأن ما تقوم به دولة قطر هو واجب"، وقد رحبت قطر بالتوصل إلى اتفاق القاهرة، وأرجعت الفضل الأول في تحقيق هذا الاتفاق إلى صمود الشعب الفلسطيني، وتضحياته العزيرة، وأبدت استعدادها الكامل؛ للمساهمة في إعادة إعمار قطاع غزة.^{٢٠}

وعلى صعيد الدعم المالي، تصدرت قطر الدول العربية في تقديم الدعم المالي، فأثناء العدوان قدمت قطر (٢٣) مليون دولار، وزعت على المتضررين عبر اللجنة القطرية؛ لإعادة إعمار غزة، كما قدمت قطر مليار دولار، خلال مؤتمر شرم الشيخ؛ لإعادة إعمار غزة، وجمع الهلال الأحمر القطري (١١) مليون ريال عبر مزاد علني خيري^{٢١}، و(٥٧) مليون ريال قدمت من مؤسسة (راف) القطرية؛ لدعم (٩) مشاريع عاجلة في قطاع غزة^{٢٢}، وقدم بنك الدوحة تبرعاً بقيمة (٢) مليون ريال.^{٢٣}

خامساً - الأردن

رغم أن الأردن تعدّ من دول الجوار لفلسطين، وتمتلك أطول حدود مع فلسطين التاريخية، وتتمتع بعلاقات دبلوماسية مع إسرائيل، إلا أن مواقفها لم تتجاوز حد المطالبة بوقف العملية العسكرية ضد قطاع غزة، وقد عبرت الحكومة الأردنية عن إدانتها العدوان العسكري على قطاع غزة، وقد وصف وزير الخارجية الأردني (ناصر جودة) أن: ما يجري تطور خطير، مطالباً إسرائيل بوقفه^{٢٤}، أيضاً أدان مجلس الأعيان الأردني العدوان^{٢٥}، ولم يبذل ملك الأردن، الذي كان في زيارة لواشنطن جهوداً وطنية؛ لوقف



العدوان، بل اكتفى باعتبار ما يجري في قطاع غزة، والضفة الغربية تصعيد خطير، من شأنه إفشال مساعي تحقيق السلام، ولم يحظ الملف الفلسطيني بالأولوية خلال زيارته لواشنطن^{٣٦}، كما عدّ رئيس الوزراء الأردني (عبد الله نسور) أن ليس من مصلحة الأردن، والقضية الفلسطينية سحب السفير الأردني من إسرائيل، تاركة التفاعل، والتضامن، والمساعدات، للفاعليات الشعبية، والجماهيرية^{٣٧}.

سادساً - الكويت

لم يختلف الدور الكويتي عن أية دولة من الدول العربية المحدودة التأثير في الواقع الفلسطيني، فمن بداية العدوان استنكرته الخارجية الكويتية، ودعت إلى الالتزام بما تم التوصل إليه في نوفمبر ٢٠١٢م، لكن ما كان لافتاً خلال العدوان، هو: استقبال رئيس المكتب السياسي لحركة (حماس) (خالد مشعل) من قبل أمير الكويت^{٣٨}، وإجراؤه العديد من اللقاءات مع المسؤولين الكويتيين، الذين أكدوا له التزام الكويت بالمبادرة المصرية للتهدئة في قطاع غزة^{٣٩}، وهذا موقف ينسجم مع الموقف السعودي. أما على صعيد الدعم المالي، وهو ما تنشط به معظم الدول الخليجية، فقد عمل الهلال الأحمر الكويتي على إرسال مساعدات إنسانية، حيث قام بتوزيع مساعدات غذائية، وبطاطين على (٣) آلاف أسرة في قطاع غزة^{٤٠}، كما سير (٢٦) شاحنة مساعدات^{٤١}، ومن ثم (٣٣) شاحنة أخرى، وسيارتي إسعاف^{٤٢}، كما قام وفد طبي كويتي مكون من (١٢) طبيبا، وطبيبة تابعين للجمعية الطبية الكويتية بدخول قطاع غزة؛ لمساعدة الطواقم الطبية^{٤٣}، وتعهدت الكويت أيضا بمبلغ (٢٠٠) مليون دولار للمساهمة في إعادة إعمار قطاع غزة^{٤٤}.



سابعاً - الإمارات

نشطت الإمارات منذ بداية العدوان في تقديم الدعم المالي بشكل واضح، وملحوظ، فقد قام الشيخ (خليفة بن زايد) أمير الإمارات، وولي عهده بتخصيص (٥٢) مليون دولار، كمساعدات إنسانية عاجلة؛ لدعم صمود أبناء الشعب الفلسطيني، وإقامة مستشفى ميداني متكامل في قطاع غزة^{٥٦}، إلا أن ذلك لم يمنع من اتهام الإمارات عبر الأوساط الشعبية بدعم القضاء على حركة (حماس)، ويعود ذلك إلى أمرين:

الأول: الموقف الإماراتي المعادي بشكل واضح للإخوان المسلمين، ودعمها للانقلاب على حكمهم في مصر، وليبيا، وتونس، وملاحقتهم داخل الإمارات، وتصنيف الإخوان المسلمين منظمة إرهابية.

الثاني: استضافة النائب (محمد دحلان) المفصول عن حركة فتح، والمطرود من قطاع غزة بعد أحداث ٢٠٠٧م، التي لعبت الإمارات دوراً في دعم قواته المسلحة آنذاك.

ولعل حديث (ضاحي خلفان) -الشخصية المثيرة للجدل- نائب رئيس شرطة دبي عبر (تويتر) بعد إسرائيل في أوج انتصارها على الأمة العربية، وقد استهزأ بالمقاومة، وحركة (حماس) عبر تغريدته^{٥٧}. ساهم في تعزيز الرواية الشعبية، وتصديق ما تحدثت به القناة الإسرائيلية الثانية عن مشاركة الإمارات في دعم العدوان؛ من أجل القضاء على حركة (حماس)^{٥٨}، إلا أن ذلك لم يؤثر في تقديم الدعم المالي، فقد أرسلت (٦) وفود من الهلال الأحمر الإماراتي^{٥٩}، وسيرت جسراً جويّاً عبر (٢٢) رحلة إغاثية لقطاع غزة^{٦٠}، وفي مؤتمر شرم الشيخ لإعادة الإعمار، تعهدت بتقديم (٢٠٠) مليون دولار، ولم يختلف الموقف السياسي للإمارات عن نظرائها في دول الخليج، فاستكرت العدوان^{٦١}، ودعمت



الجهود المصرية، وقد استثمرت علاقاتها بمصر في إدخال وفودها عبر معبر رفح، في الوقت الذي كانت تمنع فيه أي وفود أخرى.

ثامناً - دول المغرب العربي

تتعلق مواقف دول المغرب العربي عن علاقتها الطيبة مع الشعب الفلسطيني، وحجم تفاعل جماهيرها مع الأحداث على الساحة الفلسطينية، وحالة التعاطف الجياشة تجاه حب الأقصى، وفلسطين، إلا أنها لم تستطع أن تلعب دوراً مؤثراً في الساحة العربية عامة، والفلسطينية خاصة، ويعود ذلك إلى البعد الجغرافي عنها، ومع ذلك تتسم مواقفها السياسية بدعم المقاومة، والتصدي للعدوان. فعلى صعيد الجزائر: قدمت الجزائر (٢٦) مليون دولار، كدعم للفلسطينيين^١، واستنكرت بشدة العدوان على قطاع غزة، وسيرت العديد من القوافل الإنسانية، ودعت إلى عقد اجتماع طارئ للجمعية العامة للأمم المتحدة.^٢

أما الرئيس التونسي، فقد أكد وقوف تونس إلى جانب المقاومة، وخلال حديثه مع (خالد مشعل)، رأى ما جرى في غزة انتصاراً كبيراً للمقاومة، مجدداً استعداد تونس؛ لمواصلة دعم نضال فلسطين بكل الوسائل السياسية، والإمكانات المادية المتوفرة، ودعا مواطني بلاده إلى مساندة إخوانهم في قطاع غزة، من خلال تكثيف مساعداتهم الإغاثية، والطبية، عبر الحملة الوطنية؛ لدعم الشعب الفلسطيني، كما أرسلت تونس العديد من القوافل، والمساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة^٣ ولم يختلف الموقف المغربي عن التونسي، فقد قال رئيس الوزراء المغربي (عبد الإله بنكيران): "هل سيفهم الإسرائيليون أن المسلمين في كل بقاع العالم، مستعدون للموت في سبيل تحرير فلسطين؟". وعدّ أن الإسرائيليين واهمون، إذا اعتقدوا أن التفریط في الأرض مقابل المفاوضات، وساند حركة



(حماس) عندما قال: "لا يمكن لإسرائيل أن تقضي على حركة (حماس)، وحتى إذا قضت عليها، فإن (حماس) أأخرى ستخرج إليها من جديد".^{٥٠} وتفسر مواقف (بنكيران) الداعمة لـ(حماس)، والمقاومة، والرافضة للتفاوض بأنها نابعة من انتمائه الإسلامي. ورأت المغرب أن أول خطوة نحو طريق إعادة إعمار غزة، هي: رفع الحصار. كما تدعم موريتانيا المواقف العربية المنددة للاحتلال، ودائماً ما تجدد دعمها للمقاومة، والصمود الشعبي.

تاسعاً- باقي الدول العربية

اكتفت كل من البحرين، وسلطنة عمان بمواقف التتديد، وركزت جهودها على الدعم المالي، فسيرت عمان قوافل إنسانية، ووزعت مساعدات في قطاع غزة، كما قدمت البحرين (٥,٥) مليون دولار؛ لدعم إعادة إعمار قطاع غزة.

تعد السودان من أصحاب المواقف الإيجابية تجاه المقاومة الفلسطينية، وقضية فلسطين، وإن كانت مواقفها الرسمية أثناء العدوان مقصورة على الإدانة، والاستتكار، ودعم المقاومة إلا أن ذلك لا يخفي حقيقة أن السودان شريك فعلي للمقاومة الفلسطينية، فهو الذي يسمح لمرور السلاح عبر أراضيه، وقد تعرض لأكثر من اعتداء إسرائيلي بضربات جوية، وقدم خلال العدوان الأخير مساعدات إنسانية، وأرسل وقوداً رغم امتلاكه إمكانيات محدودة، وما يعانيه من أزمات داخلية متلاحقة.

تسيطر الأزمات الداخلية كذلك، على كل من لبنان، والعراق، وسوريا، وليبيا، واليمن، ومواقف هذه الدول بشقيها المتصارعين: السلطة، والمعارضة كانت وما زالت داعمة للرواية الفلسطينية، وكانت تلعب دوراً في دعم مقاومتها قبل الثورات، ومن هنا غابت فاعليتها الحقيقية عن المشهد العربي.



لم نخرج بشكل تفصيلي على الموقف السوري في عدوان ٢٠١٤م، ففاعلية سوريا كانت غائبة في عدوان ٢٠١٢م، وقد جمدت عضويتها في جامعة الدول العربية، وفقدت الفاعلية في المشهد العربي؛ بسبب ما تمر به من صراعات داخلية، بعدما كانت أحد أهم أقطاب السياسة العربية، والمؤثرة بصورة فعالة في القرارات، والخطوات تجاه أي عدوان.

المحور الثاني: المواقف السياسية الغربية من العدوان.

تتعلق المواقف الغربية تجاه العدوان على قطاع غزة، من موقفها المسبق من المقاومة الفلسطينية بقيادة (حماس)، حيث تصنفها اللجنة الرباعية، التي تشارك فيها الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، أنها حركة إرهابية، لا يمكن التعامل معها، وتدين كافة أعمالها المقاومة سواء كانت داخل الأراضي المحتلة عام ١٩٩٨م، وفي مناطق (٦٧)، بما فيها قتل الجنود الإسرائيليين المتوغلين في قطاع غزة.

كذلك موقفها الداعم بشكل متواصل لإسرائيل، وتبرير عمليات القتل مع اختلاق وتيرة الخطاب الإعلامي بين الدعم التام، والدعم المشوب بالتقليل من قتل المدنيين الفلسطينيين. ودائماً ما تعدّ هذه المكونات الثلاثة: أن إسرائيل في حالة دفاع عن النفس، وتتبنى الرواية الإسرائيلية في اتخاذ مواقفها، إلا أن البيئة في المنطقة العربية الملتهبة حتمت عليها بذل الجهود؛ من أجل إنهاء العدوان على قطاع غزة، عقب فشل إسرائيل في القضاء على (حماس) بعد أسبوعين من العدوان، ما أشعرهم بضرورة وقفه بعد أن صمدت المقاومة، وشعرت إسرائيل بمأزق العدوان على غزة، ومن خلال المتابعة، يمكن القول: إنّ محددات التحرك الغربي كانت:

١. التطورات السياسية، والميدانية، في العراق، بعد سيطرة تنظيم الدولة، وإعلانها قيام الدولة الإسلامية في العراق، والشام، وكانت تعمل على تشويهها بحجة أنها



إرهابية، وتحضر؛ لتشكيل حلف للقضاء عليها، فاستمرار العدوان سيساهم في كشف مزيد من عورات الأنظمة الغربية.

٢. الأداء المميز للمقاومة الفلسطينية في إيلاء الاحتلال، والشعور أن إسرائيل غير قادرة على النزول عن الشجرة، فمن الضروري تقديم أي حل من الحلول؛ لإنقاذها.

٣. الخشية من تصدع الأنظمة المحيطة، والداعمة لإسرائيل في ظل استمرار الجرائم الإسرائيلية مما قد يولد ردة فعل شعبية.

٤. الحراك الشعبي، والمسيرات الضخمة، التي نظمت في عدد من العواصم الغربية المنددة بالعدوان على قطاع غزة، ومكذبة الرواية الإسرائيلية، مما وضع حكوماتها في حرج، وخشية من تنامي مثل هذه التظاهرات، قد يؤثر على السلم الداخلي في المجتمعات الغربية، كما حدث في فرنسا من شجارات بين المسلمين، واليهود، كادت أن تتطور، لولا تطويق الحادث.

صحيح أن ثمة فروقاً بين مواقف الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي بدوله، قد تختلف بينهما المواقف إلى حد ما، إلا أنهما -بما فيهما الأمم المتحدة، وأمينها العام- تبنتا في تحركاتهما أمرين أساسيين:

الأول: وقف العدوان، وتأييد المبادرة المصرية، والتنسيق مع مصر بصفتها راعية لاتفاقيات التهدئة السابقة.

الثاني: العمل على إيجاد آليات دولية تنزع سلاح المقاومة، وتجرمه، سواء عبر ما يطرح من مبادرات فردية، أو مقترحات قدمت كمسودة؛ لمشروع قرار في مجلس الأمن.



لا يمكن تجاهل الخلاف بين إسرائيل، والولايات المتحدة، خاصة بين رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، والرئيس الأمريكي (باراك أوباما)، وهذا ما انعكس على طروحات وزير الخارجية الأمريكي (جون كيري)، ولأول مرة تقف إسرائيل إلى جانب مصر، ضد الولايات المتحدة، إلا أن الخلاف لم يؤثر على جوهر الاستراتيجية الأمريكية. كما لا يمكن عدّ بعض التحولات في المواقف الأوروبية، كاستقالة وزيرة في الحكومة البريطانية، أو دراسة وقف تصدير السلاح إلى إسرائيل بالتغير الجوهري في المواقف الأوروبية تجاه الكيان الغاصب.

أولاً- الأمم المتحدة

لم يتغير موقف الأمم المتحدة عبر كافة مؤسساتها تجاه الاعتداءات الإسرائيلية، وأقل ما يوصف به موقفها التخاذل، والتباطؤ، وعدم إدانة الاحتلال، وفي (٥١) يوماً من العدوان، لم يعقد مجلس الأمن إلا مرتين، واكتفى بإصدار بيان صحفي غير ملزم، دعا فيه إلى العودة، إلى اتفاق ٢٠١٢م، مع ضرورة ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وحث الحكومة المصرية على فتح معبر رفح؛ من أجل الحالات الإنسانية^{٥٥}، بعد فشل التوصل إلى صيغة مشتركة؛ لبيان رئاسي، وطيلة فترة العدوان، اكتفى (بان كي مون) بالتصريحات الصحفية، فتارة يدعو إلى ضرورة العودة إلى المفاوضات، وأخرى يتأسف على قتل المدنيين، والدعوة إلى هدنة إنسانية^{٥٦}، والمطالبة بالإفراج عن الجندي الإسرائيلي، وإدانة قصف المدارس. صحيح أن تصريحه بشأن الهجوم على مدرسة في غزة، حينما وصفه أنه: "عار أخلاقي، وعمل إجرامي"، والدعوة إلى محاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان^{٥٧}، إلا أن ذلك لم يغير من انحيازه إلى إسرائيل، فخلال جولاته، التي زار فيها إسرائيل قدم التعازي لعائلات الجنود الإسرائيليين، الذين قتلوا داخل قطاع غزة^{٥٨}، في حين تجاهل بشكل تام معاناة الفلسطينيين، الذين قتلوا في المدارس.



لا يمكن إغفال بعض مواقف مسؤولين أمميين كحديث (روبرت تينز)، مدير عمليات وكالة الغوث، عن تعمد إسرائيل استهداف المدنيين^{٥٩}. فتحذير المفوضية العليا لحقوق الإنسان، من أن إسرائيل قد تنتهك قوانين الحرب في غزة^{٦٠}، وحديث سفير المفوضية الدولية لحقوق الإنسان (هيثم أبو سعيد) عن استعمال إسرائيل أسلحة كيميائية محرمة؛ نتج عن كل هذا، قرار بتشكيل لجنة التحقيق في الانتهاكات الإسرائيلية^{٦١}، لكن هذا لا يغير من الحقيقة أن إسرائيل دولة فوق القانون، وأن المنظمات الدولية، لم تغير من تعاطيها مع قضايا الصراع الفلسطيني ضد الاحتلال.

ثانياً - الولايات المتحدة الأمريكية:

لم تكن الإدارة الأمريكية ترغب في عملية عسكرية إسرائيلية واسعة، إلا أن إدارة (أوباما)، أعلنت عن تأييدها لما تسميه حق إسرائيل في الدفاع عن نفسه^{٦٢}، كما أجرى (أوباما) اتصالاً بـ(نتنياهو)، بعد يومين من العدوان، عبر فيه عن استعداد الولايات المتحدة التحرك؛ من أجل العودة إلى اتفاق ٢٠١٢م، ومع تميز أداء المقاومة؛ ومن أجل إظهار الإدارة الأمريكية دعمها لإسرائيل، حملت المقاومة الفلسطينية بقيادة (حماس) المسؤولية بشأن كل ما ينتج عن العدوان^{٦٣}، ويمكن تحديد الدعم الأمريكي لإسرائيل، في ثلاثة أشكال، هي:

أولاً - الدعم السياسي:

يتجلى الدعم السياسي، بإرسال وزير الخارجية الأمريكي (جون كيري) إلى المنطقة، في ٢١ يوليو ٢٠١٤م من أجل العمل على إبرام اتفاق تهدئة^{٦٤}، في محاولة؛ لإنقاذ الجهد المصري، الذي فشل في إقناع (حماس) بالمبادرة المصرية^{٦٥}، وقدم (كيري) أطروحات للحل، نصت على: "إطار عمل؛ لوقف إطلاق نار مستدام في غزة؛ لدواع



إنسانية، كما يحث الأطراف المعنية، (السلطة الفلسطينية، والفصائل الفلسطينية، وإسرائيل)، وبدعم من الشركاء الدوليين (مصر، والولايات المتحدة، وتركيا، وقطر، والأمم المتحدة، والجامعة العربية، والاتحاد الأوروبي) على الاستناد إلى اتفاقية القاهرة؛ لوقف إطلاق النار، التي تُوصَل إليها في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢م.

ويدعو المقترح إلى اجتماع خلال (٤٨) ساعة؛ للتفاوض، بخصوص حل جميع القضايا الضرورية؛ لتحقيق وقف إطلاق نار مستدام، وحل دائم؛ لأزمة غزة. ويضيف المقترح، إجراءات تأمين فتح الحدود، والمعابر غير الحدودية بما يسمح بدخول البضائع، والناس، وضمان الحياة الاجتماعية، والاقتصادية للشعب الفلسطيني. ويشمل ذلك حقوق صيد الأسماك لمسافة (١٢) ميلاً بحرياً، وتحويل الأموال إلى غزة؛ لتسديد رواتب الموظفين، ومواجهة القضايا الأمنية. وينص المقترح على البدء خلال يومين، ولمدة أسبوع في وقف إطلاق نار إنساني، وسحب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة، وإنهاء كل الأعمال العدائية في غزة، ومنها. وأثناء فترة وقف إطلاق النار، تمتنع الأطراف عن تنفيذ أي استهداف عسكري، أو أمني، وسيتم السماح بإيصال المساعدات الإنسانية، بما في ذلك -ولكن ليس حصراً- الغذاء، والدواء، والمأوى إلى المواطنين الفلسطينيين في غزة. وسيتولى الشركاء مراقبة وقف إطلاق النار الإنساني، والاتفاقات، التي تتوصل إليها الأطراف المعنية، مراقبة فعالة، بالتعاون، والتنسيق مع هذه الأطراف. ويتعهد المقترح الأميركي بإلزام الشركاء الدوليين بتقديم مساعدات إنسانية كبيرة؛ لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة لسكان غزة، بما في ذلك التزام أولي بمبلغ (٤٧) مليون دولار، من الولايات المتحدة (على أن تضاف إليها التزامات أخرى)^{٦٦}. إلا أن مقترحات (كيري)، اصطدمت بالرفض الإسرائيلي، الذي رآها تساوي بينه، وبين (حماس)^{٦٧}، كما قام (كيري) بزيارة كل من: القاهرة، والدوحة، في محاولة منه؛



للتوصل إلى وقف إطلاق نار مستدام، ومع تعزيز دور القاهرة كوسيط في أية مبادرة من المبادرات، التي تطرح، إلا أن (كيري)، توجه إلى اجتماع باريس، الذي ضم كلاً من: فرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، وإيطاليا، وقطر، وتركيا، ووزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي، وكثف من تواصله مع تركيا، وقطر، لما يجمعهما من علاقات مع (حماس)^{٦٨}. كما انتقدت أمريكا قراراً أممياً، بإجراء تحقيق دولي في انتهاكات غزة، وركزت في مساعيها؛ من أجل نزع سلاح (حماس)، وخرجت مبادرة إلى مجلس الأمن، ولم تقرّبها.^{٦٩}

ثانياً- الدعم المالي

مع كثافة إطلاق المقاومة لصواريخها، وضعف أداء القبة الحديدية، سارعت الولايات المتحدة إلى تقديم طلب؛ لدعم القبة الحديدية، وقد أقر مجلس الشيوخ (٢٢٥) مليون دولار، كتمويل طارئ؛ لمنظومة القبة الحديدية، ووقع (أوباما) على المشروع بعد مصادقته^{٧٠}. كذلك، فإن مجلس الشيوخ أخذ قراراً بدعم إسرائيل في حق الدفاع عن النفس، ورصد (٥) ملايين دولار؛ للحصول على معلومات حول منفذ عملية اختطاف الجنود الثلاثة في يونيو ٢٠١٤م.^{٧١}

ثالثاً- الدعم العسكري

سمحت الولايات المتحدة لإسرائيل باستخدام الذخائر المخزنة للجيش الأمريكي، الذي يطلق عليه: مخزون احتياطات الحرب، إسرائيل؛ لإعادة تزويدها بالقنابل، وقذائف الهاون، كما يسرت المبيعات العسكرية لإسرائيل، وأكدت على متانة علاقتها، وتعاونها الوثيق معها على الصعيد العسكري^{٧٢}. الموقف الأمريكي موقف ثابت لا يتغير، فهو منحاز بشكل تام لإسرائيل، وداعم لأمنها، وتقوقها العسكري، و يبحث عن حلول ترضي إسرائيل، على النقيض تماماً مواقفها من المقاومة، فهو دائم السعي إلى نزع سلاحها،



وتدمير خطوط إمدادها. ولقد دأبت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على هذا الموقف الموحد من المقاومة، ففي عدوان ٢٠٠٨، ٢٠٠٩م، وقعت وزيرة الخارجية الأمريكية (كونداليزا رايس) مع نظيرتها الإسرائيلية (تسيبي ليفني) على اتفاقية تنص على: التعاون المشترك؛ لمحاربة تهريب السلاح إلى غزة، كما عملت الإدارة الأمريكية في عدوان ٢٠١٢م، على إنقاذ إسرائيل، وإخراجها من مأزقها؛ نتيجة المواقف المتصلبة للرئيس المصري (محمد مرسي)، وأوفدت وزيرة خارجيتها آنذاك (هيلاري كلينتون) بعد يومين إلى القاهرة؛ من أجل إنجاز اتفاق يرضي الرئيس المصري، والمقاومة.

ثالثاً - الاتحاد الأوروبي ودوله:

تتاغمت المواقف الأوروبية الرسمية مع الموقف الأمريكي، ولم يختلف أداؤها في دعم إسرائيل، وتحميل المقاومة مسؤولية ما يجري، لكنها أمام الضغوط الجماهيرية دعت إلى وقف إطلاق النار، ودعمت كل من فرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، وإيطاليا مساعي وقف إطلاق النار، فشاركوا في اجتماع ٢٦ يوليو ٢٠١٤م، كما قدمت الدول الثلاثة دون إيطاليا مقترح مشروع لمجلس الأمن يربط إعادة الإعمار برفع الحصار، مع إمكانية لعب الاتحاد الأوروبي دوراً في إدارة معبر رفح كمراقبين. أثرت الضغوط الشعبية أيضاً على مواقف الحكومات من العدوان، فبعد أن عبّرت فرنسا عبر رئيسها (هولاند)، أنها تتضامن مع إسرائيل، ومن حق الحكومة الإسرائيلية اتخاذ كافة الإجراءات؛ لحماية شعبها في وجه التهديدات خلال مكالمة هاتفية مع (نتنياهو)٣٦، خفقت من حدة دعمها لإسرائيل، ورأت أن أولويتها، هي: وقف إطلاق النار٣٧، ودعمت المبادرة المصرية، ومنعت خروج مظاهرة مناهضة لإسرائيل في باريس؛ حتى لا تتحول إلى صراعات داخلية؛ بسبب التوتر في البلاد، كما خول القضاء الفرنسي الرئيس، وأطلق له اليد في منع كل المظاهرات المنندة بالعدوان الإسرائيلي٣٨. ويمكننا القول: إن بريطانيا، التي شهدت مدنها مظاهرات بعشرات



الآلاف، كانت حكومتها أكثر تأثراً، فدعت الخارجية البريطانية إلى التهدئة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مع حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، وأهمية حماية المدنيين في غزة. صدى التظاهرات، وصل إلى الحكومة البريطانية؛ فقدمت الوزيرة (سعيدة وارسلي) استقالته، وقالت: "لم أعد قادرة على دعم سياسة الحكومة بشأن غزة"^{٧٦}، وتعرض رئيس الحكومة لانتقادات داخل حزبه؛ لتردده في إدانة استخدام إسرائيل القوة، وقد طالب نواب بريطانيون بضرورة تخفيف القيود على قطاع غزة"^{٧٧}، وفي تطور لافلت أثناء العدوان طالب نائب رئيس الوزراء البريطاني بوقف توريد الأسلحة البريطانية إلى إسرائيل، مقتنعاً أنها تجاوزت الحدود في عدوانها على قطاع غزة.^{٧٨}

لم يغير مقتل سبعة فلسطينيين يحملون الجنسية الألمانية من مواقف ألمانيا الداعمة لحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، التي عبرت عنه المستشارة الألمانية (ميركل)^{٧٩}، وغاب دور الاتحاد الأوروبي عن المشهد؛ نتيجة استعداداته لانتخابات جديدة، واكتفى ببعض البيانات، التي دعت إلى وقف إطلاق النار، مع ضرورة الرد المناسب عسكرياً على (حماس)^{٨٠}، ولم تخرج القمة الأوروبية، التي عقدت في بروكسل عن المواقف الأوروبية الداعمة لإسرائيل، مع ضرورة إيصال المساعدات الإنسانية للمحتاجين، والمطالبة بضرورة قبول (حماس) المبادرة المصرية، وقد قدم عدد من دول الاتحاد الأوروبي مساعدات مالية؛ لإعادة الإعمار. خلاصة القول في المواقف الأوروبية بدولها الرئيسية، تتحدد في:

١. أحقية إسرائيل في الدفاع عن نفسها في مواجهة حركة (حماس)، وحفظ أمن مواطنيها من صواريخ المقاومة.



٢. دعم جهود وقف إطلاق النار، والسعي إلى إنجاح المبادرات، التي تطرح أفكاراً؛ لدعم جهود الهدوء.

٣. العمل على تقديم المساعدات الإنسانية، وضرورة تجنب المدنيين المواجهة، وتقديم الدعم المالي؛ لإعادة الإعمار.

لقد نجحت الجهود الشعبية في إرباك مواقف بعض الدول الأوروبية، وكان للتظاهرات أثر في تبني الرواية الفلسطينية، مما ولد حالة من الغضب على حكوماتهم، هذه الجهود من المهم أن يبنى عليها في المستقبل عبر تعزيز الرواية الإعلامية، والعمل مع الأحزاب، التي تدين العدوان، التي سجل العديد من نوابها مواقف مناهضة للعدوان سواء في البرلمان الأوروبي، وبرلمانات بلادهم.

لم نخرج إلى جلّ مواقف الدول الأوروبية؛ لأن باقي الدول، كإسبانيا، وبلجيكا، والنرويج، وهولندا، وسويسرا، لا تساهم بفاعلية على الصعيد السياسي، وتكتفي بتقديم المساعدات الإنسانية، إلا أن إسبانيا اتخذت موقفاً مهماً، عندما قررت الحكومة فرض عقوبات على إسرائيل، وتجميد بيع السلاح، والوسائل التكنولوجية المتعلقة به لإسرائيل، مع التنويه: أن قيمة مبيعات السلاح من إسبانيا إلى إسرائيل قدرت بـ(٥) ملايين يورو، في عام ٢٠١٣م.^{٨١}



المبحث الثاني: المواقف الشعبية
من العدوان الإسرائيلي

المحور الأول: المواقف الشعبية الفلسطينية.

المحور الثاني: المواقف الشعبية العربية.

المحور الثالث: المواقف الشعبية الأوروبية.

المحور الرابع : المواقف الشعبية الأمريكية.

المحور الخامس المواقف الشعبية الآسيوية.

المحور السادس المواقف الشعبية الإفريقية.

المحور السابع: خلاصة تقييمية للمواقف الشعبية.

(د. عصام عدوان)



المقدمة

تعرّض قطاع غزة من إسرائيل لعدوان واسع النطاق للمرة الثالثة، إذ شنت عدوانها الأول في نهاية عام ٢٠٠٨م، والثاني في أواخر ٢٠١٢م، والأخير في ٧/٧/٢٠١٤م. رغم أن التضامن الشعبي الدولي، لم يوقف العدوان في كل مرة، ولم يعاقب إسرائيل، إلا أنه حدّد من نطاقه نوعاً ما. كما أن التضامن الشعبي يرفع من معنويات الشعب الفلسطيني، وهو يتعرض للعدوان، فيشعر بوقوف شعوب الأرض معه، الأمر الذي من شأنه رفع مستوى التحمل لديه، وأمله في قدرة العالم على لجم العدوان. ويهدف هذا الفصل إلى الوقوف على حجم التضامن الشعبي الدولي مع غزة إبان العدوان الإسرائيلي عام ٢٠١٤م، والخلاصات التي يمكن الوصول إليها في هذا السياق. وجاء ترتيب المواقف بدءاً بالمواقف الفلسطينية، ثم العربية، ثم الأوربية، ثم الأمريكية، ثم الآسيوية، ثم الإفريقية.

المحور الأول: المواقف الشعبية الفلسطينية

انطلقت جماهير غاضبة مساء الثلاثاء ٧/٨/٢٠١٤م، بمسيرات في مختلف مدن الضفة الغربية، والداخل الفلسطيني، والقدس، رفضاً للحرب على غزة، أصيب فيها أكثر من (١١٠) فلسطيني برصاص الاحتلال، وقنابل الغاز^٨. وفي نابلس طالب المتظاهرون القيادة الفلسطينية بوقف التنسيق الأمني مع الاحتلال، ودعم المقاومة الشعبية، وهتف المتظاهرون: "ما بنكل، ولا بنلين، ضفة، وغزة مش شعبين"، و"شعبي، يا شعبي، عليّ الصوت، لا ما بنرضى لغزة الموت"، و"وحدة، وحدة وطنية؛ حتى ننال الحرية".

وعقدت قوى سياسية، ومؤسسات، واتحادات، ونقابات، اجتماعاً مساء الثلاثاء ٨/تموز/٢٠١٤م، بمدينة رام الله، دعت فيه إلى تفعيل الحراك الشعبي بالضفة ضد الاحتلال؛



لتشنتيته، وإرباكه. وخرج المتظاهرون في رام الله من مواطنين، ومؤسسات أهلية، وبعض القوى الوطنية ظهر الأربعاء ٢٠١٤/٧/٩م، ونددوا بسياسات المحتل، وحربه على القطاع^{٨٤}. واندلعت احتجاجات، ومواجهات، ومسيرات بمناطق عدة في الضفة، الجمعة ٢٠١٤/٧/١١م؛ للتضامن مع قطاع غزة؛ في وسط الخليل، وبلدتي (بني نعيم)، و(سعير)، و(مخيم العزة)، وبلدة (حوسان) في بيت لحم، وبلدتي (دير أبو مشعل)، و(راس كركر) في رام الله، مما أسفر عن وقوع إصابات. بينما تجمع العشرات في مدينة جنين في وقفة تضامنية، دعت إليها القوى الوطنية، والإسلامية. وشهدت القدس المحتلة في الأيام القليلة الماضية، مواجهات عنيفة، أصيب فيها أكثر من (١٥٠) فلسطيني^{٨٥}.

ويوم السبت ٢٠١٤/٧/١٢م، تحركت مسيرات منددة بالعدوان الإسرائيلي على غزة، في كل من (الخليل)، و(لحول)، ومخيمي (العروب)، و(الفوار)، وقرى (خرسا)، و(بيت أمر)، و(بني نعيم)، وتحولت المسيرات إلى مواجهات مع قوات الاحتلال أوقعت (٤٩) إصابة بين الشباب الفلسطينيين. كما دعت حركة فتح إلى مسيرة عند حاجز (قلنديا)، أصيب فيها أربعة شبان، ومواجهات بمخيم (شعفاط)، وبلدة (أبوديس) بالقدس، التي أصيب فيها (١٨) شابا، وفي مناطق (بيتونيا)، و(نعلين) وقرب مستوطنة بيت (إيل) في رام الله، وبيت لحم، أصيب (٤) آخرون. كما اندلعت مواجهات عنيفة في حي (شعفاط) في القدس المحتلة^{٨٥}. كما وقعت مواجهات عنيفة ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي في الخليل، والقدس المحتلة، وعند حاجز قلنديا^{٨٦}. وأطلقت حركة الشبيبة الفتاوية في قطاع غزة، بتاريخ ٢٠١٤/٧/١٣م، حملة بعنوان: (دمي يقاوم)؛ لمساندة أهالي القطاع، في ظل العدوان الإسرائيلي، حيث وجهت نداءها إلى كل كواد، ومناصري حركة الشبيبة؛ للترفع بالدم في مستشفيات القطاع^{٨٧}.



ونظمت نقابة الموظفين العموميين في بيت لحم، وقفة تضامنية مع أهالي قطاع غزة، أمام كنيسة المهدي، بتاريخ ١٦/٧/٢٠١٤م^{٨٨}. واندلعت في ساعة متأخرة من ليل الأربعاء ١٦/٧، وحتى فجر الخميس، بتاريخ ١٧/٧/٢٠١٤م، مواجهات ضد الاحتلال الإسرائيلي بمناطق متفرقة في الضفة الغربية. وعلى حاجز قلنديا العسكري، بين مدينتي القدس، ورام الله، اندلعت مواجهات عنيفة، شارك فيها نحو خمسمائة شاب من مخيمي (قلنديا)، و(الأمعري) للاجئين الفلسطينيين قرب رام الله، وأسفرت المواجهات عن إصابة (٢٤) شابا. كما تعرضت قوة إسرائيلية لإطلاق النار في بلدة الرام شمال القدس المحتلة، وتعرضت حافلة مستوطنين للرشق بالحجارة أثناء مرورها قرب بلدة (حزما) في المنطقة ذاتها. كما شهد مخيم (الجلزون) للاجئين الفلسطينيين شمال رام الله مواجهات ضد الاحتلال، بعد مسيرة حاشدة، شهدها المخيم عقب صلاة التراويح، وهتف المشاركون فيها بشعارات مؤيدة للمقاومة في غزة^{٨٩}. كما اندلعت مواجهات ضد قوات الاحتلال أيضا، في مدينة الخليل، وعدة مناطق بالمحافظة، منها: مخيما (العروب)، و(الفوار)، وبلدة (بيت أمر) شمالا، أصيب فيها أربعة شبان بالرصاص الحي. ودعت الحركات الشبابية في مدينتي (رام الله)، و(البيرة) إلى مسيرة مركزية، والاشتباك مع الاحتلال قرب مستعمرة بيت (إيل)، إلا أن الشرطة الفلسطينية منعتها؛ مما أسفر عن صدامات وقعت بين المتظاهرين، والشرطة الفلسطينية^{٩٠}. وتظاهر المئات في رام الله بعد صلاة الجمعة، بتاريخ ١٨/٧/٢٠١٤م، وجاب المتظاهرون شوارع المدينة، وهم يحملون الإعلام، والرايات، ويهتفون باسم المقاومة، ويطالبون بالتدخل السريع؛ لإنقاذ حياة الأبرياء في غزة. كما تظاهر المصلون في المسجد الأقصى عقب صلاة الجمعة؛ للتنديد بالعدوان الإسرائيلي على القطاع^{٩١}.



وخرجت مسيرات حاشدة من عدة مساجد مدينة نابلس عقب صلاة التراويح، يوم السبت، بتاريخ ٢٠١٤/٧/١٩م، تجاه دوار الشهداء، وسط المدينة؛ تضامنا مع قطاع غزة، وبدعوة من حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ، وفصائل العمل الوطني في المدينة، وأيضا في الخليل، ورام الله^{٩٢}

وجرت مواجهات عنيفة الأحد، بتاريخ ٢٠١٤/٧/٢٠م، بين الفلسطينيين، وقوات الاحتلال في الضفة الغربية، والقدس المحتلة. وامتدت إلى يوم الإثنين في عدد من مدن الضفة، كرام الله، ونابلس، وطولكرم، والخليل، وبيت لحم. وشهدت الضفة الغربية، ومدينة القدس المحتلة، وأراضي (٤٨)، الإثنين، بتاريخ ٢٠١٤/٧/٢١م، مسيرات، ووقفات، وإضرابا عاما؛ للتنديد بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، لا سيما مجزرة حي الشجاعية يوم الأحد. فقد عم الإضراب التجاري مدن الضفة بما فيها القدس، استجابة لدعوة وجهتها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، والقوى الوطنية، والإسلامية. وشمل الإضراب إغلاق البنوك، والجامعات الفلسطينية أيضا.^{٩٣}

وقد انطلقت في الداخل الفلسطيني المحتل فعاليات تضامنية، كما اندلعت مواجهات في عدد من المناطق، بين متظاهرين، وقوات الاحتلال، التي اعتقلت العشرات منهم داخل الخط الأخضر. ففي الناصرة تجمع يوم الإثنين، بتاريخ ٢٠١٤/٧/٢١م، مئات من الفلسطينيين، في مسيرة جابت شوارع المدينة، بدعوة من لجنة المتابعة العربية؛ تضامنا مع غزة، واحتجاجا على العدوان، وأدانت اللجنة صمت العالم تجاه ما يحدث في قطاع غزة، ودعت إلى مظاهرة وحدوية، يشارك فيها جميع سكان مدينة الناصرة.^{٩٤}

واندلعت مواجهات بين شبان فلسطينيين، وجنود الاحتلال، في بلدة (بلعين)، غرب رام الله، ومناطق (شعفاط)، و(أبو ديس)، قضاء مدينة القدس إثر صلاة العيد، وأسفرت



عن إصابات بالرصاص الحي، والمطاطي. كما دعا أئمة المساجد المصلين، والمواطنين إلى التبرع لقطاع غزة. وأقامت مدن مختلفة خياما تضامنية وسط مراكزها، كما قام كثير من المواطنين، والمسؤولين بزيارات جرحى الحرب على قطاع غزة، الذين يعالجون بالضفة.^{٩٥}

ودعت حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، في بيان لها يوم الخميس، بتاريخ ٢٠١٤/٧/٣١م، إلى مسيرات في جمعة غضب جديدة ضد قوات الاحتلال، ومستوطنيه، في كل المدن، والقرى، والمخيمات، وجميع أماكن وجود الشعب الفلسطيني، تضامنا مع غزة، وإسنادا، ومبايعة للمقاومة الأسطورية^{٩٦}. وهكذا اندلعت بعد صلاة الجمعة، بتاريخ ٢٠١٤/٨/١م، على حاجز قلنديا، ومعبر (عوفر) في منطقة رام الله، مواجهات عنيفة ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي، في ختام مسيرات احتجاجية؛ للتنديد بالعنوان الإسرائيلي على غزة، أصيب فيها العشرات منهم، واستشهد شابان فلسطينيان في رام الله، وطولكرم.^{٩٧}

وشارك الآلاف في مسيرات تضامنية في مدينتي (الخليل)، و(بيت لحم)، دعت إليها القوى، والفصائل الفلسطينية، أسفرت عن إصابة نحو (٨٥) مواطنا بالرصاص الحي، والمئات منهم بالرصاص المطاطي، وحالات الاحتراق^{٩٨}. وشهدت نابلس مسيرة حاشدة، تخللتها مواجهات عنيفة ضد القوات الإسرائيلية. كما انطلقت المسيرات في بلدات (نعلين)، و(سلفيت)، و(كفر الديك) شمال الضفة الغربية، وفي منطقة (بيتونيا) شمال القدس، أغلق مئات المتظاهرين أحد الطرق الرئيسية، ورشقوا أفراد الشرطة الإسرائيلية المتمركزين في المنطقة بالحجارة.^{٩٩}

ودعت حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، إلى مسيرة ضمت آلاف الفلسطينيين في عدة مدن الضفة الغربية، وبلداتها بعد صلاة الجمعة، بتاريخ ٢٠١٤/٨/٨م؛ لدعم



المقاومة في غزة، وطالبوا الوفد الفلسطيني في القاهرة بالتمسك بمطالب المقاومة. أصيب فيها (١٢) شابا بمنطقة باب الزاوية وسط الخليل. كما اندلعت مواجهات أخرى في بلدة (بيت أمر) شمال المدينة، قرب مستوطنة (كرمي تسور). كما تظاهر الآلاف في نابلس بينهم ملثمون مسلحون من كتائب القسام. كما دعت القوى الوطنية إلى مسيرة، شارك فيها المئات في مخيم بلاطة للاجئين باتجاه حاجز (بيت فوريك) شرق نابلس.

وانطلقت مسيرات حاشدة في مدن رام الله، وبيت لحم، وجنين، شارك فيها الآلاف، وتركزت هتافات المشاركين فيها على مبايعة المقاومة، والدعوات إلى الثأر، والانتقام، فضلا عن دعوة الوفد الفلسطيني في القاهرة إلى التمسك بمطالب المقاومة. ووقعت مواجهات عنيفة مع قوات الاحتلال عند حاجز (عزون) شرق مدينة قلقيلية، أصيب فيها عشرة بالرصاص المطاطي^{١١}. وشهدت مدن مختلفة بالضفة يوم السبت، بتاريخ ٢٠١٤/٨/٩م، إضرابا أغلقت خلاله المحلات التجارية أبوابها بدعوة من القوى، والفصائل الوطنية، والإسلامية، التي أصدرت بيانا، دعت فيه إلى تصعيد المقاومة بكل الأشكال، والوسائل المتاحة في كل الأراضي الفلسطينية. ودعت إلى تصعيد حملات مقاطعة البضائع، والمنتجات الإسرائيلية؛ لتنظيف الأسواق الفلسطينية منها. وتظاهر العشرات من المواطنين وسط مدينة رام الله؛ لدعم الوفد الفلسطيني المفاوض في القاهرة^{١٢}. ودعت القوى الوطنية، والإسلامية في رام الله، بتاريخ ٢٠١٤/٨/١١م، الجماهير الفلسطينية، والعربية، والإسلامية، إلى مناصرة الشعب الفلسطيني في غزة، من خلال مظاهرات، ومسيرات بعد صلاة الجمعة، مع استمرار الفعاليات في كافة محافظات الضفة الغربية. ووجهت التحية إلى حركة التضامن العالمية، التي تخرج في كل المدن؛ للتعبير عن رفضها، واستنكارها جرائم الاحتلال، ودعتها إلى مقاطعة الاحتلال، ومعاقبته، كما دعت إلى مقاطعة بضائع الاحتلال. ووجهت التحية إلى دول أمريكا اللاتينية، وجنوب إفريقيا،



وإلى الرئيس (فيدل كاسترو)، على مواقفهم المساندة، والداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني، ورفضهم الحرب المسعورة على القطاع.^{١٠٣}

وهكذا فقد تفاعلت الضفة الغربية شعبياً مع قطاع غزة، عبر المسيرات، والمواجهات والإضرابات، ومقاطعة بضائع العدو، وحملات التبرع بالدم. ولوحظ نشاط هذه الفعاليات في يوم الجمعة، من كل أسبوع أكثر من غيره. ويبدو أن هذه الفعاليات اقتصرت على المئات، وأحياناً الآلاف من الفلسطينيين، لكنها افتقدت الزخم الشعبي للتأثير في السلطة الفلسطينية؛ من أجل بذل جهود أكثر؛ لوقف العدوان على غزة. بينما كانت الفعاليات الشعبية في قطاع غزة، والأراضي المحتلة عام ١٩٤٨م، محدودة جداً، نظراً إلى أجواء الحرب في القطاع، وتشديد القبضة الأمنية في الأرض المحتلة.



المحور الثاني: المواقف الشعبية العربية.

مصر:

كان العدوان على غزة حاضرا في هتافات، وشعارات رافضي الانقلاب، منذ بداياته في أغلب مظاهرات الجمعة، بتاريخ ١١/٧/٢٠١٤م^{١٠٤}. وتجمع العشرات أمام السفارة الفلسطينية في القاهرة، تنديدا بالعدوان. وأحرق المحتجون العلم الإسرائيلي، ورددوا هتافات مؤيدة للفلسطينيين، ودعوا إلى رفع الحصار عن غزة، وفتح معابرها إلى مصر^{١٠٥}. وتظاهر حوالي مائة من الصحفيين، والنشطاء السياسيين أمام نقابة الصحفيين في القاهرة مساء الأحد، بتاريخ ١٣/٧/٢٠١٤م، تنديدا بالعدوان، وانطلقت المظاهرة. من ثم سار المشاركون في وسط القاهرة، وحيوا المقاومة الفلسطينية، وأدانوا الموقف المصري من العدوان على غزة، وطالبوا الحكومات العربية باتخاذ موقف؛ لوقف العدوان. وقام المتظاهرون بإحراق العلم الإسرائيلي^{١٠٦}. ونفذ الصحفيون، والنشطاء المستقلون يوم الإثنين، بتاريخ ١٤/٧/٢٠١٤م، وقفة احتجاجية صامتة على سلاّم نقابة الصحفيين، حدادا على أرواح شهداء غزة، ثم قاموا بحرق علم كبير لإسرائيل، منددين بالصمت العربي، ورددوا هتافات تؤكد أن المقاومة هي الحل لوقف هذا العدوان^{١٠٧}.

كما تجمع متظاهرون أمام مقر إقامة السفير الإسرائيلي في القاهرة، بتاريخ ١٨/٧/٢٠١٤م، منددين بالعدوان، وانتقدوا الموقف المصري الرسمي من العدوان، وطالبوا بطرد السفير الإسرائيلي في القاهرة، وأحرقوا العلم الإسرائيلي، ودعوا السلطات المصرية إلى فتح معبر رفح. كما أقامت قوى ثورية، وأحزاب، وكيانات سياسية، وحقوقية أخرى، وشخصيات عامة مؤتمرا؛ لدعم غزة برعاية لجنة الحريات بنقابة الصحفيين، وشدد عدد من الشباب، والرموز الوطنية على أن القضية الفلسطينية، قضية المصريين جميعا،



وعلى العرب أن يتخذوا موقفا ضد العدو الصهيوني. وطالب المشاركون في المؤتمر السلطات المصرية بضرورة فتح معبر رفح؛ لاستقبال الجرحى، والسماح للقوافل، التي تحمل الأدوية بالمرور إلى القطاع.^{١٠٨}

ونظم مناهضو الانقلاب في بني سويف مسيرة، بتاريخ ١٨/٧/٢٠١٤م، نصره لأهالي غزة، وتنديدا بالعدوان الإسرائيلي. وشاركت أعداد كبيرة من مناهضي الانقلاب العسكري في مصر، في مسيرات ليلية، نظمها التحالف الوطني؛ لدعم الشرعية في محافظة الإسكندرية، بتاريخ ٢٤/٧/٢٠١٤م، دعما لغزة في مواجهة العدوان.^{١٠٩}

الأردن:

منذ اليوم الأول للعدوان الإسرائيلي على القطاع، شهدت شوارع مدن أردنية، خاصة مدينة (إربد) في الشمال، ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين مساء الثلاثاء ٨/٧/٢٠١٤م، مظاهرات حاشدة، منددة بالصمت العربي، إزاء المجازر الإسرائيلية في قطاع غزة، وتكررت يوم الأربعاء، ورددوا هتافات، منها: "يا حيف، قولوا: يا حيف، هاجم علينا بالسيف، معطي ظهره لليهود، ولا طلقة على الحدود"، و"بالروح، بالدم، نفديك يا فلسطين"، و"الشعب العربي ما بيلين"، و"عاشت عاشت فلسطين". وتجمع المئات في ساحة مسجد (الكالوتي)، بعد صلاة التراويح، مساء الأربعاء، بتاريخ ٩/٧/٢٠١٤م، تلبية لدعوة الحركة الإسلامية، وحراكات شعبية، وشبابية؛ للتظاهر أمام السفارة الإسرائيلية في عمان. وتصدت لهم قوات (الدرك) بالقوة، فأصيب العديد منهم بجروح.^{١١٠} ونظمت جهات شعبية، وشبابية، اعتصاما بالقرب من السفارة الإسرائيلية في عمان، مطالبين الحكومة الأردنية طرد السفير الإسرائيلي من عمان، وإلغاء معاهدة (وادي عربة).^{١١١}



ونظمت هيئات ثقافية، وفنية أردنية، على رأسها رابطة الكتاب الأردنيين الأحد، بتاريخ ٢٠١٤/٧/١٣م، اعتصامًا تضامنيًا مع غزة، في العاصمة عمان، غير أن الوقفة الاحتجاجية لم تتجح في استقطاب عدد كبير من المثقفين. وشاركت في الاعتصام كل من: رابطة الكتاب الأردنيين، وجمعية مناهضة الصهيونية، والعنصرية، ومنتدى الفكر الاشتراكي، والجمعية الفلسفية، والمنتدى العربي، ومنتدى الفكر الديمقراطي، ونقابة الفنانين، ورابطة الفنانين التشكيليين، ومنتدى النقد الدرامي، واللجنة التنسيقية للهيئات المقدسية. رفع المشاركون شعارات أبرزها: "الهيئات الثقافية، والوطنية الأردنية في خندق المقاومة"، و"لا هو موت، ولا هو انتحار؛ لكنه أسلوب غزة في إعلان جدارتها بالحياة"، و"لا أقل من طرد السفير الإسرائيلي"، و"التنسيق الأمني مع العدو الصهيوني، خيانة للقضية، والأمة، ولدماء الشهداء". وطالبوا في بيانهم النظام المصري بفتح معبر رفح، والتوقف عن حصار قطاع غزة، وتدمير الأنفاق بذريعة الحفاظ على الأمن المصري. وطالبت بتحريك الشعب العربي؛ لدعم المقاومة بكل السبل المتاحة، ومواصلة الضغط الشعبي؛ لإلغاء الاتفاقات، والمعاهدات الموقعة مع العدو الصهيوني، ومحاربة نهج التطبيع، وفضح، وتعرية المطبعين، ومطالبة السلطة الفلسطينية بوقف التنسيق الأمني مع الكيان الإسرائيلي.^{١١٢}

ونظم ناشطون مظاهرة احتجاجية بعد صلاة التراويح، في عمان، ليل الثلاثاء، بتاريخ ٢٠١٤/٧/١٥م، ورفعوا خلالها شعارات تندد بالعدوان، ووسط تشديد أمني.^{١١٣} ونظم مجمع النقابات المهنية في الأردن، حملة؛ للتبرع بالدم لمدة خمسة أيام؛ من أجل مساعدة المصابين في الغارات الجوية الإسرائيلية، وقال المتبرعون بالدم: إن هذا أقل ما يمكن فعله؛ لدعم الشعب الفلسطيني^{١١٤}. وخرجت مسيرات في وسط عمان، ومدن (إربد) في الشمال، و(مأدبا)، و(الزرقاء)، في الوسط، و(الطفيلة)، و(معان)، و(الكرك)، و(العقبة)



جنوب المملكة، كما شهدت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين عددا من المسيرات، مساء الخميس، بتاريخ ٢٠١٤/٧/١٧م، وبعد ظهر الجمعة^{١١٥}. كما شارك المئات منهم في مظاهرة بعد صلاة الجمعة، من أمام المسجد (الحسيني) وسط عمان، تضامناً مع غزة، وحمل المتظاهرون لافتات كُتِبَ عليها: "كلنا غزة"، و"صبرا يا غزة أنتِ عنوان العزة". كما خرجت مظاهرات مماثلة، شارك فيها مئات المواطنين، في كل من: (الزرقاء)، و(إربد)، و(الأغوار) و(الكرك)^{١١٦}. ففي (إربد)، نظمت الهيئة الشعبية الأردنية للدفاع عن الأقصى، والمقدسات، مسيرة حاشدة، عقب صلاة الجمعة، من أمام المسجد (الهاشمي) باتجاه ميدان (وصفي التل)، وهتف المتظاهرون: "يا للعار، يا للعار، باعوا غزة بالدولار"، و"الشعب يريد طرد السفير"، و"واحد، اثنين، الجيش العربي وين". وفي محافظة (الطفيلة)، خرجت مسيرة، حملت عنوان: "غزة تقاوم، والعرب تتآمر"، هتف فيها المتظاهرون بشدة ضد ما وصفوه بـ(المؤامرة العربية على المقاومة في قطاع غزة). كما شهدت الأردن حملات؛ للتبرع بالدم، شارك فيها آلاف الأردنيين، بتنظيم من مجمع النقابات المهنية^{١١٧}.

لبنان:

نظمت فعاليات لبنانية، وفلسطينية، في مختلف المناطق اللبنانية، مسيرات، واعتصامات ووقفات احتجاج على استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وشهدت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في (بيروت)، و(صيدا)، و(الشمال اللبناني)، عدة فعاليات تضامنية؛ نصرته لغزة. وأقامت الجماعة الإسلامية، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، بعد صلاة الجمعة، بتاريخ ٢٠١٤/٧/١١م، اعتصاماً حاشداً في ساحة الشهداء وسط مدينة (صيدا)، ندد فيه المشاركون بالهجمة العدوانية على غزة، وبالصمت العربي المطبق^{١١٨}.



واعتصم عشرات الأطفال الفلسطينيين اللاجئين في بيروت، أمام مقر بعثة الاتحاد الأوروبي، احتجاجا على ما وصفوه بالموقف المتخاذل للدول الأوروبية، تجاه العدوان الإسرائيلي على غزة. كما نظمت الجماعة الإسلامية، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وقفة في مدينة (طرابلس) شمال لبنان؛ للتضامن مع غزة، بمشاركة عدد من علماء مدينة (طرابلس)، و(مخيمات الشمال)^{١١٩}. ونفذت الأحزاب اللبنانية، والفلسطينية المنضوية في (اللقاء اليساري العربي)، صباح الأحد، بتاريخ ٢٠/٧/٢٠١٤م، اعتصاما تضامنيا مع الشعب الفلسطيني في غزة، على بعد مئات الأمتار من السفارة الأميركية في بيروت.^{١٢٠}

اليمن:

شارك مئات اليمنيين في العاصمة اليمنية صنعاء، يوم الخميس، بتاريخ ١٠/٧/٢٠١٤م، مظاهرات احتجاجية، تضامنا مع قطاع غزة، وطالبوا الأنظمة العربية بالتحرك^{١٢١}، وتظاهر الآلاف منهم في مدينة (تعز) جنوبي البلاد؛ تعبيرا عن دعمهم للفلسطينيين في قطاع غزة. وانطلقت المسيرة من ساحة الحرية، وجابت شوارع المدينة، وشجب المتظاهرون الصمت العربي الرسمي.^{١٢٢}

الكويت:

نظمت قوى سياسية، وشعبية في الكويت وقفة احتجاجية على العدوان الإسرائيلي على غزة، قبالة مبنى (البرلمان الكويتي). وندد المشاركون بالصمت العربي، وطالبوا الدول العربية باتخاذ موقف واضح من الكيان المحتل. ووجه الرئيس السابق للبرلمان العربي النائب السابق في البرلمان الكويتي (علي الدقباسي)، رسالة إلى جامعة الدول العربية، طالب فيها المسؤولين القيام بواجبهم في هذا الظرف، أو الاستقالة.^{١٢٣}



سوريا:

تظاهر سوريون في مدينتي (دوما)، و(سقبا)، بريف دمشق، تضامنا مع أهالي قطاع غزة. ونددوا بالحرب الإسرائيلية على غزة، ورفعوا شعارات تضامنية مع أهالي القطاع، كما سخروا من شعارات المقاومة، والممانعة، التي يرفعها النظام السوري، وحزب الله اللبناني، وعدّوا سكوتها عما يجري في غزة؛ دليلا على ما وصفوه بكذب ادعائهما، الممانعة، والمقاومة.^{١٢٤}

وخرجت مظاهرات تضامن مع قطاع غزة، في بعض مدن ريف دمشق، وحلب. ففي (حلب)، حمل المتظاهرون لافتات تؤكد وقوف المدينة إلى جانب غزة حتى الموت، وتشدد على أن القاتل فيهما واحد، وإن تحدثت بلسانين. وفي (دوما)، تجمع الشباب، والشيوخ، والأطفال، مرددين هتاف: "يا قسامي، يا حديد (حبيب)، دمر، دمر تل أبيب".^{١٢٥}

الجزائر:

نظم العشرات وقات احتجاج؛ تعبيرا عن دعمهم لضمود الفلسطينيين، وتنديدا بالموقف الرسمي العربي. وعبر مساجد، وأحياء متفرقة بالجزائر العاصمة، حاول العشرات من المصلين بعد صلاة الجمعة، بتاريخ ١١/٧/٢٠١٤م، تنظيم مسيرات مناهضة للعنوان الإسرائيلي على غزة، لكن قوات الأمن حاصرتهم، وأحبطت محاولاتهم. الأمر نفسه كان في مدن أخرى خارج العاصمة الجزائر، مثل مدينة (العلمة) بمحافظة سطيف، ومدينة (بريكة) بمحافظة باتنة، لكن المحاولات باءت بالفشل؛ بسبب التواجد الأمني المكثف في أماكن الاحتجاج.^{١٢٦}



ونظم مئات المتظاهرين في الجزائر العاصمة، وقفة أمام المقر المركزي لحركة مجتمع السلم، ذات التوجه الإسلامي؛ تنديدا بالحرب الإسرائيلية على غزة، وتضامنا مع صمودها^{١٢٧}. ودعت اللجنة الشعبية الجزائرية لدعم الشعب الفلسطيني في غزة، في بيان لها، بتاريخ ٢٤/٧/٢٠١٤م، الجزائريين؛ للمشاركة الواسعة في مسيرة وطنية بالعاصمة الجزائر، بعد صلاة الجمعة، تحت عنوان: "مسيرة المليون، ونصف المليون شهيد؛ لدعم الشعب الفلسطيني في غزة"، هدفها الإشادة بصمود الشعب الفلسطيني. وتضم اللجنة أحزابا، ومنظمات من تيارات مختلفة^{١٢٨}.

ودعت جبهة الإنقاذ بالجزائر، عبر بيان وقعه رئيس الجبهة (عباسي مدني) بتاريخ ٢٥/٧/٢٠١٤م، المجتمع الدولي؛ لتوفير حماية للشعب الفلسطيني، عبر وقف فوري لاستهداف المدنيين العزل، وفتح المعابر، ورفع الحصار، ومعالجة جذور الأزمة. ووصف ما يحصل لغزة ب(التواطؤ الدولي، والعربي). ودعت الجبهة الجزائرية؛ للمشاركة بقوة، في الوقفات، والمسيرات المساندة^{١٢٩}.

موريتانيا:

نظم الرباط الوطني لنصرة الشعب الفلسطيني مظاهرة، شارك فيها مئات من الموريتانيين في (نواكشوط)، بعد صلاة الجمعة، بتاريخ ١١/٧/٢٠١٤م؛ للتنديد بالحرب الإسرائيلية على غزة، بمشاركة فعاليات طلابية، وأحزاب سياسية، وناشطين في المجتمع المدني. وتوجهت المسيرة إلى مباني ممثلة الأمم المتحدة، وحملت شعارات تؤكد التضامن مع الشعب الفلسطيني، وتندد بالمذابح، التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني الأعزل بغزة^{١٣٠}.



ودعا عدد من العلماء، وأئمة المساجد، إلى تجمع جماهيري في (نواكشوط)، يوم الأحد، بتاريخ ١٣/٧/٢٠١٤م، نصرته للشعب الفلسطيني، وتضامنا مع سكان غزة في وجه العدوان الإسرائيلي. كما أعلن التجمع عن فتح باب التبرع لسكان القطاع، والذي يستمر إلى الإثنين، حيث دعت الموريتانيين داخل البلاد، وخارجها، إلى المشاركة في حملة التبرع هذه، "ومد يد العون لإخوتهم في فلسطين، الذين يتعرضون لهجمة شرسة من الصهاينة"> وقد أدان حزب الاتحاد الحاكم من أجل الجمهورية العدوان، كما أدان منتدى الديمقراطية، والوحدة المعارض (الاعتداء الشرس)، الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني.^{١٣١}

وشهدت العاصمة الموريتانية (نواكشوط)، بتاريخ ٢٤/٧/٢٠١٤م، مسيرة مؤيدة للمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، ومنددة بالمجازر، التي ترتكبها إسرائيل، وشاركت في المسيرة أحزاب سياسية، ونقابات، من أبرزها: نقابة المحامين، ونقابة الصحفيين.^{١٣٢}

المغرب:

وفي الرباط شارك عشرات الأشخاص يوم الجمعة، بتاريخ ١١/٧/٢٠١٤م، في وقفة أمام البرلمان، نددوا خلالها بـ(المجازر)، التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة جراء العدوان العسكري الإسرائيلي). كما رددوا شعارات تدين الصمت الدولي اتجاه المجازر الإسرائيلية، والحصار ضد المدنيين، وتستنكر (التواطؤ الأميركي) مع إسرائيل في هذا العدوان. كما أعلنت الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني، ومجموعة العمل الوطنية من أجل فلسطين، عن تنظيم مسيرة شعبية بالعاصمة المغربية (الرباط)، يوم الأحد، بتاريخ ٢٠/٧/٢٠١٤م.^{١٣٣}



السودان:

وفي السودان، خرج العشرات من المواطنين السودانيين في مظاهرة من المسجد (المركزي) في الخرطوم، عقب صلاة الجمعة، بتاريخ ١٨/٧/٢٠١٤م، ورفع المتظاهرون شعارات تدعو إلى الجهاد ضد الولايات المتحدة الأميركية، وتندد بالعدوان الإسرائيلي.^{١٢٤}

قطر:

شهد الحي الثقافي (كتارا) بالعاصمة القطرية الدوحة، مساء الجمعة، بتاريخ ٨/٨/٢٠١٤م، فعاليات المهرجان التضامني لنصرة غزة، وسط حضور جماهيري غفير، من جنسيات مختلفة؛ تعبيراً عن دعمهم لحقوق الشعب الفلسطيني، ومعارضته ضد العدوان الإسرائيلي. وكانت (كتارا) بالتعاون مع الهلال الأحمر القطري، قد أطلقت حملة؛ لجمع تبرعات إغاثية لأهالي قطاع غزة، ونجدهم.^{١٣٥}

تونس:

نظمت حركة النهضة مظاهرة، جابت شوارع العاصمة يوم الجمعة، بتاريخ ١١/٧/٢٠١٤م. ورفع المتظاهرون شعارات، تساند صمود الشعب الفلسطيني في غزة، وأخرى تندد بما عدّوه تواطؤاً من المجتمع الدولي مع هذا العدوان. كما طالبوا بفتح معبر رفح؛ لإغاثة المصابين، جزاء العدوان الإسرائيلي. ونفّذ أنصار حركة الشعب، والحزب الجمهوري وقفة احتجاجية في شارع الحبيب (بورقيبة) وسط العاصمة؛ احتجاجاً على العدوان الإسرائيلي، وناشدوا الشعوب العربية؛ لدعم صمود الشعب الفلسطيني^{١٣٦}. وهكذا، فقد كانت تفاعلات الشعوب العربية مبكرة، غير أنها لم تتسم بالكثافة، ولا بالاستمرارية، فضلاً عن توقفها النسبي بعد ٢٥/٧/٢٠١٤م. وركزت الفعاليات على المطالبة بوقف العدوان، وإدانته، وإدانة الصمت العربي، والدولي، والمطالبة برفع الحصار عن غزة. كما



تفاوتت ردات أفعال بعض الشعوب من حيث عدد الفعاليات الاحتجاجية، وكثافة المشاركين فيها.

المحور الثالث: المواقف الشعبية الأوروبية

فرنسا:

وقعت اشتباكات يوم الأحد، بتاريخ ١٣/٧/٢٠١٤م، بين مشاركين في مظاهرة مؤيدة لغزة، ومتطرفين من أنصار إسرائيل بالقرب من كنيسين يهوديين في باريس^{١٣٧}. وتظاهر آلاف المشاركين في باريس، ومدن أخرى اليوم نفسه، تضامنا مع الشعب الفلسطيني، رافعين لافتات تندد بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ومرددين شعارات تشجب ما أسموه بـ(تواطؤ) الرئيس الفرنسي (فرانسوا هولاند) مع حكومة تل أبيب. وطالب المحتجون فرنسا، والاتحاد الأوروبي، العمل؛ من أجل (وقف فوري للمذبحة)، التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي في حق السكان المدنيين في قطاع غزة، كما دعا المتظاهرون إلى مقاطعة إسرائيل دوليا، وملاحقة قادتها السياسيين، والعسكريين أمام المحكمة الجنائية الدولية؛ بسبب ارتكابهم جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية في الأراضي الفلسطينية. وردد المشاركون شعارات من قبيل: "نعم للمقاومة في غزة"، "الشعب يريد تحرير فلسطين"، "إسرائيل أغربي، فلسطين ليست لك"، "يا صهاينة، يا فاشيون، أنتم الإرهابيون"، و"نحن جميعا فلسطينيون". وكان من منظمي المسيرة، جمعية التضامن الأوربي مع فلسطين، وبمشاركة برلمانيين سابقين، وقيادات من الاتحاد اليهودي الفرنسي من أجل السلام.^{١٣٨}

وشهدت مدن فرنسية أخرى مظاهرات مؤيدة لغزة، أكبرها بشوارع باريس، يوم الأربعاء، بتاريخ ٢٣/٧/٢٠١٤م، حيث تظاهر أكثر من (٢٥) ألفا من المناصرين، الذين شاركوا فيها بعد أيام قليلة من مظاهرات تخللتها أعمال عنف، ومهاجمة معابد يهودية،



ومتاجر يملكها يهود. دعا إلى هذه التظاهرات أحزاب، ونقابات، وجمعيات مدافعة عن حقوق الإنسان، ومنظمات مؤيدة للفلسطينيين، تصدرتها شخصيات سياسية، ونقابية محلية بارزة، مثل: زعيم حزب اليسار (جان لوك ميلانشون)، والأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي (بيار لوران)، والوزيرة السابقة (دومينيك فولينه)، التي تنتمي إلى حزب الخضر (أوروبا البيئية)، وبرلمانيون من الحزب الاشتراكي الحاكم؛ للمطالبة بوقف عمليات القصف فوراً على غزة، ورفع الحصار غير المشروع، والمجرم عن غزة، وفرض عقوبات فورية على إسرائيل حتى تحترم القانون الدولي. ووضع بعض المتظاهرين خلالها العلم الفلسطيني على الأكتاف، أو الكوفية التقليدية، في حين رفع آخرون ملصقا كتب عليه: "لنقاطع إسرائيل"، ورفع علم فلسطين بطول أمتار عديدة فوق رؤوس المحتشدين. وهنقوا: "إسرائيل قاتلة، هولاند استقل"، و"عاشت فلسطين، وعاشت المقاومة"، و"أوقفوا مجازر الأطفال، والمدنيين". وصرّحت السلطات المحلية أنها رخصت في نهاية الأسبوع الماضي ستين مظاهرة مؤيدة للفلسطينيين، ومنعت أربع مسيرات أخرى.^{١٣٩}

وخرجت في باريس مظاهرة؛ للتديد بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وذلك بالرغم من الحظر الرسمي، ورفعوا شعارات، مثل: "نحن جميعا فلسطينيون"، و"فلسطين ستنتصر"، و"إسرائيل قاتلة". كما خرجت مظاهرات عدة بأحاء فرنسا تأييدا للفلسطينيين، لا سيما مدن (ليل) في الشمال، و(ليون) في الوسط الشرقي، و(مرسيليا) في الجنوب.^{١٤٠} كما تظاهرت تجمعات أخرى في المدن الفرنسية، وفي أوقات أخرى^{١٤١}

بريطانيا، وإيرلندا:

تظاهر آلاف المؤيدين للقضية الفلسطينية أمام السفارة الإسرائيلية في لندن؛ احتجاجا على الحرب على غزة، ورفعوا أعلام فلسطين، ولافتات تحث على استهداف إسرائيل



للمدنيين، وتتادي برفع الحصار عن غزة^{١٤٢}. نظم محتجون على الحرب الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني مظاهرة حاشدة في لندن، يومي الإثنين، والثلاثاء، الموافق ١٤، ١٥/٧/٢٠١٤م، شارك فيها الآلاف منهم^{١٤٣}، اتجهت إلى السفارة الإسرائيلية في لندن^{١٤٤}. ونظم أصدقاء فلسطين في بريطانيا مظاهرة أمام السفارة الإسرائيلية في لندن، مستنكرين استمرار إسرائيل في جرائمها ضد الشعب الفلسطيني في غزة بسقوط مئات المدنيين شهداء. شارك فيها: حملة التضامن مع فلسطين، والمبادرة الإسلامية في بريطانيا، وحركة يهود من أجل العدالة للفلسطينيين^{١٤٥}.

وتظاهر عشرات الآلاف في لندن، يوم السبت، بتاريخ ٩/٨/٢٠١٤م، أمام مقر هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، بدعوة من منظمتي (أوقفوا الحرب)، و(حملة التضامن مع فلسطين)؛ احتجاجا على انحيازها لإسرائيل في نقلها وقائع العدوان، وطالبوا الحكومة البريطانية بالضغط على إسرائيل؛ لوقف عدوانها على غزة، ورفع الحصار، ونددوا بتزويد إسرائيل بالسلاح. ومرّ المتظاهرون أمام السفارة الأميركية؛ للاعتراض على الانحياز الأميركي لإسرائيل، ثم توجهوا إلى حديقة (هايد بارك)، التي هتفوا فيها: "أوقفوا المجزرة"، و"حرروا فلسطين"، و"أوقفوا الهجوم الإسرائيلي"، و"ارفعوا الحصار". وفي السياق نفسه، أعلن تحالف من (١٣) منظمة إنسانية بريطانية اليوم، أنه جمع أكثر من (٤,٥) ملايين جنيه إسترليني في أقل من (٢٤) ساعة؛ لمساعدة سكان غزة^{١٤٦}.

وفي العاصمة الإيرلندية (دبلن)، طالب نحو (١٥) ألف متظاهر بمحاصرة السفارة الصهيونية، وعدم ترك المكان؛ حتى فك الحصار على غزة، ومنحها الحق في ممر مائي، وطالبوا بطرد السفير الصهيوني من إيرلندا^{١٤٧}.



النرويج:

تظاهر أكثر من خمسة آلاف من النرويجيين، وأبناء الجاليتين العربية، والإسلامية، أمام البرلمان النرويجي؛ احتجاجا على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، بدعوة من اللجنة النرويجية الموحدة من أجل فلسطين، وعشرين منظمة عربية، وإسلامية، يوم السبت، بتاريخ ٢٠١٤/٧/١٢ م. وجابت المظاهرة كبرشوارع العاصمة أوسلو؛ لتصل أمام السفارة الإسرائيلية، حيث طالب المتظاهرون بإغلاق السفارة الإسرائيلية، ومقاطعة تل أبيب، ووقف المجازر بحق المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، وفتح كافة المعابر.^{١٤٨}

بلجيكا:

تظاهر عشرات الأشخاص أمام مقر البرلمان الأوروبي في (بروكسل)؛ للتنديد ب(جرائم الحرب الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني)، مطالبين الاتحاد الأوروبي، والحكومة البلجيكية إدانة ما يجري في القطاع. شاركت فيها حركة (إنتال) للتضامن، والسلم الدوليين، وشبكة الجمعيات البلجيكية، والمجموعة الاشتراكية بالبرلمان الأوروبي، التي أصدرت بيانا شددت فيه على أن "التصعيد في هذه الأزمة لا يجلب سوى المزيد من المعاناة لكل من الإسرائيليين، والفلسطينيين"^{١٤٩}. وتجمع عشرات المواطنين، يوم الخميس، بتاريخ ٢٠١٤/٧/١٧ م، بدعوة من العديد من المنظمات البلجيكية، أمام مبنى وزارة الشؤون الخارجية البلجيكية؛ للتنديد بما سموه التعامل السلبي لكل من بلجيكا، والاتحاد الأوروبي مع مأساة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، مطالبين إدانة انتهاكات القانون الدولي، التي ترتكبها إسرائيل منذ بداية الهجوم على غزة، ومطالبين بوقف إطلاق النار، وفرض حظر على بيع الأسلحة لإسرائيل، والدعوة إلى رفع الحصار المفروض على



قطاع غزة، وتعليق اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي، وإسرائيل؛ "لأن الدولة العبرية، لا تحترم القانون الدولي".^{١٠٠}

أوكرانيا، والمجر:

خرجت يوم الجمعة، بتاريخ ٢٠١٤/٧/١٨م، المئات من أبناء الجاليات العربية، والإسلامية، وغيرهما في مظاهرة واسعة من الأطفال، وممثلين عدة مؤسسات اجتماعية، وحقوقية أوكرانية، أمام مبنى فرع الأمم المتحدة في العاصمة (كييف)، مطالبين بإنهاء الصمت الدولي، إزاء ما يحدث في فلسطين، والتحرك عاجلا؛ لوقف الحرب الإسرائيلية الجديدة على قطاع غزة، هاتقين بغضب ضد إسرائيل، وضد الصمت، والعجز العربي، والدولي، وشارك في الهتاف مارة أوكرانيون أيضا.^{١٠١}

وخرجت بتاريخ ٢٠١٤/٧/٢٤م، مسيرات في المجر، ووقفات مساندة لقطاع غزة، مستنكرة آلة الحرب الإسرائيلية.^{١٠٢}

القبرص، واليونان:

تظاهر مئات اليونانيين، والعرب، في أثينا أمام السفارة الإسرائيلية، يوم الخميس، بتاريخ ٢٠١٤/٧/١٠م؛ للتدديد بالعدوان الإسرائيلي على غزة، وذلك بدعوة من منظمات يونانية مساندة للفلسطينيين، وفعاليات، وهيئات من الجالية العربية في اليونان.^{١٠٣} شارك عشرات النقابيين اليونانيين، يوم الأربعاء، بتاريخ ٢٠١٤/٧/١٤م،

في اعتصام أمام نقاط التفتيش التابعة لشركة العمال الإسرائيلية في مطار أثينا الدولي، ومنعوا العمل فيها لمدة ساعتين. وتجمع النقابيون، الذين ينتمون إلى نقابة (بامي)، المقربة من الحزب الشيوعي اليوناني، حيث رفعوا لافتات تندد بـ(الإرهاب الإسرائيلي)، وأخرى تطالب بالحرية لغزة، والشعب الفلسطيني.^{١٠٤}



واحتشد الآلاف من اليونانيين، مساء الثلاثاء، بتاريخ ٢٢/٧/٢٠١٤م، بدعوة من حزب التجمع اليساري المعارض (سيريزا)، وبمشاركة عشرات المنظمات اليسارية، ونقابات، في القطاعين الخاص، والعام، كما اشترك العشرات من أبناء الجالية العربية أمام البرلمان؛ للتعبير عن غضبهم من المجازر، التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة، وردد المتظاهرون هتافات، مثل: "الحرية لفلسطين"، و"إسرائيل هي الإرهابية، لا المقاومة الفلسطينية"، و"إسرائيل دولة الإرهاب"، و"التضامن، هو: سلاح الشعوب"، و"ارفعوا أيديكم عن غزة"، و"النصر للانتفاضة"، وغيرها من العبارات المؤيدة لغزة. ثم توجه المتظاهرون إلى مقر اللجنة الأوروبية في (أثينا)، وتجمعوا أمامه طويلاً، مرددين هتافات الاستنكار على الصمت الأوروبي، والدولي تجاه فظائع الاحتلال في غزة^{١٥٥}. وشهدت العاصمة اليونانية (أثينا)، مساء الخميس، بتاريخ ٣١/٧/٢٠١٤م، مظاهرة حاشدة؛ للتنديد بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، دعت إليها أحزاب يسارية، وشارك فيها أفراد من الجاليات العربية. وتجمع المتظاهرون أمام البرلمان، قبل أن يسيروا إلى مقر اللجنة الأوروبية، ثم السفارة الأمريكية، ورددوا هتافات تندد بالحرب الإسرائيلية على غزة، وتستنكر مساندة الولايات المتحدة لها. ووزع المتظاهرون منشورات، تندد بالتعاون العسكري بين الجيش اليوناني، وجيش الاحتلال. وامتدت المظاهرات إلى مدن أخرى، مثل: (سالونيك) عاصمة الشمال، و(كسانثي)، حيث نظمت الأقلية المسلمة مظاهرة ضخمة، و(يانينا) في الشمال الغربي، وجزيرة (كريت) في أقصى الجنوب. كما نظمت بلديات مختلفة في اليونان لقاءات تضامن، وجمع تبرعات؛ لتخفيف المصاب عن المحاصرين في قطاع غزة، وأعلنت تأخيها مع بلديات فيه. كما أصدرت نقابة العاملين بالمهن الصحفية بياناً شجبت فيه العدوان على غزة^{١٥٦}.



ورفع نشطاء يونانيون لافتة كبيرة، تدين العدوان الإسرائيلي على قلعة (أكروبولوس) التاريخية الشهيرة، كتب عليها: "أوقفوا جرائم إسرائيل في غزة". وأخذ التضامن اليوناني مع غزة خلال العدوان الحالي عليها أشكالاً متعددة، فقد خرجت مظاهرات عارمة في العاصمة (أثينا)، خلال فترة العدوان على القطاع؛ للتنديد بالاحتلال، كما أقيمت عشرات المظاهرات في المدن، والجزر اليونانية، ونظمت وقفات لأطفال أضأوا الشموع؛ حداً على ضحايا العدوان الإسرائيلي^{١٥٧}. وأكد سكرتير مجلس السلم القبرصي (خرستوسكو رتيلارس) في المظاهرة، التي نظمت أمام السفارة الإسرائيلية في (نيقوسيا)، بتاريخ ٢٠١٤/٨/٣م، على الموقف الثابت، والداعم لحق الشعب الفلسطيني في إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة المستقلة، وندد بالعدوان الوحشي على قطاع غزة، داعياً إلى وقفه فوراً. كما أدان اتحاد الشباب الديمقراطي العالمي، والحزب الشيوعي اليوناني العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وطالب بوقف هذا العدوان الفوري. كما أصدرت المجموعة البرلمانية للحزب الشيوعي اليوناني بياناً، أدانت فيه العدوان الإسرائيلي مطالبة بوقفه فوراً. كما نظم مجلس السلم البرتغالي مظاهرة في العاصمة (لشبونة)؛ للتنديد بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة خصوصاً^{١٥٨}.

ألمانيا، والنمسا:

في ألمانيا خرج المتظاهرون، في سبع مدن، عشرات من الآلاف^{١٥٩}، ففي (برلين)، خرجت مظاهرات عدة من أمام مجمع دار النشر الألمانية، التي تشرف على عدة صحف ألمانية، داعمة للاحتلال الصهيوني. فيما خرجت مظاهرة أخرى من أحد ميادين (برلين)؛ ليلتقيا في وسط العاصمة، أمام جدار (برلين)، حيث نظمت رابطة المرأة الفلسطينية في ألمانيا، ومؤسسات شبابية أخرى، منذ الصباح وقفة بالنعوش الرمزية؛ لضحايا العدوان على غزة، في موقف مهيب، لم يسبق لـ(برلين) أن شهدت من قبل. وتعد هذه المظاهرات،



هي الأكبر في (برلين) منذ العدوان على غزة بمشاركة حزبي اليسار، والخضر، المناهضين للعدوان على غزة. وفي مدينتي (هامبورغ)، و(شتوتغارت)، خرج الآلاف من المشاركين، يحملون النعوش على الأكتاف، وساروا بها في أكبر شوارع المدينتين، فيما قام آخرون بعمل تمثيلي، يحاكي مجزرة الشجاعة، الشيء الذي كان له الأثر الكبير في المشاركين، حيث صمت الجميع باكياً؛ لهول الموقف.^{١١٠}

قام التجمع الفلسطيني بتوزيع الملصقات، والمطويات، في معظم المدن الألمانية، التي توضح حقيقة العدوان على غزة، وأبقى على عرض النعوش الرمزية مستمرا، في كل من: (برلين)، و(هامبورغ)، و(بريمن)، و(كولن). خرجت يوم السبت، بتاريخ ٢٠١٤/٨/٩م، تظاهرات بسبع مدن ألمانية، في هبة شعبية تضامنية مع فلسطين، أهمها: (هامبورغ)، و(دوزلدورف)، و(فتلش)، و(شتوتجرت)، و(بريمن)، و(دار مشتات).^{١١١}

وشهدت مدينتا (فيينا)، و(غراتس)، في النمسا مظاهرتين مساندين لقطاع غزة.^{١١٢}

وشهدت عشرات المدن الأوروبية، مظاهرات منددة بالعدوان على غزة، ففي السويد، حمل مئات المشاركين في مدينتي (مالمو)، و(لانديسكرونا) الإعلام الفلسطينية، ولافتات، نددت بالعدوان الإسرائيلي على غزة^{١١٣}. كما انطلقت مظاهرات أخرى في إيطاليا، شملت العاصمة (روما)، وعددا من المدن الأخرى^{١١٤}. وشارك آخرون في العاصمة الدانماركية (كوبنهاغن)، في مظاهرة مماثلة^{١١٥}. ومهما يكن من أمر؛ فإن التضامن الشعبي الأوروبي، كان واضحاً تجاه غزة، وتعدى المطالبة بوقف العدوان عليها إلى فك الحصار، ومعاينة إسرائيل. وهنا تبرز الملاحظات الآتية:

١. فعاليات التضامن لم تكن مستمرة خلال أيام العدوان، بل منقطعة، وتركز معظمها في الفترات الأولى.



٢. معظم الفعاليات خرجت بتأثير من الجالية الفلسطينية، والعربية في الساحة الأوروبية.

٣. مثّلت أحزاب المعارضة، وخصوصاً الاشتراكية منها، جوهر هذه الفعاليات.

٤. لوحظ عدم استجابة الحكومات الأوروبية لمطالب متظاهري أوروبا، فهي لم توقف العدوان، ولم تطرد سفير إسرائيل، ولم تفك الحصار، ولم تعاقب إسرائيل، ولم تلاحقها جنائياً؛ ذلك لأن هذه الهبّات، كانت مرتبطة بالحدث، وغير مخطط لها استراتيجياً، حيث لم يتم استثمارها بشكل جيد.

المحور الرابع: المواقف الشعبية الأمريكية

الولايات المتحدة الأمريكية:

شهدت (واشنطن) مظاهرات منددة بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ضمت عشرات الناشطين الأميركيين، والعرب أمام مقر السفارة الإسرائيلية^{١١٦}. ومسيرة جابت الشوارع الرئيسية في قلب العاصمة، وصولاً إلى حديقة (لافييت) أمام البيت الأبيض، بمشاركة ما يزيد عن عشرة آلاف متظاهر^{١١٧}. وقيل: أكثر من ستين ألف متضامن مع فلسطين^{١١٨}. واعتصم مئات المحتجين من العرب، والمسلمين، بينهم رجال دين يهود، ومسيحيين، يوم الثلاثاء، بتاريخ ٢٠١٤/٧/١٥م، أمام مقر الأمم المتحدة في (نيويورك)؛ للتنديد بالعدوان الإسرائيلي على غزة. وهتفوا بتحريض فلسطين^{١١٩}. كما تظاهر مئات نشطاء من الجمعيات الأهلية في نيويورك، في ميدان (التايم سكوير)، في قلب المدينة الأمريكية، مطالبين بمقاطعة إسرائيل، ووقف المساعدات الأمريكية لها، حيث دعوا إلى التدخل الدولي العاجل؛ لوقف الاعتداءات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين، وحماية الأطفال، الذين قتل العشرات منهم في العملية الإسرائيلية^{١٢٠}.



وخرجت بتاريخ ٢٤/٧/٢٠١٤م، مسيرات بكلٍ من (الولايات المتحدة)، و(إكوادور)، في وقفات مساندة لقطاع غزة، ومستنكرة لآلة الحرب الإسرائيلية.^{١٣١}

ونظّم مواطنو أمريكا الأصليون (الهنود الحمر)، من دعاة السلام، ومناهضي الاضطهاد في العالم، على أساس العرق، أو الدين، وقفة في (سان فرانسيسكو)، بتاريخ ٩/٨/٢٠١٤م؛ تضامناً مع الشعب الفلسطيني في قطاع غزة في مواجهة العدوان الصهيوني. وأبدى توني غونزاليس (Tony Gonzales)، من الحركة الهندية الأمريكية (AIM)، تفهمه الكبير لأوضاع الفلسطينيين. كما أيد غيزي روس (Gyasi Ross)، الشعب الفلسطيني، ومساندته؛ لإقامة دولة فلسطينية مستقلة، وأن وقوفهم إلى جانبه ينبع من قناعته، أن الظلم الذي يقع على مجموعة يطال الآخرين، وأن هناك تشابهاً كبيراً بين ما يعانيه الفلسطينيون اليوم، وبين ما عاناه الهنود الحمر في الماضي.^{١٣٢}

البرازيل:

بدعوة من حركات التضامن البرازيلية، ومؤسسات الجالية، والقوى الحزبية، والمؤسسات النقابية، والشعبية، والطلابية، ومؤسسات المجتمع المدني، شهدت البرازيل العديد من النشاطات التضامنية مع شعبنا، وصموده، ومقاومته البطلة بوجه العدوان الصهيوني على قطاع غزة. لقد بادرت العديد من القوى البرازيلية في العاصمة (برازيليا)، بتاريخ ١٤/٧/٢٠١٤م، إلى تسليم ممثلة الأمم المتحدة، رسالة تطالب الأمم المتحدة بالعمل على وقف العدوان على الشعب الفلسطيني، وتوفير الحماية الدولية له.^{١٣٣}

قام متضامنون برازيليون، يمثلون عشرات منظمات المجتمع المدني، وأبناء الجالية الفلسطينية في (برازيليا)، يوم الأربعاء، بتاريخ ١٦/٧/٢٠١٤م، ليلاً بالاعتصام، وإشعال الشموع في ساحة المتحف الوطني، واستخدام تقنيات مرئية، عرضوا من خلالها على



جدرانه صورا، ولوحات، تمجد النضال الفلسطيني، وتدين العدوان على الشعب الفلسطيني، خاصة في غزة الجريحة الصامدة. كما جابت مظاهرة صامتة، شارع الوزارات الرئيسي في العاصمة، حيث مقر القصر الجمهوري، والسلطات الثلاث، والكاتدرائية^{١٧٤}. كما شهدت المدن، والتجمعات الفلسطينية، مسيرات، ووقفات تضامنية، كانت أكبرها، المسيرة التي شهدتها مدينة (ساوبولو)، بتاريخ ٢٠١٤/٧/١٩م، حيث خرج أكثر من (٤) آلاف متظاهر، ينددون بالمجازر، والعدوان الصهيوني على شعبنا الفلسطيني، تبعتها مدينة (بورتو أليغري)، ومن ثم مدينة (الفوز دي ايغوسو) الحدودية مع (البرغواي)، و(الأرجنتين)، كما أن هذه المدينة الحدودية، التي يتواجد بها أكبر تجمع عربي، قد عقد برلمانها جلسة خاصة؛ للتضامن مع الشعب الفلسطيني. فألقى أعضاء المجلس البلدي، وممثلو القوى البرازيلية، والجالية الفلسطينية، والعربية، كلمات تندد بالعدوان على شعبنا في القطاع، وطالبت بحماية دولية من المجازر، التي يرتكبها الكيان الصهيوني بحق شعبنا الفلسطيني. كما أصدرت العديد من القوى، والأحزاب البرازيلية، بيانات تندد بالعدوان على شعبنا الفلسطيني، وتعرب عن تضامنها، ووقوفها إلى جانب شعبنا، ونضاله؛ من أجل الحرية والاستقلال، كالحزب الشيوعي البرازيلي، والحزب الشيوعي للبرازيل، والحزب الشيوعي الاشتراكي الموحد، وحزب الحرية، والاشتراكية، وحزب العمال الحاكم، وحركة بدون أرض، والمركز العمالي الوحيد (كوت)، والعشرات من المنظمات،

والحركات الاجتماعية، والمؤسسات الأهلية، والمدنية البرازيلية. وكان حزب العمال البرازيلي بولاية (الريو غراندي دوسول)، قد أصدر بيانا، أدان فيه العدوان على شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة، وعدّ ما يجري هناك جرائم حرب، وطالب أعضاءه، ومناصريه بالانخراط بالوقفة التضامنية، التي كانت قد جرت بتاريخ



١٦/٧/٢٠١٤م، بمدينة (بورتو اليغري). كما أجرت بعض وسائل الإعلام البرازيلية مناظرات في الصراع بالشرق الأوسط، شارك فيها بعض أبناء الجالية الفلسطينية. طرحوا قضية الصراع، وجوهره، وتحدثوا عن العدوان الصهيوني على شعبنا الفلسطيني في القطاع، والمجازر، التي ارتكبتها منذ تأسيس الكيان الغاصب.^{١٧٥}

في (برازيليا) العاصمة، قامت مؤسسات المجتمع المدني، والأحزاب الصديقة، ومؤسسات الجالية العربية، والفلسطينية، بتنظيم مسيرة للمرة الرابعة، منذ بدء العدوان على غزة، انطلقت من المحطة المركزية للباصات، يوم السبت، بتاريخ ٢/٨/٢٠١٤م، وسارت بحماية الشرطة الفدرالية في شارع الوزارات، حيث انتهت مقابل البرلمان، ووزارة الخارجية. هذا، وقد نظمت العديد من التظاهرات، والاعتصامات، والندوات، والمناظرات، وصلوات جماعية في الجوامع، والكنائس، في العديد من مدن الولايات البرازيلية.^{١٧٦}

فنزويلا:

وفي العاصمة الفنزويلية (كراكاس)، شارك محتجون في وقفة تضامنية مع الفلسطينيين، يوم الخميس، بتاريخ ١٠/٧/٢٠١٤م، ورفعوا الأعلام الفلسطينية.^{١٧٧}

تشيلي:

عشرة آلاف شاركوا في مظاهرة تضامنية مع سكان غزة، في العاصمة التشيلية (سانتيا غويوم)، يوم الإثنين، بتاريخ ١٤/٧/٢٠١٤م، نظمها تجمع المؤسسات الفلسطينية في (تشيلي). ونقلت عن رئيس نقابات المدرسين (خورخي أبيدرايو) قوله: إنه ليس من المعقول أن تكتفي حكومة بالتنديد بالجرائم في غزة، داعيا إياها إلى طرد سفير إسرائيل، وإرجاع السفير التشيلي في تل أبيب.^{١٧٨}



البيرو:

احتشد مناصرون القضية الفلسطينية أمام السفارة الإسرائيلية، في عاصمة (البيروليما)، حاملين الشموع؛ دعماً لغزة، وطالب المتظاهرون بإغلاق ما وصفوها بسفارة القتل، ووقف حرب الإبادة، التي قالوا: إن إسرائيل تشنها على فلسطيني القطاع.^{١٧٩}

الأرجنتين:

نُظمت مظاهرة أمام السفارة الإسرائيلية في العاصمة الأرجنتينية (بوينس آيرس)، حمل المتظاهرون خلالها لافتات، تصف ما يجري في غزة أنه إبادة جماعية. كما رفع المحتجون صورة الفتى الشهيد (محمد أبو خضير)، الذي أحرقه مستوطنون، وهو حي في القدس المحتلة قبل أيام^{١٨٠}، واستمرت هذه المظاهرات المنددة بالعدوان الإسرائيلي على غزة إلى اليوم الموالي.^{١٨١}

نيكاراغوا:

وشهدت (ماناغوا) عاصمة (نيكاراغوا)، مظاهرة حاشدة أمام مقر بعثة الأمم المتحدة من قبل ناشطين فلسطينيين، ومتعاطفين مع قضيتهم، يوم الثلاثاء، بتاريخ ١٥/٧/٢٠١٤م.^{١٨٢}

المحور الخامس: المواقف الشعبية الآسيوية.

تركيا:

نُظمت الجمعية التركية للتضامن مع فلسطين وقفة احتجاجية، أمام القنصلية الإسرائيلية، في (ليفتن)، بجوار ميدان التقسيم بـ(إسطنبول)، يوم الخميس، بتاريخ ١٧/٧/٢٠١٤م، ورفعت لافتات كُتبت باللغات العربية، والعبرية، والتركية، كتب عليها:



"غزة تقاوم، وتنتصر"، و"فلسطين عنوان الأحرار". كما خرجت مسيرات أخرى في وسط مدينة (إسطنبول)؛ للتديد بالعدوان الإسرائيلي على غزة. رفع المتظاهرون لافتات تصف إسرائيل بالدولة المجرمة، وبأنها تقوم بعملية تطهير عرقي ضد المدنيين العزل في غزة، كما ردوا هتافات تدعم المقاومة الفلسطينية، وتطالب الحكومة التركية بقطع علاقاتها بشكل كامل مع إسرائيل^{١٨٣}. كما خرجت مسيرات يوم الجمعة، بتاريخ ١٨/٧/٢٠١٤م، في (إسطنبول)، حيث هتف المتظاهرون: "أوقفوا الحرب على غزة"، و"كفى قتل الفلسطينيين"^{١٨٤}.

وحاول عدد من المتظاهرين اقتحام القنصلية الإسرائيلية في (إسطنبول)، حيث أغلقت الشرطة محيط مبنى القنصلية كاملا، وفرقتهم بخراطيم المياه، وقنابل الغاز المدمع، مما دفع إسرائيل إلى إجلاء عائلات دبلوماسييها العاملين في سفارتها في أنقرة، وقنصليتها. كما أقام ممثلون عن عشرين منظمة أهلية تركية صلاة الغائب في جامع (حجي بايرم)، في أنقرة على أرواح الشهداء، الذين قتلوا في العدوان الإسرائيلي على غزة.^{١٨٥}

إيران:

خرج الإيرانيون بعد صلاة الجمعة الأخيرة من شهر رمضان المبارك (يوم القدس)، بتاريخ ٢٥/٧/٢٠١٤م، في مسيرات؛ للتديد بما يتعرض له قطاع غزة من عدوان إسرائيلي، خلف مئات الشهداء، وآلاف الجرحى، وهتف المشاركون في المسيرات: "الموت لإسرائيل"، و"الموت لأمريكا"، كما رفعوا لافتات، تؤكد وقوفهم إلى جانب الشعب الفلسطيني، ومقاومته؛ لنيل حقوقه.^{١٨٦}



باكستان، والهند:

خرج مئات المتظاهرين إلى شوارع (كراتشي)، و(نيودلهي)، يوم الأحد، بتاريخ ١٣/٧/٢٠١٤م؛ للاحتجاج على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ورفع المحتجون في (باكستان)، لافتات تندد بعدوان الاحتلال، وأضرموا النار في علمي الولايات المتحدة، وإسرائيل^{١٨٧}. وبعد يومين، خرج مئات المتظاهرين في (كراتشي)، و(إسلام أباد)، و(نيودلهي)، و(طهران)؛ للاحتجاج على العدوان الإسرائيلي^{١٨٨}.

تاييلند، والفلبين:

اعتصم مئات، من مسلمي تاييلند في العاصمة (بانكوك)، أمام السفارة الإسرائيلية، مندّدين بالعدوان على غزة. وأقام المحتجون الصلاة، ودعوا لأجل فلسطيني القطاع، أمام السفارة، تحت أعين الشرطة، ثم أحرقوا العلم الإسرائيلي^{١٨٩}. وفي (الفلبين)، نظم مئات المسلمين، والمسيحيين، مسيرة مشتركة؛ تنديداً بالعدوان على غزة. وسار المتظاهرون في شوارع العاصمة، وصولاً إلى السفارة الإسرائيلية، حيث رفعوا لافتات شجبت العدوان^{١٩٠}.

المحور السادس: المواقف الشعبية الإفريقية.

نيجيريا:

تظاهر آلاف الأشخاص في شوارع (كانو)، ثاني كبرى مدن نيجيريا (شمال)، يوم الجمعة؛ تنديداً بالهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة، وانتظم المتظاهرون في تشكيلات، وارتدت النسوة الحجاب الأسود، وسار الجميع في موكب اخترق شوارع المدينة لمسافة ستة كيلومترات؛ وذلك تلبية لدعوة أطلقتها الحركة الإسلامية في نيجيريا، وهي منظمة شيعية. وردد المتظاهرون هتافي: "الموت لأميركا"، و"الموت لإسرائيل"^{١٩١}.



السنغال:

وفي (دكار) عاصمة السنغال، سار المتظاهرون حوالي كيلومترين بعد صلاة الجمعة، وهم يرددون شعارات معادية لإسرائيل، ومؤيدة للفلسطينيين، مثل: "دكار تسير من أجل غزة"، و"انهضوا من أجل فلسطين". كما رفعوا لافتات كتب عليها "تسقط إسرائيل!"، و"إسرائيل إرهابية!" و"حرروا غزة!".^{١٩٢}

مالي:

وفي دولة (مالي) غرب أفريقيا، نُفِذَ يوم حداد وطني؛ تكريماً لضحايا الأحداث في قطاع غزة، في فلسطين، وتضامناً مع الشعب الفلسطيني.

جنوب أفريقيا:

وفي أنحاء جمهورية جنوب أفريقيا، سار الآلاف من سكانها، يوم الجمعة، بتاريخ ٢٥/٧/٢٠١٤م، في مسيرات، وتظاهرات شارك فيها مواطنون، ومنظمات دينية، وجمعيات أهلية، وأحزاب سياسية، جابت شوارع عدة مدن في البلاد، وسار المتظاهرون إلى مقر سفارة إسرائيل في العاصمة السياسية (بريتوريا). ورددوا هتافات تطالب إسرائيل بوضع حد لعدوانها على غزة. وسلموا مذكرة للبرلمان، تطالب الحكومة بفرض عقوبات على إسرائيل. وفي مدينة (بورت إليزابيث) الواقعة شرقي مدينة (كيب تاون) في أقصى الجنوب الغربي من جنوب أفريقيا، سلم المتظاهرون مندوبي الحكومة، رسائل مماثلة، طالبوا فيها طرد السفير الإسرائيلي من البلاد فوراً، وسحب سفير (بريتوريا) من دولة الاحتلال. وفي مدن (ليمبوبوكما) في (بومبيل)، و(الكيب)، سار الآلاف في مظاهرات؛ تضامناً مع الشعب الفلسطيني.^{١٩٣}



كما تظاهر عشرات الآلاف في مدينة (كيب تاون)؛ تضامناً مع غزة، استجابة لدعوة الائتلاف الوطني من أجل فلسطين الذي يضم أكثر من (٣٠) منظمة دينية، ومدنية، ونقابات، وأحزاباً سياسية، وطالب الائتلاف بتحريك حاسم من جنوب أفريقيا ضد الهجمات الإسرائيلية، كما طالب المتظاهرون طرد السفير الإسرائيلي من جنوب أفريقيا. وحمل المتظاهرون لافتات كتب عليها: "إسرائيل دولة عنصرية"، و"أوقفوا الجرائم الإسرائيلية"، و"فلسطين حرة".^{١٩٤}

موزمبيق:

شارك الآلاف منهم في مسيرة نظمتها منظمات المجتمع المدني الموزمبيقية، والمركز الإسلامي الموزمبقي، بالتنسيق مع سفارة دولة فلسطين^{١٩٥}. ويلاحظ على تضامن الشعوب الإفريقية أنها اقتصرت على بعضها، ولمرات محدودة، لا سيما الأسابيع الأولى من الحرب. كما لوحظ تفاعل جنوب إفريقيا بشكل مميز، ربما لتشابه المعاناة. وإفريقيا متعاطفة دائماً مع فلسطين، إلا أن معظم فعاليات التضامن مع غزة، تمت بدعوة من مؤسسات فلسطينية، أو عربية غير رسمية، وغابت السفارات الفلسطينية عن تحريك هذه الفعاليات في معظم الحالات.

المحور السابع: خلاصة تقييمية للمواقف الشعبية

لم تكن المرة الأولى، التي تتضامن فيها شعوب العالم مع الشعب الفلسطيني إبان كل عدوان تشنه إسرائيل على الشعب الفلسطيني، وقطاع غزة، إلا أننا نسجل الملاحظات الآتية، على هذا التضامن إبان العدوان الأخير في عام ٢٠١٤م:

١. التضامن الفلسطيني في كل الساحات كان دون الحد المقبول، ويعود ذلك إلى جملة أسباب؛ منها: القيود المفروضة على الفلسطينيين في الضفة الغربية،



والأردن، وانشغالهم في سوريا، ولبنان، والخوف المهيمن على الفلسطينيين في مصر، والعراق، وعدد من دول الخليج العربي، وحالة الانقسام السياسي بين الضفة، وغزة، التي أثرت نسبياً على حجم التضامن مع غزة.

٢. فتور التضامن العربي، ويعود ذلك إلى: انعكاسات الربيع العربي، وانشغال بعض الشعوب في مدافعة آثارها السلبية. وخوف بعض الشعوب من حكامها؛ حيث أصبح التضامن مع غزة شكلاً من أشكال التضامن مع حركة (حماس)، التي تمثل الإخوان المسلمين في فلسطين. واعتقاد بعض الشعوب العربية أن مساعي التهدئة، والمفاوضات لوقف القتال قد توتّي أكلها. وربما أيضاً، إدراك بعضهم حجم المؤامرة المحيطة بغزة؛ حيث فقد الأمل في جدوى التظاهر، والتضامن.

٣. واتسمت فعاليات التضامن مع غزة بمساندة عربية خجولة، في حين بدا الشارع الغربي أكثر تضامناً، وتفاعلاً. حيث أُلقت الأزمات الداخلية التي مرت بها بعض البلدان العربية بظلالها على تحرك الشارع العربي، فسوريا، والعراق، مثلاً، يشهدان حرباً على أكثر من جبهة، في حين أن المعركة السياسية في مصر مع جماعة الإخوان المسلمين، يمتد صداها حتى دول الخليج العربي، وقطر، وتركيا. ورغم تأثير الأزمة السورية على الأوضاع في جارتها لبنان، إلا أن الإعلام اللبناني توحد في شاشة واحدة، في سابقة لم يعرفها هذا البلد المنقسم عمودياً على معظم القضايا، في "فلسطين لست وحدك"، كان عنوان نشرة أخبار بثت على شاشات التلفزة اللبنانية، لثلاثين دقيقة؛ تضامناً مع قطاع غزة، ورفضاً للعدوان الإسرائيلي.^{١٩٦}



٤. وقد عزا أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت (د. جورج جقمان) أسباب ضعف التضامن العربي مع قطاع غزة إلى الأوضاع الداخلية الصعبة، والحروب الأهلية، التي تشهدها بعض الدول العربية، مثل: ليبيا، وسوريا، والعراق، واليمن. وأوضح أن دولاً أخرى، كدول الخليج، تمنع المظاهرات، كالسعودية، وقطر. في حين حصلت مظاهرات تضامن في مصر مع غزة، رغم أن النظام، معاد لحركة (حماس)، ولا يميز بين (حماس)، وبقية الفلسطينيين بغزة، رغم خوض النظام الحاكم في مصر ما يشبه الحرب ضد (حماس). ومع ذلك؛ فإن المظاهرات في مصر، مثلاً، موجودة بشكل مستمر، ولكن، لا يسלט الضوء عليها، وُرفِعَ فيها علم فلسطين، وإشارة رابعة العدوية؛ مما أدى إلى جموح كثير من غير الإخوان المسلمين عن تلك المظاهرات المتضامنة مع قطاع غزة.^{١٧٧}

٥. وأوضح البروفسور، والمحلل السياسي (عبد الستار قاسم): أن هناك حرية للرأي، والتعبير في الدول الغربية، في حين لا يتوفر ذلك في الدول العربية؛ مما أدى إلى تراجع التضامن مع قطاع غزة، كما أن المتظاهرين في الدول العربية، يخشون محاسبتهم من قبل الأنظمة في المستقبل، مشيراً إلى أن ذلك، ينطبق على الوضع الفلسطيني أيضاً. وشدد على أن الأنظمة العربية متحالفة مع إسرائيل، وأن المتظاهرين فيها يشعرون إذا خرجوا ضد العدوان الإسرائيلي على غزة أنهم يتظاهرون ضد أنظمتهم. وأوضح (قاسم): أن التحرك الشعبي العربي، لم يتغير بفعل الثورات العربية؛ لأنه خلال العدوان على غزة عام ٢٠٠٨م، لم يكن هناك تحرك عربي، وكذلك الحال بعد الربيع العربي عام ٢٠١٤م. ورأى: أن موقف (حماس) من الأزمة السورية أفقدها تضامناً، ودعماً كان مفترضاً.^{١٧٨}



٦. كما عزا المحلل السياسي (د. أحمد رفيق عوض) ضعف التضامن العربي مع غزة إلى الانشغالات العربية الداخلية، وأشار إلى أن: "هناك توجهها عربياً؛ لغسل اليدين من القضية الفلسطينية". وفيما يتعلق بدور التنظيمات الإسلامية في الدول العربية في حشد مسيرات التضامن مع غزة، قال عوض: "هناك تعامل مع الإخوان المسلمين، كتنظيم محظور، رغم أن لا علاقة ل(حماس) بها، هي حركة فلسطينية وطنية، تسعى إلى تحسين علاقتها بالسلطة، والانضمام لمنظمة التحرير".
٧. دولياً، كان التضامن مع غزة حاضراً في مستوياته الدنيا، وقد يعود إلى: تدخل فرنسا المبكر لوقف القتال، وإجراء حراك دبلوماسي في هذا السياق. ولحدّ التحرك الدبلوماسي الرسمي الفلسطيني، والعربي تجاه وقف العدوان؛ حيث اختزن العالم في ذاكرته موقف السلطة الفلسطيني بإفشال تقرير (غولديستون)، وتقرير (ريتشارد فولك)، إثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في نهاية عام ٢٠٠٨م. وكذلك انشغال الدول الغربية بما يجري في دول الربيع العربي، لا سيما سوريا، ومصر، وليبيا، وخطر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، وسوريا.
٨. كما لوحظ أن كثيراً من فعاليات التضامن الدولي، تمّ بتأثير من الجاليات الفلسطينية، وقوى المعارضة، لا سيما الاشتراكية منها. ولوحظ كذلك، ضعف الدور المنوط بالسلطة الفلسطينية، وسفرائها، وهو انعكاس لحالة الانقسام السياسي الفلسطيني، التي تعاملت مع غزة كأنها خصم آن أوان إسقاطه. ومهما يكن من أمر، فلا شك أن دروساً عدة استقتها المقاومة الفلسطينية من التضامن الشعبي الدولي، سواء أكان سلبياً، أم إيجابياً، وقد تجد من الآليات ما يكفل لها مستقبلاً ضمن حضور شعبي كبير زخم، يحول دون استمرار العدوان الإسرائيلي.



مراجع الفصل الثامن:

- (١) جريدة السبيل، عمان ١٢/٨/٢٠١٤م.
- (٢) بيان الأمانة لجامعة الدول العربية ١١/٨/٢٠١٤م.
- (٣) بيانا صادر عن مجلس الدول العربية ٢١/٨/٢٠١٤م.
- (٤) جريدة الشرق، الدوحة، ٢١/٨/٢٠١٤م.
- (٥) وكالة سما الإخبارية ٣/٩/٢٠١٤ فيديو مقابلة تلفزيونية "يحدث في مصر" قناة أم بي سي.
- (٦) الأهرام، القاهرة ٩/٧/٢٠١٤.
- (٧) موقع وكالة معا الفلسطينية:
<http://www.maannews.net/ARB/ViewDetails.aspx?ID=711529>
- (٨) موقع صحيفة فلسطين، غزة:
<http://felesteen.ps/details/news/120207/%D8%B1%D8%B5%D8%AF>
- (٩) موقع وكالة وفا الفلسطينية:
<http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=181364>
- (١٠) الشرق الاوسط، لندن، ١٣/٧/٢٠١٤.
- (١١) الهيئة العامة للاستعلامات، مصر:
<http://www.us.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=5134>
- (١٢) الشرق الاوسط، لندن، ١٣/٧/٢٠١٤م.
- (١٣) موقع الجزيرة نت ١٢/٧/٢٠١٤م.
[/11/%D9%85%D8%B5%D8%B1%D8%B5%D8%AF](http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/11/%D9%85%D8%B5%D8%B1%D8%B5%D8%AF)
- (١٤) الحياة، لندن ٢١/٧/٢٠١٤م.
- (١٥) موقع صحيفة الرأي اليوم: <http://www.raialyoum.com/?p=119690>
- (١٦) الحياة، لندن ١١/٧/٢٠١٤م.
- (١٧) <https://www.youtube.com/watch?v=-fOTd6KaQkU>
- (١٨) الحياة، لندن ١٣/٨/٢٠١٤م.
- (١٩) الحياة، لندن ٢٣/٩/٢٠١٤م.



- ٢٠ الحياة، لندن ١٤/٧/٢٠١٤ م.
- ٢١ الشرق، الدوحة ٢١/٧/٢٠١٤ م.
- ٢٢ الشرق، الدوحة ١٣/١٠/٢٠١٤ م.
- ٢٣ موقع وكالة الأنباء القطرية
<http://www.qna.org.qa/News/14070702410054/%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9->
- ٢٤ الشرق، الدوحة ١١/٧/٢٠١٤ م.
- ٢٥ الشرق، الدوحة 20/2014٧/20
- ٢٦ موقع وطن <http://www.wattan.tv/ar/news/99766.html>
- ٢٧ موقع صحيفة العرب: <http://www.alarabonline.org/?id=28339>
- ٢٨ وكالة الأنباء القطرية:
<http://www.qna.org.qa/News/14080208370065/%D8%B3%D9%85%D9%88>
- ٢٩ القدس العربي، لندن ١/٩/٢٠١٤ م.
- ٣٠ البيان، دبي ٢٧/٨/٢٠١٤ م.
- ٣١ الشرق، الدوحة ١٧/٨/٢٠١٤ م.
- ٣٢ الشرق، الدوحة ٧/٩/٢٠١٤ م.
- ٣٣ الشرق، الدوحة ١/٩/٢٠١٤ م.
- ٣٤ الدستور، عمان ٩/٧/٢٠١٤ م.
- ٣٥ الرأي، عمان ١١/٧/٢٠١٤ م.
- ٣٦ الغد، عمان ١٢/٧/٢٠١٤ م.
- ٣٧ الشرق الاوسط، لندن ٤/٨/٢٠١٤ م. <http://middle-east-online.com/?id=180960>
- ٣٨ السياسية، الكويت ٢١/٧/٢٠١٤ م.
- ٣٩ السياسية، الكويت ١٥/٨/٢٠١٤ م.
- ٤٠ المصدر نفسه
- ٤١ السياسية، الكويت ٢٣/٩/٢٠١٤ م.
- ٤٢ الشرق، الدوحة 29/8/2014
- ٤٣ الخليج، الشارقة ١٣/١٠/٢٠١٤ م.



- (٤٤) الاتحاد، أبوظبي ٨/٩/٢٠١٤م.
- (٤٥) موقع وطن يغرد خارج السرب، واشنطن - <https://www.watanserb.com/news/2994-%D8%B6%D8%A7%D8%AD%D9%8A-%D8%AE%D9%84%D9%81%D8%A7%D9%86->
- (٤٦) موقع عربي 21 <http://arabi21.com/Story/762938>
- (٤٧) الاتحاد، أبوظبي ٥/٩/٢٠١٤م.
- (٤٨) البيان، دبي ١٥/٨/٢٠١٤م.
- (٤٩) الخليج، الشارقة ١٣/١٠/٢٠١٤م.
- (٥٠) بيان الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ١١/٨/٢٠١٤م.
- (٥١) موقع الخبر http://www.elkhabar.com/ar/autres/dernieres_nouvelles/417654.html
- (٥٢) الخليج، الشارقة ١٥/٨/٢٠١٤م.
- (٥٣) موقع الجزيرة نت
- <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/8/25/%D8%BA%D8%B2%D8%A9>
- (٥٤) بيان مجلس الأمن <http://www.un.org/press/en/2014/sc11472.doc.htm>
- (٥٥) القدس العربي، لندن ٢٦/٧/٢٠١٤ و ٢٤/٧/٢٠١٤م.
- (٥٦) الشرق الاوسط، لندن ٤/٨/٢٠١٤م.
- (٥٧) وكالة وطن للأخبار <http://www.wattan.tv/ar/news/99647.html>
- (٥٨) موقع المصري اليوم <http://www.almasryalyoum.com/news/details/481217>
- (٥٩) القدس العربي، لندن، ١١/٧/٢٠١٤م.
- (٦٠) الشرق الاوسط، لندن ٢٤/٧/٢٠١٤م.
- (٦١) رأي اليوم، لندن ٨/٧/٢٠١٤م.
- (٦٢) وكالة رويترز ١١/٧/٢٠١٤م.
- (٦٣) القدس، القدس ٩/٧/٢٠١٤م.
- (٦٤) الشرق الاوسط ١٦/٧/٢٠١٤م.
- (٦٥) الحياة، لندن ٢٣/٧/٢٠١٤م.



(٦٦) موقع الجزيرة نت

<http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014>

[/26/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%AD-](http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/07/2014725201736356351.htm)

(٦٧) موقع الجزيرة مباشر

<http://mubasher.aljazeera.net/news/2014/07/2014725201736356351.htm>

(٦٨) الأيام، رام الله ٢٠١٤/٨/٢

(٦٩) العدوان الإسرائيلي على غزة امتحان خارجي جديد فشلت إدارة أوباما في اجتيازه، تقدير موقف، المركز

العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، الدوحة، أغسطس ٢٠١٤

(٧٠) وكالة رويترز للأخبار ٢٣/٧/٢٠١٤ العدوان الإسرائيلي على غزة امتحان خارجي جديد فشلت إدارة أوباما

في اجتيازه، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، الدوحة، أغسطس ٢٠١٤

(٧١) المصدر نفسه

(٧٢) الحياة، لندن ١٠/٧/٢٠١٤م.

(٧٣) عكاظ، جدة ١٦/٧/٢٠١٤م.

(٧٤) القدس العربي، لندن ١٩/٧/٢٠١٤م.

(٧٥) القدس العربي، لندن ٦/٨/٢٠١٤م.

(٧٦) <http://www.aljazeera.net/news/international/2014/8/6/%D8%A7%D8%B3%D8>

[AA%D9%82%D8%A7](http://www.aljazeera.net/news/international/2014/8/6/%D8%A7%D8%B3%D8)

(٧٧) موقع صحيفة الرياض 958573 <http://www.alriyadh.com/958573>

(٧٨) عكاظ، جدة ١٤/٧/٢٠١٤م.

(٧٩) موقع شبكة رصد [http://rassd.com/7-75950_AJ_-ED\)_F9E_DD/22-103307.htm](http://rassd.com/7-75950_AJ_-ED)_F9E_DD/22-103307.htm)

(٨٠) <http://www.jfranews.com.jo/more-90691-2->

<http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014> (٨١)

<http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014> (٨٢)

<http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014> (٨٣)

<http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014> (٨٤)

<http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014> (٨٥)

(٨٦) <http://www.karamapress.com/arabic/?Action=ShowNews&ID=83502>



- <http://www.alquds.com/news/article/view/id/514706> (٨٧)
- <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014> (٨٨)
- <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014> (٨٩)
- <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014> (٩٠)
- <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014> (٩١)
- <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014> (٩٢)
- <http://azharassalam2009.ahlamontada.net/t2876-topic> (٩٣)
- <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014> (٩٤)
- <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014> (٩٥)
- <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/8/1/> (٩٦)
- <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/8/1/> (٩٧)
- <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/8/1/> (٩٨)
- <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/8/8/> (٩٩)
- <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/8/8/> (١٠٠)
- <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/8/9/> (١٠١)
- <http://www.fatehwatan.ps/page-89928.html> (١٠٢)
- <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014> (١٠٣)
- <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014> (١٠٤)
- <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014> (١٠٥)
- <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014> (١٠٦)
- <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014> (١٠٧)
- <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014> (١٠٨)
- <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014> (١٠٩)
- <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014> (١١٠)
- <http://www.aljazeera.net/news/cultureandart/2014> (١١١)
- <http://www.aljazeera.net/news/international/2014> (١١٢)
- <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014> (١١٣)



- [http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014\(١١٤](http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/11/14)
[http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014\(١١٥](http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/11/15)
[http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014\(١١٦](http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/11/16)
[http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014\(١١٧](http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/11/17)
[http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014\(١١٨](http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/11/18)
[http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014\(١١٩](http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/11/19)
[http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014\(١٢٠](http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/12/0)
[http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014\(١٢١](http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/12/1)
[http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014\(١٢٢](http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/12/2)
[http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014\(١٢٣](http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/12/3)
[http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014\(١٢٤](http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/12/4)
[http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014\(١٢٥](http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/12/5)
[http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014\(١٢٦](http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/12/6)
[http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014\(١٢٧](http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/12/7)
[http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014\(١٢٨](http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/12/8)
[http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014\(١٢٩](http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/12/9)
[http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014\(١٣٠](http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/13/0)
[http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014\(١٣١](http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/13/1)
[http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014\(١٣٢](http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/13/2)
[http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014\(١٣٣](http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/13/3)
[http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/8/9/\(١٣٤](http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/8/9/134)
[http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014\(١٣٥](http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/13/5)
[http://www.aljazeera.net/news/international/2014\(١٣٦](http://www.aljazeera.net/news/international/2014/13/6)
[http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014\(١٣٧](http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/13/7)
[http://www.aljazeera.net/news/international/2014\(١٣٨](http://www.aljazeera.net/news/international/2014/13/8)
[http://www.aljazeera.net/news/international/2014\(١٣٩](http://www.aljazeera.net/news/international/2014/13/9)
[http://www.aljazeera.net/news/international/2014/8/9/\(١٤٠](http://www.aljazeera.net/news/international/2014/8/9/140)



- [http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014\(١٤١](http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/1/41)
[http://www.aljazeera.net/news/international/2014\(١٤٢](http://www.aljazeera.net/news/international/2014/1/42)
[http://www.aljazeera.net/news/international/2014\(١٤٣](http://www.aljazeera.net/news/international/2014/1/43)
[http://www.aljazeera.net/news/international/2014\(١٤٤](http://www.aljazeera.net/news/international/2014/1/44)
[http://www.aljazeera.net/news/international/2014/8/9/\(١٤٥](http://www.aljazeera.net/news/international/2014/8/9/1/45)
[http://www.aljazeera.net/news/international/2014/8/9/\(١٤٦](http://www.aljazeera.net/news/international/2014/8/9/1/46)
[http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014\(١٤٧](http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/1/47)
[http://www.aljazeera.net/news/international/2014\(١٤٨](http://www.aljazeera.net/news/international/2014/1/48)
[http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014\(١٤٩](http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/1/49)
[http://www.aljazeera.net/news/international/2014\(١٥٠](http://www.aljazeera.net/news/international/2014/1/50)
[http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014\(١٥١](http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/1/51)
[http://www.aljazeera.net/news/international/2014\(١٥٢](http://www.aljazeera.net/news/international/2014/1/52)
[http://www.aljazeera.net/news/international/2010\(١٥٣](http://www.aljazeera.net/news/international/2010/1/53)
[http://www.aljazeera.net/news/international/2014\(١٥٤](http://www.aljazeera.net/news/international/2014/1/54)
[http://www.aljazeera.net/news/international/2014/8/1/\(١٥٥](http://www.aljazeera.net/news/international/2014/8/1/1/55)
[http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/8/20/\(١٥٦](http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/8/20/1/56)
[http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=180916\(١٥٧](http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=180916)
[http://www.aljazeera.net/programs/newsreports/2014/8/9\(١٥٨](http://www.aljazeera.net/programs/newsreports/2014/8/9/1/58)
[http://www.aljazeera.net/news/international/2014/8/9/\(١٥٩](http://www.aljazeera.net/news/international/2014/8/9/1/59)
[http://www.alaqsavoice.ps/arabic/?action=detail&id=139667\(١٦٠](http://www.alaqsavoice.ps/arabic/?action=detail&id=139667)
[http://www.aljazeera.net/news/international/2014/8/9/\(١٦١](http://www.aljazeera.net/news/international/2014/8/9/1/61)
[http://www.aljazeera.net/news/international/2014/8/9/\(١٦٢](http://www.aljazeera.net/news/international/2014/8/9/1/62)
[http://www.aljazeera.net/news/international/2014/8/9/\(١٦٣](http://www.aljazeera.net/news/international/2014/8/9/1/63)
[http://www1w.aljazeera.net/news/international/2014/8/9/\(١٦٤](http://www1w.aljazeera.net/news/international/2014/8/9/1/64)
[/12/٧/http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014\(١٦٥](http://www12/7/http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/1/65)
[http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=180916\(١٦٦](http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=180916)



- ١٦٧) زهران معالي، بالصور...العدوان على غزة.. تضامن عربي باهت ودولي حاشد، الثلاثاء ٥/٨/٢٠١٤م،
على موقع وطن للأبناء <http://www.wattan.tv/ar/news/100888.html>
- ١٦٨) <http://www.aljazeera.net/news/international/2014>
- ١٦٩) <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014>
- ١٧٠) <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014>
- ١٧١) <http://countercurrentnews.com/2014/08/native-americans-take-a-stand-for-gaza>
- ١٧٢) <http://www.noqta.info/page-72619-ar.html>
- ١٧٣) <http://www.pnn.ps/index.php/resistance/93259>
- ١٧٤) <http://www.noqta.info/page-72619-ar.html>
- ١٧٥) <http://www.pnn.ps/index.php/resistance/94638>
- ١٧٦) <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014>
- ١٧٧) <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014>
- ١٧٨) <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014>
- ١٧٩) <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014>
- ١٨٠) <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014>
- ١٨١) <http://www.aljazeera.net/news/international/2014>
- ١٨٢) <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014>
- ١٨٣) <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014>
- ١٨٤) <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014>
- ١٨٥) <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014>
- ١٨٦) <http://www.aljazeera.net/news/international/2014>
- ١٨٧) <http://www.aljazeera.net/news/international/2014>
- ١٨٨) <http://www.aljazeera.net/news/international/2014>
- ١٨٩) <http://www.aljazeera.net/news/international/2014>
- ١٩٠) <http://www.aljazeera.net/news/international/2014>
- ١٩١) <http://www.aljazeera.net/news/international/2014>



العدوان على غزة [2014] قراءة تحليلية

<http://www.aljazeera.net/news/international/2014/8/9/> (١٩٢)

<http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=180916> (١٩٣)

(١٩٤) زهران معالي، بالصور...العدوان على غزة.. تضامن عربي باهت ودولي حاشد، الثلاثاء ٥/٨/٢٠١٤م،

<http://www.wattan.tv/ar/news/100888.html> على موقع وطن للأخبار

(١٩٥) المرجع نفسه.

(١٩٦) المرجع نفسه.



آثار ونتائج عدوان 2014م

الفصل التاسع

المبحث الأول: آثار العدوان، ونتائجه في الجانب الفلسطيني

المحور الأول: آثار العدوان، ونتائجه السياسية (د. عصام شاور)

المحور الثاني: آثار العدوان، ونتائجه الاقتصادية (د. محسن أبو رمضان)

المحور الثالث: آثار العدوان، ونتائجه الأمنية (د. إسلام شهوان)

المبحث الثاني: آثار، ونتائج العدوان على الجانب الإسرائيلي

المحور الأول: آثار العدوان، ونتائجه السياسية (د. حاتم أبو زائدة)

المحور الثاني: آثار العدوان، ونتائجه الاقتصادية (د. ماهر الطباع)

المحور الثالث: آثار العدوان، ونتائجه الأمنية (أ. علاء الريماوي)



المبحث الأول: آثار العدوان،
ونتأجه على الجانب الفلسطيني

المحور الأول: آثار العدوان، ونتأجه السياسية.

(د. عصام شاور)

المحور الثاني: آثار العدوان، ونتأجه الاقتصادية.

(د. محسن أبو رمضان)

المحور الثالث: آثار العدوان، ونتأجه الأمنية.

(د. إسلام شهوان)



المحور الأول: آثار العدوان، ونتائجه السياسية.

لم يكن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في الثامن من تموز ٢٠١٤م، سوى جزء من مخطط متكامل؛ من أجل تحقيق أهداف مشتركة، توافقت عليها أطراف إقليمية، ودولية، بما فيها دولة الاحتلال، إسرائيل، ومصر، وبعض دول الخليج العربي، على رأس تلك الأهداف، القضاء سياسياً، وجماهيرياً على جماعة الإخوان المسلمين في الوطن العربي، وكذلك القضاء على حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في فلسطين، بعدها أحد فروع الجماعة، وقد كان التخلص من حكم الإخوان، واستهداف قادة الجماعة في مصر -قتلاً، واعتقالاً- مرحلة أولى من المخطط، والتي شجعت الدول المشاركة فيه على الانتقال سريعاً إلى محاولة إسقاط حكم (حماس) في قطاع غزة، كمرحلة ثانية، والتي بدأت بتقديم حكومة (إسماعيل هنية) استقالتها بمقتضى إعلان الشاطئ، الذي تبين لاحقاً، أنه أريد له أن يكون جزءاً من مخطط إسقاط حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، رغم أن (حماس)، هي التي طالما دعت إلى المصالحة، وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، والتي هي في الحقيقة حكومة الرئيس (محمود عباس)، ومنظمة التحرير الفلسطينية، ثم شنت إسرائيل عدوانها على قطاع غزة؛ أملاً في تحطيم قدرات (حماس) العسكرية، بعدما اعتقد جميعهم أنها انتهت سياسياً، وجماهيرياً، وخاضت إسرائيل أصعب حرب في تاريخها، ولكنها فشلت تماماً في تحقيق أي هدف من أهدافها السياسية، والعسكرية، واستسلمت للمقاومة الفلسطينية، التي بدورها فرضت عليها الشروط الصعبة. المقاومة الفلسطينية بقيادة كتائب عز الدين القسام، نجحت في صد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ونجحت كذلك في إفشال المخطط المشار إليه آنفاً، وقد حققت حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، جملة من الإنجازات، أهمها: تعزيز خيار المقاومة في الشارع الفلسطيني، وإسقاط خيار أوسلو، والمفاوضات العبيثة، أما دولة الاحتلال (إسرائيل)، فقد



منيت بهزيمة عسكرية، وسياسية واضحة، وكذلك مني اليهود داخل فلسطين بهزيمة نفسية من الصعب ترميمها، ويمكننا القول: إن معركة العصف المأكول، كانت نقلة نوعية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؛ لصالح القضية الفلسطينية، ويمكن لها أن تكون نقطة تحول في العمل السياسي الفلسطيني، حيث أصبح الانتصار في معركة العصف المأكول سندا قويا لأي مشروع سياسي طرح سابقا، أو قد يطرح لاحقا.

- إعلان الشاطئ جزء من مخطط إسقاط (حماس).

بعد نجاح الثورة العربية في إسقاط أنظمة، وإجراء انتخابات ديمقراطية، استيقظ الغرب، ودول عربية أخرى، على حقيقة الجماهيرية الساحقة لجماعة الإخوان المسلمين، حيث فازت في المغرب، التي قررت إجراء إصلاحات قبل امتداد الربيع العربي إليها، وكذلك فازت في الانتخابات التونسية، ولكن فوزها كان مفاجئا في مصر، حيث اكتسحت في خمسة استحقاقات دستورية، منها: استفتاءان، وثلاث عمليات انتخابية؛ الرئاسية، والتشريعية، والشورية، وحينها شعرت أنظمة عربية، وخاصة الخليجية منها أن جماعة الإخوان صارت مصدر تهديد لاستقرار أنظمتهم؛ فقرروا العمل على ضرب الجماعة، وبذلك التقت أهدافهم مع أهداف غربية، وإسرائيلية، وأحزاب علمانية مصرية؛ فكان الانقلاب ضد الرئيس المنتخب (د. محمد مرسي)، ثم تلا ذلك جملة من الإجراءات، منها: حظر جماعة الإخوان المسلمين وشيئونها سياسيا، ودينيا، وملاحقتها قانونيا.

حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، تمثل رأس الحربة للمقاومة الفلسطينية، وفي الوقت ذاته، هي: أحد فروع جماعة الإخوان المسلمين، ولكن لا تجرأ بعض الدول على محاربتها بشكل علني؛ حتى لا تنتشوه صورتها أمام شعوبها، وتتهم بعوائها لفلسطين، فلجأت تلك الدول إلى الخديعة، والحرب الناعمة، من أجل استئصال حركة (حماس)،



التي تعتمد دعم الشعوب العربية، وبعض الدول العربية، مثل: قطر التي تعدّ الداعم الأكبر للحركة سياسياً، ومالياً. كانت البداية مع الضغط على دولة قطر؛ للتخلي عن دعم جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وحركة (حماس) في غزة؛ ولأن قطر رفضت كل الضغوط، وتمسكت بالوقوف إلى جانب غزة، والقضية الفلسطينية، فقد أعلنت كل من السعودية، والإمارات، والبحرين، سحب سفرائها من قطر، بتاريخ الخامس من آذار ٢٠١٤م، وبعدها بأربعة أيام فقط، تم حظر جماعة الإخوان المسلمين من قبل السعودية مع حملة إعلامية خليجية ضد الجماعة.

رغم الغضب الخليجي المعلن ضد جماعة الإخوان المسلمين، ورغم التعاون، والتنسيق السياسي المتبادل بين السلطة الوطنية الفلسطينية، والدول الخليجية، إلا أن رئيس السلطة الفلسطينية (محمود عباس) وافق بشكل فجائي على إجراء مصالحة مع حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، توجت بإعلان الشاطئ، بتاريخ الثالث والعشرين من نيسان ٢٠١٤م، ومع توقيع الاتفاقية، قدمت حكومة (إسماعيل هنية)، المحسوبة على (حماس) استقالته؛ لتتولى حكومة الوفاق الوطني مسؤولية إدارة قطاع غزة، وبذلك أصبحت غزة من الناحية الرسمية، وليس الفعلية، تحت سيطرة الرئيس (محمود عباس)، وظن الرئيس حينها أن (حماس) أصبحت في قبضة يده.

الحكومة الجديدة (حكومة الوفاق الوطني)، لم تزال مهامها، ولم تتواصل مع الوزارات في قطاع غزة، ومنعت جميع الوزراء من التعاون، أو التواصل مع وزاراتهم، ووضعت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) تحت ضغوط مالية، وسياسية شديدة، فضلاً عن الضغوط التي كانت تمارس من قبل الجانب المصري، الذي أطبق الحصار على قطاع غزة بشكل لم يسبق له مثيل، وهذا ما يفسر الموافقة المفاجئة للرئيس على توقيع الاتفاق مع (حماس).



- فشل العدوان على غزة.

اعتقدت إسرائيل، أن حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، تعيش أضعف حالاتها، وأن الفرصة مواتية؛ لتوجيه الضربة القاضية لها، حيث أن الأوضاع الاقتصادية في غزة سيئة للغاية، وأن إدارة قطاع غزة بعد استقالة حكومة (هنية)، أصبحت في يد منظمة التحرير، والرئيس (محمود عباس). مصر في أوج صدامها مع قادة حركة (حماس)، اتخذت إجراءات قانونية؛ تمهيدا لحظر الحركة، وقادة الرأي، والفكر (المنحازون للانقلاب)، والإعلام المصري، يطالبون باجتياح غزة، والقضاء على حركة (حماس)^٢. وكثير من الدول العربية أدارت ظهرها للحركة؛ حتى باتت في عزلة تامة، في هذا المناخ السيئ، بدأ العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، في تموز ٢٠١٤م، أي بعد أقل من ثلاثة أشهر من توقيع إعلان الشاطئ.

الانتصار العسكري لا بد وأن يترجم إلى مكاسب سياسية، وكذلك الانكسار، سيتحول إلى خسارة سياسية، وفي معركة (العصف المأكول)، أو (الجرف الصامد)، التي استمرت واحد وخمسين يوما، خسرت إسرائيل المعركة؛ وفي المقابل حققت المقاومة الفلسطينية بقيادة كتائب عز الدين القسام، انتصارا عسكريا لا جدال فيه، حيث أن المعتدي الإسرائيلي أطلق عملية (الجرف الصامد)؛ من أجل استعادة الهدوء، والأمان للمواطنين الإسرائيليين لفترة مطولة، مع إلحاق ضرر ملموس بالبنية التحتية للمقاومة الفلسطينية، ولكنه أخفق في تحقيق تلك الأهداف. أما المقاومة الفلسطينية، فقد كبدت العدو خسائر فادحة في الأرواح، والمعدات، فضلا عن تحقيقها إنجازات عسكرية غير مسبوقه، منها: تعطيل الطيران المدني من وإلى دولة الاحتلال (إسرائيل)^٣، وإجبار الغالبية العظمى من سكان الكيان على النزول إلى الملاجئ، وتعطيل الحياة العامة، إضافة إلى العمليات العسكرية النوعية، التي قامت بها كتائب عز الدين القسام، مثل: الإنزال خلف خطوط



العدو، برا، وبحرا (الضفادع البشرية)، واقتحام مواقع الجنود، وقتلهم، واستحداث (حرب الأنفاق) لأول مرة في الصراع العربي الإسرائيلي. الانتصار التاريخي الذي حققته المقاومة الفلسطينية ضد العدوان الإسرائيلي على غزة ٢٠١٤م، والطريقة التي أدارت بها المعركة، كانت لها انعكاسات عميقة، ومؤثرة في الصعيد الفلسطيني، من نواحي كثيرة، خاصة السياسية منها.

- آثار العدوان السياسية على الصعيد الفلسطيني.

التأثير السياسي للعدوان الإسرائيلي في قطاع غزة ٢٠١٤م، انطلق مع بداية المعركة تقريبا؛ لأن رد المقاومة الفلسطينية، كان غير متوقع، حيث استهلته المقاومة بقصف (تل أبيب)، و(حيفا) بالصواريخ، مما أربك قادة العدو الإسرائيلي؛ ولأن النظام المصري، كان يعتقد أن المعركة تسير لصالح العدو الإسرائيلي، وضد المقاومة، وحركة (حماس)، لم يبد اهتماما بسير المعركة في أيامها الأولى، بدليل أن الرئيس المصري (عبد الفتاح السيسي)، لم يتطرق إليها في خطاب العاشر من تموز، إلا أنه، وفي الرابع عشر من تموز -أي بعد أربعة أيام فقط- أعلن بشكل مفاجئ عن مبادرة إلى وقف إطلاق النار غير مشروط بين الجانبين الإسرائيلي، والفلسطيني؛ فسارعت إسرائيل إلى قبولها، وكذلك فعل الرئيس الفلسطيني (محمود عباس)، وقد باركتها السعودية، ودول عربية، وغربية أخرى، إلا أن كتائب عز الدين القسام رفضتها مقدرة المبادرة المصرية مطلبا إسرائيليا، وأنها محض استسلام، وركوع، وخنوع للعدو الإسرائيلي، فضلا عن استنكارها عدم استشارة الرئيس المصري (عبد الفتاح السيسي) فصائل المقاومة، التي علمت بالمبادرة عبر وسائل الإعلام، رغم أن المقاومة الفلسطينية، هي: الخصم، والوحيد، الذي يقابل الطرف الإسرائيلي في المعركة.



ورغم رفض مصر إجراء أية تعديلات، ووضع شروط على مبادرتها، إلا أن كتائب عز الدين القسام، أصرت على وضع شروطها، والموافقة على مناقشتها؛ تمهيدا للقبول بها من قبل الجانب الإسرائيلي قبل موافقتها المبدئية على المبادرة المصرية.

وافقت إسرائيل بتاريخ التاسع عشر من تموز على مناقشة التعديلات، التي وضعتها فصائل المقاومة الفلسطينية^٦. بعد التراجع المصري، والإسرائيلي بقبول اشتراطات (حماس)، تبنت السلطة الوطنية الفلسطينية تلك الشروط وعدتها شروط الشعب الفلسطيني، من أهم ما يذكر في هذا الصدد موقف الرئيس الفلسطيني (محمود عباس)، الذي وافق على المبادرة المصرية بمجرد طرحها من قبل مصر، معللا ذلك بوجوب وقف نزيف الدم بأسرع ما يمكن، وبدون شروط، ولكنه فيما بعد، تبنى إعلاميا شروط المقاومة على أنها شروط السلطة الفلسطينية، ومنظمة التحرير، وشروط الشعب الفلسطيني، وبهذا، تكون حركة (حماس) قد حققت أول إنجاز سياسي لصالحها يتمثل في إجبار إسرائيل على الرضوخ؛ لمناقشة شروط المقاومة، وكذلك إجبار النظام المصري على قبول إضافتها إلى المبادرة المصرية بعد تمنع، ورفض، ثم موافقة مصر لاحقا على استقبال قيادة حركة (حماس) في مصر ضمن الوفد المفاوض؛ من أجل وقف إطلاق النار.

إنجاز سياسي آخر حققه الفلسطينيون أثناء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، هو: الوحدة الوطنية السياسية، حيث اشتركت جميع فصائل المقاومة، بما فيها فتح، و(حماس) في وفد التفاوض غير المباشر مع العدو الإسرائيلي برعاية مصرية، وهي المرة الأولى، التي تحدث في تاريخ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، مفاوضات فلسطينية إسرائيلية غير مباشرة. والوفد الفلسطيني يمثل الكل الفلسطيني، وعلى قاعدة التمسك بالثوابت المتعلقة بالهدف من المفاوضات، وهنا لا بد أن ننبه:



أنها كانت وحدة إجبارية أملتها الظروف على الفصائل؛ ف(حماس) لم تكن مقبولة مصريا حتى تقود المفاوضات، وحركة فتح كانت تخشى الخسارة السياسية إذا ما نأت بنفسها عن المعركة، ولم تشارك باقي الفصائل في المفاوضات.

الوفد الإسرائيلي المفاوض في مصر، كانت مرجعيته رئيس الوزراء (بنيامين نتنياهو)، والكابينت الإسرائيلي (المجلس الوزاري المصغر)، أما الوفد الفلسطيني فكانت مرجعيته المقاومة الفلسطينية بقيادة كتائب القسام، أي أن المفاوض الفلسطيني كان يتلقى تعليماته من كتائب القسام؛ من (محمد الضيف)، الرجل الأول في كتائب القسام، ومن الناطق باسمها، والمعروف بـ(أبي عبيدة)، أو من خلال البيانات، التي تصدرها بشكل رسمي كتائب القسام، ولم تكن مرجعيته السلطة الوطنية الفلسطينية. رغم أن حركة فتح هي التي ترأست الوفد الموحد في القاهرة؛ لمعايير تتعلق بالجانب المصري. وكذلك، فإن الأطراف المشاركة في الصراع بشكل مباشر، أو غير مباشر، كانت لا تلقي بالا إلا لما يصدر عن كتائب القسام حول المعركة؛ ظهر ذلك من خلال الاهتمام غير المسبوق من الإعلام الإسرائيلي، وكذلك الجمهور الإسرائيلي، الذي تلقف كل ما صدر عن كتائب القسام، ووثق به أكثر من ثقته بقيادة العدو، وإعلامهم. وهنا لا بد من ذكر موقفين بارزين للدلالة على قيادة كتائب القسام للمعركة بشكل عام، وللمفاوضات غير المباشرة في القاهرة بشكل خاص.

مع بداية الاجتياح الإسرائيلي البري أصدرت كتائب القسام تسجيلًا صوتيًا لقائدها (محمد الضيف)، وذلك بتاريخ العشرين من آب ٢٠١٤م، أكد فيه على رفض وقف إطلاق النار، وإصرار المقاومة على تنفيذ شروطها، وخاصة وقف العدوان، ورفع الحصار، وقبل نهاية المعركة خرج (أبو عبيدة) الناطق باسم كتائب عز الدين القسام، بخطاب يمكن وصفه بالخطاب غير المسبوق؛ لأنه دعا الوفد الفلسطيني الموحد؛ لوقف



التفاوض مع إسرائيل بعد أن شبه المفاوضات برقصة العفاريت^٦؛ لسببين، الأول: يتعلق بالعدو الإسرائيلي الذي أخذ يماطل في المفاوضات، ثم خرق تهدئة متفق عليها، حين ظن أن الفرصة سانحة لاغتيال (محمد الضيف)، قائد كتائب القسام، ولكن المحاولة فشلت، أما السبب الثاني، فهو: متعلق بالوفد الفلسطيني المفاوض، حيث لمست المقاومة وجود عراقيل مصطنعة داخل الوفد الفلسطيني، والشاهد على ذلك، افتعال رئيس الوفد (عزام الأحمد)، خلافاً مع عضو المكتب السياسي في حركة (حماس) (موسى أبو مرزوق)، وكذلك التراجع الواضح في حركة الجهاد الإسلامي حين قال ممثلها في الوفد (زياد النخالة): "الحرب أصبحت خلف ظهورنا"، و"لا يوجد خيار أمام الوفد المفاوض، إلا التوصل إلى وقف إطلاق النار"، وذلك موقف يتماشى مع تطلعات الرئيس (محمود عباس)، وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك مع رغبة النظام المصري، الذي حاول قدر الإمكان التأثير على صلابة موقف المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، إلا أن كتائب القسام فرضت موقفها على جميع الأطراف، وسحبت الوفد الفلسطيني المفاوض، وكثفت من ضرباتها العسكرية ضد العدو؛ لذلك رضخت إسرائيل بعدها بأربعة أيام، ووافقت من حيث المبدأ على جميع شروط المقاومة، في ظل إطلاق النار، وحينها انتهت المعركة.

تمسكت المقاومة الفلسطينية بشروطها، وحسن إدارتها للمعركتين العسكرية، والسياسية، كانت لها انعكاسات مباشرة في الضفة الغربية، التي تسيطر عليها بشكل تام، السلطة الوطنية الفلسطينية، تحت قيادة حركة التحرير الوطني فتح، التي كانت تمنع التظاهرات ضد العدو الإسرائيلي، والتظاهرات التي تقودها (حماس)، ولكن أثناء المعركة خرجت الجماهير الفلسطينية في جميع مدن الضفة الغربية؛ دعماً لغزة، ولكتائب عز الدين القسام، وترفع راياتها الخضراء، حاولت السلطة الفلسطينية منع تلك المظاهرات، إلا أنها أخفقت في ذلك، واضطرت إلى التفاوضي عنها؛ خوفاً من زيادة الاضطرابات ضدها



في الضفة، وكذلك خشية من تراجع شعبية فتح أكثر مما هي عليه؛ ولذلك كانت الضفة فترة الحرب كلها مع المقاومة، تعبر بذلك من خلال التظاهرات اليومية، والاعتصامات، وجمع التبرعات؛ من أجل غزة، كما تأثرت خطب الجمعة بمساجد الضفة، التي سكنت لسنوات عن الإشادة بالمقاومة الفلسطينية، وصمود أهل غزة. وهنا يمكننا القول: إن الجهود التي بذلتها السلطة الفلسطينية خلال السنوات التي تلت الانقسام عام ٢٠٠٧م، في محاربة الفكر المقاوم، وتسويق اتفاقية أوسلو، ذهبت أدراج الرياح، حيث صار أطفال الضفة الغربية، يتغنون ببطولات المقاومة، وصواريخها، بعد أن شاهدوها، تسقط على المدن، والمستوطنات اليهودية، وتبث الرعب في قلوبهم، وتمنعهم من دخول الضفة الغربية، والتنقل عبر شوارعها، هذه المشاهد أزلت الغبار المتراكم عن الصورة الحقيقية للمقاوم الفلسطيني الشجاع، وللجندي الإسرائيلي الجبان، وعززت روح المقاومة، وصمود الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث أدرك سكان الضفة الغربية، أن المقاومة الفلسطينية في غزة قادرة على حمايتهم، والتدخل من أجلهم، إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك.

من خلال ما استعرضناه آنفاً، يمكننا القول: إن العدوان الإسرائيلي ترك آثاراً سياسية عميقة في المكونات السياسية الفلسطينية، وعلى ما تحمله من برامج سياسية، من شأنها التأثير في مسار القضية الفلسطينية، الذي انحرف منذ اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بالعدو الإسرائيلي، وتوقيعها اتفاقية أوسلو، عام ١٩٩٣م. ومن أهم آثار العدوان على غزة، من الناحية السياسية، هي: تداعي الخيار السلمي لصالح خيار المقاومة المسلحة، وهذا حتماً، سيؤدي بشكل تلقائي إلى تغير كبير للخارطة السياسية، والحزبية على الساحة الفلسطينية، تبعاً لما ستنتهي إليه نتائج المفاوضات غير المباشرة؛ من أجل التهدئة، وتثبيت وقف إطلاق النار بين الجانبين، الفلسطيني، والإسرائيلي؛ لذلك



وجدنا الفصائل الفلسطينية جادة في التعامل مع مخرجات العدوان على غزة، حسب ما تمليه المصالح الحزبية، والرؤى السياسية، وقد يتوافق ذلك مع الحقائق على أرض الواقع ومع مصالح الشعب الفلسطيني، وقد يكون متناقضا مع الواقع، و ضد مصالح الشعب إلى درجة قد تخدم العدو الإسرائيلي ذاته. إذن، هي معركة داخلية؛ من أجل تعزيز ثقة الشارع الفلسطيني بالبرامج السياسية المطروحة، وبأصحابها؛ من أجل تحقيق أهداف متباينة. وقد وجدنا بعد المعركة من يحتفل بالانتصار على العدو الإسرائيلي، مثل: حركة (حماس)، التي ترفع لواء المقاومة، وتقود الصراع المسلح ضد العدو الإسرائيلي، وفي المقابل وجدنا من يرفض عدّ ما حدث انتصارا للشعب الفلسطيني، بل كارثة حلت، وأرواح أزهقت، وبيوت هدمت، وذلك كان موقف حركة فتح، التي وصل الأمر بناطقيها الإعلاميين إلى تحميل حركة (حماس) مسؤولية العدوان الإسرائيلي على القطاع، واتهامها بالمتاجرة في الحرب، وبكل من سقط من شهداء، وجرحى، ودماء؛ لإعطاء دور للإخوان المسلمين، ولدول إقليمية، وذلك يتناقض بشكل تام مع وجهة نظر فتح أثناء المعركة، ومع حقيقة انتصار المقاومة في معركة العصف المأكول، التي انتهت برضوخ العدو لجميع مطالب المقاومة، واعترافه بهزيمته.

ومن آثار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة أيضا، أن الهزيمة التي تكبدها العدو، فتحت الباب واسعا؛ لقبول الطرح السياسي لحركة (حماس)، والمتمثل بإقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران ضمن هدنة طويلة الأمد مع المحتل الإسرائيلي، دون اعتراف بشرعية الاحتلال، أو بكيانه المقام على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨م، ومع الاحتفاظ بحق الأجيال الفلسطينية القادمة في مقاومة الاحتلال، وتحرير باقي الأراضي الفلسطينية. طرح (حماس) هذا، كان مثار استغراب، وتندر في ثمانينيات القرن الماضي، عندما عرضه الشهيد الشيخ (أحمد ياسين)، مؤسس حركة (حماس)، ولم



يكن يتصور أن تقبل به إسرائيل، بما تمتلكه من قوة، وجبروت، ولكن بعد هزيمتها في معركة العصف المأكول، وحصول أول نزوح داخلي لليهود منذ احتلال فلسطين، وموافقتها على التعايش القسري مع حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، رغم امتلاكها ترسانة من الصواريخ، وقدرات قتالية فائقة، تهدد الكيان من شماله إلى جنوبه. أصبح طرحها بالنسبة للعدو الإسرائيلي ممكن التنفيذ، كما هو ممكن التعايش معها في الضفة الغربية، مثلما هو الحال مع قطاع غزة. وما يزيد من احتمال قبوله إلى جانب فشل إسرائيل في القضاء على (حماس)، هو: إمكانية حصول هذا الطرح على الإجماع الفلسطيني، حيث أن حركة فتح ذاتها، لا يمكنها الإعلان عن رفضه؛ لأنه يهدف إلى إقامة دولة فلسطينية بحجم دولة أوسلو، ولكن بدون تبادل للأراضي، أو تواجد للكتل الاستيطانية داخل الضفة الغربية، كما تم الاتفاق عليه بين إسرائيل، ومنظمة التحرير، التي تقودها حركة فتح. بالإضافة إلى أن الحل السياسي، الذي تقترحه (حماس) يحفظ للشعب ثوابته، وحقوقه، التي لا تسقط بالتقادم.

ومن ضمن نتائج العدوان الإسرائيلي الفاشل على قطاع غزة، أنه منح الشرعية الثورية لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) إلى جانب شرعيتها الشعبية المكتسبة من الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية عام ٢٠٠٦م. فمنذ الانقسام الفلسطيني الداخلي في حزيران ٢٠٠٧م، سعت منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة حركة فتح إلى نزع شرعية (حماس)، علما أن (حماس)، هي صاحبة الشرعية، والغالبية في المجلس التشريعي، إلا أن فتح تزعم أن (حماس) قامت بانقلاب ضد الشرعية. وكذلك سعت الرئاسة الفلسطينية إلى إعلان قطاع غزة إقليما متمردا، فضلا عن حملة التشويه، والطعن ضد الحركة، التي استمرت سبع سنوات.



ولكن الانتصار الذي حققته المقاومة بقيادة كتائب عز الدين القسام أفضل كل تلك المحاولات، وخرجت (حماس) أقوى من ذي قبل، وأصبحت في نظر الشعب الفلسطيني المدافع الأول عن القضية، والوطن، والشعب في غزة، والضفة، والقدس، وحتى في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨م، وقد حظيت كذلك، باحترام الشعوب العربية، والإسلامية قاطبة، بعد محاولات حثيثة من الأنظمة العربية، تشويه حركة (حماس) كفرع من فروع جماعة الإخوان المسلمين. وفي المقابل، فقدت منظمة التحرير الفلسطينية من جماهيرها في الوسط الفلسطيني، والعربي، وأصبحت النظرة إليها سلبية جداً، ومكانتها متدنية، على عكس وضعها ما قبل أوصلو، وأسوأ مما كانت عليه قبل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. ومن تداعيات اكتساب (حماس)، وخسارة فتح، ومنظمة التحرير في هذا الجانب، فقد تأثرت المصالحة الداخلية بشكل ملحوظ، حيث كانت الانتخابات من المهمات الأساسية لحكومة التوافق الوطني، وكانت المطالب الأهم بالنسبة للرئيس (محمود عباس). وفي المقابل، كانت (حماس) متخوفة بعض الشيء من إجراءاتها؛ ولذلك، فإن حكومة التوافق لم تخط أي خطوة من أجل التحضير للانتخابات، رغم انتهاء مدتها المنقذ عليها بين فتح، و(حماس) في إعلان الشاطئ؛ لأن حركة فتح، تعلم أن أية انتخابات تأتي مباشرة بعد انتصار المقاومة على إسرائيل، سيصب لصالح حركة (حماس) بالدرجة الأولى. في المقابل، أصبحت (حماس) هي من تطالب بالذهاب إلى انتخابات عامة بالسرعة الممكنة؛ لترجمة الانتصار العسكري إلى انتصار سياسي شامل، وبتعطيل الانتخابات تكون المصالحة الداخلية قد تعثرت بشكل كبير، وهنا تظهر حقيقة فرضيتنا، أن ذهاب الرئاسة إلى المصالحة، وتوقيع إعلان الشاطئ، لم يكن رغبة من الرئاسة الفلسطينية في تحقيق المصالحة، وإجراء انتخابات، وإنهاء الانقسام إلى الأبد، بل فقط من أجل السيطرة على قطاع غزة سياسياً، ووضع (حماس) في الزاوية، والضغط عليها



بشتى الطرق؛ تمهيدا لإنهائها عسكريا؛ لأن دولة الاحتلال إسرائيل، منيت بهزيمة مرة أمام كتائب عز الدين القسام، فقد تحركت الولايات المتحدة الأمريكية، في سبيل خلق جبهة عربية؛ لمواجهة حركة (حماس). رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو)، وبعد الهزيمة مباشرة، كان قد أشار إلى وقوف أنظمة عربية إلى جانبه في العدوان على قطاع غزة، حين كشف أن إسرائيل، كسبت حلفاء جددا من العرب ضد (حماس)، والمقاومة الفلسطينية، ثم بدأ (نتنياهو) بالترويج، أن (حماس) هي داعش، وداعش هي (حماس)؛ لتحريض العرب عليها، وهم في الحقيقة ليسوا بحاجة إلى تحريض؛ لأنهم وقفوا مع (نتنياهو) في الحرب، وإن كان بشكل غير معلن، ثم كرر الناطقون باسم حركة فتح مقولة (نتنياهو)؛ (حماس) هي داعش، وداعش هي (حماس)، إلى أن كشف وزير الخارجية الأمريكي (جون كيري)، بعد مرور (١٠٠) يوم، من وقف إطلاق النار أمام منتدى (سابان) السنوي، أن دولا عربية، أعربت له عن استعدادها؛ لصنع السلام مع إسرائيل، وأنهم يعتقدون أن هناك قدرة في هذا الوقت على خلق تحالف إقليمي جديد ضد حركة (حماس)، وداعش، وبوكوحرام.

حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، ردت أن تصريحات (كيري)، هي: مجرد أوهام، وأحلام، لن تتحقق، ولكنها في المقابل أرسلت وفدا لها بشكل مفاجئ؛ لزيارة إيران، بعد خلافات استمرت ثلاث سنوات، على خلفية رفض (حماس) إعلان وقفها مع النظام السوري ضد ثورة الشعب السوري، ومن الواضح، أن (حماس) بدأت تسعى إلى ترميم علاقتها مع إيران، إلى جانب تمتين علاقتها مع قطر، وتركيا؛ للوقوف في وجه أي تحالف مفترض ضدها. وبهذا، يكون العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة قد أعاد العلاقة بين (حماس)، وإيران، وربما أوجد تحالفا خفيا، بين منظمة التحرير الفلسطينية، وأنظمة



عربية أخرى؛ لدعم عملية السلام المتهاككة، وكبح جماح (حماس)، والمقاومة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

لا شك أن هزيمة المحتل الإسرائيلي في العدوان على غزة، كانت هزيمة لكل من حاصر، أو ساهم في حصار الشعب الفلسطيني، بل وتآمر عليه، وكذلك فإنها هزيمة للذين راهنوا على إسقاط حركة (حماس)، بعدما ظنوا أنهم حسموا أمر جماعة الإخوان المسلمين في مصر. هؤلاء حاولوا شطب مكاسب (حماس)، وإنجازاتها خلال الحرب، من خلال المماطلة في تنفيذ شروط المقاومة، والوصول بسكان قطاع غزة إلى حالة من اليأس؛ من أجل تغيير موقفهم من المعركة، ومكاسبها. وفي هذا الصدد، أعلن رئيس وزراء العدو (بنيامين نتنياهو): أنه ليس مستعداً؛ لإعطاء (حماس) إنجازات سياسية؛ للتغطية على إخفاقاتها في الحرب كما يزعم، أما الناطق باسم حركة فتح (أحمد عساف)، فقد حذر (حماس) من أن تقول:

إنها هي من حررت قطاع غزة من الاحتلال، والادعاء بإنجاز وهمي كما هي عاداتها؛ لتحقيق مكاسب حزبية - حسب زعم عساف-.

لقد مضى أكثر من (١٠٠) يوم -حتى كتابة هذه السطور- على انتهاء العدوان على قطاع غزة، ومع ذلك، فإن المفاوضات غير المباشرة بين الفلسطينيين، واليهود، برعاية مصرية متعطلّة، ولم تحقق أية نتيجة، ومن الواضح أن الجانب المصري، هو السبب في تعطيلها، بذريعة ما يحدث في سيناء من عمليات عنف ضد الجيش المصري، فضلاً عن استمراره في توجيه الاتهامات لحركة (حماس)، وللمقاومة الفلسطينية بالضلوع في بعض تلك العمليات. حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، عبرت عن سخطها أكثر من مرة؛ بسبب المماطلة المصرية، والذرائع، التي تسوقها، وخاصة الاتهامات المفبركة،



في حين أن منظمة التحرير الفلسطينية، قبلت كل ذريعة قدمتها مصر، بل أيدت في بعض الأحيان الاتهامات المصرية الموجهة ل (حماس)، رغم فداحتها، وخطورتها، وعدم صحتها. المماثلة، وزيادة حدة التوتر، بين فتح، و (حماس) مع وجود معاناة حقيقية في قطاع غزة، أوجد بيئة خصبة؛ للتأثير سلبا في معنويات السكان، وحالة التفاؤل، والنشوة بالانتصار، وكادت أحلام الإسرائيليين تتحقق في حرمان (حماس) من إنجازاتها الحقيقية، وقد شعرت (حماس) بما يحاك ضدها، وضد الشعب الفلسطيني.

لذلك عمدت إلى توجيه إنذارات قوية، والتلويح بالعودة إلى المقاومة، إن استمر الوضع على حاله؛ وذلك من أجل رفع معنويات الشعب الفلسطيني، وبهدف إجبار المجتمع الغربي، ودولة الاحتلال إسرائيل، على الإذعان لمنطق القوة، الذي أثبتته كتائب عز الدين القسام، في معركة العصف المأكول، ولولا قدرة (حماس) على إدارة المعركة السياسية، والثقة العالية، التي منحها الجمهور لها؛ لآتت المماثلة أكلها، ولنجحت المؤامرة في تخفيف المكاسب السياسية لحركة (حماس)، والمقاومة الفلسطينية بشكل عام.

في مقابل الإنجازات، التي حققتها فصائل المقاومة الفلسطينية، فشلت منظمة التحرير الفلسطينية في تحقيق إنجاز سياسي، حاولت اقتناصه مستغلة قوة المقاومة في قطاع غزة، والضعف العسكري الإسرائيلي. كما هي عادة الرئيس الفلسطيني (محمود عباس) - رئيس منظمة التحرير الفلسطينية- في استغلال أي فرصة؛ لتحقيق مشروعه السلمي، فقد حاول جاهدا تحويل مفاوضات وقف إطلاق النار في القاهرة إلى إحياء مفاوضات أوسلو المتعثرة مع العدو الإسرائيلي، مستهلا تلك المحاولة بإعلانه ضرورة طرح الحل النهائي للقضية الفلسطينية بشكل عاجل، وإحياء مبادرة السلام العربية، وعدم الاكتفاء بوقف إطلاق النار، مما يؤكد ذلك دعوة الرئيس الفرنسي (فرنسوا هولاند) إلى ضرورة العودة إلى طاولة المفاوضات إلى جانب إنهاء الأزمة في غزة، ومن جانبه طالب الأمين العام للأمم



المتحدة (بان كي مون) معالجة القضايا الأساسية، ووضع حد للاحتلال، الذي استمر نصف قرن، والعمل؛ للتوصل إلى حل الدولتين، ولكن التعتت الإسرائيلي؛ أفضل جهود الرئيس (محمود عباس)، والجهود الدولية في استغلال الوضعية الضعيفة لـ(إسرائيل) في إنهاء مفاوضات، استمرت أكثر من عشرين عاما.

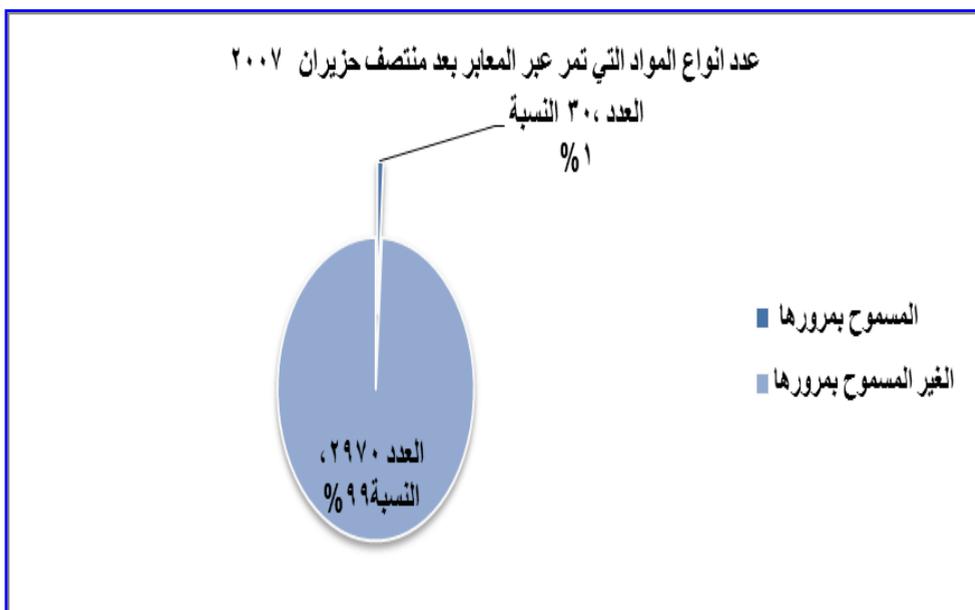
كما تلاحظون، فإننا لم نتطرق إلى تأثير العدوان الإسرائيلي في باقي الفصائل الفلسطينية سوى فتح، و(حماس)، ويعود ذلك إلى ضعف تلك الفصائل، وتأثيرها على الساحة الفلسطينية، وكل ما يمكننا قوله: إن خطابها أصبح أكثر ثورية، وخاصة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ولكن في النهاية تظل جميع تلك الفصائل رهينة لسياسة الرئاسة الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، التي تقودها حركة فتح، أما حركة الجهاد الإسلامي، فقد حاولت أثناء الحرب الانحياز إلى موقف منظمة التحرير، والنظام المصري كما ذكرنا آنفا، إلا أنها عادت إلى موقفها السابق، والداعم للخط المقاوم.

رغم مرور قرابة أربعة أشهر من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، إلا أن آثاره، وتداعياته، ما زالت مستمرة، والتي كان آخرها قرار شطب حركة المقاومة الإسلامية (حماس) من قائمة المنظمات الإرهابية، الذي اتخذته المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان^{١٢}. ويمكننا القول: إن معركة العصف المأكول، كانت نقطة تحول جذري لصالح القضية الفلسطينية، ولها ما بعدها، وهي: إحدى الدلائل الكبرى على اقتراب نهاية الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، أما ما يعانيه قطاع غزة من حصار، ومماثلة في إعادة الإعمار، فإنها مسألة وقت، وستنتهي في وقت قريب، وستحقق المقاومة الفلسطينية ما وعدت به شعبها، ولا نقول ذلك رجما بالغيب، وإنما استنادا إلى ما تمتلكه المقاومة الفلسطينية، وكتائب عز الدين القسام تحديدا، من أوراق ضغط على العدو الإسرائيلي.



المحور الثاني: آثار العدوان، ونتائجه الاقتصادية.

بدأت المؤشرات الاقتصادية، وانعكاساتها الاجتماعية، بالتدهور في قطاع غزة، منذ أن بدأ الحصار الظالم عليه، في منتصف حزيران ٢٠٠٧م، حيث تم عدّه منطقة معادية، في سبتمبر، من العام نفسه، من قبل الحكومة الإسرائيلية، وقد سمحت إسرائيل بإدخال (٣٠) سلعة من أصل أكثر من (٣٠٠٠) كانت تدخل قطاع غزة، الأمر الذي أثر على كافة مناحي الحياة الاقتصادية، والاجتماعية بصورة كبيرة.

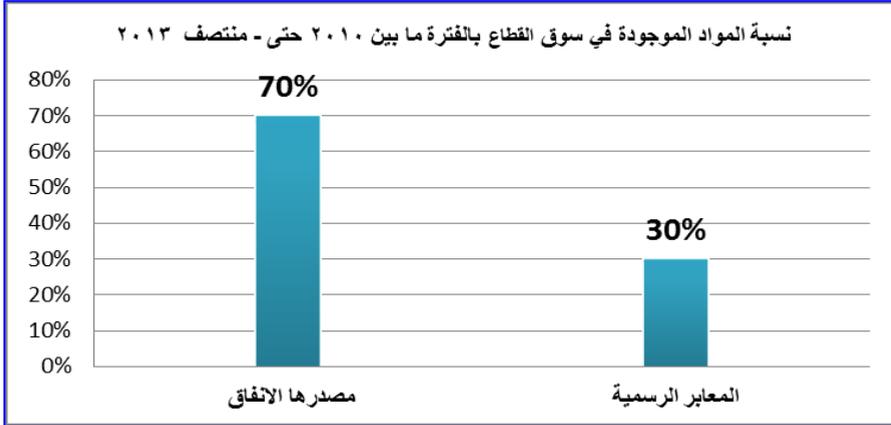


شنت قوات الاحتلال العديد من الهجمات ضد قطاع غزة، وذلك في الأعوام ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٢م، إلى جانب العدوان الراهن، الذي بدأ في أوائل يوليو ٢٠١٤م، والذي استمر (٥١) يوماً. حدث هناك تحولان؛ فيما يتعلق بالحصار، الأول: بعد حادث



أسطول الحرية، الذي جرى في 1/5/2010م، والذي قامت البوارج الحربية الإسرائيلية باستهدافه؛ مما أدى إلى استشهاد (9) من المتضامنين الأتراك، وقد أدى ذلك إلى حراك سياسي، ودبلوماسي؛ بسبب الغضب الشعبي العالمي؛ مما أدى إلى موافقة حكومة اليمين المتطرف برئاسة (نتنياهو) باستبدال قائمة المسموحات بالممنوعات، وقد تم تمرير ذلك عبر اللجنة الرباعية الدولية، وذلك في محاولة؛ للتلاعب، والانتفاف حول المطالب المستمرة برفع الحصار عن قطاع غزة.

ورغم بهتان هذا القرار، إلا أن ذلك ساهم بإدخال العديد من المواد، التي كانت ممنوعة، علماً أن المواد الاستراتيجية اللازمة؛ لعمليات البناء، والإسكان، والتشييد، بقيت ممنوعة، أي مواد البناء باستثناء بعض المشاريع التابعة للمؤسسات الدولية التابعة للأمم المتحدة، وأبرزها: الأونروا.



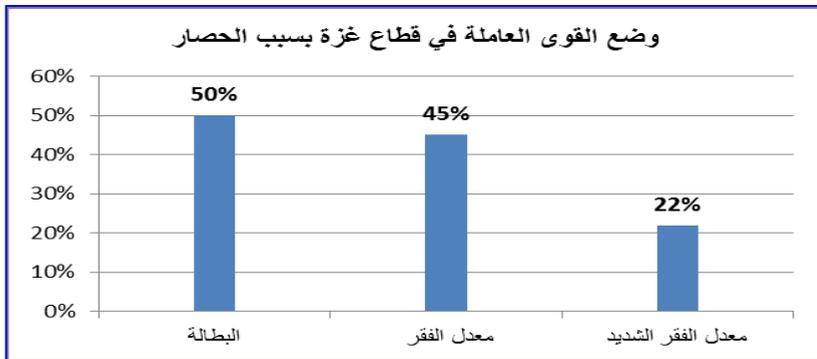
جرى التحول الثاني عبر زيادة نشاط الأنفاق في رفح على الحدود المصرية الفلسطينية، وقد ساهم ذلك، وخاصة في الفترة ما بين 2010م، حتى منتصف 2013م، بازدهار نشاط الأنفاق بما في ذلك مواد البناء، والمواد اللازمة؛ لمشاريع التنمية في



المجالات الصناعية، والزراعية، والخدمية، والسياحية، لدرجة أصبح بها (٧٠%) من المواد الموجودة في سوق القطاع، تأتي عن طريق الأنفاق، وقد ساهم ذلك، في ازدهار قطاع الإنشاءات، والمباني، وتم تنفيذ بعض مشاريع البنية التحتية، والطرق، خاصة أنه تزامن مع بعض المشاريع المقدمة من بعض البلدان العربية، وأبرزها: المشروع القطري بمبلغ (٤٥٠) مليون دولار إلى جانب المشاريع الإنسانية الأخرى المقدمة من الإمارات، والسعودية، وتركيا، والتي كانت تشمل بناء مستشفيات، وعيادات، ومدارس، وبعض الأبراج السكنية.

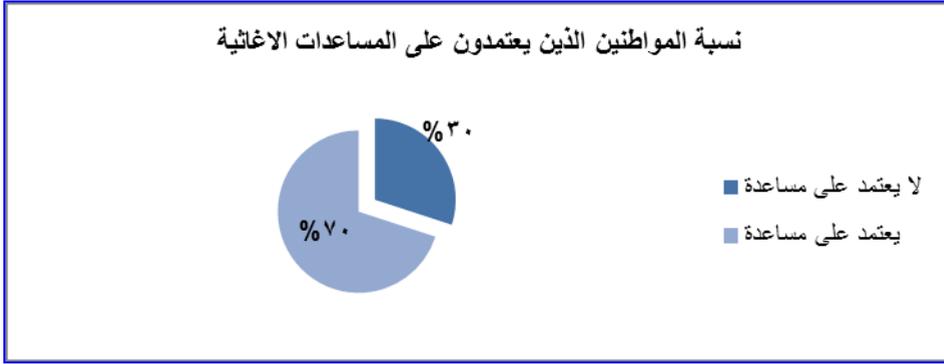
رغم التحوليين المذكورين أعلاه، إلا أنهما لم يساهما في إحداث اختراق جاد فيما يتعلق بالحصار، الذي استمر، وأدى إلى جانب الهجمات، والعدوان إلى النتائج الاقتصادية، والاجتماعية الآتية:

- استمرار ارتفاع معدلات الفقر بنسبة (٤٥%)، والفقر الشديد بنسبة (٢٢%)، البطالة بنسبة (٥٠%) من حجم القوى العاملة.



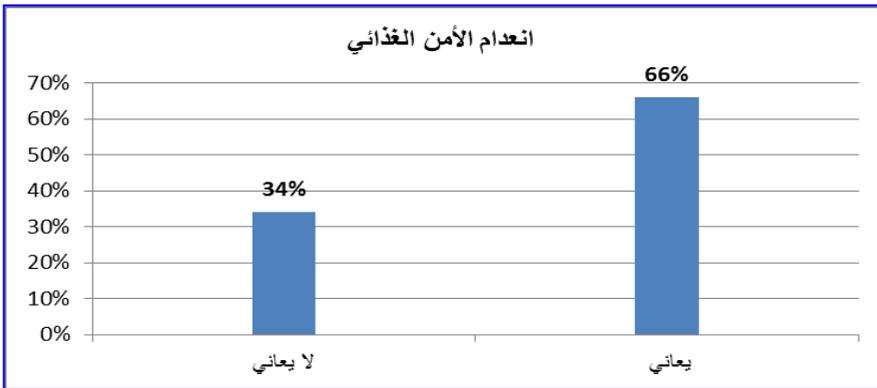


٢. اعتماد حوالي (٧٠%) من المواطنين على المساعدات الإغاثية، التي تقدمها الأونروا، وغيرها من وكالات الإغاثة الدولية، والمحلية.



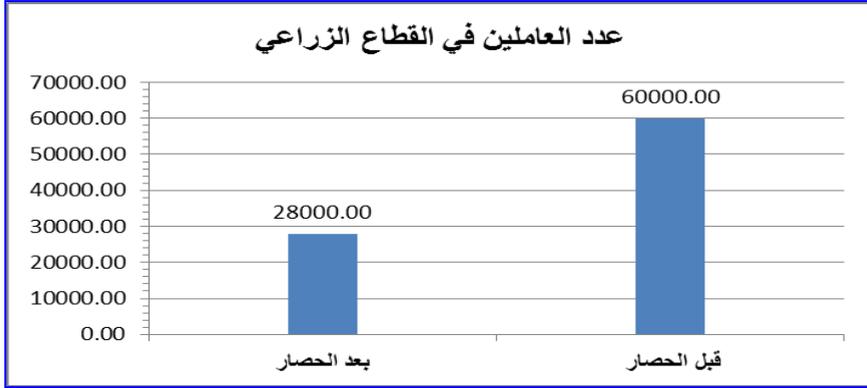
٣. استمرار أزمة المياه من حيث النقص، والملوحة، إلى جانب أزمة الصرف الصحي، الذي لا يخضع لمعالجة، ويصب بكميات كبيرة في البحر، الأمر الذي ساهم في تلوثه.

٤. أصبح هناك (٦٦%) من المواطنين، يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

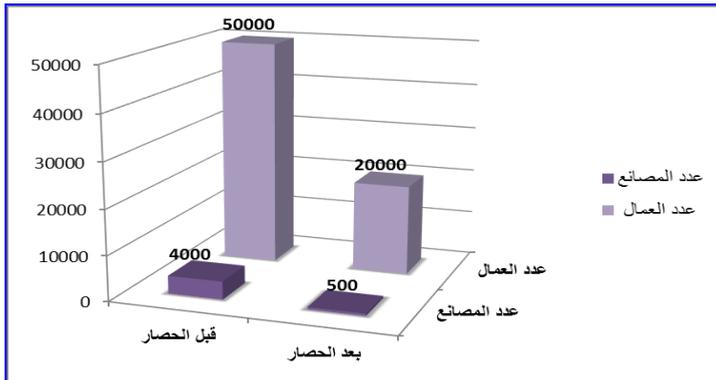




٥. تراجع القطاع الزراعي، ومساهمته بالناتج المحلي الإجمالي، حيث انخفض عدد العاملين به من (٦٠) ألف إلى (٢٨) ألف.



٦. تراجع مساهمة القطاع الصناعي، حيث أغلق؛ بسبب الحصار حوالي (٣٥٠٠) مصنع، وورشته، من أصل (٤٠٠٠)؛ بسبب انقطاع التيار الكهربائي بصورة مستمرة، ونقص المواد الخام اللازمة؛ لتشغيلها، الأمر الذي أدى إلى انخفاض عدد العاملين في القطاع الصناعي، من (٥٠) ألف إلى (٢٠) ألف عامل، علماً أنه، تم ضرب المنطقة الصناعية، وتدميرها في عدوان ٢٠٠٨، ٢٠٠٩م، والتي كانت تقع في منطقة (إيرز)، حيث كانت تشغل حوالي (٨٠٠٠) عامل.





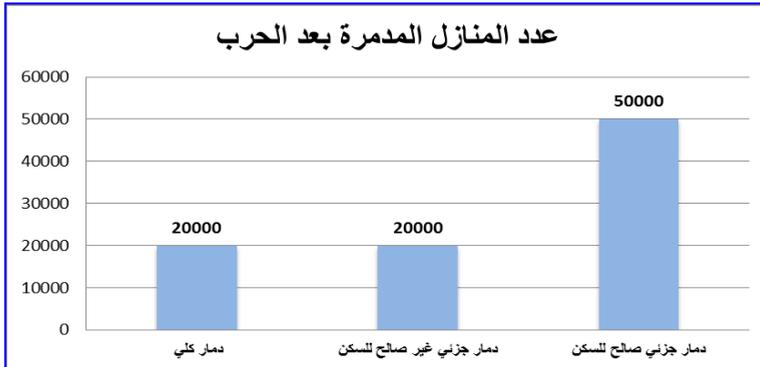
٧. محدودية التصدير، الذي لا يتم إلا بصورة موسمية، وبما يخدم مصلحة شركة التصدير الإسرائيلية، عبر استغلال مزارعي التوت الأرضي، والزهور.

العدوان الراهن، وآثاره الاقتصادية:

في ظل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، التي يعيشها أبناء القطاع، جاء هذا العدوان، الذي استمر (٥١) يوماً؛ ليعمق، ويفاقم من حدة الأزمة، حيث وصلت إلى حد الكارثة.

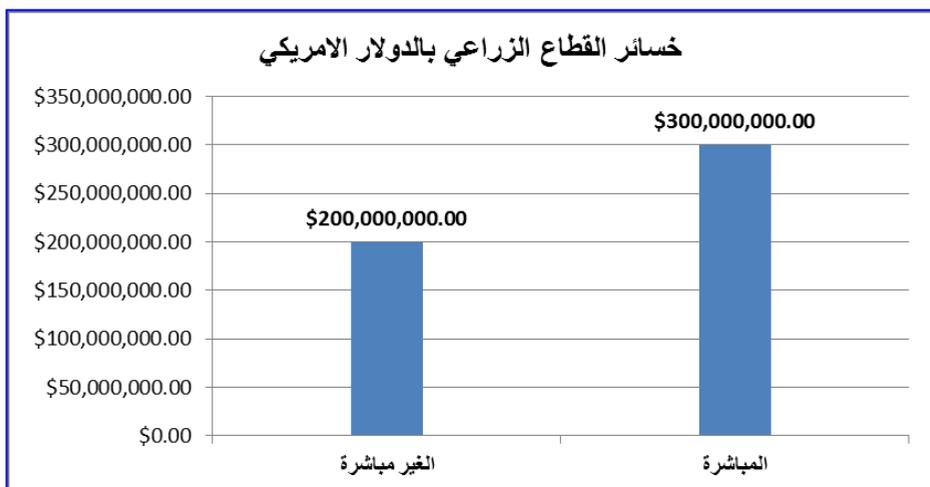
قامت قوات الاحتلال بقصف العديد من المستشفيات، والبنية التحتية، والمنازل، وآبار المياه، ومحطة تشغيل الكهرباء، ومارست سياسة الأرض المحروقة، خاصة بالمناطق الشرقية، والشمالية من قطاع غزة. الأمر الذي أدى إلى النزوح القسري الداخلي لحوالي (٤٥٠) ألف من سكان تلك المناطق، استوعب نصفهم تقريباً في مدارس الإيواء التابعة للأونروا، والنصف الآخر تم استيعابه لدى ذوي العائلات المشردة، وأقاربهم.

تم تدمير حوالي (٢٠,٠٠٠) منزل بصورة كلية، (٧٠) ألف بصورة جزئية، (٢٠,٠٠٠) منها غير صالحة للسكن، وبحاجة إلى إعادة تأهيل.





كما تم تدمير الأراضي الزراعية، واستهدفت بصورة منهجية، ومدروسة؛ مما سبب الخسائر الكبيرة لهذا القطاع بما يتضمن مشاريع الثروة الحيوانية، حيث نفقت نسبة كبيرة من المواشي، وقد قدرت الخسائر القطاع الزراعي حوالي (٥٠٠) مليون دولار أمريكي، منها: (٣٠٠) مليون دولار أمريكي، أضرار، وخسائر مباشرة، و(٢٠٠) مليون دولار، خسائر غير مباشرة.



تم تدمير حوالي (٤٥٠) ورشة، ومصنع بصورة كاملة، وأكثر من (٥٠٠) ورشة، ومصنع بصورة جزئية. الأمر الذي أدى إلى تسريح حوالي (١٢٥٠٠) عامل، كانوا يعملون بتلك المصانع، والورش، وأصبحوا عاطلين عن العمل.

وقامت قوات الاحتلال بإحداث تخريب منهجي، ومقصود بالبنية التحتية، والطرق، والمنتزهات العامة، حيث تم ضرب شبكة الاتصالات، ومحطة الكهرباء، وعدة آبار مياه، كما تم استهداف سيارات الإسعاف، والمستشفيات، ومحطات الصرف الصحي،



والمساجد، وسيارات البلدية؛ وذلك بهدف خلق آثار صحية، وبيئية، واجتماعية، ذات طبيعة كارثية ضاغطة على بنية المجتمع الفلسطيني الصامد.

تقديرات الخسائر:

هناك اجتهادات، وتقديرات كثيرة فيما يتعلق بحجم الخسائر الاقتصادية، سواء من خلال بعض المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع الخاص، أو من بعض الخبراء الاقتصاديين، أو مؤسسات حقوق الإنسان، والمجتمع المدني، إلا أن كل ذلك، يبقى في حدود الاجتهاد. الأمر الذي يستلزم قيام لجنة حكومية مركزية بإنجاز مهمة حصر الأضرار، وتحديد الخسائر بصورة أكثر دقة وعلمية، ولعل واحدة من التقديرات فيما يتعلق بحجم الخسائر، والتي هي بحاجة إلى مزيد من التمهيص، أنها تقدر ما بين (٦، ٨) مليار دولار، إذا حسب الضرر في كافة المرافق، والقطاعات الاقتصادية، ومنها: "البنية التحتية، والطرق، والمنازل، والزراعة، والمياه، والصرف الصحي، والصناعة، والحرف، والبنوك، والمصارف، والسياحة، والخدمات". حيث تقدر الخسائر يومياً بعد (٥١) يوماً من العدوان، وبتفاوت نسبي بين يوم، وآخر، من شدة القصف، والتدمير، الذي كان يزداد في بعض الأيام عن غيرها، فإن التقديرات تشير إلى أن حجم الخسائر تقع ما بين (١٥٠، ٢٠٠) مليون دولار يومياً، أي ما بين (٦، ٨) مليار دولار.

ورغم هذه التقديرات، إلا أن خطة الإعمار المقدمة من حكومة التوافق الوطني، وعبر وزير الاقتصاد (د. محمد مصطفى)، حددت مبلغ (٤) مليار دولار، وقدمتها إلى اجتماع المانحين، الذي عقد بالقاهرة، بتاريخ ١٢ أكتوبر ٢٠١٤م. وعد المانحون بتزويد السلطة بمبلغ (٤، ٥) مليار دولار، نصفه؛ لدعم موازنة السلطة للأعوام ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧م، والنصف الآخر أي (٧، ٢) مليار دولار؛ لإعادة إعمار قطاع غزة. هناك تجاهل



من قبل الحكومة لمطلب منظمات المجتمع المدني، سواءً منظمات أهلية، وقطاع خاص، فيما يتعلق بالاقترح الخاص بتشكيل هيئة وطنية مستقلة، والإشراف على عملية إعادة الإعمار، يكون مقرها غزة، ويرأسها وزير. الأمر الذي يعكس عدم الرغبة بالشراكة، واستمرارية العقلية المبنية على التحكم، والمركزية.

هناك رفض واسع من المجتمع تجاه آلية الرقابة على عملية الإعمار، والتي باتت تعرف باسم (روبرت سيرى)، وذلك عبر اللجنة الثلاثية، المكونة من الحكومة الفلسطينية، والحكومة الإسرائيلية، والأمم المتحدة؛ للرقابة على عملية إدخال مواد البناء، حيث أن هذه الآلية بطيئة، وغير عملية، وتخضع للتحكم الإسرائيلي المباشر، كما أنها تعني تشريعاً للحصار، الذي يشكل عقاباً جماعياً وفق تعريف القانون الدولي الإنساني.

- إعلان غزة منطقة منكوبة:

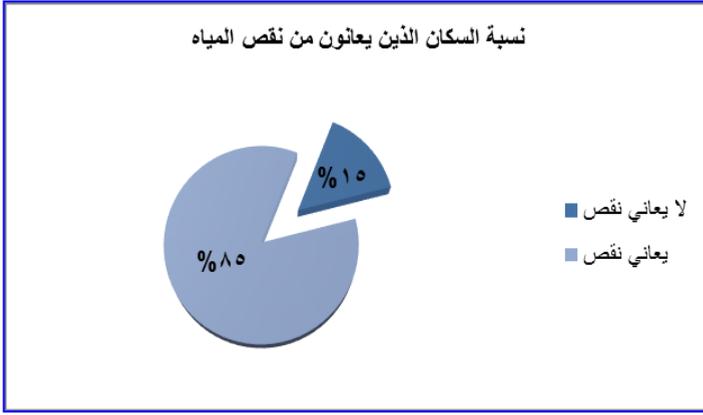
بناءً على الكارثة، التي حدثت بالقطاع، وتفاقم الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية بأبعادها البيئية، والصحية، وبالاستناد إلى أزمة اللجوء القسري الداخلي، وازدحام المدارس، وأماكن الإيواء، وتدمير القطاعات الزراعية، والصناعية، والمنشآت، والبنية التحتية، والمنازل، والمنتزهات، والمساجد، وشبكات المياه، والكهرباء.

فقد تم إعلان من قبل القيادة الفلسطينية قطاع غزة، منطقة منكوبة، وتم الطلب من الأمم المتحدة التصرف على هذه القاعدة، وتوفير كافة التسهيلات، والآليات، والتدخلات اللازمة؛ لوقف العدوان، ومنع استمرار حالة تدهور الأوضاع الاقتصادية، وتداعياتها الاجتماعية الحادة على بنية المجتمع. إن هذا الإعلان كان يتطلب تنفيذ الآتي:

- توفير ممرات إنسانية سريعة، ومحمية.
- مستشفيات، وغرف عمليات متحركة، وسريعة الدخول.



- توفير أماكن عاجلة، ومحمية؛ لإيواء المهجرين قسراً.
- توفير ملاجئ، أو أماكن محمية دولياً؛ للسكان، علماً أن الاحتلال استهدف مدارس الإيواء التابعة للأونروا في العديد من المرات.
- معالجة الأمراض، التي قد تنتشأ؛ بسبب استمرار وجود بعض الجثث تحت الأنقاض، والقمامة بالشوارع.
- إجراءات عاجلة، وسريعة؛ لحل مشكلة نقص المياه، حيث أن (٨٥%) من سكان القطاع، لا تصلهم المياه. الأمر الذي سينعكس سلباً على النظافة، والصحة، والبيئة.



- توفير أماكن آمنة؛ للنفايات، ومعالجتها؛ حتى لا تتراكم بالشوارع؛ وتؤدي إلى تفشي الأمراض.
- توفير الأغذية، والأدوية للمواطنين، حيث يشهد القطاع نقصاً واضحاً في المواد الغذائية، والطبية.



إن التدخلات العاجلة الواردة أعلاه، يجب أن ترتبط بالبعد القانوني؛ لإعلان قطاع غزة منطقة منكوبة، حيث يجب أن يترتب على ذلك تحميل إسرائيل كدولة احتلال المسؤولية الجنائية المباشرة وراء هذه الكارثة، بما يترابط مع المسؤولية المباشرة باستهداف المدنيين، والتي تعدّ أية عملية استهدفت الاقتصاد، والبنية التحتية جزءاً من جرائم الحرب، التي يجب تحميل إسرائيل المسؤولية المباشرة تجاه حدوثها.

- التعويضات عن الخسائر:

بعد عدوان ٢٠٠٨، ٢٠٠٩م، عقد مؤتمر في شرم الشيخ برعاية وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك (هيلاري كلينتون)، تم التعهد به بمبلغ (٥,٤) مليار دولار، إلا أنه بسبب الانقسام، وعدم الاتفاق على هيئة مشتركة؛ لاستلام الأموال، فقد بقيت الأموال قيد التعهد، وتم تحويل جزء يسير منها إلى الجامعة العربية. الأمر الذي أدى إلى عدم تنفيذ عملية إعادة الإعمار، حيث ما زالت العديد من الأسر، غير معوضة، رغم وجود بعض البرامج المحدودة، التي نفذتها منظمات غير حكومية دولية تابعة للأمم المتحدة، إلا أنها لم تكن تغطي حجم الأضرار البالغة، التي أحدثها العدوان آنذاك. وبعد عدوان ٢٠١٢م، توارد الحديث من جديد، عن مهمة إعادة الإعمار دون ترجعات عملية؛ بسبب استمرار حالة الانقسام، والحصار، ومحدودية مواد البناء ذات الطابع الاستراتيجي، واستمرار منعها من الدخول إلى القطاع.

ثمّ عقد مؤتمر الإعمار بالقاهرة في ١٢ أكتوبر ٢٠١٤م، وبرعاية مصرية، ونرويجية مشتركة، تعهد بها المانحون بمبلغ (٥,٤) مليار دولار، علماً أن هناك فرقاً ما بين التعهد، والالتزام. الفرصة ستكون مواتية أكثر من المرات السابقة، إذا تم فك الحصار، والسماح لمواد البناء، والمواد الخام بالدخول إلى قطاع غزة، وإذا استمرت حكومة الوفاق الوطني،



التي يجب أن تتولى المسؤولية إزاء ذلك. إلا أنه وبسبب آلية الرقابة، وتعرش عمل حكومة الوفاق، وعدم قيامها بوظائفها في غزة؛ فإن عملية إعادة الإعمار يعترضها العديد من العقبات، والمعوقات.

لقد قسمت خطة الإعمار المقدمة من قبل وزارة الاقتصاد إلى ثلاث دوائر، الإغاثة، والإنعاش المبكر، والإعمار، إلا أنها لم تعتمد الشراكة، وخاصة شراكة المنظمات الأهلية، والقطاع الخاص، كما أنها لم تربط تلك الدوائر بالآفاق التنموية.

- المقترحات الطارئة:

بسبب فظاعة العدوان، وانعكاساته السلبية على كافة مناحي الحياة؛ الأمر الذي دفع السلطة إلى إعلان قطاع غزة منطقة منكوبة، فإن التدخلات الطارئة من قبل السلطة، والمنظمات الدولية غير الحكومية، وتلك التابعة للأمم المتحدة، يجب أن تسير على قاعدة هذا الإعلان، بما يتضمن التحرك الفاعل، والحيوي، والسريع لمعالجة آثار العدوان على القطاعات الاجتماعية، والاقتصادية المختلفة، والتي يمكن تحديدها بالآتي:

- الإيواء، والسكن:

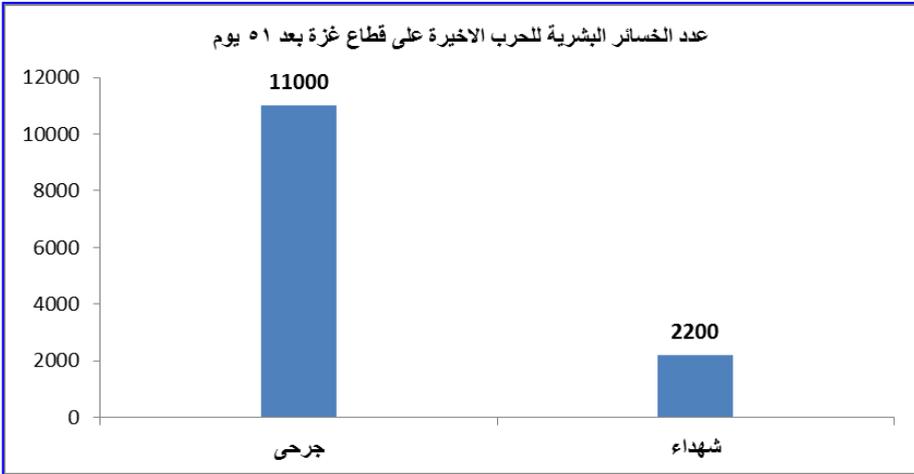
حيث جرى تدمير بصورة كاملة حوالي (٢٠,٠٠٠) منزل، وبصورة جزئية حوالي (٧٠,٠٠٠) آخرين. الأمر الذي يستلزم التحرك الفوري؛ لحل مشكلة الإيواء، حيث ما زال يعيش في مدارس الأونروا حوالي (٧٠) ألف نسمة من المهجرين، الذين شردوا بصورة قسرية من الحدود الشرقية، والشمالية من قطاع غزة، وخاصة من مناطق الشجاعية، وخزاعة، وبيت حانون، وبيت لاهيا، وذلك حتى بعد مرور أكثر من (١٠٠) يوم على انتهاء العدوان. ويذكر أن المنازل التي دمرت بحاجة إلى المزيد من الجهد؛ لانتشال الجثث من تحت الأنقاض، حيث مازالت بعض الجثث موجودة في ظل ضعف إمكانيات



التتقيب، والبحث، كما أن تلك المنازل بحاجة إلى عملية تتقيب عن الألغام، والمتفجرات، التي لم تنفجر، والتي من المحتمل أن تنفجر، وستوقع بالتالي كوارث وإعاقات، وربما حياة بعض المواطنين. وقد حدث ذلك في العديد من المناطق، وراح بسببها العديد من الضحايا. الأمر الذي يتطلب سرعة عملية التخلص منها بما يستلزم ذلك من تدخلات طارئة فيما يتعلق بالإيواء عبر توفير خيام، أو كرفانات سريعة التركيب إلى جانب القيام باستئجار بعض الشقق؛ لإيواء المهجرين بصورة مؤقتة.

١. الصحة:

لقد تم ضرب العديد من المستشفيات، والعيادات الطبية، وسيارات الإسعاف، والأطقم العاملة بها، وتم إخراج بعض المستشفيات من الخدمة، جراء الأضرار الكبيرة، التي لحقت بها؛ بسبب القصف الإسرائيلي. إن الخسائر البشرية الهائلة، حيث استشهد حوالي (٢٢٠٠) شهيد، وأكثر من (١١) ألف جريح.





وقد أدى إلى تقاوم الأزمة الصحية، التي كانت تمر قبل العدوان بأزمة، وقد تضاعفت أثناء العدوان في ظل نقص الأدوية، والمستهلكات الطبية، ونقص الدولار، والكهرباء. الأمر الذي عمق من هذه الأزمة بصورة كبيرة، ويذكر أن القطاع الصحي تقاومت أزمته حتى بعد انتهاء العدوان؛ بسبب استعادة المناكفات السياسية، والإعلامية بين حركتي فتح، و(حماس)، وعدم قيام حكومة الوفاق الوطني بوظائفها، وواجباتها الضرورية، وعبر بسط سيطرتها على قطاع غزة. كما أن عدم القدرة على انتشار بعض الجثث، واستمرارية وجود بعض المتفجرات التي لم تنفجر بعد؛ سيسبب المزيد من المآسي، إذا لم يتم التدخل الفوري؛ لانتشار الجثث، وإزالة الألغام، والمتفجرات. الأمر الذي يستلزم تواجد خبراء بصورة عاجلة؛ للتخلص السريع منها. إن عدّ قطاع غزة منطقة منكوبة، يجب أن يترجم بصورة أساسية فيما يتعلق بالقطاع الصحي عبر توفير ممرات إنسانية عاجلة؛ لنقل الجرحى، والتنقيب السريع عن الجثث تحت الأنقاض، وتحريك العيادات المتنقلة المدعمة بالأطباء؛ للقيام بعلاج المصابين، والجرحى. والعمل على حل مشاكل الموظفين العاملين في قطاع غزة، وتوفير الأدوية، والمستهلكات الطبية، وغيرها بصورة سريعة، وعلى قاعدة تضمن تجنب القطاع الصحي، كقطاع إنساني عن المناكفات السياسية.

٢. المياه، والصرف الصحي:

ضرورة الضغط على إسرائيلي؛ لإزالة الحواجز على الحدود الشرقية، والشمالية من القطاع، والتي تحول دون انسياب مياه الأمطار إلى الآبار الجوفية للقطاع، حيث إن انسيابها سيساهم في حل جزئي؛ لمشكلة المياه في القطاع، والتي تتطلب تدخلات أخرى، مثل: زيادة عدد محطات تحلية المياه، ومعالجتها في المناطق الزراعية في قطاع غزة،



إلى جانب أهمية معالجة مياه الصرف الصحي، التي تصب في البحر، حيث إن عدم معالجتها يعمل على زيادة الجراثيم في البحر، والذي أعلن من قبل وزارة الصحة بوصفه منطقة موبوءة، وممنوعة من السباحة. ليس من المناسب برأيي التسرع في تنفيذ مشاريع؛ لتحلية مياه البحر، حيث إن لذلك آثارًا سلبية عديدة من حيث ضررها بالبيئة، وقتلها الأسماك بالمنطقة المراد تنفيذ محطة التحلية بها، إلى جانب الضوضاء الشديدة، التي ستحدثها لسكان المنطقة، بالإضافة إلى أنها تحتاج إلى مادة السولار؛ لتشغيل الكهرباء بكميات هائلة، وبتكلفة عالية، ولا يستطيع المواطن البسيط توفيرها. الأمر الذي سيساهم بخصخصة المياه، التي ستصبح لصالح الأغنياء فقط، علماً أن إسرائيل، ستستغل إنشاء محطة؛ لتحلية مياه البحر، في إضعاف مطالب شعبنا وحقوقنا بالمياه، بوصفه جزءاً من الموارد، والثروات الوطنية.

٣. الكهرباء:

عمدت إسرائيل إلى ضرب محطة الكهرباء الوحيدة العاملة في قطاع غزة، وهذا يتطلب حلول استراتيجية، تخرج سيطرة إسرائيل عليها من خلال قيام المجتمع الدولي، أو عند توقيع أي اتفاق بإلزام إسرائيل، والتعهد بتوفير ضمانات؛ لعدم ضرب محطة التشغيل إلى جانب بناء محطات أخرى، والعمل على سرعة الانضمام إلى المشروع الإقليمي الخاص بالكهرباء، بما يحرر القطاع من السيطرة الإسرائيلية عليه فيما يتعلق بالتحكم في مادة السولار.

٤. البنية التحتية، والمنشآت:

إذا استقرت الأوضاع، فالقطاع بحاجة إلى مشاريع هائلة؛ للبنية التحتية، التي لحق بها تدمير كبير، من خلال استهداف العديد من الطرق، والأماكن العامة، ومحطات



المياه، والصرف الصحي، والمنتزهات، فقد تم استهداف الشوارع، والأرصفة، ولحق ببعضها الضرر بصورة كلية، والأخرى بصورة جزئية. قبل العدوان كانت العديد من الطرق بحاجة إلى إصلاح، فلم يتم استكمال المشروع القطري، كما أنه من الضروري، إعادة رصف العديد من الشوارع المدمرة، وبناء طرقات، وشوارع جديدة، تساهم في توفير بنية تحتية فاعلة، تساعد على تسهيل الحركة للسيارات، والشاحنات.

إن التدمير الهائل، الذي أصاب المنازل، وبعض الأبراج السكنية، يتطلب خطة وطنية شاملة؛ لإعادة بناء المنازل المدمرة، سواء بصورة كلية، أو جزئية، والعمل على بناء مدن سكنية جديدة؛ لاستيعاب الكثافة في عدد السكان.

إن المقترحات الواردة أعلاه تشترط توفير مواد البناء، وفي المقدمة منها: الإسمنت، والحديد، والحصى، وبدون انسيابها بصورة حيوية، وفاعلة، لا يمكن تحقيق تلك المتطلبات، علماً أن آلية الرقابة قد أحدثت حالة من الإحباط بين أوساط المواطنين.

٥. الميناء :

ستساهم الميناء بفتح فرص عمل كبيرة، وسيتولد حولها العديد من الورش، والمشاريع، التي يتطلبها عمل الميناء. كما ستعمل الميناء على خلق الترابط ما بين اقتصاد قطاع غزة، وبين العالم، ولكن هذا يعتمد درجة التدخل الإسرائيلي، فإذا كان هناك إشراف دولي دون تدخل إسرائيلي؛ فإن ذلك سيفعل من إمكانية الحركة عبر الميناء تصديراً، واستيراداً.

وسيتم التحرر من ربكة التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، وسيخلق حالة اقتصادية نشطة شبه مستقلة جراء تأسيس الميناء، وتشغيلها. واضح أن إسرائيل رفضت فكرة الميناء، كما لم ينجح المجتمع الدولي في الضغط عليها للموافقة. الأمر الذي سيؤدي إلى إعادة صياغة الحصار بأشكال أخرى، وليس إنهاءه.



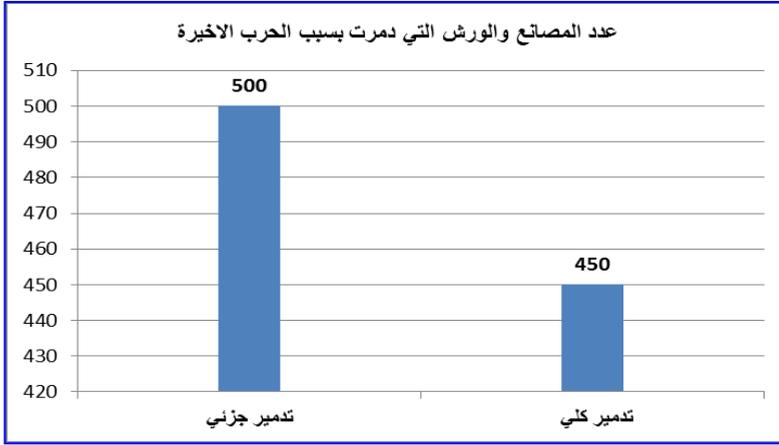
٦. الزراعة:

بحاجة إلى تدخلات سريعة، من خلال إزالة الألغام بالتربة، وبلورة صندوق؛ لتعويض المزارعين عن الأضرار، والخسائر، والشروع في مشاريع؛ لإعادة تأهيل الأراضي الزراعية، واستثمار المنطقة المحظورة الدخول، إذا ما تم انسحاب قوات الاحتلال منها، بالإضافة إلى إعادة بناء الحمامات الزراعية، وتأهيلها، وصيانة الآبار، والعمل على ترميم بعضها القابل للتأهيل، وكذلك إنشاء محطات؛ لمعالجة المياه التي يمكن استخدامها لري التربة. ومن أجل تطوير القطاع الزراعي، فنحن بحاجة إلى برامج تطويرية في مجال الزراعات الصناعية، وذلك لاحتياج السوق المحلي، وكذلك للتصدير، الذي يجب أن يتم عبر شركة فلسطينية، أو فلسطينية عربية، بعيداً عن سيطرة شركة التصدير الإسرائيلية. من المهم الاهتمام بقطاع الثروة السمكية، والعمل على زيادة الاستثمار به، وتمميته، وتطويره عبر إصلاح القوارب، التي دمرت، وإنشاء قوارب جديدة، وتزويد الصيادين بأدوات، ووسائل جيدة، وحديثة. وكذلك العمل على إنشاء مصانع؛ لتعليب الأسماك، خاصة السردينية؛ وذلك لأهداف التصدير.



٧. الصناعة:

من المهمّ حصر الأضرار بصورة دقيقة، حيث يدور الحديث عن تدمير (٤٥٠) مصنع، وورشة بصورة كاملة، وأكثر من (٥٠٠) مصنع، وورشة بصورة جزئية. الأمر الذي يتطلب التدخل العاجل؛ لتعويض أصحاب المصانع المدمرة، وإعادة تأهيل بعض منها؛ للعمل. إن إنشاء منطقة صناعية يشكل ضرورة حيوية، خاصة بعد تدمير المنطقة الصناعية أثناء عدوان ٢٠٠٨، ٢٠٠٩م، قرب حاجز (إيرز).



٨. الأوضاع الاجتماعية، والنفسية:

كان الهدف من حجم الدمار عبر القنابل التي أطلقت، والصواريخ، سواء عن طريق الطائرات، والمدفعية، أو البوارج، وهي كميات هائلة، ليس تدميراً لبنيته التحتية، والمنشآت، ومرافقه الإنتاجية، والاقتصادية فحسب؛ بل كان يهدف أيضاً، إلى خلق حالة من الإرهاب بين صفوف المواطنين، وكان الأطفال، الأكثر عرضة للصدمة الناتجة عن



حجم العدوان، والدمار الهائل. إن ذلك يستهدف القيام بتنفيذ برامج؛ للتدخل الطارئ، والسريع ذات طبيعة نفسية، واجتماعية، بهدف إعادة تأهيل هذه الشريحة المهمة، وبناءها نفسياً، وثقافياً في مواجهة المخططات الاحتلالية؛ لنستطيع بناء جيل متماسك صلب، مؤمن بحقوقه، وقضيته العادلة. إن الصدمة الناتجة عن العدوان، وعدم اتضاح توفير بيئة مناسبة تساعد على عملية الإعمار، ضمن إخفاق كل من: آلية الرقابة، وحكومة التوافق، وبطء فاعليتهما، فقد دفع ذلك مئات العائلات، والشباب إلى الهجرة غير الشرعية عبر البحر. الأمر الذي يعكس أهمية الانتباه إلى الأجيال القادمة، وضرورة تمكينها، وتقويتها، وإعادة دمجها بالمجتمع، وذلك عبر العمل على فتح فرص عمل لها؛ لدمجها بالعملية الإنتاجية، وإشعارها بكرامتها.

ورغم الواجب الذي يتحمله المجتمع الدولي باتجاه معالجة تداعيات، وتبعات العدوان، إلا أن ذلك يجب ألا يلغي فكرة مطالبة المجتمع الدولي إسرائيل، كدولة احتلال، وبوصفها المسبب الرئيسي للكارثة، أن تدفع استحقاقات العدوان، وعدم إعفائها من ذلك، إلى جانب توفير ضمانات دولية؛ للجم أية اندفاعات، وحماقات لاحقة لقوات الاحتلال تجاه قطاع غزة. إن عملية إعادة الإعمار تشترط توفر شرطين، هما:

- إنهاء الحصار، والسماح بإدخال المواد الخام، ومواد البناء.
- استمرار حكومة التوافق الوطني، وبما يتضمن الاتفاق على تشكيل هيئة مستقلة؛ لإدارتها.

تكمن أهمية فكرة الهيئة المستقلة في تعزيز المشاركة، كما أنها تضمن توفير معايير عادلة، عبر محاولة إيصال الخدمة إلى مستحقيها، على قاعدة من الشفافية، والنزاهة، خاصة إذا أدركنا أهمية خضوعها لآليات من الرقابة، سواء عبر المجلس التشريعي،



وهيئة الرقابة العامة. من الواضح أن هذين الشرطين غير متوفرين. الأمر الذي يعكس كون قطاع غزة يمر في مرحلة إعادة صياغة الحصار، بدلاً من إنهائه عبر آلية الرقابة المعينة، والتي تعمل على شرعنة الحصار، وتدويله عبر إخفاق حكومة التوافق؛ للقيام بواجباتها. الأمر الذي خلق حالة من الإحباط بين صفوف المواطنين، وخاصة الذين خسروا منازلهم، وتضررت أعمالهم، ومشاريعهم تجاه عملية إعادة الإعمار. الأمر الذي يتطلب إعادة تظهير الخطاب الإعلامي الرافض للحصار بصورة رئيسية.

"إن ما تقدم من تدخلات عاجلة، وطارئة، مرتبط بالآفاق الإنتاجية، والتنمية، يفترض إنهاء الحصار بالوقت الذي يفترض به، إذا ما تم تأسيس الميناء، والمطار، والممر الآمن مع الضفة الغربية؛ فإن الآفاق ستكون أكثر رحابة، فيما يتعلق بإعادة تأهيل قطاع غزة، وبنائه، وإعمارهِ". وبدون ذلك؛ فإن القطاع سيستمر في حالة استلاب تنمية، ويعتمد المساعدات الخارجية ذات الطابع الإغاثي بصورة رئيسية.

المحور الثالث: آثار العدوان، ونتائجه الأمنية

لم تكن مناطق الضفة الغربية في منأى عما يحدث في قطاع غزة، تفاعلت، وإن كان تفاعلها محدوداً، ولكنه أفضل بكثير من التفاعلات الجماهيرية، والرسمية التي حدثت إبان حرب حجارة السجيل عام ٢٠١٢م، خاصة، وأن الضفة الغربية، هي التي صنعت الأجواء، التي أدت إلى نشوب الحرب الأخيرة، من خلال العملية البطولية، التي قامت بها المقاومة في الضفة الغربية، والتي نتج عنها اختطاف ثلاث جنود مستوطنين، وتم اختفاءهم. حاولت أجهزة الأمن الإسرائيلية الوصول لهم، لكنها لم تتمكن إلا بعد أكثر من شهر، مما سجل اختراقاً أمنياً كبيراً في الضفة الغربية، حتى أن أجهزة أمن السلطة عجزت عن الوصول إلى الخاطفين، كما كان يحدث مع غالبية حالات الاختطاف. ما



حدث في الضفة الغربية من عملية الاختطاف، جعل إسرائيل تقوم بحملة عسكرية، وأمنية كبيرة ضد حركة (حماس) في الضفة الغربية، من خلال الاعتقالات المتكررة؛ لعناصرها، وإعادة اعتقال الأسرى، الذين خرجوا في صفقة وفاء الأحرار، ومصادرة الممتلكات الخاصة بالجمعيات الخيرية الإسلامية، أسمتها عودة الإخوة، وبالتوازي مع هذه الأعمال الميدانية الأمنية، كانت هناك حملة إعلامية يقودها رئيس الوزراء الإسرائيلي (نتنياهو) بنفسه، كان قد حمل حركة (حماس) المسؤولية الكاملة عن حياة المختطفين، وكان في هذه الأثناء يهدد، ويتوعد قطاع غزة، وقال: إن التعليمات صدرت من غزة؛ للقيام بهذا العمل ضدنا، ولا بد من القيام بعمل ما؛ لمنع الإرهابيين -حسب قوله- من إيقاع أذى أكبر بنا، كان واضحا، وجليا أن إسرائيل عازمة على القيام بعملية عسكرية في قطاع غزة؛ لاستعادة قوة ردعها أمام حالة الإحباط، التي سادت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية؛ لعدم التوصل لأي معلومة حول المختطفين الثلاثة من قبل المقاومة، فشنت إسرائيل حربا قاسية ضد قطاع غزة؛ فانقضت الضفة الغربية بالحد الأدنى؛ لممارسة أجهزة السلطة القمع بحق المتظاهرين طول فترة العدوان، فظهرت بوادر لانتفاضة ثالثة، خاصة ما تبع ذلك الانتهاكات الإسرائيلية بحق المسجد الأقصى، وقيام بعض الشباب الثار بأعمال فدائية، فتأثرت الضفة الغربية كثيرا من ذلك الفعل، وهنا نسلط الضوء على أهم آثار العدوان، ونتأجه على الضفة.

١. زيادة التنسيق الأمني، ووصوله إلى مستويات قيادية عليا، خاصة، وأن الفعل الشعبي الراض للعدوان على غزة، بدأ يشتد كثيرا، ويمتد إلى معظم المحافظات، والمدن، والقرى في الضفة الغربية، مما استدعي من أجهزة الأمن الإسرائيلية ممارسة المزيد من الضغط على السلطة، وأجهزتها الأمنية، للتعاون المشترك؛ للحد



من تأثير العمل الشعبي المنتفض ضد العدوان على غزة، فزادت حدة الاعتقالات، والملاحقات الأمنية.

٢. زيادة الاجتياح المتكرر لمناطق الضفة الغربية، من قبل قوات الاحتلال؛ فتمت استباحة كل المناطق دون تنسيق مسبق مع أجهزة السلطة في الضفة، كما كان في السابق، وأصبحت الحالة الأمنية لا تطاق من قبل المواطنين؛ لتكرار حالات الاقتحامات للمدن، والعمل على تقطيع أوصال المحافظات، وبين المحافظة، وقرها من خلال زيادة أعداد الحواجز التفتيشية، والقمعية بحق المواطنين في الضفة الغربية.

٣. من التأثيرات الأمنية لصالح العمل المقاوم في الضفة، هو تشكيل خلايا مقاومة غير عنقودية، حيث يشكل الفرد نفسه مجموعة مقاومة، لا تعرف المجموعات الأخرى المقاومة، على عكس العمل السابق لحماية الأفراد من الاعتقال، والملاحقة؛ وللحفاظ على سرية العمل، وهذا الذي أدى لنجاح العديد من العمليات البطولية في الضفة الغربية، سواء في فترة العدوان، أو ما بعدها.

٤. مما نتج عن العدوان قضية عدم الارتباط العضوي التنظيمي لفصائل المقاومة؛ لخصوصية المرحلة الحالية من النواحي الأمنية، وهذا الفعل عمل على زيادة التعقيد الأمني لدى أجهزة الأمن الإسرائيلية، وكذلك أجهزة السلطة، من خلال المتابعة الحثيثة، حيث لم تستطع أجهزة الأمن الوصول للمقاومين بسهولة كما كان في السابق.

٥. تراجع درجات الخوف من القمع الأمني للسلطة في الضفة للشباب المنتفض، فبدأنا نشاهد حلقات من المواجهة المباشرة بين الشباب التائر، وبين أجهزة أمن



السلطة في الكثير من المناطق، مما شكل حافزاً قوياً للعديد من الشباب، بالانخراط في العمل الشعبي المقاوم للاحتلال، وللعنوان على غزة.

٦. شدة الحساسية الأمنية لدى قوات الاحتلال من إعادة تشكيل خلايا جديدة للمقاومة في الضفة، أو في مناطق القدس المحتلة نتيجة العدوان على غزة، والاعتداءات المتكررة من قبل قطاعان المستوطنين لباحات المسجد الأقصى، حيث طلبت الدوائر الأمنية الإسرائيلية من القيادة السياسية عدم السماح للمستوطنين باقتحام المسجد الأقصى، لما يشكل مستقبلاً، خطراً أمنياً كبيراً، قد لا نستطيع السيطرة عليه، وهذا ما حدث من خلال عمليات الدهس، والطعن، للعديد من الجنود، والمستوطنين.

٧. إدراك فصائل المقاومة، أن جبهة الضفة، لا بد أن تستثمر، وبشكل فاعل؛ لأنها العمق الاستراتيجي لصراعنا مع العدو الإسرائيلي، يفرض إعادة ترتيب أوراق العمل المقاوم في الضفة؛ للتخفيف عن قطاع غزة في حال تعرض لعدوان جديد؛ ولأن الضفة تقترب كثيرا من نقاط الالتماس المحاذية أيضا للمستوطنات الكبرى، فلا بد أن تشتعل، إن اعتدي على قطاع غزة مستقبلا.



المبحث الثاني: آثار العدوان،
ونتأجه على الجانب الإسرائيلي

- المحور الأول: آثار العدوان، ونتأجه السياسية. (د. حاتم أبو زائدة)
- المحور الثاني: آثار العدوان، ونتأجه الاقتصادية. (د. ماهر الطباع)
- المحور الثالث: آثار العدوان، ونتأجه الأمنية. (أ. علاء الريماوي)



المحور الأول: آثار العدوان، ونتائجه السياسية

أولاً- على المستوى الداخلي.

١. الصعيد الحزبي:

لو أن الحرب العدوانية الأخيرة انتهت إلى غير ما انتهت إليه، وحقق الجيش الصهيوني إنجازاً واضحاً على المقاومة، أو أخضع المقاومة لشروطه، لما شهدنا حالة من السيولة الحزبية، وزيادة حدة الاستقطاب، والتنافس الشديد من قوى اليمين نفسها من جهة، وبين الوسط، واليسار من جهة أخرى. الذي كان أحد الأسباب التي أدت إلى انهيار التحالف الحاكم، والدعوة إلى حل الكنيست، وإجراء انتخابات في آذار ٢٠١٥م.

الحرب العدوانية الأخيرة، والحربان عامي ٢٠١٢، و٢٠٠٨، و٢٠٠٩م، ومن قبلها انتفاضة الأقصى، لم تجلب الأمن إلى الصهاينة، خاصة حرب عام ٢٠١٤م، التي انتهت بفشل ذريع للجيش الإسرائيلي، وأكثر المتفائلين الصهاينة، وصف نتائجها بالتعادل الاستراتيجي، كما تعاضمت المخاوف لدى قطاعات عريضة من المجتمع الصهيوني من المستقبل المجهول، وعدم قدرة الجيش الإسرائيلي على حسم الموقف، والقضاء على التهديدات التي تواجه كيانهم، فقد انقضى زمن المعارك، التي تُعد بالأيام على أرض العدو، حسب التعبير الصهيوني، والتي كان يتم فيها حسم المعركة بنصر واضح لا لبس فيه، وبالتالي، فإن الجو النفسي العام، وضبابية المشهد، وغياب الرؤية المستقبلية، شككت التربة الخصبة؛ لنمو خطاب فاشي، عنصري، يستند إلى شعار: "إذا لم يخضع العرب بالقوة فالحل مزيد من القوة"، كما علا شأن الخطاب الديني التوراتي، الذي يمجّد القوة، ويحط من شأن الآخرين بالتوازي مع فتاوي القتل، والتهجير، وتسويغ سرقة الأراضي، وهذا ما أدى إلى زيادة كتلة اليمين، واليمين المتطرف بالتحديد، ففي إطار السجال



الداخلي الصهيوني ضمن دائرة اليمين، برز حزب البيت اليهودي بقيادة (نفتالي بينت)، الذي يمثل حزب المستوطنين، واليمين المتطرف العلماني، وكان دوره واضحاً في تبني شعارات بسقف عالٍ، تتعلق بسحق المقاومة، ودخول غزة، والمكوث فيها، حتي القضاء على بنية المقاومة، رغم أنه في الجلسات الخاصة، واجتماعات المجلس الوزاري المصغر، الذي كان هو عضواً فيه، خلال العدوان، لم يجرؤ على دعم عملية عسكرية برية واسعة داخل عمق غزة، وقد أعطت غالبية استطلاعات الرأي بعد العدوان، تقدم حزب البيت اليهودي في عدد أعضاء الكنيست، لو جرت الانتخابات البرلمانية، وتراوح بين (١٦، ١٨) عضو كنيست، مقابل (١٢) عضواً في الكنيست حالياً^{١٣}. وهو ما يعني تقدماً في شعبية حزب المستوطنين، الذي يمثل أقصى اليمين، ما انعكس على حرب التصريحات بين حزب الليكود، والبيت اليهودي، في محاولة؛ لاستقطاب قواعد اليمين، والذي كان أحد أسبابه، الفشل في الحرب الأخيرة، وتحميل (بنيامين نتنياهو) مسؤولية هذا الفشل. ورغم تقدم البيت اليهودي، وتراجع حزب الليكود، إلا أنّ المعسكر اليميني، واليمين الصهيوني المتطرف، ما زال في الصدارة، وبالنظر إلى الخارطة الحزبية الصهيونية الحالية، أو المستقبلية على المدى القريب، والمتوسط؛ فإن الأحزاب اليمينية، والحريدية تشكل الكتلة الأكبر، فكتلة اليمين، والحريدية ممثلة بـ (٦١) عضو كنيست، الآن وفي أي انتخابات مستقبلية، ستزداد مقاعد هذا التكتل، وستتراوح نسبته ما بين (٦٦، ٧٠)، الليكود (١٩، ٢١)، والبيت اليهودي (١٦، ١٨)، و(يسرائيل بيتنيو) برئاسة ليبرمان (٦، ٩)، وحزب كلنا الجديد بقيادة موشي كلون (٨، ١٠)، وشاس -الحزبين اللذين انشقا مؤخرًا- (٧، ٨)، ويهدوت هتوراه (٧، ٨).



٢. على صعيد رئاسة رئيس الوزراء (نتنياهو):

جاء (نتنياهو) إلى الحكم قبل خمس سنوات، تحت شعار: "نتنياهو قوي أمام (حماس)"، وسيد الأمن، والرجل الذي يمكن الوثوق به في التصدي لغزة، وإسقاط حكم حركة (حماس)^{١٤}. ولكن خلال العدوان، تبين أنه (نتنياهو)، رئيس وزراء متردد، ويخشى القرارات الكبرى، وأولويته صورة الانطباع السائد فيه لدى الجمهور الصهيوني، وما تدلي به استطلاعات الرأي، وقد رصد عدد من المحللين الصهاينة سلوك (نتنياهو) خلال العدوان. فقد أشار (يوسي فيرتير) في صحيفة (هآرتس) الصهيونية: أن (نتنياهو)، الذي عمل عشرات السنوات على بناء صورته بعدّه الأول في مواجهة الإرهاب، وقاتله، وعدم الرضوخ له، سيكون مضطراً اليوم، إلى بذل جهود كبيرة؛ لإعادة بنائها بعدما تحطمت^{١٥}. بينما ذهب الكاتب الصهيوني (ناحيوم بارنيغ) في صحيفة (هآرتس)، أبعد من ذلك عندما قال: إن "سكان إسرائيل اكتشفوا أنه لا يوجد لديهم رئيس حكومة، أو قائد لإسرائيل، وأن المواجهة مع (حماس) كانت التحدي العسكري الأول لـ(نتنياهو) على امتداد حكمه، ولم يكن القائد السياسي، الذي توقعه الإسرائيليون، وبدلاً من الحصول على زعيم سياسي، يعرف ماذا يريد؟ ويتخذ القرارات، ويجري الحوار الحقيقي مع جمهوره، حصلوا على ناطق محنك لا أكثر^{١٦}.

وقد انعكست هذه الصورة بطريقة، أو بأخرى علي مكانته، ليس على مستوى الجمهور الصهيوني، بل على مستوى حزب الليكود، الذي يتأسسه، ويقا تل (نتنياهو) فيه؛ للحفاظ على معسكره داخله، في مقابل معسكر (موشي فايغلين)، الذي استقال حديثاً من الحزب، بعد الانتخابات الداخلية الأخيرة، ويقف على يمين حزب الليكود، ويمثل تيار المستوطنين في الضفة الغربية؛ وبسبب الخلافات داخل الليكود مع (نتنياهو)، قدم (جدعون ساعر) استقالته من الحكومة، والكنيست، وقرر الاعتزال السياسي، ما شكل



صفحه قوية لـ(نتتياهو)، كون (ساعر) أحد الأقطاب الرئيسية لحزب الليكود، والرجل الثاني المرشح لقيادة الحزب، وهو ما شكل أيضا نزيفا جديدا لـ(نتتياهو)، ولزعامته الليكود؛ على خلفية الحرب، وتداعياتها.

لعنة الحرب على (نتتياهو)، حسمت التحالف بين الليكود، وحزب الروس المتطرف (إسرائيل بيتنا)، والذي سارع (أفيغدور ليبرمان) إلى فض شراكته مع الليكود، بعد أن خاضا انتخابات الكنيست السابقة، ضمن قائمة واحدة (الليكود بيتنا)، وحصلت على (٣١) مقعدا في انتخابات ٢٠١٣م. (ليبرمان) يدرك جيدا أن البقاء جانبا (نتتياهو)، يعني تحمل جزء من الفشل، الذي مُني به، كونه رئيس الوزراء، وهو آخر ما يريده (ليبرمان)، وحزبه، الذي ينافس بقوة على أصوات اليمين مع الليكود نفسه، ومع حزب البيت اليهودي. بالمجمل هناك أحزاب من اليمين، وشخصيات مقربة من (نتتياهو)، أدركت مبكرا عمق الأزمة، التي يعاني منها بعد حربه الفاشلة على غزة، وأن الشخصية الأمنية القادرة على الدفاع عن الكيان، ومواجهة الأخطار الإقليمية، أصبحت موضع شك يبنى ببداية أفول لنجم (نتتياهو)، الذي استمر أكثر من خمس سنوات، والذي قد ينعكس على طبيعة التحالفات المستقبلية، في أي انتخابات قادمة. وحظوظ (نتتياهو) في الاستمرار، في قيادة الليكود، وفي إمكانية الوقوف على رأس الحكومة.

ثانياً- التأثيرات السياسية على الصعيد الإقليمي

شكلت الحرب الأخيرة على غزة فرصة نادرة لدولة الكيان؛ لتمتين علاقاتها مع بعض الدول العربية الخليجية على أرضية الحرب على جماعة الإخوان، والإسلام السياسي، والأحداث المتلاحقة في منطقة الشرق الأوسط المضطربة. بالإضافة إلى ملفات إقليمية أخرى. وحديث دولة الكيان عن ظروف استثنائية فريدة قربتها من بعض الدول العربية،



التي كانت تسير على استحياء في مراحل سابقة، أو كانت تتقدم ببطء شديد نحو التواصل مع قيادات رسمية صهيونية في سرية تامة. فقد انعكست الروح الثورية لدى الشعوب، والحراك الديمقراطي المطالب بالحرية، والكرامة على شاكلة العلاقة مع جماعة الإخوان المسلمين، التي (حماس) جزء منها، كون الجماعة تمثل نبض قطاعات واسعة من الشعوب العربية، والمحرك الرئيس لثورتها، وآمالها في التخلص من نير الدكتاتوريات، والبدل الواقعي لهذه الأنظمة، سواء بمفردها، وبالمشاركة السياسية مع التشكيلات السياسية الوطنية الأخرى، وبالتالي، فإن أي نجاح، أو إنجاز وطني، سواء على صعيد المقاومة، وغيرها، يشكل قوة دافعة، وسندا معنويا فريدا لجماعة الإخوان، وهو آخر ما تتمناه أنظمة الثورات المضادة، والملكيات البالية، التي تخوض حرب وجودية مع جماعة الإخوان المسلمين.

وقد تجلت إيجابيات الحرب على الصعيد الصهيوني في إطار العلاقات الإقليمية في أجلي صورها مع مصر (السيسي)، فقد ازداد التعاون الأمني، والتنسيق اليومي بين الطرفين، في إطار الحرب على الجهاديين في سيناء. فقد أشار محلل صهيوني إلى أن الجيش المصري، والإسرائيلي، باتا يتقاسمان المسؤوليات في الحرب على الجماعات الجهادية في سيناء، فالجيش المصري يتولى مسؤولية العمليات على الأرض، بينما إسرائيل تتكفل بتوفير المعلومات، والتقديرات الاستخباراتية استنادًا إلى مصادرها البشرية، والإلكترونية.^{١٧}

وقد أشاد محلل إسرائيلي آخر، بمستوى العلاقات المصرية الصهيونية بعد العدوان، فقال: "التعاون الأمني، والاستراتيجي الإسرائيلي مع النظام المصري، يعمل بشكل غير مسبوق في أماكن لا تسمح الرقابة بالكشف عنها"^{١٨}. وقد أشارت صحيفة (معاريف) العبرية إلى ثمرات الحرب العدوانية، في رفع منسوب التنسيق الأمني خلال العدوان،



وبعده. فقد أشار تقرير في الصحيفة إلى أن: "أكبر نجاح للعملية الإسرائيلية في القطاع، هو: تحسين العلاقة بين القاهرة، وتل أبيب، وأن أعظم إنجاز حققته (عملية الجرف الصامد)، على الصعيد السياسي، هو: تعزيز العلاقة مع مصر، وتحسينها". كما أضاف التقرير أن: "تحسين العلاقة بين مصر، وإسرائيل، دفع المحامي (ايتسحق مولخو)، مبعوث (نتتياهو) الخاص، و(عاموس جلعاد)، رئيس الطاقم السياسي، والأمني بوزارة الدفاع، إلى تنسيق المواقف مع مصر خلال الحرب، وربما أيضًا دفعهما إلى إعلام الجانب المصري بـ(خطوات إسرائيل) العسكرية، ضد غزة، خاصة الهجوم البري".^{١٩}

العلاقة مع السعودية:

توطدت العلاقات السرية بين دولة الكيان، والسعودية على ضوء تراجع النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط، والتقارب الإيراني الأمريكي، وتعاظم تهديدات الإسلام الجهادي، غير أن العداء الخليجي العام، وبالتحديد السعودي، والإماراتي لجماعة الإخوان المسلمين، ومن خلفها حركة (حماس)، أضاف بعدًا آخر، وسببًا إضافيًا، بسبب تقاطع المصالح بين الكيان، والسعودية. فقد كان الموقف السعودي أشبه بالمتواطئ مع الكيان في حربه ضد غزة. وفي مؤشر على التقارب السعودي الصهيوني بعد العدوان، تصريحات وزير الاستخبارات السعودي الأسبق الأمير (تركي الفيصل بن عبد العزيز)، الذي قال: "إن إسرائيل يمكنها أن تكون لاعبًا رئيسيًا في منطقة الشرق الأوسط، حال توصلت إلى اتفاقية سلام مع الجانب الفلسطيني"، وأضاف قائلاً: "إن اتفاقية السلام مع الجانب الفلسطيني ستفتح المجال لتعاون كبير، عادًا إسرائيل لاعبًا مهمًا، خاصة في الجهود المبذولة؛ لنزع أسلحة الدمار الشامل من الشرق الأوسط".^{٢٠}



وفي هذا الإطار أشار البروفيسور (يوسي مان)، المتخصص في شؤون دول الخليج، وسوق النفط في منطقة الشرق الأوسط في جامعة (بار ايلان) إلى أنه خلال عملية (الجرف الصامد)، ضد غزة، برزت متانة العلاقة بين الرياض، وتل أبيب في التغطية الإعلامية، والتصريحات، التي كانت تصدر عن مسؤولين في المملكة^{٢١}. وقد أثمر التقارب السعودي الصهيوني، وتجاوز الغزل السياسي، والتصريحات الخافتة، وانتقل إلى إجراءات عملية على الأرض، من خلال توظيف السعودية لنفوذها لدى بعض الدول العربية في خدمة الكيان، وتعزيز ببيئته الأمنية. فقد أشارت عدة مصادر مختلفة من دولة الكيان إلى الضغوط، التي مارستها السعودية على دولة السودان؛ لتقليل المخاطر الصهيونية عبر قطع خط الإمدادات العسكرية، الذي يُعتقد أنه يمر عبر السودان، فقد كشف مصدر إسرائيلي بارز أن الجهود الدبلوماسية، التي بذلتها السعودية لعبت دورًا في تقليل عمليات تهريب السلاح إلى المقاومة في قطاع غزة بشكل جذري، وذكر المصدر: "أن السعودية مارست ضغوطاً كبيرة على الرئيس السوداني (عمر البشير)؛ لكي يوقف التعاون مع الإيرانيين في تهريب السلاح إلى المقاومة في غزة، وإنهاء دور السودان، كمحطة؛ لنقل السلاح الإيراني، وشدد المصدر على أن الدور السعودي تكامل مع الدور المصري، الذي قام بتدمير معظم الأنفاق بين رفح الفلسطينية، والمصرية^{٢٢}."

وخلال العدوان، لم يستطع عدد من المسؤولين الصهاينة إخفاء إعجابهم بالواقع العربي الجديد، والتقاء المصالح بين بعض الدول العربية، ودولة الكيان، وإمكانية تشكيل تحالف صهيوني عربي في إطار الحرب على (حماس)، والمقاومة الفلسطينية، وكان أكثر الصهاينة وضوحًا في التعبير عن عمق العلاقة المستجدة خلال العدوان، وبعده (عاموس جلعاد)، مدير العلاقات السياسية، والعسكرية في وزارة الدفاع الصهيوني، الذي قال: "إن كل شيء تحت الأرض، وليس هناك ما هو للجمهور، ولكن تعاون إسرائيل



الأمني مع مصر، ودول الخليج، فريد من نوعه، وهذه هي أفضل فترة من الأمن، والعلاقات الدبلوماسية مع العالم العربي^{٢٣}. وفي السياق نفسه، أشار رئيس الوزراء الصهيوني (نتنياهو) خلال العدوان، إلى العلاقة المتميزة المستجدة بعد العدوان، أنها "ذخر مهم لإسرائيل"، حتى زعيم المعارضة الصهيونية (اسحق هرتستوغ)، أشار في صحيفة (يديعوت أحرنوت)، بتاريخ ١٥ آب ٢٠١٤م، أي قبل انتهاء العدوان بحوالي أسبوعين، إلى حلف آخر في المنطقة، يشمل: "مصر، والأردن، والسلطة الفلسطينية، والسعودية، ودول الخليج". مؤكداً أن "إسرائيل جزء من هذا التحالف، الذي يعبر بالضرورة عن رؤية إقليمية جديدة"^{٢٤}.

وقد تقدمت الإمارات خطوات مهمة إلى الأمام على طريق التطبيع مع الكيان، الذي لم يكن متاحاً قبل أعوام قليلة، وقد شكلت الحرب الأخيرة فرصة أخرى في تطبيع العلاقات. فقد أشارت مصادر متطابقة إلى ربط رحلات جوية سرية بين دبي، وإسرائيل، وأن الطائرة المملوكة لشركة سويسرية، تحط لحظات في مطار فرعي في الأردن؛ للتمويه.^{٢٥}

العلاقة مع تركيا:

على عكس العلاقة مع بعض الدول العربية، بعد العدوان، التي تشهد ازدهاراً مطرداً، شهدت العلاقات التركية مع الكيان تراجعاً، يضاف إلى سجل الإخفاقات، خلال السنوات الأربع الماضية، ورغم ذلك، حاولت إسرائيل تحسين العلاقة مع تركيا على أرضية المكانة، والنفوذ لتركيا في المنطقة، وحليف لا يمكن الاستغناء عنه بأثمان بسيطة، غير أن الحرب فاقت من الأزمة بين البلدين، وأوقعت بها ضربة قاسية. فخلال العدوان، أطلق (أردوغان) تصريحات حادة جداً ضد إسرائيل، ومنها: "أن إسرائيل تقوم بتطهير



عربي بذبح الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨م، "وأعمال إسرائيل أكثر من أعمال هتلر"، "وإسرائيل تقتل النساء الفلسطينيات؛ حتى لا يلدن الأولاد"، وفي أحد تصريحاته قال (أردوغان): "إن علاقة إسرائيل مع تركيا لن تتحسن طالما هو في السلطة، أما الدولة التركية فقد أعلنت عن ثلاثة أيام حداد بسبب المذبحة في غزة".^{٢٦}

ثالثاً - على الصعيد الدولي:

ساهمت الحرب الأخيرة ضمن أسباب أخرى في زيادة عزلة دولة الكيان عالمياً، وفاقمت من المصاعب، التي تواجهها أمام الغرب، في ترويج الرؤية الصهيونية للشعب الفلسطيني، والاحتلال الصهيوني، وتصوير إسرائيل أنها واحة الديمقراطية، والحضارة، وأنها تواجه شعباً إرهابياً محاطاً بدولة ظلامية، لا علاقة لها بمبادئ الحرية، وحقوق الإنسان، كما تحققت روح تعاطف قطاعات واسعة من الشعوب حول العالم، ومن كل القوى الرسمية، وغير الرسمية، التي تناضل ضد العنصرية، والاحتلال، والظلم، والتي ترجمت عملياً في جملة من المبادرات، وحملات المقاطعة، خاصة في العالم الغربي، وأمريكا اللاتينية، والجنوبية، واعتراف بعض البرلمانات الأوروبية رمزيًا بالدولة الفلسطينية. وأخيراً قرار محكمة العدل الأوروبية "رفع اسم (حماس) عن قائمة المنظمات الإرهابية"، التي أدرجت فيها عام ٢٠٠٣م، وأكثر ما عبر عن واقع إسرائيل على الساحة الدولية بعد العدوان، المفاوض الصهيوني البارز "غلعاد شير"، المطلع على خفايا علاقات إسرائيل الخارجية، والذي قال: "إن عزلة إسرائيل باتت حقيقية، وصعبة، والمقاطعة قفزت درجة عالية بعد عملية (الحرف الصامد)، حتى أن إسرائيل تواجه تهديدات حقيقة ضد شرعية إسرائيل، خاصة في القارة (العجوز)، لافتاً إلى معركة نزع الشرعية من إسرائيل، تتمحور حول أربع ساحات رئيسية: (السياسية الدبلوماسية، والإعلام، والاقتصاد، والقضاء)". وقد اقترح في نهاية حديثه عن تهديدات ما بعد الحرب



إقامة وزارة جديدة؛ لمواجهة المد العالمي، الذي يسعى بخطى حثيثة؛ لنزع الشرعية عن إسرائيل.^{٢٧}

ومع بداية عام ٢٠١٥م، حذرت وثيقة إسرائيلية سرية صادرة عن وزارة الخارجية الإسرائيلية، ووزعت على السفارات الإسرائيلية في كافة أنحاء العالم، من تنامي مقاطعة إسرائيل خلال عام ٢٠١٥م. الأمر الذي من شأنه أن يمس باقتصادها، وأمنها، كما حذرت من تواصل المد السياسي وتفاقمه ضد إسرائيل. وتشير الوثيقة إلى أن أوروبا، التي تعدّ الشريك الاقتصادي الكبير لإسرائيل، تربط ما بين العلاقات السياسية، والعلاقات الاقتصادية، وعدّت تشديد العقوبات على منتجات المستوطنات، من شأنه أن يضر بالاقتصاد الإسرائيلي بشكل كبير، وتحذر الوثيقة من تراجع التصدير الأمني الإسرائيلي، ومن المس المحتمل بتزويدها بقطع الغيار الأمنية. الأمر الذي من شأنه أن يلحق أضراراً كبيرة بالأجهزة الأمنية، والصناعات العسكرية. وتشير إلى أن بريطانيا، وبلجيكا، وإسبانيا، جمدت في السنة الأخيرة شحنات سلاح لإسرائيل؛ "خشية استخدامها بشكل يخالف القانون الدولي"

كما أشارت الوثيقة^{٢٨}. ومن أبرز التأثيرات السلبية على إسرائيل، على الصعيد الدولي، ما يأتي:

١. تراجع في الوظيفة، والدور:

بالإضافة إلى الانتكاسات العسكرية الأخيرة، في حرب ٢٠٠٦م، وحرب عام ٢٠٠٨، ٢٠٠٩م، على غزة، وحرب خريف ٢٠١٢م، شكلت الحرب الأخيرة في ٢٠١٤م، سبباً آخر لزيادة الشكوك الغربية في مستقبل دولة إسرائيل، وفي استمرار دورها المحوري، كرأس حربة للغرب في المنطقة العربية، والحيلولة دون صعود قوة عربية إسلامية قادرة



على تحدي الغرب، فقد تآكلت قوة الردع الإسرائيلية، ومعها دورها، كشرطي المنطقة حامي المصالح الغربية في الشرق الأوسط، فإذا كان الجيش الإسرائيلي، الذي يشكل القوة العسكرية الجوية الأولى في الشرق الأوسط غير قادر على إخضاع فصيل مقاوم، مثل: (حماس)، في منطقة تعاني حصار منذ سنوات، فكيف به في جيوش نظامية تديرها قيادات ثورية نابعة من الشعب؟

٢. تآكل في مستوى العلاقات الرسمية مع بعض الدول الوازنة:

على الصعيد الرسمي قدمت بعض دول أمريكا اللاتينية، والجنوبية موقفاً واضحاً لصالح الشعب الفلسطيني، أكثر بكثير من معظم الدول العربية، التي ما زالت آثارها حتى الآن، فقد أدرجت دولة (بوليفيا) إسرائيل خلال العدوان على قائمتها للدول الإرهابية، وقال الرئيس البوليفي حينها (إيفو موراليس): نعلن إسرائيل دولة إرهابية، وهو يعدّ "الهجوم على غزة مظهراً إسرائيل، لا تحترم مبادئ الحياة، والحقوق الأساسية، التي ترعى التعايش المشترك السلمي، والمتآلف لأسرتنا الدولية".^{٢٩}

وكانت دول (البرازيل)، و(كولومبيا)، و(الأرغواي)، و(تشيلي)، و(البيرو)، و(السلفادور)، قد سحبت سفراءها من إسرائيل خلال العدوان، أما (فنزويلا)، و(بوليفيا)، فقد قطعت علاقتهما بشكل كامل خلال عدوان ٢٠٠٩م، أما (كوبا)، فقد اتخذت الخطوة ذاتها عام ١٩٧٣م. ورغم عودة بعض السفراء، إلا أن العلاقة لم تعد إلى سابق عهدها حتى الآن، وأن الخط العام في هذه الدول متعاطف بشكل متميز مع الشعب الفلسطيني، وغير مرتاح على الإطلاق من إسرائيل، وتصرفاتها.^{٣٠}



٣. ارتفاع وتيرة المقاطعة غير الرسمية بأبعادها المختلفة:

المقاطعة التي تعلنها شركات، أو مؤسسات أكاديمية، أو نقابات، أو شخصيات، لم تكن وليدة الأشهر القليلة الماضية، وإنما مع صعود اليمين المتطرف الصهيوني، والإجراءات العنصرية، والاستيطانية في الضفة الغربية، والقدس، وعدوان ٢٠٠٨، و٢٠٠٩م، وعدوان ٢٠١٢م، والحصار المفروض على غزة، والحالة الإنسانية المتفاقمة، ولكن الصور المروعة التي خرجت من غزة خلال العدوان، والصلف، والغطرسة الصهيونية، وعدم احترامها القوانين الدولية، واستهتارها بالمشاعر الإنسانية، رفعت بشكل ملحوظ حالة المقاطعة، والدعوات إلى فرض عقوبات على إسرائيل، وقد تنوعت أشكال المقاطعة بين الاقتصادية، والأكاديمية، والفنية.

أولاً- المقاطعة الأكاديمية:

رغم التأثير الصهيوني في الغرب بشكل عام، والضغط السري، والعلنية ضد أي طرف، سواء كانت مؤسسات، وشخصيات تنتقد إسرائيل، أو تبدي تعاطفًا مع القضية الفلسطينية، إلا أن هناك جهات، وشخصيات جاهرت بانتقاد إسرائيل، وبادرت بحملات مقاطعة، وأنشطة شعبية في تعبير عن الجو العام في الغرب، الذي بات يشعر بالضييق، والنفور من تصرفات إسرائيل، جراء العدوان الأخير عام ٢٠١٤م، وقد برزت مؤسسات، وشخصيات أكاديمية في فعاليات؛ لفرض المقاطعة الأكاديمية للجامعات، والأكاديميين في إسرائيل. وفي هذا السياق وقع أكثر من (٤٠٠) بروفييسور في مجال الدراسات الإنسانية (الأنثروبولوجيا)، بتاريخ ٢ تشرين الأول ٢٠١٤م، ومعظمهم من الجامعات الأمريكية على مذكرة "أدانوا فيها انتهاكات إسرائيل حقوق الإنسان، وأعلنوا عن تأييدهم الحركة المتنامية لمقاطعة المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية".^{٣١}



ففي ولاية (كاليفورنيا) الأمريكية، قررت منظمة السلك الأكاديمي الصغير في الجامعات الحكومية في الولاية، يوم ١٥ كانون الثاني ٢٠١٤م، التي تضم (٣٠٠٠) باحث شاب، مقاطعة إسرائيل، ومن بين الجامعات التي انضمت إلى منظمة السلك الأكاديمي الصغير جامعات (بركلي)، و(سنتا كروز)، و(سانتا بربارا) و(لوس انجلوس)، وصوت الأكاديميون في هذه الجامعات على تأييد حركة (BDS)، التي يتمحور نشاطها حول مقاطعة الأكاديمية الإسرائيلية، والذي يكون ذلك قد تبين مقاطعة إسرائيل كسياسة رسمية^{٣٣}. ولم يختلف الوضع كثيرًا في أوروبا، فقد أعرب رؤساء الجامعات الإسرائيلية في تشرين الثاني ٢٠١٤م، عن قلقهم من مشروع قرار مقاطعة إسرائيل أكاديميًا، الذي سيطرح على المؤتمر العام لمنظمة (ميسا)، التي هي من أهم الاتحادات العالمية في هذا المجال، وتضم (٣٠) ألف محاضر، في موضوع الشرق الأوسط، وأعرب رئيس اتحاد رؤساء الجامعات الإسرائيلية، ورئيس الجامعة العبرية (مناحيم ساسون)، قوله: "إن قرار المقاطعة سيكون له انعكاسات خطيرة، ويعني أن المحاضرين سيقطعون علاقتهم بالمؤسسات البحثية الإسرائيلية"^{٣٣}.

وفي الإطار نفسه، توجه العشرات من الأكاديميين في الولايات، وأوروبا، في كانون الأول ٢٠١٤م، إلى حكومات بلدانهم يطالبون بفرض العقوبات على أربع شخصيات إسرائيلية، على خلفية الجرائم الصهيونية في الحرب، والموقف من الاستيطان، والتهويد، وهؤلاء الأربعة، هم: (نفتالي بينت) زعيم حزب البيت اليهودي، و(أوري أريئيل) وزير الإسكان، وعضو الليكود المستقيل (موشي فيغلن)، والأمين العام لمنظمة (أمانا) المسؤولة عن أعمال البناء غير القانوني (زئيف صفير)^{٣٤}.



ثانياً - حملة التعاطف الأوروبية المناصرة للقضية الفلسطينية:

في تعبير عن نبض الشارع في كثير من الدول الأوروبية المناصر للقضية الفلسطينية، ودعمه؛ لإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، تحرك عدد من البرلمانات الأوروبية في حملة رمزية مطالبة الاعتراف بالدولة الفلسطينية، ورغم أن القرارات، التي تصدر غير ملزمة للمؤسسات التنفيذية في دول الاتحاد الأوروبي، إلا أنها أشارت إلى نفاذ صبر الأوروبيين اتجاه إسرائيل، ومن سلوكها العدواني، وتصرفاتها، كأنها دولة فوق القانون، ففي ١٤ تشرين أول، أقر مجلس العموم البريطاني بمذكرة غير ملزمة، تطالب الحكومة البريطانية الاعتراف بدولة فلسطين على حدود عام ١٩٦٧م، كما صوت مجلس العموم الإيرلندي، لصالح الاعتراف بدولة فلسطين في ٢٢ تشرين أول، كما صوت النواب الفرنسيون في البرلمان الفرنسي، بالأغلبية في كانون أول ٢٠١٤م، لصالح مقترح غير ملزم، يحث الحكومة على الاعتراف بفلسطين كدولة على حدود ١٩٦٧م، وقد تبع ذلك البرلمان البرتغالي في ١٢ كانون أول، بأغلبية كبيرة لصالح مشروع غير ملزم، كما اعترفت السويد رسمياً بدولة فلسطين؛ لتصبح بذلك أول دولة في أوروبا الغربية تعترف بفلسطين، والثامنة في الاتحاد الأوروبي، علماً أن الدول الأوروبية السبع الأخرى اعترفت بفلسطين قبل انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي^{٣٥}. البرلمان الأوروبي آثر الانسحاق وراء المزاج العام الأوروبي، وصوت لصالح قرار لم يكن بالمستوى المطلوب، ولكنه في الحقيقة يعبر عن دلائل تشير إلى النفور من السياسة الإسرائيلية، والاقتراب أكثر من القضية الفلسطينية، فقد صوت البرلمان الأوروبي في ١٨ كانون أول ٢٠١٤م، لصالح مشروع قرار يدعم الاعتراف بدولة فلسطين، بشكل مبدئي مع موازاة ذلك بتقديم محادثات السلام على أساس حل الدولتين^{٣٦}.



وفي صفة سياسية أخرى للكيان، صدور القرار القضائي من أعلى محكمة في أوروبا؛ لرفع اسم (حماس) من قوائم الإرهاب، ففي كانون الأول عام ٢٠١٤م، أصدرت محكمة العدل الأوروبية حكماً قضائياً قابل للطعن خلال ٣ شهور من صدور الحكم يلغي فيه "جميع القرارات الخاصة بإدراج (حماس) بجناحيها السياسي، والعسكري على قوائم الإرهاب؛ بسبب عدم احترام مجلس الاتحاد الأوروبي إجراءات الإدراج الخاصة بالمؤسسات، والكيانات، والأفراد". في إشارة إلى عدّ كافة الإجراءات التي اتخذت ضد حركة (حماس) باطلة^{٣٧}. وذكر مصدر مسؤول أوروبي، أن رفع حركة (حماس) من قائمة الإرهاب، يأتي بناءً على شعور لدى صناع القرار في القارة الأوروبية بالحاجة للتحدّث المباشر إلى الحركة.^{٣٨}

ثالثاً- المقاطعة ذات الطابع الاقتصادي الرمزي:

خلال العدوان، وبعده، تواترت الأنباء عن مبادرات ذاتية، وجماعية، ومؤسسية؛ لمقاطعة إسرائيل اقتصادياً، أو فرض قيود على المعاملات ذات الطابع التجاري، وبرز على الساحة الدولية تكتلات، وتجمعات لها أهداف محددة بغرض مقاطعة، أو الدعوة إلى مقاطعة شكل اقتصادي معين، وفي تعبير واضح عن حجم المقاطعة، وإنجازاتها، أعلن عضو البرلمان البريطاني (جورج جالوي): "أن مدينة برادفورد في إنجلترا منطقة خالية من المنتجات الإسرائيلية"، مضيفاً: "لا نريد بضائع إسرائيلية، ولا نريد خدمات إسرائيلية، أو أكاديميين إسرائيليين في الجامعة، أو الكلية، ولا نريد السماح للسائحين الإسرائيليين بدخول برادفورد".^{٣٩}

وفي الولايات المتحدة، خرج المئات من أفراد الشعب يوم ٢٤ تشرين أول ٢٠١٤م، في منطقة خليج (سان فرانسيسكو) بكاليفورنيا؛ لتصدي سفينة مملوكة لشركة (زيم لايتز)



الإسرائيلية؛ لمنعها من الرسو، وإنزال بضائعها في مدينة (أوكلاند)، وقد نظم هذا التحرك تحالف (أوقفوا)، الذي شكل خلال حرب صيف ٢٠١٤م، ونجح في تحقيق انتصار، بمنع السفينة نفسها من إنزال بضائعها، لمدة أربعة أيام متتالية، حيث غادرت السفينة الميناء محملة بمعظم بضائعها، التي كانت على متنها".^{٤٠}

وبالعودة إلى الاتحاد الأوروبي، فقد كشف النقاب في تشرين ثاني ٢٠١٤م، عن الاتحاد الأوروبي، الذي يعكف على إعداد سلسلة عقوبات اقتصادية ضد إسرائيل، في ظل استمرار السياسات الإسرائيلية العدوانية ضد الفلسطينيين، وقد أعد الوثيقة، رئيس مفوضية الشرق الأوسط في الاتحاد (كريستيان بيرنمر)، التي ما زالت سارية حتى تاريخ هذا اليوم.^{٤١}

رابعاً - المقاطعة العسكرية:

المقاطعة على الصعيد العسكري، وإن كانت بدرجة أقل؛ فإنها كانت ضمن سياق حملات المقاطعة بعد الحرب على مستوى العالم، ففي ٢٩ تشرين أول ٢٠١٤م، أعلن في إيطاليا عن استبعاد سلاح الجو الإسرائيلي عن قائمة القوات المسلحة للتدريبات العسكرية المتعددة الجنسيات، والتي تعقد دورياً في جزيرة (سردينيا) الإيطالية، وقد أصدرت وزارة الدفاع الإيطالية مذكرة في محاولة تهدئة الأجواء حول مشاركة إسرائيل بدون ذكرها، علماً أن المناورات، قد بدأت فعلاً قبل هذا البيان، وقد علق رئيس جمعية الصداقة (سردينيا فلسطين): أن الحملة جاءت بعد أن تبين، أن طائرات (أف ١٦)، التي تشارك في العدوان على غزة، وفي مقتل المدنيين ستكون جزءاً من المناورات، وأضاف: "إن للرأي العام الإيطالي كلمته، وعلى ما يبدو شعرت الحكومة الإيطالية، ومنظمة حلف شمال الأطلسي أن مشاركة إسرائيل بعد الهجمات على غزة في غير محلها".^{٤٢}



وفي كانون أول ٢٠١٤م، ألغت حكومة ولاية (ريوجراند دي سول) البرازيلية عقدا كبيرا مع شركة إلبيت (Elbit) الإسرائيلية، بعد موجة من الاحتجاجات على دور الشركة في قمع الفلسطينيين، وكانت الحركات الاجتماعية البرازيلية، ونقابات العمال، والجالية الفلسطينية، قد دعت السلطات في الولاية، إلى إلغاء الصفقة؛ بسبب دور الشركة في الجرائم، التي ترتكب ضد المدنيين في فلسطين. يذكر أن شركة (إلبيت) تنتج طائرات بدون طيار من طراز (هيرمس)، التي شكلت عنصرا أساسيا خلال الحرب الأخيرة في استهداف المدنيين.^{٤٣}

خامساً- على الصعيد الاستراتيجي، ومستقبل دولة إسرائيل:

النخب الفكرية، والعسكرية في إسرائيل كانت سباقة في إدراك حجم المأزق الاستراتيجي، الذي تعانيه الدولة، وفتنت قبل المجتمع الإسرائيلي، لشكوك حقيقية في استمرار بقاء الكيان، وقدرته على الدفاع عن مشروعه الاستيطاني العنصري، وأن خيار القوة العسكرية المفرطة، والإذعان في قتل المدنيين كما حدث في الحرب

الأخيرة، لم يعد كافيا؛ لاستقرار الدولة، وإبقاء الفناعة بضرورة المشروع الصهيوني، ودوره في حماية يهود العالم، والحيلولة دون تحطيم مشروعهم، وتفرقهم في الأرض مرة أخرى. حتى إن هذه الشكوك وصلت أصدائها إلى أكبر تجمع لليهود في غير فلسطين المحتلة، أي في الولايات المتحدة. فقد أظهر استطلاع الرأي العام، الذي أجري في أوساط اليهود الأمريكيين أن (٧٥%) من الشباب الأمريكي اليهودي، لا يريدون ربط مصيرهم بمصير إسرائيل، وهو ما يعكس حجم الهوة بعد العدوان الأخير. وحسب القطاعات التي تمثل الليبرالية في إسرائيل؛ فإن السبب يعود إلى أن اليهود الأمريكيين بتوجهاتهم الليبرالية،



ضاقوا ذرعا بالسياسات التي تنتهجها الحكومات الإسرائيلية، والتي تناقض توجهات هؤلاء اليهود الإنسانية.^{٤٤}

وفي هذا السياق أشارت صحيفة (هآرتس) في مقالة أهد كتابها إلى حقيقة أن الكثير من النخب الإسرائيلية الليبرالية تبحث بصمت عن أماكن تستقر بها خارج إسرائيل، لا سيما (برلين)، أو (نيويورك)، أو (لوس أنجلوس). وفي هذا السياق، يرى المفكر الإسرائيلي (كارلوشتر نغير): أن اليهود الأمريكيين، والبريطانيين يؤمنون أن سلوك الحكومات الإسرائيلية، والنخب المرتبطة بها، يدل على أن الصهيونية في نسختها الليبرالية، قد وصلت إلى نهاية دربها، وأنه لا يمكن لليهودي أن يكون صهيونيا، وليبراليا في آن واحد.^{٤٥}

وفي مثال آخر يعبر عن موقف النخبة السياسية، والفكرية، والإعلامية الإسرائيلية، أو جزء منها، أشار الكاتب (يارون لندن)، ومقدم برامج حوارية في قناة التلفزة الإسرائيلية العاشرة، في مقالة له في صحيفة (يديعوت أحرונوت) إلى أنه: "مثل كثير من الإسرائيليين يتخوف من وطأة الخطر الداهم الذي يهدد إسرائيل؛ لهذا يستعد للبحث عن وطن آخر غير إسرائيل"، كما أبدى (لندن) تشاؤمه من مستقبل إسرائيل، وأشار إلى شعور متجذر لدى قطاعات واسعة من الإسرائيليين باليأس من قدرة الدولة على البقاء، ويرى (لندن): "أن المعضلة التي تواجهها إسرائيل، تتمثل في أن قيادتها غير قادرة على مواجهة التحديات، ولا تملك رؤية مستقبلية"، مضيفاً: "أن تعاطي إسرائيل الإشكالي مع قطاع غزة؛ أدى إلى اندلاع الحرب الأخيرة، التي مست معنويات كثير من الإسرائيليين، وفي السياق نفسه، حذر المفكر الصهيوني (روجل أفر) من أن الضياع الذي ينتظر إسرائيل يتمثل في تحولها إلى "دولة غير ديمقراطية تتحكم بها أقلية يهودية، ودولة تمارس الطغيان على شعب آخر، يعتمد على نظام قمعي قاسٍ، ينخر فيه العنف، والعنصرية".



ويتساءل عن مستقبل الدولة، قائلاً: "دولة يكاد اقتصادها ينهار بتحمل عبء النفقات الأمنية، وتهددها المقاطعة الدولية، ونخبها ينخر فيها الفساد، هي دولة ينتمي أغلب قاطنيها أن تتدخل قوة خارجية؛ لإنقاذها من نفسها".^{٤٦}

المحور الثاني: آثار العدوان، ونتائجه الاقتصادية.

تكبدت إسرائيل خلال عدوانها على قطاع غزة، الذي استمر (٥١) يوماً، خسائر اقتصادية فادحة، ومؤلمة، تكاد تتجاوز الخسائر الاقتصادية، التي تعرض لها قطاع غزة. وبلغت حجم الخسائر الإسرائيلية الاقتصادية دون الخسائر العسكرية بما يزيد عن (١٠) مليارات شيكل على أقل تقدير^{٤٧}، لكن للأسف الشديد؛ فإن الخسائر الاقتصادية الخاصة بإسرائيل من السهل تعويضها بدون معاناة، من خلال الدعم المالي الأمريكي، والأوروبي، وبشكل سريع، إلا أنه، ورغم ذلك فقد تركت تلك الخسائر العديد من الآثار السلبية في كافة القطاعات الاقتصادية الإسرائيلية؛ وأدت إلى انكماش، وخسائر، وعلى رأسها السياحة، والعقارات، والصناعة، والزراعة، والدعاية، والإعلام. وسوف يتم استعراض أهم تلك التداعيات على الاقتصاد الإسرائيلي فيما يأتي:

انكماش الاقتصاد الإسرائيلي، وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي:

جاء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في وقتٍ يعاني فيه الاقتصاد الإسرائيلي من أزمة نمو، ترافقت مع العدوان، مما فاقم تلك الأزمة مخلفة خسائر اقتصادية فادحة، كان لها الأثر البالغ؛ وأدت إلى انكماش في العديد من القطاعات الاقتصادية الإسرائيلية، وعلى رأسها قطاع العقارات، وقطاع السياحة. وحسب مكتب الإحصاء الإسرائيلي، فقد بلغ نمو الاقتصاد الإسرائيلي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤م، نحو (٠,٤%) على أساس سنوي، مقابل (٢,٢%) في الربع الثالث من عام ٢٠١٣م، وبلغ معدل النمو في



الربع الأول من عام ٢٠١٤م، نحو (٣,٢%)، ومعدل النمو في الربع الثاني من عام ٢٠١٤م، نحو (٢,٢%)^٨.

ويعود هذا التراجع الحاد في النمو خلال الربع الثالث من العام ٢٠١٤م، إلى انخفاض صادرات السلع، والخدمات، وذلك مقارنة بالربعين الأول، والثاني، وتراجع أعداد الشركات الناشئة، وكذلك انخفاض الإنفاق الاستهلاكي في إسرائيل. وسجل الاقتصاد الإسرائيلي، أدنى مستوى له بالنمو وهو الأسوأ خلال الخمس سنوات الأخيرة، وخفضت وكالة (موديز) للتصنيف الائتماني توقعاتها؛ لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لإسرائيل، خلال عام ٢٠١٤م، إلى (٢,٣%)، وذلك بخلاف توقعات صندوق النقد الدولي مع بدء عام ٢٠١٤م، بأن يبقى نمو الاقتصاد الإسرائيلي مستقرا خلال عام ٢٠١٤م، عند (٣,٤%)، إلا أن العدوان الأخير على خلال عام ٢٠١٤م، ومن المتوقع أن يحدث تباطؤ في نمو الاقتصاد الإسرائيلي بنسبة (٠,٦%)، خلال عام ٢٠١٥م.

أبرز القطاعات الاقتصادية التي تكبدت خسائر فادحة:

القطاع السياحي:

يعدّ القطاع السياحي أبرز القطاعات الاقتصادية، وأهمّها التي تكبدت خسائر فادحة. وحسب التقديرات الإسرائيلية، فقد بلغت خسائر قطاع السياحة نحو (٢) مليار شيكل^٩؛ وذلك نتيجة لخلو الفنادق، والمنتجعات السياحية، والمطاعم من السياح الأجانب، والمحليين. هذا بالإضافة إلى إلغاء ما يزيد عن (٥٠%) من الحجوزات السياحية الداخلية، وإلغاء أكثر من (٦٠%) من الحجوزات الخارجية الخاصة بتلك الفترة، التي تعدّ ذروة الموسم السياحي في إسرائيل، وقدرت الخسارة في إيرادات الفنادق الإسرائيلية في حدود (٣٤٠) مليون شيكل (٩٩ مليون دولار)^{١٠}، هذا بالإضافة إلى الخسائر الفادحة،



التي تكبدتها شركات الطيران الإسرائيلية، وعلى رأسها شركة (العال)، التي تكبدت خسائر بملايين الدولارات؛ نتيجة إلغاء العديد من حجوزات الطيران القادمة إلى إسرائيل، حيث تقلصت إيراداتها خلال الفترة، من يوليو إلى سبتمبر، إلى ما بين (٥٥) مليوناً، و(٦٥) مليون دولار، وتوقعت الشركة أن يكون لهذا الانخفاض في الإيرادات نتائج عكسية على أرباحها خلال عام ٢٠١٤م^{٥١}، إضافة إلى خسائر العديد من شركات الطيران العالمية، التي ألغت رحلاتها إلى إسرائيل؛ بسبب وصول صواريخ المقاومة الفلسطينية إلى مطار (بن غوريون)، الذي يعد من أكبر المطارات الإسرائيلية، وتسبب ذلك في عدم سفر آلاف الإسرائيليين، وبقاء آلاف آخرين في مطارات الدول التي ألغت رحلاتها. وسوف يستمر الأثر في القطاع السياحي؛ نتيجة التوقعات بانخفاض كبير في وصول السياح إلى إسرائيل، وسوف يمتد ذلك حتى نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٥م.

القطاع الصناعي:

تكبد القطاع الصناعي الإسرائيلي خسائر فادحة؛ نتيجة الحرب على قطاع غزة، تتجاوز (١,٢) مليار شيكل، منها نحو (٦٢٥) مليون شيكل في منطقة الجنوب، ونحو (٥٧٥) مليون شيكل في الوسط، وفي الشمال، حتى مدينة حيفا، وذلك حسب تقديرات اتحاد الصناعات الإسرائيلية^{٥٢}. وتأتي هذه الخسائر؛ نتيجة انخفاض الإنتاجية في العديد من المصانع بإسرائيل، وتوقفها بالكامل في المناطق الجنوبية المحاذية لقطاع غزة، حيث تم إغلاق (١٧٥٠) مصنع بشكل كامل خلال فترة الحرب، كما توقفت العديد منها داخل إسرائيل؛ نتيجة بقاء العمال في منازلهم، أو انضمام جزء منهم ضمن جنود الاحتياط خلال فترة العدوان. كما اضطرت أكثر من (٤٠%) من المصانع إلى دفع الأجور للعمال، دون قدومهم إلى العمل، وتكبدت الصناعات الغذائية، والقطاعات المرتبطة بها، خسائر تراوحت بين (٢٠%) و(٤٠%) في الجنوب، وبنسبة (٧%) في جميع المناطق



الأخرى، عدا انخفاض مبيعات التجزئة بنسبة وصلت إلى (٧٠%) في (سدیروت)، و(نتیفوت)، وحوالي (٦٠%) في (عسقلان)، و(أسدود)، و(٤٠%) في (بئر السبع).^{٣٠}

قطاع العقارات:

بفعل العدوان خلت مواقع البناء من العمال، خصوصا في الجنوب، وتوقف العمل في قطاع البناء بشكل كامل؛ مما أدى إلى تعثر المقاولين، وتأخرهم في تسليم الشقق السكنية للمواطنين، وحسب القانون الإسرائيلي، يتم إلزام المقاولين بدفع غرامة تأخير عن التسليم، بدل إيجار عن كل شهر تأخير، هذا بالإضافة إلى زيادة التكاليف على المقاولين؛ نتيجة تأخرهم في تسليم المشاريع خلال فترة (٥١) يوما من العدوان. وتضرر نحو (٥٠٠) مبنى خلال العدوان الأخير، (٨٠%) منها أصيبت بأضرار جزئية طفيفة، كتحطيم النوافذ، والضرر بالدهان، والقصارة، والأبواب، وأغطية النوافذ جراء الشظايا، وقدّر حجم الخسائر في قطاع العقارات بحوالي (٦٠) مليون شيكل.^{٣١}

القطاع الزراعي:

تعرض القطاع الزراعي في إسرائيل نتيجة الحرب لأضرار بالغة مباشرة، تمثلت في تلف العديد من الأراضي الزراعية؛ نتيجة مرور الدبابات، والمجنزرات من خلالها، في طريقها إلى قطاع غزة، حيث أخرجت تلك الأراضي عن نطاق الاستخدام الزراعي؛ نتيجة تحطم شبكات الري، والمعدات.

وتضرر ما يزيد عن (١٥) ألف دونم زراعي بشكل مباشر. هذا بالإضافة إلى الأضرار غير المباشرة، التي لحقت بالمزروعات؛ نتيجة تعطل الأعمال نحو شهرين. كما لحق بالمزارعين خسائر فادحة؛ نتيجة عدم تمكنهم من الوصول إلى أراضيهم الزراعية؛ للقيام بعمليات الري، والتسميد، وجني المحاصيل المثمرة؛ مما تسبب في تلف تلك المحاصيل،



إضافة إلى تعطل آلاف الدفيئات الزراعية، وقدرت خسائر القطاع الزراعي ما بين (١٥٠، ٢٠٠) مليون شيكل^{٥٥}. ومُنيت حظائر الماشية المتواجدة داخل نطاق (٤٠) كيلومتر من قطاع غزة، بخسائر وصلت لحوالي (٣٠) مليون شيكل؛ نتيجة تعرضها لصواريخ المقاومة، وعدم تمكن القائمين عليها من الوصول إليها، فنفتت أعداد كبيرة من الماشية؛ نتيجة تركها دون عقاقير بيطرية، ودون طعام، وشراب؛ لعدم التمكن من الوصول إليها، وتعدّ المنطقة الجنوبية بكاملها منطقة زراعية تتبع للكيبوتسات، والقرى الزراعية، التي تنتشر على كافة المناطق الجنوبية لإسرائيل.

قطاع الدعاية، والإعلام:

وجه العدوان على قطاع غزة ضربة قاسية لهيئات الإعلام، من: تلفزيون، وصحافة، وراдио، وإنترنت، وصناعة الدعاية في إسرائيل، وتجاوزت خسائره (١٥٠) مليون شيكل^{٥٦}، ففي الأسابيع الأولى من العدوان، بدأ الطلب على الدعاية يتقلص بنحو (٣٠%)، لكن الشاشة الصغيرة، واصلت كونها محملة بالدعاية، مثلما هو متوقع في تلك الفترة، ومع بداية الاجتياح البري لقطاع غزة، والتقارير الصادرة عن أعداد القتلى الإسرائيليين الكبير، توقف العمل في سوق الدعاية تماما، باستثناء حملات قليلة لشركات استغلت الوضع؛ لنقل رسائل وطنية، واضطرت هيئات البث، ومكاتب الدعاية الكبرى إلى إخراج العاملين في إجازة غير مدفوعة الأجر.

وفي المجال التلفزيوني، أضرت الحرب بنشاط السينما، ومئات المشاريع التلفزيونية، والبرامج الإعلانية؛ حيث أوقفت برامج الترفيه، التي تربح بشكل عام كثيرا من الأموال من الإعلانات، وأفرغ مكانها لصالح البث الإخباري منذ الجولة الأولى؛ مما أدى إلى خسائر بالملايين. ومن الخسائر أيضا في قطاع التلفزيون، استثمار ميزانيات ضخمة في البث



المنتقل، والأستوديوهات الخاصة، والسفريات، والمقابلات مدفوعة الثمن، حيث كان يتم استضافة الخبراء، الذين يحصلون على ساعات دفع إضافية. الأمر الذي أدى إلى انخفاض إيرادات القنوات بشكل كبير.

وتستند إيرادات القنوات التجارية في إسرائيل أساسا إلى الإعلانات التي تبث خلال البرامج الشعبية في أوقات الذروة، ولكن حين استبعدت هذه البرامج من الشاشة، انخفضت ميزانيات الإعلان أيضا.^٧

السوق المالية:

لم تتأثر السوق المالية الإسرائيلية بفعل العدوان، وسادت حالة التماسك في كافة أسهم الشركات المدرجة في البورصة، وعانت بعض الأسهم من بعض التذبذب خلال فترة العدوان، ولكن بتغيرات طفيفة، لا ترقى إلى الهبوط الحاد. وفي بداية العدوان، كان مؤشر جدول تل أبيب (٢٥) عند مستوى (١,٣٩١) نقطة، ومع نهاية العدوان، بلغ مستوى (١,٣٨٩) نقطة، أي بنسبة تغيير طفيف بنحو (٠,١%). أما جدول تل أبيب (١٠٠) فكان الانخفاض (٠,٧%)، وهو انخفاض قليل جدا، يمثل يوم واحد من التبادل. وفي أعقاب انتهاء العدوان مباشرة، ارتفع جدول تل أبيب (١٠٠) بمعدل (١,٤%). إن تماسك الأسواق المالية الإسرائيلية نابع من قوة الاقتصاد الإسرائيلي، وثقة المساهمين بالسوق المالي، وعدم تعرضه خلال العدوانيين السابقين على قطاع غزة في عامي ٢٠٠٨، ٢٠١٢م، لأي انخفاضات حادة.^٨

انخفاض قيمة الشيكل الإسرائيلي أمام العملات الدولية، وعلى رأسها الدولار الأمريكي:

ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي أمام العملات العالمية؛ بسبب الأزمة المالية، التي تواجه أوروبا، التي ساهمت في انخفاض اليورو، حيث تواجه بعض الدول الأوروبية،



وعلى رأسها اليونان، وإسبانيا، وإيطاليا، أزمة مالية خانقة. وساهم في ارتفاع الدولار صدور تقارير رسمية أمريكية حديثة، تتحدث عن ارتفاع أعداد الوظائف في الولايات المتحدة، أكثر من المتوقع، وانخفاض نسبة البطالة إلى أدنى مستوياتها منذ ثلاث سنوات، ومؤشرات إيجابي، لتعافى الاقتصاد الأمريكي، وارتفاع معدلات نموه. وفي أوقات سابقة، ومشابهة، كانت الحكومة الإسرائيلية تضخ كميات كبيرة من السيولة النقدية في السوق؛ للحد من ارتفاع قيمة صرف الدولار على الشيكل، لكن في هذه المرة المشكلة ليست في قيمة الشيكل فقط، بل في ارتفاع الدولار عالمياً، و انخفضت قيمة الشيكل الإسرائيلي مقارنة بالعملات الأجنبية بشكل حاد، ومضاعف، وذلك نتيجة؛ الخسائر الفادحة، التي تكبدها الاقتصاد الإسرائيلي خلال العدوان، الذي استمر (٥١) يوماً^{١٠}، وقبل بدء العدوان، بلغ سعر صرف الدولار الأمريكي (٣,٤١) شيكل، ومع انتهاء العدوان، بلغ (٣,٥٧) شيكل^{١١}، رغم تدخل البنك المركزي الإسرائيلي، بتاريخ ٧/٨/٢٠١٤م، في سوق العملات الأجنبية لشراء كمية من الدولارات تناهز (٤٠٠) مليون دولار، وذلك بغرض إضعاف العملة الأمريكية، التي صعدت مقابل الشيكل في الفترة الأخيرة، كما تدخل البنك المركزي الإسرائيلي، وخفض نسبة الفائدة مرتين، خلال شهري يوليو، وأغسطس الماضيين، حيث تم خفض نسبة الفائدة نهاية يوليو الماضي -بعد أسبوعين من الحرب الإسرائيلية على غزة- من (٠,٧٥%)، إلى (٠,٥%)، وفي نهاية أغسطس الماضي، قام بنك إسرائيل بالإعلان عن خفض آخر إلى (٠,٢٥%)، والذي وصفه حينها اقتصاديون، ومطلعون على الاقتصاد الإسرائيلي بالصدمة^{١٢}، ومع كل هذا، وبعد تكشف الخسائر الاقتصادية الإسرائيلية، هوى سعر صرف الدولار الأمريكي إلى (٣,٩٢) شيكل، وتجاوزت نسبة انخفاض قيمة الشيكل بنسبة (١٣%)، خلال أربعة أشهر من انتهاء



العدوان، وهي أعلى نسبة انخفاض لقيمة الشيكال مقارنة بالعملات الدولية، خلال الخمس سنوات الأخيرة.

تنامي حملات المقاطعة للمنتجات الإسرائيلية خلال العدوان:

إن مقاطعة المنتجات الإسرائيلية تعدّ واجبا وطنيا، وهي شكل من أشكال المقاومة السلمية ضد الاحتلال الإسرائيلي، الذي يسلب أرضنا، ومقدراتنا، ويصل إلى أكثر من ذلك بقتل أطفالنا، ونسائنا، وشيوخنا، ويدمر مقدرتنا من خلال الحروب، التي يشنها على قطاع غزة، والهجمات العسكرية على الضفة الغربية، ناهيك عن سياسة الحصار، والخنق التي يمارسها ضد قطاع غزة منذ عام ٢٠٠٧م، حيث تنامت تلك الحملات على المستويين، المحلي، والعالمي، بفعل المجازر التي ارتكبتها إسرائيل في قطاع غزة، وأنتجت بنتائج ملموسة، حيث شهدت كافة محلات البقالة، والسوبرماركت، والمجمعات التجارية في تلك الفترة إقبالا متزايدا على شراء المنتج الوطني مقابل تراجع حاد في مستوى الإقبال على المنتجات الإسرائيلية، إلا التي بات شراؤها يقتصر على التي ليست لها بدائل من المنتجات الوطنية، أو الأجنبية، وساهم ذلك في انخفاض الإنتاج لدى المصانع الإسرائيلية؛ لأن السوق الفلسطيني يعدّ الثاني للسلع، والمنتجات الإسرائيلية، وتقدر قيمة المشتريات الفلسطينية من إسرائيل بحوالي (٣,٥) مليار دولار سنويا.^{٦٢}

وعلى المستوى العالمي، نفذ الاتحاد الأوروبي، مطلع العام ٢٠١٤م، حملة مقاطعة اقتصادية، وتجارية، وثقافية، وأكاديمية للشركات، أو للمؤسسات الإسرائيلية، الضليعة بأي نشاط في مستوطنات الضفة الغربية، وألحقها بعد العدوان الأخير، بعقوبات اقتصادية، من أبرزها: وضع وسم (علامة مميزة) على المنتجات الإسرائيلية المصدرة إلى أوروبا؛ ليكون واضحا لدى المستهلك الأوروبي، أنه منتج قادم من (إسرائيل)، بهدف الضغط



تجارياً على الصادرات الإسرائيلية الموجهة لدول الاتحاد الأوروبي، وتجميد عدد من الاتفاقيات التجارية بين الاتحاد و(إسرائيل)، أو خفض سقفها، خاصة تلك المرتبطة بالشراكات في مراكز البحث العلمي، والصناعات الثقيلة. ويتكبد الاقتصاد الإسرائيلي خسائر مالية فادحة؛ بفعل حملات المقاطعة المحلية، والعالمية تصل إلى (٢٠) مليار دولار سنوياً، ويفقد السوق الإسرائيلي قرابة عشرة آلاف وظيفة سنوياً، وذلك حسب تصريحات وزير المالية في الحكومة الإسرائيلية (يائير لابيد).^{٦٣}

انخفاض الإيرادات الحكومية:

تسبب العدوان على قطاع غزة في انخفاض الإيرادات الحكومية الإسرائيلية خلال فترته، وقدرت سلطة الضرائب التابعة لوزارة المالية الإسرائيلية أن انخفاض دخل الخزينة الإسرائيلية تجاوز (١,٥) مليار شيكل؛ نتيجة انخفاض جباية الضرائب من المكلفين، كما توقعت أن يصل حجم التعويضات، التي سيتم دفعها لسكان مستوطنات غلاف غزة المتضررين بشكل مباشر، وغير مباشر، وعلى مدى (٤٠) كيلو متر، أكثر من مليار شيكل^{٦٤}. وتحملت الحكومة عديداً من الأعباء الإضافية خلال فترة العدوان، خصوصاً في القطاع الصحي؛ نتيجة انخفاض الإيرادات، وارتفاع النفقات؛ بسبب الإصابات الخطيرة في صفوف جنود الجيش الإسرائيلي، وحسب تقديرات وزارة الصحة الإسرائيلية، فإن الخسائر قدرت ما بين مبلغ (١٧٠) مليون شيكل (٤٩,٦ مليون دولار)، ومائتي مليون شيكل (٥٨,٣ مليون دولار).^{٦٥}

زيادة العجز في الموازنة الإسرائيلية لعام ٢٠١٥م:

تسبب العدوان على قطاع غزة في خلافات سياسية حادة بين كافة الأطراف الإسرائيلية المشاركة في الحكومة؛ نتيجة تحديد نسبة العجز في موازنة عام ٢٠١٥م،



وصلت إلى (٣,٤%)، وهي تمثل (٣%) من الناتج المحلي الإجمالي^{٦٦}. وطالب البنك المركزي الإسرائيلي بضرورة إيجاد تمويل عاجل، وسريع؛ لتلافي العجز في موازنة عام ٢٠١٥م؛ لأن الارتفاع الكبير في عجز الموازنة يمثل تدميراً للاقتصاد في إسرائيل. ومن الاقتراحات المقدمة؛ لتمويل العجز، الاستدانة من البنوك، أو التوجه على الاستدانة من الدول الصديقة، على أن يتم تعويضه فيما بعد، من خلال رفع ضريبة القيمة المضافة (تبلغ حالياً ١٨%)، والضريبة المفروضة على السلع الكمالية (تصل إلى ٥٠%)، وإلغاء الإعفاء الضريبي، الذي أقرته الحكومة قبل نحو (٣) أشهر، على شراء الإسرائيليين المنازل للمرة الأولى. وتبلغ قيمة الإيرادات المالية، في حال ألغت إسرائيل الإعفاء الضريبي على شراء المنازل للمرة الأولى، نحو (٢,٥) مليار شيكل (٧١٥ مليون دولار أمريكي)، وخفض الإنفاق في الوزارات، والمؤسسات الحكومية.

حال عدم تمويل العجز، سوف ترتفع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وسيؤدي ذلك في المستقبل إلى ارتفاع كبير في الفائدة على الديون، والتي بلغت قيمتها (٣٨) مليار شيكل (١٠ مليار دولار) في العام ٢٠١٣م. وبلغ الدين العام لإسرائيل خلال العام ٢٠١٣م، ما يقارب (٦٨%) من الناتج المحلي الإجمالي، وتسعى الحكومة الإسرائيلية إلى خفض النسبة إلى (٦٠%) خلال السنوات الست القادمة، حسب تصريحات وزير المالية الإسرائيلي السابقة، وتراجعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي، خلال ٢٠١٣م، إلى نحو (٣٧) مليار دولار، مقارنة مع إجمالي الناتج المحلي للعام الذي سبقه ٢٠١٢م، حين بلغ آنذاك قرابة (٢٥٧) مليار دولار^{٦٧}. ونستخلص مما سبق أن الاقتصاد الإسرائيلي قوي، ويعدّ من أقوى اقتصاديات العالم. فكافة الأضرار، والخسائر، التي لحقت به رغم ثقلها، إلا أنه قادر على التعافي منها،



وبشكل سريع؛ بسبب الدعم الغربي عامة، والأمريكي خاصة، لدولة الاحتلال التي يعدّ وجودها في قلب العالم العربي مصلحة غربية، وأمريكية محضة.

المحور الثالث: آثار العدوان ونتائجه الأمنية

تعتمد إسرائيل في حربها ضد العرب منظومة أمنية قادرة، وقوية تقدر من خلالها مواطن القوة، والضعف، وتسدد غرار ذلك ضربات للخصم تلتقط عبرها صورة الانتصار. هذه القاعدة ظلت صحيحة في مسار حروب إسرائيل ضد العرب، حتى بلغ الكبر في القيادات الأمنية الإسرائيلية مبلغه، حين قال أحد الضباط الكبار في جهاز الموساد الإسرائيلي: "إن حجم المعلومات، والتأثير، الذي نملكه في الوطن العربي جعلنا نؤثر في القرارات السياسية، والمجتمعية". حديث الضابط الكبير، كما نقلت ذلك القناة الثانية، تجاوز التأثير إلى وصف ما لديهم من معلومات عن الشرق، يفوق أجهزة الاستخبارات العالمية مجتمعة؛ بسبب كثرة الجواسيس، وبسبب المنظومة التجسسية، والتقنية الحديثة، التي يمتلكها الأمن الإسرائيلي. هذا لم يكن فقط لدى الموساد وحده، بل كان وصف جهاز الأمن العام (الشاباك)؛ لعمله في الأراضي الفلسطينية (كالنقش يتقن في صناعة الخطوة التالية)، في إشارة إلى عمق القدرة على الفلسطينيين.

في قراءة الأمن الإسرائيلي، تستطيع الوصول إلى خلاصة أن هذا الجهاز يعد حلم الإسرائيلي وسعده، في حال تم قبوله للعمل في أحد أذرع الأمن الإسرائيلي، لما يتمتع هذا الجهاز من سمعة تفوق الأسطورة، ويتناقل المجتمع عنها الأساطير، وحكايات المستحيل. مستحيل القصص، ونقش الإثارة فيها (حطمه غزة)، ووضعت على كل مفترق من مفترقات الثقة في المنظومة الأمنية علامات استفهام؛ حتى باتت الشهور الثلاثة الأخيرة شاهدة على نقد كبير للأمن الإسرائيلي الداخلي، والخارجي، بل تجاوز النقد إلى الحديث



عن عجز، خاصة بعد كشف المعضلات، التي واجهت إسرائيل في الحرب الأخيرة على غزة. هذا الحديث جعل المجتمع الإسرائيلي يفقد الثقة بمنظومة الأمن؛ مما أدى بأمن المجتمع الإسرائيلي، الذي بات يبحث في معاشه عن طريق يحار فيه؛ لاستجلاب أمن يمكنه من العيش المستقر في مناطق الجنوب على الأقل.

الأجهزة الأمنية المشاركة في الحرب على غزة:

تتكون المنظومة الأمنية في إسرائيل من ثمانية أجهزة رئيسية، عملت كلها بشكل فاعل في الحرب الأخيرة على قطاع غزة، بنسب متفاوتة، وعلى رأس الأجهزة الثمانية.

١. وزارة الدفاع المكتب الأمني التابع للحكومة:

وظيفة هذا الجهاز مراقبة عمل الجيش، والأمن الإسرائيلي، ويقدم تقديرات عن الحالة، التي فيها الجيش، خاصة في الحرب، كما يقع على عاتقه، تزويد الحكومة الإسرائيلية، ممثلة برئيس الوزراء بالتطورات الأمنية الخارجية، والداخلية على شكل ما يعرف بتقدير الموقف. هذا الجهاز وقع على عاتقه حمل ثقيل في الحرب على غزة، بوصفه القريب من حالة الخلاف في المنظومة السياسية، التي يقع على عاتقها اتخاذ الخطوة التالية في الحرب.

٢. الجيش الإسرائيلي، أو ما يعرف ب(أمان):

يقع على عاتق هذا الجهاز قراءة التقارير الأمنية الواردة من كافة الأجهزة الأمنية، وتحليلها. ويقوم بإجراء مقارنة لها؛ لتحويلها إلى موقف يزود به الجيش الإسرائيلي، وهيئة أركانه، ويعدّ جهاز أمان الأساس الناظم لحركة الجيش في الميدان، وعينه التي تتيح له الحركة على الأرض. اتهم هذا الجهاز في الحرب على قطاع غزة بالبطء في معالجة المعلومات، التي تصل إليه من جهاز الأمن العام، خاصة في قضية الأنفاق، كما اتهم



بالعجز في تقدير ظروف المعركة؛ مما أوقع الجيش في أكثر من مأزق، خاصة في مناطق الاشتباك في الحرب البرية.

٣. مصلحة الأمن الإسرائيلي، جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك):

هذا الجهاز يتبع مباشرة لمكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي، وهدفه الدفاع عن الأمن الداخلي الإسرائيلي من أي خطر داخلي، وله العديد من المهمات، من أبرزها: تجنيد العملاء في المجتمع الفلسطيني، وسابقا العملاء في مناطق الجنوب اللبناني، بالإضافة إلى تحصين المجتمع من عمل الأجهزة الأمنية العالمية، التي تسعى إلى المس بأمن إسرائيل بالتعاون مع الشاباك. كما يقع على عاتق هذا الجهاز حراسة الشخصيات الإسرائيلية البارزة، والقيادية في المجتمع، التي يخشى الأمن الإسرائيلي استهدافها. كما تعدّ مهمته الرئيسية القضاء على الإرهاب، الذي يهدد الدولة، سواء من الداخل، والصفة الغربية وغزة من خلال ما يعرف بجمع المعلومة، وتحليلها، وتوجيهها إلى الجيش الإسرائيلي؛ لإفشالها. مس دور هذا الجهاز في قطاع غزة كثيراً من الصعوبات؛ بسبب انسحاب الجيش الإسرائيلي، حيث اعتمد في عمله خلال هذه الفترة، عمل الشبكات القديمة، التي جندها الجهاز، أو أضاف إليها من خلال التجنيد عبر المعابر، أو وسائل الاتصال الحديثة. كما أفرد هذا الجهاز بالتعاون مع الجيش الإسرائيلي، وحدات من المتابعة الإلكترونية، سواء ما ارتبط بالتجسس على بعضها، واختراق بعضها الآخر، التي تشكل من حيث المعلومات الجزء المهم، الذي تستفيد منه المنظومة الأمنية الإسرائيلية في متابعة المقاومة الفلسطينية.^{٦٨}



٤. الموساد:

ويتركز عمل هذا الجهاز في الخارج، ويتمثل عمله مع جهاز الشاباك، لكن خارج حدود إسرائيل، وينشط هذا الجهاز بمتابعة تسليح إيران، وتطور التسليح في الشرق الأوسط، بالتوازي مع الاستخبارات العسكرية، بالإضافة إلى زرع عملاء في كافة الدول الصديقة، والعدوة، كما يوكل إليه تنفيذ عمليات خاصة في عمق الدول، كالاغتيالات، وغيرها من عمليات تفجير المقدرات المعادية. ونشط هذا الجهاز بمتابعة (حماس) في الخارج، وقيادتها، وعملية التسليح، التي تقودها الحركة، بالإضافة إلى العلاقات التي تربط الحركة بمؤسسات، ودول حليفة لـ (حماس).

٥. أجهزة وزارة الأمن الداخلي:

والتي تختص بحماية المجتمع أثناء الحرب، ويقع على عاتقها فرض الانضباط أثناء الحرب على غزة، وتحذيره من الصواريخ، عبر ما يعرف بنظام الإنذار المبكر، كما تقود خطط الإجلاء، وتساءل عن حركة المجتمع، وإدارة ملفات الإنقاذ.

هذا الجهاز كان من بين الأجهزة، التي أشير لها بالفشل في حرب غزة، من خلال تقارير صحيفة، ومظاهرات ميدانية نادت بإقالة وزيرها.

٦. شرطة إسرائيل:

شارك جهاز الشرطة الإسرائيلية بفاعلية في الحرب على غزة، من خلال ما يعرف بدعم الجبهة الداخلية، وتأمين المجتمع من حالة الفوضى، وتولي الأمن من تسلل عناصر مقاتلة إلى عمق الأراضي الإسرائيلية أثناء الحرب.



٧. مصلحة السجون:

عمد هذا الجهاز وضع كافة إمكاناته تحت تصرف جهاز الأمن العام، الذي تولى التحقيق مع المعتقلين من قطاع غزة.

٨. الدفاع المدني التابع لوزارة الداخلية:

توكل لهذا الجهاز مهمات معالجة آثار الحرب، والإصابات، الخرائط، ونشط هذا الجهاز في مناطق الجنوب، والوسط؛ بسبب كثرة الصواريخ، التي تساقطت على المدن الإسرائيلية.^{٦٩}

مظلة هذه الأجهزة الإسرائيلية ما يعرف بوزارة الدفاع، التي قادها وزير الحرب (بوجي يعالون)، الذي ينتمي إلى حزب الليكود، قائد الائتلاف الحكومي، والمعروف عنه تبني نظرية الحرب، التي كان يروج لضرورتها جهاز الاستخبارات العسكرية (أمان)، والتي ظلت تطالب زيادة ميزانية الجيش بما يقارب (٤) مليار شيكل.^{٧٠}

وعكفت وزارة الحرب (الدفاع)، تأمين احتياجات الجيش، ورعاية متطلباته، كما أشرفت على ما يعرف بإمداد الجيش (لوجستيا)، والإشراف على التصنيع العسكري، بالإضافة إلى تأمين الأسلحة، والذخائر طيلة أيام الحرب، فضلا عن ترتيب العلاقة بين قطاعات الأمن المختلفة، والإشراف على ذلك^{٧١}، كما عملت طيلة أيام الحرب على تهيئة القبة الحديدية، وتزويدها بالصواريخ اللازمة، والتواصل بهذا الشأن مع الولايات المتحدة.^{٧٢}

- فشل الأجهزة الأمنية في دورها

يجمع كثير من النقاد، والباحثين، والخبراء في إسرائيل على أن حكومتها فشلت في كثير من المراحل في إدارة العمل الأمني، والاستخباراتي، والمخابراتي خلال الحرب



الأخيرة على غزة، وما سبقها. يقول (يوني بن مناحم): إن الحرب الأخيرة على غزة كشفت الفشل الاستخباراتي، الذي عانت منه الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، فلم تستطع المنظومة الأمنية في إسرائيل تقدير القوة الحقيقية، التي تمتعت بها (حماس)، سواء ما تعلق بالجاهزية العسكرية، وتقدير طرق عملها، وحتى المنهجية، التي تفكر بها (حماس)؛ للتصعيد مع إسرائيل في حال المواجهة، وما قبلها^{٧٣}. من جانبه قال الكاتب الإسرائيلي (عمير رففورت): إن الفشل الاستخباراتي الكبير منذ انسحاب إسرائيل من غزة، وما تبعها من حروب، تلت ذلك، خاصة في الحرب الأخيرة، يضاف إلى ذلك ما أظهرته (حماس) في العرض العسكري الأخير في غزة، دل على أن المنظومة الأمنية تعاني من فشل استخباري واضح يحتاج إلى معالجة. وتابع الكاتب: إن هذا الفشل، لم يقف عند الحدود العملياتية، بل تجاوزه إلى تبادل الاتهامات بين الشاباك الإسرائيلي، والموساد؛ ليلقي كل طرف المسؤولية على الآخر في صورة أربكت المشهد الأمني في إسرائيل؛ ليضيف الكاتب: هذا الإرباك الكبير مقابل (حماس) في غزة، خلق توترا محموما داخليا بين (الشاباك)، و(أمان)، وكذلك بين (الرمتكال)، وقيادة (الشاباك)، حول ملفات جوهرية في الحرب، أهمها: تقدير نيات (حماس)، وتوجهاتها في الحرب. بالإضافة إلى قدرة الصمود لديها^{٧٤}، فالخبراء في إسرائيل عند حديثهم عن الجانب الأمني، وقدرات إسرائيل في مواجهة (حماس)، خلال المعركة الأخيرة، يشيرون إلى أهم القضايا، التي فشلت إسرائيل في معالجتها، قضية الأنفاق، التي كشفت المدى الذي وصل إليه الفشل الاستخباري، رغم أن العنوان الكبير على المواقع الاستخبارية، لا شيء مخفي عن أجهزتنا الاستخبارية^{٧٤}، وللدلالة على عمق الأزمة، قال الجيش الإسرائيلي في وصف عمل المنظومة الأمنية الإسرائيلية: إن المعلومات الاستخباراتية، التي زود بها الجيش من قبل الأجهزة الاستخبارية فيما يتعلق بالأنفاق، أو الصواريخ، ومداهما، اعتراه كثير من المشاكل،



التي كان لها الأثر في الأداء أثناء المعركة^{٧٥}. المراقبون في إسرائيل، وضعوا جملة من العناوين، التي فشل الأمن الإسرائيلي في إنجازها، التي كانت واضحة في الحرب الأخيرة على غزة، والتي يمكن تلخيصها بالآتي:

أولاً- الفشل في تقدير جاهزية (حماس) للحرب، وقوتها، خاصة بعد سنوات الاستعداد، التي كانت تعمل (حماس) على تجهيز قدراتها.

ثانياً- فشلت الأجهزة الأمنية في تقدير المدى، الذي يمكن لـ (حماس) الاستمرار في الحرب في ظل الهجوم الإسرائيلي الكبير.

ثالثاً- حجم الأثر، الذي ستحدثه (حماس) من خلال قدراتها في المجتمع الإسرائيلي، وحجم العمليات، التي يمكن تنفيذها^{٧٦}.

الحديث عن الفشل، ظل تحت السيطرة، لكن الخلافات بين أذرع الأمن، خاصة بين جهاز (أمان) التابع للجيش، و(الشاباك)، وصل حد التصعيد المتبادل على خلفية تقدير الموقف من غزة، جهاز (أمان)، كان يرى أن: الحرب الأخيرة، جُرّت إليها إسرائيل، وكان بالإمكان تفاديها. فيما يعتقد (الشاباك): أنه كان لا مفر من خوض الحرب، مما أثار موجة من التعريض بالمسؤولية عن الحرب فيما بينهما^{٧٧}، وعلى خلفية هذه الاتهامات المتبادلة قام رئيس الوزراء الإسرائيلي بزيارة سريعة، ومفاجئة؛ لمقر قيادة (أمان)؛ لتهنئة روعهم، قائلاً: إن المعلومات، التي تحصلتم عليها، كانت ثروة كبيرة خلال حرب غزة الأخيرة، كما طالب الأطراف بالتوقف عن التصريح حول هذا الموضوع^{٧٨}. الكاتب الإسرائيلي (شاي ليفي)، ذكّر الإسرائيليين بحجم الفشل الأمني في قطاع غزة، قائلاً: إننا لسنا بحاجة إلى كثير من الأدلة للحديث عن الفشل الاستخباري، الذي تعانیه إسرائيل، فمجرد عدم القدرة، خلال سنوات طويلة، على معرفة مكان الجندي الإسرائيلي (شاليط)؛



فإن ذلك فشل استخباري كبير^{٧٩}. هذا الحديث جاء أيضا، على لسان وزير الدفاع الإسرائيلي (موشيه يعلون)، الذي قال: "إننا بحاجة ماسة إلى إدخال أسلحة استخباراتية جديدة؛ لتطوير عمل المخابرات الإسرائيلية"^{٨٠}.

- انعكاس فشل الأجهزة الأمنية على أداء الجيش

الفشل الاستخباري الإسرائيلي، أثر بشكل كبير في أداء الجيش على ساحات المعارك، وفي أداء الجيش برأ، وجوآ، وهذا كان حاضرا في مسألة الأففاق الفلسطينية، وعدم اكتشافها، ومعرفة عددها، وجاهزيتها. بالإضافة إلى أماكن تخزين الصواريخ، وعمليات المقاومة الخاصة على الأرض؛ مما أربك عمل الجيش الإسرائيلي. هذا الواقع، أربك الجيش، وأثار موجة من التوتر مع الأجهزة الاستخباراتية، التي عُدت غائبة في الميدان. الأجهزة الاستخباراتية الإسرائيلية، دافعت عن نفسها، قائلة: "إن الأمن قدم معلومات واضحة عن تعاطف قوة (حماس)، وتوجهاتها، لكن، لماذا لم يقم الجيش بعملية الاستعداد؟ يرى الجيش أن: نقص المعلومات الاستخباراتية الحقيقية، كان وراء عدم تمكين الجيش من العمل على الأرض، بل إن الأخطر، هو: اعتراف الجيش أن نقص المعلومات حول طبيعة ما يدور على الأرض، أفقد الجيش كثيرا من عناصر القوة"^{٨١}. الكاتب الإسرائيلي (يونايف زيتون) أضاف: "إن الفشل لم يكن فقط على مستوى الأداء، بل وصل الانعكاس إلى وحدة الرأي في مؤسسة الجيش، والذي أدى إلى خلافات داخل قيادات الجيش، وتناقضات كبيرة في التصريحات"^{٨٢}. وأشار الكاتب: إن ما يجب أن نعهده الفشل الأكبر، والذي ورط إسرائيل، والجيش في أزمة، تقديرات الجيش الأمنية قبل الحرب الأخيرة على غزة؛ أدت إلى تشويش عمل الجيش، وعدم استعداده الجيد للحرب، فعندما يعلن وزير الدفاع، قبل الحرب بعشرة أيام أن: (حماس) لا تتوي التصعيد، وستقوم



بضبط النفس؛ فمعنى هذا التصريح، أنه اعتمد معلومات جهاز (أمان)؛ لذلك، فإن استعدادات الجيش، لم تكن كما يجب، بل إن الجيش بدأ المعركة بأسلوب المتردد.^{٨٣}

مؤشرات الفشل جاءت أيضا في التحقيق النهائي لسلاح الجو الإسرائيلي، الذي جاء في ملخصه: "إن المعلومات التي زود بها، خلال الحرب الأخيرة على غزة، من قبل جهاز (أمان)، فيما يتعلق بالأنفاق، ومدى الصواريخ، كان فيه كثير من المشاكل؛ وأدى إلى غارات غير ناجعة، أو مفيدة"^{٨٤}. المحللون وجدوا إرباك الجيش، ظلت بالإمكان السيطرة عليه، لكن ما لم يكن احتمالها في الحرب، أن ينعكس الضعف في إدارة الأمن على المستوى السياسي، والقيادات الأمنية، حيث تقابجا الطرفان من مجريات الحرب، وتطورها، وبطء الإنجاز فيها، وانعدامه أحيانا. ومنذ اللحظة الأولى، كانت تسعى القيادة السياسية، والعسكرية الوصول إلى شخصيات سياسية، وأمنية بارزة في (حماس)؛ لاغتيالها، ولكن هذا لم يحدث، ويقول (يوسي تسرويا): إن أجهزة الاستخبارات فشلت في هذا الجانب، وتسببت بتخبط، وإحباط في الروح المعنوية لدى الجيش الإسرائيلي، الذي ظل يبحث طيلة الوقت عن صورة كبيرة للنصر^{٨٥}. النقاش في إسرائيل لم يقف عند حد الأداء، بل تبعه نقاش عن الاستراتيجيات. (امنون لورد) أحد الكتاب الأمنيين قال: إن الفشل الاستخباري الكبير؛ أدى، وسيؤدي إلى كوارث استراتيجية كبيرة، كما أدت في الواقع إلى عدم كسب الحرب الأخيرة في قطاع غزة، وخلص (لورد) إلى أن استخبارات إسرائيل أصبحت خيالية على المستوى التكتيكي، حتى لو نجحت في اغتيال (محمد الضيف) برأيه، فماذا سيغير هذا الموضوع؟^{٨٦}

الحديث عن مؤشرات الفشل، مثير في الحرب الأخيرة على غزة، لكن ما أوجز هذا المحور التقرير، الذي أعده مراقب الدولة عن استعدادات الجيش، ووضع الأمن



الإسرائيلي، قائلا: في أحد فصوله: "إنه في حال لم تكن تملك استخبارات جيدة؛ فإنك على الأرض، وفي ساحة المعركة، لن تعرف شيئا".^{٨٧}

- الواقع الأمني للمجتمع الإسرائيلي

إن الحرب الأخيرة على قطاع غزة، أعادت التأكيد على المستوى الاستراتيجي أن الوجود الآمن لليهود في فلسطين، لن يتأتى بوصف هذا الوجود احتلالا حقيقيا للأرض الفلسطينية، وبذلك أدرك المواطن الإسرائيلي أن عيشه في دولة غريبة وسط سكان أصليين صعب للغاية. هذا الواقع الوجودي غير الطبيعي، جعل المواطن في إسرائيل يتساءل عن إمكانية تغيير الوضع الأمني الخطير، خاصة في ظل خوض إسرائيل حروبا بشكل مستمر، وارتفاع مستوى الكراهية لها في العالم. حالة الرعب، التي عاشها المستوطن في إسرائيل طيلة أيام الحرب، كانت كبيرة للغاية، خاصة مناطق جنوب إسرائيل، ثم تلا ذلك مدن الوسط؛ بسبب كثافة الصواريخ، التي أطلقتها المقاومة. الأمر الذي وضع السكان تحت تعليمات؛ أشعرتهم بفقدان الحرية، كمنع التجمعات الكبيرة، وإلغاء الدراسة، ووقف العمل في الأماكن المفتوحة، وإلغاء المواسم الترفيهية، والحفلات الليلية. بالإضافة إلى منع التنقل المفتوح، إلا من خلال الاطمئنان بوجود أماكن محصنة. قيادة الجيش الإسرائيلي وفق هذه الظروف، أمرت بالتعاون مع قيادة الجبهة الداخلية، بفتح الملاجئ، وإنشاء أخرى جديدة في كل حي^{٨٨}، لكن الواقع الخطير غير مسبوق في حروب إسرائيل مع المقاومة الفلسطينية؛ إذ أصبح الوجود الإسرائيلي في مستوطنات الجنوب، خطرا مما تسبب في هجرة المستوطنين من مستوطناتهم، جراء استمرار تساقط الصواريخ. حيث تم إخلاء مستوطنتي (ناحل عوز)، و(العين الثالثة)، الموجودتين في غلاف غزة، كما غادرت عائلات بالكامل اتجاه الوسط، والشمال، حيث أشارت التقارير خلو (٨) مستوطنات من سكانها بشكل كامل. بالإضافة إلى تكديس الفارين من عمق



الجنوب، إلى وسط إسرائيل، رغم أن رئيس هيئة الأركان طالبهم بعدم الخروج، لكن فقدانهم للأمن الشخصي؛ أدى إلى تفضيلهم الخروج.^{٨٩}

الحديث عن خوف الصواريخ، لم يكن هينا في الحسابات الإسرائيلية، حيث بلغ عدد صفارات الإنذار المنطلقة بشكل يومي، أكثر من (١٦٠) مرة، ما بين الجنوب، والوسط، مما يعني أن المواطن الإسرائيلي قد تعكر صفو حياته (١٦٠) مرة، ينتقل فيها المواطن الإسرائيلي إلى الملاجئ مع أسرته بشكل هستيرى طيلة (٥١) يوما. هذا الواقع، أظهر ما يعرف بصدمة المجتمع الإسرائيلي. الأمر الذي تسبب -حسب معطيات المستشفيات الإسرائيلية- إلى إصابة أكثر من (٣٦٠٠) إسرائيلي، بحالات الهلع في إحصاءات مقتضبة من بعض مستشفيات الوسط، والجنوب، نشرت على صفحات المستشفيات الخاصة. الحديث عن الإصابات النفسية، رافقه حديث آخر في جلسة الخارجية، والأمن الإسرائيلي في اليوم الـ(٣٠) من الحرب، نقلته القناة الثانية العبرية، أن عدد الطلبات؛ لإصلاح الأضرار تجاوز (٤٠٠٠) طلب من المواطنين؛ مما دفع وزير المالية الحديث عن موازنات بملايين الشواكل؛ لعمليات الإعمار. ومما زاد الطين بلة، خاصة في مناطق الجنوب، تزامن خطر الصواريخ مع الخطر الخاص بالأنفاق، والذي أدى إلى هوس عند سكان الجنوب، جراء هذه المشكلة الاستراتيجية، وأصبح مصطلح حادث أمنى كبيرا في الجنوب، بمثابة مفتاح الرعب فيه، فقد تكررت هذه الحوادث كثيرا، حيث طلب من السكان البقاء بالقرب من الملاجئ، والمباني المحصنة^{٩٠}. في المقابل، أظهر الرعب، والخوف في الجنوب، والوسط، قيادة أمنية، وسياسية خائفة، تهرب حين سماع صوت صفارات الإنذار أمام شاشات التلفزة. هذا الأمر حدث مع وزيرة العدل الإسرائيلية (تسفي لفعني)، التي نجت من الموت بأعجوبة، وكذلك وزير البيئة (عمير بيرتس). بالإضافة إلى الوزير (نفتالي بينت)، الذي فر من أمام الكاميرات، ذات الحدث، وقع أيضا مع



(نتنياهو)، الذي ارتبك في مؤتمر صحفي، بعد تعرض (تل أبيب) لإطلاق الصواريخ. لكن الذي فجر الأوضاع في صفوف الإسرائيليين، إلغاء وزير الدفاع الإسرائيلي زيارته للجنوب؛ خوفا من استهدافه على يد المقاومة. وفرار قائد المنطقة الجنوبية (سامي ترجمان) من مستوطنات الجنوب، ووضع المستوطن الإسرائيلي في تساؤل حول قدرته على الصمود في هذه المنطقة. على إثر ذلك، تم اتهام القيادة العسكرية، وكذلك السياسية أنها قيادة تفقد المبادرة، والحرص على الناس؛ لتركها سكان الجنوب طوال هذه الفترة أمام هذا الخطر المحدق. حسب التقارير الإعلامية المصورة أثار سكان الجنوب جملة من المناقشات: أليست هذه الأنفاق موجودة منذ زمن؟ أين الاستخبارات؟ أين الجيش؟ نحن أمام خطر حقيقي، نحن لا نصدق حديث القضاء على كل هذه الأنفاق، لماذا لم يتم وضع خطة مسبقة لمواجهة هذا الخطر؟^{٩١} الهوس من الأنفاق وصل حد الهذيان لدى المواطن الإسرائيلي في الجنوب، حيث رفع العديد من المواطنين الإسرائيليين شكاوى؛ أنهم يسمعون حفريات تحت البيت، ويشعرون بنفق (ما) سيخرج من بيتهم، وبحركة دائمة تحت البيت^{٩٢}. نائب سابق في الكنيست الإسرائيلي قال: "إن سكان الجنوب تحدثوا عن وجود أصوات حفريات تحت بيوتهم، لكن تم إسكاتهم، ولم تؤخذ شكاويهم على محمل الجد"^{٩٣}. الحال السيئ في الواقع الأمني، ليس في الجنوب فحسب؛ بل في منطقة الوسط، إذ تأثر كثيرا، رغم أنه لم يصل إلى مستوى السوء في منطقة الجنوب، لكن كثافة الصواريخ باتجاه الوسط، والمفاجئة، التي أحدثتها المقاومة؛ أدت إلى الشعور بفقدان الأمن لدى سكان منطقة الوسط كذلك.^{٩٤}

- ردة فعل المجتمع الإسرائيلي

على خلفية فقدان الأمن الشخصي، رفض كثير من سكان الجنوب العودة إلى مستوطناتهم، حتى بعد انتهاء الحرب. تقارير الصحافة الإسرائيلية، كتبت عن وجود تمرد عند



سكان الجنوب، الذين لا يودون العودة إلى بيوتهم؛ خوفاً على حياتهم، بل ذهبوا أبعد من ذلك، عبر البحث عن مكان آخر، آمن سواء، في الوسط، أو الشمال، قائلين: إننا لا نستطيع أن نربي أبناءنا في مثل هذه الأجواء الصعبة، بل من المستحيل الحياة في العديد من مناطق الجنوب^{٥٠}. أما الجزء الآخر، الذي عاد إلى مساكنه في الجنوب، فقد أكدوا أنهم عائدون، رغم تيقنهم من أن الوضع الأمني مخيف، وهم يشعرون أن هناك خطراً كبيراً يهدد حياتهم، فيما عبر جزء آخر: أنهم عائدون لفترة وجيزة، ولحين انتهاء الفصل الدراسي؛ ليسهل انتقالهم إلى مكان آخر. في هذه الفترة بدأ مصطلح اللجوء يغزو الإعلام الإسرائيلي، حيث تناقلت وسائل الإعلام حديثاً على لسان إسرائيليين: "إننا أصبحنا لاجئين في وطننا، وإننا بتنا مثل الشحاذين، بعد أن فقدنا أمننا الشخصي، في مناطق سكننا في الجنوب".

لم يقتصر أمن الحياة على المواطن الإسرائيلي، بل اجتازه إلى أمن الأسرة الاقتصادي، فقد أظهرت الإحصاءات الاقتصادية تراجعاً كبيراً في حجم المبيعات؛ مما تسبب في خسائر كبيرة، سواء على صعيد المهن الصغيرة، والكبيرة في مناطق الجنوب، والوسط. تقدر خسائر هذا القطاع بما يزيد عن مليار شيكل، حيث ذكر رئيس لجنة الأموال في الكنيست النائب (سلوفنسكي): هناك أضرار اقتصادية كبيرة. وقدرت الخسائر الاقتصادية الصناعية، بما يقارب المليار شيكل، حيث أوردت صحيفة (كول حاي) الإسرائيلية بعد بحث أجري على نحو (١٠٠) مصنع، إذ وزعت الخسائر بين (٤٠%) في مناطق الجنوب، و(٥٠%) في منطقة الوسط، وتل أبيب، حيث تعدّ هذه المنطقة أهم المناطق الاقتصادية، و(١٠%) في مناطق الشمال. كذلك تحدثت العديد من التقارير عن نزول حجم المبيعات في الأسواق الإسرائيلية؛ فقد ذكرت صحيفة (يديعوت أحرزوت) الإسرائيلية: أن نسبة النزول في المبيعات في الجنوب، وصلت إلى نحو (٥٠%) في الجنوب و(٣٠%) في مناطق الوسط. هذه النبذة القصيرة، هي مؤشر أردناه؛ للدلالة على السلوك الإسرائيلي. الأمر الذي سنتناوله فصول أخرى بشكل تفصيلي أكبر.



مراجع الفصل التاسع:

- (١) <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAEA260CW20140308>
- (٢) صحيفة فلسطين ٣_٧_٢٠١٤م.
- (٣) <http://alresalah.ps/ar/index.php?act=post&id=79073>
- (٤) <http://www.alquds.co.uk/?p=258779>
- (٥) <http://www.youm7.com>
- (٦) صحيفة فلسطين ١٥/٧/٢٠١٤م.
- (٧) المركز الفلسطيني للإعلام ٢٩/٧/٢٠١٤م.
- (٨) المصري اليوم ٢٠/٠٨/٢٠١٤م.
- (٩) جريدة القدس ١٥/٠٨/٢٠١٤م. <http://www.alquds.com/news/article/view/id/519372>
- (١٠) الجزيرة نت ١٧/١٢/٢٠١٤م. نضال محمد وتد، كتله اليمين هي الاكبر رغم تراجع قوة الليكود الإسرائيلي، صحيفة العربي الجديد الالكترونية، ٨ كانون اول ٢٠١٤م.
- (١١) وكالة معا الاخبارية، نتنيا هو مغرور ومهزوم لكن ربما لن يسقط، ٢٧ آب ٢٠١٤م.
- (١٢) يوسي فيرتير، صحفيه هآرتس، ٢٦ آب ٢٠١٤م.
- (١٣) ناحيوم بارنيغ، صحيفة هآرتس، ٢٦ آب ٢٠١٤م.
- (١٤) رون بن يشاي، اسرائيل تساعد السيسي استخباريًا، ידיعوت احرونوت، ١ تشرين ثاني ٢٠١٤م.
- (١٥) سيمدار بييري، علاقات إسرائيل الأمنية مع الدول العربية في أحسن حال، ידיعوت أحرونوت، ٨ كانون اول ٢٠١٤م.
- (١٦) صحيفة معاريف، علاقة اسرائيل المتميزة مع مصر أعظم مكاسب الحرف الصامد، ١٨/٧/٢٠١٤م.
- (١٧) وكالة الانباء الاسلامية - حق، اسرائيل: العلاقة مع السعودية وصلت خلال الشهور الماضية إلى درجة غير مسبوقة من التعاون والتنسيق الأمني، ١٧ تشرين الثاني ٢٠١٤م.
- (١٨) موقع "ميدا" الاسرائيلي، دراسة حول طبيعة العلاقة السعودية الاسرائيلية خلال الفترة الاخيرة، ١٦ تشرين الثاني ٢٠١٤م.
- (١٩) وكالة كجمان الايرانية، مسؤول صهيوني: السعودية لعبت دورًا في تقليص تهريب السلاح للمقاومة الفلسطينية في غزة، ١٦ تشرين الثاني ٢٠١٤م.
- (٢٠) ديفيد هيرست، الهجوم على غزة تم عن طريق أمر ملكي سعودي، موقع هافينغتون بوست الاخباري، ٢١/٧/٢٠١٤م.



- (٢١) محسن صالح، التحالفات الاقليمية في ضوء الحرب على قطاع غزة، مجلة الجزيرة، الدوحة، ١ أيلول ٢٠١٤م.
- (٢٢) صحيفة هآرتس، في كانون الأول ٢٠١٤م.
- (٢٣) جاليا لبيدوشترانس، العلاقات الإسرائيلية التركية: من "الجرف الصامد" حتى عمق الفجوة، كتاب الجرف الصامد لتداعيات وعبر: إعداد عنات كورتس وشلوموبروم، ترجمة ونشر مركز أطلس للدراسات، كانون ثاني ٢٠١٥م.
- (٢٤) المركز الفلسطيني للإعلام، إنهاء حرب غزة على إسرائيل يفتح حرباً من نوع جديد يهدد وجودها، ٢ أيلول ٢٠١٤م.
- (٢٥) موقع عرب ٤٨ نقلا عن صحيفة 'يديعوت أحرنوت'، تقرير إسرائيلي سري يحذر من تنامي المقاطعة ، ١٣ كانون الثاني ٢٠١٤م.
- (٢٦) صحيفة الحياة اللندنية، أمريكا اللاتينية تصعد إسرائيل إرهابية، ٣١/٧/٢٠١٤م.
- (٢٧) وكالة وفا، السلفادور تلحق بركب تشيلي البيروفي سحب سفيرها من إسرائيل، ٣٠/٧/٢٠١٤م.
- (٢٨) وكالة معاً، ٤٠٠ بروفيوسور أمريكي يعلنون مقاطعة إسرائيل، ٤ تشرين الأول ٢٠١٤م.
- (٢٩) شبكة قدس الاخبارية، المقاطعة الاكاديمية "إسرائيل تتصاعد في أمريكا"، ١٥ كانون الأول ٢٠١٤م.
- (٣٠) صحيفة يديعوت احرنوت، ١١ تشرين الثاني ٢٠١٤م.
- (٣١) موقع صدائي، ألف شخصية يهودية تطالب الاتحاد الأوروبي بالاعتراف بدولة فلسطين، ١٥ كانون الأول ٢٠١٤م.
- (٣٢) موقع شاشة نيوز، اسرائيل ساخطة من تغيير القناعات الأوروبية اتجاهها، ١٩ كانون ثاني ٢٠١٤م.
- (٣٣) موقع شاشة نيوز، اسرائيل ساخطة من تغيير القناعات الأوروبية اتجاهها، ١٩ كانون ثاني ٢٠١٤م.
- (٣٤) موقع عربي ٢١، محامي (حماس): قرار المحكمة الأوروبية يشمل كتائب القسام، ١٧ كانون اول ٢٠١٤م.
- (٣٥) وكالة سوا، مسؤول اوروبي لووكالة سوا: القرار الأوروبي بشأن (حماس) صادر عن محكمة وليس قراراً سياسياً، ١٧ كانون اول ٢٠١٤م.
- (٣٦) ريم عبد الحميد، حرب غزة تعزز حركة المقاطعة لإسرائيل في أوروبا، صحيفة نيويورك تايمز، ٢٩ آب ٢٠١٤م.
- (٣٧) بيان صحفي صادر عن تحالف مقاطعة اسرائيل في الولايات المتحدة بعنوان: المئات الى ميناء اوكلاند لوقف سفينة زيم الاسرائيلية، ٢٥ تشرين اول ٢٠١٤م.



- (٣٨) صحيفة هآرتس الاسرائيلية، الاتحاد الأوروبي بيلور وثيقة عقوبات اقتصادية ضد اسرائيل، ١٥ تشرين ثاني ٢٠١٤م.
- (٣٩) صحيفة السبيل الاردنية، استبعاد اسرائيل من مناورات حربية في ايطاليا، ٢٨ تشرين اول ٢٠١٤م.
- (٤٠) وكالة النبا، البرازيل تلغي صفقة عسكرية مع اسرائيل، ٩ كانون اول ٢٠١٤م.
- (٤١) صالح النعامي، خشية اسرائيلية من اتساع الهوة مع يهود أمريكا، موقع عربي ٢١، ٩ أيلول ٢٠١٤م.
- (٤٢) صالح النعامي، خشية اسرائيلية من اتساع الهوة مع يهود أمريكا، موقع عربي ٢١، ٩ أيلول ٢٠١٤م.
- (٤٣) صالح النعامي، اسرائيليون يخشون نهاية الزمان، علينا البحث عن بلد آخر، عربي ٢١، ٢٩ أيلول ٢٠١٤م.
- (٤٤) الدستور، عمان، ٢٠١٤/٨/٣١، حرب الـ«٥٠» يوما على غزة: ١٠ مليارات شيكل خسائر إسرائيل الاقتصادية <http://goo.gl/Fpd18n>
- (٤٥) العربي الجديد، لندن، ٢٠١٤/١٢/١٥، موديز تخفض توقعاتها لنمو اقتصاد إسرائيل إلى ٢,٣% <http://goo.gl/GDobGm>
- (٤٦) حياة وسوق، رام الله، ٢٠١٤/٨/٣١، العدد (١٦٦) ص (١٣)، إطلاق النار توقف وبدأ دور النفقات الثقيلة في إسرائيل
- (٤٨) شبكة قدس الإخبارية، فلسطين، ٢٠١٤/١١/٠٣، تقرير يكشف كذب الاحتلال حول خسائره في غزة
- (٤٩) العربية. نت، ٢٠١٤/٨/١٤، ٦٥ مليون دولار خسائر العال الإسرائيلية بسبب حرب غزة <http://goo.gl/CBSRZa>
- (٥٠) وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، غزة، ٢٠١٤/٩/٠٦، بالأرقام: خسائر العدو الاقتصادية خلال الحرب على غزة <http://paltoday.ps/ar/index.php?act=post&id=215128>
- (٥١) شبكة قدس الإخبارية، فلسطين، ٢٠١٤/١١/٠٣، تقرير يكشف كذب الاحتلال حول خسائره في غزة <http://www.qudsn.ps/article/52569>
- (٥٢) حياة وسوق، رام الله، ٢٠١٤/٨/٣١، العدد (١٦٦) ص (١٣)، إطلاق النار توقف وبدأ دور النفقات الثقيلة في إسرائيل
- (٥٣) حياة وسوق، رام الله، ٢٠١٤/٨/٣١، العدد (١٦٦) ص (١٣)، إطلاق النار توقف وبدأ دور النفقات الثقيلة في إسرائيل
- (٥٤) وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، غزة، ٢٠١٤/٩/٠٦، بالأرقام: خسائر العدو الاقتصادية خلال الحرب على غزة.



- ٥٥ جريدة الوطن، قطر، ٢٠١٤/٨/١١، العدد (٦٩١٧) ص (١٧)، الحرب تكبد إسرائيل خسائر فادحة
- ٥٦ حياة وسوق، رام الله، ٢٠١٤/٨/٣١، العدد (١٦٦) ص (١٣)، إطلاق النار توقف وبدأ دور النفقات الثقيلة في إسرائيل
- ٥٧ الطباع، ماهر تيسير، جريدة القدس، ٢٠١٤/١١/٢١، العدد (١٦٢٦٢) ص (١٩)، الم يحن الوقت ليكون لنا عملة وطنية فلسطينية؟
- ٥٨ وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، غزة، ٢٠١٤/٩/٠٦، بالأرقام: خسائر العدو الاقتصادية خلال الحرب على غزة <http://paltoday.ps/ar/index.php?act=post&id=215128>
- ٥٩ موقع فلسطين أون لاين، غزة، ٢٠١٤/١١/٢٥، "بنك إسرائيل" المركزي: أسعار الفائدة ثابتة حتى نهاية العام <http://goo.gl/znt9IE>
- ٦٠ الطباع، ماهر تيسير، جريدة القدس، ٢٠١٤/١١/٢٨، العدد (١٦٢٦٩) ص (٢١)، انتهت حرب غزة و تراجع حملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية.
- ٦١ موقع فلسطين أون لاين، غزة، ٢٠١٤/١١/١٦، الاتحاد الأوروبي يعد لعقوبات اقتصادية جديدة ضد (إسرائيل). <http://goo.gl/iFWCWW>
- ٦٢ جريدة الوطن، قطر، ٢٠١٤/٨/١١، العدد (٦٩١٧) ص (١٧) الحرب تكبد إسرائيل خسائر فادحة <http://www.al-watan.com/viewnews.aspx?d=20140811&cat=news1&pge=5>
- ٦٣ رأي اليوم، لندن، ٢٠١٤/٨/١١، الخسائر الاقتصادية تظل جميع القطاعات في إسرائيل <http://www.raialyoum.com/?p=134791>
- ٦٤ الاقتصادية، غزة، ٢٠١٤/١١/٠٦، عجز ميزانية إسرائيل وتباطؤ نمو اقتصادها ل ٠,٦%. <http://www.eqtesadia.ps/israeli-economy/31852.html>
- ٧٦ صحيفة الحدث الفلسطيني، رام الله، ٢٠١٤/٩/٢، وزير المالية الإسرائيلي يرفض إقرار موازنة نقشفية لعام ٢٠١٥ <http://www.alhadath.ps/article.php?id=2d8577y2983287Y2d8577>
- ٦٥ يوسي ملمن، هارتس، ٢٠٠٨/٣/٢٢.
- ٦٦ موقع منظومة الامن الاسرائيلي
- ٦٧ شاؤول امستردامسكي، كلكتست، ٢٠١٤/٧/١٣ م.
- ٦٨ عيدان سيمون، ٢٠١٤/١٢/٢٩ م.
- ٦٩ الموقع الرسمي لوزارة الدفاع.
- ٧٠ يوني بن مناحم، موقع نيوز ون، ٢٠١٤/١١/٦ م.



- (٧١) عمير رففورت، nrg، ١٩/١٢/٢٠١٤ م.
- (٧٢) عاموس هرئيل، هارتس، ١/٨/٢٠١٤ م.
- (٧٣) عمير رففورت، ١٨/١١/٢٠١٤ م.
- (٧٤) يوني بن مناحم، موقع نيوز ون، ٦/١١/٢٠١٤ م.
- (٧٥) عاموس هرئيل، هارتس، ٥/٩/٢٠١٤ م.
- (٧٦) اتيليا شومبلي، ١٧/٩/٢٠١٤ م.
- (٧٧) شاي ليفي، موقع حروب اسرائيل، ٢-٨-٢٠١٤ م.
- (٧٨) موقع والا، ٢٩/٩/٢٠١٤ م.
- (٧٩) عمير رففورت، اسرائيل ديفنس، ١٣/١١/٢٠١٤ م.
- (٨٠) يوثاف زيتون، ١٣/١١/٢٠١٤، بوليتي مديني
- (٨١) نفس المصدر السابق
- (٨٢) عمير رففورت، nrg، ١٨/١١/٢٠١٤ م.
- (٨٣) يوسي تسرويا، نيوز ون، ٩/٩/٢٠١٤ م.
- (٨٤) امنون لورد، nrg، ٢٢/٨/٢٠١٤ م.
- (٨٥) تقرير مراقب الدولة عن حرب تسوك ايتان
- (٨٦) بينير يجنا، موقع والا، ٩/٧/٢٠١٤ م.
- (٨٧) موقع ynet ٢٣-٨-٢٠١٤ م.
- (٨٨) يوحاي عوفر، موقع ynet، ٣/٨/٢٠١٤ م.
- (٨٩) نفس المرجع
- (٩٠) اخبار القناة الثانية، ٣١/٧/٢٠١٤ م.
- (٩١) شمعون كوهين، القناة السابعة، ٣٠/٧/٢٠١٤ م.
- (٩٢) مراسلي هارتس، ١٠/٧/٢٠١٤ م.
- (٩٣) متن تسور، بوليتي مديني، ٩/٨/٢٠١٤ م.
- (٩٤) ينيب كبوبتس، هارتس، ٢٩/٧/٢٠١٤ م.
- (٩٥) هيرتشي، هارتس، ١٠/٩/٢٠١٤ م.



قراءة قانونية في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2014م

(د. عبد الرحمن أبو النصر)

الفصل العاشر

المحور الأول: الوضع القانوني لقطاع غزة.

المحور الثاني: العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2014م.

المحور الثالث: مسؤولية إسرائيل عن جرائمها أثناء العدوان على قطاع غزة.

المحور الرابع: خلاصة، وتوصيات القراءة القانونية للحرب.



المقدمة

إن عدوان إسرائيل على قطاع غزة في عام ٢٠١٤م، شكل حلقة إضافية من سلسلة انتهاك إسرائيل للقانون الدولي، وذلك بتجاوزها كل المعايير الدولية، التي يجب عليها الالتزام بها بصفتها دولة احتلال تجاه الإقليم المحتل. إن انسحاب إسرائيل من قطاع غزة عام ٢٠٠٥م، لا ينفى مسؤوليتها كدولة احتلال، وهذا وفقاً للمحددات، التي أقرتها اتفاقية (لاهاي) عام ١٨٩٩م؛ لتحديد ماهية الاحتلال الحربي، ومن ثم؛ فإن مسؤوليتها كاملة وفقاً لأحكام القانون الدولي.

إن إسرائيل خلال عدوانها على قطاع غزة عام ٢٠١٤م، في الفترة الممتدة، من ٧/٨ يوليو، حتى ٢٦ آب/أغسطس، قامت بانتهاك كافة الأسس، التي قام عليها القانون الدولي الإنساني. فقد طال الاستهداف الإسرائيلي جميع شرائح الأشخاص المدنيين، وكذلك الأعيان المدنية. كل هذه الممارسات الإسرائيلية، يجب وضعها في إطارها القانوني، وما تمثله بالنسبة للقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، والتكيف القانوني لهذه الوقائع، ومسؤولية إسرائيل عن هذه الجرائم، والممارسات من خلال آليات القانون الدولي. إن القانون أداة تراكمية؛ لإحداث الأثر، وتحقيق النتيجة، ولو بعد حين، فالقانون الدولي، هو: أحد الوسائل المهمة، التي يجب تفعيلها؛ للوصول إلى الأهداف المرجوة. إن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في الفترة، من ٨ يوليو/تموز، حتى ٢٦ أغسطس/آب ٢٠١٤م، مثل أبشع صور العدوان على القانون، وعلى الإنسانية.

انتهكت إسرائيل خلال عدوانها على قطاع غزة عام ٢٠١٤م، كافة المواثيق الدولية، وضربت بعرض الحائط الأعراف القانونية، وأصابت المنظومة القانونية في مقتل، فاعتماد القوة العسكرية في العلاقات الدولية؛ سيؤدي إلى تشجيع القوى الأخرى دولاً،



وجماعاتٍ إلى الارتكاز على القوة، والقوة وحدها كحل وحيد للمشكلات الدولية؛ وسيؤدي في النهاية إلى انهيار منظومة الأمن، والسلم الدوليين. يضاف إلى ذلك، أنه عدوان على الإنسان، أن يوضع سكان قطاع غزة تحت مرمى النيران الإسرائيلية، ليس لهم أي شكل من أشكال الحماية. حتى هذا العدوان، دفع كل أحرار العالم إلى الانتصار؛ لقضية غزة أثناء جريانه. فقد دفع ذلك إلى التحرك على المستوى الدبلوماسي، والدولي أمام عدد من المنظمات، والمؤسسات الدولية، ولكن يبقى المزيد من العمل، والجهد المراد إنجازه. وفي قراءة قانونية للعدوان، لا بد من تأصيل هذه القضية في ثلاثة محاور، وهي كالاتي:

- المحور الأول: الوضع القانوني لقطاع غزة.
- المحور الثاني: العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ٢٠١٤م.
- المحور الثالث: مسؤولية إسرائيل عن جرائمها أثناء العدوان على قطاع غزة.
- المحور الرابع: خلاصة، وتوصيات القراءة القانونية للحرب



المحور الأول: الوضع القانوني لقطاع غزة

إن البحث في المركز القانوني للأراضي الفلسطينية، لا بد أن يتناول التطورات التاريخية، والسياسية، والاستراتيجية التي مرت بها؛ وذلك لتحديد الوضع القانوني، إذ أن لهذه التطورات انعكاسات على الوضع القانوني، ومنعطفات لها آثارها القانونية، وصولاً إلى الوضع الراهن.

أولاً: قطاع غزة قبل عام ١٩٦٧م.

- مرحلة الانتداب البريطاني:

لقد وُضعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني ضمن إطار الانتداب فئة (أ)، وذلك بموجب صك الانتداب الصادر عن عصبة الأمم عام ١٩٢٢م. وقد فرض هذا الانتداب (كما يفرض من قبل هذا النظام) لصالح سكان فلسطين، ولم يترتب عليه وفق أحكام القانون الدولي نقل السيادة من الشعب الفلسطيني إلى الدولة المنتدبة "نظراً إلى خضوع فلسطين لانتداب فئة (أ)، ولم يكن من الممكن نقل سيادتها، سواء من قبل الدولة المنتدبة، ومن قبل عصبة الأمم".^١ هذا النظام مستند إلى نص المادة (٢٢) من عهد عصبة الأمم -التي تعدّ دستور نظام الانتداب- وهو يشمل الأقاليم، التي كانت خاضعة للدولة العثمانية، والتي وصلت إلى حالة من الرقي (التي لها بالتأكيد خصائص الدولة) كما يذكر الأستاذ (Luis Delbez).^٢

ووفق أحكام نظام الانتداب؛ فإن الشعب الفلسطيني، ظل محتفظاً بسيادته طوال فترة الانتداب، إذ أن هذا النظام وضع لمصلحة الشعوب الخاضعة لنظامه. كما أن المادة (٢٢) من عهد العصبة، اعترفت بأن الشعوب، التي سلخت عن الدولة العثمانية، هي شعوب مستقلة، والاستقلال مظهر من مظاهر السيادة. كما يقول البروفيسور (كونسي



رايت): "إن المجتمعات الخاضعة للانتداب من الفئة (أ) قريبة جداً بلا شك من السيادة".^٣ باختصار، استهدف هذا النظام "رفاهية الشعوب، وتقدمها؛ من أجل الوصول إلى درجة من النضج السياسي، تستطيع أن تحكم نفسها بنفسها"، وذلك من خلال:

١. النصح، والإرشاد دون أن تفرض الدولة المنتدبة أية تشريعات خاصة بها.

٢. الإدارة بما تشمله من فرض قوانين مناسبة؛ لظروف كل بلد.^٤

وأياً كانت النظرة القانونية، لصك الانتداب في حد ذاته؛ فإن ما يجب على بريطانيا ممارسته، هو إدارة فلسطين؛ للوصول بها إلى حكم نفسها بنفسها. فالسيادة، هي: لشعب الإقليم الخاضع للانتداب، ولو أنها تكون معلقة خلال فترة الانتداب، نظراً إلى عدم تمكن الشعب من ممارستها. وعلى ضوء ذلك؛ فإن السيادة ظلت حقاً للشعب الفلسطيني، أما قدرة الشعب الفلسطيني على ممارسة الصلاحيات الناتجة عن السيادة، فهي التي يمكن البحث في مدى ممارسة الشعب الفلسطيني لها.^٥ ترجمة لصك الانتداب، أصدرت دولة الانتداب مرسوم دستور ١٩٢٢م، وبموجب المواد (٥/٤)، منه: "يتولى المندوب السامي البريطاني السلطة التنفيذية، وبموجب المادة (١٧)، يتولى المندوب السامي السلطة التشريعية، وبموجب أحكام الفصل الخامس من دستور (٢٢)، يتم تشكيل المحاكم بقرار من المندوب السامي".^٦ أي أن دولة الانتداب استولت على كافة السلطات.

وكان من نتائج حرب (٤٨)، انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، بتاريخ ١٥/٥/١٩٤٨م، والظروف الدولية، لم تكن لتعطي الشعب الفلسطيني القدرة الكاملة على ممارسة سيادته بمفهومها القانوني، التي هي ملك للشعب الفلسطيني، ولا تسقط، ولا تزول، حتى على الأجزاء التي ظلت تحت السيادة العربية، وهي ما عرف بالضفة الغربية، وقطاع غزة.



- مرحلة الحكم الأردني، والإدارة المصرية:

الضفة الغربية:

سيطر الجيش الأردني على المنطقة، التي عرفت بالضفة الغربية بناء على قرار الجامعة العربية، الصادر في ٢ إبريل ١٩٤٨م، ثم قام بضم الضفة الغربية عام ١٩٥٠م، ثم عاد الأمر للشعب الفلسطيني بشكل مستقل، إذ قررت المملكة الأردنية الهاشمية، فك الارتباط عن الضفة الغربية عام ١٩٨٨م، وعلى عَدِّ الممثل الشرعي، والوحيد للشعب الفلسطيني، هو: منظمة التحرير الفلسطينية.

قطاع غزة:

لم تمارس مصر السيادة على قطاع غزة، بل ظلت السيادة للشعب الفلسطيني، وإن كانت هناك مشاركة من القوات المصرية في الإدارة. وقد ورد في الإعلان الدستوري لعام ١٩٦٢م، لقطاع غزة، ما يؤكد هذا المعنى، إذ ورد في ديباجته: "أن فلسطين جزء عزيز، لا يمكن أن يتجزأ من الوطن العربي الكبير، وأهلها عرب أحرار من صميم الأمة العربية الحرة المجيدة. إذ كانت الجمهورية العربية المتحدة تقوم بواجب الإدارة في قطاع غزة بمساندة أهلها، ومؤازرتهم إلى أن يتحقق نصرهم".^٨



ثانياً: قطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي.

الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة مرّ بتطورات متعددة، يمكن أن نميز بينها وفق ما

يأتي:

- مرحلة إدارة الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة.

إن هذه المرحلة تمتد منذ حرب الرابع من حزيران عام ١٩٦٧م، حتى توقيع اتفاقية القاهرة في الرابع من مايو من عام ١٩٩٤م. وخلال هذه المرحلة، صادرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي كافة الصلاحيات التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، وقلدت تلك الصلاحيات قائد المنطقة العسكري. فموجب الأمر العسكري الإسرائيلي الصادر في ١٩٦٧/٦/٨م، تولى قائد المنطقة الصلاحيات بنفسه، أو من يعينه، أو من يعمل بالنيابة عنه^١. فيما بعد، حاولت حكومة الاحتلال، أن تعمل على تطوير النظام الإداري المسمى بالحكم العسكري إلى شكل آخر، دون تغيير في الجوهر، وهو ما عرف بالإدارة المدنية، وذلك في نوفمبر من عام ١٩٨١م، إذ أعلن بأمر عسكري، إنشاء إدارة مدنية يحمل رئيسها لقب رئيس الإدارة المدنية، ويعينه قائد المنطقة. لقد عمل رئيس الإدارة المدنية، وهو عسكري إسرائيلي، من خلال هذه الهياكل، على مصادرة كافة السلطات، والصلاحيات الداخلية؛ لإدارتها مباشرة من قبل قوات الاحتلال، وقادته. وخلاصة القول: إن القوات الإسرائيلية تعد قوات احتلال بموجب القانون الدولي الإنساني، وقد صادرت كافة الصلاحيات، والسلطات الإدارية، والتنفيذية، والتشريعية، والقضائية، وأن الأراضي الفلسطينية، هي: أراضٍ محتلة تنطبق عليها أحكام اتفاقية جنيف الرابعة، وأدوات القانون الدولي الإنساني الأخرى. هذا هو موقف المجتمع الدولي بكافة مؤسساته، ورأيه^١.



ووفق أحكام القانون الدولي، لا ينقل الاحتلال ملكية الإقليم المحتل إلى الدولة المحتلة، "فالاحتلال، لا يسبب فقداً للسيادة"، إذ رغم المركز الواقعي للإقليم المحتل؛ فإنه يظل تحت سيادة صاحب السيادة الشرعية عليه^{١١}. وعليه، فإن الاحتلال الحربي لا يؤدي إلى نقل السيادة من الدولة، صاحبة السيادة الشرعية على الإقليم إلى الدولة القائمة بالاحتلال^{١٢}. فالقانون الدولي وفق ما تشير إليه لائحة (لاهاي) عام ١٩٠٧م، يحدد الصلاحيات المخولة لسلطة الاحتلال بتسيير الحياة العامة؛ وذلك لتعذر قيام السلطات الشرعية بهذه الأعباء؛ نتيجة الاحتلال، وهي تشكل قوة قاهرة، ومن ثم، فإن سلطة المحتل، هي: سلطة فعلية تستند إلى القوة المادية، ولكن تترتب عليها آثار قانونية، وهي: القيود، والالتزامات، التي يضعها القانون الدولي على سلطة الاحتلال^{١٣}.

إلا أن إسرائيل ترفض هذا الموقف الدولي، وترفض التطبيق القانوني لاتفاقية جنيف الرابعة (de jure)، وإن كانت لا ترفض تطبيقها من الناحية الواقعية (defacto). لكن شتان بين الأمرين، اللذين تختلف نتائجهما في هذا السياق. فالمهم في الأمر، أن إسرائيل لا تتصرف، ولا تعترف أنها دولة احتلال، لكنها تتصرف كأن هذه الأراضي، إما أنها ملكية إسرائيلية دينياً، أو أنها أراضٍ مدارة، أو أنها على أقل تقدير، لا سيادة سابقة فيها لأحد، وهذا يعطينا تفسيراً للعديد من التصرفات الإسرائيلية^{١٤}.

- مرحلة السلطة الوطنية الفلسطينية.

تحدد اتفاقية إعلان المبادئ الموقعة في ١٣ سبتمبر/أيلول ١٩٩٣م، هدف المفاوضات، وهو: تأسيس سلطة حكومية ذاتية فلسطينية انتقالية، في الضفة الغربية، وقطاع غزة حسب (مادة (١) من اتفاق إعلان المبادئ). وتؤكد اتفاقية قطاع غزة، ومنطقة أريحا، الموقعة في ٤مايو/أيار ١٩٩٤م، على الوحدة الإقليمية المتكاملة للضفة



الغربية، وقطاع غزة خلال المرحلة الانتقالية. ويتبنى الاتفاق الانتقالي ذات المبدأ، ويحدد النطاق المكاني العام؛ لتطبيق الاتفاقية خلال الفترة الانتقالية، وهذا ما يعدّ تأكيداً على ما ورد في اتفاق إعلان المبادئ. وعليه، سوف تغطي ولاية المجلس أراضي الضفة الغربية، وقطاع غزة، باستثناء القضايا، التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم. إذا كان هذا هو الأمر من حيث الولاية الإقليمية، فإن الأمر مختلف من حيث الصلاحيات الإدارية الممنوحة للسلطة الفلسطينية، التي تقسم إلى ثلاثة أقسام، وهي:

- الأراضي، التي تقع ضمن سيطرة كاملة للسلطة الفلسطينية.
- الأراضي، التي تقع تحت الولاية الإدارية الفلسطينية دون السيطرة الأمنية.
- الأراضي، التي تقع تحت السيطرة الكاملة الإسرائيلية، وهي: الأراضي التي تقع ضمنها المستوطنات، وكذلك المناطق الأمنية الإسرائيلية.

وقد تم استثناء قضايا أساسية لمفاوضات المرحلة النهائية، وهي: القدس، واللجئين، والمستوطنات، والترتيبات الأمنية، والحدود، والعلاقات الخارجية. إن الاتفاق أنشأ شخصية معنوية مستقلة، لها أهليتها القانونية في نطاق معين، ومحدد، بموجب الاتفاق، وهي: السلطة الفلسطينية. والاتفاق كونه مرحلياً مؤقتاً، قضى بنقل صلاحيات محدودة بالنسبة لطبيعتها، أو بالنسبة لنطاق تطبيقها، وقدم إطاراً عاماً يمكن الدخول من خلاله في مفاوضات نهائية تفصيلية¹⁰. وعليه، احتفظت إسرائيل، بموجب الترتيبات، التي وضعتها اتفاقية أوسلو، بصلاحيات واسعة في مجال الأراضي، وإن كانت قد تركت مركز المدن؛ للسيطرة الفلسطينية الإدارية، والأمنية.

كان من المنفق عليه، أن تكون الاتفاقية المرحلية نافذة حتى الرابع من مايو لعام ١٩٩٩م، إلا أن المرحلة الانتقالية انقضت، ولم يحدث جديد، ومن ثمّ اندلعت انتفاضة



الأقصى في ٢٧ سبتمبر عام ٢٠٠٠م. رغم التنفيذ الجزئي، أو الكامل لبعض الالتزامات، التي جاءت بها الاتفاقية المرحلية، وغيرها، يبقى المركز القانوني للقوات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية، في هذه المرحلة، سلطة احتلال تحكمها اتفاقية جنيف الرابعة، وغيرها من قواعد القانون الدولي الإنساني، هذا ما جرى تأكيده من قبل كافة المنظمات الدولية، الحكومية منها، وغير الحكومية. وهذا ما جرى تأكيده أيضاً، من قبل مؤتمر الأطراف السامية المتعاقدة في ١٥ يوليو ١٩٩٩م، ٥ ديسمبر ٢٠٠١م، وكذلك تم تأكيده من قبل محكمة العدل الدولية في الرأي الاستشاري الخاص بالجدار العازل، حول أراضي الضفة الغربية في ٢٠٠٤م.

- خطة الانفصال الإسرائيلية عن قطاع غزة.

بصرف النظر عن التقييم السياسي لإقدام جيش الاحتلال الإسرائيلي عام ٢٠٠٥م، على هذه الخطة، فهي إجراءات أحادية الجانب بالانفصال عن قطاع غزة، وإخلاء المستوطنات، وما عرف بخطة فك الارتباط عن الفلسطينيين، فسواء أتم الانفصال تحت ضغط المقاومة، أم كان التوافقاً على المبادرات السياسية، التي تضمنتها خارطة الطريق، أم لفرض سياسة الأمر الواقع، وعدّ قطاع غزة بمثابة سجن كبير، والانتهاه من إقامة جدار الفصل في الضفة الغربية، وما إلى ذلك؛ فإن ما يهمنا، هو: الدلالات القانونية لهذا الانفصال. أما أهم ملامح هذه الخطة، فهي: "إن إسرائيل ملتزمة بالعملية السلمية، وتتطلع نحو تسوية متفق عليها على قاعدة مبدأ دولتين للشعبين". كما أكدت الحكومة الإسرائيلية، أن تنفيذ الخطة ليس مشروطاً بتعاون فلسطيني، وأنّ الخطة تبقى لإسرائيل حق الدفاع عن النفس، وحق الرد، واستخدام القوة ضد الأخطار، التي قد تنشأ في المناطق، التي سيتم إخلاؤها. أما المعابر، فمعبّر بيت حانون (إيرز) على حدود قطاع غزة مع إسرائيل سينقل، وفقاً للخطة، إلى داخل الأراضي الإسرائيلية في سياق جدول



زمني محدد، أما المعابر الدولية بين مصر، وقطاع غزة؛ فالخطة تقضي ببقاء الترتيبات القائمة حالياً كما هي.

وتتص الخطة على أن إسرائيل ستخلي قطاع غزة، بما في ذلك كل المستوطنات القائمة، وسيعاد انتشار الجيش الإسرائيلي خارج أراضي القطاع. كما تتص الخطة على أن إسرائيل ستشرف على الغلاف الخارجي في البر، وتحرسه، وستسيطر بشكل منفرد في المجال الجوي بغزة، وتواصل إجراء النشاط العسكري في المجال البحري لقطاع غزة، وستكون إسرائيل مستعدة؛ لفحص إمكانية إقامة ميناء بحري، ومطار في قطاع غزة، وفق ترتيبات تقرر لاحقاً. فكما تتصور الحكومة الإسرائيلية بعد تنفيذ الخطة، أنه لن يكون هناك أساس للزعم بأن قطاع غزة، هو منطقة محتلة، بما لذلك من نتائج على كافة الأصعدة، وأهمها: القانونية، والسياسية، والأمنية. وفي هذا السياق، يكون السؤال المطروح، هو: فيما إذا كانت السلطة الفلسطينية تملك القدرة على ممارسة السيادة على إقليم قطاع غزة، أم لا، وهل تبقى إسرائيل دولة احتلال، أم لا؟ لمناقشة ذلك، نجد وفق أحكام المادة (٤٢) من اتفاقية (لاهاي)، أنه لتوافر حالة الاحتلال الحربي يشترط:

١. قيام حالة حرب، أو نزاع مسلح بين قوات دولتين، واحتلال أحدهما إقليم دولة أخرى، أو جزء منه.
٢. قيام حالة فعلية مؤقتة تحتل فيها قوات مسلحة أجنبية أراضي دولة أخرى، وتضعها تحت سيطرتها، فالاحتلال الحربي، ليس مركزاً قانونياً، وإنما حالة واقعية.
٣. أن تتم حالة سيطرة فعلية من قبل قوات الاحتلال.

وبتطبيق هذه الشروط على قطاع غزة بعد خطة الانفصال الإسرائيلي منه، نجد أن الانفصال، يتم بإجراءات أحادية الجانب، وليس هناك اتفاق سلام نهائي بين إسرائيل،



والفلسطينيين. وتبقى المعابر، والحدود تحت السيطرة الإسرائيلية، وتفرض حالة حصار عسكري بحري، وجوي، وبري على قطاع غزة، الذي يظل بموجب هذه الإجراءات تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، برأ، وبحراً، وجواً، وليس منظوراً من خلال هذه الإجراءات، سيطرة فلسطين على حدودها، ومعابرها، ومياهها، وأجوائها، فهذا غير وارد بالنسبة لهذه الخطة. كما أنه من الواضح تماماً أن هذا الانفصال، لا يتم كجزء من اتفاق أوسلو، وكاستحقاق، والتزام يفرضه هذا الاتفاق.

إن خطة الفصل الإسرائيلية لقطاع غزة نفذتها إسرائيل بشكل كامل في 9 سبتمبر 2005م، ثم قامت بإعلان قطاع غزة منطقة أجنبية، والمعابر المشتركة مع قطاع غزة، هي معابر دولية، وهي: (إيرز، كارني، كوسوفيم، صوفا، كرم أبو سالم)، وذلك في الأول من فبراير 2007م، ثم قامت بإعلان قطاع غزة كيانا معاديا بتاريخ 19/9/2007م.

وما نخلص إليه، هو: أن قطاع غزة بعد الانفصال الإسرائيلي الأحادي الجانب مع السيطرة على الجو، والبحر، والبر، من قبل القوات الإسرائيلية، يبقى منطقة محتلة، تسيطر عليها سيطرة فعلية، وهذا ما يتطلبه الشرط الثالث، من المادة (42) من اتفاقية لاهاي، ومن ثم تنطبق عليها أحكام القانون الدولي الإنساني، بما فيها اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م.

إن هذه الإجراءات الإسرائيلية، هي أيضاً مناقضة للاتفاقيات الدولية المبرمة، بين منظمة التحرير الفلسطينية، وإسرائيل. "يعدّ الطرفان الضفة الغربية، وقطاع غزة، وحدة مناطقية واحدة، يجب المحافظة عليها، ووحدتها، وسلامتها خلال الفترة الانتقالية".^{١٦}



المحور الثاني: العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ٢٠١٤م.

قامت إسرائيل بالعدوان على قطاع غزة خلال عام ٢٠١٤م، ويُعد الأطول في مدته، والأشرس في اعتدائه، إذ بدأ هذا العدوان يوم ٨ يوليو/تموز ٢٠١٤م، حتى ٢٦ أغسطس/آب، مدة (٥١) يوماً (واحد وخمسين يوماً)، طال هذا العدوان كافة مناحي الحياة الإنسانية. ووفق أحكام الحماية في القانون الدولي الإنساني، فقد استطلت الانتهاكات على الأشخاص المدنيين، والأعيان المدنية. ووفق ما تقدم، نتناول ذلك في مطلبين، هما:

أولاً: الاعتداء الإسرائيلي على الأشخاص، والمدنيين أثناء العدوان:

إن إسرائيل، هي: دولة احتلال لقطاع غزة، وقد أوجب القانون الدولي الإنساني حماية الأشخاص المدنيين تحت الاحتلال، وأثناء النزاعات المسلحة، في ذلك، قامت إسرائيل بالاعتداء عليهم، وعلى كل الفئات، ونتناول في ذلك بندين، هما:

- الإطار القانوني؛ لحماية الأشخاص، والمدنيين.
- الثاني: الانتهاكات الإسرائيلية.

• الإطار القانوني؛ لحماية الأشخاص، والمدنيين:

- وضعت اتفاقيات جنيف عام ١٩٤٩م؛ لحماية الأشخاص المدنيين تحت الاحتلال الحربي، وأثناء النزاعات المسلحة ١٧.
- البروتوكول اللاحق الإضافي الأول عام ١٩٧٧م، الخاص بالمنازعات الدولية.
- الشرعة الدولية لحقوق الإنسان:



- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨م.
 - العهد الدولي للحقوق المدنية، والسياسية عام ١٩٦٦م.
 - العهد الدولي للحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية عام ١٩٦٦م.
- استهدفت إسرائيل كافة مناحي الحياة الإنسانية في قطاع غزة، ابتداء من الحصار، الذي استنزف الاقتصاد، والجانب الصحي، والحق في التنقل، كما حول قطاع غزة إلى سجن كبير. إن ذلك يشكل انتهاكا صارخا؛ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته الأولى: "يولد جميع الناس أحراراً، ومتساويين في الكرامة، والحقوق"، وكذلك للعهد الدولي للحقوق المدنية، والسياسية^{١٨}. وفي ظل هذه الأوضاع، يأتي العدوان الإسرائيلي بعملية عسكرية بحرية، وبرية، وجوية؛ ليكون اعتداءً صارخاً على الأشخاص المدنيين.

تناولت مواد الاتفاقية الرابعة عام ١٩٤٩م، تحديداً، وهي: الاتفاقية، التي تعمل على حماية الأشخاص المدنيين بكافة فئاتهم^{١٩}. كما كفلت الاتفاقية الرابعة الحماية، والاحترام، والمعاملة الإنسانية للجرحى، والمرضى، وكذلك العجزة، والحوامل، وكذلك تسهيل عمليات إخلاء الجرحى والقتلى^{٢٠}. هذا مع حماية الموظفين المخصصين، والمكلفين بالبحث عن الجرحى، والمرضى والعجزة، وجمعهم، ونقلهم، ومعالجتهم^{٢١}. وحماية عمليات نقل الجرحى، والمرضى، والمدنيين، والعجزة^{٢٢}. كما تلتزم الأطراف السامية المتعاقدة السماح بحرية مرور طرود الأدوية، والمهمات الطبية إلى السكان، وطرود الأغذية الضرورية، وطرود الأدوية المخصصة للأطفال، والنساء الحوامل^{٢٣}.

أفرد الباب الثالث من الاتفاقية الرابعة قواعد "وضع الأشخاص المحميين، ومعاملتهم". واستهل هذا الباب حماية الأشخاص المحميين "ضد جميع أعمال العنف، أو التهديد"^{٢٤}. كما يجب معاملة الأشخاص المحتجزين معاملة إنسانية أثناء احتجازهم، كما أن طرف



النزاع مسؤول عن المعاملة، التي يتلقاها الأشخاص المحميون من جنوده، وقواته، وذلك بصرف النظر عن المسؤولية الفردية^{٢٥}. يضاف إلى ذلك، حظر ممارسة الإكراه البدني، أو المعنوي على الأشخاص المحميين، وخصوصاً إذا كان الأمر يتعلق بالحصول على المعلومات^{٢٦}. كما تحظر الاتفاقية جميع الإجراءات، التي تسبب معاناة بدنية، أو إبادة، سواء تمثل ذلك في أعمال القتل، والتعذيب، والعقوبات البدنية، وأي أعمال وحشية أخرى^{٢٧} يضاف إلى ذلك، حظر العقوبات الجماعية، وجميع تدابير التهديد، أو الإرهاب^{٢٨}

كما أشارت المادة المشتركة في اتفاقيات جنيف عام ١٩٤٩م، إلى ما يعرف بالمخالفات الجسيمة^{٢٩}، والتي تتضمن أحد أفعال القتل العمدي، والتعذيب، والمعاملة غير الإنسانية، وتعتمد إحداث ألم شديد، أو أضرار خطيرة بالسلامة البدنية، بالإضافة إلى أفعال أخرى، والتي عدّها البروتوكول الأول عام ١٩٧٧م، في المادة (٨٥) جرائم حرب، كما أنها دخلت ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، بوصفها جرائم حرب، تدرج في أحكام المادة (٨)٣٠. عمل البروتوكول الإضافي الأول عام ١٩٧٧م، على تحديد المقصود بالمدنيين، بالاتفاقية الرابعة، أخذت على عاتقها حماية المدنيين، وعدت أن كل شخص لا تحميه أي اتفاقية أخرى، فهو محمي بموجب الاتفاقية الرابعة، لكن البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧م، أضاف: "إذا ثار شك حول ما إذا كان شخص (ما) مدني، أو غير مدني؛ فإن ذلك الشخص يعد مدنياً"^{٣١}. وهذا ما يتفق مع المبادئ العامة للقانون الدولي، التي تعمل على توسيع الحماية إلى أقصى حد ممكن.

وقيد القانون الدولي الإنساني أطراف النزاع في استخدام أساليب القتال^{٣٢}، ونصت على: "حظر استخدام الأسلحة، والقذائف، والمواد، ووسائل القتال، التي من شأنها إحداث إصابات، وآلام لا مبرر لها"^{٣٣}.



• الانتهاكات الإسرائيلية على الأشخاص:

إن القضية الفلسطينية، وما ارتكب فيها من جرائم وانتهاكات، هي أكثر القضايا في العصر الحديث توثيقاً بدون مبالغة، ولعل مجال حديثنا، هو: العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة صيف عام ٢٠١٤م. لقد كان من أكثر الاعتداءات عنفاً في الشكل، والمضمون حيث أن جميع سكان قطاع غزة كانوا تحت الاستهداف المباشر، وتمثلت أبرز صور الانتهاكات في الآتي^{٣٥}:

لقد ارتكبت إسرائيل جرائم قتل جماعي، وفردية، إذ عملت على استهداف حق السكان المدنيين في الحياة بشكل مروع، إذ استهدفت أسراً بكاملها شطبت من السجل المدني^{٣٦}. فالإحصاءات تتحدث عن عدد القتلى، ما قارب (٢٢٠٠) شهيد، وهؤلاء موزعون على فئات عمرية: ما يقارب (٢٥%) منهم أطفال، و(١٢%) منهم نساء، وحوالي (٥%) مُسنّون. أما ما تم استهدافه في جبهات القتال؛ فهو عدد محدود، وباقي الأشخاص، يتم تصنيفهم وفق أحكام القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني أنهم مدنيون، إذ تم استهداف معظم هؤلاء الأشخاص في منازلهم، حتى لو كان جزء بسيط منهم مقاتلين. ومن ثم؛ فإن هؤلاء يعدّون مدنيين، ويدخلون في هذا التصنيف وفق المعايير الدولية. طالت الانتهاكات الإسرائيلية فئات أخرى، فرضت لهم الاتفاقيات الدولية حماية خاصة، كالأطعم الطبية، والدفاع المدني، فقد استشهد منهم (١٥) شخصاً، وكذلك الصحفيين؛ فقد استشهد منهم (١٧) صحفياً. علماً أن عدداً من الشهداء المدنيين قد سقط في مراكز الإيواء، وعددهم (٥٧) شهيداً. بالإضافة إلى عدد الجرحى، ما يقارب الأحد عشر ألفاً من كافة الفئات المختلفة: منهم (٢٨%) أطفال، و(١٨%) نساء، و(٣%) مسنّون، ونسبة (٥١%) رجال مدنيون. كما استهدف الأطفال، وهم يلعبون على شاطئ بحر غزة، بتاريخ ٢٠١٤/٧/١٦م^{٣٦}. استخدم الجيش الإسرائيلي المدنيين دروعاً بشرية، أو قام



بقتلهم، وهم يحاولون الاستسلام^{٣٧}، كما حدث في قرية خزاعة. وقد وثقت التقارير الحقوقية عدداً من الحالات لأشخاص، تم استخدامهم دروعاً بشرية^{٣٨}. قامت قوات الاحتلال باستخدام أسلحة محرمة دولياً، أطلقتها في غرب غزة، وشمالها، قذائف، وصواريخ؛ يؤدي انفجارها إلى انتشار غازات كيميائية، تشبه رائحة الدخان المتصاعد من حرق القمامة. وبتاريخ ٢٧/٧/٢٠١٤م، قامت بعد منتصف الليل، وحتى مطلع الفجر برش غازات كيميائية؛ تسبب في الاختناق، وتهيج العيون، وحالة الهزال، والضعف^{٣٩}.

ثانياً: الاعتداء على الممتلكات، وأعيان المدنية أثناء العدوان.

استطال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في ٢٠١٤م، على الأعيان، والممتلكات، المحمية بموجب القانون الدولي الإنساني، وهي في معظمها جرائم حرب، أو جرائم ضد الإنسانية، ومن ثم نتناول ما يأتي:

- الإطار القانوني؛ لحماية الأعيان، والممتلكات المدنية.
- الانتهاكات الإسرائيلية الأعيان المدنية خلال العدوان.
- الإطار القانوني؛ لحماية الأعيان، والممتلكات المدنية.

لقد عمل القانون الدولي، والقانوني الدولي الإنساني، على حماية الأعيان المدنية أثناء المنازعات المسلحة، وذلك من خلال العديد من الاتفاقيات، لعل أهمها:

- اتفاقية جنيف الرابعة؛ لحماية المدنيين عام ١٩٤٩م.
- اتفاقية لاهاي؛ لحماية الأعيان الثقافية عام ١٩٥٤م.
- البروتوكول الإضافي الأول عام ١٩٧٧م.



فالأعيان المدنية، هي: "كافة الأعيان، التي ليست أهدافاً عسكرية"^{٤٠}، إذ عدت الاتفاقيات الدولية كافة "الأعيان هي مدنية في الأصل، إلا ما يمكن أن يساهم مساهمة فعالة في العمل العسكري، سواء أكان بسبب طبيعتها، أم بموقعها، وفعاليتها، أم استخدامها"^{٤١}، وفي الإطار نفسه أيضاً، فقد نص البروتوكول الأول عام ١٩٧٧م، على هذه النقطة: "إذا ثار شك في أغراض مدنية، مثل: مكان العبادة، أو منزل، أو أي سكن آخر، أو مدرسة، تستخدم لأغراض عسكرية؛ فإنه يفترض أنها لا تستخدم كذلك. إن الاتفاقية الرابعة عام ١٩٤٩م، عملت على حماية المستشفيات المدنية المنظمة؛ لتقديم الرعاية للجرحى، والمرضى، والعجزة، والنساء، وعلى أطراف النزاع احترامها، وحمايتها في جميع الأوقات"^{٤٢}، حتى لو وجد بها عسكريون جرحى، أو مرضى تحت العلاج في هذه المستشفيات"^{٤٣}. كما حظرت الاتفاقية الدولية المتعلقة بحماية الأعيان الثقافية عام ١٩٥٤م، وكذلك البروتوكول الإضافي الأول عام ١٩٧٧م، ارتكاب أي عمل من الأعمال العدوانية ضد الآثار التاريخية، أو الأعمال الفنية، أو أماكن العبادة، التي تشكل التراث الثقافي، أو الروحي للشعوب"^{٤٤}. وحماية الأعيان، والمواد، التي لا غنى للسكان المدنيين عنها، ومن ثم يحظر حصار السكان المدنيين، وتجويعهم، وعدم تمكينهم من الوصول إلى مصادر الغذاء، أو تدميرها، أو تدمير المناطق الزراعية المنتجة لهذه المحاصيل، أو إهلاك الماشية، والطيور. وتشمل الحماية أيضاً، آبار المياه، وشبكاتهما"^{٤٥}، كما عمل القانون الدولي الإنساني في الاتفاقيات المختلفة على حماية الجسور، والسدود، ومحطات الكهرباء"^{٤٦}.

• الانتهاكات الإسرائيلية الأعيان المدنية خلال العدوان.

نتيجة للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، استطال التدمير على المناطق الحدودية، وتم إجبار السكان على إخلاء منازلهم إلى مراكز إيواء برعاية وكالة غوث، وتشغيل



اللاجئين، بالإضافة إلى التدمير الكلي لهذه المناطق، إلا أنه تم استهداف مراكز الإيواء بشكل متعمد، إذ اقترفت قوات الاحتلال ثلاث مجازر في كلٍّ من مدرسة في بيت حانون، ومدرسة في مخيم جباليا، ومدرسة في رفح، إذ أدانتها الأمم المتحدة، ووكالة الغوث.

تركزت عملية القصف الجوي خلال الأسبوعين الأولين على تدمير المنازل، والممتلكات المدنية، وكان يقوم الطيران الحربي الإسرائيلي بإطلاق صاروخ تحذيري، ثم بعد عدة دقائق يقوم بقصف المنزل بصاروخ من طائرات مقاتلة (إف ١٦)^٧، وشهد قطاع غزة عمليات تدمير واسعة خلال الهجوم البري لمناطق بيت حانون، وأبراج الندى، وبيت لاهيا، وجباليا في شمال القطاع، والمناطق الشرقية حي الشجاعية، والزيتون بمدينة غزة، وخزاعة، وبنى سهيلا في خان يونس، ورفح^٨. وشهد قطاع غزة حالة نزوح قسري سكاني واسعة النطاق، إذ أجبر القصف العشوائي الإسرائيلي على نزوح بيت لاهيا (٨٠) ألف، ومن بيت حانون (٤٥) ألف نسمة، وحي الشجاعية (٩٠) ألف نسمة، وشرق التفاح (٢٠) ألف نسمة، والقرارة (٢٢) ألف نسمة، وخزاعة (١٢) ألف نسمة؛ للبحث عن أماكن آمنة في صور مؤلمة^٩، وتم استهداف الأبراج السكنية^{١٠}. واستهداف المستشفيات، وسيارات الإسعاف، حيث تم استهداف (١٠) مستشفيات عاملة، منها: مستشفى الوفاء؛ لرعاية المسنين، الذي تم تدميره بشكل كامل^{١١}، ومستشفى الأقصى، حيث استهدف الطابق الثالث منه. استهداف المصانع، والمنشآت الصناعية، والتجارية، وذلك؛ لإلحاق الأذى، والضرر الجسيم بالاقتصاد الفلسطيني، فقد تم تدمير (٤٦٥) منشأة صناعية^{١٢}: (قطاع الزراعة، وقطاع الصيد، ومحطة توليد الكهرباء).^{١٣}

المنازل السكنية، التي شملها التدمير الكلي (٢٤٦٥) منزل، والتدمير الجزئي طال (١٤٦٦٧) منزل، وتم تدمير (٤) أبراج سكنية، يضاف إلى الانتهاكات الإسرائيلية،



استهداف المساجد، ودور العبادة، وتدميرها، وقد بلغت المساجد، التي تم تدميرها بشكل كلي (٦٢) مسجداً، وبشكل جزئي ما يقارب (١٠٩) مسجد، ويضاف إلى الأعيان المدنية، المدارس الحكومية ف(٢٦) مدرسة، تم تدميرها بشكل كامل، و(١٢٢) مدرسة، تضررت بشكل جزئي، كما تعرضت مؤسسات التعليم العالي الحكومية، وغير الحكومية للاستهداف المباشر. أما الأعيان المدنية، التي لا غنى للسكان عنها، فقد تم تدمير قرابة (١١) بئراً للمياه بشكل كامل، و(١٥) بئراً للمياه بشكل جزئي، كما لحقت أضرار بشبكات المياه على طول (٤٦) كيلومتر، كما تم تدمير (٥) خزانات مياه بشكل كلي، وقرابة (١١) خزناً تضررت بشكل جزئي، وتم تدمير وحدتي تحلية للمياه بشكل كلي، وأصاب أربع وحدات بأضرار جزئية، أما قطاع الكهرباء فقد لحقت أضرار فادحة بهذا القطاع، إذ قامت الطائرات الإسرائيلية بقصف محطة توليد الكهرباء الوحيدة في القطاع، وتوقفت عن العمل؛ نتيجة استهداف خزانات الوقود، وأجزاء رئيسية منها، وتم تدمير (٧) خطوط كهرباء رئيسية، وتدمير عدد من المخازن الرئيسية للشركة، كما لحقت أضرار جزئية بشبكات الكهرباء الداخلية.^{٤٠}

قامت قوات الاحتلال باستهداف الممتلكات الثقافية، والأثرية، والمباني التاريخية، والمتاحف، وهنا يعد انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، الذي يكفل حماية هذه الممتلكات أثناء النزاعات المسلحة، وقد تمثلت هذه الانتهاكات في^{٤١}:

- تدمير جزئي لموقع أثري، موقع تلة أم عامر (موقع القديس هيلاريون) في النصيرات.

- تدمير جزئي لموقع ميناء غزة القديم (الأنثيدون) في معسكر الشاطئ.



- استهداف محمية وادي غزة، (هذه المراكز الثلاث السابقة مسجلة ضمن اللائحة التمهيدية للتراث العالمي).
- تدمير بالغ لمراكز المدن التاريخية في غزة، وخانيونس، ورفح، وبيت حانون، وبيت لاهيا، وتدمير عدد من البيوت القديمة في حي الشجاعية.
- تضرر تمثال (أبولو)، بفصل الرأس عن الجسد، حيث تم استهداف المكان، الذي كان يحتفظ به.

هذه نماذج من الجرائم، التي ارتكبتها الاحتلال الإسرائيلي بحق الممتلكات الثقافية، والتاريخية، يضاف إلى ذلك، التدمير، الذي طال دور العبادة الإسلامية، والمسيحية^{٥٦}

المحور الثالث: مسؤولية إسرائيل عن جرائمها أثناء العدوان على قطاع غزة لعام ٢٠١٤م.

أولاً: مسؤولية إسرائيل أمام القضاء الدولي، والوطني.

- فلسطين والمحكمة الجنائية الدولية:

على أثر العدوان، الذي قامت به إسرائيل على قطاع غزة في عام ٢٠٠٨، ٢٠٠٩م، وتحديداً في ٢٢ يناير ٢٠٠٩م، تقدم وزير العدل (د. علي خشان) بإيداع إعلان يقبل فيه ممارسة المحكمة لاختصاصاتها بشأن الأفعال، التي ارتكبت في الأراضي الفلسطينية، منذ الأول من يوليو عام ٢٠٠٢م، أي منذ دخول النظام الأساسي للمحكمة حيز التنفيذ، وذلك بموجب المادة (١٢)، فقرة (٣) من النظام الأساسي لميثاق روما.

قام مكتب المدعي بدراسة الشروط الخاصة بتطبيق المادة (١٢) من ميثاق روما المتعلق باختصاص المحكمة، وإحالة الدعوى للمحكمة، إما من مجلس الأمن، أو من



(دولة) طرف، أو أن تقبل فيه اختصاص المحكمة بموجب إعلان في هذا الشأن^{٧٥}. وعلى ذلك؛ فإن مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية قام ببحث مسألة تحديد (دولة)، ورأى في ذلك: أن هذه القضية، هي من صلاحيات الجمعية العامة في حال وجود شك، ويمكن لجمعية الدول، الأطراف في ميثاق روما الأساسي، أن تقرر بشأن هذه القضية^{٧٨}.

وفي إطار طلب فلسطين، فإن مكتب المدعي العام يرى: أن أجهزة الأمم المتحدة، أو جمعية الأطراف في ميثاق روما، هي المختصة قانوناً بتحديد، فيما إذا كان فلسطين (دولة) بغرض الانضمام إلى ميثاق روما من عدمه، ولا يملك مكتب المدعي العام وسيلة؛ لتعريف مصطلح (دولة) بموجب المادة (١٢)، فقرة (٣). هذا مع الأخذ بالحسبان، اعتراف الدول بفلسطين، كدولة، والاعتراف بها عضواً كامل العضوية في العديد من المنظمات الدولية الإقليمية، والعالمية، ولكن الصفة، التي تمنحها الجمعية العامة للأمم المتحدة لفلسطين، هي: (دولة مراقبة)، وليست (دولة) غير عضو^{٧٩}. وبتاريخ ٢٩ نوفمبر ٢٠١٢م، قررت الجمعية العامة، منح فلسطين مركز دولة مراقبة، غير عضو في الأمم المتحدة، تأتي أهمية هذا القرار في سياق أنه يفتح آفاقاً جديدة؛ لانضمام فلسطين إلى ميثاق روما المنشئ المحكمة الجنائية الدولية. هذا رغم أن السلطة السياسية ممثلة بالرئيس (محمود عباس)، طالبت الفصائل الفلسطينية بالتوقيع على وثيقة توافق، بموجبها الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، وقد فعلت الفصائل ذلك. هذا الأمر قد يكون له مبرره من حيث الانضمام إلى المعاهدات الدولية، إذ يتوجب أن يكون بموجب تصديق قانوني، ويكون في غالب الأمر إعلان من الرئيس عن الانضمام إلى المعاهدة، ولكن بعد موافقة البرلمان، وبما أن مؤسسات الدولة الفلسطينية، لم تقم، ومن ثم المؤسسات القائمة، لا تمثل (دولة فلسطين)؛ فإن الأمر يحتاج إلى مثل هذا الإجراء، الذي يمكن أن يعطي الغطاء السياسي؛ للإجراء القانوني. إن معظم فقهاء القانون، ونشطاء السياسة، ومؤسسات المجتمع المدني يؤيدون انضمام فلسطين



إلى المحكمة الجنائية الدولية؛ لأنها قد تكون الوسيلة المتاحة؛ لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين؛ بسبب جرائمهم في العدوان على غزة ٢٠١٤م.

إن جميع الجرائم، التي ارتكبتها إسرائيل، أثناء العدوان على غزة ٢٠١٤م، تدخل ضمن مجموعتين من الجرائم: إما جرائم حرب، وإما جرائم ضد الإنسانية، وهذه الجرائم تدخل ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، بالإضافة إلى جرائم الإبادة الجماعية، وجرائم العدوان. ومما تجدر الإشارة إليه أن السيد وزير العدل (سليم السقا)، تقدم بدعوى إلى المحكمة عن طريق المحامي (جيل دافير)، مؤسساً هذه القضية على أساس قبول فلسطين؛ لاختصاص المحكمة في ديسمبر ٢٠١٢م، وثار لغط حول سحب الدعوى من عدمه، وأشار المستشار القانوني للرئاسة، أنه لم يتم سحب الدعوى، ولكن في الجانب الآخر، لم يتم الحراك بشأنها إلى الأمام بأية خطوة، كما أن المدعي العام للمحكمة، لم يتلق رداً واضحاً من وزير الخارجية الفلسطيني بعد زيارته المحكمة، فيما يخص تفويض وزير العدل الفلسطيني بتقديم الدعوى.

ومع نهاية عام ٢٠١٤م، وبتاريخ ٣١/١٢/٢٠١٤م، قام الرئيس (محمود عباس) بالتوقيع على وثيقة الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، مما يفتح الباب أمام ملفات ضد القادة العسكريين، والجنود الإسرائيليين؛ لملاحقتهم قضائياً من جانب المحكمة الجنائية الدولية. ويعدّ هذا الانضمام نافذاً في اليوم الأول من الشهر الثاني بعد (٦٠) يوماً، من تاريخ إيداع صك الانضمام، إذ تم تسليمه إلى الأمم المتحدة، بتاريخ ١/١/٢٠١٥م. وفي ذلك صرح أمينها العام للأمم المتحدة أن: عضوية فلسطين في المحكمة الجنائية الدولية، تصبح نافذة ابتداءً من الأول من إبريل عام ٢٠١٥م^{٦٠}. ومما لا شك فيه أن أهمية هذا الإجراء، تبرز من خلال ردود الفعل الإسرائيلية، والأمريكية جراء هذا الانضمام^{٦١}.



- ملاحقة إسرائيل أمام القضاء الوطني (وفق الولاية العالمية):

يتحمل المجتمع الإنساني مسؤولية عالمية ذات طابع أخلاقي إنساني بعدم إفلات المجرم من العقاب، كما يتحمل مسؤولية قانونية في إيقاع العقاب على من يقتربون جرائم حرب. وهذه مسؤولية مباشرة على عاتق الدول، واجب تحملها، والقيام بها، لقد استقر الفقه الدولي المعاصر على عدّة اتفاقيات جنيف عام ١٩٤٩م، قانونا عرفيا، أي أنها ملزمة على جميع الدول^{٦٢}. إذ تشير المادة المشتركة (١٤٦، ١٢٩، ٥٠، ٤٩) في تلك الاتفاقيات، إلى الطابع الإلزامي على عاتق الدول الأعضاء، باتخاذ ما يلزم من إجراءات تشريعية، وتنفيذية؛ لضمان توقيع العقاب على المرتكبين جرائم (الحرب). وهذا الواجب يقع على عاتق الدول الأطراف؛ لملاحقة الأشخاص، الذين هم من رعاياها، أو يرتكبون جرائم حرب فوق إقليمها، وهذا التزام عام بالنسبة للدول كلها، بغض النظر عن تعهداتها الواردة في اتفاقيات جنيف عام ١٩٤٩م، والاتفاقيات الدولية، وخاصة المتعلقة بالشرعية الدولية لحقوق الإنسان. قامت عديد من الدول، التي تحترم الإنسانية، بتعديل قوانينها انسجاماً مع تلك الاتفاقيات؛ لملاحقة مجرمي الحرب، الذين يقتربون جرائم حرب بغض النظر عن جنسيتهم، وأماكن ارتكابهم هذه الجرائم، أو جنسية الضحية. وفي هذا السبيل، كانت هناك تجربة أمام المحاكم البلجيكية لمحاكمة رئيس وزراء إسرائيل (شارون)، وقد تم تعديل القانون البلجيكي؛ لعدم ملاحقة المسؤولين الذين ارتكبوا هذه الجرائم، وهم يمارسون أعمالهم.

وهناك تجربة أخرى أمام المحاكم الإسبانية، وقد فتح تحقيق في ذلك حول جريمة ارتكبتها القوات الإسرائيلية في مدينة غزة عام ٢٠٠٢م، وهي غارة إسرائيلية استهدفت الشهيد (صلاح شحادة)، وقد استشهد جراء تلك الغارة، هو، وأفراد أسرته، وأكثر من



(١٢) شخصاً مدنياً^{٦٣}. كما جرت محاولة في بريطانيا؛ لتوقيف رئيسة الوزراء الإسرائيلية (تسيفي ليفني)، إلا أن السلطات الرسمية قامت بتحذيرها؛ لعدم القبض عليها، وتوقيفها.

ثانياً: مسؤولية إسرائيل أمام المنظمات الدولية (الحكومية، وغير الحكومية):

إن أداء المهمة التي يملكها القانون الدولي، وهي المنظمات، والمؤسسات الدولية، التي تنشئها الاتفاقيات الدولية، ونظراً إلى تداعيات الحرب على غزة، والعدوان الإسرائيلي عام ٢٠١٤م، فقد تم اللجوء إلى عديد من المؤسسات الدولية، ومنها:

- مجلس حقوق الإنسان:

في ٢٣/٧/٢٠١٤م، اعتمد مجلس حقوق الإنسان قراراً بإنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة؛ للتحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في سياق العمليات المنفذة منذ ١٣ حزيران/يونيو ٢٠١٤م، وتقديم تقرير للمجلس في دورته، في مارس/آذار ٢٠١٥م، سواء قبل هذه العمليات، وأثناءها، وبعدها، وتقرير الوقائع، والظروف المحيطة بهذه الانتهاكات، والجرائم المرتكبة، وتحديد المسؤولية عنها، وتقديم توصيات بشأن تدابير المساءلة، وكل ذلك بغية تفادي الإفلات من العقاب، وضمان محاسبة المسؤولين، والتوصيات بشأن سبل حماية المدنيين، ووسائلها من أي اعتداء، وتقديم تقرير للمجلس في الجلسة القادمة في مارس ٢٠١٥م.^{٦٤}

أما أعضاء اللجنة، فهم: (ماري ماكغوان) الولايات المتحدة، و(دود وديين) السنغال، و(ويليام شاباس) كندا. هذا، ولم يتسن للجنة الحضور إلى قطاع غزة، وإن كان ذلك يؤخذ على عمل اللجنة، خاصة، وأنها لجنة تحقيق، ولكن ذلك لا يمنع من التعاون مع اللجنة فلسطينياً، وتقديم كافة الوثائق، والمعلومات، وملفات التوثيق، وتقديم شهادات



مسموعة، أو مكتوبة، مشفوعة بالتقارير، والمستندات الرسمية، ويجب أن يخضع تقرير اللجنة للدراسة، والتقييم حين صدوره.

- مؤتمر الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة:

تم عقد اجتماع الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة، بتاريخ ١٧ ديسمبر/كانون الأول عام ٢٠١٤م. وقد تمخض عن هذا الاجتماع إعلان التفاهم المشترك. لقد أورد هذا الإعلان عديداً من الأسس، والقواعد، والمبادئ للقانون الدولي الإنساني، التي يجب احترامها. كما أكد على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، كما شددت على ملاحقة كافة الانتهاكات الخطيرة، وأعربت عن قلقها حيال استمرار الاحتلال على الأراضي الفلسطينية، وشددت على أن الأفعال الآتية، تعدّ أفعالاً محظورة، وهي: الهجمات غير التمييزية، والاعتداءات غير المتناسبة، وتدمير الممتلكات، والاعتداء

على الأهداف المدنية بما فيها المدارس، والاعتداء على الأهداف المدنية المجاورة لأهداف عسكرية، وتقادي ذلك قدر الممكن، وأخيراً استخدام المدنيين دروعاً بشرية.

مما لا شك فيه، أن هذا الإعلان له أهمية من الناحية القانونية، ومن الناحية النظرية، وكذلك من الناحية السياسية، ولكن يفنقر إلى اتخاذ أي آليات فعلية، وتطبيقية على الأرض. ويظل هذا الإعلان تكراراً لإعلان الأطراف السامية المتعاقدة، بتاريخ ١٥ يوليو/تموز ١٩٩٩م، وإعلان ٥ ديسمبر/كانون الأول لعام ٢٠٠١م.

- منظمة العفو الدولية:

لا يمكن إغفال ما صدر عن منظمة العفو الدولية، بشأن العدوان على قطاع غزة، إذ صدر بيان عن المنظمة، بتاريخ ٩ ديسمبر ٢٠١٤م، يخص استهداف الجيش الإسرائيلي



بنايات متعددة الطوابق، وهو: تدمير متعمد، واستهداف واسع النطاق للمباني، والممتلكات المدنية، دون ضرورة عسكرية تستدعي ذلك، ويخلص التقرير إلى أن: حجم التدمير كان واسعاً، وغير مبرر، من الناحية العسكرية، ويشكل خرقاً للقانون الدولي الإنساني، مما يجعله يرقى إلى مصاف جريمة حرب.^{٦٥}

المحور الرابع: خلاصة، وتوصيات القراءة القانونية للحرب

أولاً: الخلاصة

حاولت إسرائيل من خلال عدوانها على قطاع غزة، في الفترة، من ٧ يوليو/تموز، وحتى ٢٦ أغسطس/آب ٢٠١٤م، النيل من البنية الإنسانية للإنسان الفلسطيني، وذلك باستخدام القوة القصوى، وفي أشنع صورها، وباستهداف قطاع غزة دون اهتمام بالمحرمات الإنسانية، ولا المواثيق الدولية، وعملنا على استشراف هذا العدوان من الناحية القانونية، وقد خلصنا إلى ما يأتي:

- قطاع غزة، هو: أرض محتلة من قبل إسرائيل، وهو: جزء لا يتجزأ من التراب الفلسطيني، ومن ثم فإنه يخضع لحماية قواعد القانون الدولي الإنساني، التي تطبق زمن الحرب، والتي تعمل على حماية الأفراد، والممتلكات.
- قامت إسرائيل بانتهاك كافة قواعد القانون الدولي الإنساني، وانتهاك جدار الحماية للأشخاص، والممتلكات، وعدم تطبيق المعايير الدولية في ذلك.
- مسؤولية إسرائيل عن كافة الانتهاكات، التي ارتكبتها خلال عدوانها على قطاع غزة، عام ٢٠١٤م. أمام جميع المحافل الدولية، ومسؤولية هذه المؤسسات عن ملاحقة إسرائيل بعدوانها على قطاع غزة.



- مسؤولية إسرائيل أمام القضاء الوطني للدول وفق مبدأ الولاية القضائية العالمية. فالعدالة الإنسانية مسؤولية دول العالم.
- المنظمات الدولية الحكومية، وغير الحكومية، أداة غير منتجة في تحقيق نتائج على الأرض، ولكن تقاريرها لها آثارها من الناحية القانونية، والسياسية.

ثانياً: التوصيات

- العمل القانوني الفعال، والجاد في إطار الولاية العالمية؛ للقضاء الوطني للدول، التي تأخذ نظمها القانونية بهذه الولاية، لكن ذلك لن يتم، إلا بإعداد ملفات قوية، وموثقة توثيقاً قانونياً، تحدد فيها كافة الأبعاد المتعلقة بهذه القضايا، والأشخاص الذين قاموا بها، أو أمروا من القادة، والجنود الإسرائيليين.
- يجب العمل أمام القضاء الوطني للدول، ذلك أن العديد من القادة، أو الجنود الإسرائيليين، الذين شاركوا في العدوان على غزة، يحملون جنسيات مزدوجة، ومن ثم يمكن ملاحقتهم أمام دولهم، التي يحملون جنسيتها.
- التحرك على صعيد الجاليات الفلسطينية في العالم، ومناصري القضية الفلسطينية في العالم؛ لتحريك دعاوى أمام المحاكم الوطنية ضد إسرائيل، وقادتها، ومتابعة تحركاتهم، ورصدها، والتصدي لها بالوسائل القانونية.
- من الواضح تماماً أن جهات عديدة تقوم بالتوثيق للجرائم، والانتهاكات الإسرائيلية، يجب توحيد جهود التوثيق، وتركيز الجهود الفلسطينية كافة، الحكومية، وغير الحكومية؛ من أجل إعداد ملفات قانونية متكاملة، وعدم تشتيت هذه الجهود.



- الاستعداد؛ لتقرير لجنة حقوق الإنسان الخاص بلجنة التحقيق في العدوان على غزة، ومحاولة استثماره أمام كافة المحافل الدولية، وأبرزها المحكمة الجنائية الدولية.
- يجب العمل على ملاحقة إسرائيل، وقادتها، وجنودها أمام القضاء الدولي، ممثلاً في المحكمة الجنائية الدولية، خاصة بعد انضمام فلسطين لعضوية المحكمة الجنائية الدولية، والذي يصبح نافذا اعتباراً من ١/٤/٢٠١٥م.
- تفعيل الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية بإعداد ملفات قانونية قوية، تتمتع بمصداقية كبيرة؛ حتى لا يترك ثغرة أمام أي جهة دولية، وذلك من خلال العمل الفلسطيني المشترك عبر اللجنة الوطنية العليا لمتابعة المحكمة الجنائية الدولية.



مراجع الفصل العاشر:

- (١) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها ١٩١٧-١٩٨٨ اصدارات الأمم المتحدة، صفحة ٧٤-وما بعدها.
- (٢) د. محمد إسماعيل علي السيد- مدى مشروعية أسانيد السيادة الإسرائيلية- في فلسطين- عالم الكتب - القاهرة ١٩٧٥- صفحة ١٨٩.
- (٣) Wright Quincy, "Sovereignty of the Mandates" A.J.I.L Vol 17, 1923,p.696.
- (٤) د. محمد إسماعيل علي سيد- مدى مشروعية أسانيد السيادة الإسرائيلية- المرجع السابق- صفحة ١٦٩.
- (٥) منشأ القضية - المرجع السابق- صفحة ٧٣.
- (٦) هنري كتن-فلسطين في ضوء الحق والعدل- بيروت- مكتبة لبنان- الطبعة الأولى-١٩٧٠-صفحة ٢٧٠.
- (٧) انظر مازن سسال، اسحاق مهنا، سليمان الدحوح، "مرسوم دستور فلسطين ١٩٢٢"، الجزء السابع والعشرون، مجموعة القوانين الفلسطينية، الطبعة الثانية، ١٩٩٦، الصفحات ١٣-١٧.
- (٨) ديباجة النظام الدستوري لقطاع غزة الصادر عام ١٩٦٢.
- (٩) "منشور رقم (٢) بشأن أنظمة السلطة والقضاء (صادر بتاريخ ١٩٦٧/٦/٨) الجزء الأول مجموعة الأوامر العسكرية الإسرائيلية.
- (١٠) انظر قرار مجلس الأمن ٢٥٢ عام ١٩٦٨م.
- (١١) الشافعي بشير- القانون الدولي العام- القاهرة دار الفكر الجامعي- ١٩٤٩ الطبعة الرابعة صفحة ٦٦٢.
- (١٢) د. صلاح الدين عامر- المستوطنات في الأراضي المحتلة - العدد ٣٥- م.م.ق.د- ١٩٧٩ صفحة ١٥.
- (١٣) د. صلاح الدين عامر- مرجع سابق - صفحة ١٧.
- (١٤) أ. د. عبد الرحمن أبو النصر - اتفاقية جنيف الرابعة وتطبيقها في الأراضي الفلسطينية المحتلة - غزة ٢٠٠٠ صفحة ٢٦٤ وما بعدها.
- (١٥) انظر المادة ١١ - الاتفاقية الفلسطينية الاسرائيلية- صفحة ١٥.
- (١٦) المادة الرابعة من إعلان المبادئ الموقع في واشنطن بتاريخ ١٣ أيلول سبتمبر ١٩٩٣.
- (١٧) المادة الثانية المشتركة من اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩م.
- (١٨) المادة ٦,٧ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.
- (١٩) المادة الرابعة من الاتفاقية الرابعة.
- (٢٠) مادة ١٦ من الاتفاقية الرابعة.



- (٢١) مادة ٢٠ من الاتفاقية الرابعة.
- (٢٢) مادة ٢١ من الاتفاقية الرابعة.
- (٢٣) مادة ٢٣ من الاتفاقية الرابعة.
- (٢٤) مادة ٢٧ من الاتفاقية الرابعة.
- (٢٥) مادة ٢٩ من الاتفاقية الرابعة.
- (٢٦) مادة ٣١ من الاتفاقية الرابعة.
- (٢٧) مادة ٣٢ من الاتفاقية الرابعة.
- (٢٨) مادة ٣٣ من الاتفاقية الرابعة.
- (٢٩) المادة المشتركة ١٤٧,١٣٠,٥١,٥٠.
- (٣٠) مادة (٨) من النظام الأساسي لمحكمة روما.
- (٣١) مادة ٥٠ من البروتوكول الإضافي الأول.
- (٣٢) مادة ٣٥ فقرة (١) من البروتوكول الأول.
- (٣٣) مادة ٣٥ فقرة (٢) من البروتوكول الأول.
- (٣٤) تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان حول أوضاع الإنسان الفلسطيني وحقوقه خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ، يوليو أغسطس ٢٠١٤م.
- (٣٥) الاحصائيات الواردة هي من عدد من التقارير الصادرة عن مؤسسات وهيئات حكومية ومنظمات غير حكومية. تقرير حول المشهد العام لقطاع غزة بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (يوليو - اغسطس ٢٠١٤) معهد الدراسات والتنمية أيلول / سبتمبر ٢٠١٤م.
- (٣٦) الهيئة المستقلة لحقوق الانسان - المرجع السابق - صفحة ٩
- (٣٧) الهيئة المستقلة لحقوق الانسان (ديوان المظالم). (الفصلية) فصلية حقوق الإنسان الفلسطيني العدد ٥٣ أيلول / سبتمبر ٢٠١٤م عدد خاص العدوان على قطاع غزة - القتل الجماعي للعائلات صفحة ٢٩ المحاميان /أحمد الغول و تغريد ابو جامع - جريمة حرب اسرائيلية - صفحة ٧.
- (٣٨) انتهاك للمادة ٣١,٢٨ من الاتفاقية الرابعة.
- (٣٩) الهيئة المستقلة لحقوق الانسان - المرجع السابق - صفحة ٩.
- (٤٠) مادة ٥٢ فقرة (١) من البروتوكول الإضافي الأول.
- (٤١) المادة ٥٢ فقرة (٣) من البروتوكول الإضافي الأول.
- (٤٢) مادة ١٨ فقرة (١) من اتفاقية جنيف الرابعة.



- ٤٣) مادة ١٩ فقرة (٢) من اتفاقية جنيف الرابعة.
- ٤٤) المادة ٥٣ فقرة (٣) من البروتوكول الإضافي الأول.
- ٤٥) مادة ٥٤ فقرة (١) ، (٢) من البروتوكول الإضافي الأول.
- ٤٦) مادة ٥٦ من فقرة (١)، (٢) من البروتوكول الإضافي الأول.
- ٤٧) الهيئة المستقلة لحقوق الانسان - المرجع السابق - انتهاكات جسيمة لمبادئ القانون الإنساني الدولي واقتراح جرائم حرب مروعة (بهجت الحلو) العدد ٥٣ أيلول ٢٠١٤م - صفحة ١٠.
- ٤٨) الهيئة المستقلة لحقوق الانسان - المرجع السابق - صفحة ١٠.
- ٤٩) تقرير الهيئة المستقلة، ويعتبر إجبار السكان على النزوح من أماكن سكناهم جريمة بموجب المادة (٤٩) من اتفاقية جنيف الرابعة.
- ٥٠) الهيئة المستقلة لحقوق الانسان - المرجع السابق - صفحة ١٠.
- ٥١) الهيئة المستقلة لحقوق الانسان - المرجع السابق - صفحة ١٢.
- ٥٢) الهيئة المستقلة لحقوق الانسان - المرجع السابق - صفحة ١٣.
- ٥٣) الهيئة المستقلة لحقوق الانسان - المرجع السابق - صفحة ١٤.
- ٥٤) مادة الاحصائيات الواردة هي من عدد من التقارير الصادرة عن مؤسسات وهيئات حكومية ومنظمات غير حكومية. - تقرير حول المشهد العام لقطاع غزة بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (يوليو - اغسطس ٢٠١٤) معهد الدراسات التتمية أيلول / سبتمبر ٢٠١٤م..
- ٥٥) لمزيد من التقارير - تقرير صادر عن مركز الميزان لحقوق الإنسان تحت عنوان العدوان الإسرائيلي يستهدف الممتلكات الثقافية في قطاع غزة ٢٠١٤م.
- ٥٦) التقرير السابق الإشارة إليه - إذ يوثق لتدمير ١٦١ مسجداً وكنيستين.
- ٥٧) م ١٢ فقرة ٣ من ميثاق روما.
- ٥٨) المحكمة الجنائية الدولية - مكتب المدعي العام- رد المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية على طلب السلطة الفلسطينية الانضمام الى المحكمة الجنائية الدولية - الوضع في فلسطين.
- ٥٩) انظر التقرير السابق المشار إليه وذلك بتاريخ ٣ نيسان /إبريل ٢٠١٢م.
- ٦٠) انظر وكالات الأنباء ١٠/٧/٢٠١٥م.
- ٦١) انظر التقارير الاخبارية خلال الأيام الأولى ٢٠١٥/١/٥ B.B.C. ومحطات إعلامية أخرى. - تصريح لرئيس الوزراء الإسرائيلي يقول فيه لن نسمح بمثل أي من جنودنا أمام المحكمة الدولية بتهم جرائم حرب.



- ٦٢) جون ماري منكرتس، لويز دوز والد - بك القانون الدولي الإنساني العرفي- اللجنة الدولية للصليب الأحمر صفحة ٤٣٣ وما بعدها.
- ٦٣) للمزيد من التفاصيل حول هذه القضية وقضايا أخرى - المركز الفلسطيني لحقوق الانسان- مبدأ وممارسة الولاية القضائية الدولية-عمل المركز- إصدارات المركز ٢٠١٠ صفحة ٨٧ وما بعدها.
- ٦٤) مجلس حقوق الإنسان مؤسسة حكومية يتشكل من ٤٧ دولة تم إنشاؤه بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠٠٦م، ويقدم تقاريره إلى الجمعية العامة، قرار A/HRQ RES/S-21/1، الموقع: WWW.ohchr.org
- ٦٥) منظمة دولية غير حكومية مقرها لندن- تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية في ٩ ديسمبر تحت عنوان كان تدمير إسرائيل للمباني العالية شاملاً وتعسفياً وغير مبرر.



قراءة تقييمية للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2014م

الفصل الحادي عشر

المحور الأول: عدوان صيف ٢٠١٤م وانتصار المقاومة والشعب (د. منير شفيق)

المحور الثاني: المقاومة الفلسطينية.. إيداع استراتيجيات جديدة واشتقاق
استراتيجيات مضادة (أ.د: محمد رمضان الاغا)

المحور الثالث: النتائج الاستراتيجية لعدوان صيف ٢٠١٤م . (أ.د: محمد رمضان الاغا)



المحور الأول: عدوان صيف ٢٠١٤ وانتصار المقاومة والشعب

(د. منير شفيق)

من ينظر إلى تفاصيل مقاومة حرب العدوان الصهيوني على قطاع غزة، وإلى المفاجآت، التي حققتها المقاومة، ثم يقف أمام الواحد والخمسين يوماً من حرب مستمرة، يدرك، بداية، أن المقاومة كانت مستعدة للحرب استعداداً كبيراً. وقد وصل أحياناً إلى حدّ توقعها لما يمكن أن يقوم به العدو من هجمات تكتيكية، والرد عليها رداً ناجحاً، لا يقتصر على الدفاع؛ وإنما يحمل في طياته الهجوم المضاد، كما الإعداد؛ لمواجهة هجوم ثانٍ إسنادي للأول. الأمر الذي فاجأ العدو من حيث ظنّ أن إتباع الهجوم بهجوم إضافي سيكون مفاجأة غير متوقعة للمقاومة. هذه النظرة الأولى السريعة، يجب أن تُصقّي الحساب، مع كل الأطروحات، التي اتهمت المقاومة بعد دخولها في هُدنة، طال أمدها نسبياً، أنها أصبحت من الماضي، أو منتهية. فكثيراً ما راح يُردّد أين المقاومة؟ ها هو ذا العدو راح يتمتع بهدوء شامل، بل أصبحت المقاومة حارسة للهدوء، والحدود على الجبهة مع العدو. هذه التهمة، أو هذه النظرة لحالة الهدنة، أو التهدئة كانت توجّه، وما زالت إلى حزب الله، ومقاومته في جنوبي لبنان. وقد راح الاتهام يُعزز بوقف إطلاق النار مع إبراز المراحل الأولى السابقة، حيث كانت عمليات المقاومة، بغض النظر، عن حجمها، وأثرها تمارس يومياً، وليل نهار، فجبهة القتال ضد العدو كانت مفتوحة.

وهكذا بهذه النظرة في قراءة حالة التهدئة، والهدنة، رميت المقاومة في قطاع غزة، كما في جنوبي لبنان بألسنة حداد. وأصبح من السهل التأكيد أن المقاومة انتهت، أو لم تعد ثمة مقاومة، ما دام إطلاق النار، لا يلعلع كما كان الحال فيما مضى من مراحل. ويجب أن يُضاف هنا: إنّ اتهام المقاومة، وخاصة (حماس) راح، بالإضافة إلى ما تقدّم، يتخذ



أبعاداً سياسية منتزعة، ومؤولة من بعض البيانات، والمواقف، أو بسبب ما نشأ من محاور عربية، وإسلامية. وذلك لتأكيد الاتهام أن المقاومة انتهت في قطاع غزة، أو أن (حماس) لم تعد حركة مقاومة. طبعاً جاءت حرب/ تموز ٢٠١٤م، على قطاع غزة؛ لتكشف أن الهدنة، والتهديئة، كانتا في واقع الحال مقاومة، وحرماً على مستوى أعلى من الناحية العسكرية، وأرقى من المستوى الذي كانت عليه المقاومة في مراحلها الأولى، والمتوسطة، أي أيام كان الرصاص، أو التفجيرات عملاً يومياً. وذلك؛ لأن ما يجري على الأرض، وتحت سطح التهديئة، والهدنة كان استعداداً دؤوباً، يوصل الليل بالنهار، ويوصل النهار بالليل، تدريباً، وتسليحاً، وحفر أنفاق، وإعداداً لكل مستلزمات الحرب القادمة. وهي الحرب التي دخلت مستوى أعلى، حين انتقلت من تكتيك (اضرب، واهرب)، أو (فاجئ العدو بعمليات دائمة، حتى لو كانت صغيرة)، إلى تكتيك (حرب المواقع، والشوارع، والأنفاق، والمناطق المحرّرة)، وهو ما يُعدّ في العلم العسكري مرحلة أعلى في الحرب من المرحلة السابقة. ومن ثم فإنّ التسلح، والإعداد للحرب يُعدّان حرباً باردة، لا تقل أهمية عن الحرب الحامية. فلو لم تستعد قوات عز الدين القسام، وسرايا القدس، وعدد من الفصائل المقاتلة؛ لمواجهة جيش العدو بمقاومة أعدت دفاعاً مُفكراً به جيداً، ومقروناً بروح هجومية، مع إعداد الأنفاق؛ لتلعب دوراً مبدعاً في حرب شوارع المدن، ووراء خطوط الهجوم على الواجهة، لما كان من الممكن أن تنزل الهزيمة بجيش العدو الصهيوني على تلك الصورة، التي تحققت بها. فالتهديئة، والهدنة لم تكونا استرخاءً، أو تخلياً عن المقاومة، ناهيك عن "حراسة أمن الحدود للعدو"، وإنما كانتا حاجة ماسة في الإعداد لحرب على مستوى عال جداً، كما حدث في حرب صيف ٢٠١٤م، وعلى مدى (٥١) يوماً متواصلًا، مع حصار خانق من كل الجهات، بما في ذلك جهة الحدود المصرية حيث مُنع حتى وصول الدواء، والوقود، والطعام، ناهيك عن حرمان الجبهة



الأممية من الرشد بالسلاح، والذخائر. وذلك عكس ما كان عليه العمق السوري للمقاومة في حرب يوليو/تموز ٢٠٠٦م في لبنان. وبكلمة، تستحق المقاومة عموماً، وبكل فصائلها التحية، والإكبار، ولكن من حق قوات عز الدين القسام، و(حماس) بالإضافة إلى التحية، والإكبار أن يُعتدّر لهما؛ بسبب ما نالهما من تهمة، وتجنّب، وتشكيك. أثبتت الحرب أن كل ذلك كان ظلماً كبيراً. فلم يكن ثمة تخلٍ عن المقاومة، لا عسكرياً، ولا سياسياً، ولا تعبئة فكرية، بل كان هنالك عمل مقاوم دؤوب، أهم مما كان عليه في أيّة مرحلة سابقة. فالجرب كشافه كل مستور، ولكل ما هو حقيقة، وما هو زيف.

اتّسمت قوى المقاومة الفلسطينية في كل المواجهات العسكرية منذ بداية القضية الفلسطينية، بعد الحرب العالمية الأولى، وحتى يومنا هذا، بسمة مشتركة، وهي: الشجاعة، والإقدام، والاستعداد؛ لتقديم أعلى التضحيات. فمن هذه الزاوية يصعب التفريق بين المقاومين، فلسطينيين كانوا، أو عرباً، على أرض فلسطين. وهذه شهادة كل من يقرأ تاريخ المواجهات العسكرية. وبغض النظر عما كان يسود من اختلال في موازين القوى العسكرية، والسياسية، في غير مصلحة المقاومين. ويكفي أن نتذكر أبطال ثورة القسام ١٩٣٤، ١٩٣٥م، وثورته ١٩٣٦، ١٩٣٨م، كما أبطال معركة (القسطل)، و(أسوار القدس ١٩٤٨م)، أو أبطال معركة (الكرامة)، و(الشقيف ١٩٨٢م)، كما أبطال المقاومة اللبنانية الذين صنعوا نصراً. وهذا كله على سبيل المثال لا الحصر. على أن نتائج المواجهات العسكرية، بدأت تختلف اختلافاً نوعياً منذ حرب تموز/٢٠٠٦م، في لبنان، والحروب الثلاث، التي عرفها قطاع غزة، بتاريخ ٢٠٠٨، ٢٠٠٩م، و٢٠١٢م، و٢٠١٤م. فقد أخذ تغيير جوهرى يحدث في قدرة الجيش الصهيوني على الاقتحام من جهة ضعف قياداته الميدانية، وتردّد جنوده أمام مواجهة الموت، والأسر. فقد انتهى زمن الجيش، الذي كان يخطط ويفاجئ، ويهاجم، ويحسم المعركة على الأرض. وهذا أمر راجع إلى عدّة عوامل



داخلية، وعالمية، أخذت توسع الهوة بين ما كان يسمّى بـ(الطلائعية)، أو (مشروع البناء)، أو (البناء الأوائل) من جهة، وبين مرحلة الرفاه، والترهل، والغرور، واعتماد مظاهر القوة العسكرية، والتكنولوجية من جهة أخرى. ويجب أن يضاف إلى هذه العوامل، بالنسبة إلى الجيش الصهيوني، انشغاله بمواجهة انتفاضتين شعبيتين كبيرتين، وتصاعد في المقاومة المسلحة الداخلية على مدى عقدين، تحوّل فيها الجيش الصهيوني المحارب في ميدان القتال إلى قوّة شرطة تحافظ على الأمن في الضفة الغربية، والقدس، وقطاع غزة منذ الانتفاضة الأولى.

لقد أظهر الجيش الصهيوني في حربي تموز/ يوليو ٢٠٠٦م، في لبنان، وكانون أول/ديسمبر، وكانون ثاني/يناير، من عامي ٢٠٠٨، ٢٠٠٩م، في قطاع غزة عجزاً في قدرة الضابط، والجندي على العمل الميداني، لا سيما الجرأة، والاستعداد؛ لمواجهة مقاومة، أعدت دفاعاً مفكراً به جيداً، وقررت أن تدخل حرب مواقع من شارع إلى شارع، بل من شبر إلى شبر على الأرض. وذلك إلى جانب قدرة صاروخية تميز فيها حزب الله في حرب ٢٠٠٦م، ضربت في العمق، وأثخنت في مواجهة الدبابات، لا سيما معركة (وادي الحجير)، معركة (مقبرة الدبابات)، أو معركة (الدفاع عن بنت جبيل) و(مارون الراس). فنحن هنا أمام انتصارين عسكريين، لا جدال فيهما، حققتهما المقاومة في الـ(٣٤) يوماً، تموز/آب، يوليو/أغسطس ٢٠٠٦م، في لبنان، وحرب الـ(٢٢) يوماً، في ٢٠٠٨، ٢٠٠٩م، في قطاع غزة. ويجب أن يسجّل لهذين الانتصارين، أنهما تحقّقا في ظروف انقسام عربي، ولبناني، ولبناني، وفلسطيني، فلسطيني. وقد حيل دون انعقاد قمة عربية في الحالتين، وفي ظروف تواطؤ دولي سياسي. ومع ذلك لم يستطع الجيش الصهيوني الانتصار ميدانياً، بل فقد منذ حرب تموز / يوليو ٢٠٠٦م، سمعة الجيش، الذي لا يقهر، أو الذي لا يهزم.



طبعاً يجب أن يسجل هنا في مصلحة المقاومتين، استنادهما إلى ما عرف باسم (محور المقاومة، والممانعة)، المؤلف من إيران، وسورية، والمقاومة، والقوى الشعبية، والأحزاب المعارضة العربية، فضلاً عن تطوّر إيجابي في الموقفين القطري، والتركي، والرأي العام العالمي ضدّ العدوان. من يراجع كتابات المنظرين العسكريين الغربيين، ومراجعات عسكرية داخل الكيان الصهيوني، يدرك عظم المفاجأتين اللتين حصلتا؛ بسبب النتائج العسكرية لحرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦م، في لبنان، وحرب ٢٠٠٨، ٢٠٠٩م، في قطاع غزة، إلى جانب ما تبعهما من نتائج سياسية، وصلت إلى حد القول ببداية انهيار المشروع الصهيوني، على أن هذه الكتابات، والمراجعات، سلطت الضوء على عوامل الضعف، التي ظهرت في أداء الجيش الصهيوني، لا سيما تحركه على الأرض. وقد اتجهت إلى ضرورة العمل الدؤوب؛ لتلافي هذه العوامل. وقد ظنّ أن إنجازاً تحقق خلال (٣٠) شهراً، فصلاً بين الحرب في جنوبي لبنان ٢٠٠٦م، والحرب في قطاع غزة ٢٠٠٨، ٢٠٠٩م. ولكن النتائج الميدانية في حرب ٢٠٠٨، ٢٠٠٩م، في قطاع غزة أثبتت أن المشكلة الداخلية البنيوية في الضابط، والجندي ما زالت قائمة، ولم تعالج. الأمر الذي فرض تركيزاً أكبر على معالجته خلال الأربع سنوات التالية كما تبدّى في القوات، التي أسندت إليها الهجوم البري على قطاع غزة في صيف ٢٠١٤م. وبالفعل قدّم أداء أكثر تطوراً، وحرماً ميدانياً في الاشتباك القريب. ولكنه فشل أيضاً، وبخسائر كبيرة في الضباط، والجنود. وعلى مستوى مراتب عليا، وصلت إلى كبار الضباط. وهنا كانت المفاجأة الميدانية، التي قدمتها قوات عز الدين القسام، وسرايا القدس حماس، والجهاد خاصة، على مستوى قيادة العمليات، وإعداد الأنفاق، وقوات الدفاع، والهجوم، والرد الصاروخي. كما على مستوى الأداء الإعلامي، والسياسي المتقن، والمدروس جيداً بدوره. أما على مستوى الشجاعة، والإقدام، والتضحية، فكان من المقاومين معهوداً تاريخياً.



وكذلك كان الأمر على المستوى الشعبي، والذي تفوق في هذه الحرب؛ بسبب التحول بعد الهزائم الميدانية البرية، في الأسبوعين الأولين إلى حرب جوية، وصاروخية، من خلال قصف تدميري جوي، وبحري، وبري، وبصورة متصاعدة ضد المدنيين، وضد كل ما هو قائم من حجر، وبنى تحتية في قطاع غزة.

هنا يجب أن يُسجّل لكل من القيادة السياسية، والميدانية ما أظهرته من رباطة جأش، ومعنويات عالية في مواجهة الحرب على المدنيين، خاصة في الأربعين يوماً الأخيرة من الحرب. وكان الناس البسطاء نساء، وشيوخاً، وأطفالاً يخرجون من بين الأنقاض؛ ليؤكدوا تمسكهم بالمقاومة، وتحملهم أعلى التضحيات، وتصميمهم على النصر. مما راح يعزز المعنويات العالية، ويجعلها حرباً استثنائية الأهمية، وعظيمة الأثر في تاريخ المواجهة ضد المشروع الصهيوني على طريق تحرير فلسطين، كل فلسطين. والعجيب أن هذا كله كان قد حدث في ظرف عربي رسمي، لم يسبق له مثيل في سوء مواقفه، مقارنة بالمراحل، التي مرّت بها القضية الفلسطينية، والصراع مع المشروع الصهيوني. وقد وصل الأمر بـ(بنيامين نتنياهو)، رئيس الحكومة الصهيونية، إلى أن يتباهى علناً، ولعدة مرّات، أن لديه في هذه الحرب حلفاء من أنظمة عربية. وقد صحب هذا العجب العجاب في تاريخ النظام العربي أن الحصار في معبر رفح، وبعد تدمير كل الأنفاق، استمرّ طوال (٥١) يوماً، على أشده. وقد أُعلن عن تدمير ثلاثة عشر نفقاً في أثناء الحرب. على أن هذه الصورة القائمة من قبل بعض الأنظمة العربية، راحت تُخرق بموقف شعبي عربي عام، تعاطف مع المقاومة، وهي تواجه بجدارة، وقوة. وكان قلبه يتمزق، وهو يرى أهوال القصف على المدنيين في قطاع غزة، وإن لم يستطع أن يُعبّر عن نفسه، كعادته، تاريخياً، من خلال النزول إلى الشوارع، عدا ما حدث من تظاهرات كبيرة في المغرب، وتونس، والجزائر، وإرهاصات غاضبة كثيرة لا تخطئها العين إذا



بحثت عنها. إذا كان من الصعب إلى حدّ الاستحالة، تفسير ما حدث من تواطؤ عربي من قبل بعض الأنظمة، أو من سكوت، أو صوت خافت من قبل أنظمة أخرى؛ فإن من الخطأ الفادح تعميم ذلك على الموقف الشعبي العام، حتى لو كانت الترجمة العملية له في الشارع دون المستوى المطلوب. فالرأي العام العربي، والإسلامي، لا يتغير في تعاطفه مع المقاومة بل في انخراطه ضدّ المشروع الصهيوني، وضدّ كل تأمر على القضية الفلسطينية. لهذا؛ فإن رؤية ما لم يظهر على السطح في هذه المرّة ضرورة؛ لئلا يُسمح للصائدين في الماء العكر، أن يزدوا الماء تعكيراً، وطيناً. فالموقف الشعبي العربي، والإسلامي، لا يتغير من المقاومة، والقضية الفلسطينية، حتى لو أشغلته هموم أخرى، فبدا أقل من المتوقع.

هذا، وما دما أمام الحديث عن ردود الفعل السياسية، فلا بدّ من أن يُبرز هنا ما أبداه الرأي العام العالمي، لا سيما الأوروبي، والأمريكي من تعاطف كبير مع المقاومة، والشعب، والقضية الفلسطينية، بل ما أظهره بصورة أوضح، من غضب على العدوانية الصهيونية، وتبرّم من سياسات (نتنياهو). فهذا الجانب الكبير الأهمية على المستوى الاستراتيجي للقضية الفلسطينية. وما كان له أن يتحقق لولا انتصارات المقاومة، والصمود الشعبي في هذه الحرب كما في الحروب الثلاث السابقة في لبنان، وقطاع غزة. هذا، ويمكن إدراك الأهمية الاستراتيجية لما حدث من تغير في الرأي العام العالمي ضدّ الكيان الصهيوني، حين ندرك أن هذا الرأي العام نفسه (الأوروبي، الأمريكي)، لعب دوراً كبيراً، في دعم المشروع الصهيوني، وبناء دولته، وتعزيزها بالقوة السياسية والمادية. ولهذا فإن فقدان الكيان الصهيوني تعاطف الرأي العام الغربي يُشكل خسارة استراتيجية كبرى، إذ يجب أن نتذكر أن العامل الخارجي (الدول الغربية، ورأيها الشعبي العام) لعب الدور الأول في مشروع الهجرة الصهيونية، وإقامة الكيان الصهيوني، وحمائته، وتعزيزه بالقوة،



والتفوق. ومن ثم فإن فقدان الكيان الصهيوني إجماع الرأي العام الغربي معه؛ يشكل شرطاً ضرورياً؛ لخلخلة ركن من أركان وجوده.

وبالمناسبة، يكفي أن يقارن بين الموقف الراهن للرأي العام الغربي إزاء العدوانية الصهيونية من جهة، وبين تغطيته من جهة ثانية؛ لإقامة دولة الكيان الصهيوني على حساب تشريد الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨م، أو بين تغطيته لعدوان حزيران ١٩٦٧م، عندما احتل بقية فلسطين، والجولان السوري، وسيناء وصولاً إلى قناة السويس من جهة ثالثة. وقبل أن نغادر هذا البعد العالمي، يجب أن نسجل بصورة خاصة مواقف دول أمريكا اللاتينية المتميزة في دعم المقاومة، وإدانة العدوان إلى حد سحب السفراء من الكيان الصهيوني. وهنا لا بدّ من أن نذكر حكومات (بوليفيا)، و(فنزويلا)، و(كوبا)، و(البرازيل)، و(أورغواي)، وغيرها. فهذا البعد يحمل بدوره أهمية كبيرة، كما لا بدّ من الإشارة إلى خيبة الأمل، التي أصابت الكثيرين من مواقف، كل من: روسيا، والصين، والهند في العدوان الصهيوني، وهي الدول، التي يُفترض بها أن تقدّم مواقف غير التي أبدتها. فقد غلّبت هنا علاقاتها المميزة بالكيان الصهيوني على إدانة عدوان سافر، وصل حدّاً غير مسبوق من الهمجية ضدّ المدنيين. على أن البعد الأهم في هذه الحرب إلى جانب الصمود الشعبي، والتفافه حول المقاومة، كانت المواجهة الاشتباكية، والقيادة الميدانية، وما أُعدّ من خطط مسبقة، لم تقتصر على الصواريخ، والسلاح، والأنفاق، وإنما امتدّت إلى التكتيك القتالي، وإعداد المقاتل، والسرايا المقاتلة لذلك. فها هنا نحن أولاً، أمام قيادة عسكرية من أعلى مستوى، وقد تفوّقت عملياً على كل توقع. فكأننا أمام جنرالات من الوزن الثقيل، من ناحية استقبال الهجوم المُمهّد له من قبل العدو بقصف نيران كثيف جداً، وشديد الدقة. وكانت قيادة الجيش قد انكبت؛ لتعزيز أداء الضباط، والجنود حوالي



خمس سنوات؛ تلافياً لما ظهر من قصور عسكري صهيوني في حروب ٢٠٠٦م، و٢٠٠٨، ٢٠٠٩م، و٢٠١٢م.

لقد قوبلت الهجمات المتعدّدة، والمتكرّرة، وبقيادة كبار الضباط في طليعتها (لواء غولاني)، بدفاع إيجابي، سرعان ما تحوّل إلى هجمات، ساعدت عليها الحصافة في توزّع الخنادق، والدقة في العمل على الواجهة، وخلف الخطوط، ومن الجانبين. الأمر الذي أدّى منذ اليوم الأول من الهجوم البري، إلى سقوط اللواء، الذي قاد (لواء غولاني)، وعدد من كبار الضباط، وصف الضباط، والجنود قتلى، وجرحى، مما حقق المفاجأة منذ اليوم الأول. وبعد الفشل الأول، تمّ اللجوء إلى المزيد من النيران الهابطة من الجو، ومن البر، والبحر؛ لتلحق بها الهجمات الشرسة، إلاّ أنها وجهت بدورها بالمصير نفسه، وبحركات هجومية مقابلة، كأن القيادة الميدانية كانت على علم مسبق بخطة العدو. وهذا ما جعل الهجوم البري يتكسر يوماً بعد يوم؛ ليتوقف بهزيمة ميدانية عسكرية. ما فرض عليهم أن يحوّلوا الحرب إلى حرب ضدّ المدنيين؛ لتجنب الهزيمة، والانهيار. والدليل الكافي على ضراوة الاشتباكات، استحضار معركة (ناحل عوز) نموذجاً.

حاول (نتتياهو) أن يُعطي هذه النتيجة الميدانية، التي نزلت بالاشتباك البري المباشر، بإعادة الفضل إلى الأنفاق، وقد نسي أن الفضل يرجع للذين هندسوا تلك الأنفاق، وأحسنوا توزيعها، وحفرها، وإعدادها، ثم للقيادة، والأبطال الذين نظموا القتال، من خلال الأنفاق، والذين خرجوا من تلك الأنفاق؛ ليشتبكوا مع قوات العدو، ويثخنوا فيها. وقد صدق أبو الطيب المتنبي في هذه الحرب أيضاً حين قال: "وَمَا تَنْفَعُ الْخَيْلَ الْكِرَامُ وَلَا الْقَنَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فَوْقَ الْكِرَامِ كِرَامٌ". فلا السلاح، ولا الأنفاق كانا سينفعان، لولا الأفذاذ الذين قادوا الحرب، والأبطال الذين خاضوها، والشعب الذي قهر نيرانها بصموده. ثم هنالك جانبان لا بدّ من



الإشارة إلى أهميتهما، ودورهما في النتيجة، التي انتهت إليها هذه الحرب بهزيمة الجيش الصهيوني.

الجانب الأول: كان الخطة، والدقة اللتين صحبتا هذه الحرب من أول يوم، إلى آخر يوم، في ما يتعلق بالصواريخ، التي ضربت في العمق وصولاً إلى حيفا، مما تعدى القدس، وتل أبيب. وهنا تبرز الأهمية التي أُدِيرت بها خطة إطلاق الصواريخ، وتحديد أعدادها، وأهدافها يوماً بعد يوم. مما اتسم ببعد النظر، والخط السياسي الصحيح، في حين لم تستهدف المدنيين، وترتكز عليهم، علماً أن ذلك كان في متناول اليد. فقد تجنبت الخطة، التركيز على منطقة مدنية محدّدة مثلاً. ومن ثم تدميرها بالكامل، وإفشال القبة الحديدية إفشالاً تاماً، وذلك بزيادة أعداد صواريخ الهجوم على أعداد الصواريخ المضادة عدّة أضعاف. فاستخدام الصواريخ كان يحمل بعداً سياسياً، ومعنوياً، أكثر منه بعداً تدميراً، وإن تميّز البعد الذي أغلق مطار (بن غوريون) من ناحية أضراره الماديّة، والنفسيّة على الرأي العام، داخل الكيان الصهيوني.

وهكذا بالرغم من امتداد الحرب إلى (٥١) يوماً، وتحويل العدو لها إلى حرب صواريخ، بعد أن هُزِمَ في هجومه البري، استمرت صواريخ عز الدين القسام، وسرايا القدس، بالضرب ضمن وتيرة متناسقة، وأحياناً متصاعدة حتى آخر يوم. وما زالت الجعبة، كما يبدو، عامرة لحربٍ قادمة بالرغم من الحصار. وهنا لا بدّ من التنويه بأهمية المعرفة التي اكتسبت من إيران في تصنيع الصواريخ، إلى جانب شحنات الصواريخ، التي أسست؛ لهذه القاعدة الصاروخية من إيران، وسورية، والسودان. فالمعرفة تراكمت، والقدرة الصاروخية تشكلت عبر مراحل. وأفادت من مرحلة ما بعد الثورات العربية.



الجانب الثاني: الذي يجب أن يشار إليه، وقد لعب دوراً بالغ الأهمية، رغم سلميته، فهو: البعد الإعلامي. فقد تبين أن القيادة السياسية، والعسكرية، قد سهرت على تطوير سرايا؛ للإعلام العسكري الميداني، وقنوات فضائية للبت أولاً بأول، مع توفير شروط أمنها، مما جعل الحرب يتكامل بعدها العسكري، مع بعدها الإعلامي، الذي كان متقناً تحت النيران بإمكانات متواضعة، وبشجاعة غير معهودة من قبل العاملين، والعاملات بالقلم، والصوت، والصورة، والإبلاغ. إنها مدرسة إعلامية، وقدوة أصبحت في الصف الأول في الإعلام الحربي، ليس على مستوى الحرب، التي شهدها قطاع غزة فحسب، بل صار يضاهي نظيره العالمي أيضاً. طبعاً كانت ثمة نشاطات، ومجالات أخرى، لا تقل أهمية، مثل: المسائل المتعلقة بالأمن الداخلي، أو الملاحقة الطبية، والعلاجية، أو التنظيمية الإدارية والتموينية. وكل منها كان له دوره المقدر رغم غياب التفاصيل، والمعلومات. فنتائج الحرب كلها تؤكد: أن العمل هنا كان متميزاً بدوره. ولا بد أن يكون متميزاً كذلك. فقد دلت تجربة الحروب عموماً، أن مختلف الجوانب المتعلقة، تترابط، وتتشابه، وتتكامل في الحالات المنتصرة، كما في الحالات المهزومة. وإذا كان هنالك اختلاف بين مستوى، وآخر داخل كل حالة، فس يبقى في حدود النسبية.

وأخيراً كل تضحية قُدمت في هذه الحرب من شهداء، وجرحى، وخسائر، ومصائب، أسهمت إسهاماً كبيراً في هذا النصر التاريخي، والاستراتيجي، الذي قدّمه قطاع غزة لفلسطين، وللأمة العربية، والإسلامية، وأحرار العالم.



المحور الثاني: المقاومة الفلسطينية إبداع استراتيجيات جديدة، واشتقاق استراتيجيات مضادة

(أ. د محمد رمضان الأغا)

لقد بنت المقاومة الفلسطينية رؤيتها العسكرية خلال عدوان ٢٠١٤م، على عديد من الاستراتيجيات، منها ما كان إبداعيا جديدا، ومنها ما كان مشتقا كاستراتيجيات مضادة لاستراتيجيات العدو، ومنها ما كان مشتقا من بيئة فلسطينية حاضنة للمقاومة. وعليه، فلم تعد الاستراتيجيات الصهيونية التي استخدمها الاحتلال في الحروب السابقة في الأعوام (٤٨، ٥٦، ٦٧) فاعلة كما كانت في ذلك الزمن. لقد درست المقاومة بعمق كل الحروب، والمواجهات السابقة، واستخلصت منها العظات، والعبر، وكانت تلك أساساً في اشتقاق رؤية جديدة للمواجهة. والقيادة الواعية: هي التي تتعلم من تقييم أدائها، ومن تقييمها أداء عدوها، ومن تقييم عدوها نفسه؛ ينتج من ذلك التقييم، استراتيجيات جديدة، وفاعلة، ومؤثرة في إحداث تغيير جوهري ليس في مدخلات المواجهات فحسب؛ بل في عملياتها، ومخرجاتها، وآثارها في المدى المتوسط والبعيد أيضاً.

لقد استطاع العدو الصهيوني التفوق نوعا في حروبه ضد الجيوش النظامية على مدار سنوات، وحينما تغيرت الرؤية الاستراتيجية، والتكتيكات بإحداث تحول نوعي في طبيعة المقاومة إلى مواجهة شعبية بدأت بالحجر في انتفاضتين، وانتهت بصواريخ، وأنفاق، ومواجهة عن طريق البحر. فعجز الكيان عن مواجهة الحجر كسلاح جماهيري بدعوى أن جيشه لم يتدرب على هكذا مواجهات، وإنما كان تدريبه على مواجهات جيوش نظامية بأسلحة متقدمة.



لم يكن عدوان ٢٠١٤م، على غزة حدثاً كباقي اعتداءات الاحتلال على الفلسطينيين، والدول العربية، وحروبه. فقد كان أطول هذه الحروب من حيث الفترة الزمنية، وهو ما يناقض الفكر العسكري، والاستراتيجي الصهيوني، حيث لم يستطع العسكريون الصهاينة اختزال فترة الحرب إلى أيام معدودات، ومن ثم يعلنوا انتصارهم. فقد أجهضت المقاومة استراتيجية الحرب الخاطفة؛ فكانت هذه الميزة الأولى للمقاومة ذات الأثر الاستراتيجي، التي أصابت العدو الصهيوني في أحد أخطر الأماكن، وأكثرها حساسية في مخططاته العسكرية، فكانت أكثر إيلاماً.

والميزة الاستراتيجية الثانية: أن الجيش الصهيوني حاول كعادته نقل المعركة بعيداً عن الأراضي، التي يسيطر عليها؛ وذلك لتقليل خسائره، وتعظيم خسائر شعبنا، ومقاومتنا، فلقد كان قرار المقاومة، نقل الحرب إلى أماكن فاجأت العدو، والصديق معاً؛ مما أعطى انطباعاً فورياً عن مدى استعدادات المقاومة، وخطتها، وسبرها غور الفكر العسكري الصهيوني من خلال نقضه بالنقيض؛ مما كان له أكبر الأثر في قلب المعادلة ميدانياً، وتكتيكياً، واستراتيجياً، رأساً على عقب.

والميزة الثالثة، التي أعطت هذه الحرب عمقا استراتيجياً، هي: مدى احتضان الشعب المقاومة، حتى قال مواطن على إحدى شاشات التلفزة: "نعطي المقاومة دماءنا، وأبناءنا، وأموالنا، وبيوتنا؛ لأنها قدمت ما لم تقدمه كل جيوش العرب على مدار احتلال الصهاينة لفلسطين". هذه الكلمات تكفي، لتثبت مدى رسوخ المقاومة، كمفهوم فكري، وثقافي، واستراتيجي؛ بل عقائدي فوق التصور لدى شعبنا العظيم.

أما الميزة الاستراتيجية الرابعة، فهي كما قال خبراء الحروب في العالم: إن مقاومة غزة خلال حرب ٢٠١٤م، أضافت نوعاً رابعاً، وجديداً إلى الحروب؛ هو حرب الأنفاق، إضافة إلى الحروب البرية، والبحرية، والجوية المعروفة تقليدياً. إن إضافة هذا النوع من



الحروب إلى الأدبيات العسكرية، والاستراتيجية؛ بل تجويد الأداء فيه، وإجادته، لهو إبداع غزاوي فلسطيني، يضاف إلى إبداعات هذا الشعب العظيم، الذي بدأ انتفاضته بالحجارة، الأمر الذي أربك جيش العدو، والذي كما قال قاده حينها: إنه لم يتدرب على حرب الحجارة؛ فلجأ إلى أوسلو؛ لإنقاذه من أطفال الحجارة.

والميزة الاستراتيجية الخامسة، فهي ما تحدثت عنه مراكز التفكير الاستراتيجي الغربية، في العقيدة العسكرية، التي تربي عليها مقاتلو غزة؛ ليواجهوا أعتى الأسلحة وأكثرها تطورا، بروح تكاد تتجاوز كثيرا، ما كان متوقعا. فقالوا: لقد فاجأنا غزة بنوعية مقاتليها، الذين تحدوا أكثر الأسلحة تطورا بوسائل، وأدوات تقليدية، لكن الفارق الأساس كان في عقيدتهم العسكرية.

والميزة الاستراتيجية السادسة، فهي: الأداء الإعلامي الفذ لإعلام المقاومة، سواء ببياناتها المقتضبة، والمركزة، والفاعلة، والمفاجئة، التي أربكت العدو مما كان له أكبر الأثر في إدارة الحرب النفسية، والتي انعكست على جمهور العدو، مما أدى أيضاً، أو كاد أن يؤدي إلى وقف جوانب حياتية، واقتصادية مختلفة. إضافة إلى الدور الإعلامي، الذي قام به الصحفيون، والمحللون السياسيون في تنقلهم بين وسائل الإعلام تحت النار؛ لينقلوا الرسالة الإعلامية إلى كل شعوب الأرض، التي حركت المظاهرات في عواصم العالم، ومدنه. ولا ننسى إبداعات الإعلام الجديد، التي اخترقت كل الجبهات، فكان تأثيرها مدويا.

أما الميزات الاستراتيجية السابعة، والثامنة، والتاسعة، فهي: المبادرة، والمفاجأة، والمبادرة، بتحديد المكان، والزمان، لقصف المطار، مما كان له آثار عميقة في المنظومة العسكرية، والسياسية، والقيادية الصهيونية؛ وكشف فاضح، وصارخ للقبة الحديدية، كما أحدث منظومات الإنذار المبكر، التي أنتجتها الترسانة العسكرية، والتكنولوجيا الأمريكية.



فكانت كل صحافة العالم تقف؛ لتسجل نوعا جديدا من الأداء بالتحذير المسبق بما له من جانب أخلاقي، افتقده العدو خلال عدوانه الطويل.

والميزة الاستراتيجية العاشرة، هي: اشتقاق الاستراتيجية المضادة، من خلال سلب العدو عنصر المفاجأة؛ التي كان يتغنى بها دائما في معظم حروبه، حيث اجهضت المقاومة مفاجأة الوقت، ومفاجأة المسافة، ومفاجأة الأدوات، ومفاجأة السلاح، بمفاجأة فعالية الأنفاق، ومفاجأة الإعدادات، وقدرات أسر الجنود، إلى غير ذلك مما لم تكشف عنه المقاومة بعد، ونحن على يقين أن ما لدى العقل الاستراتيجي الفلسطيني المقاوم، مما يخبئه من تكتيكات، واستراتيجيات صراع الأدمغة، يفوق بكثير ما تم الإعلان عنه.

تلك هي الاستراتيجيات العشر؛ ميزت عقيدة، وأدوات، وساحات، وأفكار، ونوعية مواجهة العدو الصهيوني على أطفال غزة، فقط لأنهم يطالبون بحريتهم، ويطالبون أن يعيشوا، كغيرهم بكل كرامة، وعزة، وشرف. إن حربا تستهدف الأطفال الأبرياء حتى كان ثلث الشهداء منهم، لهي حرب على القيم الإنسانية، بلا شك سيكون النصر فيها حتميا؛ بل محتوما لجانب الإنسانية؛ هكذا علمنا، ويعلمنا أستاذنا التاريخ على مدار التاريخ.

المحور الثالث: النتائج الاستراتيجية لعدوان صيف ٢٠١٤م.

(أ. د محمد رمضان الأغا)

تسارعت وتيرة الحروب على غزة مقارنة بتلك الوتيرة التي كانت سائدة منذ عام ١٩٤٨، فمنذ عام ٢٠٠٦-٢٠١٤ م أصبحت الحروب بمعدل حرب كل سنتين، وكان لذلك سببان رئيسان أولهما: الفشل الذريع لنهج المفاوضات حيث لم يعد لدى شعبنا إيمان بذلك، وثانيهما: الانحياز الأمريكي المطلق لأعدائنا، ومنذ ٢٠٠٦ شنت دولة الاحتلال ثلاث حروب متتالية على قطاع غزة كانت آخرها حرب "العصف المأكول" في صيف



٢٠١٤. ولعل أهم ما ميز هذه الحرب عن غيرها هو طول المدة الزمنية مقارنة بغيرها من الحروب؛ ولعل السبب الرئيس في ذلك هو البيئة الإقليمية التي تشكلت قبل وخلال الحرب، والتي أعلنت عداها الصريح للمقاومة في سابقة تاريخية، ولعل هذا ما أعطى الحرب زخماً مختلفاً عن سابقتها، حيث استمرت عملية عض الأصابع من اليوم الأول للحرب حتى اليوم الأخير. وقد كان السبب في هذه المقدمة هو التمهيد لعملية استنتاج النتائج الاستراتيجية لهذه الحرب.

١. حماس لاعب إقليمي بوزن استراتيجي

حيث أخطأت الاستخبارات الصهيونية وغيرها في تقدير قوة حماس، خصوصاً بعد تشديد الحصار وتشكيل الحكومة وإغلاق الأنفاق؛ الأمر الذي أعطى انطباعاً أن حماس في أوج لحظات ضعفها؛ وأن مسألة هزيمتها ليست إلا مجرد وقت؛ ولذلك كانت التوصية الاستخبارية بشن الحرب للتسريع في انهيارها وتغيير المعادلة الاستراتيجية في المنطقة، ولقد فوجئ الجميع بمفاجآت حماس أثناء الحرب سواء على مستوى التكتيك أو الاستراتيجية، فمفاجآت استخدام أسلحة استراتيجية جديدة كالأنفاق والبحر وصواريخ محلية بمدى أطول مما أسفر عن إغلاق المطار وترحيل مستوطني المستوطنات المحيطة بالقطاع باستخدام الهاون؛ كل ذلك كان سلاحاً ونتائج أربكت حسابات العدو؛ وجعله يعيد تقييم الأداء خصوصاً بعد فشله في الحرب البرية ومواجهته -حسب اعترافه- نوعاً جديداً من المقاتلين الذين يواجهون الدبابات بطريقة لم تخطر على بال الصهاينة من حيث الشجاعة والجرأة في اقتحام أهوال الحرب، ويبدو أن خطة حماس العسكرية حاولت الضرب بشدة على الاستراتيجيات العسكرية الصهيونية مما أفقد العدو توازنه؛ مثل نقل جزء من المعركة إلى داخل الكيان سواء عن طريق الأنفاق أو البحر؛ حيث كانت كل مخططات العدو في حروبه السابقة خوض المعركة خارج حدود "دولته"؛



واستخدام استراتيجيات المفاجأة والمبادرة والمبادأة وهي الاستراتيجيات التي كان العدو الصهيوني يكسب بها حروبه خصوصاً في الضربة الأولى والخاطفة التي تشل أعصاب الجيش المقابل تماماً.

إن استخدام العدو الصهيوني لمعظم قوته وقواته في هذه الحرب وبقصف استراتيجي قدره إستراتيجيون بأنه يفوق ثمانى قنابل نووية، كتلك التي ألقتها أمريكا على هيروشيما مع نهاية الحرب العالمية الثانية؛ دون تحقيق أهدافه؛ في فترة زمنية تجاوزت أقصى تقديراتهم الاستخبارية والعسكرية؛ كل ذلك أجبر العدو على التسليم بالهزيمة من خلال عدم قدرته على هزيمة غزة ومقاتليها وجبهتها الداخلية التي أبدت تماسكاً عالياً وربما لم يسبق له مثيل.

لقد استطاعت المقاومة النجاح على المستوى الخارجي أيضاً وهو ما يسمى بالدبلوماسية الشعبية، حيث خرجت الملايين في معظم مدن العالم انتصاراً لغزة واحتجاجاً على صمت دولهم والمجتمع الدولي في حرب أقل ما يقال عنها إنها غير متكافئة في كل جوانبها؛ تشنها دولة مارقة على قطاع صغير محاصر لمدة ثمانى سنوات ونيف.

٢. تشكل محور ننتيا هو الاستراتيجي مع بعض دول الإقليم

لم يفاجئ ننتيا هو مستمعيه وهو يعلن أثناء الحرب أن هناك حلفاً إقليمياً استراتيجياً قد تبلور (صيف ٢٠١٤)، حيث إن كل المؤشرات الميدانية في الإقليم كانت تؤكد ذلك؛ أهمها الصمت الإقليمي على استفراد "إسرائيل" بغزة يعززه صمت دولي وأممي يسوده بعض كلمات خجولة أحياناً؛ يضاف إلى ذلك إحكام الحصار على غزة بطريقة لم يسبق لها مثيل لا تهدف إلى هزيمة المقاومة فحسب؛ بل تهدف إلى كسر صمود وإرادة الشعب الفلسطيني الذي لم يستسلم على مدار ثمانية عقود ونيف من المقاومة، وهي في حالة مد



ثوري أخلاقي وقلما مرت بحالة جزر؛ وهو الأمر الذي أربك كل حسابات الأعداء الذين يدركون أن المقاومة الفلسطينية هي الحصن الأخير الذي تلوذ به الأمة العربية والإسلامية في سبيل استمرار وجودها بفاعلية حضارية وتاريخية وسياسية وبوزن استراتيجي من النوع الثقيل؛ المعتمد على الموقع الجيوسياسي والجيواستراتيجي والثقل الديموغرافي الذي يصل وزن الشباب فيه إلى ما يربو عن ٦٠% عكس المجتمعات الغربية التي تعاني فقراً في وزن الموارد الشبابية؛ مضافاً إليها عائد الموارد سواء المتجدد منها أم غير المتجدد في تراكمية تتفوق بنقلها الاستراتيجي على أي أمة أخرى من الأمم التي تتأهب في وقتنا الحالي لنيل موقع في قيادة عالم يتحول من القطبية الأحادية إلى عالم متعدد الأقطاب والذي تعمل أمريكا بكل ما أوتيت من قوة على منع حدوثه.

إن المتحالفين الإقليميين مع (إسرائيل) ربما لا يدركون أنهم مستهدفون من قبلها كما هي المقاومة؛ بل وأكثر استهدافاً؛ من حيث تسخير مواردهم البشرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية لخدمة "الأعداء" وهو ربما ما سيطلق عليه خلال سنوات أو عقود ب"الجيل العاشر" من الحروب أو حول ذلك. وإن الهدف الأكبر والاستراتيجي لهذا الحلف الإقليمي هو حرب تستهدف وجود الأمة في قلبها الحيوي والاستراتيجي في سبيل محو هويتها الحضارية والتاريخية وهي المعركة الخاسرة دائماً كما يحدثنا التاريخ بكل صراحة وأمانة ولكنها مسألة وقت ربما قد آن وقت غروبها.

لا ريب؛ فإن الانقسام الفلسطيني وبرغم المصالحة قد انعكس على الوضع الإقليمي وحالة الاستقطاب التي سادته وخصوصاً خلال فترتي الثورات العربية والثورات المضادة، فهناك ثلاثة تيارات فلسطينية أولها تيار حماس الذي قاد المقاومة بتأييد بعض دول الإقليم وهناك تيار دحلان الذي اصطف مع دول إقليمية وقفت موقفاً عدائياً من المقاومة، والتيار الثالث هو تيار عباس الذي كان يصارح حماس ودحلان وهو أكثر



الأطراف مأزومية؛ لكونه قد فقد غزة ويرفض بلا مبررات إعادتها بعد المصالحة وتشكيل الحكومة وفقد جزءاً من تنظيم فتح إضافة إلى فشله في مفاوضات استمرت عشرين عاماً. وعليه فإن خارطة التحالفات الإقليمية والاستراتيجية في المنطقة بعد حرب صيف ٢٠١٤ هي انعكاس نسبي لخارطة الحالة السياسية الفلسطينية على سبيل المثال لا الحصر؛ أخذين بعين الاعتبار الحالة المعقدة التي يحياها الإقليم منذ عدة عقود سياسياً واستراتيجياً كمرجع أساس من مخرجات تفاعلات القضية الفلسطينية بكل مكوناتها وتفاصيلها الكبيرة والدقيقة؛ وكما يقولون فإن تلاقي المتناقضات يخلق حالة من التوازن ليس فقط في الفيزياء والكيمياء؛ بل في السياسات والاستراتيجيات أيضاً. في نهاية هذا الفصل من الكتاب لا يسعنا إلا أن نرسل كل التحية، والتقدير لأبطال المقاومة جنوداً، وقادة، الذين صاغوا بدمهم، ولحمهم، وجهدهم، وإعدادهم، وعرقهم، هذا النصر، إضافة جديدة، غير مسبوقه في تاريخ الصراع ضد المحتل الغاشم؛ ليدرك أن النصر يصنعه الرجال في بيوت تحت الأرض، وبيوت فوقها غير عابئين بترسانة أمريكية معبأة بكل أنواع السلاح. مقاومةً كان الشعب حاضنتها، يستحقان النصر، والشكر؛ لأنهم كتبوا بأرواحهم قبل أن تكتب أقلام من كتبوا .

المشاركون في تأليف كتاب العدوان على غزة

غزة 2014م قراءة تحليلية

• أ.د. منير شفيق

- بيروت
- مفكر عربي وإسلامي
- عضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين
- محلل سياسي في قناة الجزيرة
- خبير في الشؤون العربية



• أ.د. محمد رمضان الأغا

- مدينة غزة
- دكتوراه جامعة مانشستر
- استاذ ادارة الموارد الجامعة الاسلاميه
- وزير وزارة الزراعة السابق في حكومة الواحدة الوطنية
- وزير وزارة التربية والتعليم العالي السابق في حكومة الواحدة الوطنية
- رئيس مجلس أمناء جامعة الأمة
- رئيس مجلس إدارة مؤسسة إبداع
- كاتب وباحث في الشؤون السياسية



• أ.د. حسن محمد أبو حشيش

- مدينة غزة
- دكتوراه في الإعلام.
- مؤسس في العديد من المؤسسات الإعلامية
- رئيس المكتب الإعلامي الحكومي السابق
- رئيس قسم الصحافة والإعلام بالجامعة الإسلامية
- الأسبق
- كاتب ومحلل سياسي.



المشاركون في تأليف كتاب العدوان على غزة

غزة 2014م قراءة تحليلية

- د. محمود مرزوق أحمد أبو وطفة
- مدينة غزة
- حاصل على درجة الدكتوراه في الإدارة والتخطيط التربوي.
- عمل مدرساً في العديد من الجامعات الفلسطينية.
- ناقش وأشرف على العديد من رسائل الماجستير.
- ساهم في إعداد العديد من الأبحاث العلمية في المجال العسكري والأمني.
- عمل مديراً لجهاز الأمن الداخلي بقطاع غزة 2010-2013م.
- يعمل عميداً لكلية القدس الفنية الجامعية.



- د. عصام عدوان
- مدينة غزة
- أستاذ القضية الفلسطينية والتاريخ المعاصر في جامعة القدس المفتوحة في غزة
- رئيس دائرة شؤون اللاجئين في حركة المقاومة الإسلامية "حماس"



- د. محمد إبراهيم المدهون
- مدينة غزة
- وزير الثقافة والشباب والرياضة سابقاً
- رئيس أكاديمية الإدارة والسياسة
- كاتب وباحث في الشأن السياسي الفلسطيني



المشاركون في تأليف كتاب العدوان على غزة

غزة 2014م قراءة تحليلية

- د. عدنان عبد الرحمن أبو عامر
- مدينة غزة
- دكتوراه في التاريخ السياسي من جامعة دمشق
- عميد كلية الآداب، ورئيس قسم العلوم السياسية والإعلام في جامعة الأمة للتعليم المفتوح،
- يدرس عدداً من المساقات التاريخية والسياسية.
- قام بتحرير الشؤون الإسرائيلية في عدد من الصحف والمجلات الدورية، إلى جانب الكتابة الدورية في بعض المواقع الإخبارية.



- أ.د عبد الرحمن عبد الحميد ابو نصر
- مدينة غزة
- استاذ القانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني في كلية الحقوق – جامعة الأزهر
- عميد كلية الحقوق السابق
- نقيب محامي فلسطين سابقاً
- عضو اللجنة الوطنية العليا للمحكمة الجنائية الدولية



- د.مأمون عامر خميس أبو عامر
- مدينة غزة
- دكتوراه في العلوم السياسية من جامعة الجنان لبنان
- محاضر في جامعة الأمة قسم الإعلام والسياسة
- كاتب وباحث في الشؤون الإسرائيلية



المشاركون في تأليف كتاب العدوان على غزة

غزة 2014م قراءة تحليلية

- د. هشام المغاري
- مدينة غزة
- أستاذ الدراسات الأمنية والاستراتيجية في أكاديمية فلسطين للعلوم الأمنية بغزة
- كاتب وباحث في الشأن الأمني والاستراتيجي



- د. عصام شاور
- مدينة قلقيلية
- كاتب وباحث في الشأن الفلسطيني



- د. محسن أبو رمضان
- مدينة غزة
- كاتب وباحث بشؤون التنمية والمجتمع المدني
- مدير المركز العربي للتطوير الزراعي
- كاتب وباحث في الشؤون الاقتصادية



- أ. حمزة أبو شنب
- مدينة غزة
- باحث في الشؤون السياسية والإعلامية
- محاضر غير مفرغ في جامعة فلسطين
- كاتب دوري في موقع الجزيرة نت
- كاتب مقالات في أكثر من صحيفة وموقع إلكتروني



المشاركون في تأليف كتاب العدوان على غزة غزة 2014م قراءة تحليلية

- **أ.حسام علي الدجني**
- مدينة غزة
- كاتب ومحلل سياسي
- مدير دائرة التحليل ودعم اتخاذ القرار بوزارة التخطيط سابقاً
- دبلوماسي بوزارة الخارجية الفلسطينية
- أستاذ غير متفرغ بكلية الإعلام والسياسة بجامعة الأمة.



- **د: حاتم يوسف أبو زابده**
- مدينة غزة
- دكتوراه من جامعة العلوم الماليزية
- متابع للشأن الاسرائيلي-
- باحث وكاتب في شؤون الحركات الاسلامية والسياسة الامريكية في الشرق الاوسط



- **د. ماهر تيسير الطباع**
- مدينة غزة
- خبير ومحلل اقتصادي .
- مدير العلاقات العامة والإعلام بغرفة تجارة وصناعة محافظة غزة
- له العديد من المقالات والدراسات الاقتصادية المنشورة في الصحف المحلية والعربية والأجنبية.



المشاركون في تأليف كتاب العدوان على غزة

غزة 2014م قراءة تحليلية

- د. اسلام محمود شهوان
- مدينة غزة
- حاصل على بكالوريوس وماجستير علم نفس
- مدرس بالجامعة الاسلامية
- عمل ناطقاً اعلامياً لوزارة الداخلية
- كاتب في الشأن الأمني



- أكرم عطا الله
- مدينة غزة
- كاتب صحفي بجريدة الايام الفلسطينية
- متخصصين بالشأن الاسرائيلي
- له عدة أبحاث منشورة تتناول اسرائيل في عدة مجلات بحثية
- يكتب في العديد من الصحف المحلية والعربية
- ومشارك دائم في البرامج الاذاعية والتلفزيونية خصوصا فيما يتعلق بالملف الاسرائيلي.



- أ.علاء حسن الريماوي
- مدينة رام الله
- إعلامي وباحث مختص في شؤون القدس والاستيطان الإسرائيلي
- محلل سياسي وخبير في الشأن الإسرائيلي



كتاب العدوان على غزة 2014م، هو تحليل جاد لما حدث، واستقرأ مهم لما سيحدث، وتوثيق للأداء السياسي، والإعلامي، والعسكري، والأمني الفلسطيني، و"الصهيوني" خلال العدوان، كما يرصد المواقف العربية، والغربية على المستوى السياسي، والشعبي، ويعُدُّ مرجعًا مهمًا للباحثين، حيث يُورخ المواقف السياسية، والخسائر الاقتصادية، والأوضاع الأمنية على المستوى الفلسطيني، و"الصهيوني"، وقد شارك في تأليفه نخبة من أبرز الكتاب، والمحللين السياسيين، والاقتصاديين، والأمنيين، الذين أُرخوا للأجيال القادمة أحداث العدوان، وصمود مقاومتهم، التي لقت العدو "الصهيوني" درساً قاسياً لا ينسى على مدى التاريخ؛ لتروي الأجيال القادمة قصصاً عن تضحية شعب غزة، الذي أبى أن يستسلم للذل، والقتل، والتشريد؛ لكي يكون الكتاب شاهداً على نازية دولة الاحتلال.

معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية
مؤسسة إبداع للأبحاث والدراسات والتدريب
غزة - فلسطين

www.creativity.ps